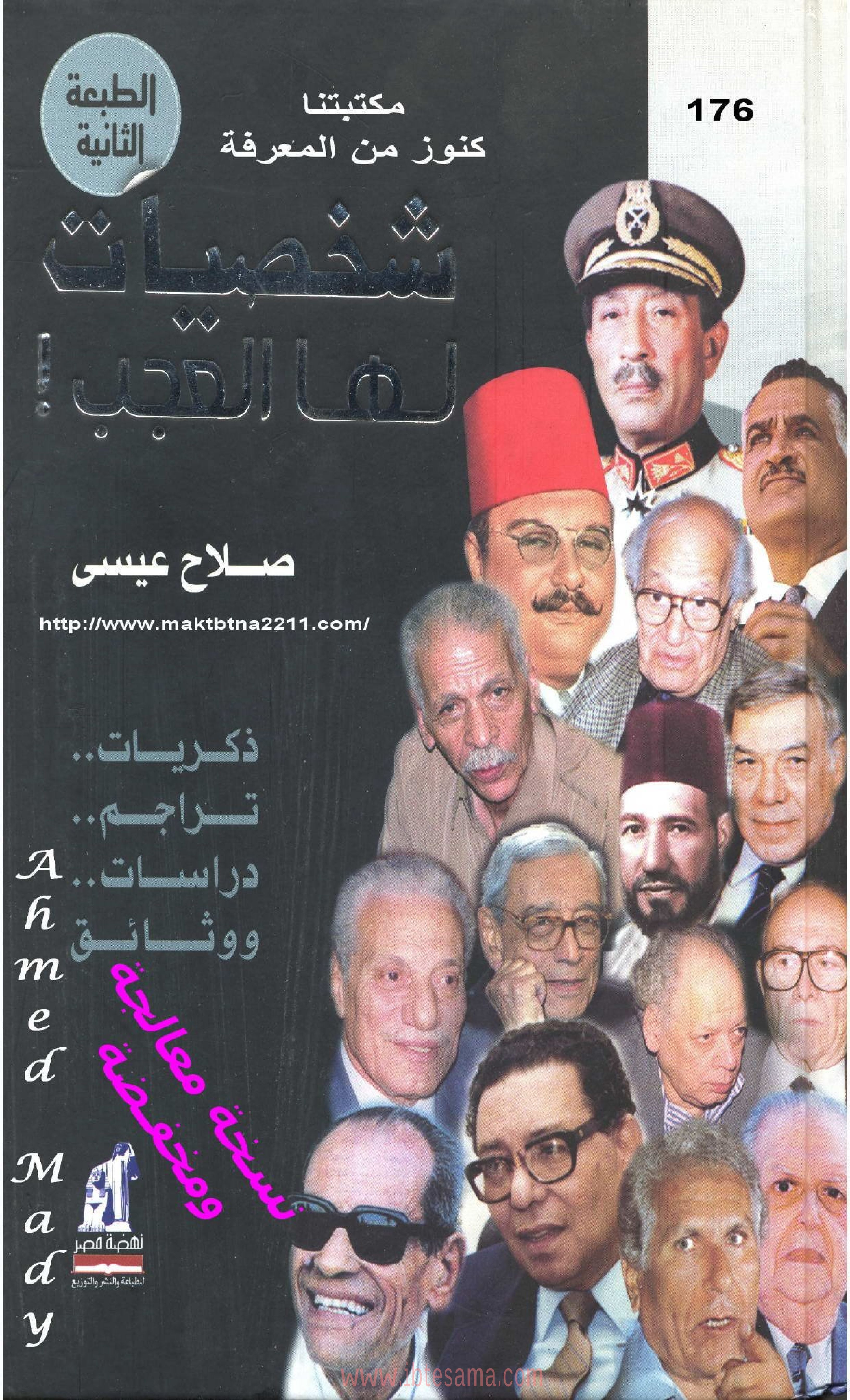


الطبعة الثانية
176
مكتبتنا
كنوز من المعرفة
شخصيات لها العجب!
صلاح عيسى
http://www.maktbtna2211.com/
ذكريات..
تراجم..
دراسات..
ووثائق
Ahmed Mady
نسخة معالجة ومخفضة
نهضة مصر
للطباعة والنشر والتوزيع
www.ibtesama.com

# شخصيات لها العجب!

## ذكريات وتراجم ودراسات ووثائق

### المجموعة الأولى

صلاح عيسى



# الفهرس

## i



## ii



## iii

iv

# مقدمــة

# صفحات من كتاب العِـبَـرْ !



**هذه** شخصــيات عامــة مــن النخــب السياســية والثقافيــة، اقتربــت منهــا، على نحــو أو آخر، عرفت على مــدى العمــر بعضــهم، وصــادقتهم، وتابعت مسيرة بعضهم الآخر عن بعد، مــن دون أن ألتقــي بهــم إلا لمامًــا، وتعرفت على فريق ثالــث منهم، عبر ما كتبــوه أو ما كتبه عنهــم الآخرون، مــن دون أن أعرفهــم أو ألتقــي بهم، وكتبت عنهم جميعًا في مناسبات شتى، هذه الفصــول التي تجمع بين الذكريات والتراجم والدراسات والوثائق.

وهي شخصيات تنتمي في مجملها إلى النصف الثاني من القرن العشرين، وهو الزمن الذي عاصرته، ولعبت هذه الشخصيات أدوارًا على مسرحه وفي مسرحيته، وقف بعضهم في بداية الزمان تحت أضوائه المبهرة، قبل أن تدركهم عواصفه وتقلباته، فيتراجعوا من مقدمة المسرح إلى خلفيته، ومن خشبته إلى مقعد في أعلى التياترو، بين

آحاد الناس وعوامهم، بينما يزحف آخرون إلى مقدمة المسرح، ليلعبوا أدوار البطولة فيما استجد من فصول مسرحية التاريخ، إلى أن تدور عليهم الدائرة، فتخفت الأضواء، وتكف أجراس الهواتف في بيوتهم عن الرنين، وتنطفئ فلاشات آلات التصوير، وتبهت - بل وتكاد تنمحي - الملامح.. ولا يبقى من هؤلاء وأولئك إلا خبر ينشر في صفحة الوفيات..

ذلك هو زمان العجب الذي عشته، أتأمل بفضول ابن للطبقة الوسطى الصغيرة، يجلس على مقعد في أعلى التياترو، ما يجري على مسرحه، وأشارك أحيانًا بالرأي فيما يدور على خشبته، وأتابع فصول المسرحية، منذ نهضت الأمة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تطلب الاستقلال والحرية والعدل، فتشغف بثلاثيات الثورة الفرنسية، وتصوغ على نسقها الثلاثيات العربية الشهيرة، من «الاتحاد والنظام والعمل» إلى «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، ومن «الوحدة والحرية والاشتراكية» - شعار حزب البعث - إلى «الحرية والاشتراكية والوحدة» - شعار مصر الناصرية الميثاقية - ويزدحم فضاؤها بأقوال ذلك الزمان المأثورة، من «على الاستعمار أن يحمل عصاه على كاهله ويرحل» إلى «خذ وطالب» ومن «الأرض لمن يفلحها» إلى «كلنا عمال وفلاحون من أصغر عامل إلى رئيس الجمهورية» ونظرياته المبتكرة من «الاشتراكية العربية» إلى «الاشتراكية العلمية» إلى «الاشتراكية الرشيدة»، وتتصاعد في سماواتها أطنان من القسم، يتعهد أصحابها بتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وباسترداد لواء الإسكندرونة السليب، وشط العرب المغتصب وبتوحيد الأمة من المحيط الهادر إلى الخليج الثائر.. وفي نشوة الانتصارات تغني «يا أهلاً بالمعارك/ بنارها نستبارك/ ونرجع منصورين» أو تردح «قلناح نبني/ وادي احنا بنينا/ السد العالي/ يا استعمار بنيناه بإيدينا السد العالي»!

ثم يأتي على الزمان زمان، يغادر فيه بعض الأبطال، أو تغادر فيه بعض الشعارات، خشبة المسرح، ليحل محلهم، أو محلها أبطال آخرون، أو شعارات أخرى، تتناقض مع ما كانوا يقولون، وما كانت تقول، فيكف المحيط عن هديره، ويكف الخليج عن ثورانه، وتتحول إسرائيل من «عدو» إلى «خصم»، وتحال شعارات الحرية والاشتراكية والوحدة - بصرف النظر عن ترتيبها - إلى المعاش المبكر، ويتحطم حلم الأمة العربية الواحدة، أمام موجات من الحروب الأهلية الطائفية، وترتفع شعارات «دولة العلم والإيمان» و«أخلاق القرية»، وتلقى أحلام الأمة مصارعها على يد نفس الأبطال الذين

رفعوا راياتها، وأشعلوا حماسنا لها، لأسباب يعود بعضها إلى أخطاء في تكوينهم، أو إلى عيوب في زمانهم، أو لمجرد أن سوء البخت كان يترصدهم، كما ترصد للزعيم «أحمد عرابي باشا»، الذي كانت مصر تغني له «من طلعة الفجر/ قومي يا مصر يا عيّاشة/ وقمّري العيش/ ومدِّي إيديكي/ لأحمد عرابي باشا/ آمر لواء الجيش».

من بين زحام الأبطال الذين لعبوا أدوارًا رئيسية، وأحيانًا هامشية في مسرحية ذلك الزمان، استرعت انتباهي الشخصيات التي تضمها دفتا هذا الكتاب، فكتبت عنها هذه الفصول، ولم أعن حين فعلت ذلك، بالبحث عن دوافعي للكتابة عنها، أما حين اكتملت بين يدي، وقرأتها جملة، فقد تنبهت – ربما لأول مرة – أن ما يجمعها هو أنها ليست فقط شخصيات تاريخية، ولكنها أيضًا شخصيات فنية، فيها ما في الشخصية الفنية، من أضواء وظلال، ونور وعتمة، وشجاعة وحماقة، وإقدام وتراجع، وعطاء وأنانية، وكان ذلك من بين ما جعلني أشغف بها، وأكتب عنها، محاولاً أن أقرأها من الداخل، باعتبارها شخصيات لها العجب.. من زمان له العجب.

وحين آن أوان تصنيف هذه الفصول، احترت هل أصنفها على أساس تواريخ نشرها أم على أساس المرحلة الزمنية التي برز خلالها دور كل شخصية، أم على أساس انتماءاتها الفكرية؟ ثم استبعدت الخيار الأول، ومزجت بين الخيارين الأخيرين، فأصبحت – كما تراها – أقرب إلى سيمفونية من ست حركات، تضم الأولى الشخصيات التي برزت أدوارها، خلال مرحلة ما بين الثورتين، والتي أثر بعضها في المرحلة التالية، وتضم الثانية شخصيات تنتمي إلى تيار الإسلام السياسي الذي تولد في رحم الثورة القومية، وتصاعد نفوذه بعد تراجع المشروع الوطني، وتضم الثالثة الشخصيات التي تنتمي إلى ثورة 23 يوليو، أما المجموعة الرابعة، فتضم الشخصيات التي تنتمي للتيار الماركسي، بينما تضم المجموعة الخامسة شخصيات أدبية وصحفية وفنية.. ممن أثروا في ذلك الزمان، أما المجموعة السادسة فتضم سبع شخصيات روائية، تنتمي إلى عالم نجيب محفوظ، تعكس رؤيته النافذة والبصيرة.. لما كان يجري على مسرح الزمان الذي أعقب يوليو.

وكان في نيتي أن أضيف إلى الكتاب مجموعة أخرى من الفصول التي كتبتها عن شخصيات لها العجب، تنتمي إلى عوام الناس الذين عرفتهم، ممن كانوا يشاهدون المسرحية مثلي من مقاعد «أعلى التياترو»، لولا أن حجم الكتاب كان تضخم على نحو

اضطرني إلى تأجيل نشرها، ليضمها جزء آخر منه، آمل أن يصدر قريبًا تحت عنوان «شخصيات عادية من زمان ليس كذلك».

أما الذي أراحني وأنا أقرأ هذه الفصول جملة، بعد سنوات من نشرها منجمة، فهو أنني كتبت عن شخصيات الزمن الذي عاصرته، بروح تنحو إلى الإنصاف، وتكاد تخلو من الموجدة، وحرصت بقدر ما أطيق، ألاّ أحمل على أحد ممن اختلفت معهم في الرأي أو الموقف إصرًا، وألاّ أحمله ما لا طاقة له به، وأن أرى ما في نفوسهم من نور، وما فيها من ديجور، وأحببتهم في قوتهم، وفي ضعفهم، انطلاقًا من رؤية صافية، بأن هؤلاء هم البشر، وهكذا خلقهم الله.

أما ما يدعو للعجب في هذا الكتاب – فضلاً عن تلك الشخصيات وذلك الزمن – فهو أنني لم أكد أنتهي من تصحيحه، حتى تنبهت إلى أنه – من دون أن أقصد لذلك – بدأ بـ«بورتريه» غير ثوري للملك فاروق – يحاول أن يكتشف نقاط الضوء في شخصيته المثيرة للجدل، والتي عرفها جيلنا من حملة الدعاية الثورية السوداء، التي قدمته لنا، باعتباره نموذجًا للتحلل من كل انتماء للوطن، وانتهى بـ«بورتريه»، لشخصيتين من شخصيات رواية «المرايا» التي كتبها «نجيب محفوظ» هما «عبد الرحمن شعبان» و«صبري جاد».. حيث يبدو الوطن كما لو كان وهمًا، ويبدو الانتماء له كما لو كان حماقة لا يليق بالأجيال التي ورثت زماننا أن تنتمي له، أو تضحي في سبيله.. وكأننا كنا نحرث في البحر..

أما وقد نبهني ذلك إلى أن الكتاب قد استهل بـ«مبتدأ» هو «الملك فاروق»، وانتهى بـ«خبر» هو «صبري جاد»، فقد فكرت في آخر لحظة، أن أغير عنوانه، وأن أستعير له من شيخنا «ابن خلدون» عنوان موسوعته الشهيرة «كتاب العِبَرْ وديوان المبتدأ والخبر»، لولا بعض حكمه، رأيت معها أن أكتفي بأن أدعوك إلى قراءة هذا الكتاب بترتيب فصوله، وأنصحك، أن تعود بعد قراءة آخر فصوله، إلى قراءة أول هذه الفصول، كما ينبغي لكتاب العِبَرْ الذي يضم ديوان المبتدأ والخبر.

والله من وراء القصد..

**صلاح عيسى**

15 **يناير** 2010

# الملك فاروق

## بورتريه.. غير ثوري(*)



لم تثر الطريقة العبثية التي مات بها «عادل ثابت» ضجة كالتي أثارها صدور كتابه «فاروق الأول: الملك الذي غدر به الجميع» (1989م) بل لقيت الصمت نفسه الذي لقيه كتابه الثاني «عبد الناصر والذين غدروا به» (1997)، أما أنا فقد تأجل إلى أجل غير مسمى ميعاد كنت أنوي أن أطلبه منه، ليجيب عن عشرات الأسئلة التي أثارت فضولي وأنا أقرأ الكتابين، وأقارن ما ورد بهما من معلومات تاريخية جديدة، أو مختلفة عما كنت قد قرأته قبل ذلك.

وحين أعدت قراءتهما بعد وفاته رحمة ونورًا على روحه! تنبهت ربما لأول مرة إلى أن «الغدر» هو المشترك بين عنوانيهما، غدر الجميع بالملك فاروق، وغدر البعض بعبد الناصر- وكان آخر الذين غدروا بـ«عادل ثابت» بعد «فاروق» «وعبد الناصر» تلك السيارة المسرعة التي دهمته وهو يعبر الطريق.

(*) القاهرة/أسبوعية ثقافية تصدر في مصر/27 فبراير (شباط) 2001.

كان كتابه عن الملك فاروق صدمة أذهلت أجيالاً تشربت- خلال ما يقرب من نصف قرن، تحت ضغط دعاية رسمية مكثفة ومبتذلة- صورة لآخر ملوك مصر، لا تقل ابتذالًا عمن رسموها: «كائن بدين لا يفيق من شرب الخمر» التي لم يذق منها قطرة واحدة في حياته- طبقًا لما يجمع عليه كل الذين عرفوه من أصدقائه وخصومه - ولا هم له إلا مطاردة النسوان، وعقد صفقات الفساد ونهب المال العام، والتآمر مع المستعمرين، إلى أن قامت الحركة المباركة- وهو الاسم الإعلامي المبتذل الذي عرفت به ثورة 23 يوليو 1952 في سنواتها الأولى - فخلصت البلاد من شره وفسقه، ليتولى أمرها ﴿فِتْيَةٌ ءَامَنُواْ بِرَبِّهِمْ وَزِدْنَٰهُمْ هُدًى﴾ [الكهف: 13].

بعبارة واحدة مكثفة وموجزة، شطب «عادل ثابت» على كل هذا الابتذال؛ فقد عرف التاريخ من بين صناعه وقادته البارزين كثيرين كانوا مشغوفين بمطاردة النساء، ومقامرين ولصوصًا، أما الذي لم يقله «عادل ثابت» بالوضوح الكافي فهو أن الذين عزلوا «فاروق» وخططوا لتلك الحملة للتشهير به كان من بينهم من فعل أشياء من ذلك، أو فعلها كلها، أو أضاف إليها ما هو أسوأ منها.

في الموضوع وبعيدًا عن «النسوان» والقمار ونهب المال العام، فقد كان «فاروق»- في رأي «عادل ثابت»- وطنيًّا متحمسًا تحدى النفوذ البريطاني في الشرق الأوسط، وحاول أن يكسب تأييد الأمريكيين، وسعى لكي يحول «مصر الصغرى» التي تتكفئ داخل حدودها إلى «مصر الكبرى» تلعب دورًا عربيًّا وإسلاميًّا. وتصدى لإسرائيل وحاول أن يمحو عار هزيمة 1948 وأن يعيد بناء الجيش الوطني، وككل الوطنيين المصريين الذين حاولوا ذلك- من «محمد علي» إلى «عرابي» ومن «إسماعيل» إلى «عباس حلمي»- عجز «فاروق» عن التحكم في مشاعره الوطنية الملتهبة، وعن أن يسوسها بحرص يتسم بالتعقل، فكانت النتيجة أن تآمر عليه البريطانيون الذين لم يحبهم يومًا ولم يحبوه، وتخلى عنه الأمريكيون وشجعوا الثوار على التخلص منه، وتصدى له حتى هؤلاء الضباط الأحرار الذين ينتمون للطبقة الوسطى المصرية، ممن كان محتملاً أن يستعين بهم في قيادة جيش يفي بالتزامات «مصر الكبرى» فيحرر فلسطين.

والخلاصة- في رأي «عادل ثابت»- أن «فاروق» فقد عرشه بسبب إصراره على استرداد فلسطين.

بطريقة الانقلابات العسكرية المفاجئة تمامًا وغير المبررة أحيانًا، أعاد «عادل ثابت» رسم البورتريه التاريخي للملك فاروق بألوان متناقضة تمامًا، تمزج بين الأخضر والأبيض، وكانا رمزي الوطنية المصرية، في حقبة ما قبل الحركة المباركة، ليقدم لجيل عرف تاريخه عبر حملات الدعاية الثورية التي أدمنت- كعرب الجاهلية، وبتعبير «نزار قباني»- صنع أربابها في الصباح لتأكلهم في العشية.

وإذا كان من الصعب أن ننكر أن مؤرخين أكاديميين قد أسهموا في رسم البورتريه الثوري للملك فاروق بألوانه الدعائية الفجة، فمن الإنصاف أن نقول إن بعضهم حاول - خاصة في السنوات المتأخرة من العهد ذاته - أن يحافظ على موضوعيته وحياديته، لكن كتاباتهم بعكس كتاب «عادل ثابت» لم تصل إلى هؤلاء الذين عرفوا التاريخ عبر مدرسة الدعاية الثورية، ثم إنها - وهذا هو الأهم - كانت تخلو من كثير من ميزات كتابه؛ بساطة العبارة ووضوح الفكرة، بصرف النظر عن الاتفاق والاختلاف، فضلاً عن أنه كان يجمع بين «الشهادة» و«التأريخ» وبين مذكرات الكاتب عن الملك «فاروق» وتحليله للحقبة التي تولى فيها حكم مصر.

كان «عادل ثابت» في موقع أتاح له أن يعرف عن «فاروق» ما لم يعرفه غيره، فوالدته هي ابنة خالة الملكة نازلي وصديقتها الأثيرة، وبحكم هذه الصلة عرف «فاروق» الذي كان يكبره بعام واحد- معرفة شخصية وثيقة، ومع أنه عمل بالصحافة الأجنبية بمصر، ثم أصبح أحد المعاونين المقربين للسيد «عبد الرحمن عزام» الأمين العام الأول للجامعة العربية، فقد ظل طوال الوقت على صلة سياسية وثيقة بالملك الشاب، وقام بمهام سياسية كثيرة كلفه بها، وكان حلقة الوصل بين «عزام» الذي كان في شبابه مناضلاً ثوريًا من الساعين إلى الوحدة العربية، و «فاروق» خاصة خلال السنوات التي أعقبت هزيمة 1948.

وحين غدر به «فاروق» وتخلى عن العرش، لم يفكر «عادل ثابت» في مغادرة البلاد كما فعل غيره من أصهار الأسرة المالكة، فقد كان والده من الرعيل الأول من الدبلوماسيين المصريين الذين قاموا بإعادة بناء وزارة الخارجية المصرية، ثم إن العهد الجديد سرعان ما مد له يده، وطلب إليه أن يكون أحد مؤسسي وزارة الإرشاد القومي (الإعلام حاليًا). ومع أنه تردد خشية أن يكون في قبوله للتعاون معهم غدر بصديقه الملك المعزول، فقد قبل في النهاية، ثم فضل أن يعرض على الثوار مشروعًا وجده

أكثر مناسبة له ولهم، هو أن يصدر مجلة سياسية واقتصادية شهرية باللغة الإنجليزية تعتمد على المعلومات الموثقة والتحليلات الرصينة، وتتحرر من الرقابة ومن الخطاب الإعلامي الموجه للداخل، لتكسب ثقة قرائها من صناع القرار والنخبة المؤثرة في السياسات الأوروبية، وعبر ذلك تقدم لهم صورة تدعو للثقة في النظام الثوري وتخدم احتياجات سياسته الخارجية.

وتحمس «عبد الناصر» للفكرة وكتب افتتاحية المجلة التي ظلت تصدر لمدة سبع سنوات بدعم مالي غير منظور من الحكومة، كان «عادل ثابت» خلالها قريبًا- كما يقول- من الأجهزة السياسية والعسكرية المصرية قبل أن يغدر به «عبد الناصر» ويقدمه للمحاكمة في قضية تجسس وهمية.

أما وذلك هو «عادل ثابت» فليس من طبائع الأمور أن يتصور أحد أنه فيما كتبه عن «فاروق» أو «عبد الناصر» قد تخلى تمامًا عن عواطف الحب وصلات الدم التي تربطه بـالأول، أو تنزهه عن التحامل على الثاني، لكنه على عكس الذين يتبعون منهج البروباجندا في كتابة التاريخ، لم يقع في خطأ الانحياز الفاضح مع أو ضد أحدهما، وحاول بقدر الطاقة البشرية أن يبحث عن أدلة منطقية تبرر حكمه التاريخي على كل منهما، واستعان على ذلك بثقافته الموسوعية، وبأسلوبه المكثف المليء بالدلالات، على الرغم من ركاكة الترجمة العربية، مما يعطي كتابيه- وخاصة كتابه عن «فاروق»- نكهة خاصة ومميزة في كل ما كتب من تراجم عن الاثنين.

وكان «فاروق» على رأس الذين غدروا بنفسه، وهم طابور طويل من الغادرين يضم أمه التي كانت امرأة قوية الشكيمة وأباه الذي دفعته وساوسه المتسلطة في أقربائه الذين ينافسونه على العرش، وفي زوجته التي كان يشك في سلوكها، إلى عزل ابنه عن الجميع، فعاش سنوات طفولته ومراهقته المبكرة في محمية ملكية أو «صوبة» خرج منها ليجلس على العرش، ليحيط به منذ ذلك الحين، وإلى أن عزل عنه، بقية طابور الغادرين: زعيم الأمة ورئيس الوزراء «مصطفى النحاس» الذي وجد في صغر سنه فرصة لكي يسترد من الجالس على العرش ما كان يسميه سلطة الأمة، وهو ما عجز عنه في حياة أبيه، والمندوب السامي البريطاني الذي كان يعامله بالطريقة التي يتعامل بها نظار المدارس مع تلاميذهم، وزوجته الملكة «فريدة» التي دخلت في صراع مكشوف مع أمه «نازلي» نغص عليه حياته فهرب منهما، ليطارد كل امرأة يصادفها، وباشوات

أحزاب الأقلية الذين أذلوا أنفسهم أمامه رغبة في الحكم، ففقدوا احترامه، ولم يعد لهم تأثير عليه.

وسط هذا الطوفان من الغادرين، كان «فاروق» يحاول أن يحقق حلم أبيه في تأسيس أسرة مالكة مستقرة تحكم وطنًا مستقلًا وكبيرًا ومؤثرًا فيمن حوله، فقد كان أول ملك مصري منذ فقدت مصر الفرعونية استقلالها، وعلى عكس أسلافه من «أسرة محمد علي» الذين ظلوا في لغتهم وثقافتهم ونشأتهم، متمصرين، يرطنون بخليط من التركية والعربية والفرنسية، فقد كان «فاروق»- وبفضل أبيه- أول ملك مصري ينشأ نشأة مصرية خالصة، ويشعر بانتماء كامل لمصر، وكان ذلك- في رأي «عادل ثابت»- هو الذي أشعل عواطفه الوطنية التي قادته إلى صدام مع الجميع انتهى بخلعه عن العرش.

في سعيه لكي يحول مصر إلى مملكة مستقلة ومرهوبة الجانب انتمى «فاروق» إلى اتجاه قديم في السياسة المصرية، هو الاتجاه نحو الشرق الذي يسعى لأن تكون مصر قاعدة لقوة إقليمية عربية، ولقوة دولية إسلامية، على عكس الاتجاه الوطني المحدود الذي كان يدعو إلى انغلاقها على ذاتها أو لاتجاهها نحو الغرب لتذوب فيه، والذي كان يمثله- في رأي «عادل ثابت»- حزب الوفد، وغيره من المتحمسين لفكرة القومية المصرية، وذلك هو السياق الذي يفسر به كثيرًا من سياسات عهده من تحمسه لتزويج أخته الأميرة «فوزية» من ولي عهد إيران، إلى دعمه لفكرة الجامعة العربية، ومن ضغطه على بقية الدول العربية لكي تخوض حرب فلسطين الأولى، على الرغم من معارضة حكومته، إلى سعيه بعد الهزيمة لإعادة بناء الجيش، استعدادًا لجولة أخرى تنتهي بإزالة دولة إسرائيل..

ذلك هو السر الذي أذاعه «عادل ثابت» لأول مرة في كتابه وهو أن صاحب الفكرة في إعادة بناء الجيش المصري هو «عبد الرحمن عزام باشا»، أمين الجامعة العربية وأحد أقطاب الاتجاه نحو الشرق الذي اقترح على «فاروق» أن تعهد مصر لخبراء عسكريين ألمان بتدريب جيشها، وفي يوليو **1949**، وبعد خطة بالغة السرية وصل إلى مصر جنرال ألماني اسمه «آرثر شميت» شارك في الحرب العالمية الأولى، وكان أحد أركان حرب الفيلق الإفريقي الذي قاده الجنرال «روميل» أثناء الحرب العالمية الثانية، وحصل على أربعة أوسمة عسكرية رفيعة، وصحبه «عادل ثابت» إلى لقاء مع الملك، الذي قال له: إنني أريد منك أن تساعدنا على بناء الجيش المصري لكي يصبح قوة مقاتلة

فعالة تتمتع بكل المزايا والخبرات التي اكتسبها الجيش الألماني، وسوف ننشئ قيادة للتدريب تتولاها هيئة مشتركة من الضباط الألمان والمصريين؛ يضعون معًا أسس تنظيم جيش نموذجي جديد.

ووعد «شميت» أن ينقل إلى الجيش المصري كل خبرات المدرسة الألمانية العسكرية من حيث التنظيم والتسليح والتدريب، من خلال فرقة مقاتلة تجريبية تكون بمثابة كلية عسكرية فنية رفيعة المستوى، واقترح «عزام باشا» إعداد مكان مناسب بعيد في الصحراء الغربية لإقامة هذه الفرقة، بحيث تكون بعيدة عن عيون الجميع من الإنجليز إلى الأمريكان ومن الإسرائيليين إلى القائد العام للجيش المصري، الفريق «محمد حيدر باشا» الذي تم التخطيط للعملية كلها بدون أن يعرف عنها شيئًا.

وطلب « شميت» أن تتاح له الفرصة للاطلاع على كل وثائق وتقارير الجيش المصري عن هزيمة 1948؛ ليستطيع أن يبحث أسباب الهزيمة من الناحية العسكرية، وأن يتم اختيار عدد من ضباط الجيش النظامي يمثلون مختلف فرق الأسلحة لتتكون منهم كتيبة تتولى تدريب غيرها، إلى أن تصبح لواء ثم فرقة، على أن يكون الضباط المختارون ممن أظهروا مهارة عسكرية في أثناء حرب 1948، كما اشترط أن يكون حرًا في اختيار بقية معاونيه من الضباط الألمان.

وكانت المشكلة تكمن في أن «حيدر»- والذي كان يقود الجيش أثناء حرب 1948- كان لا يزال في منصبه، وليس من المتوقع أن يتعاون مع ضابط أجنبي عمله الأول هو التحقيق في طريقة إدارته للعمليات في حرب انتهت بالهزيمة، ومع أن الملك وعد «شميت» بعزل «حيدر» عن منصبه، فإنه لم ينفذ وعده؛ إذ كان يعتمد عليه في حشد ولاء الجيش له، وكان يثق في أنه وحده الكفيل بضمان هذا الولاء، وهو ما دفع الملك في النهاية إلى أن يطلب من «شميت» التعاون مع «حيدر» وذلك هو القرار الذي يعتقد «عادل ثابت» أنه كان كارثة وأنه كلف «فاروق» عرشه..

ما كاد «حيدر» يعلم بوجود «شميت» حتى هزه ذلك هزة عنيفة، كما أزعجه طلب الجنرال الألماني دراسة أسباب هزيمة 1948؛ ليس فقط لأنه لم يكن قد قام بأي بحث عن أسبابها؛ ولكن كذلك لأنه لم يكن يريد لهذه الأسباب، ومن بينها تقصيره في القيادة، أن تعرف. وفي تلميح هو أقرب للتصريح، يؤكد «عادل ثابت» أن «حيدر» كان وراء حملات التشهير التي شنتها الصحف على الملك «فاروق» خلال تلك الفترة، من خلال

معلومات كاذبة تنسب إليه المسئولية عن الهزيمة، وذلك بعد أن استفزه وجود «شميت» والتفكير في منحه سلطة التحقيق في أسباب الهزيمة.

وأخيرًا وفي يونيو 1950، وبعد أحد عشر شهرًا من وصوله إلى مصر، تعطف «حيدر» وقبل أن يلتقي الجنرال الألماني؛ ليعامله أثناء اللقاء الذي لم يستمر سوى دقائق، بأقل قدر ممكن من الكياسة، وأخطره أنه سيخصص له مكتبًا ويعين له ضابطًا يكون حلقة الوصل بينهما، وفوجئ «شميت» أنهم يتعاملون معه على أنه مجرد جنرال تموين، وأن السماح له بقيادة قوات مصرية، حتى لأغراض التدريب، أمر مستحيل بسبب ضرورات «وطنية»، مع التلميح بأن الإصرار على غير ذلك يمكن أن تكون له عواقب وخيمة داخل الجيش، وكان أقصى ما عرض عليه هو أن يكون مستشارًا لوزير الحربية لشئون الإمدادات العسكرية، على أن يكون بدون أي سلطة، وهو ما اعتبره مهينًا له، فقدم استقالة مسببة قال فيها إن «حيدر» يقاوم وجوده؛ لخشيته من أن يفضح مسئوليته عن الهزيمة؛ لأن مصر خسرت الحرب بسبب عجز قيادتها عن استخدام مزايا الأسبوع الأول منها، ولولا ذلك لقضت على الدولة الصهيونية.

وكرر الجنرال الألماني مطالبته أن تكون له سلطة حقيقية لكي يمارس المهمة التي جاء إلى مصر بسببها، وأن يكون مستقلًا عن القائد العام، مؤكدًا -في ختام استقالته- أن الجيش المصري كان يمكن أن يكون قوة مؤثرة في أوضاع الشرق الأوسط لولا أنه يقاد عن طريق إدارة من الهواة لم تتدرب أو تتأهل لمناصبها، ولو أن الوضع استمر كذلك فلا أمل في أن يواجه الدولة الصهيونية.

ورفض الملك الاستقالة، وطلب من «شميت» أن يصبر بعض الوقت، إلى أن يتمكن من إقالة «حيدر»، وامتد الصبر إلى عام آخر، إلى أن فوجئ «عادل ثابت» - ذات يوم من عام 1951- بوزير الحربية الوفدي يستدعيه إلى لقائه، وعندما دخل غرفة مدير مكتبه وقدم نفسه له، فوجئ بالرجل يقول له بذهول: إننا لم نطلبك.. بل طلبنا الخبير الألماني الآخر.

وبعد بحث اكتشف «عادل ثابت» أن «حيدر» كان طوال الوقت يناور عليهم، وأنه اتصل بعميل لوكالة المخابرات الأمريكية طالبًا أن تزوده بجنرال ألماني، وزودته الوكالة بالفعل بالجنرال «فارمباخر»، وبذلك يستطيع «حيدر» في الوقت المناسب أن يقول للملك إن لديه جنرال تموين ألمانيًا، لا يطالب بوثائق هزيمة 1948، ولا ينوي البحث عن أخطاء الهواة الذين كانوا يقودون الجيش خلالها.

وأدرك «عادل ثابت» أن سر الجنرال الألماني الجديد لابد أنه قد وصل إلى الإسرائيليين عبر حلفائهم الأمريكيين، وثبت فيما بعد أن استنتاجه صحيح، وأن عميل المخابرات الأمريكية الذي توسط في صفقة استيراد الجنرال «فارمباخر» كان عميلاً للموساد كذلك. وهكذا كان «حيدر» - طبقًا لرواية «عادل ثابت» - هو آخر الذين غدروا بالملك «فاروق»، أما أولهم فكان «فاروق» نفسه الذي لو كان قد أخذ الأمور بحزم لبنى جيشًا وطنيًا يستطيع أن يستوعب الطموحات المشروعة للضباط الأحرار؛ إذ كان من المؤكد أن نصفهم على الأقل سيكونون من بين أعضاء الفرقة التي كان مقررًا أن يدربها الجنرال «شميت» الذي عاد إلى بلاده في أعقاب ذلك.

أما «عادل ثابت» الذي يلمح أن سعي «فاروق» لتدريب جيشه على النسق الألماني كان وراء الضوء الأخضر الذي منحته أمريكا للضباط الأحرار للانقلاب عليه، فهو يؤكد ذلك بعبارة ينقلها عن دبلوماسي أمريكي صديق له؛ يقول إنه صَاحَبَ السفير الأمريكي عندما ذهب ليودع الملك «فاروق» قبل رحيله عن مصر، فقد التفت السفير إلى «أنور السادات» الذي كان قد جاء لوداع الملك نيابة عن مجلس قيادة الثورة، وقال له:

- حسنًا يا كولونيل.. هل ستبرمون صلحًا مع إسرائيل الآن؟

فأجابه «السادات»:

سوف نفعل ذلك بعد تطهير الفساد.

وهو الوعد الذي حققه- كما يضيف «عادل ثابت» -بعد ثلاثين عامًا.

تلك إيماءة مقصودة، تريد أن توحي أن الأمريكيين والإسرائيليين كانوا وراء عزل «فاروق»؛ لأنه كان يسعى لبناء جيش وطني يمحو عار هزيمة **1948**، وأن ثورة **23** يوليو تمت بتواطؤ أمريكي إسرائيلي، وهي إيماءة لا يمكن أخذها مأخذ الجد بسبب خطأ جوهري في المعلومات هو أن «أنور السادات» لم يكن في وداع الملك «فاروق» عند رحيله إلى المنفى، بل كان ؛«جمال سالم»، أما المؤكد فهو أنه كان مستحيلاً أن يغفر «عادل ثابت» لـ «عبد الناصر» أنه غدر به، فاتهمه بالتجسس، بعد أن خدم نظامه لسنوات، فأراد أن يرد له التحية بأحسن منها.

وما أكثر التحايا المتبادلة التي تحفل بها صفحات التاريخ!

## فتحي رضوان

## خَطِّ العتبة يا حبيبي(*)



**غريب** هذا الجمود الـذي حط عليَّ حين سمعت نبأ وفاته- ومع أنني قلت لنفسـي، ولغيري، متفلسفًا، إن هـذا هو حـال الدنيـا، وإن هذا هو قانـون الوجـود وإننـا نولـد لنعيش ثم نمـوت، وإن آلافًـا مـن الأحبـاب والأصـحاب والرفـاق والعشـاق قـد طواهم التـراب، وإن منجل الموت قد حصـد كثيرين قبله من «شـلة سبتمبر» وإن أحـزان العمـر لم تبق فـي المآقي دمعًا يسـيل، أمـا الفواجع فقـد أثخنت مسطح القلب، فتكسرت الأحزان على الأحـزان، ولـم يعد ثـمَّ مـن الدموع بـواق، إلا أن ذلـك كله بـدا لي مجرد كلام أقولـه لنفسـي لكـي أهـرب، كعادتـي، مـن مواجهـة الحقيقـة أو الأكذوبـة التـي تقـول إن «فتحـي رضوان» قد مات.

ولـو لـم يكن مـا قلته أي كـلام، ما تحركت كالقط الحبيس الذي يبحث عن أمـه، أتنقل بين رفـوف مكتبتي

(*) أدب ونقد/ شـهرية ثقافية مصـرية/ نوفمبر (ت2) 1988.

وشرفة مسكني.. أستخرج في كل جولة كتابًا من كتبه الكثيرة.. أتأمل غِلافه، وأقلب صفحاته، أُراجع ما دونته تحت سطوره من خطوط، وما كتبته على هوامشه من تعليقات. أسترجع دفء أنفاسه وعمق أفكاره، وسخونة عواطفه، ثم أعود إلى الشرفة، أبحث عن القمر في مسطح السماء، فلا أجده، فأعود مرة أخرى أبحث عن عزاء بين صفحات كتابه، وبين الحين والآخر أرفع للسماء رأسي لعل القمر قد جاء.

رحل القمر إلى المحاق يا حبيبي.. وفي الليلة الظلماء يفتقد البدر!

وحيد أنا إلا من صمت الليل، وعمق الوحشة، والقمر المحاق.. وبين شرفة منزلي في جنوب المدينة، وشرفة منزله في شمالها، مسطح من السماء، بلا قمر يعزي القلب العاجز- من فرط الحزن- عن الحزن.. وليس الذي بين يديَّ الآن هو كتابه «خطُّ العتبة» الذي روى فيه سيرة السنوات الأولى من طفولته، ولكن الذي يجلس أمامي في الشرفة هو نفسه، بقامته الربعة ووجهه المضيء الجميل.. يرتدي الملابس نفسها التي كان يرتديها في خريف كهذا الخريف، وفي أكتوبر كهذا الأكتوبر من عام **1981**. حين كنا بين «شلة سبتمبر»: منامة من الكستور المقلم، وروب خفيف. ويسألني: إنت سهران ليه؟ فأقول: وحشتني فجلست أقرؤك. جفاني النوم، وعز العزاء، واختفى القمر..

فاحكِ لي- يا عم فتحي- حكاية، لعل النوم يزور عيونًا سكنها الأرق.. وهجرتها الدموع..

هذا زمن غادر وكاذب؛ لذلك أذاع التلفزيون نبأ موته في سطرين غادرين- مثله- وكاذبين كمعظم ما يذيعه من أنباء، وما يبثه من صور. وآية ذلك أنه يجلس الآن أمامي.. شاهدًا على أننا نعيش زمنًا وغدًا بلا صدق ولا قلب. تربت كفه الحنون رأسي المتعب المشتت .. يتلو «الصمدية» كما كانت تفعل أمي، حين يلم بي عارض من ألم أو حَزَن. يحدثني- كما كانت تفعل- بصوته الأجش المفعم بعاطفة جياشة تحفظها أذني من طول ما سمعته- نشوان- يخطب ويحكي ويتحدث .. يروي لي عن جده الشيخ عثمان؛ ذلك الذي كان شيخًا لطريقة صوفية تدعو إلى الاستغناء عما في يد الناس، والزهد في الدنيا ولو بالاكتفاء بما يقيم الأود ويستر العورة، والذي كان مع ذلك يوزع معاشه كله على الفقراء والكلاب الضالة، وأسأله: فكيف تركت مقامه في قرية «المنير» في محافظة الشرقية مهملاً، هو رمز تشتد حاجتنا إليه في هذا الزمن الوغد الذي يفجعنا كل صباح في كثيرين ممن أحببناهم حين صمدوا لكل مغريات الدنيا، ورفضوا أن يتخلوا

عن أحلامهم، ثم جاء اليوم الذي رأيناهم فيه يبيعون كل ذلك بأعراض تافهة.. فلماذا لم تطلب من زملائك وأصدقائك من وزراء الأوقاف أن يوسعوا مقام الشيخ، وأن يزودوه بالسجاجيد والقناديل، وأن يقيموا له مولدًا يحتفي أثناءه المريدون بذلك المعنى الذي غاب في دوامة الزمن القُلّب، ويشيدون بالاستغناء عما في يد الناس فلا نفجع كل صباح في ثائر باع ما يؤمن به، ومناضل انتقل إلى الضفة الأخرى، وهم الذين أثاروا أشواقنا، ودفعونا إلى هذا المورد الصعب. فيبتسم ويقول:

– خشيت أن أتهم بأني أحابي جدي.. وكرهت أن أتظاهر بالتعفف.. وأخالف مقتضاه!

هذا هو أنت.. وهذا هو الذي يحزنني عليك حزنًا يعجزني عن بكائك. زاهد الدهر في زمن يندر أن يزهد فيه أحد عن شيء مهما يكن تافهًا، ومهما يكن الثمن الذي يدفعه فادحًا.. وما يشغلني حقًّا هو كيف حافظت على نقائك وجسارتك واتساق مواقفك، على امتداد نصف قرن أو يزيد! فلم تساوم أو تهادن، أو تبحث عن أنصاف الحلول، ولم تضعف صلابتك شهوة نفس، فتستخدم– كما فعل آخرون– لسانك الذرب، لتبرير السقوط. وهكذا ظللت مقامًا نشد إليه الرحال نحن الأصغر عمرًا والأحدث تجربة– كلما آلمتنا أشواك الطريق وهممنا بالتراجع نتأمل مبهورين ونبحث عن سر احتفاظك بحيويتك وشموخك، ونكاد نسألك: لماذا لم تفعل ذلك الذي فعله شيوخ وَهَنَ منهم العظم، واشتعل الرأس شيبًا، فتغلق على نفسك باب منزلك أو مكتبك وتنصرف إلى شئونك. وعذرك أنك للماضي تنتمي وليس للمستقبل، وأنك أعطيت الوطن والناس، فيما مضى من سنوات العمر الكثير، وليس لك في المستقبل البعيد– وربما القريب– مكان.. فلماذا تضحي من أجله، ولماذا تواصل العطاء؟!

تربت كفه الحنون رأسي المضنى بما يقاسي. تنور الليل بسمته الجميلة الخجول، يسحبني من كفي عبر الشرفة. يقول: تعال نبحث عن القمر.. فلابد أنه هناك في مكان ما من أرض الوطن. أقول: تكاثف الظلام يا «عم فتحي» وأنا خائف. يقول: أنا معك فلا تخف. خطِّ العتبة يا بني!

نتهادى عبر طيات السحاب المظلم المحمل بأنفاس النائمين. تلمس أقدامنا أرض الطريق. أقول له: دعني أوقظ النيام لأكذِّب النبأ الذي أذاعوه عن موتك.. تشتد قبضته على كفي. أرفع صوتي زاعقًا في ظلام الصمت. أهتف: أيها الراقدون في هذا الزمن

الراقد الراكد الراكع.. لا تصدقوا ما أذاعه الكذبة الفريسيون.. هذه قبضتي في راحة «فتحي رضوان» شاهد على كذبهم، فتعالوا نبحث عن القمر في الأرض المحاق.. ونستولده من رحم الزمن المحاق..

يوقفني عند الصباح بنظرة عاتبة. يسألني زاجرًا: ماذا جرى لك الليلة؟ أقول معتذرًا: هزني نبأ رحيلك يا «عم فتحي» لم تعد الأذن تسمع إلا أنباء الرحيل. ترحل أعمارنا وأحلامنا ترحل.. يقول: كثيرون يولدون كل صباح فلا يحزنك رحيل الراحلين. أقول: لا أحد يعوِّض الذين يرحلون؛ فالأرض لا تنبت إلا الحلفا والصبار.. وبالأمس أجازوا قانونًا جديدًا يبيح التجريف ويصرف حوافز مجزية للسابقين بالفضل. يسأل: تجريف الأرض؟! أجيب: والعرض أيضًا.. وفي بداية النشرة التي أذيع فيها نبأ رحيلك المكذوب عن عالمنا الكذوب، بشرتني المذيعة أن مؤتمر القمة العربي المؤجل سيعقد قريبًا، وأن مشروعًا لشتل أرض الأمة بالحلفا والصبار، قيد البحث. يضع كفه على جبهتي كأنه يفحص محمومًا. يتلو آية الكرسي.. ويقول: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم. أتمتم: ومن كامب ديفيد والانفتاح الاقتصادي.. ومن ضعفي وقلة حيلتي.. وهواني على «سيدنا ريجان»..

في ميدان «السيدة زينب» نتوقف أمام مقام «أم هاشم».. نقرأ الفاتحة لروحها، ولأرواح الذين استشهدوا هنا وهم يهتفون، في تلك الشهور الباهرة من ربيع **1919**:

«الاستقلال التام.. أو الموت الزؤام».. يقول معلقًا: عشت في هذا الحي طفولتي.. ورأيتهم يموتون وهم يهتفون: «يحيا الوطن». أسأل السحب عن القمر.. فتقول: لكنَّ أحدًا لم يسأل عنه بنات الحور.. فالناس نيام. وليلة كان القمر يغيب عن سماء قريتنا، كانت مواكبنا الطفلة تشق طبقات الظلام، ندق الطبول هاتفين: «يا بنات الحور.. فكوا خنقة القمر.. خلُّوا الضلام يغور». أسير إلى جواره صامتًا. نجري في الزمن سبعين عامًا. يحدثني عن أبيه مهندس الري الذي كان لا يرضى عن شيء، والذي كان العمل عنده عبادة وكان ضعيف الحيلة في دنيا الشطَّار والوصوليين.. معتدًّا بفضيلته ونزاهته.. وسلامة قصده.. بريئًا من الكبرياء والزهو، والذي لا يطيق أن تقع منه هفوة تلوث شرفه، أو تلقي ظلًّا ولو خفيفًا على نقاء صفحته.. يروي عن أمه، المعجبة ببطولات الرجال، والقارئة تاريخ الملوك والزعماء، والتي تكره النقائص، وبالذات الكذب والجبن.. ولا تعرف التجاوز عن الأخطاء حتى مع أعز الناس عليها.

أقول ملتاعًا: لكنهما رحلا.. كما رحل جَدُّك «الشيخ عثمان» المستغني عما في يد الناس.. بينما انتشر الشطار والوصوليون وتفشى الكذب والجبن.. واغتال زمن المحاق كل شيء.. والناس نيام فما الذي شغلك عن أن تطلب إقامة مقام لجدك حين كنت وزيرًا!

يقول: على أيامنا.. كانت جلسات مجلس الوزراء طويلة طولاً لم يعرفه التاريخ.. فكانت تبدأ في العاشرة صباحًا وتستمر حتى ما بعد منتصف الليل.. حتى إن الرئيس «عبد الناصر» اضطر في إحدى الجلسات إلى إيقاظ النائمين من الوزراء؛ ليأخذ آراءهم في المسائل المعروضة.. ولما تكرر ذلك، اقترحت عليه أن يغير صيغة سؤاله من «اللي موافق من حضراتكم يرفع يده» إلى «اللي موافق من حضراتكم يصحى..».

... وأضحك ويضحك.. مع أن القمر -لدهشتي- كان لا يزال محاقًا.

يشق وجهه المضيء ظلام ليل المحاق. يطل عليَّ من بين قضبان الزنزانة رقم **14** في سجن ملحق مزرعة طرة، وقفت على بابها حييًّا كما يليق بمن يواجه التاريخ.. ويطالع وجه الماضي العريق أسأله بخجل عما يطلبه من مشتريات؛ إذ كنت أحد المختصين بشئون معيشتنا المشتركة.. استقبلني بحفاوة بددت خجلي ولم يجب عن السؤال.. ولم أكرره.. انهمكنا على الفور في مناقشة حول حديث كنت قد أذعته في الليلة السابقة- عبر إذاعتنا المحلية التي تبث برامجها عبر قضبان الزنازين- عن «مصطفى كامل» ولم يخف عني دهشته، لما قلت، فقد كان يظنني جاحدًا ككثيرين من أبناء جيلي، وطالت المناقشة حتى زأر الضابط الذي كان يتابع على بعد قليل حسن أدائي لمهمتي.. فودعته مصافحًا عبر باب الزنزانة.. وهرولت إلى الضابط الذي سألني بلهجة المستجوب النافد الصبر:

- كنتو بتتكلموا ف إيه؟

قلت باستهبال:

- في التاريخ؟

تساءل بغباء:

- هوَّا فين التاريخ ده؟

أجبت بنفس الاستهبال:

- في الزنزانة اللي هناك!

والحقيقة أن التاريخ كان يزحم زنازين تلك الأيام من خريف **1981**.. وذات إذاعة من إذاعات المساء قلت إن حملة سبتمبر **1981** قد جمعت في هذا السجن الصغير رموزًا تنتمي لثلاث ثورات؛ ثورة **1919** وما تفرع عنها.. وثورة **1952** وما انسلّ منها، والثورة المقبلة بكل احتمالاتها المتناقضة.

وكان الذي يضني قلبي ويحزنني طوال تلك الشهور العجيبة من تاريخ الوطن أن أرى رجالاً تجاوزوا الستين أو أشرفوا عليها يساقون في شيخوختهم - والتي لا تخلو من الأمراض والأسقام والعلل- إلى هذا السجن الخانق الضيق الرطب.

وكنت أتحاشى أن أدخل الزنزانة التي يرقد فيها المرحوم «عبد العزيز الشوربجي» حتى لا تغلبني دموعي حين أشعر بالعجز عن أن أفعل له شيئًا، أو أن أفتديه، لأعيده إلى فراش مرضه الذي انتزعوه منه، فقد كان يعاني أمراض القلب والسكر والربو والروماتيزم وكانوا قد قبضوا عليه في أحد المستشفيات.. وقد ظل- طوال الحَبْسة- راقدًا في الزنزانة لا يغادرها.. وكنت أتأمل الآخرين بألم كظيم يؤلمني أن أكبحه، مشفقًا عليهم من ذلك الذي حدث بعد ذلك بالفعل، عندما مات «عبد العظيم أبو العطا» ذات ضحى، فغسلته دموعنا، وكفنته أصواتنا المخشوشنة، ونحن نشيع جثمانه من باب الزنزانة إلى باب السجن، هاتفين في غبش الفجر: «ابنك يا مصر.. فداكي يا مصر» وحين تحرر جسده من ضيق الزنازين.. عدنا إلى محابسنا.. تختلط قطرات دموعنا بقطر الندى!

هؤلاء الرجال الكبار في السن، وفي المقام، كانوا بعض معالم الوطن الذي أحببناه وعشقناه واجتهدنا في سبيله، كالهرم والبدر والنهر ونشيد «بلادي.. بلادي».. وقد منحونا- نحن الأحدث سنًّا والأقل خبرة.. وشجاعة- دروسًا لن ننساها في صلابة الموقف، ونظافة الضمير.. وتألق عواطف الحب للآخرين والعطاء لهم.. ومازلت أذكر أن «عبد العزيز الشوربجي» العجوز، المريض، الوحيد الذي كنا نضع أيدينا على قلوبنا خشية أن نستيقظ ذات صباح فنجده قد مات، كان يتحدث كل ليلة في إذاعة سجن الملحق بما يملأ قلوبنا شجاعة وحماسة؛ لم يضعفه السجن، ولم يهزمه المرض،

ولم يجبره شيء على أن يفرط في مبادئه، أو يتنازل عن آرائه، أو يصافح خصوم الوطن، أو يغير حرفًا واحدًا مما قاله فحملوه بسببه إلى ظلام الزنازين!

وبينهم كان «فتحي رضوان» يبدو لي كوجه الأم الذي تستطيع أن تأمن ما دام يطالع وجه الدنيا، وحين قلت له مرة- وكنت أتأبط ذراعه ونتمشى في فناء السجن- إنني كنت طفلاً رضيعًا عندما دخل هو السجن لأول مرة، وإنني قرأت وأنا صبي ما كتبه عن «ديفاليرا» ويدهشني أن الأيام قد جمعت بيننا في سجن واحد، ضحك ضحكته الخافتة الخجول، وحدثني عن مظاهرات ثورة **1919** اللاهبة التي شهدها وهو طفل، ورأى أثناءها مصريين عزلاً، يواجهون قوات بريطانيا العظمى بالطوب والحجارة، وبلحمهم الحي، فلا يخافون، ولا ينكصون، ويسقط منهم جرحى تحملهم عربات الإسعاف والدم ينزف منهم، وتمر بهم- في طريقها إلى المستشفى- علىمظاهرات أخرى تهتف ضد الاحتلال، فيتحاملون على أنفسهم ويرفعون ستائر العربات، ويهتفون مع الهاتفين بحياة الوطن!

وربما كان هذا أحد الأسباب التي جعلت «فتحي رضوان» يرفض أن يكون من أنصار الحلول الوسط أو ممن يقبلون المساومة على حق من حقوق الوطن، ولعله لم يعترف يومًا أن السياسة هي فن الممكن، وهو كلام صحيح، ولكنه ككل الصحيح، يتحول عند البعض إلى كلمات حق يراد به باطل؛ لذلك عاش يعقوبيًّا يحلم بالمستحيل ويسعى إليه؛ لأن هذا هو حق الوطن الذي ليس من حق أحد، تحت أي اعتبار، أن يساوم فيه، أو يتنازل عنه، فكان من رأيـه أن القائد الحقيقي لثورة **1919** هو «عبد الرحمن فهمي» منظم المقاومة السرية، وقائد مجموعات الشباب التي كانت تتظاهر ضد المحتلين وتقاوم بنادقهم بلحمها الحي وتقوم بعمليات فدائية ضد جنودهم وتجمعاتهم. ولم يكن مكتب «فتحي رضوان»- على امتداد الأربعينيات- مجرد مكتب للمحاماة، يترافع في القضايا، ولكنه كان مدرسة للوطنية، يتلقى فيه جيل جديد من أفراد المقاومة السرية دروسًا في القانون، وفي فنون التحقيق، يعرفون من خلالها كيف يفلتون من يد المستجوبين إذا وقعوا بين براثنهم، وكيف يقاوم ألاعيب محترفي الاستجواب الذين أتقنوا أحابيل الإيقاع بالذين يقاومون الهوان، وتمرسوا على تحطيم «المقاتل»؛ ذلك النموذج البشري النبيل الذي يندفع وراء قلبه.. ويؤمن أن كثرة الحسابات حين يكون الوطن محتلاً مستذلًا ليست سوى خور في العزيمة ونقص في الشجاعة، فإذا أطبقت

# عبد الرحمن الرافعي
## المؤرخ.. والمبشر(*)



**لم** تكن مصادفة أن يبدأ عبد الرحمن الرافعي (1889/1966) التفكير في كتابة التاريخ المصري الحديث في أعقاب ثورة 1919، فقد كانت تلك الثورة هي التي فجرت طاقات مشابهة في كل مجالات الإبداع المصري من مسرح «يوسف وهبي» «وعزيز عيد» إلى موسيقى «سيد درويش» و«محمد عبد الوهاب»، ومن أدب «طه حسين» «وتوفيق الحكيم» إلى صحافة «محمد التابعي» «وفكري أباظة»، ومن نقد «العقاد» و«شكري» إلى تأريخ «عبد الرحمن الرافعي» و«شفيق غربال».

أما السبب؛ فلأن مصر التي اكتشفت- في وهج الثورة- هويتها القومية، سعت بقوة في أعقابها للبحث عن أهليتها للاستقلال الوطني. ولحكم نفسها بنفسها.

ولم تكن مصادفة- كذلك- أن نقطة البداية في تواريخ الرافعي كانت

(*) أخبار الأدب / أسبوعية أدبية مصرية / 7 نوفمبر (ت2) 1999.

محاولته أن يكتب سيرة للزعيم «مصطفى كامل» (1908/1874)، ليس فقط لأن وعيه السياسي قد تكون عبر قراءته لكتابات «مصطفى كامل» ومتابعته لمواقفه- ولأنه كان من نشطاء «الحزب الوطني» في ظل قيادة محمد فريد (1919) له خلفًا لمصطفى كامل- ولكن لأنه كان يعتقد، عن حق، أن نضال «مصطفى كامل» هو الذي مهد السبيل لنشوب ثورة 1919.

وما كاد يشرع في الكتابة عن سيرة «مصطفى كامل» حتى اكتشف أنه ليس سوى دور من أدوار الحركة القومية، سبقته أدوار كما تلته أدوار، فأخذ يبحث عن تعريف للحركة القومية، إلى أن انتهى إلى أنها «الجهود التي بذلتها الأمة في سبيل تحرير مصر من النير الأجنبي، وفك قيود الاستعباد عنها وتقرير حقوق الشعب السياسية»، وقاده ذلك إلى البحث في تاريخ الحركات القومية في بلاد العالم، فكتب كتابه «الجمعيات الوطنية: صفحة من تاريخ النهضات القومية في فرنسا وأمريكا وألمانيا وبولونيا وتركيا»..

وانتهى به هذا وذاك إلى التوقف أمام المقاومة الأهلية التي اعترضت الحملة الفرنسية على مصر، فاعتبرها أول شرارة أشعلت جذوة الروح القومية في نفوس المصريين، وأول صفحة من صفحات الجهاد في تاريخ مصر الحديث.

وكان في الأربعين من عمره حين أصدر عام 1929 تأريخه لأول حلقات الحركة القومية، وبعد ثلاثين عامًا- وكان قد أصبح في السبعين- أصدر تأريخه لآخر هذه الحلقات، لتكتمل مدونته التاريخية في ستة عشر كتابًا، تشغل ما يزيد على 6500 صفحة من القطع الكبير- وبين هذه الكتب ثلاثة صدر كل منها في جزأين (تاريخ الحركة القومية/ عصر إسماعيل /ثورة 1919) وكتاب صدر في ثلاثة أجزاء (في أعقاب الثورة المصرية).. وبينهما كتابان، يمكن اعتبار أولهما وهو «مصر والسودان في أوائل عهد الاحتلال» مقدمة لكتابه عن «مصطفى كامل»، أما الثاني وهو «مقدمات ثورة 23 يوليو 1952» فهو استكمال للجزء الثالث من كتابه «في أعقاب الثورة المصرية» الذي يتناول عهد الملك «فاروق».. فإذا اعتبرنا الكتاب المتعدد الأجزاء عنوانًا واحدًا، يكون «الرافعي» قد أرخ للحركة الوطنية المصرية في تسعة عناوين، شملت تاريخ مصر الحديث والمعاصر، خلال 160 عامًا- من وصول الحملة الفرنسية إلى مصر عام 1798 إلى ما بعد إتمام الوحدة المصرية السورية في عام (1959).

وليس غريبًا أن «الرافعي» الذي كان يعتقد أن من واجبه أن يكتب تاريخ مصر كاملاً- عاد في شيخوخته ليحاول استدراك ما ظن أنه فاته. فأضاف إلى هذه العناوين

التسعة عنوانًا عاشرًا هو كتابه «تاريخ الحركة القومية في مصر القديمة من فجر التاريخ إلى الفتح العربي».

وكان ينوي أن يستكمله بعنوانين آخرين؛ أحدهما عن الحقبة بين الفتح العربي والفتح العثماني وقد ترك تخطيطًا أوليًا له وبعض فصوله، والثاني بين الفتح العثماني والحملة الفرنسية.

ككل الرواد، بدأ «الرافعي» مشروعه الضخم بما يشبه الفراغ؛ إذ لم تكن مدرسة التاريخ المصري الحديث قد تأسست بعد- وإليه يعود الفضل الأكبر في تأسيسها. . فحتى ذلك الحين ،1929، كان المصريون أكثر شغفًا بالكتابة في التاريخ الإسلامي وفي التاريخ الوسيط، بينما كان الأجانب ينفردون بالكتابة عن تاريخ مصر الحديث والمعاصر، ويتوزعون بين الإنصاف كما في كتابات «بلنت» و «روزشتين» «ونينيه». وبين التجني وتبرير الاحتلال كما في كتابات «كرومر» و «ملنر» و «شيرول»، بل إن طلاب المدارس الثانوية المصرية في ظل سيطرة المستشارين الإنجليز على وزارة المعارف كانوا يدرسون تاريخ بلادهم الحديث في كتب تروج للقول إنها غير مؤهلة للاستقلال، وإنها في حاجة إلى دولة أوروبية كبرى تستطيع أن تقودها إلى النهوض بشئونها. وحتى ذلك الحين لم يكن معظم المبعوثين الذين أرسلتهم الجامعة المصرية القديمة إلى جامعات أوربا للتخصص في علم التاريخ قد عادوا بعد، ولم يكن أحد ممن عادوا منهم قد نشر أطروحته أو ترجمها إلى العربية، بل إن «الرافعي» نشر كتابه الأول في السنة ذاتها التي نقل فيها الأستاذ «شفيق غربال» من مدرسة المعلمين إلى الجامعة ليصبح - بعد ذلك - أول أستاذ مصري لقسم التاريخ الحديث، خلفًا لأجنبيين أحدهما فرنسي والآخر إنجليزي ويؤسس المدرسة الأكاديمية في التأريخ التي لم تطرح أولى ثمارها إلا في منتصف الثلاثينيات حين نوقشت أول أطروحة في التاريخ الحديث بعد أن كان «الرافعي» قد أصدر المجلدات الأربعة الأولى من مشروعه.

ولم يكن المصريون قد عرفوا بعد ما كان يسمى آنذاك بـ «الأسلوب الإفرنجي في تدوين التاريخ» الذي يستخدم أدوات البحث التاريخي، كالوثائق والآثار والمخطوطات والمذكرات- ويحقق التواريخ ويقارن بين الروايات المختلفة لها ويرجح فيما بينها ويفسرها ويعيد بناء الواقعة التاريخية بصورة أقرب ما تكون إلى الحقيقة.

وفضلًا عن ذلك، فقد تناولت مؤلفاته- ابتداءً من كتابه الرابع «عصر إسماعيل»- جوانب من تاريخ الأسرة المالكة بالنقد، في الوقت الذي كان فيه الملك «فؤاد»- أصغر أبناء «إسماعيل»- يجلس على العرش ويهتم اهتمامًا خاصًا بتشجيع التأليف عن تاريخ والده وإنصافه؛ إذ كان يعتقد، عن حق، أن المؤرخين الأجانب قد تجنوا عليه بسبب مقاومته للنفوذ الأوربي في أواخر عهده، وهي حفرة استطاع الرافعي أن ينجو من الوقوع فيها بدون أن يختل في يده ميزان العدل بينما وقع فيها آخرون من الأكاديميين.

لم يحل هذا المناخ المحبط بين الرافعي وإتمام مشروعه الكبير وإلى حد ما المتفرد في كتابته «تاريخ الحركة الوطنية المصرية» بكل أدوارها... ولو أنه توقف عند الترجمة لسيرة «مصطفى كامل»، وما سبقها من أدوار اقتصر عليها لما لامه أحد فهو ليس مؤرخًا محترفًا يسعى إلى الحصول على درجة علمية أو شهرة أكاديمية، ولكنه كان محاميًا وسياسيًا.. والطبعات الأولى من كتبه - وكان يصدرها على نفقته - لم تجد رواجًا أو تلقَ صدى كبيرًا، أو تغطِّ نفقاتها بما يعوضه عن مجهود تأليفها.

لكن الرافعي الذي ينتمي إلى أسرة من مشايخ الأزهر كان مؤهلاً - بحكم نشأته وظروف عصره - لكي يكون مبشرًا أو واعظًا.. وكان تدريسه في مدارس الشعب التي أنشأها الحزب الوطني هو الذي ألهمه عام 1912- تأليف كتابه الأول «حقوق الشعب» وقد صاغه على شكل محاورات ذات طابع تعليمي وتبشيري يدور بين فريق من الطلاب حول أسباب نهضة الأمم، وهي عنده؛ القوة والاستقلال والديمقراطية.. وقال له الزعيم «محمد فريد» مهنئًا: «في البلاد صحافة وطنية وينقصها التأليف الوطني.. فاستمر وفقك الله».

كان الرافعي يعي أن كتابته لتاريخ الحركة القومية نوع من «التأليف الوطني» الذي ينقص البلاد، ويقبل عليه باعتباره أحد؛ بل أهم إسهاماته في النضال السياسي من أجل تواصل هذه الحركة، وكان يدرك أن على الأمة أن تدون تاريخ الجهود التي بذلتها.. والآلام التي عانتها في سبيل حريتها واستقلالها، ففي هذا التاريخ «ذكريات لجهاد الماضي، وعبر لجهاد الحاضر وعظات لجهاد المستقبل وفيها بيان لنصيب الأجيال المتعاقبة في أداء الأمانة القومية؛ تلك الأمانة المقدسة وديعة السلف للخلف.. ووصية الآباء للأبناء».

وهذا الدور الرسالي الذي قام به «عبد الرحمن الرافعي» هو الميزة الكبرى لتواريخه والعيب الكبير فيها، وعلى الرغم من أن كتبه لم تنتشر في البداية كما كان يريد فقد أثرت في أجيال متعاقبة من المصريين، ولاتزال، وكانت وزارة المعارف - ولعلها لا تزال - تحرص على أن تزود بها مكتبات المدارس الثانوية - أكثر مما أثرت فيهم مؤلفات المؤرخين المحترفين التي ظلت في الأغلب الأعم مخطوطة في مكتبة الجامعة، فقد كان يكتب التاريخ لكي يناضل لا لكي يترقى ويكتبه للناس وليس للمتخصصين، بأسلوب سهل وبطريقة عرض بسيطة يستطيع القارئ العام أن يستوعبها.

وكما أن بمقدور أي روائي ناشئ أن يكتب اليوم رواية أفضل من «عودة الروح» فقد يكون بمقدور أي مدرس تاريخ أن يؤلف في العناوين التي كتب فيها «الرافعي»، أما المؤكد فهو أنهما ما كانا يستطيعان أن يخطا حرفًا في شيء من ذلك لولا ذلك الجيل الذي أخذ على عاتقه أن يثبت أن مصر مؤهلة للاستقلال وللحرية.

وحتى في مجال استخدام أدوات البحث التاريخي على الطريقة الإفرنجية، كان الرافعي رائدًا، والأكاديميون الذين يأخذون عليه أنه اعتمد على المطبوع لا المخطوط وعلى ما سبق تأليفه وليس على المصادر الأصلية، لا ينسون فحسب أن مصر- قبله- لم تكن قد عرفت التوثيق بل يتجاهلون، كذلك، أن كثيرًا من المطبوع الذي استند إليه، لم يكن متداولاً مما يجعله في حكم المخطوط.

وفضلاً عن أن المطبوع مما اعتمد عليه كالكتب الزرقاء الإنجليزية والصفراء الفرنسية ومذكرات الساسة الأجانب الذين لعبوا أدوارًا في المسألة المصرية وجريدة «الوقائع المصرية» وطبعتها الفرنسية وغيرها من المطبوعات الرسمية تكاد تكون كل المصادر الأولية التي كشف عنها حتى ذلك الحين.. مع ملاحظة أن معظم كتبه منذ كتابه السادس عن الثورة العرابية مما يمكن اعتباره -بالنظر إلى زمن تأليفه ونشره- داخلاً في نطاق التاريخ المعاصر وليس الحديث، والتأريخ للظواهر التاريخية المعاصرة يفتقد جانبًا مهمًا من وثائقه التي لا تتكشف إلا بعد مرور زمن كبير على وقوعها.. أما المهم فهو أن هؤلاء يظلمونه حين يغفلون أنه قام بجهد مضنٍ للبحث عن بعض الوثائق التي تتطلبها بحوثه، ولم يلفت نظرهم أن «الرافعي» حرص على أن يدقق ويوثق معلوماته عن شهداء ثورة 1919 وأنه طاف بأقسام شرطة القاهرة وبمستشفياتها لكي يعرف اسم

أول شهيد في ثورة **1919** ولكي يتقصى أسماء الشهداء الآخرين، وأنه حصل على كشف بأسماء الضباط الذين استشهدوا في حرب فلسطين الأولى عام **1948**.

وفيما عدا بصمات موقفه السياسي على ما أرخ له من أدوار الحركة القومية مما سنشير إليه فيما بعد، فإن مكانة الرافعي ودوره كرائد في استخدام أدوات البحث التاريخي من حيث جمع المادة التاريخية وتركيبها ونقدها وتحليلها وضبط الوقائع والتواريخ وعرضها بأسلوب واضح يجمع بين السرد.. والتحليل- دور لابد أن نعترف له به وربما لا ينافسه في هذه المكانة سوى «أحمد حافظ عوض» الذي شرع في تأليف موسوعة عن تاريخ مصر الحديث لم يصدر منها سوى كتاب واحد بعنوان «فتح مصر الحديث/ أو نابليون في مصر»، في عام **1925**.

ولم يكن «الرافعي» من المؤرخين المثاليين الذين يفسرون وقائع التاريخ بالقضاء والقدر، ولا ممن يفسرونه بدور الأفراد الأفذاذ، ولم يكن من الجغرافيين الذين يعتقدون أن الموقع والعنصر يلعبان الدور الحاسم في تطور التاريخ، أو من الماديين الذين يرون هذا التطور مُحصلة للتناقض بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج.. ذلك أنه لم يكن صاحب نظرية في تفسير التاريخ المصري الحديث بالمعنى الشائع الآن في فلسفة التاريخ، ولم يكن مطالبًا أن يكون كذلك؛ لأن آداب اللغة العربية لم تكن قد عرفت علم التاريخ على الطريقة الإفرنجية، ولأن المدرسة الأكاديمية قد اقتصرت في استخدامها هذه الطريقة على «التجميع» و«التنسيق» ولم تلتفت إلى «التفسير» و«التنظير»، بل إن رائدها «شفيق غربال» لم يعلن انتماءه إلى نظرية «التحدي والاستجابة» التي فسر بها أستاذه «أرنولد توينبي» التاريخ، إلا في كتابه «تكوين مصر» الذي صدر في منتصف الخمسينيات، ولأن الماركسيين المصريين كانوا أول من استخدم فلسفة التاريخ في تفسير تاريخ مصر الحديث، ولم يحدث ذلك إلا في عام **1945** عندما أصدر «أحمد رشدي صالح» كتابه الصغير الرائد، والمنسي مع ذلك، «كرومر في مصر»

وليس معنى هذا أن مؤلفات «الرافعي» تخلو- تمامًا- من منهج في تفسير التاريخ، فلا مؤرخ، ولا إنسان بلا منهج، حتى لو لم يتطابق ذلك مع نظرية قائمة بكل تفاصيلها، فقد كان «ابن خلدون» صاحب نظرية سبق بها حتى هؤلاء الإفرنج في وضع أسس فلسفة التاريخ، وكان للجبرتي- وهو مؤرخ حوليات يكتب تواريخه يومًا بيوم- رؤيته

لظواهر التاريخ، ونستطيع أن نستنتجها مما كان يحرص على تدوينه ومما كان يغفله في قيوداته. وفي تعليقه على الوقائع التي كان يؤرخ لها.

في بحثه عن اللحظة التي دخلت فيها مصر عصر القومية، توقف «الرافعي» المؤرخ والمبشر المسكون بالوطن عند نقطة أقرب ما تكون إلى الصحة؛ فقد كان المؤرخون الإفرنج من قبله يعتبرون الفتح العثماني لمصر (1517م) هو بداية التاريخ المصري الحديث مع أن هذا الفتح لم يغير من وضع مصر، ومع أن النظام الحاكم الذي كانت تخضع له لم يتغير في جوهره، فجاء «الرافعي» ليصحح هذه البداية، انطلاقًا من نظرة واضحة لا لبس فيها، هو أنه يعتبر مصر بلدًا قائمًا بذاته، ويعتبر الشعب المصري قومية مستقلة بذاتها؛ لذلك اعتبر نهوض المصريين لمقاومة الغزو الفرنسي لبلادهم- بعد أن هرب الوالي العثماني، وهرب المماليك؛ وهم جيش من المرتزقة احتكر لنفسه، على امتداد خمسة قرون، حمل السلاح وحكم مصر مقابل الدفاع عنها- هو بداية حركتهم القومية، ومن هنا بدأ.

ومع أن الرافعي لم يربط- كما فعل الذين يعتمدون المنهج المادي في تفسير التاريخ، وكان منهم غير ماركسيين مثل «صبحي وحيدة» في كتابه المهم «في أصول المسألة المصرية» (1950م)- بين نشوء الحركة القومية، وبروز دور الطبقة الوسطى، إلا أنه ربط ربطًا صحيحًا بين الهدفين الأساسيين لأي حركة قومية وهما: الاستقلال والديمقراطية، أو الجلاء والدستور، واعتبر هذه الحركة حركة النهوض من أجل مقاومة الغزاة والطغاة، وكان هذا هو السبب في أنه ربط في عنوان مشروعه، منذ أول أجزائه، بين الحركة القومية و«تطور نظام الحكم».

في السياق نفسه نستطيع أن نلحظ أن تواريخ «الرافعي» تندرج في معظمها في إطار التاريخ السياسي.. ومع أنه أبدى اهتمامًا ببعض الظواهر المصاحبة لهذا التاريخ في بعض كتبه، مثل النهضة العلمية والاقتصادية والعمرانية، فإنه لم يتجاوز سرد مظاهر هذه النهضة، إلى تحليلها.. وباستثناء سياسات الدول الكبرى، فإن «الرافعي» لم يلحظ- بالاهتمام الكافي- الترابط بين ظواهر التاريخ، والتأثير المتبادل بينها.

وكمعظم مؤرخي المدرسة القومية فقد كان «الرافعي» أقرب إلى المبالغة في دور الفرد في التاريخ، وفي مدى تأثيره على مساره وهو ما نلحظه في حديثه عمن تأثر بهم وعن الذين عاصرهم من زعماء مصر، مثل «مصطفى كامل» و«محمد فريد»، حتى لنجد أنفسنا

أمام نموذج يبدو غير بشري يخلو من كل عيب ولم يقع في أي خطأ، وما نلحظه في تقييماته لشخصيات مثل «الخديو إسماعيل» الذي كان بمقدوره - كما قال - «أن يحقق لمصر نهضة كالتي حققتها اليابان لو أن شخصيته قد خلت من عيوبها»، وكان على رأسها - في رأيه - شغفه بالنساء، ومثل الزعيم «أحمد عرابي» الذي كانت في شخصيته نواح من النقص والضعف ما جعلها من أهم العوامل في إخفاق الثورة التي قادها.

وكما أن الدور الرسالي الذي قام به «الرافعي» بكتاباته لتاريخ الحركة الوطنية المصرية كأحد بل أهم أساليب نضاله هو نفسه في صفوفها، كان الميزة الكبرى في تواريخه، فقد كان كذلك العيب الرئيسي فيها؛ إذ كان معاصرًا لحقب تصل إلى نصف قرن من السنوات المائة والستين التي أرَّخ لها، وهو ما ينقل ثمانية أجزاء من موسوعته التاريخية- أي حوالي نصفها- ابتداء من كتابه عن «الثورة العرابية» من خانة «التاريخ الحديث» إلى خانة «التاريخ المعاصر» الذي تحوط بعلميته المحاذير، ويقف على الحافة بين التاريخ والسياسة!

وخلال تلك الفترة كان «الرافعي» عضوًا قياديًا في «الحزب الوطني» ثم سكرتيرًا عامًا له منذ عام 1923 وهو ما ألقى بظلال كثيفة على منهجه في رؤية الظواهر التي أرَّخ لها.. صحيح أن منهجه في رؤية هذه الظواهر قد خلا من الخلط الذي وقع فيه «مصطفى كامل» في كتابه «تاريخ المسألة الشرقية» و«محمد فريد» في كتابه «تاريخ الدولة العلية» بحكم أنه بدأ كتابته للتاريخ بعد ثورة 1919 فنظر إلى الشعب المصري باعتباره يمثل قومية مستقلة عن القومية العثمانية، ولم يعتبر المسعى للاستقلال عن «دار الخلافة الإسلامية»- كما يفعل المؤرخون الإسلاميون عادة- مؤامرة وضعتها مخابرات الدول الصليبية وكلفت بتنفيذها صبيان المبشرين من أمثال «محمد علي» و«إسماعيل» «وعرابي» «وسعد زغلول» بل اعتبره نظامًا وطنيًا يقوده أبطال لا متآمرون.

لكنه مع ذلك لم ينجُ من خلط آخر كان سائدًا في عصره بين القوميين على اختلاف أحزابهم؛ لذلك لم يميز بين الحروب التي خاضها «محمد علي» دفاعًا عن استقلال مصر، والتي خاضها بهدف التوسع والفتح وقهر الشعوب الأخرى، وظل حتى النهاية يعتبر «السودان» جزءًا من ممتلكات مصر؛ لأنها فتحتها بأموال وبدماء أبنائها.

ومن الصحيح كذلك أن حزبية «الرافعي» أثرت إلى حد كبير على موضوعيته في تناول كل ما كان «الحزب الوطني» موضوعًا له أو طرفًا في صراع فيه؛ ليس فقط

بالحرص على إيجابياته وإهمال سلبياته سواء في ترجمته لسيرة زعيميه «مصطفى كامل» و«محمد فريد»، وفي تقييمه لمواقفهما السياسية، بل بالتجني على خصومه كما حدث في تأريخه للثورة العرابية التي تبنى فيها بالكامل رؤية «مصطفى كامل» الخاطئة لها في أعقاب الخلاف بين الرجلين، والذي وصل إلى حد تبادل السباب العلني بينهما.. وكما حدث مع «حزب الوفد» الذي انتزع قيادة الحركة الوطنية من تلاميذ «مصطفى كامل».

والغالب أن «الرافعي» الواعظ والمبشر الذي كان بحكم نشأته وتكوينه صاحب رؤية أخلاقية كان ممن يؤمنون بالفكرة الخاطئة التي تقول إن أبطال التاريخ قدوة مما يوجب على المؤرخ أن ينزه سيرتهم عن أي خطأ، لكنه حتى في هذا الإطار استخدم معايير مزدوجة؛ لذلك بالغ في فضائل «محمد فريد» و«مصطفى كامل» وبالغ في رذائل «عرابي» و«سعد زغلول» ولم يتعفف في سبيل ذلك عن طمس بعض عبارات في أوراق «مصطفى» و«فريد» المخطوطة؛ لأنه وجدها تنتقص من قدرهما بل أجرى عمليات مونتاج لحذف فقرات مما نشره بالزنكوغراف من خطابات «مصطفى كامل» للسبب نفسه! أما قمته الأخلاقية فتبدت في إصراره على ألا يشير أو يذيع في كتبه أو في مذكراته كل المعلومات التاريخية المهمة التي عرفها حين كان عضوًا في قيادة الجهاز السري لثورة 1919 الذي كان يرتب لعمليات المقاومة العنيفة ضد الموظفين الإنجليز متذرعًا بأنه قد أقسم على ألا يذيع هذه الأسرار أبدًا. وقد يفتن ذلك المهتمين بالأخلاق لكنه بالقطع لا يسعد الذين تعنيهم حقيقة ما وقع في التاريخ!

# فؤاد سراج الدين

1

## أشوفك.. على خير يا باشا(*)

**كنت** تلميذًا بالسنة الأولى بالمدرسة الخديوية الثانوية، وكان الزمن خريف عام 1950، حين خرجت لأول مرة في مظاهرة تهتف بسقوط «فؤاد سراج الدين» وزير الداخلية ولم تكن تلك آخر مرة، فقد تعددت المظاهرات التي خرجت فيها أهتف بسقوطه خلال الشهور التالية؛ إذ كان ذلك من تقاليد مظاهرات طلاب المدارس في عامي 1950 و1951، اللذين وصل فيهما نفوذه السياسي إلى ذروته؛ فقد كان سكرتيرًا للحزب الحاكم، والرجل الثاني فيه، وصاحب المكانة الأولى لدى زعيم الأمة و«الوفد» ورئيس الوزراء «مصطفى النحاس باشا» الذي كان قد طعن في السن، فترك له أهم اختصاصاته حتى بدا كما لو كان رئيس الوزراء الفعلي فأصبح بسبب ذلك هدفًا لأقلام صحف المعارضة. وهتافات المتظاهرين من طلاب المدارس، وكانت قامته الطويلة

(*) القاهرة/أسبوعية ثقافية مصرية/15 أغسطس (آب) 2000.

وجسده المفرط في السمنة، وسيجاره الضخم، وسياحته السنوية إلى «أكس ليبان» لكي يستشفي بالمياه المعدنية- تشكل جاذبية خاصة لرسامي الكاريكاتير، وتغريهم بشد المسخرة عليه، ولم يكن يمر يوم بدون أن تسير مظاهرة- في أعمدة الصحف أو شوارع المدن - تهتف بسقوطه، ومع ذلك فإن الشرطة- والتي كان وزيرًا لها- لم تكن تتصدى للمظاهرات أو تصادر الصحف، وكان أول انطباع طيب تكون لي عن شخصيته، بعد أسبوعين من إقالة حكومة الوفد في أعقاب حريق القاهرة، حين تعرض خلالها لحملة صحفية شرسة من جريدة «أخبار اليوم». وكانت تنطق آنذاك بلسان القصر الملكي؛ حيث وضعت فأس المسئولية عن الحريق في عنقه، واتهمته بالإهمال في القيام بواجبات وظيفته كوزير للداخلية، فكتب ردًا عنيفًا وضع فيه الفأس في عنق الملك الذي دعا كبار ضباط الجيش إلى مأدبة في قصره بمناسبة ميلاد ولي العهد، ولم يستجب لإلحاح وزير الداخلية المتكرر بضرورة نزول الجيش إلى العاصمة لكي يسيطر على الحالة بعد أن أفلتت الأمور من يد الشرطة.

وكانت الأحكام العرفية معلنة، والرقابة على الصحف قائمة وحظر التجوال بعد الساعة التاسعة مفروضًا، ومع ذلك فقد نجح «فؤاد سراج الدين» في نشر الرد عبر خطة ذكية اشتركت معه في تنفيذها جريدة «المصري» كبرى الصحف الوفدية آنذاك؛ إذ عرضت على الرقيب صفحات العدد الذي كان مقررًا أن يصدر منها صباح يوم 10 فبراير 1952، فلم يجد فيها شيئًا يخالف ما لديه من تعليمات، أو يتطلب العرض على رئاسته فاعتمدها وانتظر حتى دارت ماكينات الطباعة، وحصل على نسخة من العدد، وما كاد ينصرف حتى أوقفت الماكينات واستبدلت بالصفحة الأولى من «المصري» التي عرضت عليه أخرى تتضمن نص بيان «فؤاد سراج الدين» ولم تنتبه الحكومة إلى ما جرى إلا في التاسعة من صباح اليوم التالي، فأمرت بمصادرة العدد، ولكنها لم تجد نسخة واحدة لتصادرها؛ إذ كان قد نفد تمامًا من الأسواق.

بعد ذلك بشهور، ارتفعت أمواج بحار الزمن ليعتليها قوم وزمان وتطوي في باطنها أقوامًا وأزمنة؛ جاءت ثورة يوليو 1952 لتحيل «فؤاد سراج الدين» وزمانه إلى المعاش، وأصبح الرجل فى الحالة سابقًا.. باشا سابقًا ووزيرًا سابقًا وسكرتيرًا عامًا سابقًا لحزب سابق ينتمي إلى تعددية حزبية انتقلت إلى رحاب الله، أما وظيفته الحالية فهو خبير مثمن للتحف ومقاول ديكور، ومعتقل سياسي يتكرر اعتقاله بمناسبة وبدون مناسبة باعتباره

من أعداء الشعب، وهو متهم أمام محكمة الثورة التي حكمت عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمسة عشر عامًا، أمضى منها ثلاثة، ومواطن محروم من حقوقه السياسية، وتاريخ مقضي عليه بالمحو المؤبد؛ فقد صدرت الأوامر للصحف بشطب اسمه من الأخبار والمقالات وحتى من صفحة الوفيات عند نشر نعي أحد أفراد أسرته..

ومع أن موجة الحماس لثورة يوليو كانت قد جرفتني، كما جرفت جيلي إلا أن مساحة من القلب والعقل ظلت ترفض أن تصدق أن «مصطفى النحاس» كان من أعداء الشعب، أو أن «فؤاد سراج الدين» - والذي كنا نخرج في مظاهرات تهتف بسقوطه وهو وزير للداخلية فلا يتعرض لنا أحد - من خصوم الأمة، وبدت لي المقارنة بين شراسة ثورة 23 يوليو في معاملة قادة حزب الوفد ورقتها في التعامل مع أحزاب الأقليات السياسية التي انشقت عليه، وتآمرت على الدستور- لغزًا عصيًّا على الفهم؛ إذ كنت أتصور أن ثورة يوليو هي الامتداد الطبيعي لثورة 1919، وأنها جاءت لتحقق ما عجزت عن تحقيقه قيادة ثورة 1919 من أهداف، وبعد سنوات من القراءة والبحث أدركت أن الأمر صراع بين آباء وأبناء، وأن ثوار يوليو 1952 كانوا يتعاملون مع ثوار مارس 1919 بمنطق المنافسة، ويسعون لوراثة جماهيرية الوفد، بل يخافون منها؛ لذلك وجهوا سهامهم الدعائية، ومحاكمهم الاستثنائية، ضد قيادته، أما الآخرون فلم تكن لهم جماهيرية يخشى منها أو يطمع في وراثتها.

ولم يكن هناك بد أن تقع هزيمة يونيو 1967 الفاجعة ليتعرى لحم ثورة يوليو، ويتكشف ما كان يملأ وجهها من بثور وندوب أخفتها بمساحيق دعايتها المقتدرة عن عيوننا التي أجهدها العشق، فإذا بكل الثورات- ككل أبناء آدم- خطاءة، تكشف الحقائق الفاجعة، لنعلم منها أن ثورة يوليو قد وقعت في الأخطاء نفسها التي نسبتها لزمن «فؤاد سراج الدين» واستخدمتها للتنديد به، بل حاكمته من أجلها: رشوة وفساد وارتجال وتسلط وفوضى واستهتار واستحلال للمال العام.

أما مباهج ذاك الزمان فقد اختفت؛ فلم تعد الأمة مصدر السلطات، ولم تعد هناك تعددية حزبية ولا صحافة حرة ولا انتخابات نزيهة ولا تداول سلطة..

وفي سنة 1972، كنت أحاول أن أصل ما انقطع من تاريخ مصر بتأليف كتاب عن «مصطفى النحاس» حين قادتني قدماي إلى قصر «فؤاد سراج الدين» في جاردن سيتي لأسأله عن أشياء كان من بينها رواية سمعتها عن أنه يحتفظ بمذكرات كتبها «مصطفى

النحاس» بين عامي 1927 و1934، وهو ما نفاه لي بشدة فوجدتني في حضرة رجل يعيش بين أطلال عز قديم، لكنه هو نفسه لم يكن رغم تقلب الأزمـان قد تحول إلى أطلال.. وخلال ساعتين أمضيتها معه، أدركت أن معاصريه كانوا على حق حين وصفوه بأنه كان يفطر مع الشيوعيين ويتغذى مع الإقطاعيين، ويتناول الشاي مع الاشتراكيين ويتعشى مع الرأسماليين ويستطيع أن يحتفظ بصداقة الجميع..

وفي أثناء حوارنا الطويل سألته عن السبب في أن وقائع محاكمته أمام محكمة الثورة عام 1954 لم تنشر في كتاب على عكس غيره من المتهمين الذين نشرت مضابط محاكمتهم أمامها في كتب طبعت أكثر من طبعة ووزعت على أوسع نطاق. فقال لي ضاحكًا: يمكن ما وجدوش فيها حاجة تصلح للتشهير بي.. وأضاف ردًا على سؤال مني إنه لا يملك من أوراق هذه المحكمة سوى مضبطتين لجلستين ووعدني بأن يبحث عنهما بين أوراقه وأشار إلى أنني أستطيع أن أجد مضبطة كاملة لكل وقائع المحكمة إذا عدت إلى أعداد جريدة «المصري» التي نشرتها كاملة بدون أن تحذف منها حرفًا واحدًا..

ولم يكن قد بقي في ذاكرتي من وقائع المحاكمة سوى أطياف باهتة لعلها من بين الأسباب التي جعلتني أحتفظ بانطباع طيب عنه، ولعلي خضعت بدون أن أشعر لإيحائه القوي، حين قال لي وهو يودعني أمـام باب القصر الداخلي: ما تنساش تشوف «المصري».. أما المهم فهو أنني انهمكت لأسابيع في قراءة وقائع المحاكمة، وما كدت انتهي منها حتى أدركت مدى أهميتها كوثيقة تاريخية؛ لأن قضاتها «عبد اللطيف البغدادي» و«أنور السادات» و«حسن إبراهيم»- كانوا يمثلون ثورة 1952، والمتهم فيها لم يكن «فؤاد سراج الدين» بل كانت ثورة 1919، وعلى الفور شرعت في نسخها وقررت أن أقوم بتحقيقها ونشرها.

وكانت الأحكام التاريخية التي قرأتها قبل ذلك حول دور «فـؤاد سراج الدين» السياسي تكاد تجمع على أنه جنح بحزب الوفد نحو اليمين؛ قطع «سلامة موسى» أن الوفد كان قبله حزبًا ثوريًا فصار بعده حزبًا أرستقراطيًا، وقال «أحمد بهاء الدين» إن ظهوره في مركز الصدارة بين قادة الوفد عرض من أعراض تحلل بنيانه، واعتبره «طارق البشري» مؤسس الجناح اليميني في الحزب العتيد. لكنني لم أجد في وقائع المحاكمة شيئًا يؤكد تلك الأحكام التي تأثرت في الغالب بالجدل الحزبي وبالرطانة الثورية التي سادت خلال العامين السابقين والتاليين على قيام الثورة، وبدت لي

متناقضة مع التقييم الإيجابي لحكومة الوفد الأخيرة التي شهدت مدًّا ديمقراطيًّا لم يسبقه مثيل ولم يتله شبيه. . وفي ظلها تقررت مجانية التعليم وصدر قانون الضمان الاجتماعي وتضاعفت الضريبة على الأطيان، واتخذت مصر موقف الحياد في الحرب الكورية ومنعت إسرائيل من المرور في قناة السويس، وألغيت معاهدة **1936** وهي في مجملها سياسات لا يمكن القول إنها كانت انعطافًا نحو اليمين في سياسات حزب الوفد، فإذا صح القول إن «فؤاد سراج الدين» كان صاحب النفوذ الأكبر في تلك الوزارة انتفى القول إنه جنح بالحزب نحو اليمين، وإذا صح أنها نفذت على الرغم منه انتفى القول إنه كان صاحب نفوذ.

ولم تتح لي الظروف أن ألتقي «فؤاد سراج الدين» مرة أخرى، إلا بعد حوالي عشر سنوات من لقائنا الأول، حدث ذلك في آخر مكان كان يمكن أن يتوقعه أحدنا، فذات صباح من بداية سبتمبر عام **1981**، وجدت نفسي في زنزانة واحدة معه في «سجن ملحق مزرعة طرة» ضمن الذين أمر الرئيس «السادات» بالتحفظ عليهم آنذاك. وكان ثالثنا في الزنزانة هو المرحوم «محمد عبد السلام الزيات» الذي كان نائبًا سابقًا لرئيس الوزراء، وأحد أركان حكم «السادات» في بدايته.

وعلى عكس ما كان يتوقع الشرير الذي وضع خطة التسكين وجمع في زنزانة واحدة بين ثلاثة ينتمون إلى تيارات وحقب تاريخية وسياسية متصارعة، فإننا لم نتشاجر ولم نتخاصم بل أمضينا الأيام الأولى نتعارف ونتسامر. .

وخلال الأسابيع التي أمضيتها معه في الزنزانة، أتيح لي أن أتعرف عن قرب إلى مزاياه الإنسانية التي كانت بعض مزاياه السياسية. فوجدت رجلاً ألوفًا في غير ترخص متواضعًا في غير ضعة، وكبيرًا بلا تكبر، يملك قدرة تؤهله لاكتساب مودة الآخرين، ولا يترك فرصة تمر بدون أن يجد أرضية مشتركة تجمع بينهم وبينه.

ولأنني كنت آنذاك أصغر سنًّا، وأوفر صحة، فقد رأيت أن أعفيهما من بعض ما قد يشق عليهما من أعمال تتطلبها معيشتنا المشتركة، فكنت أنوب عنهما في كنس الزنزانة، وفي نشر البطاطين وتنفيضها، وكانا حريصين على أن يشعراني طوال الوقت بامتنانهما، وأنهما يدركان أنني أفعل ما أفعله تحت وطأة مشاعر بنوة غلابة وتقدير لما أدياه للوطن على الرغم من أي خلاف في الاجتهاد. .

ولم أشعر في بداية أية لحظة أن «فؤاد سراج الدين» يعاملني بغير هذه الصفة. أو يمن عليَّ بأنه باشا ابن باشا، وأنني أفندي ابن أفندي، وكان يطلب مساعدتي ويشكرني عليها بأسلوب رقيق مهذب ويكتفي منها بما تحول ظروفه الصحية دون القيام به، وأتذكر أنني جمعت الأطباق التي تناولنا فيها غذاءنا ذات يوم لكي أغسلها، ولكنه رفض بشدة، وأصر على أن يغسل طبقه بنفسه وقال لي بخجل: دي أنا أقدر عليها..

ولم أسمعه لحظة يشكو أو يتأفف أو يضيق بظروف السجن وكان ينتقي من طعامه السيئ المفروض علينا ما يتناسب مع أمراضه الكثيرة المتعددة، وكان لا يزيد عادة على بعض الخضراوات الطازجة، وحين كنت أحاول أن أتنازل له عن نصيبي منها، والذي لم أكن في حاجة ماسة إليه، كان الأمر يحتاج إلى مناقشة مجهدة.

وفي حفلات السمر الليلية التي كنا نتبادل فيها الحديث عبر أبواب الزنازين المغلقة علينا، وكانت تتكون من قضبان متشابكة، كنا ندعوه للحديث فكان يختار كلامه بعناية، على نحو يبدو معه وكأنه رسائل مودة يرسلها إلى جهة ما، فيروي مثلاً الدور الذي لعبه في استصدار أول قانون للشرطة، وما تحقق لأفرادها نتيجة له من مكاسب لا يزالون يتمتعون بها حتى اليوم، وكأنه يذكر مأمور السجن وضباطه بأنه كان يومًا وزيرًا للشرطة. وأنه خدم رجالها بما لم يفعله أحد من قبله، أو يتحدث عن اليوم الذي طرح فيه الثقة بشخصه عندما تقدم بصفته وزيرًا للمالية بمشروع قانون مضاعفة الضرائب على الأطيان، فتردد مجلس النواب الوفدي في قبوله. لولا أنه وقف ليقول: إن رفض المشروع معناه سحب الثقة من شخصي الضعيف. في رسالة مودة لم يفت مغزاها على المعتقلين اليساريين.. وهكذا.

وكنا نناديه بلقبه المعروف «يا باشا» فيما عدا القطب الناصري المعروف «كمال أحمد» الذي أصر على أن الألقاب قد ألغيت، فكان يناديه بـ «أستاذ فؤاد» ولم تفت دلالة ذلك على ذكائه اللامع، وذات صباح كان يجلس في باحة السجن الداخلية، حين مر به «كمال أحمد» فحياه قائلاً: صباح الخير يا أستاذ فؤاد.. وبسرعة أجابه: أهلاً يا كمال باشا.

وانفجرنا جميعًا نضحك، ومنذ ذلك الحين أصبحنا نناديه بالأستاذ فؤاد، ونناديالقطب الناصري بكمال باشا.

ما كدت أسمع نبأ وفاة «فؤاد سراج الدين» حتى تذكرت على الفور آخر مشهد من مشاهد الزنزانة رقم 14 بسجن ملحق مزرعة طرة فقد استدعاني قائد السجن وأبلغني أنه قد تقرر نقلي إلى سجن آخر لأمضي عقوبة الحبس الانفرادي، بسبب بيت من الشعر كنت قد ألقيته في مساء اليوم السابق، استفزتني العقوبة واستفزني السبب فقررت أن أضرب عن الطعام احتجاجًا على العقوبة وعلى النقل إلى حين عودتي إلى «سجن الملحق» الذي لم أكن أريد أن أنتقل منه لأسباب عائلية.. وعدت إلى الزنزانة التي كان «عبد السلام الزيات» قد غادرها إلى المستشفى - وأخبرت «فؤاد سراج الدين» بما يجري وأنني قررت أن أضرب عن الطعام، وبدأت أجمع حاجياتي في كيس من القماش تمهيدًا للرحيل، ولاحظت أنه يدس بالكيس أشياء سرعان ما تبينت أنها كل ما بالزنزانة من طعام، واعترضت على ذلك؛ لأن الطعام كان طعامًا طبيًّا مما لا يستغني هو عنه بسبب أمراضه الكثيرة، وحاولت إقناعه أنني لست في حاجة إلى أي طعام؛ لأنني سوف أضرب عنه، وكنت كلما أخرجت ما وضعه بالكيس من الطعام أعاده إليه، حتى خجلت من إصراره، فتركته يفعل ما يريد، واحتضنته مودعًا وهو يقول لي: بلاش حكاية الإضراب دي يا بني.. خلي بالك من صحتك..

وهزتني أبوته الدافقة فسقطت من عيني دمعتان، وأنا أودعه قائلاً: نشوفك بخير يا باشا.

وكان ذلك ما فعلته وما قلته، حين سمعت نبأ وفاته.

أجل نشوفك بخير يا باشا.

**2**

حلت الذكرى السنوية الأولى لرحيل «فؤاد سراج الدين»[1] بينما كنت أمضي إجازة صيف سريعة انقطع خلالها كل اتصال لي بالقاهرة، فتعذر عليَّ المشاركة في الاحتفال الذي أقامه «حزب الوفد» بهذه المناسبة، وفي الساعة المحددة للاحتفال الذي كان مقررًا أن أتحدث فيه، كنت أتأمل قرص الشمس الغاربة، وهو يسقط في مياه البحر عند حد

(1) القاهرة / العدد 73 / في 14 سبتمبر (أيلول) 2001.

الأفق، وأسرابٌ من العصافير تتدفق عائدة إلى أعشاشها بين غصون الشجر، وصوت «أم كلثوم» يغني في مكان ما «شمس الأصيل ذهبت خوص النخيل يا نيل.. تحفة ومتصورة في صفحتك يا جميل» وصوت الشيخ الطبلاوي يقرأ قول الله عز وجل: ﴿مَرَجَ ٱلْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴿٢٠﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴿٢١﴾ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴿٢٢﴾ فَبِأَيِّ ءَالَآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ [الرحمن 19 – 23].

الآن فقط أتنبه إلى أن الذكرى العشرين لحملة اعتقالات سبتمبر **1981** التي تعرفت خلالها عن قرب إلى «فؤاد سراج الدين»، تمر هذه الأيام وأتذكر آخرين غيره، ممن عرفتهم أو توثقت علاقتي بهم في معتقل «ملحق مزرعة طرة» خلال تلك الفترة، فسعدت بصحبتهم على الرغم من تعاسة «الظروف» على الصعيدين الشخصي والعام، وأحببتهم ثم شقيت بهذا الحب، حين غادر بعضهم عالمنا، وأصبح عليَّ أن أسير في مواكب جنازاتهم أودع مودات لا تعوض لرجال يصعب أن يتكرروا.

وكانت حملة سبتمبر **1981** واحدة من كبرى حماقات السياسة المصرية خلال عهد الرئيس الراحل «أنور السادات»؛ إذ كانت التهمة الموجهة لكل الذين شملتهم الحملة، والتي ركزت عليها الحملة الإعلامية المصاحبة لها هي أنهم يخططون لتفجير الفتنة الطائفية بينما كان دافعها الحقيقي - كما ذكر المنحازون للرئيس «السادات» فيما بعد- هو إعادة الاستقرار للجبهة الداخلية وتخفيف ما كان يشوبها آنذاك من توترات عنيفة حتى لا تستغل إسرائيل الموقف، فترفض إتمام الانسحاب من سيناء.

ولم يكن تحقيق مثل هذا الهدف يتطلب حملة اعتقالات بهذا الاتساع؛ شملت نشطاء بارزين ينتمون لكل ألوان الطيف السياسي والديني، فضلاً عن إغلاق صحف ودور نشر، ونقل عدد كبير من أساتذة الجامعات والصحفيين إلى أعمال لا صلة لها بما تخصصوا فيه بل كان يتطلب حوارًا هادئًا يدور في الكواليس بين المسئولين في إدارة الرئيس «السادات» وقادة هذه التيارات جميعها، كان من المؤكد أنه سوف ينتهي بموافقتهم جميعًا، أو بموافقة معظمهم على المشاركة في تخفيف هذا التوتر؛ تقديرًا منهم للمصلحة الوطنية العليا.. لكن الرئيس «السادات» كما ذكر «أنيس منصور»- الكاتب الأكثر التصاقًا به خلال سنوات حياته الأخيرة- في مقال شهير وخطير نشره عقب اغتيال «السادات» مباشرة، قال فيه إن الرئيس كان قد وصل إلى ذروة توتره، وفقد

السيطرة على أعصابه تمامًا، بحيث تحول هو نفسه إلى العامل الأكبر من عوامل التوتر الذي ساد الحياة العامة المصرية في تلك الأيام الكئيبة، فلم يفتقد فحسب كثيرًا من رحابة الصدر تجاه خصومه ومنتقدي سياسته التي ميزت سنوات رئاسته الأولى،بل تحول الأمر إلى ما يشبه الخصومة الشخصية بينه وبين بعضهم.

بعد حوالي أسبوعين من استقرارنا في معتقل ملحق مزرعة طرة، وكنت مسئولاً عن التعامل مع كانتين المعتقل، سلمني مساعد الشرطة - والذي كان مسئولاً عن شراء ما نحتاجه من معلبات وأطعمة جافة- الطلبية ومن بينها عدة كيلوجرامات من السكر، كنا قد طلبناها؛ لنستعين بها في تحلية الشاي. فوجئت بأنها معبأة في قرطاس من ورق الصحف، وذهلت حين اكتشفت أن هذا القرطاس عبارة عن عدد كامل من جريدة الأهرام تاريخه 6 سبتمبر 1981.

ولأن المياه لا تفوت على عطشان والصحف لا تفوت على صحفي، خاصة إذا كان قد حرم من قراءتها لمدة أسبوعين، فقد احتفظت بالجريدة لنفسي ولشريكيَّ في الزنزانة- «فؤاد سراج الدين» و «محمد عبد السلام الزيات» وخلال ساعتين كنت أنا و«الزيات» قد انتهينا من قراءة العدد؛ إذ كان «فؤاد سراج الدين» لا يقرأ الصحف بسبب ضعف بصره، وكان عددًا تاريخيًا بحق؛ إذ لم يكن يحتوي فحسب على النصوص الرسمية والقوائم الكاملة لقرارات الاعتقال والمصادرة والنقل، بل كان يحتوي- كذلك- على نص الخطاب الذي ألقاه الرئيس «السادات» في اجتماع مجلس الشعب، تفسيرًا لهذه القرارات جميعها، وبذلك أتيح لنا أن نعرف الصورة الكاملة للحملة التي كنا جزءًا منها؛ إذ كان سجن الملحق مقصورًا على السياسيين المدنيين من رجال الأحزاب ولم يكن عددهم يتجاوز الثلاثين.

وبعد لحظات كنت قد أخطرت الجميع بموجز لما قرأته في عدد «الأهرام» والتهم الموجهة لكل منهم، ووزعت صفحات الجريدة على الزنازين بنظام خاص يسمح بتبادلها فيما بينهم ويتيح للكل فرصة قراءة التفاصيل.. وقبل العصر كنا جميعًا قد أحطنا علمًا بما يجري. وفيما بعد علمتُ أن ما حدث لم يكن مصادفة، أو خطأ من المساعد، ولكنه كان خطة مرسومة رسمها فريق من زملائنا اليساريين وفي مقدمتهم المحامي الديمقراطي البارز «نبيل الهلالي»- كانوا محبوسين على ذمة إحدى القضايا في سجن المزرعة القريب الذي كان «الملحق» يتبعه ويعتمد على مرافقه، ومن بينها الكانتين، والمخبز

والمطبخ، في الحصول على احتياجات القائمين به - وكانت تلك هي الثغرة التي استفاد منها رفاقنا المحبوسون فيه، لكي يحيطونا علمًا بما يدبر لنا..

وكان «السادات» طبقًا لما قرأناه في نسخة عدد «الأهرام» الذي هرِّب إلينا قد تناول بعضنا بالاسم، وشن عليهم هجومًا كاسحًا، كان من بينهم المرحوم «فتحي رضوان» وهو واحد من أبرز الوجوه السياسية في مرحلة ما بين ثورتي 1952، 1919، وقد ظل وزيرًا ست سنوات في حكومات ما بعد ثورة يوليو، أسس خلالها ما يعرف اليوم بوزارة الثقافة، وكان قد انتقل إلى صفوف المعارضة النشطة للرئيس «السادات» منذ منتصف السبعينيات، يخطب ويكتب ويوقع البيانات ويدلي بالأحاديث الصحفية ويشترك في المداولات السياسية التي تجري بين المعارضين، وقد هاجمه الرئيس «السادات» بعنف ونسب إليه- في حمى الغضب- واقعة مضحكة لا صلة لها بالاتهام المنسوب إليه، ولا يجوز أن تكون سببًا قانونيًا، أو حتى غير قانوني لاعتقاله، خلاصتها أنه رفض في عام 1946 أن يدافع عن «السادات» حين كان أحد المتهمين في قضية «اغتيال أمين عثمان»..

ولأن الملحق كان يضم مجموعة من خصوم «السادات» والمعارضين لسياساته، فقد حاولوا تفسير الواقعة بما يتماشى مع فكرتهم السيئة عنه، فأشاعوا أن وراء رفض «فتحي رضوان» الدفاع عن «أنور السادات» آنذاك- أسبابًا تتعلق بأنه لم يكن يثق في وطنيته، وأنه اتخذ هذا الموقف منه بناءً على معلومات مؤكدة كانت لديه، وهو ما أثار فضولي التاريخي.. فسعيت إليه أثناء طابور الصباح الذي كانت التعليمات تقضي أن يخرج إليه سكان كل زنزانة على حدة؛ حفاظًا على سرية التحقيق، مع أن أبواب الزنازين كانت عبارة عن أسياخ حديدية متعامدة أشبه بالأقفاص المستخدمة في حديقة الحيوانات.. ومع أنه لم يكن هناك تحقيق ولا يحزنون..

وكان موقعي كمسئول عن التعامل مع الكانتين يعطيني الحق في مخالفة هذه التعليمات، والاتصال بكل المعتقلين لكي أحصل منهم على بيان بما يحتاجونه منه، فما كاد الطابور يبدأ حتى توجهت إلى زنزانة «فتحي رضوان» الذي كان يجلس خلف بابها مباشرة وكأنه يشارك- من خلف القضبان- في الطابور الذي لم يحن على زنزانته الدور فيه؛ ولأنه كان رجلاً حييًا فوَّار العواطف شديد التهذيب، فلم يكد يراني واقفًا على

باب الزنزانة حتى وقف ليحدثني.. وحين ألححت عليه أن يعود لجلسته قال لي ببساطة أذهلتني: ما يصحش أكلمك وانت واقف وأنا قاعد..

وأصر على موقفه.. ولم يعدل عنه إلا حين جلست على باب الزنزانة من الخارج، ليتواصل الحديث بيننا عبر القضبان.

ومع أن « فتحي رضوان» أبدى دهشته البالغة لما قاله عنه الرئيس «السادات» واعتبره تخبطًا لا يليق برئيس دولة يسيء إليه هو نفسه قبل أن يسيء لأي إنسان آخر إلا أنه كان منصفًا، فنفى لي بقوة أن يكون وراء اعتذاره عن الدفاع عن «السادات» في قضية «أمين عثمان» أية أسباب تمس وطنيته قائلاً: إن موقفه في مختلف مراحل القضية كان موقفًا مشرفًا من جميع النواحي، وإن رفضه قبول التوكيل عنه كان يعود لأسباب مهنية محضة، هو أنه كان موكلاً عن متهمين آخرين في القضية ذاتها يتناقض الدفاع عنهم مع الدفاع عن «السادات»، وأضاف يقول لي وكأنه يفكر بصوت عالٍ: إن ما يتطلب البحث عن إجابة ليس سبب اعتذاري عن الدفاع عن الرئيس «السادات» بل سبب احتفاظه بهذه الواقعة لمدة تصل إلى 35 سنة، مع أنني قابلته خلالها مئات المرات، لم أشعر أثناء واحدة منها أنه يأخذ عليَّ شيئًا يخصه، ولم يحاول مرة واحدة أن يطلب مني تفسيرًا للواقعة.. وختم كلامه قائلاً: ما كنتش فاكر إنه «غويط» للدرجة دي..

وكان الرئيس «السادات» قد أطلق- في هذه الخطبة ذاتها- على «فؤاد سراج الدين» لقب «لويس السادس عشر»، وسرعان ما أصبح ذلك مدعاة لتندرنا، فكنا نناديه أحيانًا باسم «لويس سراج الدين باشا» وكان يتقبل المداعبة بل يحرص- وأحيانًا يحرض- عليها، بإدراك سياسي أريب أن اللقب لا يسيء إليه بل إلى الذي استخدمه ضده، وفيها - تلك الخطبة التاريخية الغريبة - تعرض «محمد حسنين هيكل» لغضبة ساداتية مضرية؛ لأنه ظن - كما قال «السادات» - أن صلته بالمراسلين الأجانب ستحصنه ضد المساءلة عن أنشطته في تأليب الفتنة الطائفية «!!» وكلام غريب كثير من هذا النوع، كان من أبرزه عبارة فلتت في حمى الغضب قال فيها «السادات» إن «هيكل» عاش كفاية!

وكان «هيكل» هو الوحيد الذي لفت نظري إلى العبارة بعد أيام، سائلاً عن رأيي فيها، فلما قلت له إن الخطبة بمجملها تكشف عن أن الرئيس في حالة غضب شديدة من الوارد معها أن تفلت منه عبارات لا يقصدها، تشكك في تفسيري، وقال إن العبارة ليس

لها سوى معنى واحد هو أن الأوان قد آن لإنهاء حياة «هيكل» وأنه لا يستبعد أن ينصب لنا الرئيس «السادات» المشانق..

وسرعان ما انتقل إليّ القلق الذي رأيته على وجه الأستاذ «هيكل» الذي وجد تفسيره للعبارة دعمًا قويًّا حين ربط بعض المحللين السياسيين – وما أكثرهم في المعتقلات! – بين ما قيل عن «هيكل» وتسمية «فؤاد سراج الدين» بـ «لويس السادس عشر»، آخر ملوك فرنسا الذي اقتادته الثورة الفرنسية هو وزوجته «ماري أنطوانيت» إلى المقصلة، وفي حين لم يبد «فؤاد سراج الدين» اهتمامًا بالأمر، فقد دعم شريكنا الثالث في الزنزانة «محمد عبد السلام الزيات» هذا التفسير، وكان معاونًا مقربًا للرئيس «السادات» طوال سنوات عمله في مجلس الأمة، ثم أصبح أحد أركان نظامه في بدايته، وشغل منصب نائب رئيس الوزراء قبل أن يختلف معه وينتقل إلى صفوف المعارضة.. وقد ظل طوال الأسابيع الأولى من الحملة، وقبل اغتيال الرئيس «السادات»؛ يعيش تحت وطأة إحساس قوي بأن حياته مستهدفة، خاصة أنه كان مريضًا بحالة خطيرة في القلب، وقد صارحني مرة بذلك، وطلب إليَّ أن أسعى لدى المعتقلين جميعًا، لكي يتضامنوا للحيلولة دون أية محاولة لنقله من السجن إلى سجن آخر، أو إلى مستشفى؛ لأنه يخشى أن يكون نقله تمهيدًا للانفراد به بعيدًا عنا، ثم قتله بوسيلة قانونية، وكان السبب في كل هذا القلق، يعود إلى أن أحد المقربين من الرئيس ممن لم يقاطعوا «الزيات»، بعد أن طرد من الفردوس، قد نقل إليه أن «السادات» قد أقسم في إحدى نوبات غضبه أن يخرب بيت «محمد عبد السلام الزيات»!

ولسبب ما – لعله تفاؤلي الدائم، ولعله انطباع سياسي كان قد تكون لدي – أن للرئيس «السادات»، على الرغم من الكثير الذي يمكن الاختلاف فيه معه، سقفًا لا يمكن أن يتجاوزه، فقد كنت واثقًا أن ما اتخذه من إجراءات في حملة سبتمبر هو زوبعة في فنجان سوف تهدأ بعد حين بدون مشانق أو حتى منفى، وبالتالي فلم أشعر بالقلق على الأقطاب الثلاثة، وسعيت لإقناعهم وإقناع غيرهم بوجهة نظري، على الرغم من أنها كانت تنطلق من تحليل سياسي يقوم على الاستنتاج لا على الوقائع، وكان الذي شغلني طوال الوقت هو من أين جاء «الزيات» و«محمد حسنين هيكل» – وقد كان كلاهما قريبًا من «أنور السادات» وعلى معرفة وثيقة وطويلة به – بهذا اليقين أنه لن يتورع عن قتلهما، بصورة تبدو قانونية أو تبدو طبية!. ذلك سؤال لم أجد له إجابة حتى الآن..

وكان الوحيد الذي أقرني جزئيًا على وجهة نظري هو المرحوم «عبد الفتاح حسن باشا»، وكان محاميًا قديرًا وسياسيًا بـارزًا وتولى عدة حقائب وزاريـة خلال آخر الحكومات الوفدية قبل ثورة يوليو 1952. وقد رأيته لأول مرة يوم 26 يناير 1952 حين قادتني مظاهرة حاشدة، من مظاهرات ذلك اليوم، إلى حديقة مبنى مجلس الوزراء - في المبنى الذي لا يزال يشغله حتى اليوم في مواجهة مبنى مجلس الشعب، وكان في الأصل قصرًا للأميرة «شويكار» مطلقة الملك فؤاد الأول - حيث أخذنا نهتف «أين السلاح يا نحاس» ونطالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية، والدخول في معركة مفتوحة ضد قوات الاحتلال البريطاني التي كانت قد هاجمت مبنى محافظة الإسماعيلية في اليوم السابق، ودخلت في معركة حربية مع رجال الشرطة الذين قاوموها ببسالة بأوامر أصدرها وزير الداخلية آنذاك «فؤاد سراج الدين»، وبعد نحو نصف ساعة أطل علينا «عبد الفتاح حسن» - وكان آنذاك وزيرًا للشئون الاجتماعية - ليلقي خطبة عنيفة، هاجم فيها الاحتلال البريطاني ملمحًا إلى أن الحكومة قد اتخذت إجـراءات حاسمة، وكان قد قال في مذكراته التي نشرها بعد ذلك؛ إنها كانت قطع العلاقات الدبلوماسية مع الحكومة البريطانية، وختمها بعبارات مازلت أتذكرها، على كثرة ما أنساه، إذ قال: «رقابنا قبل رقابكم وصدورنا قبل صدوركم.. والله معنا» وفي اليوم التالي أقيلت حكومة الوفد قبل أن تعلن قرارها بقطع العلاقات، واتخذت سلطات التحقيق في حريق القاهرة من عبارات «عبد الفتاح حسن» دليلاً على مساهمته في التحريض على الحريق، ودللت على ذلك أن حجم الحرائق التي وقعت في المدينة قبل إلقاء الخطبة كان محددًا، وأن المتظاهرين الذين احتشدوا في فناء مجلس الوزراء قد انصرفوا بعد الاستماع لخطبة «عبد الفتاح حسن» ليشعلوا النيران في المدينة كلها..

وفيما بعد التقيته في نهاية الستينيات في معتقل مزرعة طرة، وكان قد تم اعتقاله بتهمة انتقاده علنًا لقانون السلطة القضائية الذي صدر سنة 1969 وأسفر تطبيقه عن حل كل الهيئات القضائية، واستبعاد عدد كبير من أعضائها، فيما عرف بعد ذلك بـ «مذبحة القضاء»، ثم سعيت إلى لقائه في منتصف السبعينيات لكي أحصل على شهادته في واقعة تاريخية كنت أحققها، وبذكاء شديد- كان أبرز مميزاته- انتقل بالحديث الذي طال ساعات إلى أزمة منع السفن الإسرائيلية من المرور في خليج العقبة التي أدت إلى إشعال حرب 1967، مشيرًا إلى أن حكومة الوفد التي كان عضوا فيها عام 1950 كانت أول من منع السفن المتجهة إلى إسرائيل من المرور في قناة السويس وخليج العقبة في أزمة

شهيرة عرفت بأزمة الباخرة «إمباير روش» وأطلعني على تفاصيل الواقعة في كتاب للقانون الدولي من تأليف الدكتور حامد سلطان..

وكان «عبد الفتاح حسن» يسكن مع النائب التجمعي المعروف «أبو العز الحريري»، والقطب الناصري «كمال أبو عيطة» في الزنزانة المجاورة للزنزانة التي أسكن فيها مع «فؤاد سراج الدين»، و«عبد السلام الزيات»، وبعد يومين من وصولنا سُمِح لنا بالخروج من الزنازين، لكي ننفض البطاطين التي ننام عليها من الغبار، ونعرضها لضوء الشمس، وتطوعت للقيام بذلك نيابة عن شريكيَّ في الزنزانة لشيخوختهما ومرضهما، وفي أثناء ذلك اقترب مني «عبد الفتاح حسن باشا» وهو ينفض بطاطينه، وهمس لي وهو يتجه بوجهه إلى الناحية الأخرى حتى لا ينتبه ضابط المعتقل إلى أنه يحدثني، قائلاً: خلي بالك من فؤاد باشا، وهزني صوت الرجل العجوز، ووفاؤه لصديقه، فانتظرت حتى التقت عينانا، وأشرت بإصبعي إلى عيني في إشارة إلى أنني سأفعل..

وكانت العلاقة بين الرجلين قد بدأت عام **1943**. حين انتدب عبد الفتاح حسن من عمله القضائي إلى مكتب في وزارة الداخلية، كانت مهمته مراجعة الأحكام التي تصدرها المحاكم العسكرية من الناحية القانونية، ليشير على الحاكم العسكري العام بالتصديق أو بالاعتراض عليها طبقًا للأحكام العرفية التي كانت معلنة آنذاك، بسبب الحرب العالمية الثانية. ولاحظ أن ما ينتهي إليه من رأي في هذا الشأن يعرض على موظف إداري برئاسة مجلس الوزراء ليعتمده أو لا يعتمده، فطلب مقابلة الوزير «فؤاد سراج الدين» ليعتذر عن الاستمرار في عمله؛ لأن ضميره القضائي لا يسمح له بقبول هذا الوضع، وببساطة شديدة اقتنع «سراج الدين» بوجهة نظره، واستصدر من مجلس الوزراء قرارًا بتشكيل مكتب يضم عددًا من القضاة كان «عبد الفتاح حسن» أحدهم، وقد برزت أسماؤهم جميعًا فيما بعد، وتولى أكثر من واحد منهم رئاسة مجلس الدولة ومحكمة النقض ووزارة العدل، ليصبح هذا المكتب بمثابة دائرة استئناف تعرض عليها الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية، ويصبح قرارها بالتصديق على الحكم أو الاعتراض عليه ملزمًا للحاكم العسكري العام..

وكان الإجراء الذي اتخذه «سراج الدين» مبعث دهشة وإعجاب «عبد الفتاح حسن» الذي لم يتصور أن الوزير سيقبل الاعتراض على قراره، أو الانتقاص من سلطته

ويكتشف وجه المنطق في الاقتراح الذي تقدم له به، ويحترم القانون والدستور، ويشكل مكتبًا قضائيًا، ليكون بمثابة دائرة استئناف لأحكام المحاكم العسكرية، كما كان اعتراض «عبد الفتاح حسن» وحرصه على تحقيق العدالة، وعلى كرامة القضاء، مبعث إعجاب وتقدير «فؤاد سراج الدين» له.. فنشأت بين الرجلين صداقة وثيقة كان من نتيجتها اختيار «عبد الفتاح حسن» وكيلاً برلمانيًا لوزارة الداخلية في حكومة الوفد الأخيرة، ثم وزيرًا للدولة للشئون الداخلية، ثم وزيرًا للشئون الاجتماعية..

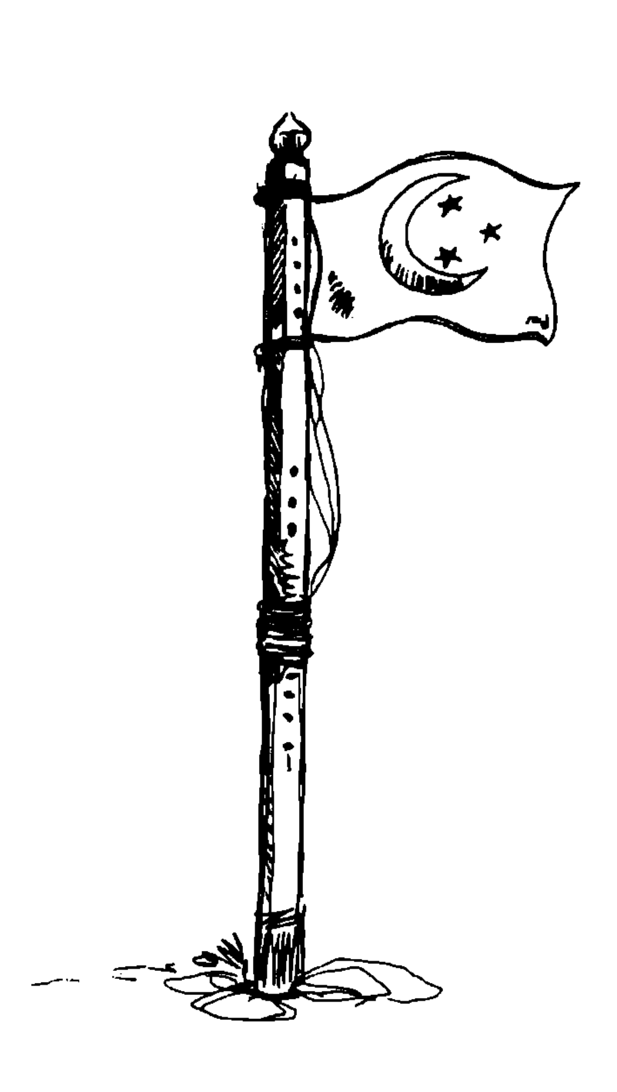
وكان من تجليات هذه الصداقة أن «عبد الفتاح حسن» كان المحامي الذي اختاره «فؤاد سراج الدين» كي يدافع عنه، ويساعده في الدفاع عن نفسه، حين قدم للمحاكمة أمام محكمة الثورة عام **1953**، حيث تشارك الاثنان في الدفاع عن تاريخ ثورة **1919**، ومن سوء الحظ أن هذه المحاكمة التاريخية النادرة كانت واحدة من أواخر المحاكمات التي أجرتها محكمة الثورة، قبل أن تدركها أزمة مارس **1954**، فتغلق أبوابها وتحول بين مصلحة الاستعلامات ونشر مضابطها، كما فعلت سابقتها من المحاكمات، ومع أنني تحمست منذ حوالي ربع قرن، لنشر المضبطة إلا أنني توقفت بعد نشر جزء واحد من أجزائها الثلاثة!

وحين سألت «عبد الفتاح حسن» عن تفسيره للعبارات التي قالها الرئيس «السادات» عن «هيكل» و«سراج الدين» وعن مخاوف «الزيات» اتفق معي على أنها مجرد عبارات غاضبة، وأن تفسير الأمر على هذا النحو ينطوي على تشاؤم لا مبرر له.

وعدت أسأله: هل تقول ذلك تنزيهًا للرئيس «السادات» عن التفكير على هذا النحو؟ أجابني بغموض: أعتقد أن الظروف لا تسمح بذلك.

# مصطفى بهجت بدوي

## كل الطرق تـؤدي إلى 5 يونيـو



**أعادتني** حكايات «مصطفى بهجت بدوي» عن سبتمبر 1942 إلى الوراء حوالي عشرين عامًا لأتذكر حكايــات ســبتمبر 1971، وهو التاريخ الذي عرفته فيه، وعملت تحت رئاسته حين كان رئيسًا لمجلس إدارة وتحرير جريدة «الجمهورية»- القاهرية- للمرة الثانية والأخيرة..

والحقيقة أن عنوان الكتاب قد أثار فضولي، كما أنه بلاشك قد أثار فضول كل من سمع به، ذلك أن شهر سبتمبر 1942، لا يرتبط في الذهن بأي حدث عام يمكن أن تكون له حكايات تستحق أن تـروى في كتاب، فلم تنشب فيه حرب، ولم تقم فيه ثورة، ولم تحدث فيه لا نكبة ولا نكسة، فما الذي يدعو رجـلاً عاقلاً حصيفًا مثل «مصطفى بهجت بدوي» إلى تأليف كتاب عنه؟!

وهو سؤال تكفلت صفحات الكتاب الأولـى بالإجابة عنه، فالحدث الذي وقــع فـــي سبتمبــر 1942، ودفــع

«مصطفى بهجت بدوي» إلى تأليف كتاب عن حكاياته، قد لا يبدو- للوهلة الأولى- مهمًا لأحد إلا له ولمائة وتسعين آخرين من خريجي «الكلية الحربية الملكية المصرية» الذي تفضل حضرة صاحب الجلالة الملك «فاروق الأول»، ملك مصر، فمنحهم رتبة ملازم ثانٍ، وعين حضرات الأفندية المذكورين ضباطًا في الجيش المصري..

من محاسن المصادفات أن كان من بينهم حضرة ملازم ثانٍ «مصطفى رياض بهجت بدوي» الذي لابد أنه يتابع ذلك التجديد المذهل في الكتابة التاريخية، والتي اتسعت- في السنوات الأخيرة- المجالات التي تهتم بها، وازدادت تخصصًا، فلم تعد تقتصر على التأريخ للعظماء والصعاليك، بل أصبحت تؤرخ لكل شخص وكل شيء، من كرة القدم، إلى طوابع البريد، ومن التأريخ لشباك الصيد. إلى التأريخ لملابس الرقص، فما الذي يحول دون التأريخ لدفعة سبتمبر 1942من خريجي الكلية الحربية الملكية المصرية!

فكرة فنية باهرة رغم بساطتها الظاهرة.. أوحى بها خيال يملك فضولاً لا حد له للتأمل في تلك العلاقة المعقدة بين الإنسان والإنسان، وبين الإنسان والزمن، ولذلك اختار عينة من البشر، تبدو لمن لا يعرف أحدًا من أفرادها، أنها عينة عشوائية مطلقة.. فهي مجرد «دُفْعَة»: صف في المدرسة أو الجامعة تضم 191 شابًا، قضت ظروف دراستهم أن يقيموا داخل معهدهم طوال سنوات الدراسة، فنشأت بينهم علاقات زمالة وصداقة ومودة على امتداد شهور دراستهم، ثم ودَّع كل منهم حياة الطالب، وودع الآخر، وتعاهدوا على اللقاء، ثم انطلقوا إلى براح الدنيا، إذ الزمن أربعينيات القرن. وكانت سنوات حرب، وسنوات مخاض، وسنوات أحلام عظيمة.

وتأتي الخمسينيات ثم الستينيات.. وتتعاقب العقود، وتتتابع الندوب، فإذا بعمر الدفعة يقترب من الخمسين، وإذا بأعمار أفرادها تقترب من السبعين؛ إذ ذاك قرر «مصطفى بهجت بدوي» أن يسرح وراءهم في نصف القرن الذي انقضى باحثًا كيف توزعت بينهم الحظوظ، واشتبكت بينهم الخطوط. وماذا فعلوا مع الزمن! وماذا فعل فيهم الزمن!..

فكرة فنية باهرة تصلح لرواية ملحمية، وبطلها الثابت هو الزمان في المكان، وأبطالها المتغيرون هم البشر، بما يتفقون فيه، وما يختلفون حوله، بصدقهم وكذبهم.. وبنبالتهم ونذالتهم..

أما الذي سوف يثير فضولك أكثر في هذه الرواية، فهو أن الدفعة التي يترجم لها «مصطفى بهجت بدوي» من دُفعات الكلية الحربية الملكية المصرية هي واحدة من الدفعات التي شكلت فيما بعد «عسكريتاريا الأربعينيات العربية»، وذلك الجيل العربي، الذي أتيح بعد ذلك التاريخ بعشر سنوات، أن يشارك في رسم تاريخ وطن ومعالم أمة، فيقوم بثورات، ويحدث انقلابات، ويكتب صفحات جديدة من التاريخ. .

وسوف تلهث بالقطع، وأنت تجري بين صفحات الكتاب، تتعرف إلى صلة دفعة سبتمبر 1942 بالساسة والسياسة، ودورها فيما جرى وما كان، وبسبب انشغالك بذلك، فلن تتنبه إلى أن المؤلف قد أوهمك في البداية أنك مجرد قارئ لحكايات سبتمبر 1942، فإذا بك تكتشف عند وصولك إلى نقطة النهاية أنك تحولت من أحد قراء الملحمة إلى أحد أبطالها، وإذا بك تخرج من الكتاب على صورة غير التي دخلت بها بين دفتيه: في قلبك ندوب وعلى وجهك جروح، وفي روحك قروح!

وهكذا تأتي حكايات سبتمبر 1942، على عكس النهايات الشائعة للأفلام العربية، فالفصل الأول، هو الفصل السعيد، أما الفصل الأخير فليس كذلك، وهذا هو الفارق بين الحلم والواقع، وبين السينما والتاريخ. .

في البداية نحن أمام 151 شابًا تدور أعمارهم حول العشرين، وتتعالى ضحكاتهم في قاعات الدرس وفي طوابير التدريب. وتتوالى مشاغباتهم مع زملائهم وأساتذتهم وقادة صفوفهم من الدفعة الأقدم. . ثم يتخرجون في الكلية الحربية، ليبدءوا حياتهم العملية كضباط في الجيش المصري، ويتوزعون بين أسلحته وإداراته، متخمين بآمال لا حدّ لها لأنفسهم وللوطن، يقتحمون بجسارة مستقبلاً لم يكن أحد يعرف ملامحه، وإن كان الجميع يثقون أنه سيختلف بالقطع عن الماضي. .

أما عند النهاية، فقد توزعت أفراد الدفعة بين مصائر لا حدّ لتنوعها، فكان من بينهم شهداء خاضوا الحرب العربية الفلسطينية الأولى، وماتوا في أول فصول المأساة، وكان بينهم ثوار شاركوا في الإعداد لثورة 23 يوليو 1952، وفي الحكم باسمها، وساهموا في تغيير الواقع المصري والعربي، ثم اختلف بعضهم مع بعض، فانتقلوا من خانة الثوار الأبرار إلى خانة المتآمرين الفجار، وتحولوا من حكام إلى متهمين وأصبح قضاتهم هم زملاءهم السابقين، وعانوا مذلة التجريد من السلطة والسلطان، ومع تعاقب الفصول

وتعاقب الأزمان، اختلف بعضهم مع أنفسهم، فحاربوا ما كانوه: شاركوا في الثورة بحماس.. وشاركوا- بعد ذلك- في القضاء على إنجازاتها بالحماس ذاته..

عينة عشوائية، توهمك أن عشوائيتها مطلقة، وكأن المؤلف قد وقف على ناصية الزمان، ثم احتجز أول **151** إنسانًا يمرون عليه، وأدخلهم إلى معمله، يجري عليهم فحوصه الإكلينيكية المعقدة، يحللهم سيكولوجيًا، يشرِّحهم سياسيًا، ويفسرهم تاريخيًا..

وسوف يدهشك أن أداته الوحيدة في إجراء كل هذه التحاليل والفحوص هي الحكي.. فهو لا يضع في أذنيه سماعة طبية، وليس في معمله وحدة للأشعة فوق الصوتية، لكنه يمارس التحليل استنادًا على الحكي، فهو يحكي، والمفحوص يحكي، والزمن حولهما يحكي، وهذا الحكي لا يسير في سياق واحد، ولا يلتزم بموضوع واحد، ولكنه يتبع أسلوب تيار الوعي، وينتقل من الحكي عن أحد أفراد الدفعة إلى الحكي عن أستاذ من أساتذتها، ويتقافز بين الأزمنة والأمكنة والانفعالات، فهو يضحك ويبكي، أو هو يضحك ؛كي يبكي، وهو يغزل من الأشخاص والأحداث بُرْدة متداخلة الألوان، يتوه فيها بصرك، ويذوب معها قلبك، وهو قد جمع دون قصد بين المواويل والتواشيح والتقاسيم والقصائد والأدوار والطقاطيق والملاحم البطولية، والأغنية القصيرة والخاطفة.

لكنه يلف ويدور، ثم يعود إلى ذكريات **5** يونيو **1967**، وكأن كل الطرق تقود إلى هذا التاريخ، وكأنه جوهر تاريخ دفعة سبتمبر**1942**، وجوهر تاريخ العسكريتاريا العربية.. وكأن المؤلف لا يريد للأجيال التالية من العسكريين العرب أن تنساه..

من بين السعداء الذين استشهدوا في أحد الفصول التمهيدية، فلم يشاهدوا الستار وهي ترتفع عن فصول المجد والصعود، ولم يتجرعوا آلام السقوط من بين أشعة الشمس، نجد اسم «سعد حنفي حسن»- أذكى أبناء دفعة سبتمبر **1942**، اللماح، الحاضر الذهن، المرح، البسيط، الجسور، المعتز بكرامته، والذي استشهد في يناير **1949**، في واحدة من عمليات الحرب العربية الإسرائيلية الأولى وهو يقود دبابة خفيفة لا تصمد أمام عدو..

يقول مؤرخ دفعة سبتمبر **1942** متحسرًا، إن وزير الخارجية البريطاني، «أرنست بيفن»، عرض على رئيس الوزراء المصري، «إسماعيل صدقي باشا» في عام **1946**، أن تشتري مصر مائة دبابة بريطانية ثقيلة من أحدث طراز آنذاك، اسمه «شيرمان» غير أن «صدقي باشا» رفض العرض بحجة أن الميزانية لا تسمح، مع أن مصر كانت

دائنة- وليست مدينة- لبريطانيا بنحو 30 مليونًا من الجنيهات الإسترلينية.. ويضيف: «لو أن هذه الدبابات الشيرمان المائة كانت في حوزة الجيش المصري آنذاك، ولو أنه كان قد تدرب على استخدامها وتزود بذخيرتها، لما قامت دولة إسرائيل.. التي لم تكن آنذاك سوى بضع عصابات متفرقة، ومستعمرات متناثرة، هنا وهناك، ولم يكن لديها- في 15 مايو 1948- لا طائرات ولا دبابات ولا مدفعية ثقيلة. بل مجرد بنادق ومدافع رشاشة، وقنابل يدوية وحصون محاطة بالأسلاك الشائكة وبعض الألغام..

ولو أن ذلك قد حدث، فلربما عاد «سعد حنفي» من مهمته في حرب 1948 منتصرًا وليس شهيدًا.. ولكنه - على أي الأحوال - مات شهيدًا وسعيدًا؛ لأنه لم يعش حتى يرى 5 يونيو 1967 وما جرى بعده، فذلك هو القانون الذي يستند إليه «مصطفى بهجت بدوي» في تفسير التاريخ، تاريخ دفعته، وتاريخ كل دفعة بعد ذلك تخرجت في الكلية الحربية، أو في أي كلية أو لم تتخرج على الإطلاق..

لذلك لم يكن غريبًا أن يقود الحكي «مصطفى بهجت بدوي» إلى حكاية لا تتعلق بأحد أفراد دفعته لكنها وضعت نفسها على سنِّ قلمه بحكم القانون الذي يفسر به التاريخ، فذات يوم من يوليو عام 1967، وبينما كان «علي صبري» متجهًا من قصر القبة إلى بيت «جمال عبد الناصر» بمنشية البكري، مرّ في طريقه أمام منزل المرحوم «مصطفى المستكاوي» رئيس تحرير «المساء» و «التعاون» السابق، وضابط المخابرات العامة في بداية الثورة، وكان «المستكاوي» قد فاضت روحه إلى بارئها في إبريل 1967؛ أي قبل هزيمة 1967 وتصادف أن التقى المرحوم «محمد علي بشير» بـ «علي صبري» الذي قال له: عارف يا «بشير» أنا شعرت بإيه النهارده وأنا أمر أمام بيت المرحوم «مصطفى المستكاوي»؟.. لقد حسدته أنه مات قبل أن يشهد هذه الكارثة الفظيعة التي نعيشها.. ويعلق «مصطفى بهجت بدوي» قائلاً إن هذه الحكاية على سلبيتها من أشد ما قدرته لـ «علي صبري» ربما لكونه - في هذه الحكاية - قد شاركني همومي وهموم المصريين بصورة صريحة ومأساوية.

وهو يتذكر يومًا من أكتوبر 1948، وأثناء الهدنة الأولى في الحرب الأولى، يسميه 5 يونيو الأول مصغرًا، كان مقررًا أن تزور جبهة القتال فيه «الفريق فوزية» - شقيقة الملك «فاروق» وإمبراطورة إيران السابقة - على رأس مجموعة ممن يحملن رتبة

اللواء والفريق من بنات الذوات اللاتي تطوعن للخدمة العسكرية الطبية، وارتدين سترات وجوبات كاكية، وحصلن على رتبة عسكرية شرفية..

واستعد الجيش للاحتفال بمقدم «الفريق فوزية» وأركان حربها بالطريقة المصرية- والعربية- والتي مازالت سائدة إلى اليوم: على طول الطريق الأسفلتي بين «العريش» و«أسدود» مرورًا بـ«رفح» «وغزة» «والمجدل»، اصطفت تشريفة الاستقبال من جنود يحمل كل منهم مع سلاحه صحبة ورد تليق بالوجه الوردي للأميرة الزائرة.. بينما تمركزت سيارات ضخمة أمام تجمعات ومواقع الجيش المتناثرة، تحمل صواني ملبس وشيكولاتة، أحضرت خصيصًا من محلات «جروبي»..

قبل الاحتفال بيوم واحد، وفي عز البروفة، ظهرت في سماء الحفل أسراب من طائرات الداكوتا، فظن الذين بالبروفة أنها طائرات مصرية، وأنها جاءت لتقوم هي الأخرى ببروفة نهائية على دورها في الاحتفال، فإذا بالطائرات تلقي قنابلها على مسرح البروفة، مع أن الهدنة كانت معلنة، ومع أن العرب قبلوها بعد رجاءات وضغوط، ومع أن إسرائيل لم تكن تملك قبل هذه الهدنة سوى عدد من الطائرات شبه الورقية..

وكان هذا الهجوم هو أول خرق إسرائيلي لقرار الهدنة.. وترتب عليه قطع الطريق بين «أسدود» و«المجدل»من ناحية.... وبين «غزة» من الناحية الأخرى.. مما فرض على القوات المصرية أن تنسحب إلى «غزة».

لكن تقاليد الاحتفالات قبيل العدوانات الإسرائيلية أو بعدها لم تتوقف..

ففي 4 يونيو 1967 كانت حفلة الطيران الشهيرة التي سبقت العدوان بساعات، وذات يوم عام 1974 دعي «مصطفى بهجت بدوي» وغيره من رؤساء تحرير الصحف المصرية، إلى لقاء عاجل مع رئيس الجمهورية، واقتيدوا إلى غرفة عمليات القوات المسلحة، وتركوا هناك ساعات، عرفوا بعدها أن الرئيس «السادات» كان مشغولاً بتمثيل ما وقع في أكتوبر 1973 أمام التليفزيون الأمريكي الذي كان يسجل برنامجًا حول حرب أكتوبر وطلب من «السادات» أن يعيد تمثيل اجتماعه مع قادة القوات المسلحة قبل لحظات من الحرب، فقبل وبعد أن أدّى دوره في البرنامج الأمريكي.. استدعى رؤساء التحرير، ليروي لهم ما جرى..

وفي 6 أكتوبر 1978، وأثناء الاحتفال بالعيد الخامس لنصر أكتوبر ظهر «السادات»، لأول مرة بذلك الزِّي الذي اقتبسه من الأزياء العسكرية البروسية الألمانية، وهو يسير

– بوصفه القائد الأعلى للقوات المسلحة – بمشية الإوزة ليتلقى تحية قائد طابور العرض، ومن حوله وزير الدفاع وقادة الأفرع الرئيسة للقوات المسلحة، وغيرهم من العسكريين الذين تقضي التقاليد أن يكونوا حول القائد الأعلى في مثل هذه المراسم، وكانوا جميعًا يرتدون هذا الزي المبتكر، وعلى حين غرة، شاهد «مصطفى بهجت بدوي» بينهم أحد أبناء دفعته سبتمبر 1942، وهو رجل ذو لحية، ارتدى الزي العسكري، وبرتبة فريق، ويخطو معهم بخطوة الإوزة.. ولم يكن الغريب أن الرجل قد ترك لحيته تسترسل، وهو تقليد غير معمول به في القوات المسلحة المصرية، لكن الغريب أن الرجل كان قد ترك القوات المسلحة من قديم الأزل وبرتبة رائد لا برتبة فريق..

كان الرجل هو «حسن التهامي» الذي كان واحدًا من «تقاليع» دفعته سبتمبر 1942! ومن أعجب الألغاز في ثورة يوليو 1952! ولم يكن ممكنًا أن تفوته تقليعة مثل تلك دون أن يشارك فيها!

وقد يقول قائل: إن هذا هو ما انتهت إليه ثورة 23 يوليو، وهو ما تنتهي إليه الثورات بشكل عام: يدبرها الدهاة وينفذها الشجعان، ويكسبها الذين ليسوا من هؤلاء ولا أولئك، وهذا ما حدث حين كسب ثورة 23 يوليو «السادات» «وحسن التهامي» وأضرابهما..

لكن «مصطفى بهجت بدوي» لا يقول ذلك.. يحكي لك عشرات الحكايات عن دفعة سبتمبر 1942، لتكشف جانبًا من قصته للوطن في جانب من قصة هذه الدفعة، والتي ضمت رجالاً كثيرين لعبوا أدوارًا مهمة في تاريخ الوطن، وتوزعوا بين الجيش وإدارات الدولة السياسية والمدنية ومؤسساتها الاقتصادية والإعلامية وسلكها الدبلوماسي، نجحوا وفشلوا، وأنجزوا، صعدوا إلى جوار النجوم، واحترقوا مع الشهب، وكانوا كالعاصفة التي صنعت مجد الوطن، وصنعت هزيمته، ومنحته أفراحًا لا تحصى ودموعًا لا تجف..

وبين هذه الحكايات يبدو الزمن وغدًا حقًّا، فهو لا يعطيك الفرح إلا بفادح الألم، ولا يتركك تعرف مصيرك من أول سطر؛ لذلك تتقلب الدنيا بأبناء دفعة سبتمبر 1942، وتتوزع بينهم الحظوظ، فتستقيم حياة بعضهم ، وتضطرب حياة الآخرين، وينتهي رئيس هيئة الإمدادات العسكرية إلى صاحب بوتيك، ويقرر واحد نظيف الضمير

والجيب أن يعمل سائقًا للتاكسي لأن معاشه لا يكفيه، وتنتهي الحياة بأحدهم وهو صاحب مقهى بلدي في ميدان باب اللوق..

وبينهما أيضًا ستكتشف نوع «مصطفى بهجت بدوي»؛ هذا النوع الذي تكمن عظمته الحقيقية في القدرة على أن يظل شريفًا مهما كانت الظروف التي تحيط به صعبة وداعية إلى غير ذلك.

لذلك لم يدهشني أن «السادات» قرر في **11** مارس **1975**، وأثناء مفاوضاته مع «هنري كيسنجر» بشأن توقيع فض الاشتباك الثاني، أن ينقله من رئاسة تحرير ورئاسة مجلس إدارة «الجمهورية» إلى «الأهرام» كاتبًا متفرغًا، وقال لـ «محمد حسنين هيكل» - والذي كان قد ترك «الأهرام» هو الآخر - مفسرًا:

- «مصطفى بهجت» ما ينفعنيش.. لا هو.. ولا الشيوعيون الذين معه، أنا داخل معركة مع «منظمة التحرير الفلسطينية» ومع «سوريا»..و «ليبيا»..

ولم يدهشني أنني وجدت اسمه في طليعة أسماء الصحفيين الذين نقلهم «السادات»، في إعصار سبتمبر **1981**، إلى العمل في وظائف غير صحفية، وكان منطقيًا تمامًا أن يقول لزوجته معبرًا عن سعادته البالغة بهذا القرار.

- لو خلت القوائم من اسمي. كنت سأشعر بالمهانة..

وذلك هو «مصطفى بهجت بدوي» الذي عرفته في تلك السنوات..

أما الذي أسعدني في هذه الملحمة الحزينة الشجية، فهو أن ظل **5** يونيو **1967** لم يغادر ذاكرة هذا الجيل من عسكريتاريا الأربعينيات العرب، وأنه لا يزال ينز ألمًا ومرارة؛ إذ معنى ذلك أن محو عاره لا يزال أملاً مودعًا في جدول أعمال المستقبل..

# حلمي مراد..
# وعبد الستار الطويلة
## تراجيديا الثوار والأفندية(*)

لم أكن قد استوعبت بعد نبأ وفاة الدكتور «حلمي مراد» حين دهمني بعد يومين خبر رحيل «عبد الستار الطويلة» فبدت لي مصادفة من النوع الذي لا يخلو من دلالة، ليس فقط لأن كليهما كان يعمل بالسياسة ويشارك في النضال الوطني، ويشغل مساحة من الاهتمام العام خلال نصف القرن الأخير، أو لأن كلًّا منهما كان ينتمي بشكل أو بآخر لإحدى فصائل اليسار العربي الذي ينظر إليه كثيرون الآن باعتباره أثرًا تاريخيًّا، ولكن كذلك لأن المقارنة بين تطور مواقف كل منهما السياسية تحمل مفارقة لافتة للنظر لا تخلو من العبر..



ومع أن الفارق بين عمريهما يقترب من عشر سنوات؛ إذ ولد «حلمي مراد» عام **1919**، وولد «عبد الستار الطويلة» عام **1928**، فقد كانا ينتميان إلى ظاهرة اجتماعية وتاريخية وسياسية واحدة هي ظاهرة الأفندية أولاد

(*) العرب/يومية عربية تصدر في لندن/6 مارس (آذار) 1998.

الأفندية الذين بدءوا منذ منتصف الثلاثينيات يدركون أن حجم الاستقلال الذي حققته ثورة 1919 في مصر وغيرها من الثورات الوطنية في الشرق العربي، لا يوازي التضحيات التي بذلت في سبيله، فغادروا عباءة الأحزاب السياسية التقليدية التي قادت تلك الثورات ليؤسسوا حركات شبابية ما لبثت أن برزت بقوة على الخريطة السياسية العربية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، كان من بينها «الإخوان المسلمون» و «مصر الفتاة» في مصر، و«حزب البعث» و «الحزب القومي السوري» في سوريا ولبنان والتنظيمات الماركسية العديدة، وكان القاسم المشترك بينها جميعًا - على ما كان بين شعاراتها السياسية من اختلاف وما بين كياناتها التنظيمية من خلاف يصل أحيانًا إلى حد الصدام - أنها كانت تقوم على هؤلاء الأفندية أولاد الأفندية من الطلاب والموظفين وصغار التجار وتتميز بما يتميزون به عادة فتحلم بالمستحيل، وتسعى لإعادة مجد الخلافة الإسلامية أو مجد الوحدة العربية، أو تحقيق العدل الاجتماعي!

وهكذا بدأ «حلمي مراد» نشاطه السياسي في منتصف الثلاثينيات بالانضمام إلى حركة «مصر الفتاة» التي كانت نموذجًا لحيرة الأفندية أولاد الأفندية في البحث عن مشروع يستكمل نصف الاستقلال الذي عجزت الثورات الوطنية التقليدية عن إتمامه، وعن حلم ديمقراطي بديل عن الحلم الليبرالي الذي انتهى إلى نصف ديمقراطية وضعت ثمار نصف الاستقلال بين أيدي الطبقات التقليدية التي كانت تسعى لمشاركة المستعمرين سلطتهم؛ لذلك بدأت نشاطها بالدعوة لبعث الحضارة الفرعونية، ثم غيرت اسمها في بداية الأربعينيات إلى «الحزب الوطني الإسلامي» لتحاول إعادة مجد الخلافة الإسلامية.. وبعد فترة استردت فيها اسمها القديم، تحولت خلال عامي 1950 و 1951 إلى حزب اشتراكي ديمقراطي يحمل اسم «حزب مصر الاشتراكي»..

وطوال تلك السنوات كان «حلمي مراد» أهم جنود ما وراء الستار في حركة مصر الفتاة؛ فقد كان وكيلاً للنائب العام ثم أستاذًا في الجامعة لا يجوز له قانونًا أن يشترك في نشاط سياسي من النوع الحاد الذي كان يمارسه شباب «مصر الفتاة» وكان صهرًا لزعيم الحركة «أحمد حسين» الذي لم يكن يغادر السجون والمعتقلات إلا ليعود إليها، فكان عليه أن يظل حرًا ليستطيع أن يحل محله في رعاية أسرته خلال فترات غيابه وراء القضبان.

ومن موقعه وراء الستار صاغ «حلمي مراد» أهم وثائق «حزب مصر الاشتراكي» ومن بينها برنامجه، كما صاغ مشروعات القوانين التي قدمها النائب الوحيد الذي كان يمثل الحزب في برلمان 1950، وهو «إبراهيم شكري» - والذي رأس بعد ذلك «حزب العمل»، وهو استنساخ لحركة «مصر الفتاة» تأسس عام 1979 - وفي مقدمتها مشروع قانون للإصلاح الزراعي يقضي بتحديد الملكية في الأرض الزراعية بما لا يزيد على خمسين فدانًا مع توزيع الزائد على الفلاحين بحيث لا يزيد ما يملكه كل منهم على خمسة أفدنة، وآخر بإلغاء الرتب والألقاب المدنية ومشروع ثالث بإطلاق حرية تشكيل النقابات بعيدًا عن التدخل الحكومي.

وكان «عبد الستار الطويلة» قد اختصر الطريق وانتمى إلى أكثر أحلام الأفندية مثالية وأكثر تنظيماتهم تطرفًا؛ فأصبح «شيوعيًا» يسعى لتحرير مصر من الاستعمار الأجنبي ومن الاستعمار المصري كذلك، ويدعو للتحرر الوطني والتحرر الاجتماعي.

وساهم الاثنان ضمن تيار عارم يضم أفندية الأربعينيات، من كل الألوان والتيارات، في هدم أسس النظام القديم الذي كان قد شاخ تمامًا، فمهدوا الأرض أمام أفندية العسكر من صغار ضباط الجيش لكي يزيحوه ببساطة متناهية بذلك الذي حدث في 23 يوليو 1952.

ولأن أفندية العسكر الذين قادوا الثورة كانوا ينتمون لنفس الجيل ويؤمنون بنفس الأهداف بل وكانوا قد كونوا أحلامهم الثورية من خلال التنقل بين تنظيمات الأفندية من «مصر الفتاة» إلى «الحزب الاشتراكي» ومن «الإخوان المسلمين» إلى التنظيمات الشيوعية؛ فقد شرعوا خلال الشهور التالية لانتصارهم في تحقيق ما بدا لأفندية الأربعينيات أنه نفس أحلامهم وشعاراتهم فعزلوا الملك وأعلنوا الجمهورية وأصدروا قانون الإصلاح الزراعي واتجهوا نحو الصناعة وألغوا الرتب والألقاب والطرابيش واتخذوا من الحياد الإيجابي أساسًا لسياستهم الدولية، ومن التضامن العربي أساسًا لسياستهم الإقليمية فكسروا احتكار السلاح ورفضوا الدخول في الأحلاف أو الصلح مع إسرائيل.

لكن الأيام لا تلبث أن تكشف أن أفندية العسكر كانوا قد قرروا أن يصنعوا ذلك بأنفسهم دون مشاركة من أي أحد بما في ذلك حلفاؤهم من الأفندية، فبدأ الصدام الذي انتهى بتحطيم كل تنظيمات الأفندية وبإلقاء النشطين من قياداتها وأعضائها في السجون والمعتقلات، فدخل «حلمي مراد» السجن في عهد الثورة مع أنه لم يدخله في عهد الملكية

وظل «عبد الستار الطويلة» في السجن الذي دخله في العهد الملكي على الرغم من انتصار الثورة التي شارك في التمهيد لها، بعد أن أصدر الثوار قانونًا بالعفو الشامل عن المسجونين السياسيين استثنى الشيوعيين استنادًا إلى فتوى تقول إن الشيوعية جريمة اقتصادية وليست جريمة سياسية!

وغادر «حلمي مراد» السجن ليعود إلى مكانه فى الجامعة دون أن يفكر أحد في الاستعانة به في أي عمل عام مع أن طوابير أساتذة الجامعات كانت قد زحفت لتضع علمها- أو بمعنى أدق جهلها- في خدمة السادة الجدد لتبرر كل ما يفعلونه وتُنَظِّرُ كل ما يَعِنُّ لهم، وتكتب الكتب والمقالات، بل والمجلدات التي تشرح بالتفصيل الممل خطب الزعيم وتوجهات الثورة، باعتبارها- في كل الأحوال- أفضل ما انتهى إليه الفكر الإنساني في كل تاريخه، تستوي في ذلك الاشتراكية الديمقراطية التعاونية بالاشتراكية الرشيدة، والحياد الإيجابي بعدم الانحياز.. والاتحاد القومي بالاتحاد الاشتراكي.. وهكذا تصدر هؤلاء- الذين أفسدوا الثورة وأفسدوا الجامعة- التنظيمات الشعبية والمؤسسات الثورية، بينما ظل «حلمي مراد» في الظل مع أنه كان الأجدر بحكم الكفاءة وبحكم الانتماء أن يكون في طليعة من يحيطون بالثورة رشدًا وفكرًا.

أما «عبد الستار الطويلة» فإنه لم يكد يغادر السجن الذي دخله في العهد الملكي بتهمة الدعوة إلى الثورة حتى أعاده العهد الثوري إليه بالتهمة نفسها ضمن حملة الاعتقالات الواسعة التي شملت الشيوعيين المصريين واستمرت بين عامي 1959، 1964 مع أنه لم يفعل شيئًا خلال السنوات التي فصلت بين خروجه من السجن وعودته إليه سوى الدعوة إلى تأييد الثورة ولتوسيع الحريات الديمقراطية بما يسمح لحلفائها، وهو منهم بالطبع. بالعمل بين الجماهير من أجل الحفاظ عليها وتطويرها وحمايتها من نفسها ومن أعدائها.

ولأن الثورة كانت تريد حبًا غير مشروط وتأييدًا دون مطالب فإنها لم تكشف مواهب «حلمي مراد» الثورية والسياسية إلا بعد أن وقعت الواقعة وحاقت بها وبنا الهزيمة فاستدعاه «عبد الناصر» عام 1968 ليتولى وزارة التربية والتعليم بعد أن اكتشف مدى الاحترام الذي يكنه له طلبته وزملاؤه في «جامعة عين شمس» التي كان مديرًا لها وفي غيرها من الجامعات، لكن التعاون بينهما لم يستمر؛ فقد كان الوقت قد فات على إصلاح الأخطاء القديمة!

وحين آن للهزيمة أن تؤتي ثمارها، بدأ «السادات» يسير على خط «عبد الناصر» بالأستيكة، وكان «حلمي مراد» في طليعة الذين عارضوا هذا الاتجاه، معارضة علنية واختار بوضوح موقفه خارج المؤسسة وضدها.. وهو ما انتهى به إلى السجن في حملة اعتقالات سبتمبر الشهيرة..

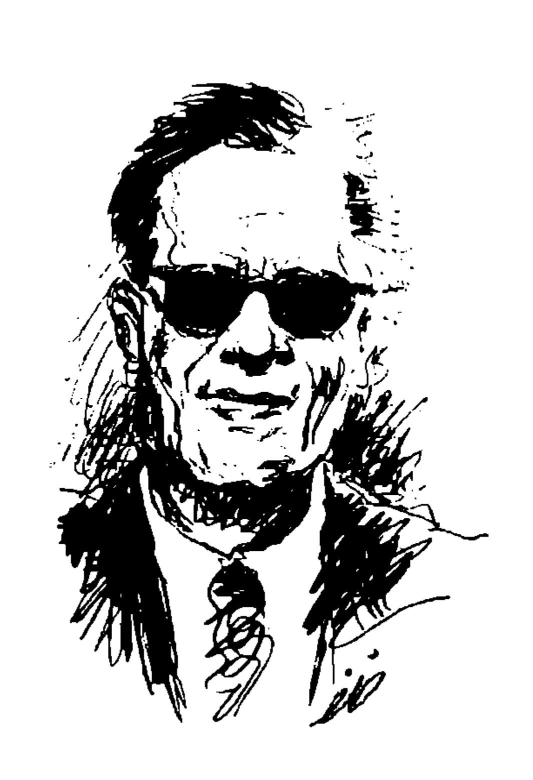
وكانت الظروف قد قادت «عبد الستار الطويلة» للتعرف إلى «السادات» الذي قربه إليه في وقت كانت علاقته باليسار قد تأزمت ووصلت إلى حد القطيعة فتوهم بطيبة مفرطة أنه يستطيع أن يؤثر في خليفة «عبد الناصر» وأن يقلل من اندفاعه نحو اليمين وقدم نفسه له باعتباره حلفًا لنظامه، يتفق معه في أشياء ويختلف معه في غيرها، ولعله كان تحت وطأة إحساس طاغ بأن يحاول تحقيق شيء لليسار الذي ضحى في سبيله بثلاثة عشر عامًا، أمضاها في السجون، لكن «السادات» - والذي كان يتعامل معه باعتباره فولكلورًا يساريًا ينتمي لعصر الأفندية الآفل - لم يتأثر بحرف مما كان يقوله له، ولم يكسب «عبد الستار» من ذلك إلا هجومًا كاسحًا شنته عليه كل فصائل اليسار، وما لبث «السادات» في حمى موجة الكراهية العنيفة ضد كل ما هو يساري في أعقاب مظاهرات 18، 19 يناير 1977 أن أصدر أمره بمنع «الواد الشيوعي ده» من دخول القصر الجمهوري!

وما أكثر الفواجع التي تحفل بها قصة الثوار والأفندية!



# طه حسين

## أحبك حتى نهاية الحساب(*)



**أحزن** أحيانًا قبل الحـزن، وأحزن أحيانًـا بعد الحـزن، وأحزن أحيانًـا بيـن الحـزن والحـزن، فـإذا ضـحكت قلـت كمـا كانت أمـي تقول: «اللهـم اجعله خير». لذلـك أهرب من المناسبات الحزينة، وأرفض أن أرى الأعزاء الذين يوشـكون على الرحيل. وعندما دخـل «أمل دنقل» المستشـفى في رحلة المرض الأخيرة، هربت من كل الشـوارع التـي تحيـط بهـا حتـى لا تقودني قدمـاي- رغمًا عنـي- إلى حيـث أراه، فأجلس معه، وأسـمعه، أسامره وأضـاحكه، وأحفر في الأذن كلماته، وفي القلب ضـحكاته، ثم يأتي اليـوم الـذي يغيـب وتغيـب، فأتحمل وحدي وحشة الفراق وعذاب التذكر.. ومن سـوء الحظ أنني فعلتهـا.. وتلك قصـة أخـرى.. لا أريـد أن أتذكرها الآن!

ما يشغفني الآن أن أبحث وراء اللحظات الأخيرة في عمر طه حسين،

---

(*) الوطن/يومية كويتية/26 أكتوبر (ت1) 1988.

أن أجري وراء الحزن الذي يسكن القلب منذ رحل في مثل هذه الليلة منذ خمسة عشر عامًا [28/27 أكتوبر 1973]. أزيل عنه ما تراكم من ثلوج السنوات ومن غبار الأيام ومن سود الذكريات لأستحضره أمامي، وأراه بوجهه الجميل، بابتسامته تلك الرقيقة الرصينة الحانية، الممرورة على نحو ما، بصوته ذاك الموسيقي، الممتلئ ثقة. والمفعم شجوًا، بقامته الطويلة الشامخة التي قاومت ضربات الزمن، ومعاول الخصوم، وتخرصات الشائنين فظلت بلا انحناء، كذلك ظلت جبهته، تشع نورًا وتتلألأ ضياء، واحتفظت بجمالها وجلالها، بحيث لم يجترح فيها السن ولا الألم أي غضون، كما ينبغي لرجل لم يكف يومًا عن دفع الثمن الباهظ لكونه إنسانًا حرًّا.

وذات يوم من أكتوبر 1952 كتب له صديقه المستشرق «ماسينيون» يقول «في عالم المبتزين والجبناء، تتألق شجاعتك فتواسي العاجزين عن الاستشهاد من أجل العدل؛ لذلك أدعو الله أن يباركك لقاء الزكاة الروحية التي تؤديها للشعب الذي أنجبك..».

وحين كتب لزوجته- في عام 1934 وخلال سنوات المحنة التي فصل فيها من عمله في الجامعة- يقول: «إننا لا نحيا لكي نكون سعداء» أصابها الذهول.. لكنها أدركت فيما بعد مغزى كلماته وعرفت أن نوعه النادر من الرجال يعيش فحسب لأداء ما طلب منه، وذلك هو ما يمنح الآخرين الفرح، ويعلمهم الشجاعة ويعطيهم الأمان.. وهو أيضًا ما يمنحه هو نفسه السعادة، فقبل سنوات كتب لها «إنك تعرفين هذا النوع من الرضا الذي يعقب القيام بالواجب، وذلك الشعور بأن المرء على مستوى الرسالة التي كلف بها رغم المصاعب التي يواجهها»..

وحدها - «سوزان طه حسين» - هي التي تعرف عنه ما لم يعرفه أحد آخر، لذلك تمتد يدي إلى كتابها الرائع الآسر «معك» ذلك الجزء الأخير من «رباعية الأيام» التي تشجيني قراءتها أكثر مما يشجيني شيء آخر، فبين صفحاته تومض لحظات نادرة تستحق الوقوف أمامها، ويستحب البكاء بين سطورها..

تلك فصول من قصة صداقة استمرت 58 عامًا متصلة، وحين أصبحت وحدها معه وقد فارقته الروح، وسكن الجسد ظلت قربه، مرهقة شاردة الذهن وهادئة هدوءًا غريبًا.. وطوال الصباح وحتى عندما أخذوه من المنزل ظلت تقول وتكرر القول «يا صديقي»؛ ذلك أنه «قبل كل شيء وبعد كل شيء.. وفوق كل شيء.. كان أفضل صديق لي، وكان بالمعنى الذي أعطيته للكلمة: صديقي الوحيد»!

هي وحدها التي عاينت عن قرب كل صفاته الطيبة وعرفت ما الذي يضحكه، وما الذي يبكيه، وهي التي تعرف ذلك الجانب الذي لا يعرفه أحد منه، وهي تدرك أن هناك من عرفوا حياته العامة، عالمًا وكاتبًا، وربما أكثر مما عرفت هي نفسها؛ لذلك تكتب «معك» لأنها تريد فقط أن «تستعيد ذلك الحنان الهائل الذي لا يعوض»، أسيانة لأنها باتت تدرك «أن السعادة لو كانت توهب لمن يستحقها، لاستحق قلبه الطيب كل سعادة الأرض»!

أما بداية النهاية، فكانت في عام 1960، حين أجريت له عملية جراحية لإزالة فقرتين من العمود الفقري العنقي، وهو ما هدد نخاعه الشوكي، وكان آنذاك قد جاوز عامه السبعين، ومع أن العملية كانت صعبة، فإنها تمت بنجاح، فحالت دون أن يصاب بالشلل، إلا أنه لم يستطع بعدها أن يستخدم ساقيه استخدامًا عاديًا.. ومع الأيام أصبح يمشي بصعوبة، ثم لم يعد يمشي إلا قليلاً جدًا، ثم لم يعد يستطيع القيام إلا بخطوات مؤلمة مترددة، وهكذا حط التعب على الرجل الذي لم يستسلم في معركة، ولم يرفع الراية البيضاء أمام العجز، ولم يعد يخرج أبدًا إلا لكي يذهب إلى جلسات المجمع اللغوي.

بدأت الحياة تتسرب من جسد الرجل الذي عرفته هي وحدها أكثر مما عرفه كل الناس، وامتزجت حياتها بحياته، بساعاتها ودقائقها وثوانيها، فأحبتها، كما أحبها الناس، وربما أكثر، فإذا كانوا قد أحبوا فيه استقامة حياته وهي تسري في وضح النهار وعشقوا شجاعته المعنوية والجسدية، فقد كان من حظها وحدها أن تستمتع بصداقة عريضة، وحنان لا يعوض، وفخر لا حدود له رغم تواضعه هو نفسه، وحين فاتحها بحبه لأول مرة قال لها:

– اغفري لي، لا بد أن أقول لك ذلك فأنا أحبك!

وأذهلتها المفاجأة. فصرخت بفظاظة: ولكني لا أحبك.

فقال بحزن: آه.. إنني أعرف ذلك جيدًا.. وأعرف جيدًا كذلك أنه مستحيل.

ويمضي زمن، ثم يأتي يوم آخر تقول فيه لأهلها إنها تريد الزواج من هذا الشاب، وتصرخ أمها:

– كيف؟ من أجنبي! وأعمى! وفوق ذلك كله مسلم! لا شك أنك قد جننت تمامًا..

وفيما بعد ظنتها صديقة تقوم برسالة، وقالت أخرى:

- لقد ملأت حياتك إلى أقصى حد.

أما هي فتقول: «كان هناك هذا الشيء الرائع! الفخر واليقين أنه ليس ثمة ما يدعو للخجل، ومن أنه ليس هناك على الإطلاق أية فكرة مريبة أو بشعة أو منحطة يمكن أن تأتي لتحتقر أو لتثلم الكائن الذي أقاسمه حياته»!

وهي وحدها التي حلقت معه بالحوار إلى آفاق النشوات العليا. وهي التي قاسمته المحن التي اختصته بها الحياة، وهي وحدها التي تملك أسرارًا لم تقلها، ولن تقولها، «فهناك الآن.. وستبقى إلى الأبد أشياء لا أستطيع أن أقولها لأي مخلوق في العالم» وهي وحدها التي عرفت عن قرب موجات حزنه واكتئابه، واعتزاله العالم.. هذا الرجل الممتلئ حبًا وقوة عزيمة، ورغبة في أن يجتث منها كل الشرور، وإنه للمقاتل الصلب الذي لم ينسحب من معركة، ولم يهرب من حرب، ولم يخف من عدو، ولم يتنازل عن شجاعة قلبه وجسارة عقله. قال لها يومًا في قلب معركة كان يخوضها: «أريد أن أكتب كتابًا.. سوف أسميه الجهد الضائع»، لكنه سرعان ما كان يستسلم فقط لإرادته التي لا تعرف القنوط، فيواصل الحرب ضد العجز وضد الجبن وضد التخلف.

ويوم يهاجمه المرض ويتكأكأ عليه مع الإرهاق وسفالات الأعداء فيقع في إحدى نوبات الاكتئاب السوداء المخيفة، ويحبس نفسه وراء صمت شرس مخيف كما لو أنه سقط في أعماق حفرة لا يستطيع أي شيء على الإطلاق أن ينتزعه منها، بدت لها حياتها، كما لو أنها قد توقفت، وانسحقت بلا أمل في مواجهة عزلته القاسية التي فرضها على نفسه، فقالت له:

- لماذا تبعد نفسك عني؟

آنذاك لم يفكر إلا بمواساتها فكتب لها «أنا لست بعيدًا عنك، اطويني في جناحك كما كنت تفعلين دومًا، أمنعك أن تكوني حزينة.. وآمرك بالابتسام.. أما الآن فتعالي إلى ذراعي، أحبك حتى نهاية الحساب»..

وكان ابنهما «مؤنس»، هو أول من ابتدع هذا التعبير، فحين كان طفلاً ولم يكن يعرف بعد كيف كان يشير إلى أعلى رقم يمكن تخيله يقول لها أو لأبيه:

أحبك.. اثنين.. ثلاثًا.. حتى نهاية الحساب!

ويختفي زحام الأصدقاء ويفرغان كل للآخر، لا كتابة.. ولا حتى قراءة. فقط.. الاستماع إلى الموسيقى وذكريات الزمن الذي مضى، والذي كان مليئًا بمسرات لا توصف، وكان من بينها تلك الأفراح التي منحتها الطبيعة له «فعلى امتداد ذكرياتي هناك غابات ومروج وبحيرات وجبال وسيول وبحار». وفي السنوات الأخيرة كانا يقفان لحظات طويلة في العربة التي لم تكن تجري بسرعة، ليتمكن من تحسس رائحة العشب وسماع تغريد العصافير ونهيق الحمير وصوت الطاحونة وسط الحقول بين بنها وطوخ..

وقبل عامين من وفاته، كان إرهاقه كبيرًا، كان يريد أن يظل ممددًا على الدوام، وكان ذلك مخالفًا لأوامر الطبيب، وكانت تجلس في الشرفة كل مساء تتأمل الليل.. أما هو فكان يخشى أن يؤذيها البرد عندما تطيل البقاء، فكان يلح:

– عودي، قلت لك عودي!

كان ذلك يحدث في مصر، وكان يحدث أيضًا في إيطاليا حين سافرا إليها آخر مرة قبل وفاته بأسابيع أما حين كانا يقضيان الليل في «برجهام» وهما في الطريق إلى «جنوة»، وكان «إليندي» قد قتل، فقد كان وقتها يستريح في سريره، وكانت هي تتأمل في الليل موكبًا رائعًا شبه صامت، إلا من كلمات:

– أليندي.. أليندي.. شيلي حرة..

وعندما عادا من الرحلة الأخيرة، وجدا البيت فارغًا تمامًا من الخدم والمعاونين، كانوا قد هاجروا إلى بلاد غنية، ولم يكن قد بقي لهما لكي يعيشا معًا سوى أربعة أسابيع، وفي ذلك اليوم– السبت 27 أكتوبر 73– لم يكن يبدو عليه المرض إطلاقًا، ومع ذلك ففي الثالثة من بعد الظهر، شعر بالضيق، وتعثرت الكلمات على لسانه، وعجز عن نطقها، وعندما وصل الطبيب كانت النوبة قد زالت، وكان قد عاد إلى حالته الطبيعية وفي تلك اللحظة وصلت برقية الأمم المتحدة التي تعلن فوزه بجائزة حقوق الإنسان، فقرأها له الطبيب وهنأه بحرارة، لكنه لم يجب إلا بإشارة سريعة، كأنها تقول: وأية أهمية لذلك..؟ وفي الثامنة والنصف كانا قد أصبحا معًا وحيدين، وكان يريد منها أن تجعله يستلقي على ظهره وكان ذلك مستحيلاً بسبب ظهره المسلخ.. وظلت تصغي إلى صوته يتوسل إليها كصوت طفل صغير قائلاً:

– إنهم يريدون بي شرًا.. هناك أناس أشرار!

- من الذي يريد بك الشر يا صغيري.. من هو الشرير!

- كل الناس!

- حتى أنا يا «طه»!

- لا ليس أنت!

ثم يقول بسخرية مريرة:

- أية حماقة.. هل يمكن أن نجعل من الأعمى قائد سفينة!

بعد لحظة يهدأ. يخفت تذكار الذين هزءوا به وقاوموه وألقوا عليه الحجارة، فيعود إلى طبيعته، ينهزم الأشرار، يقول لها: «أعطيني يدك». ويقبلها!

وتأتي الليلة الأخيرة.. ناداها عدّة مرات، ولأنه كان يفعل ذلك- بلا ضرورة أو مبرر- منذ زمن طويل، فقد غلبها الإرهاق فنامت.. وفي السادسة من الصباح، شرب قليلاً من الحليب، ونزلت هي لتعود بالفطور، وحين دلفت إليه كان قد رحل!

وتقدمت صديقتهما المشتركة لتنزع من إصبعه خاتم الزواج، فإذا بيده التي بقيت لينة تنغلق على يديها كأنما تقول: إلى اللقاء!

أما هي فحين كانت تنتظر مع ابنتهما أمينة، في السيارة، انطلاق الجنازة، وبعد الصلاة على جثمانه، وجدت صفًا من الأطفال والراشدين وقالت لنفسها: إنه من أجلهم ما بذله طه حسين من جهود.

وكانت تود لو تحدثت إليهم، فمدت يدها إلى أقربهم، وأذهلته حركتها في البداية لكنه مد إليها يده بابتسامة جميلة، وسرعان ما امتدت إليها الأيادي.. عشرون.. خمسون.. حين انطلقت السيارة خلف جثمانه، تراكضوا على مقربة من بابها، وهي تنطلق وكانت يدها لا تزال خارجها.. أما يوم ذهبت تزور قبره لأول مرة فقد وجدت في قلب منطقة المقابر مدرسة! فدمعت عيناها لكنها ابتسمت؛ إذ أدركت أن ذلك لا بد أنه يشعره في قبره بالفرح!

في المفصل ما بين ليل 27 أكتوبر ونهار 28 أكتوبر.. سأكون ساهرًا.. وسأقول له: أحبك حتى نهاية الحساب!

# حسن البنا

# ...غواية الحشد والتنظيم(*)

1

في فبراير (شباط) 1939، وفي الخطاب الذي ألقاه «حسن البنا» أمام المؤتمر الخامس لجماعة الإخوان المسلمين الذي شارك في أعماله آلاف من قيادات الجماعة في المحافظات، وكان بمثابة مظاهرة قوة، وإعلان بانتقالها إلى مرحلة جديدة وكيفية في حركتها، بعد عشر سنوات على تأسيسها، خاطب المرشد العام أعضاء المؤتمر فقال: «إن طريقكم هذه مرسومة خطواته، موضوعة حدوده، ولست مخالفًا هذه الحدود التي اقتنعت بأنها أسلم الطرق للوصول».

وفي تحديده لمراحل هذه الطريق، قال «البنا» في الخطاب نفسه، إنها ثلاث تبدأ بمرحلة «نشر الدعوة» والتعريف والتبشير بالفكرة، وإيصالها إلى الجماهير من طبقات الشعب، لتتلوها مرحلة «التكوين» وتخير الأنصار، وإعداد الجنود وتعبئة الصفوف من بين هؤلاء، أما الخطوة الثالثة والأخيرة

(*) الشرق الأوسط/يومية عربية تصدر في لندن/ 13 أكتوبر (تشرين أول) 2006.

علــى هذه الطريق فهي مرحلة «التنفيـذ والعمل والإنتاج»، وهي مراحل متتالية، وقد يكون بعضها متوازيًا، لكنها لا تطرح ثمارها إلاَّ إذا اكتملت..

وفي إضافة مهمة حملتها «رسالة التعاليم» منه إلى إخوان الكتائب التي صدرت في الوقت نفسه، حدد «حسن البنا» شكل التنظيم وطبيعة العضوية وأسلوب النضال في كل واحدة من هذه المراحل الثلاث.

ففي مرحلة «التعريف والتبشير»، يعتمد التنظيم على وحدات إدارية تعمل للخير العام، وتقيم المنشآت النافعة والدعوة فيها تتوجه للجميع، وباب الجماعة أثناءها مفتوح لكل من يرغب في الانضمام إليها بدون أن يكون ملزمًا «بالطاعة التامة».

وفي مرحلة «التكوين» التي تهدف إلى استخلاص العناصر الصالحة لحمل أعباء الجهاد- فإن الدعوة تتوجه إلى «الخواص» ولا يتصل بها إلاَّ من استعد استعدادًا حقيقيًا لتحمل أعباء جهاد طويل المدى كثير التبعات، وأسلوب التربية خلالها صوفي بحت من الناحية الروحية، وعسكري بحت من الناحية العملية، وشعار الناحيتين دائمًا هو: أمر وطاعة من غير تردد ولا مراجعة ولا شك ولا حرج.

أما في مرحلة «التنفيذ»، فإن الدعوة تقوم على جهاد لا هوادة فيه في سبيل الوصول إلى الغاية، وامتحان وابتلاء لا يصبر عليهما إلا الصادقون، ونجاح لا يتحقق، إلا بكمال الطاعة.

وبعد أن استعرض هذه المراحل الثلاث على طريق الدعوة، قال المرشد المؤسس: «إن الطريق قد تكون طويلة، لكن ليس هناك غيرها، فمن أراد منكم أن يستعجل ثمرة قبل نضجها، أو يقطف ثمرة قبل أوانها، فمن الخير له أن ينصرف عن هذه الدعوة إلى غيرها من الدعوات».

ولم يكن هؤلاء «المتعجلون الذين يسعون لقطف الثمرة قبل نضجها» سوى فريق من الشبان الجامعيين، بزعامة «أحمد رفعت» الطالب بكلية التجارة- شقوا عصا الطاعة، خلال العام السابق- **1938**- على المرشد العام، واتهموه بالقعود عن الجهاد، وبمهادنة القوى التي تماطل في تطبيق الشريعة الإسلامية، وطالبوا باتخاذ موقف جهادي واضح يجابه الحكومة بأنها كافرة؛ لأنها لا تحكم بما أنزل الله، ويقاوم تبرج النساء بالقوة، وليس بمجرد الدعوة، بإلقاء زجاجات الحبر على ملابس كل امرأة تسير في الطريق

سافرة، ويفتح باب التطوع للقتال في صفوف الثورة الفلسطينية الكبرى التي لا تزال مشتعلة منذ عام 1936، بدلاً من الاكتفاء بجمع التبرعات لها..

وفي أسابيع قليلة اتسع التمرد، واجتذب إليه كتلة معتبرة من أعضاء الجماعة على نحو كاد يهدد البناء الذي بدأ «حسن أفندي البنا»- مدرس اللغة العربية والخط والدين بـ«مدرسة الإسماعيلية» الابتدائية- يضع أساسه، وهو في الثانية والعشرين من عمره، عام 1928، ومنحه كل اهتمامه ووقته، بل وماله القليل، وسخر لخدمته كل خبراته التي اكتسبها حين كان عضوًا في الطريقة الحصافية الصوفية، وعلوم التربية وعلم النفس التي درسها في كلية «دار العلوم» التي تخرج فيها عام 1927- وكل مواهبه الفطرية كخطيب مفوه، وداعية نشط، وإنسان متواضع يملك قدرة فذة على الإيحاء للآخرين أنه صادق فيما يؤمن به، مخلص لما يدعو إليه، وبالتالي على التأثير فيهم واجتذابهم نحو شخصه ودعوته لتتحول جماعة الإخوان المسلمين، خلال عشر سنوات فقط، من جمعية دينية صغيرة في مدينة إقليمية بعيدة- لا تختلف عن جمعية «الحصافية الخيرية» التي أسسها في مطلع شبابه بمدينة «المحمودية»، وآلاف غيرها من الجمعيات الدينية التي تنشط في مجال العمل الخيري- إلى جماعة كبيرة تضم آلافًا من الأعضاء يتوزعون على 300 شعبة في مختلف الأقاليم وتبرز كقوة اجتماعية- وعلى نحو ما سياسية- في الحياة المصرية..

ومع أن مؤيدي «حسن البنا» - من بين أعضاء الجماعة، وأنصار خط الاعتدال والتدرج الذي يتبعه - نجحوا، بعد مجهود، في طرد المتمردين بالقوة لا بالإقناع، بعد أن كانوا احتلوا المركز العام ومنعوا المرشد العام من دخوله، لينضم زعيمهم «أحمد رفعت» إلى المجاهدين الفلسطينيين بقيادة الشيخ «عز الدين القسام» ويستشهد معه، وليؤسس أنصاره «جماعة شباب محمد» التي فشلت في تطبيق منهجها الجهادي وتحولت إلى جمعية دينية تقليدية للوعظ، إلا أنهم كانوا قد شتلوا بذرة الإشكالية التي طرحوها في أرض المركز العام، وبين صفوف الدعوة، لتقضي بعد عشر سنوات من هذا التاريخ على حياة الداعية المقتدر والمنظم الموهوب، وتزحم أشواك العجز عن حلها طريق الحركة الإسلامية، ولا تزال تزحمها حتى اليوم.

كانت جماعة «الإخوان المسلمين»، إحدى الثمار الطبيعية لثورة 1919 التي خرج فيها المصريون يطالبون بالاستقلال التام حتى لو أدى الأمر إلى الموت الزؤام، وكان «حسن البنا»- والذي ولد في 24 أكتوبر (تشرين الثاني) 1906 في مدينة المحمودية

الصغيرة بشمال الدلتا، لعالم دين من الهواة، يجمع بين دراسات علم الحديث وصناعتي إصلاح الساعات وتجليد الكتب- في الثالثة عشرة من عمره، حين شارك في مظاهرات الطلاب أثناء ثورة 1919 التي ساهمت في بلورة عواطفه الوطنية وتوسيع مداركه السياسية، ليدرك بشكل مبهم الصلة بين الاحتلال الأجنبي ومشكلات الوطن..

وكان قد ورث عن أمه قوة إرادتها، وعن أبيه حسَّه الأخلاقي الصارم وتعلم منه الزهد والتواضع والدأب على العمل والسعي للتعلم والصبر على المكاره، وشغف مثله بالطواف بمجالس الشيوخ وقراءة كتب الفقه والحديث ودواوين الشعر، فاختلطت عاطفته الوطنية الجياشة بعاطفته الدينية المشتعلة، وأصبحتا شيئًا واحدًا.. وارتبط الاحتلال الأجنبي في وجدانه بالقهر القومي والتخلف الاجتماعي وتدهور الأخلاق العامة وضعف الوازع الديني، وارتبطت النهضة في وجدانه بالتحرر والاستقلال وبالعودة إلى تعاليم الإسلام باعتباره منهجًا للحياة الطيبة.

وفي أثناء دراسته بكلية دار العلوم- بين عامي 1923 و 1927- بدأ يتردد على الأندية والتجمعات الإسلامية التي كانت تموج آنذاك بمناقشات كثيرة حول موقع الدين في الدولة الوطنية التي تمخضت عنها الثورة، والتي لم تعد كما كانت حتى عام 1914 ولاية من ولايات دولة الخلافة الإسلامية، أو كما أصبحت- خلال الحرب العالمية الأولى- محمية بريطانية يحكمها سلطان في ظل التاج البريطاني بل تحولت بعد الثورة، ونتيجة لها، إلى دولة وطنية شبه مستقلة، شبه ديمقراطية، شبه ليبرالية، تأخذ بالنظام الملكي الدستوري، وينص دستورها على أن الأمة مصدر السلطات..

وخلال تلك الفترة انضم «حسن البنا» إلى الحركة النشطة التي استهدفت إحياء الخلافة الإسلامية ونقل مركزها إلى مصر، بعد أن تخلصت منها تركيا عام 1924- وهي حركة كانت تلقى دعمًا من الملك «فؤاد» الذي كان يريد أن يضيف عمامة الخلافة إلى تاج الملك ويجمع بين لقبي «الملك» و «الخليفة» بينما رأت القوى الوطنية المصرية الأخرى أن هذا الانتقال يمكن الملك من الجمع بين السلطتين الدينية والدنيوية، ليصبح هو- وليس الأمة- مصدر كل السلطات، ورأى النشطاء في حركة إحياء الخلافة، واتخاذ مصر مقرًا لها في حركتهم، تحديدًا للهوية الوطنية، وحلاً لموقع الدين في الدولة الوطنية، يلزم خصومهم من دعاة التغريب موقف الدفاع، ويقضي على نفوذهم المتصاعد.

وفشلت الحركة بسبب إصرار كل حاكم من حكام المسلمين على أن يكون بلده مقرًّا للخلافة، ويكون رأسه مستقرًّا لعمامتها، ليجد «حسن البنا» نفسه في مواجهة الحقيقة المرَّة، وهي أن المشكلة تكمن في ابتعاد المسلمين عن تعاليم دينهم، وفي تفرقهم وتشتتهم، وأن الحل يكمن في أن يبدأ بإحياء الدين نفسه في نفوس الناس، وأن عليه أن يصعد الهرم من سفحه، فينشط بين العوام وأبناء الطبقات الوسطى الصغيرة، والذين لم تفسد الثقافة عقولهم، ولم يتعرضوا لجراثيم التيارات الوافدة من الغرب، ليخاطب فيهم الفطرة المتدينة.

وكان من حسن الحظ، ومن سوئه كذلك، أنه بدأ حركته من مدينة «الإسماعيلية» التي كانت آنذاك أشبه بمستوطنة أوربية تنحصر بين معسكر جيش الاحتلال في الغرب، ومكاتب شركة قناة السويس في الشرق وتنقسم- ديموجغرافيًّا- إلى أحياء إفرنجية، يسكنها الأجانب، تضاء بالكهرباء وتصل إليها المياه النقية وتسودها أنماط السلوك الأوربية، وأحياء شعبية فقيرة ومتخلفة ومحرومة من ذلك كله، يسكنها الوطنيون وكان معظمهم يعمل في معسكر جيش الاحتلال أو مرافق شركة القناة.. وهو ما رسخ- لسوء الحظ- فكرته عن انقسام العالم إلى شرق وغرب لا التقاء بينهما.. بينما يسر له هذا الانقسام الفرصة ليبدأ دعوته داخل الأحياء العربية من المدينة بين الحرفيين وصغار التجار والموظفين، ليجد استجابة لا تذكيها الفطرة فحسب، بل ويذكيها كذلك التحدي المحيط بهم والماثل أمامهم الذي حولهم إلى خدم وأتباع للأجانب وغير المسلمين..

ولأنه كان داعية موهوبًا، ومنظمًا عبقريًا، ولم يكن فقيهًا أو منظِّرًا أو مفكرًا، فقد رفض أن ينغمس في الجدل الفقهي، حول بعض المسائل الفرعية- مثل التوسل وقراءة سورة الكهف يوم الجمعة وثواب قراءة القرآن نيابة عن الميت.. إلخ، الأمر الذي قسَّم المدينة طوال السنوات الثماني السابقة على وصوله إليها - إلى حزبين؛ هما «حزب الشيخ عبد السميع» و «حزب الشيخ موسى» وأعلن أن الله يرضى منا بالحب والوحدة، ويكره منا الخلاف والفرقة، داعيًا إلى البعد عن التكلف والتعمق، وللتوحد حول أصول الدين وقواعده وفروضه وسننه و أخلاقه وفضائله وإرشاداته، ليكون أسلوبه البسيط في الدعوة أحد أهم العوامل التي حشدت حوله الأنصار بسرعة مذهلة، وليكون البعد عن مواطن الخلاف الفقهي- كما قال في خطابه أمام المؤتمر الخامس- «إحدى الخصائص التي تفردت بها دعوة الإخوان المسلمين».

ولولا أن غواية الحركة والتنظيم كانت قد اجتذبت الداعية الموهوب لتنبه آنذاك أو بعد ذاك إلى أن سدَّ باب الجدل الفقهي، وإن كان قد حال دون تبديد مجهوده في مناقشات لا جدوى منها لكنه حال كذلك بينه وبين فتح باب الاجتهاد الإسلامي- والذي أغلق بعد القرن الرابع؛ ليصوغ رؤية إسلامية تتواءم مع ظروف عصر كان اختلف كيفيًّا عن العصور السابقة عليه - لاستطاع أن يجد لدعوته مكانها الذي تستحقه كأحد التيارات الأصيلة في الحركة الوطنية على خريطة دولة وطنية ديمقراطية هي النمط الذي كان يزحف آنذاك بقوة إلى العالم الإسلامي، ولما اعتبر الحضارة المعاصرة منتجًا غربيًا جاء به الأعداء، وليس حصيلة جهد إنساني، شارك المسلمون- في فترات ازدهار حضارتهم - في وضع الأسس التي قامت عليها عُمد هذه الحضارة من بعد.

ولو أنه فعل، لجنَّب دعوته كثيرًا من المشكلات، وأزال من طريقها كثيرًا من الأشواك، والتي لم يكن تمرد «أحمد رفعت» أولها.. ولم يكن آخرها..

أما الذي لم يكن يعرفه المتمردون، فهو أن الداعية الموهوب، والمنظم المقتدر، كان قد شرع قبل تمردهم، في تنفيذ المرحلة الثانية من مراحل بناء الدعوة التي استعجلوا ثمرتها قبل أوانها، وهي مرحلة «التكوين» التي تهدف إلى استخلاص العناصر الصالحة لأعباء الجهاد؛ فحول قسم الرحلات إلى قسم للجوالة، وأنشأ نظام الكتائب، ووضعه تحت رعايته الشخصية، فكان يمضي ليلة كل أسبوع مع كتيبة منهم تتكون من أربعين فردًا، يؤمهم في الصلاة، ويتناول معهم وجبتي الإفطار والعشاء ويلقي عليهم درسًا في التكوين النفسي و الروحي للداعية ويفسر لهم آيات القرآن الكريم ليختار فيما بعد من بينهم أعضاء «الجهاز الخاص» الذي ضم الإخوان الأكثر شبابًا وحماسًا واستعدادًا للتضحية؛ يتلقون دراسات خاصة حول الجهاد في الإسلام ويتدربون على الأعمال الشاقة، وعلى استعمال الأسلحة وتصنيع المفرقعات وجمع المعلومات، والتخلص من الملاحقة البوليسية ومراوغة المحققين.

وكانت مرحلة نشر الدعوة والتبشير بالفكرة لا تزال مستمرة، وعلى الأسس نفسها، تحريكًا للعاطفة الدينية الجياشة تخاطب الفطرة الإنسانية وتقدم لها إسلامًا بسيطًا خاليًا من العقد والإشكاليات والمناقشات ومن الاجتهاد والتجديد، ليأخذوا منه ما يرتضونه وما يقدرون عليه، فهو قادر على النفاذ إلى قلوب الناس بيسر؛ لأنه يقتصر على المعلوم

من الدين بالضرورة، فيتدفقون إلى أشرعة الجماعة، لتتحول، بعد الحرب الثانية، إلى إمبراطورية ضخمة تضم ما يقرب من 200 ألف عضو، وتملك متاجر ومصانع ودارًا للصحافة، ولها قيادة علنية على رأسها المرشد، تناور مع أحزاب الأقليات السياسية التي كانت تتداول الحكم فيما بينها، وتنوب عنها أحيانًا في تأديب خصومها السياسيين، لتكسب كل يوم مزيدًا من القوة والنفوذ..

وذلك هو المحيط العام الذي ليست «الطاعة التامة» واجبة فيه، والذي لا يعرف أعضاؤه أو قادته على التحديد ماذا تريد الجماعة، ولا يعرفون عن الإسلام أكثر مما يعرفه سواهم من عوام المسلمين، أما المهم فهو أنهم كانوا يجهلون تمامًا أن هناك محيطًا خاصًا هو «النظام الخاص» الذي يشكل «مدرسة الكادر» و«ميليشيا الجماعة» وجناحها العسكري، له قيادة مستقلة يرأسها المرشد العام، لا يتلقى أعضاؤه فحسب تربية عملية خاصة تؤهلهم للعمل العسكري السِّري بل إنهم يدرسون فقهًا خاصًا، يتميز عما يدرسه- أو لا يدرسه- عشرات الألوف من أعضاء المحيط العام لجماعة الإخوان المسلمين هو «فقه الجهاد».

ولم يكن تدريس «فقه الجهاد» عدولاً عن غواية الحركة والتنظيم التي سخر لها «حسن البنا» كل مواهبه، إلى غواية «الاجتهاد» على نحو ينتهي برؤية إسلامية تناسب القرن العشرين، ولم يكن حتى اجتهادًا في هذا الفرع من فروع الفقه بل كان بحثًا عن دافع شرعي يزيد حماس أعضاء النظام الخاص للقيام بالواجبات المنوطة بهم..

وخلال سنوات قليلة تعددت عمليات إلقاء القنابل والزجاجات الحارقة التي يقوم بها أعضاء الجهاز الخاص على مراكز الشرطة وأفراد جيش الاحتلال ومكاتبه الإدارية، ثم على الممتلكات اليهودية بعد تجدد الصراع بين الفلسطينيين والمستوطنين الصهاينة، فضلاً عن دوره في حماية اجتماعات الجماعة، وفي تأديب أعدائها.

ومع اتساع عضويته ليضم عدَّة مئات من المقاتلين المدربين، وتنامي موارده المالية نتيجة لاستقلاله بإدارة مشروعات اقتصادية لحسابه، وزيادة مخزونه من الأسلحة والمتفجرات، بدأ قائده - «عبد الرحمن السندي» - يشعر أنه صاحب الفضل على الجماعة، وأن الجهاز الذي يقوده هو الذي منحها ما لها من هيبة ومكانة، وأن ما يقوم به هو عمل فني متخصص لا يجوز لأحد أن يتدخل فيه حتى لو كان المرشد العام..

أعلن «عبد الرحمن السندي» التمرد، وبدأ يأخذ قرارات العمليات بدون العودة إلى «حسن البنا»، وبدون تقدير سياسي لمدى تواؤمها - من حيث الهدف والتوقيت - مع سياسات الجماعة، والظروف المحيطة بها.. إلى أن وقعت الكارثة، وضبطت كل أوراق وخطط الجهاز الخاص في سيارة جيب تعطلت مصادفة وهي تنقلها من مكان إلى آخر.. ليصدر رئيس الوزراء «محمود فهمي النقراشي باشا» قرارًا بحل «جماعة الإخوان المسلمين» في 8 ديسمبر (كانون الأول) 1948.

وهكذا تقوض البناء الشامخ الذي أمضى الداعية الموهوب والمنظم المقتدر «حسن البنا» يبنيه بيده، فأسرع ملهوفًا يحاول البحث عن حل للأزمة عبر التفاوض مع الحكومة. حتى لو كان الثمن هو حل الجهاز الخاص والتخلي عن أعضائه. لكن أعضاء الجهاز لم يتركوا له فرصة للتفاوض وواصلوا - على الرغم من تعليماته المشددة- عملياتهم، والتي وصلت إلى ذروتها باغتيال رئيس الوزراء الذي أصدر قرار الحل.. فما كاد «حسن البنا» يسمعه حتى قال:

- هذه الرصاصات توجهت إلى صدري أنا..

وذلك ما كان.. إذ قامت الحكومة بالفعل.. بترتيب عملية قتله انتقامًا لمقتل «النقراشي»..

وهكذا انتهت حياة الداعية الموهوب والمنظم العبقري قبل الأوان؛ لأن «غواية التنظيم» اجتذبته بعيدًا عن «غواية الاجتهاد»، ليتناسل الجهاز السِّري- بأساليب نضاله وأشكال تنظيمه- في عشرات التنظيمات الإسلامية الجهادية التي تنتشر على خريطة العالم، وليظل الآخرون أسرى غواية الحركة، لا يريدون فتح باب الاجتهاد حتى لا تتفتت وحدتهم وتُشتت ريحهم، وقد غاب عن الجميع صوت «حسن البنا» وهو يقول في ختام رسالته إلى المؤتمر الخامس:

«أيها الإخوان المسلمون.. ألجموا نزوات العواطف بنظرات العقول.. وأنيروا أشعة العقول بلهب العواطف، وألزموا الخيال صدق الحقيقة والواقع، واكتشفوا الحقائق في أضواء الخيال الزاهية البراقة.. ولا تميلوا كل الميل، ولا تصادموا نواميس الكون، فإنها غلاَّبة، ولكن غالبوها، واستخدموها وحولوا تيارها واستعينوا ببعضها على البعض».

ومن سوء الحظ، أنه هو نفسه لم يأخذ بهذه النصيحة البليغة!

# 2

مرت ذكرى مرور نصف قرن على اغتيال الشيخ «حسن البنا»- مؤسس جماعة الإخوان المسلمين- في 12 فبراير 1999 الماضي، وبدون أن تلقى ما تستحقه من اهتمام على الرغم من أنه لا يزال يُلقي بظله على الظاهرة العربية والإسلامية، ولا يزال حضوره طاغيًا، ولا تزال أفكاره وتكتيكاته السياسية تثير الجدل، وتجلب لأنصاره ولخصومه على السواء كثيرًا من وجع الدماغ ووجع القلب!

وإذا كان التوتر السياسي القائم الآن بين تيار الإسلام السياسي الذي يعود للرجل فضل تأسيسه- أو بمعنى أدق إحيائه- وبين أكثر من حكومة عربية وإسلامية، قد حال بين أنصاره، والاحتفال بذكراه، لما يوصف عادة بأنه ضرورات الأمن، فقد كان واجبًا ألا يحول دون حوار علمي موضوعي، تديره جهة محايدة، وتقيِّم الدور التاريخي الذي أداه بعيدًا عن الانحياز والتحامل وعن عواطف الحب والكره التي تعمينا عن الحقيقة، لكي يستفيد الجميع، أنصارًا وخصومًا من تجربة ثرية وبالغة الأهمية، لا شك في أن معرفتنا بحقائقها الموضوعية سوف تضيء معرفتنا بالطريق الذي سوف تسلكه الأمة في الألفية الثالثة!

والشيء الذي لا يستطيع أحد أن ينكره، هو أن «حسن البنا» كان شخصية سياسية غير عادية بكل المقاييس؛ إذ استطاع خلال عشرين عامًا فقط بين عامي 1928 و1948 أن يحول «جماعة الإخوان المسلمين» من جمعية صغيرة تنشط في مجال الوعظ الديني والإرشاد الخلقي والخدمة الاجتماعية، ولا تختلف عن آلاف من جمعيات البر التي كانت ولا تزال تزحم المجتمعات العربية إلى جماعة سياسية مؤثرة ومرهوبة الجانب ومسموعة الكلمة، تضم نصف مليون عضو- يتوزعون في أكثر من ألفي شعبة- تغطي معظم القرى المصرية فضلاً عن فروع أخرى في «سوريا» و« فلسطين» و«العراق» و«السودان» و «المغرب العربي» بل إنها لا تزال بعد نصف قرن من غيابه- وعلى الرغم مما تعرضت له من انشقاقات وحملات تصفية، بسبب أخطائها، أو بسبب خوف الآخرين منها- قائمة و قادرة على اجتذاب مزيد من الأنصار من الأجيال الشابة التي لم

تعاصر الرجل ولم تعرفه، وهو ما لم يحدث لأي تيار سياسي من التيارات التي نشأت في العالمين العربي والإسلامي خلال القرن العشرين.

جانب من أسباب ذلك يعود إلى المواهب القيادية والكاريزما الشخصية التي كان يتمتع بها الرجل، وإلى قدرته الفذّة على النفاذ إلى الآخرين والتأثير فيهم، وإلى نشاطه الموفور الذي قاده إلى الطواف بكل قرية ومدينة، يصلي بالناس و يعظهم، ويتعرف إلى أعيان الريف ووجهاء المدن، وصغار الأفندية، وبسطاء الأسطوات، ويشرح لكل منهم دعوته على قدر عقله، ولا يفرض عليهم، في البداية، ما لا يطيقون من أعبائها، يبشر ويعلم، ويدرب وينظم، ويؤسس الشعب ويتابع نشاطها بهمة لا تعرف الكلل، وبإخلاص يندر إلاّ في أصحاب الرسالات الكبرى..

لكن الجانب الأهم من أسباب انتشار دعوته يعود إلى أنها جاءت استجابة لحاجة تاريخية موضوعية، فقد كان الإسلام هو الدافع الرئيسي إلى نشأة الحركة القومية التي واجهت محاولات الغزو الاستعماري منذ حركة الدعوة إلى المقاومة الشعبية التي تصدت للاحتلال الفرنسي لمصر في مطلع القرن التاسع عشر، وكانت الدعوة للمقاومة الإسلامية التي أحياها «جمال الدين الأفغاني» وراء مشاركة الإمام «محمد عبده» وفريق من المصلحين الأزهريين الأحرار، في قيادة الثورة العرابية، جنبًا إلى جنب مع التيار القومي الذي كان يمثله «أحمد عرابي» وما كان يعرف بـ «الحزب العسكري» وقد عاد التياران – القومي والإسلامي – للتحالف معًا، تحت قيادة «مصطفى كامل» الذي جمع بين التشدد في رفض الاحتلال الأجنبي والدعوة إلى الحفاظ على علاقة مصر بالخلافة الإسلامية، وبينما رفع جناح آخر من التيار القومي- كان يمثله «لطفي السيد» وجماعة «الجريدة»- شعار «مصر للمصريين» وطالب بالاستقلال عن دار الخلافة، وبإقامة دولة ديمقراطية علمانية على الطريقة الحديثة التي شاعت في أوربا بعد ثوراتها ضد الحكم المطلق.

وجاءت ثورة 1919 لتجمع بين تشدد «مصطفى كامل» في الوطنية وتشدد «لطفي السيد» في الديمقراطية والعلمانية، وحققت أول كسب ملموس للحركة القومية فتحولت مصر إلى ملكية دستورية شبه مستقلة، لكن قيادة «سعد زغلول» التي حرصت على أن تمثل كل التيارات الفاعلة في الساحة السياسية في فترة ما بين الثورتين ضمن صفوف «حزب الوفد» لم تنتبه إلى أهمية تمثيل تيار الإسلام السياسي.. وكانت تلك هي الحاجة

التاريخية الموضوعية التي تنبه إليها «حسن البنا» واستجاب لها فشرع بتأسيس جمعيته، بعد أن انطفأ إلى حدّ ما وهج الثورة، وهذا هو ما يفسر- فضلاً عن موهبة القيادة- ما حققته من انتشار ونفوذ، خلال تلك الفترة القصيرة من حياته السياسية التي لم تستمر سوى عشرين عامًا..

ومن سوء الحظ التاريخي أن «الإخوان المسلمين» قد نشئوا خارج نطاق معطف الجبهة الوطنية التي كان «الوفد» يقودها، وفي ظل الظروف التاريخية التي تحولت فيها الحركة القومية من حركة تقاوم في الشارع إلى سلطة سياسية تجلس على مقاعد الحكم، ليس فقط لأن ذلك قد عزل الإخـوان عن التأثر بالرؤى المشتركة لمختلف تيارات الحركة الوطنية، وخاصة «الوفد» بل لأنه دفعهم كذلك للدخول في منافسة سياسية مع تلك التيارات، تحولت إلى صراع عدائي ضد حزب «الوفد» بسبب محاولة «الإخوان» الاستيلاء على جماهير «الوفد» ومقاومة «الوفد» لذلك، وهو صراع انغمس فيه الطرفان على حساب ما هو مشترك بينهما، وما هو مصالح وطنية عامة؛ إذ كان يجمع بينهما موقف متشدد ضد النفوذ الأجنبي والاستبداد الملكي، ونظر إليه أعداؤهما المشتركون- من أحزاب الأقليات السياسية- بعين الرضا، بل وشجعوا «الإخوان» على السير فيه، بهدف تحطيم «الوفد» ليعودوا بعد ذلك، فينفردوا بالإخوان ويصفوهم..

لكن أسوأ آثار الخطأ الذي وقعت فيه قيادة «سعد زغلول»، حين لم تمثل تيار الإسلام السياسي ضمن التيارات السياسية التي تجمعت في «الوفد» وأوخم النتائج التي ترتبت على التنافس بين «الإخوان» و «الوفد» تكمن في أنه قد تحول من تنافس سياسي إلى صراع أيديولوجي، فنشأ الاعتقاد داخل «الإخوان» أن القومية والوطنية والعلمانية والديمقراطية هي أفكار مناقضة للإسلام، لمجرد أنها أفكار يؤمن بها المحتلون، بل ووصل سوء الظن بهم إلى حد الاعتقاد أن هؤلاء المحتلين، يعملون على نشر هذه الأفكار، من أجل القضاء على الإسلام واحتلال بلاد المسلمين، بدون أن يتوقفوا أمام حقيقة أنها أفكار نشأت في مجرى صراع البشرية ضد الحكم المطلق، ونتيجة للتطور الحضاري الطبيعي للإنسانية الذي ساهم فيه المسلمون، وأنها كان يمكن أن تنشأ في بلادهم لو أن حضارتهم ظلت مزدهرة، وبدون أن يضعوا في اعتبارهم ما حققته هذه الأفكار لدول الغرب، من تقدم وقوة مكنتها من الاستيلاء على بلاد المسلمين واستعبادهم..

ولأن «حسن البنا» كان يعتبر أن مهمته الأولى- وربما الوحيدة- هي إيقاظ المسلمين وتجميعهم وإثارة حماسهم للعمل من أجل الإسلام فإنه لم يجد الوقت الكافي لكي يستكمل الشطر الآخر والأهم من هذه المهمة وهو عبور الفجوة التي نشأت عن إغلاق باب الاجتهاد في الفقه الإسلامي منذ القرن الرابع الهجري، وأدّت إلى تخلف هذا الفقه وعجزه عن مواجهة ضرورات العصور المتغيرة واحتياجاتها الموضوعية، بل إنه كان يتخوف أحيانًا من أن يؤدي فتح هذا الباب إلى خلافات بين أتباعه تثير الصراع فيما بينهم، وتشتت صفوفهم، بسبب الخلاف حول تفسير آية أو حديث.. لذلك كان يفضل أن يقوم بتجميع المسلمين حول أكثر مفاهيم الإسلام عمومية، وأقلها إثارة للخلاف.

لكن فتح باب الاجتهاد في الجانب السياسي من الفقه الإسلامي - كان مهمة ملحة لا تستطيع حركة سياسية تتشح بالإسلام أن تتجاهله، مهما كانت المحاذير؛ ليس فقط لأنه البوصلة التي تضبط حركة أعضائها، وتوحّد فيما بينهم، ولكن كذلك لأنها الأساس الذي يتعاملون به مع غيرهم من القوى السياسية، والاجتماعية المحلية، والمحك الذي يتعامل به الآخرون معهم، بما في ذلك العالم الذين هم جزء منه، والآخر الأجنبي الذي كان - ولا يزال - صاحب نفوذ قوي في سياسات الدول الإسلامية بحكم أنه الأقوى والأغنى..

وجاء غموض المفهوم الإسلامي للنظام السياسي الذي سيحكم «الإخوان» بمقتضاه، ليثير ريبة غيرهم من القوى السياسية في نواياهم الديمقراطية، وجاء رفضهم للعلمانية يثير مخاوف التيارات المدنية والطوائف غير الإسلامية في نواياهم تجاه حقوق المواطنة التي تكفلها لهم الدساتير، بل إن استخدام مصطلح «العلمانية» باعتباره مرادفًا للكفر، لا يزال يشيع إلى الآن في أدبيات «الإخوان» وغيرهم من التيارات الإسلامية، مما يثير مخاوف تشمل كل القوى السياسية المحلية، وحتى الدولية، مع أن جوهر المصطلح، يعني أن يكون من حق الناس أن يشرعوا لأنفسهم بأنفسهم، بما يوافق زمانهم، وبالإمكان دائمًا أن يحدث ذلك بدون خروج على المبادئ الأساسية للشريعة الإسلامية..

وما فات على «الإخوان» أن الاستقلال المتدرج الذي حصلت عليه الأقطار العربية التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية بعد تفككها بهزيمتها في الحرب العالمية الأولى - كان دائمًا مشروطًا بإقامة نظم ديمقراطية علمانية تصون حقوق الطوائف غير الإسلامية والأقليات العرقية غير العربية التي تشكلت منها تلك الأقطار، وأن الإمبراطورية

العثمانية ذاتها قد تفككت وسقطت دولة الخلافة التي كانت تقوم عليها؛ لأنها عجزت عن تجديد نظامها السياسي بما يتواءم مع النظـام الذي كان سائدًا في العالم، كما عجزت عن أن تعيش في معزل عنه واضطرت إلـى أن تستثني الأجانب الذين يقيمون فيها أو يتعاملون معها من تطبيق قواعد الشريعة الإسلامية طبقًا لمفهومها المتزمت، ومنحتهم الحق في أن يتعاملوا بقوانين بلادهم، ويحاكموا أمام محاكم قناصلهم، فيما عرف بالامتيازات الأجنبية، فتنازلت بذلك عن جزء من سيادتها على أراضيها، وأسفر التزمت في تطبيق الشريعة عن تسيب مع الأجانب، أدى إلى تزايد نفوذهم داخل بلاد خليفة المسلمين، وانتهى إلى تدهور الدولة الإسلامية.. وسقوط الخلافة!

ومع أن «حسن البنا» قد تنبه خلال السنوات الأخيرة من عمره، إلـى حاجة «الإخوان» إلى اجتهاد فقهي فيما يتعلق بالذات بالأمور السياسية، وكلف بالفعل عددًا من كبار أنصاره، بإنجاز عدة أبحاث فيما يتعلق ببعض هذه الأمور فإن الصراع الذي كان قد وصل إلى ذروته بين «الإخوان المسلمين» وخصومهم، في تلك السنوات، حال بينهم وبين القيام بها، ثم حال مصرعه المبكر، وهو لم يتجاوز الثالثة والأربعين من عمره، بينه وبين حثهم على مواصلتها.. ليحدث ذلك الذي مازلنا نشاهد آثاره حتى اليوم، فإذا بباب الاجتهاد الذي كان ينبغي أن يفتح لكي يستجيب لضرورات العصر يفتح، ولكن لكي يتعامل مع الحاضر باجتهادات الماضي!

ولم يكن ذلك هو الاستخلاص الوحيد الذي تركه هذا الرجل الغريب الذي لا تزال أفكاره تجلب- لأنصاره ولخصومه على السواء- كثيرًا من وجع القلب ووجع الدماغ..

## 3

الذين يضعون فأس اتجاه التيارات الإسلامية - في مصر والعالم العربي - نحو التزمت ثم العنف في عنق الشيخ «حسن البنا»- مؤسس جماعة الإخوان المسلمين الذي غاب عن دنيانا في مثل هذه الأيام منذ خمسين عامًا - يسيئون عن عمد قراءة وقائع التاريخ، ويقحمونه في الصراع السياسي القائم الآن بينهم وبين التيار الإسلامي بمجمل فصائله، فلا يسيئون - بوضعهم الجميع في سلة واحدة - لوقائع التاريخ فحسب، ولكنهم

- وهذا هو الأخطر- يؤججون نيران العنف، حيث يتوهمون أنهم سيقضون عليه، ويقودون الأمة إلى صراع عبثي لا جدوى من ورائه، يتوهم خلاله كل تيار من التيارات الرئيسية في الحركة السياسية العربية أن باستطاعته استئصال الآخرين، وبذلك تطيش خطواتها نحو المستقبل في الألفية الثالثة كما طاشت في الألفية الثانية.

وما يتجاهله الذين يحملون «الشيخ حسن البنا» المسئولية عن نشأة تيار العنف، هو أن تشكيل المنظمات شبه العسكرية كان موضة لدى كل التيارات السياسية في الثلاثينيات في إطار النتائج الإيجابية التي حققتها نظم الحكم في ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية، حين نجحت، استنادًا إلى عسكرة المجتمع، في استعادة ما أضاعته الحرب العالمية الأولى من حقوق البلدين الوطنية، وأن فرق «الجوالة» التي أنشأها «البنا»، والتي عرفت بفرق «القمصان الكاكية»، لم تكن الوحيدة في الساحة فقد كانت هناك فرق «القمصان الخضراء» التي شكلتها جماعة «مصر الفتاة» وكان من أعضائها «جمال عبد الناصر» بل إن «الوفد»- وهو الحزب الديمقراطي العتيد- قد شكّل هو الآخر فرق «القمصان الزرقاء» وكلّ الشواهد التاريخية تؤكد أن «جوالة الإخوان» كانت أكثر هذه الفرق انضباطًا سواء من الناحية الأخلاقية، أو من ناحية الالتزام بالقانون.

ومما يتجاهلونه كذلك أن الإخوان المسلمين، لم يكونوا هم الذين بدءوا باستخدام الرصاص في الحوار السياسي مع القوى السياسية المحلية فقد كان أول استخدام له، في هذا الاتجاه، عام 1922- وقبل ست سنوات من تشكيلهم- عندما اغتال مجهولون يشك أنهم من المتعاطفين مع «الوفد» اثنين من زعماء «الأحرار الدستوريين» إبان الصراع العنيف بين الطرفين، كما أن أحدًا من «الإخوان المسلمين» لم يشارك في محاولات الاغتيال التي تعرض لها «إسماعيل صدقي»، رئيس الوزراء، وصاحب الانقلاب الديكتاتوري الذي تزعمه طوال النصف الأول من الثلاثينيات، وكان أحد أعضاء «مصر الفتاة» هو الذي حاول اغتيال «مصطفى النحاس» عام 1937..

ولم يكن استخدام العنف ضد الاحتلال البريطاني، في الأربعينيات، قاصرًا على الإخوان، فباستثناء الشيوعيين الذين لا يؤمنون- من حيث المبدأ- بالعنف الفردي، فقد كان اللجوء إلى العنف لإجبار المحتلين على الجلاء أو على الأقل تنفيذ معاهدة 1936، والرحيل عن المدن الكبرى إلى قاعدة قناة السويس يكاد يكون توجهًا عامًّا بين التيارات السياسية الجديدة «كالحزب الوطني الجديد» و«مصر الفتاة» فضلاً عن كثير من المنظمات السرية الشبابية التي استلهمت تجارب المقاومة السرية ضد الاحتلال النازي

لدول أوربا، وخاصةً فرنسا بل إن هذه الموجة قد شملت كذلك قواعد شبابية تنتمي إلى الأحزاب التقليدية ومنها الوفد.

ولم يكن الإخوان وحدهم هم الذين غيروا في النصف الثاني من الأربعينيات اتجاه رصاصاتهم من صدور جنود جيش الاحتلال إلى صدور المصريين، فالذي قتل «أحمد ماهر»- أول ضحية تسقط نتيجة لهذا التغيير- لم يكن إخوانيًا، بل كان من المنتمين لشباب «الحزب الوطني» ولم يكونوا أصحاب نظرية هذا التوجه؛ لأن صاحبها هو ضابط الجيش- المفصول آنذاك- «أنور السادات» الذي تعرف إلى مجموعة من الشبان يتزعمهم «حسين توفيق» كانوا يقومون بعمليات مقاومة سرية ضد ضباط وجنود ومؤسسات جيش الاحتلال، فوجه رصاصاتهم نحو من سماهم بـ«الخونة المصريين» من السياسيين الذين يتعاونون مع الاحتلال ويمكنون له انطلاقًا من تصور يرى أن تطهير البلاد من عملاء الاحتلال وجواسيسه هو المقدمة الأولى للانتصار عليه، وهو التيار الذي تواءم مع سعي القصر الملكي للثأر من خصومه من الوفديين وأسفر عن اغتيال «أمين عثمان» وعن محاولتين لاغتيال «مصطفى النحاس» زعيم الوفد.

وليس «حسن البنا» هو الذي أسس تيار التزمت في الفكر الإسلامي؛ إذ الحقيقة أن هذا التيار قد تأسس ضده، ونشأ تمردًا على قياداته، وكان وراء أول انشقاق عن جماعته، والذي أسفر عام 1938 عن تشكيل «جماعة شباب محمد» التي اتهمته بالقعود عن الجهاد، وبالاكتفاء بمساندة ثوار فلسطين الذين يجاهدون ضد الصهيونية بالكلمات، وليس بالقتال الفعلي وبمهادنة القوى التي تماطل في تطبيق الشريعة، وبالتواطؤ مع الذين لا يحكمون بما أنزل الله، وطالبوا بالتخلي عن قيادة الدعوة، أو اتخاذ موقف جهادي واضح، يجابه الحكومة أنها كافرة، ويقاوم المنكر- في المجتمع- بالعنف.. وكانت «مصر الفتاة» في سياق التنافس مع الإخوان هي التي ارتادت، على الصعيد الحركي، طريق مقاومة المنكر باليد، حين قام أنصارها- عام 1939- بالهجوم على الحانات لتحطيمها والاعتداء على روادها، وفي المرتين قاوم «البنا» هذا الاتجاه، وأعلن أنه ضد الخروج عن القوانين مهما كان رأيه في درجة إسلاميتها..

والذين يضعون فأس المسئولية عن العنف الديني الذي تفشى منذ ذلك الحين في أنحاء مختلفة من المنطقة العربية في رقبة «حسن البنا» يتجاهلون أن المسئول الأول عن ذلك هم الذين شجعوا بل وتآمروا على إقامة دولة دينية في المنطقة عن طريق العنف،

والذين سعوا إلى ذلك عن طريق هجرة استيطانية تحولت إلى أحزاب سياسية صهيونية علنية، لكل منها جناح عسكري سري تتعاون جميعها في ممارسة العنف ضد أصحاب البلاد الأصليين من المسلمين والمسيحيين، لكي تطردهم منها وتحل محلهم..

وكان ذلك هو التحدي الذي استجاب له «البنا»، فاتبع نفس الطريقة ولكن لهدف مضاد، وشرع- بمشورة من المجاهدين الفلسطينيين، ثم بعد ذلك بالاستعانة بخبرتهم- في تشكيل الجهاز الخاص للإخوان المسلمين ليكون بمثابة جناح عسكري للجماعة، يجند طاقات الشباب الأكثر حماسًا واستعدادًا للتضحية من خلال دراسات فقهية حول نظرية الجهاد في الفقه الإسلامي، وبرامج للتدريب على استخدام الأسلحة والمتفجرات لكي يكونوا مؤهلين لمواجهة الغزو الصهيوني والاحتلال الأجنبي لبلاد المسلمين، وبصرف النظر عن مدى صواب ذلك أو عدم صوابه، فإن المسئول عن نشوء العنف الديني في المنطقة ليس صاحب رد الفعل، ولكنه صاحب الفعل الذي يملأ الدنيا الآن في بلاد الغرب صراخًا ضد هذا النوع من العنف.

والشواهد التاريخية تؤكد أن معظم عمليات العنف التي قام بها الجهاز الخاص أو تلك التي قام بها «قسم الوحدات»- وكان يضم ضباط الجيش وجنوده وضباط الشرطة من «الإخوان» - ظلت في إطار الهدف الذي أنشئ من أجله الجهازان، وفي السياق نفسه لعمليات مشابهة، قام بها أعضاء من فرق سياسية أخرى، سواء بصفتهم الحزبية أو الشخصية؛ إذ توجهت بالأساس تجاه جنود ومؤسسات جيش الاحتلال، ثم بعد ذلك - حين تعقد الوضع بين الفلسطينيين والصهاينة في أعقاب صدور قرار التقسيم - توجهت ضد الممتلكات اليهودية، ومع أن تحفظًا قد يرد على عمليات من نوع نسف حارة اليهود أو محلات مثل «شيكوريل» و «أوركو» فإن الفظائع التي كان يرتكبها الصهاينة ضد الفلسطينيين تجعل وقوعها أمرًا واردًا، وفضلاً عن ذلك فقد تطوع عدد كبير من أعضاء القسمين، ضمن أفواج المتطوعين العرب، والتي دخلت أرض فلسطين قبل أن تدخل الجيوش العربية رسميًا في 15 مايو 1948..

لكن الجهاز الخاص- والذي كان قسمًا ذا استقلال شبه ذاتي له قيادته التنفيذية وتشكيلاته الخاصة ولوائحه المستقلة، ولا يربطه عمليًا بالجماعة، سوى مجلس من المستشارين، ورئاسة «حسن البنا»- ما لبث، بعد أن اتسعت عضويته وتعاظم نفوذه، أن بدأ يجنح نحو مزيد من الاستقلال، ونشأ لدى بعض قياداته وخاصة «عبد الرحمن

السندي» نزوع للانفراد باتخاذ القرار تذرعًا بأن ضرورات التنفيذ تبيح محظور عدم استشارة المرشد العام..

ومن الإنصاف للرجل، أن نقول إن عمليات العنف التي قام بها الجهاز الخاص ضد مصريين، في حياته، لا تتجاوز ثلاثًا؛ هي القاضي «أحمد الخازندار» بسبب أحكام قاسية، أصدرها بحق بعض الذين قاموا بأعمال عنف ضد قوات الاحتلال، من أعضاء الجهاز ومن غيرهم، واغتيال رئيس الحكومة «محمود فهمي النقراشي» ردًّا على قراره بحل جماعة الإخوان ومصادرة ممتلكاتها واعتقال قياداتها، وأخيرًا محاولة نسف محكمة الاستئناف، لإحراق الأوراق السرية للجهاز الخاص، والتي كانت قد ضبطت في سيارة جيب، وتدمير أدلة الاتهام ضد قياداته، وتأمين من لم يقع في أيدى الشرطة من أعضائه..

ولم يكن «البنا» طرفًا في هذه العمليات الثلاث، فقد نفذت أولاها بدون علمه، وغضب غضبًا شديدًا لوقوعها، ونفذت الثانية والثالثة بعد حل الجماعة، وتفكك روابطها التنظيمية، بسبب اعتقال قادتها ومطاردة الآخرين، ووضعه هو نفسه تحت رقابة بوليسية صارمة، حالت بين الذين خططوا لها وعرض الأمر عليه، وحالت بينه وبين الاعتراض على التنفيذ، بل إنه اعتبر أن الرصاصات التي وجهت إلى «النقراشي» قد أصابته هو نفسه، ونظر إلى محاولة نسف محكمة الاستئناف باعتبارها تحديًا له؛ إذ كان يجري مباحثات مع الحكومة لكي يلغي قرار الحل، وأبدى خلالها مرونة سياسية، وصلت إلى حد أبدى فيه استعداده لأن يقصر نشاطها على الجانب الديني وحده، ويتوقف عن التدخل في الشئون السياسية..

ولم يكن استقلال الجهاز السري للإخوان برؤاه وعملياته بعيدًا عن القوانين العامة لهذا النوع من الأجهزة، بل إنه يكاد يكون تكرارًا لتجربة الجهاز السري لثورة 1919الذي نشأ للقيام بعمليات عنف محسوبة ضد الاحتلال، ومع أن الثورة كانت قد حققت أهدافها، فأعلن الاستقلال ثم الدستور وتولى زعيمها «سعد زغلول» رئاسة الوزراء، فقد قامت مجموعة منه باغتيال القائد البريطاني للجيش المصري، وحاكم السودان العام، فكانت النتيجة استقالة وزارة «سعد» وسحب الجيش المصري من السودان، وتعطيل الدستور!

والحقيقة أن انشغال «البنا» بالحشد والتحريك والتنظيم، على حساب ما كان محتمًا ألاّ يتأخر في القيام به، وهو صياغة فقه إسلامي يستجيب لحاجات العصر، خاصة ما يتعلق بالمسألة السياسية، لم يؤد فقط، إلى المخاوف التي أشاعها هذا الحشد في نفوس بقية الفرقاء على الساحة الاجتماعية والسياسية المحلية والدولية، ولم يسفر عن تعدد الرؤى داخل جماعته وحسب، بل انعكس كذلك داخل الجهاز الخاص الذي قام بهذه العمليات الثلاث استنادًا إلى اجتهاد خاص ببعض أعضائه، ولم ينظر إلى الإخوان المسلمين كما كان «البنا» ينظر إليها باعتبارها «جماعة من المسلمين» يجوز الخلاف معها، بل نظر إليها باعتبارها جماعة من المسلمين يتوجب عليها حمل السلاح في وجه من يختلف معها..

ومن سوء الحظ التاريخي أن الذين توجهت إليهم رصاصات الجهاز الخاص للإخوان استنادًا إلى هذا الاجتهاد الخاطئ، لم يميزوا بين الرجل، وبين الذين أساءوا فهم أفكاره، ووضعوهما في سلة واحدة، فاغتالوه، وفي ظنهم أنهم يقضون على العنف الذي لم يأمر به، فإذا بهم يشتلون هذا العنف في الأرض إلى اليوم، أما المؤكد فهو أنه لولا غياب «حسن البنا» لتغير وجه النصف الثاني من القرن العشرين عما صار إليه، ولاختلف استقبالنا الألفية الثالثة عما نحن فيه!

# عبد الرحمن السندي

## غـوايـة الـقــوة(*)

1

**عنوان** الكتـاب هـو «التصـويب الأميـن.. لما نشـره بعض القادة السـابقين عـن التنظيـم الخاص للإخـوان المسـلمين» وهو عنـوان قد لا يعجبك كمـا لم يعجبنـي؛ لأنه طويل وممل ومسجوع على نحو يدفعك للظن أنه من مؤلفات القرن الماضي، فتؤجل قراءتـه إلى القرن القـادم مع أنه كتاب حديث، صدر منذ ثلاثة أسابيع ومع أن مؤلفه لا يزال حيًّا بيننا، ومع أنه كتاب مهم، يتعلـق بواحدة من أخطر ظواهر التاريخ المعاصر، وهي ظاهرة العنف الديني، ويضـيف معلومـات مهمة إلى مـا نعرفـه عـن أول المنظمـات التـي تشكلت لتنظيم ممارسة هذا العنف وهي الجنـاح العسـكري لجماعـة الإخوان المسـلمين، والذي يعرف إخوانيًّا باسم «الجهـاز الخاصـ» وإعلاميًّـا باسـم «الجهـاز السـري» وبوليسـيًّا باسـم «العصابة الإرهابية»!!

(*) العرب/يومية عربية تصدر في لندن/17 إبريل (نيسان) 1998.

وكان الجهاز الخاص الذي تتراوح الروايات حول تاريخ تأسيسه بين 1936 و1940- مؤسسة جيدة التنظيم تقودها لجنة من خمسة أفراد، يقود كل منهم مجموعة من خمسة أفراد وهكذا في تسلسل هرمي، وكان المنضمون إليه يختارون من أعضاء الإخـوان العاديين بعد اختبارات نفسية وطبية وبمجرد قبولهم في عضويته يكلفون بالانسحاب من النشاط العلني للجماعة، ويخضعون لبرنامج إعداد مكثف يشمل دراسات في فقه الجهاد وتدريبًا على استخدام الأسلحة وتصنيع المتفجرات والتنكر والهروب من الملاحقة البوليسية وكيفية مواجهة المحققين، ويضم جهازًا للمخابرات جمع أوفى معلومات عن ممتلكات اليهود في مصر في الأربعينيات، ويمتلك شركة تجارية تمول نشاطه ومصانع- بالإضافة إلى نشاطها الصناعي- تقوم بتصنيع المتفجرات وإصلاح وصيانة الأسلحة.

ومؤلف الكتاب هو الأستاذ «محمود الصبَّاغ» – 78 عامًا – والذي درس الرياضيات والفيزياء في «جامعة فؤاد الأول» واشتغل راصدًا بمصلحة الأرصاد الجوية، وكان زميل دراسة للمرشد العام الأسبق للإخوان الأستاذ «مصطفى مشهور» وفيما بعد أصبح الاثنان عضوين في اللجنة الخماسية التي تقود الجهاز السري للإخوان المسلمين، تحت رئاسة «عبد الرحمن السندي». وفي عام 1953 فصل من الإخوان، مع ثلاثة آخرين من قادة الجهاز الخاص، ومنذ ذلك الحين انقطعت صلة «الصباغ» بالجماعة وانصرف إلى شئونه الخاصة وهاجر إلى السعودية حيث أقام فترة طويلة.

والكتاب هو الجزء الثاني من مذكرات «الصباغ» التي صدر الجزء الأول منها عام 1989 بعنوان «حقيقة النظام الخاص ودوره في دعوة الإخوان المسلمين» يتناول الدور الـذي لعبه هـذا الجهاز في حياة مؤسس الجماعة ومرشدها الأول «حسن البنا» (1949/1906). أما لماذا تأخر نشر هذا الجزء الثاني من المذكرات، الذي يتناول فيه الخلاف بين قادة الجهاز والمرشد العام الثاني للجماعة المستشار «حسن الهضيبي» لمدة عشر سنوات، فلأن«الإخوان المسلمين» يعارضون في نشره.. فقد رفض المرشد العام الثالث «عمر التلمساني» تصحيح الوقائع التي وردت في مذكراته – التي نشرها على صفحات جريدة «المسلمون» الأسبوعية، والتي كانت تصدر في لندن عن جريدة «الشرق الأوسط» – عن ظروف هذا الخلاف، على الرغم من أن «الصباغ» وجه إليه خطابًا مفتوحًا على صفحات الجريدة نفسها التي كان ينشر فيها مذكراته، ووعد المرشد

العام الرابع «حامد أبو النصر» «الصباغ» أمام ملأ من قادة الإخوان بتدقيق بعض المعلومات غير الصحيحة التي أوردها في مذكراته عن الموضوع نفسه، لكنه لم يفعل ورفض كتابة مقدمة لهذا الجزء الثاني من مذكرات «الصباغ». ومع أن «مصطفى مشهور» كان نائبًا للمرشد العام حين صدر الجزء الأول من مذكرات «محمود الصبَّاغ» وكتب له مقدمة باعتباره شاهدًا على صحة ما ورد فيه، فإنه بعد أن أصبح مرشدًا عامًّا رفض أن يكتب مقدمة لهذا الجزء على الرغم من إلحاح صاحبه، وفي عبارة يتناقض نصفها الأول مع نصفها الثاني، يقول المؤلف إن «مشهور» تمسك بمعارضته في نشر هذا الكتاب، وإن كان لم يمانع في نشره!

أما لماذا يتمسك «الصباغ» بضرورة أن يوافق المرشد العام على نشر الكتاب وأن يقدم له، فلأنه يرى أن هناك تأريخًا إخوانيًّا رسميًّا، يدين قادة النظام الخاص، ويذهب كُتَّاب هذا التاريخ إلى القول بأن هذا الجهاز - والذي أسسه «البنا» ليمارس العنف ضد الاحتلال البريطاني، والغزو الصهيوني - ما لبث أن شعر بقوته، واستقل بقراراته، وبدأ قائده «عبد الرحمن السندي» يتصرف باعتباره ندًّا لـ «حسن البنا» فقام بعمليات عنف بالداخل بدون استئذانه أحيانًا، وعلى الرغم من رفضه في أحيان أخرى، ومنها قتل المستشار «أحمد الخازندار»؛ لأنه حكم على بعض أعضاء الجهاز بأحكام اعتبروها قاسية، واغتيال رئيس الوزراء «محمود فهمي النقراشي»؛ لأنه حل الجماعة، ومحاولة نسف محكمة الاستئناف لإحراق أدلة الاتهام ضدهم، والتي ضبطت في السيارة الجيب، فأعطى بذلك الذريعة لخصوم الإخوان لتدبير عملية اغتيال «حسن البنا».

أما في عهد «حسن الهضيبي» فقد قاوم قادة «الجهاز الخاص» كل المحاولات التي بذلها لتصفيته ودمجه في بنية الجماعة وسحب «السندي» بيعته له، وعندما عين المرشد العام قائدًا غيره للجهاز، هو المهندس «سيد فايز» ليقوم بهذه التصفية، أرسل له «السندي» علبة حلويات بمناسبة مولد النبي- صلى الله عليه وسلم- ما كاد يفتحها حتى انفجرت فيه فقضت عليه، ونتيجة لذلك فصل «السندي» و «الصباغ» واثنان آخران من الجماعة فأرسلوا فريقًا من إخوان «تحت الأرض» قاموا باحتلال بيت المرشد العام لإجباره على الاستقالة، ثم باحتلال المركز العام لتسوية انقلاب ضده، فوقع الانقسام بين الإخوان

الذي مهد لـ «عبد الناصر» فرصة ضربهم وتصفيتهم، فلم يعودوا إلى النشاط بشكل قانوني منذ ذلك الحين.

وقد ظل هذا التقييم الإخواني السلبي لدور الجهاز الخاص شفهيًا لمدة تزيد علِى ثلاثين عامًا، ، إلى أن أصبح علنيًا حين دونه «صلاح شادي» في مذكراته التي نشرها عام 1982، بعنوان «حصاد العمر» وأنحى فيها باللائمة على «عبد الرحمن السندي» الذي كان قد توفي عام 1962، فألمح إلى أنه كان يتعامل مع «حسن البنا» بطريقة غير لائقة، وكان يخالف أوامره، ولم يكن يتعفف عن الكذب حتى إنه ادعى أمامه مرة أن «الجهاز الخاص» هو الذي خطط لعملية إلقاء القنابل على قطار حربي بريطاني، مع أن «قسم الوحدات» - والذي يضم العسكريين من الإخوان ويشرف عليه «صلاح شادي» نفسه- كان هو الذي قام بالعملية واتهم «السنَّدي» بالتواطؤ مع «عبد الناصر» لإحداث انقسام بالجماعة، وقيادة تمرد ضد «الهضيبي» مما يجعله مسئولاً عما أصاب الإخوان من تعذيب واعتقال في عامي 1948 و 1954.

ودعم «محمود عبد الحليم» - والذي أسس الجهاز الخاص ورشح «السندي» لكي يخلفه في رئاسته- تصوير «صلاح شادي» للدور السلبي الذي لعبه الجهاز في تاريخ الجماعة في الجزء الثالث من مذكراته «الإخوان المسلمون: أحداث صنعت التاريخ» - وقد صدر عام 1985.. كما اعتمد هذا التحليل آخرون من قادتها ممن كتبوا مذكراتهم كان من بينهم «عمر التلمساني» و«حامد أبو النصر» و«حسن دوح»..

وهكذا بدأت حرب المذكرات السياسية بين قادة الإخوان المسلمين فوق الأرض، وقادة الإخوان المسلمين تحت الأرض..

ففي عام 1987، نشر «أحمد عادل كمال» مذكراته «النقط فوق الحروف» يرد بها على هجوم «صلاح شادي»، ويحاول أن يبرز الدور الإيجابي الذي قام به الجهاز الخاص، ويدافع عن مكانة «عبد الرحمن السندي» في تاريخ الجماعة، وينفي زعمه بوجود خلافات بين «البنا» و «السندي»، كما ينفي عن نفسه الاتهام الذي وجه إليه بأنه الذي حمل علبة حلويات المولد التي انفجرت في «سيد فايز» فقتلته وقتلت أخته وأطاحت بحائط الغرفة التي كان يجلس فيها.

وعلى عكس ما فعل «أحمد عادل كمال» فقد حرص «محمود الصباغ» - عندما نشر الجزء الأول من مذكراته - على أن يحصل على مقدمة من «مصطفى مشهور»؛ نائب المرشد العام آنذاك، اعتبرها بمثابة شهادة على صحة ما ورد فيه من وقائع تصدر من «مشهور» بصفته مشاركًا في الأحداث كعضو في قيادة النظام الخاص.. يعتمد بهذه المقدمة تأريخ الصباغ، للجهاز السري، باعتباره التأريخ الإخواني الرسمي المعتمد، وبذلك تنصف الجماعة - رسميًّا - قادة الجهاز بعد ثلاثين عامًا من حملات الهمس والتشهير التي حولتها حرب المذكرات إلى حملات علنية لم يتعفف عن المشاركة فيها اثنان من مرشدي العموم هما «التلمساني» و«أبوالنصر»!

لكن «مشهور» الذي اعتمد- حين كان نائبًا للمرشد العام - رواية «الصباغ» لتأريخ الجهاز في حياة «البنا» هو نفسه الذي رفض- بعد أن أصبح مرشدًا عامًّا- أن يقدم للجزء الثاني من المذكرات الذي يروي الخلاف بين الجهاز الخاص و«الهضيبي».

كما رفض أن يعتمد ما في هذا الجزء الثاني من وقائع وتحليل، يستهدف كل منهما الدفاع عن «عبد الرحمن السندي» ويُحمِّلان الأستاذ «الهضيبي» مسئولية الصدام مع ثورة يوليو، والذي دفع الإخوان ثمنه ولا يزالون .. وبرر الأستاذ «مصطفى مشهور» ذلك بأنه يفضل أن يهتم بالمستقبل لا بالماضي، وأن يضمد الجروح لا أن ينكأها، وأن يوحد الصفوف لا أن يعيد إحياء الفتنة، وهو تبرير لم يقتنع به «الصباغ» الذي يعتقد أن كشف أخطاء المسلمين العامة ونشرها هو المنهج الصحيح لتربية الأمة، والذي توصل إلى استنتاج تاريخي مذهل هو أن الذي قتل «سيد فايز» هو «أنور السادات» بتعليمات من «عبد الناصر» وألمح إلى أن الذي ساعده في ذلك هو «صلاح شادي»!

أما وقد رفض المرشد العام اعتماد رواية «الصباغ» للخلاف بين الجهاز الخاص، و«الهضيبي» فقد أعلن في نهاية الكتاب مفاصلته له بعد صداقة بدأت وهما في المدرسة الثانوية واستمرت 40 عامًا.

ومع أنني كسياسي كنت أتمنى أن يكون السبب الرئيسي لرفض المرشد العام للإخوان تقديم الكتاب مرتبطًا بالموقف الحالي للإخوان الذين يعلنون رفضهم للعنف واكتفاءهم بالعمل العلني وعزوفهم نهائيًّا عن إنشاء الجهاز الخاص - فإنني كقارئ في التاريخ قد

وجدت متعة شديدة في قراءة هذا الكتاب ذي العنوان الطويل الممل، وعثرت بين صفحاته على أخبار مثيرة مع أنها قديمة.

## 2

في التاريخ شخصيات غامضة[1] لعبت أدوارًا بالغة الأهمية لكنها لم تلق من المؤرخين اهتمامًا يليق بتلك الأهمية، وفيه شخصيات تركزت كشافات التاريخ على جانب من نشاطاتها، بينما ظل الغموض يلف جانبًا منها قد يكون الأخطر.. والأهم.

ويكاد «عبد الرحمن السندي» يكون أكثر الشخصيات غموضًا في تاريخ جماعة الإخوان المسلمين، على الرغم من خطورة الدور الذي لعبه في تاريخ الجماعة، وفي تاريخ الوطن والأمة؛ فهو الرجل الذي ارتبط اسمه بالنظام الخاص للإخوان المسلمين، أول منظمات العنف في حركة الإسلام السياسي المعاصرة، والذي وضع اللبنة الأولى فيما يعرف الآن بالمنظمات الجهادية في الحركة الإسلامية، وهو الرجل الذي كان - في منتصف الأربعينيات - رئيسًا لحوالي نصف أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو **1952**، ممن كانوا أعضاء بهذا النظام وهم: «جمال عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر» و«خالد محيي الدين» و « كمال الدين حسين».

والمعلومات القليلة المتوافرة عن «عبد الرحمن السندي» تقول: إنه ولد في حوالي عام **1917**، بقرية «بني سند» بأسيوط وكان والده شيخًا للبلدة ومزارعًا ميسورًا يملك 25 فدانًا ووابورًا للمياه وحديقة للفواكه وخمسة أبناء، وفي عام **1938** حصل على البكالوريا فشد الرحال إلى القاهرة والتحق بكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، وتشاء المصادفة أن يسكن إلى جوار طالب بكلية الزراعة، هو «محمود عبد الحليم» المسئول- آنذاك- عن قسم الطلبة بالإخوان المسلمين، والذي انتهت إليه المسئولية بعد قليل عن «النظام الخاص».. فضمه إلى الاثنين..

(1) الجمهورية/يومية قاهرية/9 إبريل (نيسان) 1998.

وفي عام 1941، نقل «محمود عبد الحليم» إلى عمل خارج القاهرة، فرشح «السندي» لكي يحل محله في قيادة النظام، ولأنه كان ميسور الحال فقد ترك دراسته الجامعية، وقبل وظيفة صغيرة بوزارة الزراعة لكي يتفرغ لمسئوليته الجديدة، وأقبل عليها بحماس شاب في الخامسة والعشرين، مريض بروماتيزم مزمن بالقلب، يتهدده الموت في كل لحظة.. أما والموت قادم لا محالة.. فقد اختار «السندي» أن تكون ميتته فيما يعتقد أنه الجهاد في سبيل الله!

ولم يكن قد مرَّ على إنشاء النظام الخاص سوى عام واحد، عندما تولى «السندي» قيادته، وكان الجهاز لا يزال مشروعًا أوليًا لم يستكمل أركانه، وإليه يعود الفضل في إنشاء هذه المؤسسة النادرة المثال في تنظيمها الحديدي، وفي اختيار العناصر التي تتكون منها، وفي توفير الخبرات التي تقوم بتدريبها وإعدادها، وبعد خمس سنوات على توليه القيادة، كان «النظام الخاص» يضم عدة مئات من المقاتلين الأشداء من الطلاب والحرفيين والمهنيين بايعوا «السندي» على السمع والطاعة، فهم يدينون له بالولاء، ويتلقون تعليماتهم منه مباشرةً، ويفترضون أنه لا يصدر لهم أمرًا بالقيام بأية عملية ضد أي هدف إلا بعد أن يستأذن المرشد العام «حسن البنا»..

وبعد هذه الفترة الطويلة من الإعداد بدأ النظام الخاص عملياته في 4 ديسمبر 1946، وعلى امتداد العام التالي (1947) تركزت هجماته ضد الاحتلال البريطاني لمصر والغزو الصهيوني لفلسطين، وشملت عمليات قتل لجنود الاحتلال في القاهرة وفي بعض مدن القنال، ونسف المؤسسات التجارية التي يمتلكها اليهود في مصر، وتهريب الأسلحة إلى المجاهدين الفلسطينيين، ولم تتجه نحو أهداف داخلية إلا في نطاق ضيق للغاية، يستهدف الإزعاج بإلقاء قنابل صوت أو قنابل حارقة لا تترتب عنها أضرار فعلية على بعض أقسام الشرطة، وعلى منازل بعض الزعماء.

وفي مارس 1948، أصدر «السندي» أمره لمجموعة من النظام الخاص، باغتيال المستشار «أحمد الخازندار» رئيس محكمة استئناف القاهرة؛ لأنه حكم على اثنين من أعضائه- اتهما بإلقاء قنابل على جنود الاحتلال- بحبس أحدهما ثلاث سنوات وبسجن الآخر خمس سنوات، وفوجئ «حسن البنا» بالعملية التي نفذت بدون علمه أو أمره، واكتشف في ضوئها أن النظام الذي أمر بإنشائه لكي يساعده في تحقيق أهداف الدعوة،

والذي كان يظن أنه المتحكم في شئونه، قد أصبح كيانًا مستقلاً يدين بالولاء لقيادة غير قيادته ويحدد لنفسه أهدافًا تتعلق بحماية أعضائه بدون أن يضع في الاعتبار ما قد يسبب له ذلك من حرج أو يجلب على جماعة «الإخوان» نفسها من مشاكل، وما قد يوقعها فيه من مآزق، بل واكتشف - وهو المهم - أنه لا يملك تغيير الوضع الراهن لأنه لا يعرف أعضاء النظام، وحتى لو كان يعرفهم، فليس باستطاعته أن يتصل بهم مباشرةً لأن في ذلك مغامرة غير مضمونة العواقب.

وبالقبض على قيادات النظام الخاص في نوفمبر **1948** ثم صدور قرار حل الإخوان بعد ذلك بثلاثة أسابيع واعتقال عدد كبير من قياداتهم، فقد «حسن البنا»- الذي تُرك حرًّا تحت رقابة بوليسية صارمة- كل صلة له بالنظام الخاص الذي آلت قيادته تلقائيًا إلى أكبر مرتبة تنظيمية لم يشملها الاعتقال، وهو المهندس «سيد فايز» المسئول عن مجموعات القاهرة- فخطط لعملية قتل رئيس الوزراء «محمود فهمي النقراشي» ثم لعملية محاولة نسف محكمة الاستئناف، ونفذهما بدون علم «حسن البنا» الذي دفع الثمن؛ إذ تآمرت الحكومة لقتله انتقامًا لمصرع «النقراشي»، ودفعه الإخوان المسلمون الذين فقدوا مرشدهم العام، كما فقدوا تعاطف كثير من المواطنين الذين ينفرون من العنف..

وفي حين يجزم الناقدون للدور السلبي الذي لعبه النظام الخاص في تاريخ الجماعة أن «حسن البنا» كان قد وصل، قبل اغتياله بقليل، إلى الاقتناع بخطأ فكرة النظام من الأساس، وإلى قرار بعزل «السندي» عن رئاسته تمهيدًا لتصفيته، بل ويقولون إنه كان قد كلف المهندس «سيد فايز» للقيام بتلك المهمة- ينفي المدافعون عن النظام الخاص ذلك كله، ويؤكد «محمود الصباغ»، أحد قادته الخمسة، أن «البنا» لم يختلف مع «السندي» على الإطلاق وأن «السندي» لم يخرج قط عليه.

والغالب أن «حسن البنا» الذي كان سياسيًّا ذكيًّا وقائدًا فذًّا قد بدأ يستشعر خطورة انفراد «السندي» بقيادة النظام الخاص منذ استكمل النظام هيكله التنظيمي؛ فحرص على ألا يضع البيض كله في سلة واحدة، وألا يظل الجناح العسكري للجماعة تحت إمرة شخص واحد، وشجع «قسم الوحدات» - والذي كان يضم أعضاء الجماعة من ضباط وصف ضباط الشرطة، وصف ضباط الجيش - على أن يقوم بنشاط من النوع نفسه، الذي يقوم به النظام الخاص، ثم سعى لكي يضم رئيس هذا الجهاز الذي يتمتع بثقته - وهو ضابط الشرطة «صلاح شادي» - إلى قيادة النظام لكي يكون ممثلاً شخصيًّا له في

هذه القيادة. لكن «السندي» رفض ذلك بغلظة؛ بدعوى أن شغل المراتب القيادية في النظام يخضع للترتيبات الواردة في لائحته؛ وهو ما أدى فيما بعد إلى صراع مكتوم بين «السندي» و«شادي» انفجر في عهد «حسن الهضيبي» وفي سباق الصراع بين خليفة «حسن البنا» وقائد النظام الخاص.

ومنذ ذلك الحين بدأ القلق يناوش «حسن البنا» تجاه ازدواجية التنظيم داخل الإخوان بين محيط عام يضم أكثر من ألفي شعبة وحوالي نصف مليون عضو ينشطون بشكل علني وسلمي، ومحيط خاص يضم فريقًا مختارًا من أعضائها وينشط بشكل سري ويكلفون بالقيام بعمليات عنف؛ لحماية الدعوة وتأمينها.. ولا يعرف عنه الأعضاء العاديون شيئًا، خاصة بعد أن أغرت هذه الثنائية بعض الذين عرفوا بها إلى الأخذ بها، كان من بينهم «مصطفى مؤمن» رئيس قسم الطلاب الذي اكتشفت مخابرات النظام الخاص في عام 1947 أنه قام بتشكيل نظام خاص يتبع قسم الطلاب، ويتلقى أفراده تدريبات عسكرية تمهيدًا للقيام بعمليات جهادية، فأبلغوا الأمر إلى المرشد العام، والذي قام بمناورة ذكية، فشجع «مصطفى مؤمن» على السفر إلى الولايات المتحدة للدعاية للقضية المصرية وعندما عاد بعد أسابيع كان الجهاز الخاص لقسم الطلاب قد حلّ، وقال له «حسن البنا» بوضوح أنا المرشد العام ولست أنت!

والجديد الذي يضيفه الجزء الثاني من مذكرات «محمود الصباغ» - أحد قادة النظام الخاص الخمسة - هو أنه يكشف لأول مرة عن أن المعارضة في وجود هذا النظام قد بدأت من داخله، ومن بعض صفوة أعضائه ممن قاموا بالعمليات الأولى للنظام وقبض عليهم، وأتيحت لهم- قبل ذلك- فرصة لتحصيل معارف إسلامية أوسع وأكثر عمقًا مما كانت تتضمنه برامج التثقيف التي كانوا يتلقونها داخل النظام، وكانت بطبيعتها- كما يعترف بذلك «الصباغ» - تغلّب جانب الإعداد البدني والعسكري على ما عداه، وانتهت المناقشات التي جرت فيما بينهم داخل السجن إلى رأي يقول إن وجود النظام الخاص ضمن تشكيلات الإخوان غير جائز شرعًا؛ لأن القيام بفريضة الجهاد في سبيل الله لا يكون إلا بقيام الدولة المسلمة وتعيين إمام المسلمين، فالدولة هي التي تكلف الأفراد بأعباء الجهاد، والإمام - رئيس هذه الدولة - هو الذي يعلن الجهاد، أما حيث لا توجد الدولة فلا يحق لأي إنسان أن يعتبر نفسه مسئولاً عن الجهاد، ولأن الإخوان المسلمين ليسوا هم «جماعة المسلمين» وإنما هم «جماعة من المسلمين» فليس من حقهم أن يعلنوا جهادًا، أو يقاتلوا أو يقتلوا باسم الإسلام أحدًا. ثم إن وجود هذا النظام ضمن تشكيلات

«الإخوان» لا يفيدهم سياسيًا؛ إذ هو يستنفر أعداءهم ضدهم ويعطيهم الذريعة لضربهم، وانتهى هؤلاء إلى القول إن السبيل الصحيح للوصول إلى هدف الحكم بالشريعة الإسلامية، هو نشر الدعوة بين الناس، وتصحيح عقائدهم وسلوكياتهم مما سوف ينتهي باقتناع أغلبية الشعب بأهمية تطبيق الشريعة، فتقوم الدولة الإسلامية.

ولم يكتم هؤلاء الشباب – وقد عرفوا فيما بعد باسم «لجنة الشباب المسلم» – آراءهم عن قادة الجهاز الخاص الذين كانوا يشاركونهم الإقامة داخل السجن نفسه خلال الفترة بين عامي **1949** و **1951**، لكن هؤلاء القادة آثروا عدم الدخول في جدل معهم، واستندوا إلى دفاع شكلي هو أنهم غير مختصين بالنظر في مبدأ قيام النظام؛ لأن الذي اتخذ قرار إنشائه هو المرشد العام الذي كان قد غادر الدنيا؛ ولأن الذي يستطيع البت في استمراره أو تفكيكه هو خليفته الذي لم يكن قد انتخب بعد.

وربما كان ذلك أحد أهم الأسباب التي دفعت «عبد الرحمن السندي» ورفاقه بعد خروجهم من السجن عام **1951** للسعي لكي يكون المرشد العام الجديد واحدًا ممن يقرون بشرعية استمرار وجود النظام الخاص بين تشكيلات الإخوان المسلمين لتبدأ منذ ذلك الحين فصول الصراع بين «عبد الرحمن السندي».. و «حسن الهضيبي»!

# حسن الهضيبي وسيد قطب

## فك اشتباك.. وإزالة التباس(*)

1

جددت شهادة الأستاذ «فريد عبد الخالق»؛ العضو السابق في الهيئة التأسيسة وفي مكتب الإرشاد لجماعة «الإخوان المسلمين»، والتي أذاعتها قناة «الجزيرة» القطرية ضمن برنامج «شاهد على العصر» على امتداد شهرين، والجدل القديم حول كثير من الوقائع الغامضة أو الملتبسة في تاريخ الجماعة، كان من بينها ما أثاره في الحلقة الأخيرة حول موقف المرشد العام الثاني لـ«الإخوان» «حسن الهضيبي» (1891-1973) من كتاب «معالم في الطريق» الذي ألّفه «سيد قطب» (1906-1966) ومن تنظيم 1965 الذي قام على أساس الأفكار الواردة فيه، وحول موقف «سيد قطب» نفسه من أفكاره في ختام الأقوال التي أدلى بها أثناء التحقيق معه ومحاكمته في أعقاب افتضاح أمر التنظيم. وهذه مناقشة تاريخية تستند إلى وثائق وشواهد محايدة حول الموضوع تنتهي إلى نتائج مختلفة.

(*) الحياة/يومية عربية تصدر في لندن/ 26 و27 و28 مايو (أيار) 2004.

يذهب «فريد عبد الخالق» (الحياة 13 مارس 2004) إلى أن «الهضيبي»- على عكس ما ذكرته «زينب الغزالي» وغيرها فيما نشر من مذكرات الإخوان عن وقائع تلك الفترة- لم يوافق على قيام تنظيم 1965، أو على نشاطه وإن كان وافق على نشر «معالم في الطريق» وهو الكتاب الذي كان الأساس النظري الذي استند إليه التنظيم، على الرغم من أن «عبد الخالق» كان قد طلب إلى «الهضيبي» أن يوصي بعدم نشره لما تضمن من أفكار تخالف فكر جماعة «الإخوان» خصوصًا ما يتعلق بتكفير المجتمع ويضيف «عبد الخالق» أن «سيد قطب» تراجع كتابةً عن أفكاره التي ضمنها الكتاب أثناء التحقيق معه ومحاكمته، وأن الأوراق المتعلقة بذلك التراجع كانت لدى «شمس بدران» الذي كان يحقق شخصيًا معه.

ولو سلَّمنا بصحة ما قاله «عبد الخالق» - وبخاصة في شأن الواقعة الأولى، موضوع هذا البحث- فإن تحرير المسألة يتطلب إعادة بناء الوقائع استنادًا إلى رواية كل الأطراف لتقييم مدى دقة الحكم الذي استخلصه «فريد عبد الخالق» مما رآه وسمعه ووصل إلى علمه، والذي يظل- هو والحيثيات التي استند إليها- مجرد شهادة، لكنه لا يرتقي إلى مرتبة المعلومة التاريخية من وجهة نظر المؤرخين المحايدين إلا بمقارنته بشهادات الأطراف الأخرى في الواقعة، خاصة أن «عبد الخالق» كان يمثل الجناح المعارض للتنظيم الذي اكتشف عام 1965، وهو طرف في الصراع على نحو ربما يكون دفعه للميل إلى تفسير الوقائع بما يؤكد وجهة نظره.

وتستند هذه المحاولة لتدقيق الواقعة إلى ما أدلى به كل أطرافها المباشرين وغير المباشرين من أقوال في محاضر تحقيقات النيابة العامة في قضايا تنظيم 1965، ومن أبرزهم: «حسن الهضيبي» و «سيد قطب» و«زينب الغزالي» و«عبد الفتاح إسماعيل» و«عبد الفتاح الشريف» و«علي عشماوي» و«محمد يوسف هوَّاش» و«إسماعيل الهضيبي» و«منير دلَّه» وآخرون.

وطبقًا لما ورد في هذه الأقوال فقد بدأ «سيد قطب» يتوصل إلى الأفكار التي بنى عليها كتابه «معالم في الطريق» خلال عام 1959 بعدما أمضى في «سجن ليمان طرة» نحو خمس سنوات من أصل 15 عامًا هي عقوبة السجن التي حكمت بها عليه محكمة الشعب عام 1955.

ويقول «يوسف هوَّاش»، والذي صحبه خلال تلك الفترة في مستشفى الليمان لإصابة الاثنين بأمراض صدرية: إن «قطب» بدأ في تلك السنة (1959) يحدثه عن أنه بعدما قرأ القرآن بعمق اتضح له أن الحكم في الإسلام مسألة عقدية – أي تتصل بالعقيدة – وأنها تدخل في صميم خصوصيات الربوبية والألوهية، وأن الدين من معناه نظام الحكم، بدليل قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِيَأْخُذَ أَخَاهُ فِي دِينِ ٱلْمَلِكِ﴾؛ أي في شريعة الملك. وبما أن إرادة الإسلام هو أن يكون الدين خالصًا لله تعالى فيجب أن يكون نظام الحكم خالصًا لله تعالى، وبالتالي ليس هناك سوى نوعين من الحكم: إما حكم إسلامي تكون الحاكمية فيه لله وحده، وإما حكم جاهلي وهو كل حكم لا تكون الحاكمية فيه لله.

وانتهى «قطب» إلى ضرورة أن تتم تربية «الإخوان المسلمين» بهذه الفكرة.

وكان «سيد قطب» الذي حصل علىٍ إذن رسمي من سلطات الأمن بالكتابة والتأليف والنشر أثناء قضائه فترة العقوبة في السجن، قد أنهى في تلك السنة ذاتها تأليف الأجزاء الـ 12، الأخيرة من كتابه «في ظلال القرآن» وبدأ ينقِّح الأجزاء الـ 18، الأولى التي كان نشرها بين عامي 1952 و1954، قبل سجنه، لتصدر الطبعة الثالثة من الأجزاء الـ 13 الأولى عام 1961، ومن بينها الجزء السابع الذي تضمن تفسيره لسورة «الأنعام»، والذي أضاف إليه في الطبعة الجديدة المنقحة والمزيدة، مقدمة إضافية ضمنها أفكاره الجديدة.

وحتى العام 1962 لم تكن أفكار «سيد قطب» الجديدة قد وصلت إلى أحد من الإخوان، غير «محمد يوسف هواش»، الذي كان السجين الوحيد معه في «مستشفى ليمان طرة» فيما توزع الباقون من مسجوني «الإخـوان» المحكوم عليهم في قضية 1954، بين سجون «الواحات» و«قنا» و«القناطر»، إلى أن قررت مصلحة السجون عام 1962، أن يكون «مستشفى سجن ليمان طرة» مركزًا لعلاج المرضى من مسجوني الإخـوان بدلاً من «مستشفى سجن القناطر الخيرية»، فبدءوا يتوافدون إليها لهذا الغرض، ويمضون فيها فترات تتراوح بين أيام وشهور بحسب أحوالهم الصحية، وهو ما أتاح لـ «سيد قطب» الفرصة لشرح أفكاره لهم.

ومع أن بعضهم كان قد قرأ هذه الأفكار في الطبعة الجديدة من كتابه «في ظلال القرآن» الذي كان، كغيره من كتبه، متداولاً بينهم، بل ومودعًا في مكتبة السجن، فإن تأثير «سيد قطب» الشخصي عليهم كان كبيرًا، فاقتنعوا بأفكاره وعادوا ليروجوها بين زملائهم السجناء، وتحمس لها بعضهم إلى درجة دفعت أحدهم إلى أن يعلن لزملائه في

«سجن القناطر»- وكانوا من غلاة الإخوان المحكوم عليهم بعشر سنوات بتهمة عضوية الجناح العسكري للجماعة- أنه كان يعيش من قبل في «جاهلية» ولم يهتد إلى الإسلام إلا بعد أن دعاه «سيد قطب» إليه.

وكان طبيعيًّا أن تثير هذه الحماسة مقاومة «الإخوان المسلمين» الذين وجدوا في أفكار «سيد قطب» تناقضًا مع ما تربوا عليه؛ إذ لم يكونوا يكفرون من ينطق الشهادتين بمن في ذلك الحكام الذين لا يطبقون شرع الله، فضلاً عن أنها كانت بمثابة حكم عليهم أنهم على رغم ما بذلوه من تضحيات في سبيل الدعوة الإسلامية لا يزالون يعيشون في جاهلية.. فنهضوا يتصدون لها، وما لبثت المناظرة حولها أن أدَّت إلى انقسامهم إلى معسكرين متخاصمين يتبادلان السباب والتجريح، ثم أصبح أحدهما لا يقرئ الآخر السلام إذا التقى به، وفي أحوال ليست نادرة، اشتبك الطرفان في معارك جسدية.

وفضلاً عن الحيثيات الفقهية التي استند إليها الرافضون لأفكار «سيد قطب» دفعوا بأنه لا يشغل موقعًا تنظيميًّا يبيح له تحديد رؤى الجماعة، فهو ليس عضوًا في مكتب الإرشاد أو الهيئة التأسيسية، ولا هو من الرعيل الأول الذي قامت الدعوة على أكتافه، بل إنه لم ينضم إلى «الجماعة» إلا عام 1951، قبل ثلاث سنوات من دخوله السجن.

وما لبثت حملة التجريح المتبادل أن دفعتهم إلى القول بأن «سيد قطب» دخيل على الجماعة انضم إليها لأنها سوق رائجة لكتبه، وإلى التذكير بموقفه أثناء محاكمات 1954، والتي شهد أثناءها أن المرشد «حسن الهضيبي» قال له إن الإخوان على صلة بعدد من الضباط في الجيش سيقومون بانقلاب عسكري ضد مجلس قيادة الثورة، ثم يسلمون الحكم للمدنيين وأن «الإخوان» سيكون لهم دور في التأييد الشعبي للحركة، وهو ما اعتبروه بسببه «شاهد إثبات» يؤيد بأقواله الاتهام الموجه إلى «الإخوان»، وبالذات للمرشد العام للجماعة، أنه كان يدبر بالفعل لانقلاب عسكري، ضد ثوار يوليو.

ولا يمكن فهم الخلاف الذي أحدثته أفكار «سيد قطب» بعيدًا عن المناخ الذي كان سائدًا آنذاك بين مسجوني الإخوان - في أعقاب خلاف حاد في قيادة الجماعة بين عدد من أعضاء مكتب الإرشاد، كانوا يرون وجوب تأييد ثورة 23 يوليو 1952 التي يقودها «الأخ جمال عبد الناصر»، والتي تضم في مجلس قيادتها عددًا من الإخوان، كان من بينهم آنذاك «عبد الناصر» و«حسين الشافعي» و«كمال الدين حسين»- وبين المرشد العام «حسن الهضيبي» الذي رأى- وفريق معه من مجلس الإرشاد- أن «الأخ جمال»

تنكر لبيعته ولا يكن للجماعة أي ود أو إخلاص. وانتهى الخلاف إلى انقسام مكَّن «عبد الناصر» من توجيه ضربة قاصمة إلى الجماعة قادت المعارضين وقسمًا من المؤيدين والمحايدين إلى السجون بأحكام قاسية.

وبعد السنوات الأولى تجدد الخلاف داخل السجون تحت وطأة إحساس المؤيدين والمحايدين، بأن المتطرفين قادوهم وقادوا الجماعة إلى صدام لم يكن له مبرر، فطالبوا بإعادة تقويم الممارسات والتنظيمات التي تسببت في المحنة التي يعيشونها، وبالذات وجود جناح عسكري سرِّي يمارس نشاطه بعيدًا عن سلطة هيئاتها القيادية، وقادهم ذلك كله إلى إرسال برقيات تأييد للحكومة وإلى تزعم حملة لجمع توقيعات من «الإخوان» المسجونين تدعم سياسة «عبد الناصر» فاستفز ذلك المتشددين الذين طالبوا بتوحيد الجماعة على أسس شرعية.

وأخذ الخلاف بين الطرفين شكل مناظرة حول طبيعة الجماعة: هل هي «جماعة من المسلمين» لا تثريب على المسلم إذا لم يلتزمها، أو إذا انضم إلى غيرها من الجماعات الإسلامية، أم هي «جماعة المسلمين» التي لا يجوز لأحد الخروج منها أو معاداتها، وإلا كان كافرًا..؟ وفي حين أخذ المعتدلون والمؤيدون بوجهة النظر الأولى أخذ المعارضون والمتشددون بالثانية.

ومع وصول الخلاف إلى هذا المستوى أعلن أعضاء مكتب الإرشاد المسجونون- وكانوا يتوزعون بين المعسكرين- أن مسألة التأييد والمعارضة موقف سياسي شخصي يستطيع كل أخ أن يتخذه على مسئوليته وطبقًا لرؤيته ولظروفه، وأنه لا يجوز أن يكون محل خلاف أو صراع بين «الإخوان».

ومع أن «سيد قطب» كان يبشر بأفكاره بين «الإخوان» في شكل نظري بعيدًا عن التطبيق، ويغضب إذا ما سأله أحدهم ما الذي يترتب عليها، على أساس أن عليه أن يسلم بصحتها أولاً، فإن المناظرة حولها بين مسجوني «الإخوان» في «القناطر» كانت تقود المتناظرين إلى نقاش حول هذا التطبيق، ثم إلى الحكم تلقائيًا أنه لا معنى للأخذ بهذه الأفكار، إلا أن حكومة «عبد الناصر» هي حكومة جاهلية تحكم بغير ما أنزل الله، فبدت لهم أفكار «سيد قطب» كما لو كانت تنظيرًا لموقف المعارضين لنظام «عبد الناصر» من شأنه أن يؤجج من جديد الخلاف بين المؤيدين والمعارضين، ويبعث إلى الحياة مناظرة: هل الإخوان جماعة من المسلمين.. أم جماعة المسلمين؟

ويقول «سيد قطب»- في أقواله أمام النيابة.. وفي الإقرار الذي كتبه لها ونشر فيما بعد في كتاب بعنوان «لماذا أعدموني»؛ إن المعارضين لأفكاره من المسجونيين في سجن القناطر أرسلوا إلى أعضاء مكتب الإرشاد المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة والمسجونين في سجن المحاريق في الواحات- خطابات نقلت إليهم صورة مضخمة ومشوهة عن الأفكار التي يدور حولها الخلاف وعن الانقسامات الخطيرة التي تسببت فيها، ودفع ذلك أكبر أعضاء المكتب سنًّا «عبد العزيز عطية»، والذي كان بهذه الصفة، بمثابة المسئول السياسي عن مسجوني «الإخـوان»- إلـى أن يكتب من سجنه في «المحاريق» رسالة إلى المرشد العام «حسن الهضيبي» يستفتيه في الأمر.

وكان «الهضيبي»- المحكوم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة في قضية محاولة اغتيال «عبد الناصر» عام **1954**- قد أمضى شهورًا عدة في المستشفى ثم حُددت إقامته في منزله منذ عام **1955** بسبب مرضه وتقدم سنّه.. وفي عام **1960** رفعت الحراسة عنه وأتيحت له حرية الحركة، لكنه ظل يمارسها بتحفظ انطلاقًا من إدراكه أنه تحت رقابة أمنيَّة صارمة وهو يقول- في أقواله أمام النيابة العامة - إنه ردَّ على رسالة «عبد العزيز عطية» قائلاً: إن «سيد قطب» فهم عبارة «لا إله إلا الله» بمعنى أنه «لا إله على الأرض إلاّ الله» ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ وَفِى ٱلْأَرْضِ إِلَٰهٌ﴾ وإن ما قاله هو الحق الذي لا يسع أي مسلم أن يقول بغيره.. ويضيف أنه اعترض فقط على الصورة القوية البارزة التي يعبر بها «سيد قطب» عن رأيه الصحيح؛ ذاك، لأن ذلك «لا يجمل سياسة»، أو بمعنى آخر، سابق لأوانه من الناحية السياسية.

وفي رسالته إلى «عبد العزيز عطية» أضاف «حسن الهضيبي» يقول إنه لا يرى داعيًا للخلاف، فمن يريد أن يأخذ برأي «سيد قطب» فليأخذ به، ومن لا يريد أن يأخذ به فليظل على موقفه إلى حين الإفراج عن المسجونين، وعودة الجماعة إلى نشاطها، وآنذاك يمكن طرح الموضوع للمناقشة لتحديد ما يقال وما لا يقال.

واستنادًا إلى رأي «الهضيبي» كتب «عطية» رسالة إلى مسئول مسجوني الإخوان في «سجن القناطر» نقل إليه فيها رأي المرشد وطلب إليه إعلانه على جميع المسجونين، وهو ما أدى إلى تخفيف التوتر بين طرفي الخلاف، فكفت المشاحنات بينهما إلى حين،

لكن الرسالة أضفت نوعًا من المشروعية على درس أفكار «سيد قطب» التي تغير تصنيفها- بعد رسالة «الهضيبي»- من «أفكار خارجة على خط الجماعة» إلى «أفكار قابلة للدراسة» ووجهة نظر داخل الجماعة، وهو ما أتاح للمتحمسين الفرصة لترويجها وتدريسها بين صفوف مسجوني الإخوان، وبخاصة في سجن القناطر الخيرية، وكان عددهم يصل إلى حوالي مائة. وعند الإفراج عن هؤلاء المسجونين عام **1964**- بعدما أنهوا مدَّة العقوبة المحكوم بها عليهم عام **1954** وهي عشر سنوات- كان من بينهم - طبقًا لإحصاء «سيد قطب» في أقواله أمام النيابة - نحو **25** اقتنعوا تمامًا بأفكاره في مقابل **23** من المعارضين، فيما كان بقية المسجونين المائة لا يزالون في مرحلة درس الأفكار.

وكان «قطب» يعتبر أن المجموعة الأولى «خلية نائمة» لتنظيم جديد لـ «الإخوان» كان يخطط أن يترك لكل واحد من أعضائها فرصة من الوقت لكي يرعى شئونه الخاصة بعد السنوات الطويلة التي قضاها في السجن لولا التطورات السريعة للأحداث.

والحقيقة أن «سيد قطب» لم يكن منذ البداية بعيدًا عن التيار المتشدد في الجماعة؛ إذ كان ممن انحازوا إلى هذا الخط حين نشب الصراع بين جماعة «الإخوان المسلمين» ومجلس قيادة الثورة، وهو الخط الذي ظل يتصاعد بقيادة المرشد «الهضيبي» إلى أن انتهى بمحاولة أحد «الإخوان» اغتيال «عبد الناصر» في ميدان المنشية في **28** أكتوبر **1954**.

ويقول «منير دلَّه» عضو مكتب الإرشاد- في محضر التحقيق معه أمام النيابة- إنه أمضى شهورًا في السجن مع «سيد قطب» دارت خلالها بينهما مناقشات حول الأخطاء التي وقعت فيها الجماعة وأدّت إلى محنة **1954**. وكان من رأي «دلّه» خلالها أن الجماعة أخطأت حين سمحت بوجود جهاز سري إرهابي قادها إلى صدامات فوق طاقتها، وأنه كان عليها أن تهتم أساسًا بتربية الفرد المسلم تربية إسلامية صحيحة حتى يكون نواة لمجتمع مسلم، وأن مسألة إقامة النظام الإسلامي ليست مسألة قوة وعنف، وهو رأي رفضه «سيد قطب» الذي كان، كما يضيف «دلَّه»، متطرفًا في أفكاره وميالاً إلى العنف لفرض النظام الإسلامي الذي يحكم بالقرآن، ويضيف أنه بعد نحو عام من الإفراج عنه وصلت إليه رسالة من «سيد قطب» هربها من السجن تتضمن الأفكار نفسها.

تلك معلومات موثقة تكشف وتؤكد ثلاث حقائق سيكون لها أثرها من بعد:

الأولى: أن أفكار «سيد قطب» في شأن جاهلية الحكم وجاهلية المجتمع كانت تطويرًا لموقفه المتشدد الداعم لخط استخدام العنف بهدف إقامة حكم القرآن.

الثانية: أن هذه الأفكار لا ترتبط بكتاب «معالم في الطريق» الذي نشر طبعته الأولى عام 1964، وليس 1965 كما يذهب معظم الذين ترجموا لسيرة مؤلفه بل بدأ ينشرها في سياق تفسيره «في ظلال القرآن» الذي صدرت طبعته الثالثة المزيدة المنقحة عام 1961.

الثالثة: أن المرشد العام «حسن الهضيبي» علم بهذه الأفكار من طبعة «الظلال» الثالثة- 1961- ثم من رسالة وصلت إليه تشرح له ما أثارته من خلافات حادة بين مسجوني «الإخوان»، فحكم أنها صحيحة الإسلام ولم يأخذ عليها إلاّ طريقة عرضها التي تبرز المعاني على نحو يجعلها غير ملائمة سياسيًا، وهو ما تلخصه عبارته «إنها صحيحة شرعًا... ولكنها خطأ سياسة».

ويبدو رأي «الهضيبي» في جوهر أفكار «سيد قطب» التي تعتبر كل محاولة يقوم بها البشر للتشريع لأنفسهم بأنفسهم «طاغوتًا» يعتدي على أخص حقوق الألوهية - وهي حاكمية الله- متناقضًا تمامًا مع رأي سابق أبداه هو نفسه سنة 1954. ومع رأي لاحق له أبداه عام 1969.

ففي أثناء محاكمة «محمود عبد اللطيف» الذي حاول اغتيال الرئيس «عبد الناصر» عام 1954- طلب الدفاعُ عنه استدعاء «الهضيبي» كشاهد نفي، وانهال عليه، في جلسة 18 نوفمبر 1954 بسيل من الأسئلة، أراد بها أن يثبت أن «جماعة الإخوان المسلمين» قد ضللت موكله، كان من بينها أسئلة تركز على أن المرشد العام أمضى 27 سنة يعمل في القضاء المصري قاضيًا ومستشارًا ونائبًا لرئيس محكمة النقض، كان خلالها يطبق القانون الوضعي وليس الشريعة الإسلامية التي شحنت المتهم ضد «عبد الناصر» بزعم أنه لا يطبقها.

وفي إجابته عن تلك الأسئلة قال «الهضيبي» إنه كان يطبق القانون الوضعي وهو مرتاح الضمير؛ لأن القانون المدني المطبَّق في مصر آنذاك - ولا يزال يطبق حتى الآن- يتفق مع الشريعة الإسلامية في كثير من المسائل أو في كل المسائل وإنه يعود إلى أصول شرعية فيما عدا مسألة واحدة، وهي مسألة الربا. أما فيما يتعلق بالقانون الجنائي الوضعي- فقد كان

يطبقه كذلك أثناء عمله بالقضاء مبررًا ذلك بأن العقوبات التي وردت في القرآن والسنَّة لا تزيد على سبع، ومن حق ولي الأمر شرعًا أن يوقف تطبيق الحدود، فإذا أمر بذلك وجبت على المسلمين الطاعة، أما الجرائم الأدنى فلولي الأمر أن يعزر عليها، وهذا من حقه شرعًا.

ومعنى ذلك أن مصر حتى منتصف الخمسينيات لم تكن في رأي «الهضيبي» - مجتمعًا جاهليًا يحكمه الطاغوت، بل كانت تطبق «حاكمية الله»؛ أي شريعته. وكان ذلك ما عاد «الهضيبي» يكرره في كتابه «دعاة لا قضاة» الذي أعدته، تحت إشرافه لجنة من «الإخوان» - ضمت اثنين توليا بعد ذلك منصب المرشد العام للجماعة، هما ابنه «مأمون الهضيبي» و«مصطفى مشهور» - بهدف الرد على مضاعفات انتشار تيار التكفير الذي استند إلى أفكار «سيد قطب» وشاع بين أعضاء الجماعة المسجونين والمعتقلين في حملة 1965.

وعلى عكس أفكار «سيد قطب» التي دعمها في النصف الأول من الستينيات، يذهب «الهضيبي» في «دعاة لا قضاة»- والذي انتهى تأليفه وتعميمه بين مسجوني الإخوان عام 1969، وإن كان لم ينشر إلا عام 1977- إلى أن مصطلح «حاكمية» لم يرد في آية أو حديث، وليس أساسًا لوضع أحكام فقهية، بخاصة التفصيلية منها، ولكنه مجرد مصطلح يعبر عن معانٍ عامة أراد منه الذين أطلقوه أن يجذبوا انتباه الناس إلى أهميتها.

ولم يقض «الهضيبي» في هذا الكتاب- على عكس ما ذهب إليه «سيد قطب» - أن «الدولة من أصول الاعتقاد» بل قرر بوضوح أن «عدم وجود هذه الدولة- بالمعنى الذي وضعه الفقهاء لشروط الإمامة الصحيحة- لا ينتقص من إسلامية الأمة أو صحة إسلامها».

وفضلاً عن أن «الهضيبي» حسم- في كتابه ذاك- الخلاف حول ما إذا كان الإخوان «جماعة من المسلمين» أو «جماعة المسلمين»، لصالح المفهوم الأول؛ فقد ذهب- خلافًا لما قال «قطب» - إلى أن من الشرائع التي جاء بها الإسلام ما يتغير ويتبدل مع تغير الأزمان وتبدل الظروف والمناسبات، وبالتالي فإن «من يعتقد أن بعض أحكام الشريعة مما يجوز له أن يتغير أو يتبدل متأوِّلاً في ذلك بعض النصوص ليس بكافر ولا مشرك»، وهو رأي ينسف نظرية «الحاكمية» التي تذهب إلى أن التشريع صفة من صفات الله، عز وجل، وأن من وضع تشريعًا فقد انتزع لنفسه إحدى صفات الله.

والحقيقة أن موقف «الهضيبي» من أفكار «سيد قطب» ثم بعد ذلك من تنظيمه- على النحو الذي سترد تفاصيل أخرى عنه فيما بعد - يثير تساؤلاً مشروعًا حول رؤية «الهضيبي»- والذي يبدو شخصية مثيرة للجدل وغامضة علىنحو ما، لم تدرس حتى الآن في شكل موضوعي ومحايد- إذ ساد الاعتقاد أنه كان أكثر اعتدالاً من «حسن البنا» بل ذهب خصومه إلى أنه كان مرشح القصر الملكي لخلافة «البنا» بحكم مصاهرته لـ «نجيب سالم» باشا ناظر الخاصة الملكية واستهل ممارسته لمنصبه بتصريحه الشهير «لا سرية في الدعوة» ووصف أعضاء الجهاز الخاص- أو الجناح العسكري للجماعة- بأنهم «مجرمون، يجب تطهير الجماعة منهم»، ودخل بالفعل معركة لتصفية قائد هذا الجهاز «عبد الرحمن السندي» حتى نجح في فصله من الجماعة ومن الدعوة.

فهل يمكن القول إن دعم «حسن الهضيبي» لأفكار «سيد قطب» المتزمتة ومنهجه الانقلابي كان إحدى نتائج المعاملة البوليسية القاسية التي لقيها الاثنان، ولقيها «الإخوان» على يد ثوار يوليو أثناء محنة 1954؟

وهل نقلت المحنة «الهضيبي» من معسكر الاعتدال إلى معسكر التطرف، كما فعلت مع «سيد قطب» نفسه الذي كان حتى دخوله السجن محسوبًا على التيار الذي يمكن وصفه بـ «اليسار الإسلامي» إلى الدرجة التي شارك فيها- خلال عام 1954- في محادثاتٍ مع إحدى فصائل الحركة الشيوعية المصرية آنذاك لتأسيس جبهة وطنية تنشط ضد ما كان يوصف بـ «الفاشية» العسكرية؟

أم كان «الهضيبي» منذ البداية، متشددًا متزمتًا وداعية للعنف، سعى إلى تصفية الجهاز العسكري للجماعة لا لرفضه له، بل ليشكل جهازًا جديدًا يكون مواليًا له، بخاصة بعدما تمرد قادة الجهاز السابق حتى على «حسن البنا»؟

وهل ما قاله «الهضيبي» عام 1964 حول محدودية الفروق بين القانون الوضعي المطبق في مصر والشريعة الإسلامية، وما قاله عام 1969 في كتابه «دعاة لا قضاة» يعبر عن موقفه الشرعي والحركي، أم أنها آراء أملتها «الملاءمة السياسية» التي أخذ على «سيد قطب» أنه لم يضعها في اعتباره حين أعلن أفكاره التي جزمت أن العالم يعيش في جاهلية كالجاهلية الأولى؟ تلك أسئلة مشروعة، وربما يفيد تتبع صلة «الهضيبي» بتنظيم 1965 في العثور على إجابة عنها.

## 2

بين عامي 1957 و1962 استعر الخلاف بين مسجوني «الإخوان المسلمين» حول الموقف من حكم «عبد الناصر» وتحول من مسألة سياسية إلى مسألة فقهية بدأت بسؤال: هل يجوز اعتبار «عبد الناصر» مسلمًا لمجرد أنه نطق بالشهادتين على الرغم من جرائم التعذيب التي ارتكبها نظامه في حق المسلمين؛ لا لشيء إلا لأنهم يدعون إلى الإسلام؟

وتطرح الإجابة عن هذا السؤال الأول سؤالاً آخر هو: هل جماعة «الإخوان» هي «جماعة المسلمين» التي يعتبر الخارج عنها، ناهيك عمن يضطهد أعضاءها ويعذبهم، خارجًا عن الملة أم هي «جماعة من المسلمين»؟

وأثناء ذلك، كان بعض «الإخـوان» الذين أفلتوا من حملة محاكمات واعتقالات 1954، وبخاصة الذين ينتمون إلى الجيل الذي كان حديث السن وحديث العضوية في الجماعة، يتحركون في محاولة للانتقام من الضربة القاصمة التي وجهها إليهم «عبد الناصر» فيما كان آخـرون، وبخاصة من الجيل الأكبر سنًا الذي لم يقدم إلى المحاكمة وظل رهن الاعتقال إلى أن أفرج عنه عند انتهاء فترة الانتقال في (تموز) يوليو 1956، ينشطون على صعيد جمع التبرعات لإعالة أسر المسجونين المحكوم عليهم بأحكام تتراوح بين خمسة و25 عامًا.

وفي مجرى هذه التحركات، نشأت مجموعات عدة، كان بعضها يخطط لمحاولة اغتيال «عبد الناصر» واقتصر نشاط بعضها الآخر على تشكيل «أسر» وهي الوحدة القاعدية للتنظيم «الإخواني» لحفظ القرآن الكريم والأحاديث، فيما تحرك آخرون على صعيد جمع تبرعات مالية لمساعدة أسر المسجونين من «الإخوان» على القيام بأمور حياتها، وكان الجميع يجدون تحفيزًا من قادة «الإخـوان» الذين هربوا أثناء الحملة إلى بعض الدول المجاورة، ومن بعض الإخوان الذين كانوا ضباطًا في القوات المسلحة، وأعضاء في تنظيم الضباط الأحرار، ثم طردوا من وظائفهم في أعقاب الصدام بين الطرفين.

وكان طبيعيًا أن يتعرف أعضاء هذه المجموعات بعضهم إلى بعض، وأن يدخل قادتهم في محادثات لتوحيد أنشطتهم، وأن تتعثر محاولات التوحيد نتيجة الخلاف حول أهداف العمل فتعود بعض المجموعات للاستقلال.

وما كاد العام 1962 يبدأ حتى اتفق قادة أهم هذه المجموعات على توحيدها، وعلى تكوين لجنة خماسية لإدارة هذا التنظيم الموحد الذي تولى «سيد قطب» فيما بعد قيادته.

بدأت صلة هذا التنظيم بالمرشد العام «حسن الهضيبي» عبر إحدى المجموعات التي تكوَّن منها، وهي المجموعة التي شكلها تاجر الغلال الشيخ «عبد الفتاح إسماعيل»، ولدينا عن توقيت بداية هده الصلة تاريخان، ورد أقدمهما في «مذكرات زينب الغزالي» -التي نشرت عام 1987، تحت عنوان «أيام حياتي» - وهي تذهب فيها إلى أنها اشتركت مع «عبد الفتاح إسماعيل» في تشكيل هذه المجموعة خلال العام 1958، وأن الدراسة الفقهية التي قاما بها انتهت بهما إلى أن قرار حل جماعة «الإخوان المسلمين» الذي أصدره مجلس قيادة الثورة عام 1954، باطل؛ لأن عبد الناصر ليس له أي ولاء ولا تجب له طاعة على المسلمين؛ إذ إنه «يحارب الإسلام ولا يحكم بكتاب الله تعالى».

وانطلاقًا من ذلك كان لا بد، كما تقول، من استئذان «الهضيبي» باعتباره مرشدًا عامًّا للجماعة، وطبقًا لروايتها، التقت به وكانت تتردد على منزله بحكم صداقتها لزوجته وبناته وشرحت له خلال لقاءات عدة تفاصيل الدراسات التي قاما بها والغاية من التنظيم وما يلاقيه من صعوبات، وأنه كان يقر أحيانًا أخرى بعض ما يعرض عليه، ويعطي في أحيان أخرى بعض التوجيهات التي لم تذكر منها سوى واحد، هو أنه أشار عليها أن يضيفوا كتاب «المحلى» لابن حزم ضمن الكتب التي يدرسونها.

وتتناقض هذه الرواية، من حيث التاريخ والوقائع، مع ما ورد في أقوال «زينب الغزالي» نفسها في محضر تحقيق «محمد وجيه قناوي» وكيل نيابة أمن الدولة العليا -وهي الأقوال التي أدلت بها على امتداد خمسة أيام بدأت في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) 1965-؛ إذ ذكرت فيها أن هذا اللقاء تم عام 1962، بعد أربع سنوات من التاريخ الذي سجلته في مذكراتها، وأضافت أنها حين التقت بالمرشد، أبلغته أن شخصًا اسمه «عبد الفتاح إسماعيل» يجمِّع الإخوان للدراسة، وسألته عن رأيه، فقال لها إنه - أي المرشد العام - لا يخرج من بيته، وهم، أي «الإخوان» أدرى بمصلحة أنفسهم. وطبقًا لأقوالها، فهمت «زينب الغزالي» من ذلك أن المرشد لم يوافق ولم يعارض.

وتبدو الرواية التي أدلت بها «زينب الغزالي» أمام النيابة أقرب إلى روايات الأطراف الأخرى في الواقعة، منها إلى الرواية التي وردت في مذكراتها. وطبقًا لأقوال «عبد الفتاح إسماعيل» أمام رئيس نيابة أمن الدولة العليا «صلاح نصار»

في 21 تشـرين الثاني 1965 وما بعده، فإن التفكير في اسـتئذان المرشـد العام لم ينشأ إلا عـام 1962؛ إذ كان قد اصـطحب معه زميله في قيادة المجموعة فـي تلك الفترة المهندس «عبد الفتـاح الشـريف» إلـى مدينـة الزقازيـق، ليفاتحا أحـد المفرج عنهم مـن معتقلي «الإخـوان» فـي محافظة الشـرقية فـي الانضـمام إلى التنظيـم وأن يكون مسـئولاً عن «الإخوان» في المنطقة ففوجئا به يسـألهما عما إذا كانا حصـلا على إذن من المرشد العام بذلك أم لا، فلما نفيا قال لهما:

– «أنا مقدرش أمشي في حاجة إلا بإذن المرشد».

ومع تكرار إصرار «الإخوان» على استئذان المرشد العام، ذهب الاثنان إلى منزل «زينب الغزالي» التي كان «عبد الفتاح إسماعيل» قد تعرف إليها أثناء موسم الحج عام 1958، وكان يعرف منها أنها على صلة طيبة بمنزل المرشد، وأنها تتولى ترتيب مواعيد لبعض الذين يرغبون في لقائه، وطلبا منها أن تخطره أن «عبد الفتاح الشريف» يطلب الإذن بلقائه. وتمت المقابلة في الليلة ذاتها.

وطبقًا لما ورد في أقوال «عبد الفتاح الشريف» – في محضر التحقيق الذي أجراه معه «ممدوح البلتاجي» وكيل نيابة أمن الدولة العليا في 21 أكتوبر (تشرين الأول) 1965 وما بعده – فإن المقابلة لم تستغرق سوى ربع ساعة وأنـه بدأها بمحاولة تذكير «الهضيبي» بنفسه وبأنه من «إخوان» البحيرة، ثم عطف على ما جاء من أجله فقال للمرشد إنه و«عبد الفتاح إسماعيل» ومجموعة أخرى من «الإخوان» في سبيلهم لتكوين أسر لـ «الإخوان» وتنظيم جديد لهم، فقال له المرشد:

– «كل ما يعمل للإسلام وللدعوة خير، على أن يتم كل شيء بعقل وهدوء».

وهو ما فهم منه «الشريف» أن المرشد العام ينصحهم بألا يقوموا بعمل يكشفهم.

وتتضمن أقوال المرشد العام في التحقيقات – وقد أدلى بها أمام «إسماعيل زعزوع» وكيل نيابة أمن الدولة العليا في 28 نوفمبر (تشرين الثاني) 1965 – تفصيلات إضافية، وهو يقول إن «عبد الفتاح الشريف» سأله:

– هل يمكن أن ننشئ أسرًا للإخوان كما كانت الحال في الماضي؟

فرد عليه قائلاً:

– «شوف .. أنا لم أقرأ قرار الحل وليست لدي نية لمخالفته، فإذا كنت تريد أن تعمل أسرًا في حدود هذا القرار اعمل، وأنا لا أمنعك؛ لأن قرار الحل هدم كيان الجماعة

وحرم الأفراد من حقوق، ولكن أظن أنه أبقى لهم بعض الحقوق، فإذا كان يمكنك في هذه الحدود عمل أي شيء فافعله».

ويقول «الشريف» إنه لم يعد بعد لقائه «الهضيبي» إلى منزل «زينب الغزالي» بل توجه إلى اجتماع كان مقررًا لقيادة المجموعة في تلك الفترة، عقد في منزل أحدهم، حيث عرض عليهم رد «الهضيبي» الذي كان يعتبره موافقة، فيما رأى آخرون أن الموافقة غير صريحة، وبعد مناقشة الأمر انتهى رأيهم إلى أنه بالنسبة إلى ظروف المرشد وبعده عن الحياة العامة، وكبر سنه فإن موافقته أو عدمها، غير ملزمة لهم بالقيام بالنشاط.

وفي السنة نفسها تقريبًا (1962) تشكلت مجموعة أخرى من الإخوان يقودها «علي عشماوي» - كاتب الحسابات الشاب في إحدى شركات القطاع العام - وكانت أولى العقبات التي واجهتها في بداية نشاطها - كما يقول في مذكراته التي نشرها عام 1993 تحت عنوان «التاريخ السري لجماعة الإخوان المسلمين» - هي «المشكلة الشرعية»؛ إذ تحرج كثير من «الإخوان» الذين دعاهم للانضمام إلى التنظيم من القبول إلا بعد التأكد من أنه حصل على موافقة «ممن له الأمر في الجماعة» على تشكيل هذا التنظيم.

ومع أنه كان يرى أن العمل لله لا يحتاج إلى تفويض من أحد وأن شرعيته تستند إلى القرآن والسنة، فقد اضطر إزاء تزايد المطالبين بالإذن إلى تكليف أحد أعضاء المجموعة بزيارة شقيقه الذي كان يمضي عقوبة الأشغال الشاقة في سجن الواحات ليطلب إليه إبلاغ أعضاء مكتب الإرشاد المسجونين هناك بخبر تأسيس المجموعة، وأنها تنتظر الإذن «ممن له حق الأمر في الجماعة» أن تواصل نشاطها، لكن الرسول عاد لينقل عن شقيقه صورة كابوسية عن الخلافات التي كانت سائدة منذ سنوات بين مسجوني «الإخوان» بسبب اختلافهم حول تأييد حكومة «عبد الناصر»، والتي وصلت إلى حد الاشتباك بالأيدي وتكفير الطرفين كل منهما الآخر مما يستحيل معه التوصل إلى جهة يمكن أن تتحمل مسئولية إصدار الأمر باستئناف النشاط، وأن الجهة الوحيدة التي تملك حق إصدار هذا الإذن في رأي الشقيق: هي المرشد العام فقط.

ويضيف «عشماوي» أنه التقى آنذاك بعض أعضاء المجموعة الأولى التي يقودها «عبد الفتاح إسماعيل» وبدأ معهم مفاوضات لتوحيد المجموعتين، تعرف أثناءها إلى السيدة «زينب الغزالي» التي قالت له في سياق حوار طويل، وفي معرض إغرائه بدمج المجموعتين أنها على اتصال دائم بالأستاذ المرشد، وأنها تأتي منه بالتعليمات،

وأنه – المرشـد – حينما أُخبر عن التنظيم الذي يتبع الشـيخ «عبد الفتاح إسـماعيل» وعن أهدافه أقرها، وبهذا فإن التنظيم أصـبحت له الشرعية، فإذا اندمجت مجموعته فيه فسوف تمتد إليها تلقائيًّا مظلة الشرعية التي أضفاها المرشد عليه، ولما قال لها «علي عشماوي»:

– إنني لا أمانع في اندماج التنظيمين.. ولكن اعتراضي ينصب على هدف التنظيم الآخر وهو اغتيال «جمال عبد الناصر» فأنا لا أرى أن هذا هو الطريق.

ردَّت عليه بعصبية قائلة:

– بل إن هذا هو الطريق، ولا طريق غيره، وهذا ما أقره المرشد.

وتكشف المقارنة بين هذه الروايات جميعها أن المرحوم «حسن الهضيبي» كان يعلم بأمر التنظيم الذي اكتشف عام 1965، منذ بداية تأسيسه، وأنه أذن له بالنشاط، صحيح أنه، طبقًا لرواية معظم الشهود، لم يقل ذلك في شكل صريح وواضح وقاطع، لكنه قاله بالطريقة التي كانت شائعة ومعروفة عنه بين «الإخوان» فيما يشبه الشفرة المتفق عليها بينه وبينهم.

وكان «الهضيبي» قد اكتسب من عمله الطويل كقاضٍ جنائي خبرة دفعته لأن يكون قليل الكلام بالغ الحذر. وفي المسائل الحساسة كان حريصًا على أن يصوغ آراءه في عبارات قصيرة وموجزة تحتمل أكثر من تفسير، تاركًا لمن يستمع إليه تأويلها كما يشاء، ومحتفظًا لنفسه بالحق في تفسيرها، على النحو الذي يخليه من أي مسئولية عنها إذا ما أذاعها المستمع أو اعترف بها تحت وطأة التعذيب، وهو ما حدث بالفعل حين واجهه المحقق، أثناء التحقيق معه، باعتراف «عبد الفتاح الشريف» بأنه أثناء لقائه به أذن للتنظيم بالعمل، فرد على ذلك قائلاً:

– «يبقى فهم غلط».

وتحسم أقوال المحامي «إسماعيل الهضيبي» – أحد أبناء المرشد العام، في محضر التحقيق الذي أجراه معه «محمد وجيه قناوي» وكيل نيابة أمن الدولة العليا في 21 أكتوبر (تشرين الأول) 1965 – هذه النقطة؛ إذ ذكر فيها أنه نقل لوالده في يوليو (تموز) 1965، وقبل أسابيع قليلة من اكتشاف أمر التنظيم، المخاوف في صفوف بعض «الإخوان» بسبب ما يشاع عن أن «عبد الفتاح إسماعيل» أسس تنظيمًا جديدًا لـ «الإخـوان» وأنه يتحرك في شكل غير متزن. فرد عليه « الهضيبي» الأب قائلاً: إن «عبد الفتاح إسماعيل»

بعث له منذ زمن يستأذنه في القيام بعمل تنظيمي، وأنه أذن له بـ «تجميع خفيف للإخوان بقصد الدراسة».

ويبرز اسم «الهضيبي» مرّة أخرى في تاريخ التنظيم حين وجد قادته الخمسة، وهم من الشبان، أن هناك ضرورة لأن ترأسه شخصية إخوانية بارزة ليستفيدوا من خبرتها، ولتضفي على التنظيم مشروعية وثقلاً يجعلانه محل ثقة «الإخوان».

وفي تلك الفترة - أواخر عام **1963** - عرَّفت «زينب الغزالي» الشيخ «عبد الفتاح إسماعيل» إلى الوزير السابق «عبد العزيز علي»، وكان وزيرًا للشئون البلدية والقروية في بداية الثورة، وأسرَّت إليه قبل التعريف أن «عبد العزيز» «رجل طيب ومسلم وعلى صلة بالمرشد» فيما قدمت «عبد الفتاح» إلى الوزير السابق باعتباره «رجلاً طيبًا ومسلمًا ومن الإخوان المسلمين». وفهم «عبد الفتاح إسماعيل» من ذلك، كما يقول في أقواله، أن المرشد يرشح «عبد العزيز علي» لقيادة التنظيم، وعرض عليه أن يتولى رئاسته فقبل الآخر، وبدأ بالفعل يعقد اجتماعات دورية مع القيادة الخماسية للتنظيم.

ويقول «عبد العزيز علي» - في أقواله أمام «عبد السلام حامد»، رئيس نيابة أمن الدولة العليا في نوفمبر (تشرين الثاني) **1965** - إنه أراد أن يستوثق من أن المرشد العام لـ «الإخوان المسلمين» يوافق على قيامه بتوجيه المجموعة بدلاً منه، فسألهم عما إذا كانوا استأذنوا «الهضيبي» في الاتصال به، فوعدوه أن يفعلوا، وذلك ما حدث. اتصلت «زينب الغزالي» بالمرشد، وطبقًا لما ورد في أقوالها، قالت له: «إن عبد الفتاح إسماعيل» يستشيره عن رأيه في التعارف بـ«عبد العزيز علي»، فقال لها «الهضيبي»:

- «عبد العزيز علي رجل فاضل ومش عاوز استشارتي في معرفته».

ويجمع القادة الميدانيون الخمسة للتنظيم في أقوالهم أمام النيابة على أنهم بدءوا يشعرون بالقلق من شخصية «عبد العزيز علي» الذي أصرَّ على أن يعرف أسماء كل أعضاء التنظيم وعناوينهم فضلاً عن أن أفكاره بدت لهم بعيدة عما عرفوه عن قادة «الإخوان» ففكروا أن يضيفوا إليه شخصية «إخوانية» تتقاسم معه رئاسة التنظيم، ووقع اختيارهم على «فريد عبد الخالق» - عضو مكتب الإرشاد والمسئول عن قسم الطلاب في الجماعة لسنوات طويلة - وكان من بين أسباب اختيارهم له أن أنباء تواترت بينهم تقول إنه يدير تنظيمًا يتولى جمع تبرعات من «الإخوان» لتوزيعها على أسر المسجونين، وأن المنتمين لهذا التنظيم يتصدون لكل نشاط يقوم به غيرهم من «الإخوان»، ويقيمون

العراقيل أمام التنظيم الجديد في الصعيد والإسكندرية، ويحذرون «الإخـوان» من الانضمام إليه.

ويقول «عبد الفتاح إسماعيل» إنه تنفيذًا لذلك سعى في ربيع عام **1964** للالتقاء بـ «فريد عبد الخالق» وقال له إن في «الإخوان» تيارات كثيرة. بعضها عنيف والآخر ليس كذلك، وإن تركهم بدون قيادة يعرضهم للخطر، وإن من واجبه وهو أحد القيادات التاريخية للجماعة أن ينهض بقيادتهم في هذه المرحلة، وصارحه أنه ومجموعة من الشباب يقومون بعمل تنظيمي، وأن الذي يقودهم هو «عبد العزيز علي» واقترح عليه أن يلتقيه ليبحثا سبل التعاون بينهما.

ويضيف «علي عشماوي»، أحد أعضاء اللجنة الخماسية - في أقواله أمام «صلاح نصار» رئيس نيابة أمن الدولة العليا في **4** أكتوبر (تشرين الأول) **1965** - إلى هذه الرواية تفاصيل مهمة تتعلق بطبيعة الصلة بين «حسن الهضيبي» والتنظيم؛ إذ يقول إن فريد عبد الخالق رد على عرض «عبد الفتاح إسماعيل» قائلاً:

- «أنا مقدرش أتعاون معاكم إلا بموافقة حسن الهضيبي».

وهي إضافة تؤكدها «زينب الغزالي» التي تقول في اعترافاتها إن «عبد الفتاح إسماعيل» كلفها أن تنقل إلى المرشد رغبة التنظيم في أن يتعاون معه «فريد عبد الخالق» وأمله في تدخله لكي يأمر «فريد» أن يقبل ذلك، وأنها نقلت الرسالة إلى «حسن الهضيبي» قائلة:

- «عبد الفتاح إسماعيل يطلب من فضيلتك إنك تخلي فريد عبد الخالق يتعاون معاه».

فقال لها: «عاوز يقابله، يروح يقابله.. هوَّا مش أخوه؟!».

ويكشف هذا الحوار عن الأسلوب الذي اختاره «حسن الهضيبي» لاستقبال الرسائل التي ترد إليه من التنظيم وطبيعة ردوده عليها، فمع أن «زينب الغزالي» لم تشر في حديثها معه إلى نوع التعاون المطلوب، فإنها فسرت، في أقوالها، ذلك التعاون في النشاط الذي يقوم به «عبد الفتاح إسماعيل» لإحياء جماعة «الإخوان» وهو ما حرص «الهضيبي» على أن يومئ إليه في رده عندما وصف العلاقة بينهما بأنها «أُخوَّة» في إشارة إلى الصلة التنظيمية التي تجمعهما، فكان طبيعيًّا استنادًا إلى هذه الشفرة أن تنقل «زينب الغزالي» إلى «عبدالفتاح إسماعيل» أن المرشد يوافق على أن يتصل بـ «فريد عبدالخالق» وأنه سيأمره بالتعاون معه.

وفي أعقاب ذلك اجتمع «عبد العزيز علي» مع «فريد عبد الخالق» في لقاء تم في بيت «زينب الغزالي» التي لم تحضر اللقاء، فيما حضر «عبد الفتاح إسماعيل» الذي قال لهما في بدايته: «إحنا جُند تحت أيديكم فوجّهونا إلى عمل الخير».

إلا أن الرجلين أمضيا نصف ساعة، هي كل مدة اللقاء في تبادل المجاملات والذكريات، وأنهى «عبد الخالق» اللقاء على وعد بتحديد موعد آخر لمناقشة الموضوع. وبدلاً من تحديد الموعد، فوجئ أعضاء التنظيم بحملة همس تنسب إليهم أنهم أسسوا تنظيمًا يضم بين قيادته شخصيتين مريبتين هما «عبد العزيز علي» الذي اتهمته الحملة أنه على صلة مشبوهة بالأمريكيين، و«زينب الغزالي» التي نسبت إليها الحملة أنها على صلة غامضة بالمملكة العربية السعودية.

وأزعج ما حدث القادة الميدانيين للتنظيم خشية أن تنتهي الحملة التي تداولت أسماءهم بكشف أمر التنظيم أمام سلطات الأمن، فضلاً عن أنها شككتهم في كل من «عبد العزيز علي» و«زينب الغزالي» فأصروا على أن يستمعوا إلى رأي المرشد العام في «عبدالعزيز علي» من مصدر آخر وثيق الصلة به غير «زينب الغزالي»، فاصطحبوها إلى منزل ابنته «خالدة الهضيبي» وأرسلوا الابنة برسالة موجزة يسألونه فيها عما إذا كان يعرف «عبد العزيز علي» فلما عادت بالرد الذي أكد بالفعل أنه يعرفه، اعتبروا ذلك إعلانًا ببراءة الاثنين «عبد العزيز» و«زينب» من التهم التي أشاعها عنهما «فريد عبد الخالق» الذي تنصل في مقابلة له مع «عبد الفتاح إسماعيل» - جرت في أعقاب ذلك- من المسئولية عن الحملة قائلاً إن الذين قاموا بها هم فريق من قيادات «الإخوان» كان استشارهم فيما عرض عليه، فعارضوا الفكرة للأسباب التي أشاعوها بعد ذلك بين «الإخوان».

ويقول «حسن الهضيبي» إن «فريد عبد الخالق» زاره عقب اللقاء الذي جمع بينه وبين «عبد الفتاح إسماعيل» و«عبد العزيز علي» وأبلغه أن هناك شبانًا طائشين من «الإخوان» يتحركون للقيام بإحياء الجماعة، وأنهم يشيعون بين «الإخوان» أن ذلك يتم بعلم المرشد العام وبإذن منه، وأنه يخشى أن يقوموا بعمل أحمق يدفع ثمنه الجميع وأنه قال له:

-«يا فريد عليك أن تقف في الشارع، وتقول إنني أنا لا علم لي بهذه الحكاية، وإنني لا أسمح بشيء من هذا، ولكن أنا لا سبيل أمامي لوقف هؤلاء الأشخاص؛ لأنني لا أقابلهم».

أما «علي عشماوي» فيقول - في مذكراته - إن المرشد العام أخذ على قيادة التنظيم أنهم عرضوا على «فريد عبد الخالق» أن يكون أحد قائدين للتنظيم، وأنهم جمعوا بينه وبين «عبد العزيز علي» وفيما يمكن اعتباره رأيًا للمرشد العام في مدى صلاحية «فريد عبد الخالق» للمهمة التي فوتح في القيام بها، يضيف «عشماوي» أن «الهضيبي» كان من رأيه أن عليهم أن يستفيدوا من «عبد الخالق» بصورة أخرى بأن يعرضوا عليه أن يكون عضوًا قاعديًّا في التنظيم.

وينفرد «عشماوي» بالقول إن «الهضيبي» رشح لهم في عقب ذلك شخصية إخوانية أخرى لتتولى قيادة التنظيم هو «حلمي عبد المجيد»، الذي تولى لفترة قصيرة عام 1954 رئاسة «الجهاز الخاص»- الجناح المسلح للجماعة. ويضيف أن «زينب الغزالي» سافرت إلى بورسعيد لكي تعرض عليه الأمر، لكنه لم يوافق.

وقد يبدو موقف «الهضيبي» من النشاط الذي كان يبذل لإعادة تجميع وتنظيم فلول «الإخوان» بعد ضربة 1954، ملتبسًا ومتناقضًا وباعثًا على الحيرة، وإلاّ ما أصرَّ «فريد عبد الخالق» والتيار الذي كان يمثله في الجماعة، وهو تيار كان يعارض كل نشاط تنظيمي ويعتبر أن أفضل تنظيم هو ألاّ يكون هناك تنظيم، على أن المرشد كان يقف في صفهم. فيما أصرَّ الذين أسسوا التنظيم الذي انتهت قيادته إلى «سيد قطب»، والذي اكتشف في العام 1965، على أنه أذن لهم بالنشاط وباركه.

وقد يفيد في فض هذا الالتباس أن نضع في اعتبارنا طبيعة شخصية «الهضيبي» الحذرة والمتشككة إلى حد كبير في الآخرين، وبراعته- من جانب آخر- في المناورة السياسية، مما قد يدفعه أحيانًا لكي يخاطب كل شخص على ضوء ما يستشفه من موقفه، وانطلاقًا من ذلك لا نستبعد أن يكون ما قاله لـ«فريد عبد الخالق» عن موقفه من التنظيم مناورة سياسية، أراد أن يمتص بها غضبه بعدما أدرك أنه خائف.

أما الذي لا يمكن إنكاره فهو أنه كان متحمسًا لكل نشاط يقوم به أحد «الإخوان» لإعادة تجميعهم ما لم يكن الشخص المعني محل ريبته.

أما الذي ينبغي التأمل فيه فهو أن الاثنين اللذين رشحهما لقيادة التنظيم، وهما «عبد العزيز علي» و«حلمي عبد المجيد» كانا من أصحاب الخبرة السابقة في قيادة منظمات العنف المسلحة.

ولم يكن الثالث الذي ظهر في تلك الأثناء على شاشة التنظيم، وهو «سيد قطب» بعيدًا عن الأفكار الداعية إلى هذا العنف.

## 3

في صيف العام 1963 وبعد عام من تشكيله، ظهر «سيد قطب» على شاشة التنظيم الذي ارتبط بعد ذلك باسمه.. في وقت كان القادة الميدانيون للتنظيم، يبحثون عن وجه إخواني- أو إسلامي- بارز يتولى رئاستهم ويكسب التنظيم صدقية واحترامًا بين صفوف الإخوان، ويقضي على الصراع الدائر بينهم على القيادة..

وكان «قطب» لا يزال، آنذاك، يواصل الكتابة في محبسه في مستشفى «ليمان طرة».. فبعد الانتهاء من إعادة تنقيح الأجزاء الـ 18 الأولى من كتابه «في ظلال القرآن» التي أصدر الطبعة الثالثة منها عام 1961، نشر له في 1962 كتابان آخران هما «خصائص التصور الإسلامي» و«الإسلام ومشكلات الحضارة»، ثم شغل بكتابة رسائل قصيرة يشرح فيها أصول العقيدة، بما فيها أن الحاكمية من الاعتقاد وليست فقط من التنظيم، كانت- كما يضيف في أقواله أمام النيابة العامة- رسائل مختصرة، هي التي وسِّعت بعد ذلك لتصبح كتاب «معالم في الطريق».

وكان يكتب هذه الرسائل إلى أهل بيته، وهم أخواته البنات وأولاد أخته المقيمون معه.. ولم يكن مسموحًا لأحد غيرهم أن يطلع عليها إلا بإذن منه، وكانت شقيقته «حميدة» هي التي تتسلم منه الرسائل أثناء زيارتها له في السجن وتحتفظ بها، وقد استأذنته في أن تطلع عليها «سعاد» و«علية» ابنتي المرشد العام «حسن الهضيبي» و«كمال السنانيري» أحد المفرج عنهم من معتقلي «الإخوان» فوافق على ذلك.

ويقول «إسماعيل الهضيبي» - أحد أبناء المرشد العام لـ «الإخوان المسلمين» في أقواله أمام «محمد وجيه قناوي» وكيل نيابة أمن الدولة العليا في 20 أكتوبر (تشرين الأول) 1965 - إنه في حدود هذا الوقت (صيف 1963) أعطاه والده عشر أوراق كتبت

بقلم كوبيا أو رصاص، وطلب إليه في عبارة موجزة أن يقرأها.. وعلى طريقته في التعامل مع كل الناس- بمن فيهم أبناؤه- لم يضف «الهضيبي» الأب إلى ذلك رأيًا، ولم يخطر ببال ابنه أن يسأله عن أي تفصيلات تتعلق بتلك الأوراق، إذ كان عوَّده- كما عوَّد كل الذين يعرفونه أو يتصلون به- أن يقول ما يريد فقط، وإن لم يقل شيئًا، فمعنى ذلك أنه لا يريد أن يقوله، وأن توجيه أسئلة إليه في شأن لا يريد أن يخوض فيه إحراج للطرفين فضلاً عن أنه ينبو عن الذوق السليم.

وكانت الأوراق تتناول موضوعين منفصلين متصلين، الأول: منهج دراسي عن أساليب تربية الفرد المسلم التربية الإسلامية الإيمانية الصحيحة، ويتضمن العبادات التي تتجاوز الشعائر المفروضة للصلاة والصوم وحفظ سور محددة من القرآن الكريم، من بينها تفسير سورتي «الأنعام» و«الأعراف» من كتاب «في ظلال القرآن»- وهما من السور التي يتضمن تفسير «قطب» لها نظريته عن الحاكمية - فضلاً عن قراءات لكتب دينية، من بينها- كما يقول «علي عشماوي» أحد أعضاء اللجنة الخماسية في مذكراته - كتب للمفكر الباكستاني « أبو الأعلى المودودي» هي: «المصطلحات الأربعة» و«الحجاب» و«منهاج المسلم» و«هل نحن مسلمون؟» و«العقائد» وكتب عدة من بينها كتب لأبي الحسن علي الندوي و«شكيب أرسلان».

أما الموضوع الثاني، فكان تحليلاً تاريخيًا سياسيًا يجزم بعض من اطلعوا عليه أنه النص الذي كان يحمل عنوان «خيوط خطة» وهو النص الذي لم يظهر في القضية. وطبقًا لما يفهم من أقوال «إسماعيل الهضيبي» فإن هذا النص يتناول تحليلاً لوضع الإسلام والمسلمين في عالم ستينيات القرن الماضي، وينطلق مما كان شائعًا قبل ذلك وبخاصة في تفكير «عباس محمود العقاد» الذي تأثر به «سيد قطب» لسنوات طويلة، وهو تصوَّر يفسر أصحابه تاريخ العالم باعتباره صراعًا بين أديان وليس بين أمم - كما يذهب القوميون - أو بين طبقات، كما يذهب الماركسيون.

وفي تتبعهم لتطور هذا الصراع يركز الذين يأخذون بهذه الرؤية على دور مميز للحركة الصهيونية العالمية التي يرون أنها تطبق خطة قديمة وبعيدة المدى للسيطرة على العالم، قائمة على التسلل إلى مراكز النفوذ داخله وتحريكها لتعمل لحسابها.. والصهيونية العالمية هي التي خلقت الشيوعية عن طريق «كارل ماركس»، وبذلك سيطرت على

المعسكر الشيوعي.. أما المعسكر الغربي فتحكم فيه الصهاينة عن طريق السيطرة على الاقتصاد، وبهذه السيطرة حشدوا المعسكرين للتعاون على إقامة دولة إسرائيل.

لكن ذلك لا ينفي في رأي «قطب» أن الحركة الصهيونية تعمل على تأجيج العداء بين المعسكرين؛ لأنها صاحبة مصلحة في ذلك، حتى ينتهي الصراع بإنهاك الطرفين ليتاح لها تحقيق هدفها في السيطرة على العالم. ويذهب «قطب» إلى أن الأطراف الثلاثة (الشيوعيين والصليبيين والصهاينة) على رغم ما بينهم من صراع يلتقون في العداء للإسلام وإضعاف المسلمين، ويعملون منفردين ومجتمعين لتحقيق هذا الهدف، فالمعسكر الشيوعي بطبيعته لا يقبل الأديان وبالذات الإسلام.. والمعسكر الغربي المسيحي يخشى قيام دولة يكون الإسلام عقيدتها لئلا يتكرر ما حدث في التاريخ، حين غزته هذه الدولة ووصلت جيوشها إلى أبواب أوربا من طريق الأندلس، وحتى يثأر لهزيمته في الحروب الصليبية، أما الحركة الصهيونية فهي تعمل على تحطيم الإسلام كامتداد لسعيها إلى تحطيم كل الأديان ما عدا اليهودية.

ودللت ورقة «خيوط خطة» على ذلك بالدور الذي لعبه يهود الدونما في تركيا في التمهيد لإسقاط الخلافة العثمانية، وحشد التأييد الأوربي لأتاتورك، والهدف هو إسقاط الحكم بالقرآن في تركيا، وفي الدول التي كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية، بصرف النظر عن أن الحكم العثماني لا يمثل حقيقة الحكم بالقرآن؛ لأنه كان يحكم «اسميًّا» باسم القرآن.

وبعد القضاء على الحكم العثماني زحفت محاولات السيطرة الصهيونية على مصر وعدد من البلاد العربية، عبر واجهات أوربية صليبية؛ إذ تعمدت سلطات الاحتلال البريطاني في مصر أن تقصر المناصب القيادية في مختلف القطاعات - بما في ذلك تولي الوزارات - على الأشخاص الذين تلقوا تربية غربية وتعلموا في الخارج وتشربوا الثقافة والقيم الغربية بهدف غرس قيم الغرب في المجتمع وإحلالها محل القيم الإسلامية، لئلا يبقى من الإسلام وشعائره إلا الاسم والشكل لا غير، ويتحول الجوهر إلى القيم الغربية.

واستمرارًا لهذا المخطط الذي بدأ بتفكيك الخلافة الإسلامية سعت القوى إلى تسليم الحكم في الدول العربية والإسلامية لعسكريين ينفذون أهدافها في تحطيم القيم الإسلامية واستبدال القيم الغربية بها وتثبيت هذه القيم المستوردة لينتهي ذلك كله بالقضاء على الإسلام، وهو ما يفسر في رأيه تتابع وقوع مجموعات من الانقلابات العسكرية في دول مثل «مصر» و«باكستان» و«إندونيسيا» و«سورية» و«العراق».

وفي التدليل على ذلك أشار «سيد قطب» إلى أن القوات البريطانية التي كانت تعسكر في قاعدة قناة السويس عندما قامت ثورة 23 يوليو (تموز) 1952، لم تتحرك لإجهاض الثورة أو الدفاع عن النظام الملكي، كما أشار إلى أن القضاء على الحركات الإسلامية النشطة في تلك البلاد (ومنها الحملة التي شنها عبد الناصر ضد الإخوان المسلمين عام 1954) كان الهدف المشترك للحكومات العسكرية التي تولت الحكم في أكثر من بلد إسلامي في الخمسينيات.

وفي سياق البرهنة على تنفيذ حكومة «عبد الناصر» المخطط الغربي- الصهيوني بالقضاء على القيم الإسلامية، أشار «سيد قطب» في ورقته المعنونة «خيوط خطة» إلى محاولات ثورة يوليو تحويل المجتمع الريفي الزراعي إلى مجتمع صناعي ثم مجتمع حضري وهو ما يقضي في رأيه نهائيًا على العادات الموروثة وإحلال قيم جديدة بعيدة عن قيم المجتمع الإسلامي، فعندما ترتفع الدخول ومستوى المعيشة ويتسع تشغيل النساء تتفكك الأسرة وتتخذ مظهر الأسر المتحررة، وهو اتجاه تدفع فيه أجهزة الإعلام التي تبث برامج مستوردة من المعسكرين الشرقي والغربي، تشيع القيم المستوردة وغير الإسلامية.

ويضيف بعض الذين لخصوا ورقة «خيوط خطة» أنها استندت إلى ذلك لتشير إلى ما عرف بعد ذلك من آراء «سيد قطب» حول أهمية السعي لبناء «طليعة إسلامية مؤمنة» تتصدى لهذا المخطط وتسعى لإفشاله، بالتركيز على إعادة بناء فهمهم للعقيدة استنادًا إلى الفكرة المحورية التي كان يبشر بها، وهي أن نظام الحكم في الإسلام ليس من مسائل التنظيم، بل من أساسيات الاعتقاد.

ويغلب على ظننا أن «الهضيبي» شعر على نحو ما أن ابنه «إسماعيل» كان على صلة بمحاولات تأسيس تنظيم جديد لـ «الإخـوان»، وكان «إسماعيل» بالفعل، في تلك المرحلة، أحد قادة هذه المحاولات قبل أن يختلف مع الآخرين، وهو ما يفسر حرص المرشد العام على أن يسرب إليهم عن طريق ابنه- أوراقًا ذات طبيعة تنظيمية محضة، سواء في التحليل السياسي والأيديولوجي الذي حملته أو في البرنامج الدراسي المرفق به واثقًا أنها ستخرجهم من حيرتهم.

وبسبب حذره البالغ اتبع هذا الأسلوب الذي يبدو في الظاهر مجرد توجيه من أب لابنه ينطوي إذا ما نقل إلى قادة التنظيم على موافقة ضمنية من المرشد العام على اعتماد «خيوط خطة» كأساس يبنى عليه التنظيم، وإشارة مبطنة للاتصال بصاحبها «سيد قطب» لعله يحل لهم أزمة القيادة التي كانت وصلت آنذاك إلى ذروتها.

ويغلب على الظن كذلك أن «خيوط خطة» كانت من بين الأوراق والبرامج التي يعدها «قطب» للذين تحلقوا حول أفكاره من مسجوني القناطر الخيرية، فالظاهر من النص بقسميه أنه ليس من فصول كتابه «معالم في الطريق» التي بدأت تصل إلى التنظيم بعد ذلك.

وحدث ما لم يتوقعه الهضيبي الأب، إذ لم يقتصر ابنه «إسماعيل» على قراءة النص بنفسه بل عرضه على عدد من قادة التنظيم الذين كان لا يزال يتصل بهم، بدون أن يعلم أنهم كانوا اتخذوا قرارًا بإبعاده من التنظيم. وما كاد أحدهم يراه حتى أعلن أنه بخط «سيد قطب» الذي يعرفه، وأستأذن «إسماعيل» في أن يطبعه على الآلة الكاتبة من نسخ عدة. فأذن له على أن يسلم له الأصل وكل النسخ، لكن الآخر لم يف بوعده، واحتفظ بنسخة طبعت وعُممت على أعضاء التنظيم.

في مواجهة الأزمة التي أثارها «إسماعيل الهضيبي» بسبب تعميم النص على أعضاء التنظيم، طلب «عبد الفتاح إسماعيل» من «زينب الغزالي» أن تكلف «حميدة قطب» أن تحمل لشقيقها رسالة أن هناك شبابًا من «الإخوان المسلمين» يقرءون له ويعجبون بآرائه ويرغبون في الاطلاع على رسائله المخطوطة.

وهكذا كان «حسن الهضيبي»- بقصد أو بدون قصد- المصدر الذي أوصل أفكار «سيد قطب» إلى قادة التنظيم عام 1963، كما كان هو الذي أضفى مشروعية عليها واعتمدها، واعتبرها صحيحة الإسلام، حين ثار حولها الخلاف بين مسجوني الإخوان عام 1962 وكان منطقيًا أن يستجيب «سيد قطب» لطلب القادة الميدانيين للتنظيم وأن يفوض شقيقته في أن تسلم إليهم- عبر «زينب الغزالي»- الرسائل التي كان يكتبها، والتي كانت- طبقًا لأقواله وأقوال شقيقته- الأساس الذي بنى عليه بعد ذلك كتابه «معالم في الطريق».

وخلال ما يقرب من عشرة شهور تلت ذلك- بين منتصف 1963 والإفراج عن «سيد قطب» بعفو صحي في مايو (آيار) 1964- بلغ عدد رسائله التي وصلت إلى القادة الميدانيين للتنظيم، طبقًا لأقوال «زينب الغزالي»، والتي كانت تسلمها لهم، ثلاث أو أربع رسائل، كانت كل منها تبقى لديهم لمدة يومين، يجري خلالهما نسخها وتوزيعها على أعضاء التنظيم، وتعود بعدها إلى شقيقته «حميدة» لتحتفظ بها.

وفي محاولة لتصوير الصلة بين قادة التنظيم الميدانيين و«سيد قطب» باعتبارها مجرد صلة بين مفكر إسلامي وفريق من القراء المعجبين به، قالت «حميدة قطب»- في أقوالها أمام النيابة العامة - إن شقيقها كتب هذه الرسائل قبل أن تحمل إليه طلب قادة التنظيم

بالاطلاع عليها، وأنها سلَّمتها لهم - عبر «زينب الغزالي»- مرة واحدة، وهو تصور لجأت إليه «حميدة قطب» فيما يبدو لتدفع الاتهام الموجه إليها أنها كانت تقوم بدور الاتصال بين «سيد قطب» وقادة التنظيم.

لكن «محمد يوسف هواش» يقول إن «قطب» الذي كان يصاحبه في السجن آنذاك، نقل إليه - في حدود عام **1963** - معلومات أكثر تفصيلاً عن وجود التنظيم بما في ذلك أسماء بعض قادته، والصلة التي تربطهم بكل من «زينب الغزالي» و«عبد العزيز علي» والإخوان الهاربين إلى السعودية، وأسرَّ إليه أنه يرسل إليهم رسائل من السجن تتضمن أفكاره التي غيَّرت أفكارهم، وبعد أن كان هدفهم اغتيال بعض المسئولين، اتجهوا نحو الأخذ بفكرته عن أهمية بناء عقيدة الأفراد من جديد.

أما المهم فهو أن ظهور «سيد قطب» على شاشة التنظيم الإخواني الجديد ساهم في حسم مسألة قطع صلة التنظيم بـ «عبد العزيز علي» ليس فقط لأن المقارنة بين الشخصين لم تكن لمصلحة الأخير، ولكن كذلك لأن الأفكار التي كان يبشر بها «قطب» كانت تدعو لتشكيل تنظيم وتضع له تحليلات سياسية وأيديولوجية، وبرامج للدراسة والتدريب.

ولعلها كانت مصادفة أن «قطب» غادر السجن في مايو (أيار) **1964** بعدما تدخل الرئيس العراقي آنذاك «عبد السلام عارف» - والذي كان قد قرأ كتابه «في ظلال القرآن» وتأثر به- لدى الرئيس «عبد الناصر» للعفو عن بقية العقوبة التي حكم بها عليه، في وقت كان القادة الميدانيون للتنظيم، قطعوا صلتهم بـ «عبد العزيز علي»، وبعد أقل من شهرين على مغادرته السجن كانوا يلتقون «سيد قطب» ويعرضون عليه أن يتولى رئاسة التنظيم، وكان طبيعيًا أن يقبل العرض بدون تردد.

وبعد الجلسات الأولى التي جمعت بينه وبينهم وخصصها «سيد قطب» لشرح أفكاره لهم، بدأ يستمع منهم إلى تاريخ التنظيم الذي تطرق إلى قصتهم مع «فريد عبد الخالق» وشكواهم من أنه لا يزال يشهِّر بهم. فطلب إليهم أن يتركوا له هذا الموضوع ليعالجه بنفسه، قائلاً إنه ما دام قد قبل رئاسة التنظيم فلا بد من أن يقابل «الهضيبي» ليفاتحه في موضوع «عبد الخالق».

وكانت هناك كما ورد في أقوال «قطب» وآخرين ثلاثة أسباب لذلك:

**الأول:** هو أن «الإخوان» جميعًا، بمن فيهم «قطب» كانوا لا يعترفون بقرار حل الجماعة ويعتقدون أنها في حالة تجميد مؤقت، وبالتالي فإن الأوضاع القيادية التي كانت

قائمة قبل قرار الحل لا تزال قائمة ومستمرة بعده، وأن «الهضيبي» - والذين بايعوه على السمع والطاعة، في المنشط والمكره - لا يزال يتمتع بصفته، والبيعة لا تنحل إلا بموته أو استقالته أو عزله، وهو ما لم يحدث، وبمقتضى هذه البيعة كان لا بد من استئذانه في كل نشاط يتم باسم الجماعة.

**الثاني:** أن «قطب» لم يكن يرغب في تكرار الضجة التي حدثت حين بدأ يدعو مسجوني الإخوان في مستشفى سجن ليمان طرة إلى أفكاره حولَ أنه يثير الفتنة في صفوف الجماعة.

**الثالث:** أنه - كما يضيف في أقواله - كان يرى أن الجماعة لا تزال قائمة، والأمل في عودتها إلى النشاط غير ميئوس منه، إلا أنها ممزقة من الناحيتين التنظيمية والعقائدية، ولأنه يبشر بمنهج جديد كامل من الناحيتين العقائدية والتنظيمية، ويأمل بأن هذا المنهج الواضح ستكون له الغلبة في إعادة بناء الجماعة- كان لابد أن يحصل على موافقة من صاحب البيعة الأصلي لكي يبشر بهذا المنهج أن تعود الجماعة إلى النشاط.

وهكذا عاد «الهضيبي» ليظهر مرة سادسة على شاشة التنظيم بعد سماحه لـ «سيد قطب» بأن يبشر بأفكاره بين مسجوني الإخوان، وإذنه «لعبد الفتاح إسماعيل» و«عبد الفتاح الشريف» بالنشاط لتجميعهم خارج السجون، ولـ«عبد العزيز علي» لكي يتولى قيادته، وتسريبه- عبر ابنه إسماعيل- كتابات «سيد قطب» وأخيرًا ترشيحه «حلمي عبد المجيد» ليتولى قيادته.

ويتفق كل من «سيد قطب» و«حسن الهضيبي» على أنهما التقيا ثلاث مرات فقط خلال الفترة بين الإفراج عن الأول في مايو (أيار) 1964، والقبض عليه في أغسطس (آب) 1965، وفيما لم يهتم «الهضيبي» بتدقيق تواريخ اللقاءات، مكتفيًا بالقول إنها جرت جميعًا عام 1965، يحدد «قطب» تاريخ أول لقاء في أكتوبر (تشرين الأول) أو نوفمبر (تشرين الثاني) 1964، ويحدد تاريخ اللقاءين التاليين في شهر واحد هو إبريل (نيسان) 1965.

وعلى عكس ما يقوله القادة الميدانيون الخمسة للتنظيم الذين يؤكدون أن «سيد قطب» أخطرهم في أحد لقاءاته «الأولى» بهم، بعزمه على أن يستأذن «الهضيبي» في توليه رئاسة التنظيم، وأبلغهم بعد ذلك أنه حصل على هذا الإذن، فإن «قطب» يذكر أنه لم يقبل رئاسة التنظيم إلا في مارس (آذار) 1965، وبعد حوالي عشرة شهور من اجتماعه الأول بهم مؤكدًا أن صلته بهم قبل ذلك كانت تعليمية توجيهية، شرح لهم خلالها منهجه في فهم القرآن، وأن الحديث لم يتطرق إلى المسائل التنظيمية إلا في فبراير (شباط) أو مارس (آذار) 1965، عندما قال لهم إنه إذا كان سيتولى قيادتهم، فلا بد أن يحصل

على إذن بذلك من المرشد، ولأنه كان يعرف عن «الهضيبي» - كما يضيف - أنه لا يريد أن يكون له دور إيجابي في تلك المرحلة، فإنه تراخى في مفاتحته في الأمر لئلا يحرجه، ولم يحدثه عنه إلا في شكل عام، وفي لقائه الأخير، أو قبل الأخير به، في إبريل (نيسان) 1965، وهي رواية متناقضة، يبدو اللعب في التواريخ فيها واضحًا ومقصودًا، فإذا كان صحيحًا أن «سيد قطب» قبل قيادة التنظيم في مارس (آذار) 1965، وفاتح «الهضيبي» طبقًا لأقواله في الأمر في الشهر التالي إبريل (نيسان) 1965، فإن القول بأنه تراخى في عرض الأمر على المرشد، يبدو غير منطقي، والغالب أن «قطب» أراد أن يتخفف من قدر كبير من مسئوليته الجنائية بالتقليل من المدة الفعلية التي قاد فيها التنظيم بصفته تنظيمًا؛ ليقصرها على الشهور الأربعة الأخيرة التي سبقت اكتشاف أمره.

أما «الهضيبي» فيقول إن «قطب» حدثه خلال الزيارات الثلاث التي قام بها له في شأن صلته بمجموعة شبان يدرس لهم أفكاره، وهو ما يؤكد أن هذه الصلة كانت معروفة للمرشد العام منذ أكتوبر (تشرين الأول) أو نوفمبر (تشرين الثاني) 1964، تاريخ أول لقاء لهما، ما لم يكن قد عرف بها منذ بدايتها الأولى، حين بدأ أعضاء التنظيم يتلقون رسائل «سيد قطب» التي كان يرسلها إليهم من سجنه.

ولعل تدقيق تاريخ صدور الطبعة الأولى من كتاب «معالم في الطريق» يساهم في تحديد التاريخ التقريبي الذي فاتح فيه «قطب» المرشد العام في شأن التنظيم، ويحسم الغموض المتعمد في أقوال كل منهما، لأسباب تتعلق بالرغبة في التنصل من المسئولية الجنائية، وكان الكتاب قد صودر عند اكتشاف التنظيم، كما صودرت بقية كتب «سيد قطب» وسُحبت من إيداعات المكتبات العامة ومكتبات المدارس التي كانت تقتنيها باعتباره كاتبًا إسلاميًّا معروفًا، فضلاً عن أنه من كبار الموظفين السابقين في وزارة التربية والتعليم.

وبسبب اختفاء الطبعة الأولى للكتاب، ذهب معظم الذين ترجموا لسيرة «قطب» إلى أنه صدر عام 1965 قبل شهور من اكتشاف أمر التنظيم، وبنوا تحليلاتهم لتطور الحوادث انطلاقًا من هذا الأساس، أما الحقيقة فهي أن الطبعة الأولى صدرت في نوفمبر (تشرين الثاني) 1964- رجب 1384 عن «مكتبة وهبة» في القاهرة، طبقًا لما هو مسجل بوضوح على الصفحة الثانية من نسخة نحتفظ بها من هذه الطبعة.

ويلفت النظر أن «الهضيبي» حرص أمام النيابة على أن يقول، بدون مناسبة ظاهرة، أن «قطب» يطبع كتبه من دون أن يأخذ رأي أحد فيها، مما يدعو إلى الظن أنه كان

يكذّب مقدمًا واقعة يعلم بها آخرون، ويخشى أن يكونوا اعترفوا بها في التحقيقات، وهي أنه اطلع على الكتاب، وأذن بطبعه، وهي واقعة يبدو أنها صحيحة؛ إذ يقول «فريد عبدالخالق»- في شهادته التليفزيونية لـ «قناة الجزيرة»- إن مسودات الكتاب عرضت على «الهضيبي» قبل طبعه، وإنه أقر نشرها، وهي رواية تؤكدها «زينب الغزالي» التي تقول - في مذكراتها - إنها اطلعت على تجارب طبع الكتاب حين أُرسلت إلى بيت المرشد العام لاستئذانه في طبعه، وتضيف أنها علمت أن «الهضيبي» «اطلع على ملازم الكتاب وصرَّح بطبعه» وأنها حين سألته عن رأيه فيه قال لها:

- «على بركة الله... إن هذا الكتاب قد حصر أملي كله في سيد... ربنا يحفظه... لقد قرأته.. وأعدت قراءته... إن سيد قطب هو الأمل المرتجى للدعوة الآن.. إن شاء الله».

والغالب، استنادًا إلى هذه الحقائق، أن يكون «قطب» فاتح «الهضيبي» في شأن الشبان الذين يتحلقون حوله لدراسة أفكاره، في نوفمبر (تشرين الثاني) 1964، وهو تاريخ أول لقاء لهما طبقًا لأقوال «قطب» وتاريخ صدور الطبعة الأولى من كتاب «المعالم» ما لم يكن فاتحه في الأمر قبل ذلك عند تقديم تجارب طبع الكتاب للمرشد، أو استردادها منه.

ومن الإشارات الإضافية لذلك ما ورد في اعترافات القادة الميدانيين للتنظيم الذين يجمعون على أنهم استأنفوا اجتماعاتهم معه- بعد لقائهم الأول به في مصيفه في رأس البر صيف عام 1964- في سبتمبر (أيلول) من العام نفسه، ومع أنهم يدعمون روايته بأن اللقاءات الأولى كانت فكرية أساسًا ولم تتطرق إلى الأمور التنظيمية إلا فيما بعد، فإنهم يؤكدون أنه كان مفهومًا بين الطرفين أنهم يشكلون تنظيمًا، وكان «سيد قطب» يعرف بذلك منذ اتصلوا به في السجن صيف 1963، طبقًا لما ذكره لزميله آنذاك في السجن «محمد يوسف هواش».

وكان الانطباع الذي خرج به «الهضيبي» من لقائه الأول به أن «قطب»، وبدون أن يقول ذلك صراحة، جاء ليعتذر إليه عن شهادته ضده أثناء محاكمات 1954، حين نقل عنه، على غير الحقيقة، قوله إن هناك مجموعة من العسكريين سيقومون بانقلاب ضد مجلس قيادة الثورة وإن «الإخوان» سيدعمون هذا الانقلاب شعبيًا، وإنه في الزيارة الثانية حدثه عن كتاب «في ظلال القرآن» لمناسبة إعادة طبعه وطلب إليه أن يقرأه في فترة الصيف، فيما قدم له في الزيارة الثالثة كتابه «معالم في الطريق».

وفي التفاصيل يقول «الهضيبي» إن «قطب» حدثه خلال زياراته الثلاث عن أنه يعقد ندوة في منزله كل يوم جمعة يتردد عليها كل الناس تحت سمع رجال الاستخبارات وبصرهم، لتدريس الأفكار التي وردت في كتابه «معالم في الطريق»، فلما سأله عن عدد الذين تعلموا على يديه، أخبره بأنهم بين 200 و300 شابٍّ، فاستكثر «الهضيبي» العدد واعتبره فوق الكفاية، ويضيف أنه كرر له في اللقاءات الثلاثة رأيه الذي سبق أن أبداه في هذه الأفكار، حين اتهم «قطب» أنه أحدث بترويجها بين مسجوني الإخوان «فتنة» في الجماعة، وهو: «إنها حق... ولكنها تعتبر سابقة لأوانها من الناحية السياسية».

وهو رأي لم يشر «قطب» على الإطلاق إلى أنه سمعه من «الهضيبي»، ولكنه يقول إن الحوار الذي دار بينه وبين المرشد العام حول كتاب «معالم في الطريق» تطرق إلى تخوف بعض الإخوان من نشر الكتاب وإن «الهضيبي» علَّق على ذلك قائلاً له:

«هذا الكتاب مطبوع ومنشور وإن من يقرأه ويحب أن يأتي إليك ليستزيد أو ليفهم ما غمض عليه، فطبعًا تفهِّمه.. واللي ما يجيش.. ما يجيش».

ويضيف «قطب» أنه فهم من هذا الكلام أن ليس لدى المرشد مانع من أن يتصل بمن يريد أن يتزود بأفكاره، لكنه، كما أضاف ردًّا على سؤال من المحقق، لم يستأذنه صراحة في قيادة المجموعة، ويستبعد أن يكون «الهضيبي» فهم مما قاله له أن هناك تنظيمًا يؤمن بالأفكار الواردة في كتاب «معالم في الطريق» وأنه يرأس اجتماعهم.. ولكنه يعتقد أنه فهم أن هناك أفرادًا من «الإخوان» ومن غيرهم يترددون عليه للتزود بأفكاره.

وطبقًا لرواية نقلها «أحمد عبد المجيد عبد السميع» أحد القادة الميدانيين الخمسة، على لسان «سيد قطب»، فإن «الهضيبي» استكثر أن يكون هناك **200** أو **300** شاب يتلقون أفكار «قطب»، وقال له:

– «كفاية.. إنت عاوز إيه أكتر من كده؟.. اهتم بتربيتهم.. أنا مش متصور إن فيه في مصر **300** راجل.. فما بالك إذا كان دول **300** راجل مسلم».

وينقل «صبري عرفة الكومي» عن «قطب» قوله إن المرشد سأله عما إذا كان الشبان الذين يلتفون حوله من الطراز الذي أشار إليه في كتاب «معالم في الطريق» فردَّ عليه قطب قائلاً:

– «إن شاء الله يكونوا كده»..

فرد «الهضيبي»:

– «سيروا على بركة الله».

وتتقارب رواية «عبد الفتاح إسماعيل » مع رواية «سيد قطب» فهو يقول إنه أبلغهم أنه سيتصل بالمرشد ليستأذنه في رئاسته للتنظيم، ثم عاد ليقول لهم في الاجتماع التالي:

«أنا قابلت المرشد.. واعتبروني واحدًا منكم» بدون أن يشير صراحة إلى أن المرشد وافق، وهو ما يقترب كذلك من رواية «مجدي عبد العزيز» الذي يقول إن «قطب» ذكر لهم إنه لم يبلغ المرشد إلا أنهم مجموعة من الشبان يلتقون على برامج إسلامية.

وربما كان أوضح وأصرح ما نقله القادة الميدانيون الخمسة عن لسان «قطب» في شأن موقف «الهضيبي» من التنظيم ما ذكره «أحمد عبد المجيد»- في مذكراته التي نشرت عام 1991 تحت عنوان «الإخوان وعبد الناصر/ القصة الكاملة لتنظيم 1965» - وهو يقول إن «سيد قطب» اشترط قبل أن يوافق على رئاسة التنظيم أن يعرف قصته الكاملة وأن يستأذن من المرشد، فلما أبلغوه أن لديهم إذنًا مسبقًا منه، قال لهم: «إن هذا الإذن خاص بي شخصيًا لا بكم.. وأنا لا أفعل شيئًا بدون مشورته ولا بد من استئذانه أولاً قبل البدء معكم.. وسأكتب له مذكرة بما سمعت منكم، وأرسلها له أولاً حيث إن وقته وصحته لا يسمحان بذلك».

ويضيف نقلاً عن «قطب» أنه أرسل إلى المرشد مذكرة وافية بالموضوع في صفحات عدة قبل أن يلتقي به ليناقشه في أمر التنظيم، وأن الحديث تطرق إلى الدور الذي يقوم به «فريد عبد الخالق» في مناوأة التنظيم وفي التنديد بكتاب «معالم في الطريق» فقال «الهضيبي» فيما يصفه «عبد المجيد» أنه نص كلمات المرشد:

«جماعة إيه اللي انتو خايفين عليها؟ ما انتو موتوها طول العشر سنين (بين 1954 و1964)، هوا انتو فاكرين اللي قدمتوه ده هو كل شيء؟ دا المسيحيين على خلاف بينهم مات منهم ييجي ستين ألف... إذا كنتو خايفين على نفسكم... سيبوا الشباب اللي عايز يعمل ويستشهد في سبيل الله.. ناس عايزين يستشهدوا.. ما تسيبوهم يستشهدوا».

ويضيف «عبد المجيد» أن ما نقله إليهم «سيد قطب» أثلج صدورهم وأراح قلوبهم؛ إذ أكد لهم أن المرشد يوافق على استمرار تنظيمهم ويكذِّب ادعاءات خصومهم في «الإخوان» أنهم خارجون عن الشرعية، ومنذ ذلك الحين أصبحوا يعتبرون كل من يعارضهم لا شرعية له.

وربما كان هذا هو موقف «حسن الهضيبي» الحقيقي من أفكار «سيد قطب» ومن تنظيم 1965.

# وثيقة[1]

## تقرير لجنة الفتوى بالأزهر عن أفكار الأخوين «قطب»

كنت أبحث عن معلومة ما بين وثائق القضية التي وصفت آنذاك بأنها «مؤامرة سيد قطب» التي تكشفت خيوطها في أغسطس عام **1965**، وحين عثرت على هذه الوثيقة نسيت ما كنت أبحث عنه، وانغمست في قراءتها لأكتشف، من تعليقات على هوامشها، أنه سبق لي أن فعلت لكنها على عكس تلك المرة، وربما المرات السابقة التي قرأتها فيها. وقررت أن أدفعها للنشر.

وكان المفكر الراحل المرحوم «سيد قطب» **(1966/1906)** قد ولد ببلد موشا بالصعيد، في السنة نفسها التي ولد فيها المرحوم «حسن البنا» **(1949/1906)** مؤسس جماعة الإخوان المسلمين، وتخرج مثله في كلية «دار العلوم» وعمل مثله بالتدريس، لكنه اتجه للاهتمام بالنقد الأدبي، حيث لمع اسمه كأحد كتاب مجلة «الرسالة» التي بدأ ينشر مقالاته فيها منذ صدورها عام **1933**، باعتباره أحد تلاميذ وأنصار الكاتب الكبير الراحل «عباس محمود العقاد».

وكان اهتمامه بالشئون الإسلامية قاصرًا، حتى ذلك الحين، على هذا الجانب من بلاغة القرآن الكريم، والذي أصدر عنها واحدًا من أوائل كتبه عام **1945**، وهو كتابه «التصوير الفني في القرآن»، وبعد ذلك التاريخ بنحو خمس سنوات، أصدر كتابه «العدالة الاجتماعية في الإسلام»، وبرز اسمه كأحد الكتاب الراديكاليين الناقدين بعنف لأوضاع مصر السياسية والاجتماعية خلال عام **1950** حيث كان ينشر مقالاته على صفحات مجلتي «روزاليوسف» و«اللواء الجديد» وهو ما رشحه لكي يكون أحد أبرز الوجوه المدنية التي تعاونت مع مجلس قيادة الثورة في العام الأول لقيامها.

وكان لافتًا للنظر أنه انتقل بعد ذلك إلى صفوف الإخوان المسلمين حين رأس تحرير جريدة أسبوعية باسم «الإخوان المسلمون» في فترة التوتر بينهم وبين مجلس قيادة الثورة، وحين توقفت الجريدة عن الصدور، بسبب مضايقات الرقابة، أصبح مشرفًا على مكتب

---

(1) القاهرة/أسبوعية ثقافية مصرية /17 فبراير /2007.

خاص، كان يصدر منشورات سرية في مجلة بعنوان «الإخوان في المعركة»، تنطوي على نقد عنيف لقادة الثورة، مما أدى إلى تقديمه إلى محكمة الشعب التي قضت بسجنه خمسة عشر عامًا بعد المحاولة الفاشلة لاغتيال «عبد الناصر» في ميدان المنشية عام **1954**.

وخلال السنوات العشر التالية تفرغ «سيد قطب» أثناء إقامته في مستشفى ليمان طرة، والذي أودع به، بسبب مرض صدري كان يعاني منه، لإتمام كتابه «في ظلال القرآن» الذي كان قد أصدر منه عدة أجزاء، بعد أن حصل على إذن خاص يسمح له بالتأليف في السجن. في عام **1959** حدث تغير كيفي في أفكار «سيد قطب» قاده إلى رؤى متشددة؛ إذ اقتنع أن مسألة الدولة في الإسلام ليست من مسائل التنظيم بل من مسائل العقيدة، وتأثر بأفكار المفكر الإسلامي الباكستاني «أبو الأعلى المودودي» وخاصة كتابه «المصطلحات الأربعة»، فأعاد صياغة الأجزاء التي نشرت قبل ذلك من «الظلال» على ضوء هذه الفكرة، وبدأ يبثها بين صفوف مسجوني الإخوان، مما أثار جدلاً عنيفًا بينهم!

لكن هذه الأفكار وجدت صدى لها – لدى مجموعة من شباب الإخوان الذين كانوا قد أفلتوا من حملة اعتقالات ومحاكمات **1954** – حين اطلعوا على مسوداتها لدى شقيقته «حميدة قطب» التي كانت تزوره في السجن وتتسلم منه أصول كتاباته، فبدأ يكتب لهم خصيصًا الفصول التي عرفت بعد ذلك بكتابه الشهير «معالم في الطريق» وقد اعتبر بعد ذلك مانيفستو التنظيم الذي قدم للمحاكمة بتهمة تشكيله وقيادته، لتنتهي بصدور حكم بإعدامه واثنين آخرين نفذ بالفعل عام **1966**.

والوثيقة التي أنشرها هنا تعكس رأي الأزهر في كتابين أحدهما هو «معالم في الطريق» من تأليفه، والثاني «جاهلية القرن العشرين» لشقيقه «محمد قطب» وهو يكرر الأفكار نفسها مع أسلوب أقل حدّة؛ إذ اعترف جميع المتهمين، بمن فيهم «سيد قطب» نفسه، بأنهما كانا على رأس برامج التثقيف التي يدرسها أعضاء التنظيم.

ويفهم من الوثائق التي أقدم لها أن رئيس نيابة أمن الدولة كان قد طلب في اتصال هاتفي من وكيل الأزهر آنذاك «د. محمد عبد الله ماضي» **(1987/1903)** إبداء الرأي في الكتابين فعرض الأمر على شيخ الأزهر آنذاك (والغالب أنه كان فضيلة الشيخ حسن مأمون) واتفقا على أن يقوم بذلك فضيلة الشيخ «محمد عبد اللطيف السبكي» **(1979/1896)** رئيس لجنة الفتوى آنذاك.

أما الذي يدعوني لنشر هذه التقارير، فضلاً عن أنها وثائق مهمة، فهو أنها جزء من الجدل الذي لا يزال يحيط بأفكار «سيد قطب» التي تحفظت عليها جماعة الإخوان

المسلمين في حينها، بل وشكلت لجنة للرد عليها، وكتبت تقريرًا إضافيًا صدر بعد ذلك في كتاب باسم المرشد العام الراحل «حسن الهضيبي» بعنوان «دعاة لا قضاة» لكن إعادة طباعة هذا الكتاب، التي تكررت بكثافة في السبعينيات توقفت دون سبب معلن، ليحل محل ذلك خطاب إخواني يؤكد صحة أفكار «سيد قطب» ويقول إنها فهمت خطأ، وهو ما فسره مطلعون على دخائل الجماعة أنه يعود إلى أنها قد استوعبت - في مرحلة ما - بقايا تنظيم «سيد قطب» والمتأثرين بأفكاره.

## التقرير الأول: كتاب سيد قطب

**السيد الأستاذ/ صلاح نصار**

**رئيس نيابة أمن الدولة**

سلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد.

فبناء على المحادثة التي تمت بيننا بشأن الاطلاع على كتابي «معالم في الطريق» لسيد قطب و«جاهلية القرن العشرين» لمحمد قطب وكتابة تقرير عنهما بوجهة النظر الإسلامية.

أفيد سيادتكم بأنني عرضت الأمر على الأستاذ الإمام الأكبر شيخ الأزهر واتفقنا على تكليف فضيلة الشيخ محمد عبد اللطيف السبكي رئيس لجنة الفتوى بالأزهر القيام بهذه المهمة فوضع فضيلته التقرير المطلوب بعد قراءته للكتابين.

وأرسل لسيادتكم التقرير المشار إليه بعد مراجعة الإمام الأكبر ومراجعتي وإقرارنا له.

ولسيادتكم أطيب التحيات وخالص الدعاء لكم بالتوفيق.

والسلام عليكم ورحمة الله

**وكيل الأزهر**
**دكتور/ محمد عبد الله ماضي «توقيع»**
**في 18 من جمادى الآخرة سنة 1385هـ، 13 من أكتوبر سنة 1965م.**

**السيد صاحب الفضيلة الإمام الأكبر**

**شيخ الجامع الأزهر**

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

وبعد: فتنفيذًا لما طلبتم قرأت كتاب «معالم في الطريق» لمؤلفه سيد قطب وقرأت كتاب «جاهلية القرن العشرين» لمؤلفه محمد قطب. وإني لأتقدم إلى فضيلتكم بتقرير عن كل من الكتابين يوضح كلاهما ما تبين لي في أسلوب التأليف وما يهدف إليه المؤلفان من أغراض حسبما فهمت.

**محمد عبد اللطيف السبكي**

**رئيس لجنة الفتوى في الأزهر**

## تقرير رقم «1»

## عن كتاب «معالم في الطريق»

لأول نظرة في الكتاب يدرك القارئ أن موضوعه دعوة إلى الإسلام ولكن أسلوبه استفزازي يفاجئ القارئ بما يهيج مشاعره الدينية، وخاصة إذا كان من الشباب أو البسطاء الذين يندفعون في غير روية إلى دعوة الداعي باسم الدين ويتقبلون ما يوحى إليهم به من أهداف ويحسبون أنها دعوة الحق الخالصة لوجه الله، وأن الأخذ بها سبيل إلى الجنة.

وأحب أن أذكر بعض نصوص من عبارات المؤلف لتكون أمامنا في تصور موقفه...

في صفحة 6 - يقول «ووجود الأمة المسلمة يعتبر قد انقطع منذ قرون كثيرة.. ولابد من إعادة وجود هذه الأمة لكي يؤدي الإسلام دوره المرتقب في قيادة البشرية مرة أخرى، لا بد من بعث لتلك الأمة التي واراها ركام الأجيال وركام التصورات وركام الأوضاع وركام الأنظمة التي لا صلة لها بالإسلام.. إلخ».

إن المؤلف ينكر وجود أمة إسلامية منذ قرون كثيرة، ومعنى هذا أن عهود الإسلام الزاهرة وأئمة الإسلام وأعلام العلم في الدين: في التفسير والحديث والفقه وعموم الاجتهاد في آفاق العالم الإسلامي، معنى هذا أنهم جميعًا كانوا في جاهلية وليسوا من الإسلام في شيء... حتى يجيء إلى الدنيا «سيد قطب».

ص 9-11 «إن العالم يعيش اليوم كله في جاهلية، هذه الجاهلية تقوم على أساس الاعتداء على سلطان الله في الأرض وعلى أخص خصائص الألوهية وهي الحاكمية. إنها تسند الحاكمية إلى البشر.. وفي هذا يتفرد المنهج الإسلامي، فالناس في كل نظام غير النظام الإسلامي يعبد بعضهم بعضًا «ص 10» وفي المنهج الإسلامي وحده يتحرر الناس جميعًا من عبادة بعضهم لبعض... وهذا هو التصور الجديد الذي نملك إعطاءه للبشرية.. ولكن هذا الجديد لابد أن يتمثل في واقع عملي، لابد أن تعيش به أمة، وهذا يقتضي عملية بعث في الرقعة الإسلامية، فكيف تبدأ عملية البعث؟ إنه لابد من طليعة تعزم هذه العزمة وتمضي في الطريق «ص 11» ولابد لهذه الطليعة التي تعزم هذه العزمة من معالم في الطريق.

«لهذه الطليعة الموجودة المرتقبة كتبت «معالم في الطريق»

فهذه دعوة مكشوفة إلى قيام طليعة من الناس ببعث جديد في الرقعة الإسلامية.

والمؤلف هو الذي تكفل بوضع المعالم لهذه الطليعة ولهذا البعث المرتقب».

ص 21- «نحن اليوم في جاهلية كالجاهلية التي عاصرها الإسلام أو أظلم فكل ما حولنا جاهلية».

ص23- «إن مهمتنا الأولى هي تغيير واقع هذا المجتمع. مهمتنا هي تغيير هذا الواقع الجاهلي من أساسه».

ص31- «وليس الطريق أن تخلص الأرض من يد طاغوت روماني أو طاغوت فارسي إلى يد طاغوت عربي فالطاغوت كله طاغوت. إن الأرض لله... وليس الطريق أن يتحرر الناس في هذه الأرض من طاغوت إلى طاغوت.. إن الناس عبيد لله وحده

فلا حاكمية إلا لله ولا شريعة إلا من الله ولا سلطان لأحد على أحد.. وهذا هو الطريق».

إن كلمة «الحاكمية لله.. ولا حاكمية إلا لله» كلمة قالها الخوارج قديمًا، وهي وسيلتهم إلى ما كان منهم في عهد الإمام علي من تشقيق الجماعة الإسلامية، وتفريق الصفوف؛ وهي الكلمة التي قال عنها الإمام علي: «إنها كلمة حق أريد بها باطل».

فالمؤلف يدعو مرة إلى بعث جديد في الرقعة الإسلامية ثم يتوسع فيجعلها دعوة في الدنيا كلها، وهي دعوة على يد الطليعة التي ينشدها، والتي وضع كتابه هذا ليرشد بمعالمه هذه الطليعة.

وليس أغرب من هذه النزعة الخيالية وهي نزعة تخريبية يسميها طريق الإسلام.

والإسلام كما هو اسمه ومسماه يأبى الفتنة ولو في أبسط صورة، فكيف إذا كانت فتنة غاشمة جبارة كالتي يتخيلها المؤلف.

وما معنى الحاكمية لله وحده؟

هل يسير الدين على قدمين بين الناس ليمتنع الناس جميعًا عن ولاية الحكم؟

أو يكون الممثل لله في الحكم هو شخصية هذا المؤلف الدعي، والذي ينكر وجود الحكام ويضع المعالم في الطريق للخروج على كل حاكم في الدنيا؟!

إن القرآن نفسه يعترف بالحكام المسلمين ويفرض لهم حق الطاعة علينا كما يفرض عليهم العدل فينا ويوجه الرعية دائمًا إلى التعاون معهم.

والإسلام نفسه لا يعتبر الحكام رسلاً معصومين من الخطأ بل فرض لهم أخطاء تبدر من بعضهم وناشدهم أن يصححوا أخطاءهم بالرجوع إلى الله وسنة الرسول وبالتشاور في الأمر مع أهل الرأي من المسلمين، فغريب جدًّا أن يقوم واحد أو نفر من الناس ويرسموا طريقًا معوجًّا ويسموه طريق الإسلام لا غير. لا بد لاستقرار الحياة على أي وضع من أوضاعها من وجود حكام يتولون أمور الناس بالدين وبالقوانين العادلة.

ومن المقررات الإسلامية أن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن، فكيف يستقيم في عقل إنسان أن تقوم طليعة مزعومة لتجريد الحكام جميعًا من سلطانهم؟ وبين الحكام كثيرون يسيرون على الجادة بقدر ما يتاح لهم من الوسائل؛ هذا شطط في الخيال يجمح بمؤلف الكتاب إلى الشذوذ عن الأوضاع الصحيحة والتطورات المعقولة.

ص43 – «فلابد أولًا أن يقوم المجتمع المسلم الذي يقر عقيدة: لا إله إلا الله وأن الحاكمية ليست إلا لله.. وحين يقوم هذا المجتمع فلا تكون له حياة واقعية وعندئذ فقط يبدأ هذا الدين في تقرير النظم وفي سن الشرائع..»

فهذا هجوم من المؤلف على الواقع إذ ينكر وجود «مجتمع إسلامي» وينكر وجود نظام إسلامي، ويدعو إلى الانتظار في التشريع الإسلامي حتى يوجد المجتمع المحتاج إليه– يريد المجتمع الذي سينشأ على يده ويد الطليعة.

يخيل إلينا أن المؤلف شطح شطحة جديدة، فزعم لنفسه الهيمنة العليا الإلهية في تنظيم الحياة الدنيا، حيث يقترح أولاً هدم النظم القائمة دون استثناء وطرد الحكام وإيجاد مجتمع جديد، ثم التشريع من جديد لهذا المجتمع الجديد.

ص 45– يكرر هذا الكلام

ص46– يصرح به مرة ثالثة أو رابعة فيقول إن دعاة الإسلام حين يدعون الناس لإنشاء هذا الدين – كذا– يجب أولاً أن يدعوهم إلى اعتناق العقيدة حتى لو كانوا يدعون أنفسهم مسلمين، وتشهد لهم شهادات الميلاد بأنهم مسلمون، ويعلموهم أن كلمة لا إله إلا الله، مدلولها الحقيقي هو رد الحاكمية لله، وطرد المعتدين على سلطان الله.. وهكذا.

وتلك نزعة المؤلف المتهوس، يناقض بها الإسلام ويزعم أنه أغير الخلق على تعاليم الإسلام... أليست هذه الفتنة الجامحة بل الفتنة الجائحة.. من إنسان يفرض نفسه على الدين وعلى المجتمع.

ص 50– يعزز فكرته الفائتة فيقول: «وهكذا ينبغي أن يكون كلما أريد إعادة البناء مرة أخرى».

ص 81– يقول «إن إعلان ربوبية الله وحده للعالمين.. معناها الثورة الشاملة على حاكمية البشر في كل صورها وأشكالها وأنظمتها وأوضاعها والتمرد الكامل على كل وضع في أرجاء الأرض، الحكم فيه للبشر بصورة من الصور..» إلخ.

ص83– يقول: إن هذا الإعلان العام لتحرير الإنسان في الأرض.. لم يكن إعلانًا نظريًّا فلسفيًّا إنما كان إعلانًا حركيًّا واقعيًّا إيجابيًّا... ومن ثم لم يكن بد من أن يتخذ شكل الحركة إلى جانب شكل البيان... إلخ.

ويسير المؤلف على هذا النحو من الإغراء للبسطاء والشباب باسم الجهاد للإسلام حتى يقرر ما يأتي:

في صفحة 90 – إن الجهاد ضرورة للدعوة إذا كانت أهدافها هي إعلان تحرير الإنسان إعلانًا جادًا يواجه الواقع الفعلي سواء كان الوطن الإسلامي آمنا أم مهددًا من جيرانه، فالإسلام حين يسعى إلى السلم لا يقصد تلك السلم الرخيصة وهي مجرد أن يؤمن الرقعة الخاصة التي يعتنق أهلها العقيدة الإسلامية.

فهذه دعوة إلى إشعال الحروب مع الغير، ولو كان الوطن الإسلامي آمنًا. مع أن نصوص القرآن والسنة وتوجيهات الإسلام عامة لا تدعو إلى مثل هذا الانفعال الغاشم، وإنما تعتبر الحرب وسيلة علاجية لاستقرار الحياة وقمع الفتن وشق طريق الدعوة إذا وقف في سبيلها خصوم يعاندونها ويعوقونها.

والإسلام كله يدعو إلى المسالمة مع من يسالمه، ويترك الآخرين على عقائدهم الكتابية الأولى ويقبل منهم الجزية، بل الإسلام يحبِّب إلينا أن نحسن إلى المسالمين منهم، والبر والعدل معهم وينهانا عن التودد إلى المسيئين إلينا منهم، وهذه الملاطفة مع المسالمين والمقاطعة للمسيئين هي ظاهرة العزة الإسلامية وترفعها عن الجبروت أولاً وعن المذلة ثانيًا.

ولكن صاحب – «معالم في الطريق» – يفهم غير ذلك ويعمد إلى بعض الكتب وينقل منها كلامًا عن ابن القيم الجوزي ونحوه ثم يفهم كلامهم على ما يطابق نزعته، ويتخذ من ذلك دليلاً على أن الإسلام دين المهاجمات لكل طائفة وفي كل وطن وفي كل حين.

وفي صفحة 105 – يقول «وكما أسلفنا فإن الانطلاق بالمذهب الإلهي – يريد مذهبه في الثورة والفتنة، والتدمير– تقوم في وجهه عقبات مادية من سلطة الدولة ونظام المجتمع وأوضاع البيئة، وهذه كلها هي التي ينطلق الإسلام ليحطمها بالقوة».

ولو حاولت أنا شخصيًا أن أغالط فيما فهمته، أو أحسن الظن بما يقوله مؤلف «معالم في الطريق» لكنت في نظر نفسي مدلسًا في الحقيقة السافرة ومبتعدًا عما يريده هو من كلامه من صدام وتخريب وشر مستطير لا يعلم مداه غير الله.

وفي الصفحات 110 إلى 156– وما يليها تشتعل الثورة الخانقة في نفس الكاتب فيلهب مشاعر القارئ البسيط ويدس في الكلام توجيهًا رطبًا جذابًا نحو الأمل الذي يتخيله لنفسه ولمن ينصاع لفتنته.

ويقول في صفحة 156- «سطر 9 و10» المجتمع الإسلامي وليد الحركة، والحركة هي التي تعين أقدار الأشخاص فيه وقيمتها، ومن ثم تحدد وظائفهم فيه ومراكزهم، هكذا. ويكرر ذلك الأمل في صفحة 158 سطر 8 وما بعده.

ثم يتابع هذه العبارات بعبارات مثلها أو أشد منها خداعًا وتوريطًا مما لا يدع مجالاً لحسن الظن بما يقوله الكاتب في كتابه.

وهكذا يدور المؤلف حول فكرته في عبارات متشابهة أو بعضها أشد من بعض في تحريضه وإني لأكتفي بما أنقله أخيرًا من كلماته.

ص 206، 207 يقول: «وحين ندرك حقيقة الإسلام على هذا النحو- الذي فهمه هو في ثورته- فإن هذا الإدراك بطبيعته سيجعلنا نخاطب الناس ونحن نقدم لهم الإسلام في ثقة وقوة وفي عطف كذلك ورحمة، ثقة الذي يستيقن أن ما معه هو الحق وأن ما عليه غيرهم هو الباطل، وعطف الذي يرى شقوة البشر وهو يعرف كيف يسعدهم، ورحمة الذي يرى ضلال الناس وهو يعرف أين الهدى الذي ليس بعده هدى».

وهذه الكلمات يستبيحها لنفسه من يتطاول إلى مقام الرسالة إذ يكون مطمئنًا إلى ما يتلقاه من الوحي ومستشعرًا بعصمة نفسه بسبب عصمة الله له من الخطأ وأنه على الهدى الذي لا هدى بعده.

ومن ذلك الذي بلغ هذا المبلغ بعد «محمد بن عبد الله» يا ترى؟

أهو «سيد قطب» الذي سول له شيطانه أن ينعق في الناس بهذه المزاعم ويقتادهم وراء المهالك ليظفر بأوهامه التي يحلم بها!

إنه ليمعن في غروره فيقول - نفس الصفحة 206- لن نتدسس إليهم بالإسلام... سنكون صرحاء معهم غاية الصراحة؛ هذه الجاهلية التي أنتم فيها نجس والله يريد أن يطهركم.

هذه الأوضاع التي أنتم فيها خبث والله يريد أن يطيبكم.. هذه الحياة التي تحيونها دون، الله يريد أن يرفعكم.. هذا الذي أنتم فيه شقوة وبؤس ونكد والله يريد أن يخفف

عنكم ويرحمكم ويسعدكم، والإسلام سيغير تصوراتكم وأوضاعكم وقيمكم وسيرفعكم إلى حياة أخرى تنكرون معها هذه الحياة التي تعيشونها . . . إلخ.

ص 209- ولم تكن الدعوة في أول عهدها في وضع أقوى ولا أفضل منها الآن، كانت مجهولة مستنكرة من الجاهلية وكانت محصورة في شعاب مكة مطاردة من أصحاب الجاه والسلطان فيها. . إلخ.

ص 212- وحين نخاطب الناس بهذه الحقيقة ونقدم لهم القاعدة العقدية للتصور الإسلامي الشامل يكون لديهم في أعماق فطرتهم ما يبرر الانتقال من تصور إلى تصور ومن وضع إلى وضع. . إلخ.

وبهذا الذي أنقله من كتاب صار واضحًا من منطق الكتاب نفسه أنها دعوة غير سليمة، ولا هادفة إلى إصلاح، وإن كانت مسماة عند صاحبها بذلك الاسم المصطنع.

ومهما يكن أسلوب الكتاب ممزوجًا بآيات قرآنية وذكريات تاريخية إسلامية فإنه كأساليب الثائرين للإفساد في كل مجتمع يخلطون بين حق وباطل ليموهوا على الناس.

والمجتمعات لا تخلو من إغراء بسطاء يحسنون الظن بما لا يكون كله حقًّا ولا إخلاصًا، وقد يسيرون وراء كل ناعق، وخاصة إذا كان يبدي الغيرة باسم الدين ووجدوا في غضون هذه الدعوة تلميحًا بالأمل في المراكز والأوضاع والقيم الجديدة في المجتمع الجديد.

وهذه الحيلة في نفسها حيلة إبليس فيما صنعه مع آدم وحواء وفيما يدأب عليه دائمًا في فتنة الناس عن دينهم وعن الخير في دنياهم.

## خلاصة التقرير

وبعد: فقد انتهيت من كتاب- «معالم في الطريق» - إلى أمور:

1- أنه إنسان مسرف في التشاؤم، وينظر إلى الدنيا بمنظار أسود ويصورها للناس كما يراها هو أو أسود مما يراها.

2- أن «سيد قطب» استباح باسم الدين أن يستفز البسطاء إلى ما يأباه الدين من مطاردة الحكام مهما يكن في ذلك من إراقة الدماء والفتك بالأبرياء وتخريب العمران

وترويع المجتمع وتصدع الأمن وإلهاب الفتن في صور من الإفساد لا يعلم مداها غير الله، وذلك هو معنى الثورة الحركية التي رددها في كلامه.

3- وإذا ربطنا بين «سيد قطب» وبين الأحداث المعاصرة ونظرنا إلى ذلك الاتجاه في ضوء الثورة المصرية وما ظفرت به من نجاح باهر في كل مجال من مجالات الحياة وضح لنا أن الدعوة الإخوانية دعوة مدسوسة على ثورتنا باسم الغيرة على الدين وأن الذين تزعموا هذه الدعوة أو استجابوا لها إنما أرادوا بها النكاية بالوطن والرجوع به إلى الخلف وتعريضه لويلات تدمي قلب الإنسانية، وتلك هي الفتنة الكبرى لا قدر الله؛ والله تعالى يقول: ﴿ وَٱتَّقُواْ فِتۡنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمۡ خَآصَّةً ﴾. واتقاء الفتنة يكون- أولاً- بالابتعاد عن إثارتها أو الجنوح إليها ولو من بعيد.

ويكون- ثانيًا - بمقاومتها وإحباط تدبيرها وتحذير الناس منها حتى تكبت في جحرها، ويسلم الأفراد والمجتمع من شرورها. والنبي صلى الله عليه وسلم يقول: «الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها».

**محمد عبد اللطيف السبكي**
**رئيس لجنة الفتوى بالأزهر**
**روجع ويعتمد**
**وكيل الأزهر (توقيع) - شيخ الأزهر (توقيع)**
**في1965/1/13 - صورة طبق الأصل**

## تقرير رقم «2»
## عن كتاب «جاهلية القرن العشرين»
## لمؤلفه محمد قطب

كتب محمد قطب مقدمة في ثلاث عشرة صفحة قرر فيها أننا نعيش في جاهلية أشنع من الجاهلية الأولى- وفي سطر **10** من صفحة **13** قال: وهدفنا من هذه الدراسة هو تصحيح التصور وتصحيح السلوك، هو كشف هذه الجاهلية التي تفتن الناس باسم التقدم والتطور والحضارة والمدنية، و حتى يفيئوا إلى أنفسهم.. وهدفنا كذلك- أي الكاتب- التبشير بمستقبل البشرية.

ثم صار إلى صفحة 52 يتحدث في ذكريات تاريخية عن الجاهلية في العصور القديمة والعصور الوسطى عند اليونان والرومان وعن احتكاك أوربا المسيحية بالإسلام في الحروب الصليبية.

وفي صفحة 52 بدأ في تعليل الجاهلية بكلام ذي لون ديني فقال «والجاهلية تنشأ من عدم إفراد الله بالألوهية وعدم إفراده بالحاكمية فتشرك مع الله آلهة أخرى ولا تحكم بما أنزل الله».

وذلك كلام يحتاج إلى مزيد من بيان يكشف عن مقصده. ويسير المؤلف سيرًا علميًّا لا بأس به إلى الصفحة 131 وفي صفحة 131 يقول: «والعلاج الأوحد- للنظام... إنما هو تغييره من أساسه وبالرجوع إلى منهج الله دون سواه، والحكم بما أنزل الله».

وفي هذا أيضًا شيء من الإجمال كسابقه، ونحن معه في سبيله حتى نقف من كلامه على بينة. وهو يسير فيما بعد هذه الصفحات سيرًا توجيهيًّا مقبولاً يشيد فيه بالدين لما يحتويه من الخير للبشرية ويندد بالحضارات والتقاليد التي زاحمت الدين وصرفت الناس عنه.

وفي صفحة 244 يتحدث عن الإسلام في تفصيل فقال: «إن الإسلام هو الذي يعطي الوضع الصحيح لكل ما انحرفت به الجاهلية في التصور والسلوك في السياسة والاجتماع والاقتصاد.. في الأخلاق والفن وعلاقات الجنسين وكل شيء في حياة الإنسان».

وهذا كلام لا بأس به إجمالاً.

ولكنه في الصفحات الآتية أخيرًا في كتابه يعرج كثيرًا على خطوات التضليل التي وردت في كتاب «سيد قطب»، والتي تتعلق بذكر الحاكمية والجاهلية والدعوة إلى الفتنة الجامحة التي يرددها ويدور حولها أسلوب كتاب «سيد قطب».

ومن هذه التضليلات قوله في صفحة 238 – 239 «على أن هناك أمرًا خطيرًا في شأن الجاهلية الضاربة اليوم في أعماق الأرض... فسواء رضي الناس بالعبودية للطاغوت واستكانوا إليه أم سخطوا استعدادًا لإزالته من على كاهلهم.. فمصير الجاهلية الطاغية ليس متروكًا لاختيار الناس!! هناك حتميات في أقدار الناس، ومن هذه الحتميات أن هذه الجاهلية لا تستطيع أن تبقى إلى الأبد مسيطرة على أقدار الناس.. فإنها لابد ستنهار». وهذا تضليل في إسراف، فإن تعاليم الإسلام تدل على أن هذا العمران لا ينهار على

النحو الذي يصوره لنا الكاتب إلا إذا انتهى أجل الدنيا ﴿ يَوْمَ تُبَدَّلُ ٱلْأَرْضُ غَيْرَ ٱلْأَرْضِ وَٱلسَّمَٰوَٰتُ ۖ وَبَرَزُواْ لِلَّهِ ٱلْوَٰحِدِ ٱلْقَهَّارِ ﴾ وتضليل آخر وهو أنه يصور للناس بعد الانهيار الشامل الذي يتخيله ويعتبره حتمًا أن الناس يختارون لأنفسهم ما يحل لهم بعد انهيار الطاغوت إما الهدى وإما الخضوع لطاغوت آخر... من أجل ذلك كان لابد للناس أن يفكروا لأنفسهم قبل الانهيار هل يعدون أنفسهم لطاغوت آخر أم يبحثون عن العلاج؟

وهذا كلام يدور حول نفسه في عقلية مشوشة فإن الانهيار الحتمي الذي تكلم عنه كان في حديثه تمهيدًا لحياة جديدة يسترد فيها الدين الحاكمية من البشر.

وهو يعود ويقرر أن الناس سيختارون لأنفسهم الهداية أو طاغوتًا آخر.

وهكذا يعاود الكلام عن الحاكمية وذكر الطواغيت والاستفزاز بهذه العبارات المعميات ويستمدها من فقرات مرقومة في كتابه على أنها مقتبسة له من كتاب «سيد قطب» «في ظلال القرآن» وهكذا كما في 249، 250، 254 إلخ.

وبعد، فإن الكتاب في جملته وتفصيله يشتمل على كثير من التوجيهات الصحيحة ويعرج على مناسبات تاريخية معلومة ولكنه في كثير من المراحل يجعل أسلوبه ممزوجًا بالاستفزاز إلى الفتنة ويصوغ كلامه بقدرة لفظية تخفي نواياها على البسطاء.. ولئن كان كتابه «جاهلية القرن العشرين»، أخف من كتاب «سيد قطب» «معالم في الطريق» فإنه يلتقي معه في المغامز التي يثيرها بكلمات اغتصاب الحاكمية من الله والطواغيت وعبادة الناس بعضهم لبعض وإشراكهم مع الله غيره، وهكذا مما يضع المسلمين جميعًا والحكام جميعًا في موضع العداء لله ولرسوله ولدينه.

حتى كأنه لم يبق بريئًا من هذه التهم سوى «سيد قطب» و«محمد قطب» والجيل الجديد الذي ينشأ على أيديهما بعد هلاك المجتمع الحاضر على يد هذين المصلحين بمعونة الشيطان وأعداء الإسلام. ونظرًا لأن الكتاب غير محبب إلى من يقرؤه وأنه يدور حول أهداف ليست خالصة لله بل هي أهداف إفسادية في بواعثها ونتائجها، رأيت الاكتفاء بما كتبت عنه في هذه الصفحات القليلة وكفى.

**رئيس لجنة الفتوى (توقيع)**
**روجع ويعتمد-**
**وكيل الأزهر يعتمد**
**شيخ الأزهر (توقيع)**

# علي عشماوي:
# لحظة انكسار الروح(*)

1



**وكمـا** يموت الناس.. مات «علي عشماوي»، وكما يموت معظمهم لم يهتم أحد بالخبر، ولم تذعه قناة فضائية ولم تنعه هيئة، أو يؤبنه صديق بإعلان مدفوع الأجر من سطرين من صفحة الوفيات في جريدة، ولولا المقال القصير، الذي كتبه «عبد الله كمال»- رئيس تحرير «روز اليوسف»- لما عرفت الخبر ولما جريت في الزمن أكثر من أربعين عامًا إلى الوراء، حين كان اسم «علي عشماوي» وصورته، يتصدران الصفحات الأولى لكل الصحف، باعتباره المتهم الثالث في القضية التي دخلت التاريخ- عام **1965**- باسم «مؤامرة سيد قطب»!

وحين كان الزمن **1937**، ولد «علي عشماوي» في مدينة «ميت غمر» إحدى مدن شمال الدلتا، لأب كان يملك عددًا من المخابز والعقارات في المدينة، وكان في السادسة عشرة

---

(*) الأهرام العربي/ أسبوعية قاهرية/ 4 و11 و18 أكتوبر (ت 1) 2008.

من عمره حين انضم إلى شعبة «الإخوان المسلمين» بالمدينة، ليجد نفسه بعد أشهر عضوًا في «النظام الخاص» أو المليشيا المسلحة للجماعة، والذي كان يجري آنذاك إعادة تشكيله بعد أن تمرد قائده ومؤسسه «عبد الرحمن السندي» على المرشد العام الجديد «حسن الهضيبي» ورفض أن يبايعه خليفة للمرشد المؤسس «حسن البنا»، أو أن ينفذ أوامره؛ إذ كان يعتقد أنه أحق منه بالمنصب؛ لأنه قدم من خارج الجماعة، وليس له سابقة جهاد في صفوفها مثله ومثل آخرين من قادتها ومؤسسيها.

وبعد أشهر أخرى ترك «علي عشماوي» مدينة «ميت غمر»، ونقل أوراقه من مدرستها الثانوية إلى مدرسة مناظرة بالجيزة لكي يتفرغ مع عدد من أعضاء النظام الخاص لإدارة محل تجاري كبير للبيع بالتقسيط لكي يكون واجهة لنشاط التنظيم، ومصدرًا من مصادر تمويله.

وكانت العواصف تهب آنذاك على جماعة الإخوان من كل اتجاه، فقد تفاقم الخلاف بين ورثة «حسن البنا» على السلطة في الجماعة، وتفاقم الخلاف بين قيادة الجماعة وقيادة الثورة؛ إذ كان «حسن الهضيبي» يتعامل مع «جمال عبد الناصر» باعتباره «أخًا مسلمًا» بحكم أنه كان عضوًا سابقًا في الجماعة يتوجب عليه أن ينفذ أوامر المرشد العام، بينما كان «عبد الناصر» يطالب الجماعة بحل النظام الخاص والتشكيلات الإخوانية في الجيش والشرطة وتسليم ما لديها من أسلحة؛ إذ لم يعد لذلك كله ضرورة بعد أن أصبح الإخوان في السلطة بالفعل!

ووصلت الأزمة إلى ذروتها حين خطَّطت مجموعة من النظام الخاص لمحاولة اغتيال عبد الناصر في ميدان المنشية بالإسكندرية في نوفمبر **1954** ليقرر مجلس قيادة الثورة حل الجماعة وتقديم قادتها إلى «محكمة الشعب» التي قضت بإعدام أربعة منهم، وبالأشغال الشاقة المؤبدة على عشرات، وبالسجن لمدد تتراوح بين **10** و**15** سنة على كل من كانت له صلة بالنظام الخاص.

وكان «علي عشماوي» أحد الذين أفلتوا من هذه الحملة بسبب حداثة سنّه وحداثة انتمائه للجماعة، فعاد يحاول استئناف دراسته؛ ففي عام **1957**، وبعد أن أفرج عن المعتقلين من أعضاء الجماعة، بما في ذلك بعض المسئولين عنه في الجهاز الخاص، حاول أن يستحثهم لمواصلة النشاط، والتخطيط لقتل «عبد الناصر» انتقامًا مما فعله بالجماعة فلم يجد حماسة لدى أحد؛ إذ كانت شعبية «عبد الناصر» قد تصاعدت آنذاك ولم

يعد المناخ مهيأً لقبول عمل عنيف ضده، وكان الجميع قد خرجوا من السجون وقد قرروا ألا يعودوا إليها فضلاً عن أن الخلافات حول الموقف من «عبد الناصر» كانت تمزق قادة الجماعة الذين كانوا يقضون المدد المحكوم بها عليهم في منفى الواحات!

ولم ييئس «علي عشماوي» وواصل نشاطه لتجميع الإخوان إلى أن نجح في تكوين نواة صغيرة، وفي تجنيد عناصر جديدة ممن لم تسبق لهم المشاركة في مثل هذا النشاط، كانت تجتمع لتدرس برامج التثقيف التي كان «علي عشماوي» لا يزال يحتفظ بأوراقها، منذ كان عضوًا في النظام الخاص، وتتدرب على الرياضات العنيفة، وعلى استعمال السلاح، وفي مجرى حركته المتواصلة التقى آخرين ينتمون إلى محافظات أخرى، كانوا قد شكلوا حلقات صغيرة تنشط للهدف نفسه، وهو التخطيط لاغتيال «عبد الناصر» انتقامًا من ضربة **1954**.

وهكذا وفي بداية **1963** توحدت خمس من هذه الحلقات لكي تشكل تنظيمًا يقوده خمسة أفراد يمثلون هذه الحلقات، وكان من بينهم «علي عشماوي» الذي تولى مسئولية القاهرة والجيزة والمسئول المركزي عن تخزين السلاح، وعلى امتداد ما يزيد على ثلاثين شهرًا كان التنظيم يتقدم بخطى بطيئة ولكنها ثابتة، وارتفع عدد أعضائه إلى **300** عضو، كان معظمهم من الأعضاء الجدد الذين لم يسبق لأجهزة الأمن أن اعتقلتهم أو حققت معهم أو سجلت معلومات عن صلتهم بالإخوان المسلمين، وأصبحت لديهم مجموعة من الأسلحة تشمل بنادق آلية ومدافع سريعة الطلقات ومسدسات وقنابل، بل ونجحت خلية من أعضائه، تعمل في مؤسسة الطاقة الذرية، في استغلال إمكانات المؤسسة في تصنيع نوع من المتفجرات اعتمادًا على خامات رخيصة الثمن ومتوافرة في الأسواق – يمكن أن يحول كتلة من الحجر الجيري، يصل حجمها إلى ثمانية أمتار مكعبة، إلى بودرة إذا ما فجرت تحتها.

ونجح التنظيم كذلك في إجراء اتصال بقادة الإخوان المسلمين الذين هربوا من مطاردة الشرطة أثناء حملة **1954** إلى بعض دول الخليج فوعدوهم بتقديم دعم مالي وبشراء كمية كبيرة من الأسلحة – تكفي لتسليح ألف فرد – من جنوب السودان وتهريبها إلى مصر، وكان الذي أبرم هذا الاتفاق هو «علي عشماوي» نفسه، ومع نمو التنظيم بدأت المشاكل تطل برأسها.

فقد أصر كثيرون – ممن فوتحوا في الانضمام إلى التنظيم من الإخوان السابقين أو انضموا إليه بالفعل – على ضرورة الحصول على موافقة من القيادة الشرعية للجماعة، ممثلة في المرشد العام لها– والذي كان قد صدر عفو صحي عنه وحددت إقامته في منزله– أو في أعضاء مكتب الإرشاد الذين كانوا يمضون مدة العقوبة المحكوم عليهم بها في معتقل الواحات، بل وبدأ آخرون من قادة الجماعة الذين كانوا يعارضون كل محاولة للتحرك يشهرون بهم، ويهددون بإبلاغ أجهزة الأمن عنهم، باعتبارهم مغامرين يخططون لعمل أحمق يجدد الصدام بين الحكومة والإخوان، ويغري بتكثيف خطة تصفيتهم، وهي مشكلة أمكن حلها حين حصل التنظيم على موافقة، أو بمعنى أدق عدم معارضة، من المرشد العام للإخوان الذي قال بعبارة واضحة: لن أقول لمن يريد أن يتحرك: اقعد.. ولن أقول لمن يريد أن يقعد: تحرك!

وكانت المشكلة الثانية التي واجهت التنظيم هي الاختلاف في الرؤى بين أعضاء اللجنة الخماسية التي كانت تقوده، والصراع فيما بينهم على السلطة؛ إذ لم تكن بينهم شخصية تنتمي للصف الأول من قادة الجماعة، أو تتميز بمكانة خاصة عن الآخرين، وهو ما دفعهم للبحث عن شخصية لامعة تتولى قيادتهم، فتكفل للتنظيم احترامًا بين صفوف الأعضاء السابقين في الجماعة، وتكون حكمًا فيما قد ينشب بين أعضاء اللجنة من خلافات في الرؤى، وبعد عدة محاولات التقوا خلالها عددًا من الشخصيات لم يقتنعوا بأحد منهم؛ حتى ألقت المصادفة بالكاتب والمفكر البارز آنذاك، وبعد ذلك، «سيد قطب»!

وبدأ العد التنازلي لمأساة «سيد قطب» ومأساة «علي عشماوي».

## 2

كانت الصلة بين «سيد قطب»، و«علي عشماوي» التي بدأت عام 1962 هي بداية العد التنازلي لعمر الأول، والذي مات شنقًا بعد ذلك التاريخ بأربع سنوات تنفيذًا لحكم أصدره مجلس عسكري عال بتهمة تأسيس وقيادة تنظيم إرهابي مسلح يسعى لقلب نظام الحكم في عهد الرئيس «عبد الناصر» ويخطط لقتل عدد من الوزراء والمحافظين وقادة القوات المسلحة ونسف محطات الكهرباء وقناطر للري.. كما كانت البداية التي انتهت

في أغسطس 1965، بسقوط «علي عشماوي» من موقعه على قمة جبل المرابطين على ثغور الإسلام إلى سفح الموصوفين بأنهم عملاء الطاغوت الذين تآمروا معه لقتل الإسلام نفسه.

في تلك السنة- 1962- كان «سيد قطب» قد أمضى ما يقرب من ثماني سنوات من أصل خمسة عشر عامًا، سجنًا مع الأشغال الشاقة، حكم عليه بها في أعقاب المحاولة الفاشلة التي قام بها جناح من التنظيم الخاص لجماعة «الإخوان المسلمين» لاغتيال «عبد الناصر»، باعتبار أن «قطب» كان المسئول عن حملة المنشورات السرية التي صدرت عن الجماعة خلال الأشهر الثلاثة السابقة على محاولة الاغتيال، وانطوت على تشهير شخصي وسياسي بأعضاء مجلس قيادة الثورة.

ولأنه كان حديث العهد بالانتماء إلى جماعة «الإخوان» التي انضم إليها خلال فترة التحالف القصيرة بينها وبين حكومة الثورة، بعد أن كان أحد أقطاب مكتب العمال في هيئة التحرير، أول التنظيمات السياسية التي أنشأتها ثورة يوليو، فضلاً عن مكانته الرفيعة ككاتب مرموق، وإصابته بالدرن الرئوي، فقد حظي بمعاملة طيبة كان من دلائلها أنه أودع بمستشفى السجن، وسمح له رسميًا بالكتابة، حيث عكف على استكمال تأليف أجزاء كتابه الشهير «في ظلال القرآن»، وفي أثناء ذلك، توصل إلى فكرته المحورية التي بنى عليها موقفه السياسي وخلاصتها أن مسألة الدولة في الإسلام ليست من مسائل التنظيم لكنها من أصول العقيدة؛ لينطلق من ذلك إلى الحكم بأن العالم الإسلامي كله يعيش في جاهلية أشبه بالجاهلية التي سبقت البعثة النبوية، وأن المسلمين في حاجة إلى جيل قرآني فريد، كالجيل الذي آمن بالرسالة في العهد النبوي، يقوم بهدم الجاهلية القائمة، ويحرر الإنسان من عبادة الطاغوت الذي هو كل تصور بشري يتوهم أن من حق البشر أن يشرعوا لأنفسهم بأنفسهم؛ لأن ذلك عدوان على حق الله عز وجل.

وبالمصادفة المحضة وقعت مسودات هذه الأفكار التي كان «سيد قطب» يسلمها لشقيقته «حميدة» أثناء زياراتها له في السجن، لتحتفظ بها لحين خروجه، والتي تحولت بعد ذلك إلى كتاب «معالم في الطريق» في يد التنظيم الذي شكل «علي عشماوي» إحدى حلقاته، وسعى لتوحيدها مع بقية الحلقات، فحلت لهم أعقد مشاكلهم، ولفتت نظرهم إلى الرجل الذي يستحق قيادة التنظيم بما له من مكانة ككاتب إسلامي معروف، مما يوقف الصراع فيما بينهم على زعامة التنظيم، بحكم تقاربهم في السن أو المستوى الفكري،

فضلاً عن ذلك فإن الأفكار التي تضمنتها هذه الأوراق قد اجتذبت روح التشدد لدى الشبان منهم، وبدت متوائمة مع روح الانتقام التي كانت تتملكهم بسبب ما اعتبروه خيانة «الأخ جمال عبد الناصر» للجماعة، ونكثه بمبايعته للمرشد العام.

وعلى امتداد العامين التاليين توثقت الصلة بين القادة الميدانيين الخمسة للتنظيم ومرشدهم الروحي «سيد قطب»، والذي قبل عرضهم أن يتولى قيادتهم، وبدأ يكتب لهم دراسات خاصة تتعلق بالأمور الفقهية والحركية، وتحليلات سياسية للأوضاع الدولية والإقليمية والمحلية، إلى أن أفرج عنه بعفو صحي في خريف 1964، بعد تدخل من الرئيس العراقي الأسبق «عبد السلام عارف»، والذي كان من المتأثرين بكتاباته، فسعى القادة الميدانيون للقائه، وبدأت خلال الأشهر الثمانية التالية اجتماعات منتظمة بينه وبينهم. وخلال الاجتماعات تحددت الأدوار بوضوح؛ فقد ترك لهم مهمة إدارة العمل الميداني للتنظيم إلا فيما يتعلق بالخطوط الاستراتيجية الكبرى لحركته، ومن أساسه، وهو ما يتطلب التركيز على إعادة بناء عقيدة قادة التنظيم وأعضائه، إلى أن يأتي الوقت المناسب لتنفيذ الهدف النهائي له، لكن ذلك لا يمنع من التدريب على السلاح وجمعه وتخزينه ليكون في يد التنظيم إذا ما نجحت أجهزة الطاغوت في اكتشاف أدوات القوة التي يرد بها عليه، ليحول بينه وبين تكرار عمليات التعذيب التي مارسها قبل ذلك في عام 1954، ضد أعضاء الجهاز السري لجماعة «الإخوان المسلمين»!

وبعد قليل اكتشف «سيد قطب» المواهب الحركية التي كان يتمتع بها «علي عشماوي»؛ إذ كان أكثر القادة الحركيين الخمسة للتنظيم، نشاطًا وحيوية وأوفرهم ذكاء، فضلاً عن خبراته العملية، وكان قد توقف عن إتمام دراسته الجامعية، والتحق كاتبًا بإحدى شركات القطاع العام، وانتقل للإقامة بإحدى القرى المتاخمة للقاهرة، وأنشأ فيها حظيرة لتربية المواشي والتجارة فيها، مما أتاح له فرصة للتعرف إلى عدد من تجار الأسلحة الذين يعملون خارج نطاق القانون، فزود التنظيم بعدد من المسدسات والقنابل والمدافع الآلية، وحفز الكيماويين من أعضائه على البحث عن وسائل لتركيب متفجرات قوية من المواد المتوافرة في الأسواق، فضلاً عن أنه كان قد نجح في تأمين اتصال منتظم ومأمون بالإخوان المسلمين الهاربين إلى السعودية ودول الخليج.

ولعل «سيد قطب» قد وجد في شخصيته الحركية العملية ما يكمل النقص الذي كان يشعر به في نفسه كرجل لا يتقن إلا التفكير والبحث والتأمل، ويكمن تطرفه وعنفه في

أفكاره، وليس في عضلاته، والتي لم يكن- بحكم ضعف بنيته ومرضه- يملك أدنى قدرة على تحريكها، فقربه إليه، واختصه بحوارات لم يشترك فيها بقية زملائه من القادة الحركيين، وبأسرار وأفكار طلب إليه أن تظل سرًّا بينهما، وهو الأمر الذي لا شك أن «علي عشماوي» قد شعر بسببه بالزهو، وبحكم أنه كان لا يزال آنذاك شابًّا في الثانية والعشرين، فبدأ يتصرف بقوة بعد أن استقر في ذهنه أن علاقة «سيد قطب» به هي تنويعة أخرى على ثنائية العقل والعضلات!

وكان العد التنازلي لافتضاح أمر التنظيم قد بدأ حين وقعت أول وآخر أزمة بين العقل والعضلات كان لها، فيما بعد، الأثر الأكبر في النهاية التي انتهت بشنق العقل ومطاردة العضلات.

3

خلال الأشهر التسعة التي ظهر فيها «سيد قطب» على شاشة تنظيم الإخوان المسلمين، والذي شارك علي عشماوي في تأسيس إحدى حلقاته وفي توحيد هذه الحلقات، استطاع التنظيم الموحد أن يعيد بناء هيكله التنظيمي كله، بحيث تتكون المجموعة - وهي الوحدة القاعدية للتنظيم من ثلاثة إلى خمسة أفراد - ويكون لكل خمس مجموعات قائد، هو الوحيد الذي يتصل برئيس المنطقة الجغرافية التي يتبعها، وهو أحد أعضاء اللجنة الخماسية التي تقود العمل الميداني ليسهل عزل المجموعات التي يتم كشفها أو القبض على عضو من إحدى مجموعاتها بتهريب المسئول عن المجموعات الخمس، وبذلك لا يتم كشف التنظيم كله، إذا اعترف أحد أعضائه على زملائه في المجموعات، فتتوالى الاعترافات حتى يتم القبض على الجميع من القمة إلى القاعدة.

وخلال تلك الأشهر كان «سيد قطب» يعيد تثقيف اللجنة الخماسية بأفكاره التي كانوا قد تعرفوا إلى خطوطها الرئيسة من خلال ما كان يرسله إليهم من مخطوطات أثناء قضائه عقوبة السجن التي حكم بها عليه في قضية 1954، وحانت الفرصة لكي يعرفوا تفاصيلها، من خلال اجتماعات أسبوعية كان يعقدها معهم، وتشمل كذلك الرد على أسئلتهم الفقهية والسياسية، ومعالجة المشاكل التنظيمية، ومن بينها صراع خفي بين الشيخ «عبد الفتاح

إسماعيل» - مؤسس إحدى الحلقات التي توحدت في التنظيم - و«علي عشماوي»؛ إذ كان الأول هو الذي أنشأ الصلة بين التنظيم والإخوان المسلمين المهاجرين إلى السعودية ودول الخليج الذين شجعوا فكرة إحياء الجماعة وتحمسوا لهدف القيام بعمل عنيف لاغتيال «جمال عبد الناصر» وأبدوا استعدادهم لدعم التنظيم بالمال والسلاح لتحقيق هذين الهدفين، وكان «عبد الفتاح إسماعيل» قد حصل منهم على دعم مالي قدره أربعة آلاف جنيه لحساب الحلقة التي كان يقودها ووضعها تحت إمرة التنظيم حين توحدت الحلقات، لكن «علي عشماوي» سافر إلى السعودية، واستغل علاقات قديمة له بهؤلاء المهاجرين الذين اعتمدوه ضابطًا وحيدًا للاتصال بين الطرفين مما أثار غضب الشيخ «عبد الفتاح» الذي اتخذ من مسألة الاتصال بالخارج موضوعًا لمعارضته الدائمة.

ولم يكن «سيد قطب» قد بلور بشكل نهائي موقفه من قضية العودة لاستخدام العنف، صحيح أنه في مناقشاته مع قادة التنظيم اعتبر هدف اغتيال «عبد الناصر»، في ذلك الوقت، هدفًا صغيرًا بالنسبة لهدف إعادة بناء عقيدة المسلمين تمهيدًا لإنشاء الدولة الإسلامية، وهو ما يتطلب إعدادًا تربويًّا طويلاً ينتهي بالعنف.. ولا يبدأ به.. لكن من الصحيح كذلك أنه كان يشحن نفوس هؤلاء بتحليلاته السياسية التي كان يذهب فيها إلى أن «عبد الناصر» عميل صهيوني أمريكي، ينفذ خطة مرسومة لتدمير الإسلام، ثم إنه لم يطلب من قادة التنظيم التخلص مما جمعوه من أسلحة، أو وقف التدريب عليها لينتهي إلى رأي نشره بينهم بجواز استخدام العنف على أوسع نطاق إذا ما انكشف التنظيم، لتخفيف أشكال التعذيب الذي قد يتعرض له أعضاؤه.

ليس هذا فقط بل كان «سيد قطب» نفسه هو الذي أثار هواجس أعضاء القيادة حين أخطرهم في أحد أيام شهر يوليو **1965** أن معلومات مؤكدة وصلت إليه من مكتب «المشير عبد الحكيم عامر»، أن الحكومة تفكر في ضرب «الإخوان المسلمين»، وأنه على التنظيم أن يستعد لرد العدوان بعنف، وأن يكثف التدريب على السلاح، ويستكمل ما ينقصه منه.

ونشط «علي عشماوي» - باعتباره المسئول عن القاهرة والجيزة وعن التدريب وتخزين السلاح - لتنفيذ المهمة، وبدأ يطوف بالمجموعات ويدربها على استخدام السلاح، ويسعى لشراء المزيد منه، وفي أثناء ذلك، وصلت رسالة من السعودية أن «الإخوان» هناك انتهوا من شراء شحنة الأسلحة التي كان قد طلبها منهم خلال زيارته السابقة لهم في موسم الحج الأسبق، بحيث تكفي لتسليح ألف فرد، وأنها جاهزة للتحرك

من جنوب السودان - والذي اشتريت منه - إلى مصر فور أن تصلهم مع حامل الرسالة إشارة بذلك تحدد مكان وطريقة التسليم داخل حدود مصر.

وأسرع «علي عشماوي» بالرسالة إلى «سيد قطب» ليسأله رأيه، فأسعده الخبر لأن السلاح جاء في الوقت المناسب، وفوضه في اتخاذ إجراءات تسلم الشحنة على الحدود المصرية السودانية وزوده ببعض النصائح لتأمينها أثناء النقل على أن تخزن مركزيًا بعيدًا عن القاهرة، وأذن له أن يتسلم مبلغ ألف جنيه تحت حساب عملية النقل والتخزين من ميزانية التنظيم التي كانت مودعة لدى الشيخ «عبد الفتاح إسماعيل».

وما كاد «علي عشماوي» يطرح الموضوع على أعضاء اللجنة الخماسية، لبحث الترتيبات، حتى ثار الشيخ «عبد الفتاح إسماعيل» ثورة عارمة ونجح في تحريض أعضاء اللجنة ضد «قطب» و«عشماوي» لانفرادهما باتخاذ قرار تسلم الشحنة، بدون استشارة الآخرين، وعلى مبدأ تسلمها قبل التثبت من أن الإخوان هم الذين مولوا شراءها من أموالهم، وليس الحكومة السعودية، وهي كما يرى «علي عشماوي» ذرائع واهية، كان واضحًا أن دافعها هو ضيق «عبد الفتاح إسماعيل» من عزله من موقع ضابط الاتصال، بإخوان السعودية، وتقبلها الآخرون لشعورهم أن وصول السلاح يهيئ الأوضاع للصدام الذي كانوا في أعماقهم يخافون منه، ولا يريدونه خشية المخاطر التي قد يتعرضون لها. وقرروا إعادة عرض الموضوع على «سيد قطب».. واستئناف القرار الذي أصدره بتسلم شحنة الأسلحة.

وكان ذهول «علي عشماوي» كاملاً حين أنكر «سيد قطب» ما سمعه منه بلسانه، مؤكدًا أنه أخطأ فهم ما قاله له، وأنه لم يفوضه في استلام الشحنة، ولأنه كان يعتبر «سيد قطب» مثلاً أعلى للقائد والمفكر والفيلسوف، فقد شعر بإحباط شديد؛ لأنه تراجع عما قاله له، أمام ثورة الشيخ «عبد الفتاح إسماعيل» التي كان يعرف دوافعها الحقيقية، وتكثف لديه الإحساس أنه قد أضاع عمره، وضيع حياته، وانكسرت في نفسه أشياء بدا له أنها لن تجبر بعد ذلك، فأجهش بالبكاء وفشلت محاولات «سيد قطب» لتهدئته.

وفي أعقاب هذا اللقاء العاصف أرسل «علي عشماوي» رسالة إلى قادة الإخوان المسلمين المصريين الهاربين إلى السعودية يطلب فيها تأجيل إرسال شحنة الأسلحة، وبعد أسابيع انغمس خلالها في تدريب أعضاء التنظيم على ما كان متوافرًا لديهم من أسلحة - انكشف التنظيم وقبض على قادته وأعضائه، ثم قبض على «علي عشماوي»!

ومع أنه يقول في مذكراته إنه قد تعرض لتعذيب عنيف دفعه للاعتراف، إلا أن كل المصادر تؤكد أنه لم يتعرض لأي تعذيب، وأن المحقق ما كاد يوجه إليه أول سؤال، حتى اعترف بكل ما لديه من معلومات، ولأنه بحكم موقعه في قيادة التنظيم كان يعرف كل أعضائه، فقد كانت المعلومات التي أدلى بها هي الأساس الذي قامت عليه خطة تصفيته.

ومع أن كل قادة التنظيم وأعضائه بمن فيهم «سيد قطب» نفسه قد اعترفوا بما قاموا به بدون أن يلوم أحدهم الآخر، فقد اتفقوا جميعًا على تعليق المسئولية عن كل ما تعرضوا له في رقبة «عشماوي» الذي أشاعوا أنه كان ضابط أمن دولة، دس عليهم، وأنه شكل التنظيم لكي يعطي للنظام الناصري الفرصة لتصفية ما تبقى من الإخوان وهي فكرة ساذجة، أراد منها الذين اصطنعوها أن يتهربوا من مسئوليتهم عما تعرضوا له!

وعلى امتداد 43 عامًا عاشها «علي عشماوي» بعد ذلك، ظل الإخوان يطاردونه حين كان سجينًا معهم لمدة تسع سنوات، وبعد أن غادر السجن ليسيح في الدنيا بحثًا عن ملاذ آمن.

ومنذ أسابيع وفي 19 سبتمبر الماضي «2008» رحل «علي عشماوي» عن دنيانا، دون أن يتوقف أحد أمام مأساته الإنسانية التي ليست نادرة المثال، أو يربط بين ما صدر عنه واللحظة التي انكسرت فيها روحه.

# شكري مصطفى

# 1

## تكنولوجيا صناعة الإرهابيين(*)

في الساعة الرابعة من فجر يوم 3 يوليو 1977 استقل تسعة من أعضاء «جماعة المسلمين» - والتي كانت تعرف إعلاميًا باسم «جماعة التكفير والهجرة»- سيارتين مدنيتين، وتوجهوا إلى منزل وزير الأوقاف السابق الدكتور «حسين الذهبي» بحدائق حلوان، فأيقظوه من نومه، وأبلغوه أن رئاستهم في مباحث أمن الدولة قد كلفتهم بإحضاره لأمر عاجل، ولما تردد جروه عنوة إلى إحدى السيارتين اللتين حملتاهم إلى منزله، وانتقلوا به إلى شقة مفروشة، كانوا قد استأجروها بشارع حسن محمد بالهرم وقيدوه إلى سرير بإحدى غرفها، وتركوه في حراسة ثلاثة أفراد مسلحين بالرشاشات.

وفي الصباح التالي توجه مندوب من الجماعة إلى مكتب رئيس الوزراء «ممدوح سالم» حيث سلم بيانًا صادرًا عن الجماعة يتضمن اعترافها بالخطف، وشروطها للإفراج عن الرهينة.

(*) الوفد الأسبوعي/ القاهرة/ 16 و23 و30 يوليو 1992.

وكان من أبرزها الإفراج عن 60 معتقلاً من أعضاء «جماعة التكفير والهجرة» حبستهم النيابة احتياطيًّا في قضايا تتعلق باعتدائهم على المنشقين عنهم، ودفع فدية قدرها 200 ألف جنيه تعويضًا عن اعتقالهم، واعتذار الصحف والمجلات الحكومية عما وجهته إلى الجماعة من ألفاظ سباب ووقائع تشهير .

وهدد البيان بقتل «الشيخ الذهبي» إذا لم تستجب الحكومة لهذه المطالب خلال 24 ساعة، امتدت إلى 30 ساعة بناء على طلب وزارة الداخلية التي تظاهرت بقبول المفاوضة مع الخاطفين لتكسب وقتًا. . لكنهم كشفوا المناورة ونفذوا تهديدهم، فأطلق أحدهم - وهو ضابط شرطة مفصول كان يعمل بـ «مباحث أمن الدولة» - رصاصة من مسدس كاتم للصوت، في العين اليسرى للمرحوم «الشيخ محمد حسين الذهبي» قتلته في الحال.

وكان «الشيخ الذهبي» أمينًا عامًّا لمجمع البحوث الإسلامية، حين اختير وزيرًا للأوقاف في إبريل 1975 في وزارة «د. عبد العزيز حجازي» ولم يمكث بالوزارة سوى 18 شهرًا، وبعد أسابيع من توليه لمنصبه، برز اسم جماعة «التكفير والهجرة» على صفحات الصحف بعد أن أبلغ عدد من الآباء السلطات بوقوع أبنائهم وبناتهم تحت سيطرة جماعة يتزعمها مهندس زراعي اسمه «شكري أحمد مصطفى» تكفر المجتمع القائم، وتدعوهم إلى الفرار بدينهم منه، والهجرة كما هاجر الرسول (صلى الله عليه وسلم) من مكة إلى المدينة إلى أن يصبحوا قادرين على فتح المجتمع الجاهلي، فيعودوا من دار الهجرة، كما عاد الرسول من المدينة، ليفتح مكة، ويحطم الأصنام. . فتركوا دراستهم في الجامعة لأن التعليم حرام وتركوا وظائفهم الحكومية لأن الارتزاق من خدمة حكومة كافرة هو كفر، وحكموا بكفر آبائهم؛ لأنهم لا يحكمون مثلهم بكفر الحكومة، ومن لم يكفِّر الكافر، هو، في رأيهم، كافر مثله!

وبحكم أنه وزير للأوقاف، والمسئول عن الدعوة، فقد طاف «الشيخ الذهبي» على المساجد الكبيرة في القاهرة، وطلب إلى أئمتها عقد اجتماعات لمحاربة هذه الفئة التي وصفها بأنها «ضالة مضللة»، وجمع لجنة من رجال الدعوة بالوزارة قامت بجمع الشبهات التي تثيرها الجماعة وردَّت عليها في كتاب طبع آنذاك ووزع على أوسع نطاق وأدلى بتصريحات كثيرة اعتبرتها الجماعة قذفًا في حقها مما دفعها إلى رفع قضية قذف وسب ضد وزير الأوقاف ورؤساء تحرير الصحف التي نشرت تصريحاته.

ويلفت النظر من تلك التصريحات تنديد المرحوم «الشيخ الذهبي» بالجماعة؛ لأنها تعلن أن الجهاد لا يكون إلا بعد قيام الخلافة، ومعنى هذا- في رأيه- أن يستسلم المسلمون لأعدائهم وأن يمكنوهم من رقابهم.

وكان هذا الهجوم أحد سببين دفعا «جماعة التكفير والهجرة»، لاختياره ليكون رهينتها وضحيتها.

أما السبب الثاني والأهم، فهو أنه كاد يكون الوحيد بين «الكافرين الكبار» الذي بلا حماية؛ إذ كانت الحراسة الحكومية التي وضعت على منزله قد رفعت بعد مغادرته الوزارة، قبل عشرة أشهر من ذلك التاريخ.

وقد هزني الحادث، كما هز مصر كلها أيامها؛ إذ كان أول استخدام لأسلوب جديد، في المعارضة السياسية هو خطف رهينة بشرية لتحقيق مطالب غامضة وغير عملية، وهزني أكثر أنني كنت قد عرفت المرحوم «شكري أحمد مصطفى» (1942 - 1978) - والذي خطط لهذه الجريمة البشعة وأشرف على تنفيذها- في معتقل طرة السياسي في الفترة بين عامي 1968 و1971 فبدا لي آنذاك شابًا هادئًا منطويًا على نفسه لا يكلم أحدًا من المعتقلين، وكان معظمهم من المنتمين لجماعة الإخوان المسلمين الذين اعتقلوا فيما عرف - عام 1965 - بمؤامرة «سيد قطب»، ولا يلقي عليهم السلام أو يرد على سلامهم، ولا يصلي معهم، ولا يشاركهم في أي نشاط رياضي أو ترفيهي، حتى لو كان طابور الجري في الصباح، أومشاهدة برامج التليفزيون؛ إذ كان يعتبر كل إنسان كافرًا، وكل سلوك كفرًا يفر بدينه منه، بمن فيهم «الإخـوان المسلمون» الذي اعتقل بتهمة الانضمام إليهم، وكذلك المتشددون منهم الذين يؤمنون بأفكار «سيد قطب».

وكان معروفًا في المعتقل أنه «زعيم المكفراتية» الذين لم يكن عددهم يزيد على 12 فقط بين أكثر من ألفي شخص معتقل ظلوا يتناقصون، نتيجة لخلافات فقهية، إلى أن أصبح وحيدًا تمامًا تقتصر علاقته بالكائنات الحية على عدد من الأرانب البلدية كان يربيها في فناء العنبر ويعتني بها عناية فائقة.

وكان المعتقلون من الإخوان المسلمين، يهونون من شأنه هو ومن معه، لا لقلة عددهم فقط، بل لأن معظمهم لم يكن من الحرس القديم للإخوان؛ فليس بينهم أحد ممن شاركوا في تأسيس الدعوة أو النشاط في صفوفهم على عهد «الحسنين» - البنا والهضيبي - وليس

بينهم أحد ممن اضطهدوا في زمن المحنة الأولى للإخوان التي أعقبت قرار حل جمعيتهم ومصادرة أموالها وإغلاق شُعَبها وصحيفتهم اليومية عام 1948، أو ممن اضطهدوا إبان المحنة الثانية التي نشأت في أعقاب الصدام بينهم وبين مجلس قيادة ثورة 23يوليو 1952، وبدأت بإعادة حل جمعيتهم وتقديمهم إلى «محكمة الشعب» بتهمة محاولة اغتيال الرئيس «عبد الناصر»، والحكم على عشرات منهم بأحكام قاسية، تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة لمدة عشر سنوات واعتقال مئات من العناصر الأقل خطورة.

ومع أنهم قد اعتقلوا، في صيف 1965، ضمن الآلاف الذين تم اعتقالهم في أعقاب اكتشاف التنظيم الذي كان يقوده المرحوم «سيد قطب» إلا أنه لم تكن لمعظمهم صلة بهذا التنظيم؛ لذلك لم تشملهم قرارت الاتهام التي شملت المئات ممن قدموا إلى المحكمة العسكرية العليا برئاسة الفريق «محمد فؤاد الدجوي» ولم تترك أحدًا كانت له أدنى صلة بهذا التنظيم دون أن تقوده إلى قفص الاتهام.

كان معظم هؤلاء «المكفراتية» - وبينهم «شكري أحمد مصطفى» - من شباب الجماعات الإسلامية غير السياسية، والتي يقتصر نشاطها على دعوة المسلمين لاتباع فرائض وسنن دينهم، ولا تقحم نفسها في الشئون المتعلقة بالسياسة والحكم، ولا تبدي فيها رأيًا أو تتخذ موقفًا، ومن أبرزها «جماعة التبليغ» التي تأسست في الهند الإسلامية - باكستان - وقامت على أساس السياحة في سبيل الله بالتنقل بين البلاد لدعوة أهلها إلى ممارسة شعائر الدين الإسلامي، و«الجمعية الشرعية» التي تقوم على أسس مشابهة.

كان القبض عليهم في الواقع تدبيرًا احترازيًا، أو وقائيًا، لجأت إليه أجهزة الأمن آنذاك بعد أن اعترف الشيخ «عبد الفتاح إسماعيل» أن التنظيم الذي كان يقوده المرحوم «سيد قطب»، كان ينشط في أوساط هذه الجمعيات ليضم إليه المنتمين إليها؛ ولأن تنظيم 1965 كان قد اكتشف بالمصادفة المحضة، وأثناء تحقيق المباحث الجنائية العسكرية في قضية أخرى، مما أدى إلى حركة تطهير واسعة في قيادات الشرطة، وخاصة مباحث أمن الدولة التي يدخل الكشف عن تلك التنظيمات من بين مهامها بل اتهمت آنذاك بالتستر على التنظيم، فقد تنافس الجهازان في توسيع نطاق الاشتباه ليشمل كثيرين ممن كانوا يترددون على مقار تلك الجمعيات، أو ينشطون في صفوفها؛ فكانت النتيجة أن خرج هؤلاء من المعتقلات وهم يرفعون رايات تكفير كل مسلم، ويهدرون دمه، ولا يقبلون في ذلك مناقشة.

ويبدو المرحوم «شكري مصطفى» حالة نموذجية لدراسة دور السياسات الأمنية في خلق الإرهاب وتربية الإرهابيين، وليس الدليل على ذلك فحسب أنه دخل المعتقل في عام **1965** عضوًا في جماعة إسلامية غير سياسية فلم ينقله الاعتقال إلى صفوف تيار الإسلام السياسي بل قفز به ليصبح أكثر تشددًا من «الإخوان المسلمين» أنفسهم بل وأكثر تطرفًا من جناحهم المتشدد آنذاك الذي كان يمثله المتأثرون بفكر المرحوم «سيد قطب».

بل إن الطريقة التي تعاملت بها معه أجهزة الأمن، بعد الإفراج عنه عام **1971**، ساهمت بدرجة كبيرة في دفعه إلى الطريق الذي انتهى به إلى التخطيط لقتل «الشيخ الذهبي» انتقامًا من تلك الأجهزة وتأديبًا لها، بعد أن غدرت به وخرجت عن اتفاقها معه أن تتركه حرًا في حركته التي لا تضرها في شيء فهو يدعو الشباب الراغب في العمل الإسلامي للانسحاب من المجتمع الكافر والهجرة منه، فيحرم بذلك الجماعات الإسلامية الحركية الأخرى، كالإخوان المسلمين، من الاستفادة من هؤلاء الشباب، ويقلل من نفوذها، إلى أن اكتشف أن هذه الأجهزة، تشجع المنشقين عليه على التمرد، وتحرمه من تأديبهم لارتدادهم عن دعوته، فقرر أن يؤدبها باغتيال «الشيخ الذهبي».

ومع أن المعلومات التي نشرت آنذاك عن حياة «شكري مصطفى» كانت محدودة، وعلى نحو كبير مغرضة، إلا أنها تلفت النظر بقوة إلى أنه عانى في طفولته يُتمًا عاطفيًّا وماديًّا؛ فقد كانت أمه أرملة لمحام شرعي أنجبت منه ولدًا وبنتًا قبل أن يغادر الحياة، أما أبوه فكان عمدة لقرية «أبو الخرس» إحدى قرى مركز «أبو تيج» بمحافظة «أسيوط» ووالدًا لطفل آخر من زوجة سابقة، لكن زواج العمدة من أرملة المحامي الشرعي لم يستمر سوى ثلاثة أعوام، ولم يثمر سوى «شكري» الذي غادر قريته على كتف أمه التي طلقها العمدة فعادت إلى «ريفا» القريبة من أسيوط، واستأجرت شقة أقامت فيها مع أولادها الثلاثة تشرف على تعليمهم وتربيتهم، وتقاوم بضراوة محاولات أبيه الكيدية لاسترداده منها.

وما كاد يصل إلى نهاية المرحلة الثانوية حتى اضطر للعودة إلى «أبو الخرس» ليقيم مع أبيه، فاضطربت حياته الدراسية، ورسب في امتحان الثانوية العامة أكثر من مرة، إلى أن حصل عليها أخيرًا والتحق بكلية الزراعة جامعة أسيوط.

ويلفت النظر في الاعتراف الذي كتبه بخط يده - أثناء اعتقالة بالسجن الحربي في أغسطس **1965** - حرصه على أن يبدأ بالتعريف بنفسه، فيتوقف عند الصلاة والشعر.. فقد كتب - بعد البسملة - يقول:

«اسمي شكري أحمد مصطفى، طالب بكلية الزراعة جامعة أسيوط، منقول إلى السنة الرابعة، التحقت بالجامعة في سنة **1960**، هوايتي الاطلاع على الكتب وقراءة الشعر ونظمه.

«قرأت معظم القصص الحديثة المصرية، وقرأت كثيرًا من الشعر لمحمود غنيم وشوقي والشابي ومحمود حسن إسماعيل.. وقرأت كتبًا إنجليزية مترجمة، منها «مدخل إلى الفلسفة» و«سيكولوجية الجنس».

ولا تدل قائمة الكتب الدينية التي كان قد حازها حتى ذلك الحين عن توسع في القراءة في هذا المجال، ولا تشير إلى «معرفة كافية بعناوين هذا النوع من الكتب، ولم يكن ما قرأه منها سوى عدد قليل.. وفي كتابه «البوابة السوداء» الذي يروي فيه ذكرياته عن اعتقالات 1965، يقول «أحمد رائف»- والذي أتيح له بعد ذلك التاريخ بشهور أن يسكن إلى جواره في عنبر **12** بمعتقل «أبو زعبل»- إنه فوجئ بأن «شكري» لم يكن يعرف الكثير أو القليل عن الإسلام، اللهم إلا الصلاة.. أما الإسلام كبُعد عقائدي يجاهد من أجله فلم يكن يعرف الكثير أو القليل عنه كذلك.

وتكشف أقوال «شكري مصطفى» التي أدلى بها في محضر تحقيقات النيابة العامة، في **7** نوفمبر **1965**، عن شاب عادي تمامًا، مهموم، على نحوٍ ما، بشيء خارج نفسه مُفْعم بالشوق لكي يعطيها لهدف ما.. بدأ نشاطه عندما قرأ، عام **1963**، إعلانًا ألصقته الجمعية الشرعية بـ «أسيوط» على حوائط المدينة تدعو فيه المواطنين للمساهمة في بناء مقر لها على شكل مؤسسة إسلامية جامعة.

وعندما تم بناء هذه المؤسسة وافتتحت في بداية **1965**؛ أي قبل ثمانية أشهر فقط من اعتقاله، أخذ يتردد عليها كل يوم جمعة ليصلي فيها، وبعد الصلاة كانت تعقد ندوة يرأسها موظف ببنك مصر هو «عبد المتعال هريدي»، ويفتتحها بالتعقيب على خطبة الجمعة، ويفتح باب المناقشة أمام الحاضرين.. وفي مرحلة لاحقة أعطيت الفرصة لطلبة الجامعة الذين كانوا يترددون على المسجد لإلقاء محاضرة قصيرة في قاعة «البنج- بونج» في

موضوعات مثل «الطب والإسلام» و«سيرة الرسول». . وقد ألقى «شكري»، نفسه، واحدة من تلك المحاضرات اختار لها موضوع «مشاكل الشباب»، وخلال تلك الندوات تعرف «شكري» إلى بعض زملائه طلاب الكليات الأخرى في الجامعة، فأخذ يقترض منهم الكتب ليقرأها ثم يعيدها. . وتعرف على «محمد منيب» أمين مكتبة الجامعة الذي سهَّل له استعارة الكتب منها، وأخذ يحثه على المذاكرة، ثم دعاه إلى زيارته في بيته حيث كان يجد أحيانًا بعضًا من المترددين على الجمعية. فيتسامرون، أو يقرءون صفحات من بعض الكتب الدينية، كان من أبرز ها كتابان للشيخ «محمد الغزالي» هما «خلق المسلم» و«عقيدة المسلم»، وبعد اللقاء الخامس، توقفت زيارات «شكرى» لأمين المكتبة؛ فقد انشغل بامتحانات نهاية العام الدراسي ثم غادر «أسيوط» إلى قريته «أبو الخرس» ليمضي إجازة الصيف، وبعد أسابيع قليلة علم من الجامعة أن قسم شرطة أسيوط يطلبه، وأنه قد سألها عن محل إقامته فسلم نفسه إلى قسم الشرطة في **11** أغسطس **1965**، معتقدًا- كما يقول- أنه لا غبار عليه.

أما الذي لم يعرفه «شكري مصطفى»، حتى ذلك الحين، فهو أن «محمد منيب» كان قد دخل دائرة الاشتباه بعد أن اعترف «أحمد عبد المجيد عبد السميع» - مسئول الوجه القبلي بتنظيم «سيد قطب» - أنه قد فاتحه في الانضمام إليه، فقبل لكنه - طبقًا لاعترافات «عبد السميع» - لم ينشط بشكل كافٍ، ولم يكن يحضر اجتماعات الخلية الوحيدة للتنظيم في «أسيوط» حتى ذلك الحين.

وما لم يعرفه أيضًا أنه لم يكن كافيًا آنذاك وبعد ذاك وإلى هذا اليوم - أن يعتقد المواطن أنه لا غبار عليه لكي ينجو من التعذيب.

ومع أن «شكري» قد مثل أمام النيابة بعد ثلاثة أشهر من اعتقاله - شهد فيها عمليات التعذيب البشعة التي تعرض لها الذين عاشوا تلك الشهور المريرة من عام **1965** - بالسجن الحربي، لكنه كان متماسكًا وهو يدلي بأقواله أمام الأستاذ «سليمان عبد المجيد»، وكانت أقوال الآخرين التي انتزعتها السياط من قلوبهم قد أجمعت على أنه لا علم له بالتنظيم، وأن أحدًا لم يفاتحه في الانضمام إليه، وذلك ما أكده للمحقق وعاد المحقق ليسأله: ألم يكن لديك اعتراض على السياسة التي تنتهجها الحكومة الحاضرة من الناحيتين الداخلية والخارجية؟

فيجيب: لا وأنـا شخصيًّا لا أجـد جانبًا من جوانب العمل الحكومي يستوجب الاعتراض.

ثم عاد ليواجهه بما جاء في بلاغ الأجهزة من أنه عضو في إحدى الأسر الإخوانية.

وعاد «شكري» يكرر إجابته «لا، أبدًا، محدش عرض عليَّ أن أنضم للإخوان، وأنا لست إخوانيًّا، ولا أؤيد اتجاه الإخوان؛ لأني سمعت عنهم أنهم كانوا يهدفون في الماضي للاستيلاء على الحكم ودي مسائل ماليش بيها دعوة خالص».

أما في نهاية اعترافه الذي كان كتبه عقب القبض عليه. وتمسك فيه بالأقوال ذاتها فقد كتب: «ويشهد الله أن ذلك هو ما أعرفه بخصوص هذه النواحي.. وأسأل الله الكريم أن يعرفكم بالحقيقة، وأن ينقذني وكل بريء لنعود فنباشر أعمالنا ومستقبلنا».

ومع أنهم- في الشرطة العسكرية- عرفوا الحقيقة بعد أسابيع، واكتشفوا أن التنظيم الذي يرأسه «سيد قطب» لم يكن يضم أكثر من 200 عضو، وأن قليلين منهم هم الذين كانوا على علم بموضوع السلاح، إلا أن ذلك لم ينقذه، هو وكل بريء، ولم يُعد الآلاف الذين اعتقلوا على سبيل الاشتباه ليمارسوا عملهم ومستقبلهم، ولعل ذلك لو حدث لتغيرت أشياء كثيرة من بينها مصير «شكري مصطفى» ذاته!

خلال الشهور التسعة التالية عاش «شكري مصطفى» في السجن الحربي، والذي كان قد تحول إلى سلخانة بشرية، يقاد إليها الآلاف ممن انتزعت السياط أسماءهم من أفواه الأعضاء الحقيقيين في تنظيم «سيد قطب» ليتعرضوا لعذاب لا يطيقه بشر، وربما لا يطيقه كذلك جانٌّ، وكل جريمتهم أنهم صافحوا عضوًا من أعضاء هذا التنظيم، أو قابلوه مصادفة في طريق، أو فكر هو في أن يفاتحهم في الانضمام إلى التنظيم، ثم عدل عن رأيه بعد أن اكتشف عدم صلاحيتهم لذلك، أو سبقته الحوادث، فاعتقل دون أن ينفذ نيته في مفاتحتهم دون أن يعلموا هم أو يكون لهم ذنب!

وهكذا جرى على «شكري مصطفى» ذلك الذي جرى على كل الذين اقتيدوا في صيف 1965 إلى السجن الحربي، ومن عناوينه التي أصبحت حقائق تاريخية: الضرب بالسياط والشوم والتعليق من الأطراف، والكي بالنيران، والصعق بالكهرباء، وغمر الرءوس في المياه، والوقوف في الشمس المحرقة أو تحت المطر المنهمر ساعات

والسحل على الرمال الساخنة، وإطفاء السجائر في الوجوه، وتكسير الأطراف والرءوس والقلوب!

وذات يوم من أيام ذلك الهول، قال «شمس بدران» – مدير مكتب «المشير عامر» والمسئول عن القضية – لـ «أحمد رائف» مبررًا ما حدث:

– لقد كنت مضطرًا إلى كل هذا؛ تصور نفسك مسئولاً عن الأمن والنظام في بلد مثل مصر، ثم جاءت الأخبار أن الإخوان قد أعدوا خطة لقلب نظام الحكم.. ماذا أفعل لكي أعرف الحقيقة؟ كان لا بد لي من الضغط حتى يعترف الجميع، ونفهم أبعاد المؤامرة.

ولعل «شكري مصطفى» كان ممن التمسوا – آنذاك – العذر لـ «شمس بدران» فيما فعله به وبالآلاف غيره، ولعله أقنع نفسه أنه يستحق ما تعرض له؛ لأنه وضع نفسه موضع الشبهات، ولعله نوى أن يهتم بدروسه، وبكتابة الشعر، ولا شيء غير ذلك وربما لهذا السبب تحمل بصبر قسوة الشهور التي انقضت بين انتهاء التحقيقات وانتهاء المحاكمات.

وما إن صدرت الأحكام في القضايا الست التي تفرعت عنها حملة **1965** ضد الإخوان حتى تيقن «شكري مصطفى» أنه سيفرج عنه مع الذين لم تشملهم قرارات الاتهام مثله، ومع الذين شملتهم تلك القرارات، وانتزعوا – رغم ذلك– أحكامًا بالبراءة من فم الأسد، أو من محكمة الفريق «محمد فؤاد الدجوي»!

ولم لا؟.. ألم يستجب الله دعاءه، فعرفوا الحقيقة، ولم يبق إلا «إنقاذه هو وكل بريء لكي يعودوا إلى أعمالهم ومستقبلهم؟!».

ولابد أنه قد فوجئ تمامًا عندما توقفت الشاحنات– والتي حملته هو وزملاءه ممن لم يشملهم قرار الاتهام، أو تشملهم أحكام الإدانة– أمام «معتقل أبو زعبل» بدلاً من أن تعيدهم إلى بيوتهم، وكان ظنه أن القانون لا يجيز اعتقاله؛ لأن حالة الطوارئ كانت قد ألغيت، ولأن حق رئيس الجمهورية في الاعتقال يقتصر– طبقًا للقانون **119** لسنة **1964**– على من سبق اعتقاله أو القبض عليه أو محاكمته أو الحكم عليه من محاكم الشعب أو الثورة أو المحاكم العسكرية، وهو ليس من هؤلاء جميعًا.

## 2

لكن حل مشكلة مثل تلك لم يكن عسيرًا على «الدولة المعصومة»، فسرعان ما وافق مجلس الأمة على إضافة مادة للقانون، تبيح اعتقال كل من ضبط أو حقق معه على ذمة قضية «سيد قطب» وبقية القضايا التي حقق فيها في صيف عام 1965. .

ولعله أوهم نفسه، في البداية، أن اعتقاله لن يستمر سوى عدة شهور؛ لذلك أمضى العام الأول من إقامته في «أبو زعبل» دون أن يهتم بالسياسة أو يخوض في مناقشاتها، أو يتابع المناظرات الفقهية التي كانت تثور بين المعتقلين من الإخوان، فهو- كما يقول «أحمد رائف»- «مهرج مع المهرجين» ضاحك مع الضاحكين في مرح بالغ، لا يلزم نفسه بتزمت، ولا يمانع في أن يمثل دور التلميذ العبيط المدلل في مسرحية «أشمون أفندي» التي مثلها المعتقلون احتفالاً بعيد النصر، وكان يصادف 23 ديسمبر من كل عام.

واتساقًا مع هذا السلوك فإنه لم يكن يتردد في التوقيع على أي بيان بتأييد الحكومة التي اعتقلته إذا ما طاف به المعتقلون الذين يعملون في مكاتب إدارة السجن، بوحي منها، في الأعياد الوطنية، أو كلما استجدت مناسبة لإظهار الولاء.

وكانت بيانات التأييد أحد أساليب السياسة الأمنية، لتصفية المعتقلين السياسيين نفسيًا، وإبادتهم فكريًا وخلخلة صفوفهم، وخلق مواجهة داخلهم، وقد أثبتت نجاحها مع الإخوان الذين صدرت ضدهم أحكام من «محكمة الشعب» في عام 1954؛ إذ لوَّحت لهم أجهزة الأمن أن العفو عن بقية العقوبة سهل إذا ما أعلنوا تأييدهم للحكومة، ونقدوا مواقفهم الخاطئة منها وتبرءوا من إخوانيتهم. . فاستجاب بعضهم وأفرج عنهم، ورفض البعض الآخر، وسرعان ما نشبت الحرب بين الفريقين وتبادلا الاتهام بالخيانة وعدم الإخلاص للمبادئ من جانب وبالمكابرة والإصرار على الخطأ من الجانب الآخر.

ومع أن الروشتة ذاتها كانت قد جربت مع الشيوعيين في الفترة بين 1959و 1964 وانتهت بخروجهم من السجون ليعلنوا حل تنظيماتهم المستقلة والدخول في «الاتحاد الاشتراكي» إلا أن الذين طبقوها على «الإخـوان» لم يتنبهوا لأحد أعراضها الجانبية الخطيرة التي ما زال الوطن كله يدفع ثمنها الفادح حتى اليوم.

فخلال المناظرة التي دارت بين المؤيدين والمعارضين من الإخوان استخدم المؤيدون مبررات سياسية وتنظيمية كان من بينها أن ثورة 1952 قد حققت كثيرًا مما كان يطالب به الإخوان، وأن قيادة «حسن الهضيبي» قد أساءت التصرف والتعامل مع مجلس قيادة الثورة، واستخدم بعضهم ذرائع عملية، وإلى حدٍّ ما انتهازية، فطالبوا بإحناء الرأس للعاصفة، وأخذ الحكومة على قدر عقلها، حتى يستردوا حريتهم، وينجوا بأنفسهم من الإبادة.

وعز على الممتنعين عن التأييد أن يُكرهوا على الهتاف بحياة جلاديهم، وأن يُساوموا جهارًا على آرائهم، على نحو يفقدهم احترام الآخرين لهم فلم يجدوا ما يتعللون به إلا طرح سؤال تقول كلماته: هل يمكن أن نقضي بضمير مستريح بإسلام حاكم أمر بتعذيب المسلمين وعاملهم بكل تلك القسوة؟ وكانت تلك هي نقطة البداية التي انطلق منها المرحوم «سيد قطب» وظل يفكر فيها، أثناء قضائه مدة العقوبة التي حكمت بها عليه «محكمة الشعب» – وهي عشرة أعوام – حتى انتهى إلى الحكم أن المجتمع القائم قد ارتد إلى العصر الجاهلي، وأن الذين يحكمونه كفار.

وانتقلت أفكار «سيد قطب» من «سجن القناطر»، حيث كان يقيم، إلى بقية الإخوان في السجون الأخرى، فعارضها جمهورهم؛ إذ كانوا يقولون إنه لا يجوز الحكم بتكفير مسلم نطق بالشهادتين، ويعتبرون الحاكم الذي لا يحكم بما أنزل الله «عاصيًا» وليس «كافرًا».

لم يمتنع «شكري مصطفى» خلال ذلك العام عن التوقيع على أي بيان بتأييد الحكومة، وعندما بدأت «مهرجانات التوعية» في نوفمبر 1966، تابع مذهولاً خطوة أخرى من خطوات السياسة الأمنية القائمة على تصفية المعارضين، تأخذ من الناحية الشكلية مظهر «الحوار الديمقراطي» بين «الدولة المعصومة» وخصومها، لكنه حوار لا يدور بين أنداد أو بين أصحاب رأيين مختلفين يحترم كل منهما حق الآخر في الاختلاف بل هو حوار يجري في ظل بنادق الحراس، تجلس فيه «الحكومة المعصومة» على المنصة، بينما يحاور الطرف الآخر، وهو يجلس القرفصاء على الأرض، عاريًا وحافيًا ومنهكًا من فرط العذاب.

ونقطة الانطلاق هي الحكم بأن هؤلاء المعتقلين مرضى نفسيون، لا أصحاب آراء، لذلك يجبرون بالإكراه – أو بالإيحاء إليهم أن هذا هو سبيل الخروج من المعتقل – على أن يسبوا أنفسهم، ويهتفوا بسقوط دعوتهم ويتهجموا على قادتها.. تزحف جموعهم من الزنازين إلى ساحة «الحوار الديمقراطي» مع «الدولة المعصومة»، وهم يهتفون:

«لا رجعية ولا إخوان.. ولا تجارة بالأديان»..

و«حاسبوا القادة على التضليل، وانسوا ماضينا في الإخوان».

و«حسن البنا وحسن الثاني – أي «الهضيبي» – سلكوا طريقًا ضد الأديان».

ثم يجلسون إلى محاضرين يشتمونهم ويسبون دعوتهم ويلوثون تاريخهم فيصفقون لهم ويهتفون بحياتهم، ويتظاهرون بالطرب لما يسمعون.

ولابد أن «شكري مصطفى»- والذي كان حتى تلك الأيام من نوفمبر 1966، خالي الذهن تمامًا عن تاريخ الإخوان- قد فوجئ بذلك الوضع التعس الذي أصاب رجالاً كبارًا في السن وفي المقام، ممن لهم سابقة جهاد في سبيل الله والوطن إلى أن يُكرهوا على تلويث بعضهم البعض والهتاف بسقوط دعوتهم، فأثار الأمر فضوله، وبدأ يسأل ويتقصى عن التاريخ الذي لا يعرفه، فوجد من يروي له، ويشبع فضوله.

أما وقد تشبع بالتاريخ، فقد أصابته حالة صمت طويلة وشائعة في هذا النوع الطويل الأمد، المجهول السبب، من المعتقلات، ويقول «أحمد رائف».. الذي عاصره آنذاك إن «شكري» في أعقاب توعية نوفمبر 1966، «ظل فترة طويلة يكتفي بالقعود على «بطانيته»، محدقًا في لا شيء. يأكل في موعد الطعام، ويصلي مع المصلين، وإذا خرجوا إلى طابور الفسحة، لم يخرج معهم، ويكتفي بالجلوس وحيدًا في العنبر، متأملاً محدقًا حتى يعود الناس، ثم تطورت حالته فصار يصلي في الليل، وكان في العنبر كثيرون يفعلون هذا، فانضم إليهم، وصار واحدًا ممن يقيمون الليل!

وفي 27 مايو 1967، وفي ذروة الأزمة بين «عبد الناصر» و«إسرائيل» بعد سحب قوات الطوارئ الدولية من سيناء وإغلاق خليج العقبة بدأت أجهزة الأمن حملة جديدة لجمع توقيعات الإخوان المعتقلين على بيان بتأييد «عبد الناصر» وطغي الحماس لتأييده على كل التحفظات بل إن البيان حرص على أن يطالب بالإفراج عن الإخوان لينالوا شرف هزيمة العدو على أن يتعهدوا بالعودة من جبهة القتال إلى زنازين المعتقل.

وارتفع عدد المؤيدين إلى ذروة لم يسبق لها مثيل، وانخفض عدد المعارضين إلى أدنى مستوى له. فلم يزد على 36 معتقلاً بين ثلاثة آلاف، كان مذهلاً أن يكون بينهم «شكري مصطفى» الذي ما كاد يرفض التوقيع، حتى خرج عن صمته، واستعاد بشاشته، واسترد مرحه وثرثرته.

وعندما استدعاهم قائد المعتقل، لكي يسألهم عن سبب امتناعهم عن تأييد الحكومة، قالوا:

– لأنها حكومة كافرة.

فقال لهم:

- ولكنها تحارب إسرائيل. .

فقالوا:

- لا نحارب كافرًا تحت راية كافر.

وحدث ما كان متوقعًا. تقرر عزل الممتنعين عن التأييد عن بقية المعتقلين. . ونقلوا إلى عدد من الزنازين الانفرادية بالجهة اليسرى من الدور الأرضي للمعتقل، كانت تعرف باسم «زنازين شمال» فأخذوا اسمها، ومنع الاتصال بهم، وأشيع أنه سيتم إعدامهم رميًا بالرصاص بتهمة الخيانه العظمى، دون محاكمة أو دفاع عن حكم، فصدقوا الشائعة، فكل الدلائل تدل على أن القوانين في يد الدولة المعصومة هي مجرد أوراق تستطيع أن تملأها بما تشاء في أي وقت وأن تخالفها حين تريد، وقالت الشائعة إن الإعدام سيتم في فناء المعتقل، وأمام كل المعتقلين، وحددت صباح 5 يونيو لتنفيذ الحكم وظل الجميع يمضغون القلق والتوتر.

وقبل أن يحل الموعد كان عدوان 5 يونيو قد بدأ لتنهار «الدولة المعصومة» ويتعرى لحمها أمام الأعداء، وتفقد هيبتها أمام مواطنيها وتذل أمام خصومها.

ولا أحد يعرف ما الذي دار بين أهل زنازين شمال، خلال الأسابيع التي تلت الهزيمة، أو الأيام التي سبقتها حين كانوا ينتظرون تنفيذ حكم بإعدامهم دون محاكمة، أما الذي يعرفه الجميع، فهو أنهم ما كادوا يغادرون زنازين شمال حتى أعلنوا رأيًا جديدًا أذهل الجميع، فليس الحاكم وحده هو الكافر بل إن الذين يؤيدونه أو يصمتون عنه من المحكومين هم أيضًا كافرون حتى لو كانوا من الإخوان المسلمين!

وهكذا - وللمرة الثانية - انتهت السياسة الأمنية التي اتبعتها «الدولة المعصومة» إلى نتيجة معاكسة تمامًا لما أرادته، فلم تقض على «الإخوان المسلمين»، بل فرخت في قلوبهم تيارًا أكثر غلوًّا.

كانت سلخانة 1954 قد أسفرت عن بروز فكرة تكفير الحاكم عند «سيد قطب»، أما سلخانة 1965 فقد أضافت المحكومين إلى كشف الكفار، واختار سكان زنازين شمال «الشيخ علي عبده إسماعيل» - الشقيق الأصغر للشيخ «عبد الفتاح إسماعيل» تاجر الغلال الذي كان أحد أركان تنظيم «سيد قطب» والذي أعدم معه - إمامًا لهم، وأعلنوا أنهم الجماعة المسلمة الوحيدة في العالم، وأن الجميع عداهم كفرة، لا يصلون خلفهم، ولا يتعاملون معهم. . وبعد قليل انسحب الشيخ «علي عبده» ليتولى «شكري مصطفى» إمارة الجماعة.

وعندما نقل «شكري»، إلى معتقل طرة في ربيع عام 1968، أعلن عن زعامته، إبان آخر محاضرات التوعية التي ألقاها اللواء «حسن طلعت» - مدير المباحث العامة آنذاك (مباحث أمن الدولة الآن) - فقد صرخ في وجهه أمام أكثر من ألفي معتقل قائلاً:

- أنت كافر.. ورئيس جمهوريتك كافر.. ولئن أحياني الله وخرجت من المعتقل، لأقاتلنكم قتالاً شديدًا، ولئن مت فسوف يأتي من بعدنا من يقضي عليكم.. ويديل دولتكم!

وبعد ذلك اللقاء بشهرين مات الرئيس «عبد الناصر».. وخرج «شكري مصطفى» من المعتقل لتواصل «الدولة المعصومة» دفعه إلى طريق الإرهاب!

**3**

غادر «شكرى مصطفى» معتقل مزرعة طرة في صيف 1971 شخصًا آخر غير ذلك الشاب المرح الضحوك، الساذج، إلى حدٍّ ما، المندهش مما يجري حوله، منذ اللحظة التي اعتقل فيها على سبيل الاشتباه عام 1965، إلى اللحظة التي غادر فيها المعتقل.

كان قد بلغ التاسعة والعشرين من عمره، دون أن يسير خطوة واحدة في الطريق إلى مستقبله، فلا هو قد تزوج، ولا هو قد توظف، ولا هو قد أكمل دراسته في كلية الزراعة، لكنه كان قد تعلم ذلك الذي سندفع جميعًا ثمنه بعد ست سنوات أخرى، وربما إلى اليوم.

وعلى مسطح قلبه، وعقله، حفرت السياط مشاهد العذاب التي رآها في «السجن الحربي» وسمع صرخاتها، ومشاهد الإذلال التي رآها في «سجن أبو زعبل»، افتقد مرحه، غاضت ضحكاته، طالت فترات صمته، فهو إما ساهم شارد غائب وراء مشاعره الحزينة، لا يكلم أحدًا ولا يهتم بشيء مما يجري حوله، وإما هائج صاخب، ينفس عن نفسه المشتعلة بالغضب والرغبة في الانتقام بكلمات كطلقات الرصاص، يهدد فيها الكافرين وأولياءهم بيوم الثأر، حتى جافاه النوم فكان- والكلام لأحمد رائف- يقطع الليل جيئة وذهابًا في الممر الطويل صامتًا متأملاً، كأنه يتابع حوارًا عنيفًا يجري بين خلايا عقله.

وخلال سنوات الاعتقال الست كان والده قد توفي دون أن يزوره مرة واحدة، ثم لحقت به الأم في العام التالي فغادر المعتقل إلى أسيوط ليعيش في منزل أخته الكبرى «عزيزة» وهي الوحيدة التي داومت على زيارته في المعتقل بعد وفاة أمه، وخلال

العامين التاليين كان قد أنجز ما تأخر من مسيرته بسبب اعتقاله فأنهى دراسته في كلية الزراعة، وتزوج من شقيقة واحد ممن كانوا معتقلين معه من أهالي أسيوط، وكان قد أنجز كذلك هدفًا استلهمه من المعتقل، وتعلمه فيه، فأسس تنظيمه الذي عرف فيما بعد بـ «جماعة المسلمين» أو «التكفير والهجرة».

كان قد غادر المعتقل ليعاين بنفسه أثر الجروح الكثيرة التي أصابت «الدولة المعصومة» في كبريائها وهيبتها وكرامتها. كانت الانهيارات تتوالى: من هزيمة 1967، إلى الصراع بين «عامر» و«عبد الناصر» الذي لم يكد يتم رفع أنقاضه، حتى تجدد بعد وفاته، بين خليفته «أنور السادات» وشركائه في تركة «عبد الناصر»، والذين كانوا يعتبرون أنفسهم الأجدر بالانفراد بالتركة بحكم أنهم كانوا معاونيه الأكثر اقترابًا منه، وموضعًا لثقته في حياته، ومع أن الخلاف كان يدور في جوهره حول انفراد «السادات» باتخاذ القرار دون العودة إلى من كانوا يعتبرون أنفسهم شركاءه ممن سماهم «مراكز القوى»، إلا أنه كالعادة، تقنع بأسباب سياسية، كان «السادات» ماهرًا، حين اختار من بينها الرهان على أنه أكثر ديمقراطية من منافسيه، ولما اكتشف ما جلبه عليه الرهان من تأييد، اندمج في الدور وبدأت سلسلة الإجراءات الديمقراطية التي انتهت بتصفية المعتقلات، والإفراج عن الجميع، بمن فيهم «شكري مصطفى»، ثم العفو عن بقية العقوبة عن المحكوم عليهم في قضية «سيد قطب».

ومع اشتعال الصراع بين «السادات» وبين مؤيدي خصومه- ممن كان يسميهم «عملاء مراكز القوى ذوي النفوذ الواسع بين طلبة الجامعات»- لجأت «الدولة المعصومة» إلى اللعب بالديمقراطية، كأسلوب للحفاظ على عصمتها، وتصفية خصومها من الناصريين والماركسيين وقوى اليسار الأخرى دون حاجة للأساليب العنيفة التي كانت تطبق قبل ذلك، فشجعت شباب الجامعات الإسلامية في الجامعات من طرف خفي، على أن ينشطوا في مواجهة هؤلاء، واثقة من أنهم أذكى من أن يتركوا فرصة كهذه تفوتهم لكي يثأروا لأنفسهم، وينتقموا لما تعرضوا له من اضطهاد وتعذيب، وبذلك تطمئن «الدولة المعصومة» إلى بقائها واستقرارها؛ إذ سوف يتكفل أحد خصومها بالآخر فيصفيه ثم تنفرد هي بهذا الآخر بعد ذلك فتقضي عليه، وبذلك لا يخدش عصمتها معارض!

وكان «شكري مصطفى» قد خرج من المعتقل بلا أنصار بعد أن فتتت الخلافات الفقهية تيار التكفير، فتحول إلى شراذم وشظايا بلا تنظيم، ثم تلقى هذا التيار ضربة موجعة، حين حملت الظروف المرحوم «حسن الهضيبي» المرشد العام للإخوان المسلمين، إلى معتقل طرة، قادمًا من منزله الذي كان يقضي العقوبة المحكوم عليه بها، رهن الإقامة الجبرية، فوجد الخلاف بين الإخوان حول هذا التيار على أشده، فأشرف

على إعداد دراسات فقهية للرد عليه، وبعد حوار طويل مع الذين تمسكوا بآرائهم منهم، أصدر المرشد العام قرارًا بفصلهم من الجماعة، وأبلغ إلى الإخوان المسلمين بالسجون الأخرى التي كانت قد تسربت إليها الفكرة ووجدت لها أنصارًا مع تحذير حازم أن كل من لا يستقيم على فكر الإخوان ومناهجهم سوف يفصل من الجماعة، وكان هذا كافيًا لكي يتضاءل نفوذ تيار التكفير المعتدل- والذي يكفر الحاكم فقط- إلى الحد الأدنى؛ لكي يفقد التيار الذي يكفر الحاكم والمحكوم كل أرضيته!

لكن «شكري» لم ييأس، واستغل السياسة الأمنية التي غضت الطرف عن نشاط الجماعات الإسلامية في إبلاغ دعوته، وكان «ماهر بكري»- ابن أخته- هو أول من بايعه في أواخر عام 1971؛ إذ كانت الرسائل قد انتظمت بينه وبين خاله في السنتين الأخيرتين من اعتقاله، واستغل «شكري» مناخ التسيب الذي شهده المعتقل في أعقاب هزيمة يونيو 1967، لكي يهرّب رسائل تحمل أفكاره إلى ابن أخته الذي سرعان ما أثبت أنه معاون نشط، وخلال عامين كان «شكري» قد بنى جماعته بنشاط ودأب، فاستفاد من خبرة جماعة التبليغ ليسيح في البلاد المجاورة.. ليبلغ دعوته التي سرعان ما وجدت لها صدى كبيرًا لدى كثيرين من طلاب الجامعات.

والغالب أن أجهزة الأمن قد غضت طرفها عن نشاطه ضمن السياسة العامة والأمنية آنذاك، ولعلها نظرت إليه، فضلاً عن هذا، باعتباره اتجاهًا دينيًا غير سياسي؛ إذ هو يحكم بكفر المجتمع كله، ويدعو المنتمين إلى جماعته للهجرة منه، ليفروا بدينهم من دار الكفر، فيمارسوا شعائرهم الدينية بعيدًا عن مساجده الضرار- والتي يدعى فيها لغير الله- ويتركوا العمل في أجهزة الحكومة الكافرة التي تدفع مرتبات موظفيها من الربا الذي تحصل عليه من استثمار أموالها في البنوك، وفيما بعد لخص «شكري» فوائد جماعته للحكومة، بأن منَّ عليها أنه يكفيها «شرَّه» و«شر غيره». فقال لمستشاره الخاص، الكاتب الصحفي «عبد الرحمن أبو الخير»:

- إنني أقول للطاغوت: أنا لا أشكل عقبة في طريق خطتك، فحجبي للنساء عن الجامعات والمدارس، كأنني أقول للطاغوت: هأنذا أريحك من مشاكل تعليمهن وانتقالاتهن، وهجرتي لا تشكل خطرًا انقلابيًا عليك، وأساهم بذلك في تخفيف مشاكل الإسكان، وبترك الوظائف أريحك من المرتبات التي تدفع لنا.

وكان لدى أجهزة الأمن اعتقاد صحيح أن «شكري» - رغم أفكاره المتطرفة - لا ينوي اللجوء إلى استخدام العنف؛ إذ كانت دعوته تميز بين ثلاث مراحل تكتيكية تتحقق خلالها:

الأولى: هي مرحلة الاستضعاف وهي تناظر السنوات التي قضاها الرسول (صلى الله عليه وسلم) في مكة قبل الهجرة، وحكمها - من حيث استخدام القوة - كف اليد؛ فالجهاد ليس مفروضًا خلالها على المسلمين.

ثم تليها «مرحلة التبوؤ» المناظرة لهجرة الرسول إلى المدينة.

وأخيرًا «مرحلة التمكن» التي تناظر فتح الرسول لمكة وانتصار الدعوة وتحطيم الأصنام، وفيها يجوز للجماعة أن تطبق كل الفرائض بما فيها فريضة الجهاد وكل الحدود، ومنها قتل المرتد.

وفي سبتمبر 1973 أبلغ الأهالي سلطات الأمن بوجود أشخاص يعيشون داخل مغارات وكهوف الجبل الشرقي بالمنيا، بالقرب من قرية «شيبة» ويحتفظون داخل مغاراتهم بمياه وخبز جاف ومطاوٍ وخناجر وحبال، فاعتقلت عشرة منهم؛ أعلنوا في التحقيق أنهم حضروا إلى هذه المغارات للانعزال بها عن المجتمع الكافر تمهيدًا للهجرة إلى أحد البلاد العربية ليعيشوا في صحاريها، إلى أن يتمكنوا فيعودوا لغزو دولة الكفر وفتحها وتحطيم أصنامها، وقد ظلوا محبوسين على ذمة القضية إلى أن حفظها الرئيس «السادات» بعد حرب أكتوبر 1973، حفاظًا على مستقبل المتهمين، وكانوا جميعًا من الطلبة.

وفي أعقاب ذلك قرر «شكري» تأجيل الانتقال من مرحلة الاستضعاف التي يتم خلالها إبلاغ الدعوة، إلى مرحلة التبوؤ التي تتم خلالها الهجرة، وكان عدد أعضاء الجماعة آنذاك كافيًا لتكوين هيكل تنظيمي لها يقوم على إنشاء الجماعات الجغرافية، وتعيين أمراء للمحافظات وتحديد سلطتهم، ووضع نظام للاتصال، وبرامج للنشاط، وكان أول قرار أصدره الأمير بعد قرار الانتقال إلى كهوف الجبل الشرقي بالمنيا هو قراره بإنشاء الكتيبة وهي منظمة كُلِّفت بتدريب الأعضاء على الألعاب العنيفة، ليكونوا قادرين على رد هجوم الشرطة إذا ما تعرضت لهم، وقد كلف بإنشائها، وتولى تدريب الأعضاء، «رفعت أبو دلال» الذي كان قد التحق - أثناء تجنيده في القوات المسلحة - بقوات الصاعقة.

وفي انتظار تهيئة الظروف للحصول على مهجر تنتقل إليه الجماعة، وافق «شكري»، على أن يهاجر بعض أعضاء الجماعة، هجرة فردية إلى بعض البلاد الأوربية، ومنها «اليونان»، ثم فضل أن تكون الهجرة إلى بعض البلاد العربية، ليتاح للمهاجرين إبلاغ

الدعوة إلى المسلمين بها، وفرض على هؤلاء المهاجرين أن يدفعوا ثلث مرتباتهم المُجزية من العمل في بلاد النفط للجماعة، وهو ما حقق للجماعة فائضًا من الأمـوال مكنه من ممارسة سلطاته كأمير ، والحفاظ على مكانته بين أتباعه بأداء واجباته تجاههم، ومساعدتهم على الانسلاخ من المجتمع الكافر، بتأجير شقق مفروشة تقيم فيها عضوات الجماعة اللاتي تفارقن الكفرة من أهلهن أو أزواجـهـن، أو ليتخذنها منازل للزوجية، بعد أن يقوم بتزويجهن من زملاء لهن في الجماعة، وما لبث هذا الانسلاخ أن أحدث ضجة في إبريل 1975 عندما تكثفت بلاغات الآباء والأمهات باختفاء أبنائهم وبناتهم، مما دفع سلطات الأمن إلى شن حملة ضد الجماعة، أعادت بعضًا من المهاجرين- وخاصة النساء- إلى أهلهم.

وكان تأخير الهجرة ورفض الانتقال من «مرحلة البلاغ» إلى «مرحلة التبوؤ» أحد أسباب بروز الخلافات داخل الجماعة، وساهم في تفاقمها طبيعة «شكرى» العصبية التي كانت تدفعه إلى تجريح محدثه إذا لمس فيه أدنى ذرة من الخلاف في الرأي- طبقًا لما يقوله «عبد الرحمن أبو الخير» الذي عرفه آنـذاك - وهو يضيف «إن شكري كان لا يتراجع في أمر هو مقتنع به، ومع أنه كان يستشير أقطاب الجماعة، ومنهم ماهر بكري وأنور مأمون صقر» فإن الرأي النافذ دائمًا والغالب كان رأيه، صحيح أن الجماعة كانت تضم من يصدعون له بالطاعة المطلقة، لكنها كانت تضم كذلك شبابًا يحب أن يقتنع، كما يحب أن يطيع، وينفر من عنف المعاملة.

وكان عنف التعامل هذا من الجبلة العصبية للشيخ «شكري» وكان السبب في نشوء حركة الردة في الجماعة أصلاً، ثم سوقها إلى مصيرها الذي لاقته، وهكذا برزت الأمراض القديمة التي اكتسبها «شكري» من الطريقة التي عاملته بها «الدولة المعصومة» في سنوات اعتقاله الطويلة، فجعلته سريع الغضب ضيق الصدر يتصرف مع رعاياه، بالمنطق ذاته الذي كانت تتصرف به «الدولة المعصومة» معه عندما كان ضمن رعاياها، فهو يرفض النقد ويرفض الخلاف في الرأي، ويحرم على أتباعه القراءة والبحث في كتب الفقه، ثم يحرم التعليم كله اكتفاء بما يعلمه هو، وهو يصدر أحكامًا بالتعزير على من يخطئ في حقه، أو لا ينفذ تعاليمه من أعضاء الجماعة، إما بالجلد، وإما بالعزلة لعدد من الأسابيع تصل إلى خمسين يومًا، فكانت النتيجة أن بدا التمرد على دولته المعصومة، فخرج البعض على بيعته، فعاقبهم بإعلان ارتدادهم، وهو أمر يهدر دماءهم في رأيه، إلا أن ذلك مؤجل لمرحلة «التمكن»، أما في مرحلة «الاستضعاف» فيكفي أن يفرق بينهم وبين زوجاتهم؛ إذ لا يجوز لمسلمة أن تظل زوجة لمشرك، وأن ينتزع مع الزوجة الأطفال؛ إذ لا يجوز لابن مسلمة أن ينشأ في بيت أبيه المشرك.

ومع أن الجماعة تمر في «مرحلة الاستضعاف» التي حكمها «كف اليد»، فإن الاستضعاف – كما قال «ماهر بكري» فيما بعد أثناء التحقيق معه – ليس شيئًا مطلقًا، فالجماعة تستطيع أن تقوم بما يدفع الضرر أو يجلب المنفعة، أما «شكري» فقد استثنى حق الدفاع عن النفس من حكم كف اليد، قائلاً: إن حق الدفاع عن النفس مقرر للجماعة من أول يوم تطبقه بالقتل وغيره حسب مصالحها وإمكاناتها.

وسرعان ما اتسع الانشقاق نتيجة نشاط «حسن الهلاوي» الذي كان من بين المتهمين في قضية «صالح سرية» التي قامت بعملية محاولة الاستيلاء على الكلية الفنية العسكرية عام 1974، ثم انضم للجماعة، بعد أن برأته المحكمة، وبعد قليل نشأ احتكاك بينه وبين «شكري» تحول إلى خلاف فقهي، دارت بينهما مناظرة حوله، أخذ «الهلاوي» يذيع تسجيلاً لها على أعضاء الجماعة، والجماعات الأخرى، فلم يكن هناك مفر من شن حملة على المنشقين والمرتدين، وهي حملة شملت ارتكاب 3 حوادث اعتداء على «رفعت أبو دلال» و«حسن الهلاوي» وشقيقه، ثم على مهندس بالإسكندرية بعد يومين، وطالب بالمنصورة في اليوم الرابع.

ويجزم «عبد الرحمن أبو الخير» أن يد أجهزة الأمن كانت وراء تأجيج الخلاف بين «شكري» وبقايا مجموعة «الفنية العسكرية»؛ إذ كانت على صلة دائمة به، حتى إنه عين أحد أعضاء الجماعة، وهو «صفوت الزيني» ضابطًا للاتصال بينهما، وكانت حوادث تأديب المنشقين– في نوفمبر 1976– الثمرة الأولى لاتفاق وقعه «شكري مصطفى» مع الحكومة للتعاون معها، ويقول «عبد الرحمن أبو الخير» إن «شكري» في بنائه النفسي، كان يسعد بأن يأتيه كبار الجاهليين، إما على هيئة مستمعين للبلاغ، وإما على هيئة أصدقاء ناصحين.

وفيما بعد عرف «أبو الخير» من مناقشة دارت بينه وبين «ماهر بكري» و«أنور مأمون» و«مجدي صابر» و«هاشم بكري» – وكانوا من أركان الجماعة – أن «حكماء من كبار الجاهليين» قد اجتمعوا بـ «شكري مصطفى» وعرضوا عليه خطة للتعاون بين الحكومة والجماعة، على أساس أنها تصرف الشباب عن المناهج الانقلابية، مثل تنظيم الفنية العسكرية.

وعندما اعترض «أبو الخير» على الفكرة مشيرًا إلى أن ذلك استدراج من «الطاغوت» لاحتواء الجماعة أو استخدامها في ضرب وتصفية تجمعات الحركات الإسلامية الأخرى، قال «ماهر البكري» إن الحكومة جادة في عرضها، إنها عرضت على الجماعة أن تعوضها عما لحق بها من أضرار في الماضي كدعاية سيئة أو اعتقال وطلبت رفع قضية

ضد دور الصحف والأجهزة الأخرى للحصول على التعويض المناسب، بما في ذلك مقاضاة الشيخ «محمد حسين الذهبي» الذي كان قد غادر منصبه كوزير للأوقاف.

وفيما بعد برر «ماهر بكري» - والذي وصفته الصحف بأنه «فيلسوف الجماعة ومسئول الدعاية بها» - قبول عرض الحكومة، فقال مفسرًا: إن هناك مصالح مشتركة بين الجماعة المسلمة وبين الجاهلية، وإنه إذا كانت هناك عملية ما يمكن أن تقوم بها الجماعة بالاشتراك مع العدو تكسب منها الجماعة 54 ٪ ويكسب العدو 46 ٪ فلا بأس من الاشتراك فيها، أما «شكري» فكان قد أعلن تكتيكًا جديدًا للعمل يستند إلى قاعدة «المصالح المشتركة»، وهو تكتيك «العمل من خلال خطة العدو» وهو تكتيك اعتبره شرعيًّا وصالحًا للتطبيق في مرحلة الاستضعاف، فالجماعة تستطيع أن تستفيد من خطة الحكومة الرامية إلى تصفية الجماعات الإسلامية الأخرى، وتشارك فيها مقابل أن تتركها الحكومة تنشط بلا معوقات.. وعندما أفرجت أجهزة الأمن عن أحد المحبوسين في قضية الاعتداء على المنشقين، وأرسلت إليه برسالة تطلب منه المحافظة على حياة «الشيخ الذهبي» مقابل الاستجابة لعدد من مطالبه.. قال:

- «إن ما تعرضه «المباحث» أقل بقليل من حقوق الجماعة، مع أننا نخدم الحكومة بامتصاص الحركات المناهضة لها».

ولابد أن «شكري» قد فوجئ عندما اعتقلت أجهزة الأمن أعضاء الجماعة الذين قاموا بتأديب المنشقين، وبدأت تطارده للقبض عليه، في الوقت الذي دفعت عمليات التأديب كثيرين من أعضاء الجماعة للخروج عليها، ونشط دعاة الانشقاق في صفوف الجماعة، حتى اضطر إلى أن يصدر أمرًا بوقف الاجتماعات بين أعضائها، حتى يحول بينهم وبين التأثير في بقية الأعضاء، مما كشف له عن أن حكماء الجاهليين الذين اتفقوا معه قد خدعوه.

وكان - حتى آخر لحظة - قوي الثقة في أن الحكومة ستجيب طلباته، وحتى بعد أن أصدر أمره بقتل الرهينة، وقبض عليه وحوكم، وصدر الحكم بإعدامه، ظل على ثقة من أن «حكماء الجاهلية» سوف يعودون للتفاوض معه!

أيامها كانت الصحف تتحدث عن العنف، وتدعو لاقتلاع جذوره، وتطالب بإصدار قانون جديد لمحاكمة الإرهابيين، وكانت السجون قد امتلأت بمئات من الشبان والفتيات، وكان حكماء الجاهلية من صناع الإرهاب في الدولة المعصومة يفركون أيديهم سرورًا..!

«مصطفى خميس»

# الصدام الأول بين العسكريتاريا.. والبروليتاريا(*)



(*) روز اليوسف/ أسبوعية مصرية/ 25 يوليو (تموز) وأول و8 أغسطس (آب) 1988.

## 1

في «كتاب يوليو» صفحات كثيرة مجهولة، وحوادث كثيرة غامضة، وأسرار لم يرفع عنها الستار.

وعلى كثرة الأسرار التي اهتم بها الصحفيون والمؤرخون والباحثون عن الإثارة من المشغولين والمهتمين بنشاط النصف الأسفل من ثوار يوليو، فإن أحدًا لم يهتم حتى الآن بقصة الصدام الأول بين العسكريتاريا والبروليتاريا.. أو بين ضباط يوليو والطبقة العاملة المصرية.. ربما لأن القصة أكثر غموضًا من غيرها، وربما لأن العلاقة بين ثورة يوليو والعمال قد تحسنت بعد ذلك تمامًا، حتى أصبح ما قدمته لهم من مكاسب، وما رفعته عنهم من مظالم موضوعًا للهجوم عليها والتنديد بها.. ولعن اليوم الذي أشرقت فيه شمسها، والذي انتهى بدخول أولاد الغسالات وبنات خدم البيوت إلى الجامعات.. ودخول الأسطوات إلى مجلس الشعب.

وقد بدأ هذا الصدام الدامي الأول - والأخير - بين البروليتاريا والعسكريتاريا، في الساعة العاشرة من مساء يوم 12 أغسطس (آب) عام 1952- أي بعد 20 يومًا فقط من انتصار الثورة، وقبل حوالي نصف ساعة من الموعد المحدد لانتهاء عمل الوردية الثانية من عمال مصانع «شركة مصر للغزل والنسيج الرفيع» بكفر الدوار، عندما تعالت صفافير وهتافات من عنابر المصنع، اتضح بعد ذلك أنها دعوة للتجمع.

وبعد قليل كان عمال الورديتين؛ الوردية التي انتهى عملها، والوردية القادمة لاستلامه، قد احتشدوا في أنحاء المصنع، حيث بدءوا يهتفون ضد إدارة الشركة، ويطالبون بعزل سكرتير المصنع، والمسئول عن مكتب العمل، ونقل مقر النقابة خارج دائرة المصانع، وزيادة الأجور، وصرف منحة سنوية لهم أسوة بالموظفين.

وكان مما شجع العمال على القيام بإضرابهم ذاك أن زملاءهم عمال شركة «صباغي البيضا» المجاورة كانوا قد هددوا بالإضراب قبل أيام وتفاوضت معهم إدارة الشركة، وحققت لهم مطالبهم! وكانت الهتافات لا تزال ترتفع داخل ساحات الشركة بين العمال المضربين، حين خف مأمور شرطة كفر الدوار إليهم، وبدلاً من التصرف بحكمة أمر المأمور بمحاصرة المصنع، وأطلق النيران من الخارج للإرهاب فأثار ذلك العمال وأفلتت قيادة الإضراب من بين أيديهم واندفعت عناصر مجهولة منهم تشعل النار في سيارات الشركة، وتحطم النوافذ الزجاجية لمكاتب الإدارة، وخاصة مكاتب الأمن بها، ومنع المأمور عددًا من عمال الوردية الثانية من اللحاق بزملائهم، فتوجهوا نحو الفيلات التي يقطن بها كبار موظفي الشركة بالقرب من المصانع لمحاولة الاعتداء عليها، وتم القبض على عدد كبير منهم ومحاصرة الباقين داخل المصانع، واضطرت القاهرة - والقيادة العسكرية الشمالية التي كان يقودها البكباشي (العقيد) «أحمد عاطف نصار» - إلى إرسال قوات ضخمة من الجيش احتلت المدينة وساهمت في إحكام الحصار حول العمال المعتصمين!

وظهر اليوم الثاني- 13 أغسطس (آب) 1952- قامت مظاهرة كبيرة من العمال الذين كانوا خارج المصانع، وسارت في شوارع «كفر الدوار» تهتف بحياة اللواء «محمد نجيب» قائد الثورة آنذاك، وتطالب برفع الحصار عن العمال المضربين، والإفراج

عنهم واتجهت المظاهرة إلى منطقة المصانع حيث تفرعت إلى مظاهرتين، قيل – فيما بعد – إن هدفهما كان حصار المصنع وتحرير المحتجزين بين جدرانه من العمال.

وأمام باب المصنع، وقعت مشادة بين قائد إحدى المظاهرتين، وأحد الجنود حين حاول منعه من إطلاق الرصاص على المظاهرة وتم القبض على العامل واتضح أن اسمه «مصطفى خميس» وعمره 21 عامًا.

وأسفرت أحداث اليومين عن اعتقال أكثر من 567 عاملاً وقتل اثنين من جنود الجيش وجندي من الشرطة وأربعة من العمال وإصابة عشرات منهم..

واحتلت قوات الجيش المدينة، ووقفت الدبابات والسيارات المصفحة والمدافع سريعة الطلقات على أبواب المصانع وفي شوارع المدينة!.

وبسرعة هائلة أصدرت اللجنة القيادية للضباط الأحرار– والتي تحولت بعد أيام قليلة من هذا التاريخ إلى «مجلس قيادة الثورة»– قرارًا بتشكيل مجلس عسكري عال لمحاكمة المحرضين والمشتركين في أحداث «كفر الدوار» وكانت تلك أول مرة – وإن لم تكن الأخيرة – التي يحاكم فيها المدنيون أمام مجالس أو محاكم عسكرية، وكان المجلس مشكلاً من 7 ضباط يمثلون جميع أسلحة الجيش، بينهم عضوان من اللجنة القيادية للضباط الأحرار هما قائد جناح «حسن إبراهيم» ورئيس المجلس العسكري البكباشي – المقدم – «عبد المنعم أمين» وكان هو الذي اقترح أن تتم المحاكمة في موقع الحادث، ربما ليعيد للأذهان ذكرى محاكمة الفلاحين المصريين عام 1906 فيما عرف بـ «حادث دنشواي»!

ومثل أمام المحكمة 29 من عمال الشركة يتقدمهم العاملان «مصطفى خميس» و«محمد حسن البقري» الذي اتهم بإشعال النيران في أتوبيسات الشركة في اليوم الأول، وشملت قائمة الاتهام تهم التجمهر وحمل الأسلحة واقتحام مباني الشركة وإشعال النيران في مكاتبها وسياراتها، والاعتداء على خمسة جنود، وسرقة بنادقهم ومقاومة الشرطة والتسبب في قتل ثلاثة من جنود الجيش والبوليس!

وخلال يومين فقط انتهت المحاكمة، وأعلنت الأحكام في ساحة عامة أمام جميع عمال مصانع «كفر الدوار» وكان عددهم آنذاك حوالي أربعين ألف عامل، وكانت هذه

الأحكام تقضي بإعدام «خميس» و«البقري» والحكم على آخرين بأحكام قاسية تتراوح بين الأشغال الشاقة المؤبدة، والسجن والحبس.

أُعدم «خميس» و«البقري» في 8 سبتمبر (أيلول) 1952، وقبل صدور قانون الإصلاح الزراعي بيوم واحد!

وقد أثار الحادث أيامها ضجيجًا، وانتقد كثيرون الأسلوب الذي حوكم به العمال، وقالوا إن الهدف كان الترويع والتخويف، أكثر منه البحث عن متهمين حقيقيين، وإن ضمانات الدفاع لم تكن متوافرة، وإن سبب تدهور الموقف هو التصرفات الطائشة التي قام بها مأمور شرطة «كفر الدوار»، مما أشعل ثورة العمال، ويقول المنتقدون إن الذي دفع «اللجنة القيادية للضباط الأحرار» - أو ما عرف بعد ذلك بـ «مجلس قيادة الثورة» - لاتخاذ هذه الإجراءات العنيفة هو تحريض من بعض العناصر ذات الميول الأمريكية من أعضائه، وتقارير أجهزة الأمن التي بالغت في وصف الأحداث، وحذرت من التهاون مع مرتكبيها وإلا شجع ذلك العمال في جميع أنحاء البلاد على القيام بأعمال مشابهة، وهو ما يشكل خطرًا بالغًا على الثورة، والتي كانت تواجه آنذاك مؤامرات من بقايا النظام القديم.

ويقول هؤلاء المنتقدون أيضًا إن هذا الصدام الأول بين العسكريتاريا والبروليتاريا كان أحد أسباب انكماش الحركة الجماهيرية المؤيدة للثورة، وإن إعدام «خميس» و«البقري» قد جعل العمال ينسحبون من الساحة.. وإلى مدى طويل؛ إذ لم يقوموا بأي إضراب في جميع أنحاء البلاد طوال ربع القرن الذي تلا أحداث «كفر الدوار»!

ويضيف هؤلاء المنتقدون: إن هذا الصدام الأول قد أكسب ثورة يوليو منهجًا خاصًا في التعامل مع الفئات الجماهيرية التي تناصرها، فكرهت دائمًا حركتها المستقلة، وفضلت عليها أسلوب تقديم المكاسب لها دون مطالبة من هذه الفئات، أو تحرك مستقل.

ويقول المدافعون عما اتخذته الثورة من إجراءات: إن الظروف لم تكن تسمح بغير ما تم فعلاً، وإن المعركة كانت معركة استقرار الثورة أو تهيئة الجو لأنصار النظام القديم للقضاء عليها، وإن العمال قد وقعوا فريسة لدسيسة استهدفت تحريضهم لخلق مناخ يسمح بانقلاب مضاد.

وحتى الآن لا تزال هناك علامات استفهام غامضة كثيرة حول أحداث «كفر الدوار»، ولا تزال هناك معلومات متناقضة حول ظروفه؛ فهناك اتهام للشيوعيين أنهم هم الذين

حرضوا «خميس» على القيام بالمظاهرة، وهناك زعم - لم يتأكد من أي مصدر - أن «خميس» كان شيوعيًّا!

وهناك خلاف حول موقف «مجلس قيادة الثورة» من أحكام الإعـدام.. وتقول إحدى الروايات إن ثلاثة من أعضاء المجلس هم «جمال عبد الناصر» و«يوسف صديق» و«خالد محيي الدين» قد اعترضوا على حكم الإعـدام.. بينما يقول «عبد اللطيف البغدادي» في مذكراته إن المجلس قد صدق على الحكم بالإجماع، وإن أحكام الإعدام جميعها كانت تصدر بالإجماع وليس بالأغلبية!

والوثيقة التي أنشرها هنا هي أقوال «البكباشي عاطف نصار»، وكان - رحمه الله - مسئولاً عن القوات المسلحة في الإسكندرية والبحيرة وقت وقوع الحادث، وقد رواها لي في الإسكندرية في 25 يونيو (حزيران) 1975، وكان هو قائد قوات الجيش التي دخلت «كفر الدوار» في مساء يوم الحادث، وقد ظل يتولى مسئولية القوات المسلحة في الإسكندرية والبحيرة إلى أن عين ملحقًا عسكريًّا بسفارة مصر بالهند خلال عام 1953 وما بعده.

وقد عاد بعد ذلك إلى مصر، وفي عام 1957اعتقل بتهمة المشاركة في تدبير انقلاب عسكري وصدر عليه حكم بالأشغال الشاقة المؤبدة، قضى منه عامًا واحدًا في السجن ثم أفرج عنه بعدها ليعمل في بعض الأنشطة الاقتصادية، وكان قد بدأ - قبل الثورة - دراسته للقانون فأكملها، وعمل بالمحاماة منذ عام 1965 إلى أن توفي.

وقد لاحظت حين كنت أجري المقابلة معه أنه كان متحفظًا لدرجة كبيرة، ولم يكن راغبًا في الحديث عن الموضوع، كما لاحظت أن مشاعره تجاه الرئيس الراحل «جمال عبد الناصر» لم تكن ودودة، وهو أمر طبيعي، بعد أن دب الخلاف بينهما وانتهى بالحكم عليه وسجنه، وعلى الرغم من تحفظه فقد روى واقعة جديدة تمامًا، تتعلق بما ذكره «مصطفى خميس» لوالديه، عندما زاراه بترتيب من «عاطف نصار» بالسجن الحربي في تكنات «مصطفى باشا» من أنه سيفرج عنه بعد أسبوع واحد، وذكر لهما أن الذي أخطره بذلك هو «عبد الرحمن مخيون» - قائد السجن الحربي بالإسكندرية آنذاك - فأمر «نصار» باعتقال «مخيون» ثم أرسله إلى القاهرة بطلب من «جمال عبد الناصر» الذي أفرج عنه وألحقه بالعمل بمكتبه. وقد حاول «عاطف نصار»، أن يوحي إليَّ - استنادًا إلى هذه الواقعة الغامضة - أن «عبد الناصر» كان هو الذي دبر حوادث «كفر الدوار» ليستعين بها في الصراع داخل «مجلس قيادة الثورة»، وهي

واقعة تبدو بعيدة عن التصديق، وغير منطقية، ولذلك لم يجزم بها، طالبًا سؤال «عبد الرحمن مخيون» الذي اعتقل في الستينيات بتهمة التدبير لانقلاب آخر.

وشهادة «عاطف نصار» هي ورقة واحدة من ملف قضية الصدام الأول بين البروليتاريا.. والعسكريتاريا؛ كنت قد جمعت بعض أوراقه في منتصف سبعينيات القرن الماضي ومازلت أبحث عن البقية، وما يدفعني لنشرها هو أن أشجع كل من كان على مسرح الأحداث آنذاك على رواية ما يعرفه لنصل إلى الحقيقة في هذا الحادث الغامض؛ الحقيقة فقط، ولا شيء غير الحقيقة هو ما نريده تمامًا.

## 2

وهذا هو نص شهادة «عاطف نصار» كما صغتها على لسانه:

قامت الثورة ليلة 23 يوليو 1952، وأنا قائد ألاي مدفعية السواحل بالإسكندرية برتبة البكباشي (المقدم)، وكان مفروضًا أن يصل إلى تنظيم الضباط الأحرار بالإسكندرية تعليمات بالخطة التي تتبع هناك، قبل التنفيذ بـ24 ساعة، ولكن هذه التعليمات لم تصل، وعلمت بالنبأ من الإذاعة وعلم به غيري من أعضاء التنظيم، وأسرعت بجمع الضباط الأحرار بالإسكندرية في ألاي المدفعية المضادة للطائرات بالسلسلة باعتبارها منطقة متوسطة بالإسكندرية بين الوحدات العسكرية، فضلاً عن قربها من مساكن الضباط، مما يسهل لهم الاجتماع.

وقد روى الأستاذ «أحمد حمروش» - في الجزء الأول من كتابه «قصة ثورة 23 يوليو 1952 - وقائع هذا الاجتماع بما يوحي أن اختياري لقيادة التنظيم بالإسكندرية تم لأول مرة بعد نجاح الثورة، وحقيقة الأمر هي أنني كنت المسئول عن تنظيم الضباط الأحرار قبل الثورة، ورغم ذلك أردت أن أطرح الثقة بنفسي من جديد، إذ لم يكن أعضاء التنظيم يعرفونني بحكم ضوابط العمل السري، وهكذا اجتمعنا في ميس (مطعم) الضباط بألاي المدفعية المضادة للطائرات وقلت للضباط إن وقت الجد قد حان، وحيث إنكم ستسلمون إليَّ أموركم لكي أحكم فيها فإن ما يهمني أن يكون القائد الذي يتولى هذه القيادة محل اطمئنانكم وثقتكم وسوف أترك لكم مكان الاجتماع لمدة خمس دقائق لتتداولوا خلالها ما إذا كنتم مطمئنين لقيادتي أو تختارون غيري.

وثار الضباط وأكدوا أنهم يعرفونني منذ وقت طويل، وأن ما أطرحه لا داعي له لكني أصررت على موقفي مؤكدًا أنني أطرح الثقة بنفسي؛ لأننا في ظروف خاصة تتطلب الحسم والسرعة في إصدار القرارات، وأريد أن أطمئن إلى تفويضكم لي في إصدار ما تتطلبه الظروف من قرارات.

وبالفعل خرجت من «الميس» ووقفت في انتظار قرار الضباط الذين لحق بي بعضهم وطلبوا مني العودة إلى الاجتماع بعد أن جددوا انتخابهم لي بالإجماع قائدًا للثورة بالإسكندرية.

وعقب ذلك اخترت هيئة للقيادة من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار بالإسكندرية وكان منهم الصاغ (الرائد) «عبد الحليم الأعسر».. والصاغ (الرائد) «عباس عوض الله» (اللواء حاليًا - 1975) وهو يعمل في أكاديمية ناصر للعلوم العسكرية» و«عبد الرءوف نافع» و«مصطفى العيسوي».

وعينت قوادًا للوحدات من ضباط التنظيم، فعينت «الشافعي عبد الهادي» قائدًا للواء مدفعية السواحل، وهو من أعضاء تنظيم الضباط الأحرار القدامى، ولكني اخترته لقيادة هذا اللواء نظرًا لأهمية التصدى لأية محاولات معادية للثورة من البحر كما عينت «أحمد نافع» قائدًا للمشاة.

ومن بين أعضاء تنظيم الضباط الأحرار في الإسكندرية كان هناك «شريف أباظة» وكان يعمل في سلاح الإشارة في «كوم الدكة»، وكانت لديه مجموعة من أجهزة اللاسلكي المملوكة للقصور الملكية، والتي كانت قد أرسلت إلـى سلاح الإشارة لإصلاحها، وكان مفروضًا أن تسلم إلى القصور الملكية قبل الثورة ولكننا أجَّلنا تسليمها، وقامت الثورة وهي تحت أيدينا وقد أفادتنا هذه الأجهزة فيما بعد فائدة عظمى.

كانت أولى المؤسسات الجماهيرية التي تم بينها وبين قيادة الثورة بالإسكندرية تعاون هي «جامعة الإسكندرية» التي كان لبعض الضباط الأحرار اتصال بها منذ معركة القنال (1951) التي تلت إلغاء معاهدة 1936، ومن هؤلاء الضباط أنا و«شريف أباظة» وضابط في حرس الجامعة اسمه «وجدي حمدي خليفة» كان مسئولاً عن التدريب العسكري في الجامعة، كما كنا على اتصال بعدد من أساتذة الجامعة، كان من بينهم «د. سعد عصفور» و«د. رشوان فهمي» و«د. محيي الدين الخرادلي» وهؤلاء هم الذين أرسلوا برقية تأييد لحركة الجيش باسم هيئة تدريس الجامعة وكان أول تأييد من هيئة لها اعتبارها.

وقد كَوَّنَّا من طلاب جامعة الإسكندرية دوريات شعبية لحماية الثورة اشترك فيها من الطلاب أعضاء كتيبة الجامعة التي كانت مشكلة من أيام معركة القنال، وكانت كل دورية تستخدم سيارة وجهازًا من أجهزة اللاسلكي التي كانت القصور الملكية قد تركتها لسلاح الإشارة لإصلاحها لتبلغ عن طريقها عن أي محاولات للشغب أو للاعتداء على المحلات التجارية وعلى الأخص محلات الأجانب.

ولم نكن- حتى وقعت حوادث «كفر الدوار»- قد بدأنا بالاتصال الجدي بالتجمعات الشعبية، و كنا قد شرعنا قبلها بقليل في تكوين لجنة اسمها «لجنة الإرشاد» مكونة من لجنة مركزية، يتفرع عنها لجان في جميع الأنشطة المختلفة والأحياء الشعبية، وكان الهدف منها أن تنقل أهدافنا إلى الجماهير، وأن تتلقى من خلالها نقد ورغبات القاعدة الجماهيرية ولكن هذه اللجان كانت في طور التكوين، ولم تكن قد بدأت العمل الفعلي عندما وقعت الحوادث، وكانت تضم عناصر وطنية انتقيناهم ممن لهم ماض وطني نظيف؛ خاصة ممن كان لهم كفاح سابق وكانت عضوية هذه اللجان لا تتقيد بلون حزبي معين. وقد ضمت هذه اللجان روادًا من أساتذة الجامعة منهم «د. علي فتحي» (كلية الهندسة) و«د. رشوان فهمي» و«محيي الدين الخرادلي». والمهندس «محمد فتحي» (وكان من المضطهدين في العهد الملكي) لمواقفه الوطنية.

ومن مظاهر الاهتمام بمشاكل الجماهير في ذلك الوقت أنني عينت أحد الضباط ليكون حلقة الاتصال بين مكتب العمل وقيادتي، وكان في الإسكندرية وقتها مكتب واحد للعمل لكنني لم أكن أطمئن إلى حماسة موظفيه لحل مشاكل العمال، كما كنت أعرف أن أصحاب العمل يتعنتون عادة في الاستجابة لمطالب العمال، ولهذا عينت الصاغ (الرائد) أو اليوزباشي (النقيب) - لا أذكر - «جمال زايد» لكي يكون ضابط اتصال بيني وبين مكتب العمل، وقد نجح في حل العديد من المشاكل العمالية.

وكانت المشاكل العمالية في صيف 1952 متفجرة جدًا ولا أعتقد أن أصحاب الأعمال كانوا يتعنتون، لكن العمال كانوا قد شعروا بانفراجة بعد ضغط طويل متصورين أن الثورة فرصة لتحقيق مطالبهم التي طال عليها الأمد دون حل، وكانت الشركات تتعنت في مواجهة هذه المطالب، وكانت أيضًا تشترى عددًا من النقابات بالوعود والإغراءات وتفصل بعض العمال النشطين أو الذين يدافعون عن مصالح زملائهم.

وفي هذه المرحلة المبكرة – ربما في اليوم الأول أو الثاني للثورة – أبلغني أحد أعضاء الأحزاب العلنية وقتها – أعتذر عن ذكر اسمه لأنني لم أستأذنه في ذلك – أن هناك خطة وضعت لإحداث اضطرابات في الإسكندرية، وذلك من خلال ترويج شائعة أن اللواء «محمد نجيب» سيصل إلى الإسكندرية، فتقوم مظاهرات للترحيب به، تخرج من كل الأحياء خاصة الأحياء الشعبية وتتجه إلى وسط المدينة، حيث يتسلل إلى صفوفها بعض الأفراد، فيعتدون على المحلات التجارية وعلى أرواح الأجانب، ويكررون بذلك ما حدث أ ثناء «الثورة العرابية» في الإسكندرية في 11 يونيو1882 وانتهى بمذبحة طائفية ضد المسيحيين المصريين والأجانب اتخذت ذريعة للتدخل البريطاني.

وقد أبلغت ذلك في وقت كان الملك فاروق مازال فيه على عرش البلاد، والأرجح أن هذه الخطة كما أبلغت بها كانت من ترتيب الملك وبعض أعوانه.

وقد أيد هذا البلاغ ما وصل إليّ من الدوريات الطلابية اللاسلكية من أن هناك شائعة منتشرة في الإسكندرية بوجود «محمد نجيب» بها، وأن هناك تجمعات في الأحياء الشعبية تضم أفرادًا يدفعون الناس للقيام بمظاهرات الترحيب به.

وأثار مخاوفي في هذا الوقت أن بلاغًا وصل إليّ من «السويس» عن طريق السواحل أن هناك كتيبة بريطانية في السويس تستعد للتحرك وأن هدفها غير معروف.

وبتجمع هذه المعلومات تأكدت مخاوفي أن هناك خطة محكمة رسمت لإحداث اضطرابات تكون ذريعة للتدخل، وعلى الفور اتصلت لاسلكيًا بـ «محمد نجيب» في القاهرة وأفهمته الموقف، وطلبت منه إذاعة بيان موجه خاصةً لأهالي الإسكندرية، وحددت له الوقت الذي يذيع فيه البيان في السادسة مساء.

وطلبت منه أن يتضمن البيان أنه مهتم بأن يزور الإسكندرية، وأنه عندما يقرر ذلك فسوف يعلن عن موعد قدومه، وأن يحيي أهالي الإسكندرية في البيان.

وأعددنا سيارات بمكبرات صوت نزلت في جميع أحياء الإسكندرية، وأخطرت الأهالي أن الفريق «محمد نجيب» سوف يذيع بيانًا من القاهرة، في السادسة مساءً، موجهًا لمواطني الإسكندرية خاصةً.

وكان هدفنا من ذلك الرد على الشائعة بطريقة عملية وغير مباشرة، وبالفعل أجهضنا بهذه الطريقة مخطط القوى المعادية، ورغم أنه لم يكن هناك أي شعور معاد لدى

الجماهير ضد حركة الجيش فقد كنا نخشى استغلال مشاعر الفرح والتأييد استغلالاً مضادًا، والأرجح أن البوليس السياسي- والذي كان ضالعًا مع النظام الملكي- كان له ضلع كبير في الترويج لهذه الشائعة.

وبحكم أنني كنت مسئولاً سياسيًا للإسكندرية، أو ما اصطلح على تسميته في هذا الوقت بـ «قائد الثورة في الإسكندرية»، فإن أجهزة الأمن العديدة بـ «كفر الدوار» أبلغتني أن هناك عنبرًا قد حرق بإحدى شركاتها، وأبدت أجهزة الأمن تخوفها من أن يستمر العمال في إحداث حرائق أخرى، وعلى الفور أعطيت تعليمات لقائد المنطقة، وهو الأميرلاي (العميد) «حامد صالح» أقدم ضباط المنطقة، أن يصطحب معه كتيبة ويتوجه إلى «كفر الدوار»، وأظن أن عددها كان يتراوح بين 600 و800 جندي مشاة، ولا أتذكر إذا كانت المدرعات قد تحركت إلى «كفر الدوار» أم لا؟ وهناك احتمال أن ذلك قد حدث، وإن كنت أتذكر أن ما كان لدينا من مدرعات في الإسكندرية كان قليلاً، وهذه نقطة تحتاج للتثبت منها.

وانتقلت بنفسي إلى «كفر الدوار» لأعاين مكان الحريق، وأعطيت تعليمات بمنع العمال من دخول المصانع، وأوقفت العمل بها تمامًا، وحاصرت الكتيبة التي أرسلت إلى «كفر الدوار» منطقة المصانع لمنع العمال من دخولها.

وبدأنا نتحرى معرفة الأسباب التي أدت إلى هذا، فوجدنا أن العمال ليسوا ضد الثورة، ولكنهم ثائرون على الأوضاع في «شركة كفر الدوار» ويبدو أن نقابة العمال في هذا الوقت كانت تعمل ضد مصلحة العمال ولصالح إدارة الشركة، ففقد العمال الثقة فيها.

كانت المسألة محلية بحتة ولم تكن مسألة سياسية بأية حال من الأحوال، ومع ذلك استمررنا في منع العمال من الدخول حتى نستوضح الأمر من جميع النواحي، ولكي نعرف بالتحديد المضايقات التي يلاقيها العمال لتلافيها؛ ولهذا أوقفت النقابة عن ممارسة نشاطها لحين إجراء انتخابات جديدة.

وقال لنا العمال الذين التقيناهم إن الشركة قد اشترت النقابة ورشتها، وكانوا يهاجمون بضراوة «الجمَّال»- رئيس مجلس إدارة الشركة وقتها- وأيضًا «عبد الحميد سري». عمومًا كان الهجوم شديدًا على إدارة الشركة. وقد فتحنا أبوابنا لكل واحد من العمال قد تكون لديه شكوى، وكنا ننتقل في هذا الوقت إلى العمال بأنفسنا في مساكنهم، وقد شارك في هذه الجولات عدد من الشيوعيين أعضاء «الحركة الديمقراطية للتحرير الوطني» المعروفة باسم «حدتو» وسوف أعود إلى ذكر ذلك فيما بعد.

وبعد أن هدأت الأمور في منطقة المصانع، وأثناء التحقيق مع العمال الذين كان قد قبض عليهم في أحداث الشغب التي جرت في مصنع شركة مصر يوم 12 أغسطس (آب) 1952 أبلغت – بعد أن عدت من «كفر الدوار» إلى «الإسكندرية»– أن الكتيبة التي كانت تحاصر منطقة المصانع فوجئت بمظاهرة تضم عددًا كبيرًا من العمال حاولت اقتحام الحصار بالقوة، واعتدت على أفراد الكتيبة وقتلت واحدًا أو اثنين، لا أذكر، من جنود الجيش، وكانت لدى جنود الجيش تعليمات ألا يطلقوا النار على العمال بتاتًا وألا يستخدموا العنف مع أحد مهما كانت الظروف، وذلك انطلاقًا من أننا أرسلناهم إلى هناك لحماية العمال أنفسهم، ولم يكن يخطر على بالنا أن العمال سيقومون باختراق الحصار ويعتدون على جنود الجيش.

وعندما وقعت هذه الكارثة، وكان هذا ظهر يوم 13 أغسطس (آب) 1952، لم أكن في «كفر الدوار» وقبض على زعيم المظاهرة، «مصطفى خميس» وأجري التحقيق معه، ولم نستطع أن نصل إلى سبب هذه المحاولة للاقتحام أو مبررها؛ خاصة مبرر العنف، كما لم نتمكن من معرفة ما إذا كان هناك محرضون وراءها، وكان الظاهر وقتها أن هناك أياديَ خفية وراء هذه المحاولة، وربما كان أحد رجال الملك السابق، لكن لم يتطرق إلى الذهن أبدًا أن هناك يدًا «يسارية» هي التي حركتها.

كنت بعيدًا عن التحقيق تمامًا؛ إذ كانت تتولاه عناصر من النيابة العامة تابعة للمجلس العسكري الذي شكل في هذا الوقت برئاسة البكباشي (المقدم) «عبد المنعم أمين»، ولم يكن «مجلس قيادة الثورة» قد شكل بعد، وكانت هناك لجنة اسمها «لجنة القيادة»، كان بين أعضائها «عبد المنعم أمين» وبمناسبة ما ذكر من أنه كان عضوًا في الإخوان المسلمين، فلا أظن أن ذلك صحيح ولا أجزم بصحة ما ذهب إليه «محمد نجيب» في مذكراته من أنه عميل أمريكي، ولا أدري مبرر اختياره رئيسًا للمجلس العسكري، إلا إذا كان الهدف من ذلك حرقه سياسيًّا، وجعله هدفًا للهجوم، والظاهر أن «جمال عبد الناصر» لم يكن يرتاح إليه أو يحبه، وأتذكر أن «حسين الشافعي» قد أُوفد أيامها إلى «كفر الدوار».

وقعت حوادث كفر الدوار الأولى في مساء 12 أغسطس (آب)، وقاد «مصطفى خميس» المظاهرة التي قامت بالاقتحام في اليوم التالى 13 أغسطس (آب) 1952 وحوكم في 14 أغسطس (آب) وصدر الحكم عليه بالإعدام في 18 أغسطس (آب). وقد التقيت «مصطفى خميس» في تاريخ بين هذين التاريخين، وكان ذلك في السجن الحربي بثكنات «مصطفى كامل»، وكانت هذه أول مقابلة لي معه وقد حاولت أن أعرف منه ما إذا كان

هناك من دفعه إلى هذا العمل، وأبديت استعدادي لإعطائه كافة الضمانات لتبرئته إذا ما اعترف باسم من حرضه أو دفعه إلى هذا الاقتحام، ولكنه أصر على أنه لا يوجد من دفعه إلى ما قام به، وقد أعجبت بشخصيته وبصلابته، ومن طبيعتي أنني أحب الشخصيات القوية الصلبة، ويهمني أن أكسب هذه الشخصيات لا أن أخسرها، وبالفعل فإن أي إنسان لديه صلابة، هو مكسب كبير للوطن.

وعندما فقدت الأمل في استخلاص شيء محدد منه أرسلت أستدعي أباه وأمه وأظن أنهما في الأصل من «رشيد» أو من «إدكو»، لا أتذكر، كانا ريفيين عاديين طيبين إلى درجة مذهلة، وقد أبديا تفهمًا واضحًا، وأفهمتهما سبب استدعائي لهما، وقلت لهما إنني أحببت «خميس» لصلابته، وإنني أعتقد أنه من الخسارة أن يضيع بسبب تضليل الآخرين له، ما يهمني هو أن أعرف الحقيقة، وأن أعرف من هي الأيدي التي كانت وراء هذه العملية؛ لأن ظهور المحرضين يحول «خميس» من «مذنب» إلى «ضحية»، وما أعدكما به هو أن أنقذه من الإعدام، إذا ما اعترف على من حرضوه أو من ضللوه؛ لأنه بهذا يعود مواطنًا صالحًا، وقلت لهما إنه رفض أن يعترف لي بشيء، ولكنكما أبواه، ومن المحتمل أن يقول لكما ما لم يقله لي، وأنا مستعد لإعطائكما الضمانات الكافية أن يُبرأ إذا كشف سر موقفه، وحذرتهما من إخفاء شيء عليَّ، وقد شعرت من حديث الأب والأم أنهما وثقا في كلامي.

وبعد ذلك سمحت لهما بلقائه، وكان معهما طعام جاءا به لابنهما وأخرجت «مصطفى» من زنزانته، وسمحت لهما بالاجتماع به في حجرة منفردة، ووضعنا في هذه الحجرة جهازًا لتسجيل الحديث لكيلا يخدعنا الأب والأم فيخفيا عنا ما يقوله لهما الابن، كنت مهتمًا أن أعرف الحقيقة وراء هذه الحوادث، وكنت قد أعجبت بشخصية «خميس» لدرجة أنه كان يهمني أن أنقذه من مصير كان لابد أن يلقاه.

وقد تعمدت أن أطيل مدة الزيارة لكي تتهيأ الفرصة لـ «خميس» أن يعترف لوالديه بما أخفاه عني، وبعد انتهاء الزيارة التقيت الوالدين، وقصا كل ما دار بينهما وبينه، ولم يكن به أي شيء له أهمية، سوى أنه قال لهما:

– «ما يهمكوش أي حاجة، أنا حطلع من السجن كمان أسبوع».

وعندما سألاه عن كيفية حدوث ذلك، قال لهما ما معناه إن النظام سوف يتغير، وأنه سيفرج عنه بعدها، وأن لديه أنباء بذلك، وأن الأمر لن يطول عن أسبوع. وأصر الأبوان على معرفة المصدر الذي زود ابنهما بهذا الخبر، لكي يطمئنا على صحته، فذكر لهما أنه عرف هذا الخبر من «عبد الرحمن مخيون» قائد السجن الحربي بـ «تكنات مصطفى كامل».

وقد تطابقت الرواية التي نقلها لي والدا «خميس» عن أقوال ابنهما مع ما سمعته بعد ذلك على الشريط الذي سجل للمقابلة، وتبع ذلك أن أمرت باعتقال «عبد الرحمن مخيون» ثم عندما علم «عبد الناصر» بذلك أمر بإرسال «عبد الرحمن مخيون» إليه في القاهرة، وقد أفرج عنه فيما بعد، وعمل في مكتب «عبد الناصر».

ورغم أن اهتمامي الأساسي كان مركزًا على «مصطفى خميس» فإنني أتذكر أن واحدًا من أقارب «محمد حسن البقري» - وهو المتهم الثاني الذي حكم بإعدامه في القضية - قد كلمني في موضوعه، فأعدت عليه نفس الأفكار التي كنت قد كونتها عن الموضوع.

وصرحت لأهله بزيارته، ولا أذكر أنني قابلته بنفسي، إلا أن المسألة لم تكشف عن جديد هي الأخرى.

## 3

عندما وقعت حوادث «كفر الدوار» اتصل بي مجموعة من الشيوعيين المصريين، ينتمون إلى «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» [حدتو] أتذكر منهم «عبد المنعم الغزالي» و«عبد المنعم إبراهيم» و«شحاتة عبد الحليم» وشاب كان في كلية الطب، أيامها أذكر أن اسمه «لطفي»، ولا أتذكر بقية الاسم (الناشر: هو الدكتور لطفي الصاوي) وقد تعاونوا معي على أساس تفهيم العمال أن المصانع ملكهم، وأن تخريبها هو قطع لأرزاقهم، وليس من مصلحتهم في شيء أي تخريب، وقد أعلنا أن أبوابنا مفتوحة لأية شكوى وأن الثورة قامت ومن أهدافها تحسين أحوال العمال، وأن عليهم أن يعتبروا أنفسهم منها ولها، وكنا نخشى أن تمتد حركة التمرد والتخريب إلى مصانع أخرى.

وقد قامت مجموعة اليساريين برفقة ضباط من الجيش بجولات كثيرة في «كفر الدوار» وكان الضباط يخطبون فيها متعاونين مع «عبد المنعم الغزالي» ومجموعة من الذين كنت أتعامل معهم باعتبارهم شيوعيين وكنت أقوم بنفسي بجولات في وسط المدينة وفي المحمودية، ولم أذهب إلى قوم معينين، كنت أريد أن أقوم بالاتصال الشخصي، وليس صحيحًا أنه حدثت أية احتكاكات بين الجيش والعمال في «كفر الدوار».

وأستطرد إلى ذكر العلاقة بيننا وبين الشيوعيين: أتذكر أن أجهزة الأمن كلها كانت ضد النشاط السياسي عمومًا وبالذات النشاط الشيوعي، وكانت بعض فصائل الشيوعيين تتهم حركة الجيش بالفاشية ويصدرون منشورات بهذا المعنى، وكان هذا مثار شكوى أجهزة الأمن، وأتذكر أنني تناقشت مع «عبد المنعم الغزالي»، وقلت له: إلامَ تهدفون بالتحديد؟ فقال: نحن لنا هدفان أحدهما قريب والآخر بعيد، فأما الأول فهو تغيير النظام الملكي إلى نظام جمهوري، وأما الثاني فهو تحقيق النظام الشيوعي.

وقد علقت على هذا ذاكرًا له أن حركة الجيش متفقة معكم في الهدف القريب وسوف نغير النظام الملكي إلى نظام جمهوري، وإذن فلا مانع من العمل المشترك إلى أن نصل إلى هذا الهدف، ولكن معارضتكم لنا ومحاولة تحطيم حركة الجيش واتهامنا بالفاشية ليس في صالح الهدف القريب، فلماذا لا نتعاون إلى أن يحين الوقت للفراق.

وقد وافق «عبد المنعم الغزالي» على الفكرة، ولكنه اعترض على تجميد نشاط الشيوعيين، وقال إن مصادرة حقنا في النشاط تقطع صلتَنا بالجماهير، وكنت قد طلبت منه إيقاف المنشورات التي يصدرونها، فعدت ووافقت على صدورها، واقتنعت بحق الشيوعيين في إصدار منشوراتهم وقلت له لا مانع لديَّ من أن تصدروا منشورات تتكلمون فيها عن الاشتراكية وعن النظام الشيوعي، كما تريدون، لتحافظوا على صلتكم بالشعب، ولكن لا تهاجمونا، وطلبت منه أن يطلعني على المنشورات قبل توزيعها، وبهذه الطريقة يضمن ألا يتعرض له أحد، ما دمت قد وافقت على المنشور، ويبدو أن «الغزالي» لم يكن مطمئنًا لكلامي هذا، فصدر منشور يتضمن هجومًا علينا، وكل هذه وقائع تالية لحادث «خميس» و«البقري» وأتذكر أن أحد الشيوعيين جاءني وقال لي:

- أنت وعدتنا ألا تعتقل منا أحدًا، وقد اعتُقل بعضنا.

فاتصلت بالبوليس السياسي وسألت عن هذا الموضوع، فأجابوني أن من اعتقلوا كانوا يوزعون منشورات في أحد الأحياء الشعبية وقبض عليهم متلبسين، فأمرت بالإفراج عنهم فورًا، الأمر الذي أثار دهشة البوليس السياسي الذي حاول أن يضغط عليَّ لسحب أوامر الإفراج؛ لخطورة ذلك على الأمن العام؛ خاصة أن المعتقلين كانوا يوزعون منشورات تهاجم حركة الجيش، ولكني رددت على ذلك أنني أعرف ما في المنشور، وأنني الذي سمحت بأن يوزع، وقد قصدت من ذلك أن أؤكد للشيوعيين أنني كنت صادقًا في وعدي لهم ولم يكن لي أي اعتراض على أن يدعو أي إنسان لأفكاره.

ولم تكن المخابرات العسكرية تأخذ نفس الاتجاه الذي يأخذه البوليس السياسي، ومع ذلك فقد كانت تضم بعض العناصر التي تقوم بألاعيب لحسابها الشخصي، ومنها «إبراهيم بغدادي» الذي كان ضابطًا في مكتب مخابرات الإسكندرية، وقد عين - وكان وقتها برتبة يوزباشي(نقيب) - في هذا المكان بتوصية من «زكريا محيي الدين» الذي كانت تجمعه به صلة صداقة سابقة، وكان رئيس المكتب هو «مختار صالح»، وكان «إبراهيم بغدادي» يقوم ببعض الألاعيب لصالحه الشخصي، وكان يحاول إبعادي عن الاتصال بالقاعدة الشعبية، وبالعمال بالذات، ويحاول إفقادي الثقة بهم، أو إفقادهم الثقة بي.

في ذلك الوقت كان في «شركة الغزل الأهلية» مشكلة خاصة ببغض البدلات، وكانت الشركة مملوكة لأحد الأجانب هو «روبير جاش»، وكان يستعين بمصري لا أتذكر اسمه في التفاهم مع الجهات الرسمية عمومًا، وكان «جاش» قد رفض أن يعطي أي شيء للعمال، وعندما درست مطالبهم وجدت أن نصفها معقول، بينما النصف الآخر لا حق لهم فيه، وضغطت على «جاش» فأصر على ألا يقوم بأي شيء على الإطلاق، فهددته بالاعتقال إذا لم يستجب لمطالب العمال، ولم أكن أود أن أفعل ذلك لخطورته، بحكم أنه أجنبي، فضلاً عن أن ذلك يهز السوق المصرية.

وخوفًا من الاعتقال أعلن «جاش» أنه مستعد لدراسة مطالب العمال. في هذا الوقت جاءني «إبراهيم بغدادي» وقال لي إن أحد مرشديه أبلغه أن عمال «شركة الغزل الأهلية» يقولون إن «عاطف نصار» قد تقاضى رشوة قدرها خمسة آلاف جنيه من «جاش» لكيلا نضغط من أجل تحقيق مطالب العمال، ولخطورة الكلام وحساسيتي تجاه مثل هذه الاتهامات أصررت على معرفة مصدر الخبر، وراوغ «إبراهيم بغدادي» بعض الوقت ثم قابلني بعسكري من مكتب المخابرات، زعم لي أنه سمع هذا الكلام يدور على مقهى من المقاهي التي يتردد عليها عمال «الشركة الأهلية للغزل» وقد أثارني ما حدث، فقررت أن أنفض يدي من موضوع «شركة الغزل» تمامًا.

وبعد فترة لا أتذكرها، اتصلت بي أجهزة الأمن وقالت إن هناك مظاهرة من عمال «شركة الغزل» تتجه إلى معسكر «مصطفى باشا» وفهمت أن العمال قد خسروا قضية كانوا قد رفعوها ضد الشركة، ورغم أنني لم أكن أعرف هدف المظاهرة ولا نيتها فقد أعطيت تعليمات للبوليس أن يحمي المظاهرة من أي اعتداءات، وأن يمنع اعتداء

المشاركين فيها على أي منشآت، وأمرت بفتح بوابة المعسكر لها، وأن توجه إلى صالة السينما التي أعدت لاستقبالهم بالمعسكر.

وبالفعل ذهبت إليهم في الصالة، وفهمت أنهم خسروا القضية في المحكمة، وأنهم جاءوا يعاتبونني على أنني تخليت عن مشكلتهم وقد واجهتهم بما نقل إليَّ منهم، فأنكروا وغضبوا وأصروا على معرفة من نقل إليَّ هذه المعلومات، وقد فهمت من ذلك أن «إبراهيم بغدادي» قصد من الرواية التي نقلها إليَّ أن يوقع بيني وبين العمال.

وقد تدخلت بعد ذلك لدى «روبير جاش» وباشرت الضغط على «شركة الغزل الأهلية» بأعنف من الضغط السابق وأنذرت الشركة أن تجيب المطالب التي اقتنعت بإمكانية تحقيقها خلال 24 ساعة.

وعلى الرغم من أنني كنت المسئول السياسي عن الإسكندرية فإن بعض التصرفات كانت تحدث أحيانًا دون علمي، وأذكر أن جامعة الإسكندرية كانت تستعد للاحتفال بذكرى الشهيد «عباس الأعسر» - والذي استشهد أثناء حركة المقاومة في منطقة القنال في أعقاب إلغاء معاهدة 1936 - وتسرب النبأ إلى القاهرة التي كانت جامعتها قد شهدت قبل ذلك بوقت قصير معركة بالسكاكين بين «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين» واتصل بي أعضاء مجلس قيادة الثورة من القاهرة، وطلبوا مني اعتقال الإخوان والشيوعيين بالإسكندرية، فرفضت، وقد حدثني كثيرون من أعضاء مجلس القيادة، منهم «محمد نجيب» و«جمال عبد الناصر» وآخرون، واستمرت المكالمة التليفونية ساعات وأنا أرفض طلبهم بإجراء أي اعتقالات في الإسكندرية، معلنًا أن الاحتفال بذكرى «الأعسر» سيعقد في الجامعة دون أن تترتب على ذلك أي مشاكل.

من هنا كنت حريصًا على أن يمر الاحتفال دون حدوث أي خلل في الأمن، وكان طلاب الجامعة في ذلك الوقت يجتمعون للإعداد للاحتفال، فحاولت التفاهم معهم، بحيث لا تتحول الاحتفالات إلى مظاهرات، وقلت إن الجيش مستعد للمشاركة معهم في الاحتفال بأن تقوم شعلة من الإسكندرية إلى القاهرة، ومع ذلك أصرَّ الطلاب على البرنامج الذي كانوا قد وضعوه للاحتفال بالذكرى، والذي كان يتضمن التجمع بمبنى كلية التجارة والخروج في مظاهرات من مبناها، وكنا نخشى أن تتحول المظاهرات إلى أعمال تخريبية، أو أن يندس إلى صفوفها من يستغلونها، وقد جمعت عددًا من الضباط وطلبت منهم أن يشتركوا في المظاهرة بملابسهم الرسمية، خاصة أن «عباس الأعسر»

كان شقيقًا لأحد معاوني وهو «عبد الحليم الأعسر» وقد سار الضباط في المظاهرة وانتشروا على طول صفوفها ومرت بسلام.

وكان من بين الطلبة الذين كنا على اتصال بهم في هذا الوقت: أحمد الصراف (كلية الهندسة) وآخر معلوماتي عنه أنه كان مهندسًا بالسد العالي. ومحمد عيد (كلية الحقوق) وهو محام معروف بالإسكندرية الآن (1975)، وقد التقيتهما بعد ذلك بيومين وأنا أستقل القطار في طريقي إلى القاهرة، وعلمت منهما أن عددًا من الطلبة قد اعتقل عقب المظاهرة، وقد تألمت لحدوث هذه الاعتقالات دون إذن مني، فلما ذهبت إلى القاهرة كنت ثائرًا جدًّا على «زكريا محيي الدين»، وعندما قابلته قال لي:

- ألست أنت الذي طلبت اعتقالهم!.

جابهته أنني رفضت حدوث أية اعتقالات في الإسكندرية، رغم طلب أعضاء «مجلس قيادة الثورة» فذكر لي أن «إبراهيم بغدادي» اتصل به من الإسكندرية، وذكر له أن هناك حوادث تظاهر وإخلالاً بالأمن، وأن «عاطف نصار» طلب اعتقال بعض الأشخاص ومع أنه - «زكريا» - دهش لأنني أطلب الاعتقالات التي رفضتها قبلها بوقت قصير، إلا أنه أعطى الأوامر بإجراء الاعتقالات التي شملت الطلبة وشملت عناصر أخرى، وقد وعد «زكريا» - مع إصراري على الإفراج عن المعتقلين - بالإفراج عنهم، ولكنه - كما علمت فيما بعد - لم يفرج عن كل المعتقلين كما وعدني.

وفي كل الأحوال، فإنني أظن أن حوادث «كفر الدوار» كان وراءها تدبير ما، لم يكشف حتى الآن ولكني أقطع أن هذه الحوادث لم يكن وراءها قوة سياسية معروفة؛ فليس وراءها الشيوعيون أو «الإخوان المسلمون» أو الأحزاب الأخرى، ومع أنني شككت في مجلس إدارة الشركة، إلا أن التحقيق لم يكشف عن أنه كان مشتركًا في التدبير للحوادث، وقد ضبط ابن «حافظ عفيفي» إذ وجدوه في المساكن الخاصة بالعمال في «كفر الدوار»، واشتبهوا فيه، وقبض عليه ولكن لم يصلوا إلى نتيجة.

كان لدينا تصور أن حوادث «كفر الدوار» كانت بداية لحوادث عنيفة أخرى مماثلة، وفي حدود علمي فإن «مجلس قيادة الثورة» كان مجمعًا على إعدام «خميس» و«البقري»، ففضلاً عن أنهما ارتكبا جريمة قتل جنديين، فإن انتشار مثل هذه الحوادث كان يعرض البلاد لأخطار شديدة وقتها.

إننا لم نربط بين «مصطفى خميس» وعمال «كفر الدوار»؛ لأن العمال كانوا ضد الشغب الذي قاده «خميس» وقد أساءت هذه الاضطرابات إلى مركز العمال، ولكننا اعتبرناها حادثة منفصلة، ولم نعامل العمال على أساس أنهم مسئولون عما حدث.

إنني أقطع أن عنفًا ما لم ترتكبه قوات الجيش التي نزلت «كفر الدوار»، كذلك لم يتعرض «خميس» أو «البقري» لأي عدوان بدني أو تعذيب.

# محمد نجيب

# أكاذيب التاريخ السوداء(*)



**تمنيت** لو أن الصحف العربية التي نقلت واقعة تجنيد المخابرات الفرنسية للرئيس الراحل «محمد نجيب» القائد الواجهة لثورة 23 يوليو، وأول رئيس لجمهورية مصر، قد تحفظت على ما نشرته، أو طلبت من أحد المؤرخين أو المعاصرين التعليق عليه حتى لا تُدْخِلَ الواقعة - بهذا النشر المبتسر - سجل التاريخ ويضاف إلى قائمة المسئولين العرب المتهمين بالعمل لحساب مخابرات أجنبية بدون أدلة كافية اسمَ رجلٍ في رحاب الله لا يملك دفاعًا عن نفسه.

ومناسبة إذاعة الخبر هي ذكرى مرور 40 عامًا على العدوان الإسرائيلي الفرنسي البريطاني على مصر في 29 أكتوبر 1956، ومصدره ندوة عقدها مركز دراسات الدفاع والتاريخ الفرنسي وهو يذاع على مسئولية اثنين من المؤرخين الفرنسيين كشفا النقاب في الندوة، عن الخطوط العامة لخطة وضعها جهاز الموساد

(*) العرب/ يومية عربية تصدر في لندن/ 15 نوفمبر (تشرين ثان) 1996.

الإسرائيلي لإحلال اللواء «محمد نجيب» مكان الزعيم «جمال عبد الناصر» بعد التخلص منه ولقيت ترحيبًا واستعدادًا للتعاون من المخابرات الفرنسية، وحماسًا شديدًا من رئيس الوزراء الفرنسي – آنذاك – ومباركة بريطانية.

وتقول رواية المؤرخين الفرنسيين إن الخطة كانت تتكون من شقين، وقع تنفيذ الأول على عاتق المخابرات الفرنسية التي كان عليها أن تجري اتصالاً بالسودان لشراء حياده في العملية، وأن تتصل كذلك باللواء «محمد نجيب» وتحصل على موافقته على الحلول محل «عبد الناصر» وقد قامت المخابرات الفرنسية بتنفيذ هذا الشق ولكن اللواء «محمد نجيب» علَّق موافقته على موافقة بريطانيا.

أما القسم الثاني وهو التخلص من «عبد الناصر» فقد كان – بمقتضى الخطة – من نصيب «إسرائيل» التي رفضت أن يشارك الفرنسيون فيه، ولم يتحدث المؤرخان الفرنسيان عن تفاصيله، وعلى أي الأحوال فإن إسرائيل لم تستطع تنفيذه، بسبب فشل العدوان الثلاثي.

وليس هناك ما يدعو لعدم تصديق الرواية في خطوطها العامة؛ إذ هي تبدو منطقية في ظروف العدوان الثلاثي على مصر، والذي كان التخلص من «عبد الناصر» شخصيًّا أحد أهم أهدافه، بل إن الأطراف الثلاثة التي اشتركت فيه، اندفعت وراء مشاعر كراهية تركزت على شخصه بعد أن نجح خلال أربع سنوات فقط من ظهور اسمه على الخريطة العربية في تكوين رصيد ضخم من الشعبية، وفي اتخاذ مجموعة من السياسات ضربت مصالح الغرب في الصميم، كان من بينها: كسر احتكار السلاح الذي أثار قلق حكومة «بن جوريون» ودفعها للتفكير في توجيه ضربة للجيش المصري تحطمه قبل أن يستوعب الأسلحة الجديدة، ودعم ثورة الجزائر بالسلاح وبالمال والمساندة الإعلامية والدولية، وهو ما استفز حكومة «جي موليه» الفرنسية وجعلها في حالة استعداد للمشاركة في أي عمل يقضي عليه، قبل أن يقضي على كل نفوذ لها في المغرب العربي، وأخيرًا قرار تأميم قناة السويس الذي طار بسببه صواب «أنتوني إيدن» رئيس الوزراء البريطاني.

ولم يكن اللواء «محمد نجيب» أقل كراهية لـ «عبد الناصر» من الدول الثلاث – ويعتقد أنه لعب دورًا أساسيًّا في نجاح ثورة 23 يوليو 1952، مع أنه لم يكن عضوًا في تنظيم الضباط الأحرار الذي خطط لها– ورغم فارق السن الكبير بينه وبين أعضاء التنظيم، فإنه قبل رئاسة الحركة قبل ستة أشهر من القيام بالثورة، ولم يكن عمر التنظيم

نفسه يتجاوز آنذاك العامين، وبذلك وضع رأسه على كفه وراهن على نجاح الثورة بعمره، بل وكان لسمعته الطيبة في الجيش كضابط وطني شجاع ونظيف اليد أثر كبير في اطمئنان الجيش إليه، كما كان لشخصيته الوقور التي تدعو للثقة أثر فيما حققته من جماهيرية.

لكن الصراع على السلطة ما لبث أن نشب بينه وبينهم، فبدأت الاحتكاكات والمضايقات التي وصلت إلى ذروتها باستقالته ثم عودته، ثم إقالته مرة أخرى، وصحب ذلك حملة دعائية واسعة لم تترك للرجل فضيلة إلا وقلبتها إلى رذيلة وسعت للانتقاص من الدور الذي لعبه في انتصار الثورة.

ولم يكن غريبًا - آنذاك أو بعد ذاك - أن يكون اللواء «محمد نجيب» هو البديل المرشح للحلول محل «عبد الناصر» لدى أية مجموعة من المتآمرين يفكرون في القيام بانقلاب؛ إذ كان لا يزال لديه رصيد من الشعبية داخل الجيش وخارجه - على العكس من ساسة ما قبل الثورة - يمكن أن يدعم الانقلاب، ويرسخ أقدامه، ويدفع الشعب للثقة بالقائمين به.

بل إن عزله عن منصبه في 14 نوفمبر 1954 كان يعود إلى مشروع الانقلاب الذي نسب إلى الإخوان المسلمين أنهم وضعوه؛ على أن يبدأ باغتيال «عبد الناصر» وأعضاء مجلس قيادة الثورة، ليعود اللواء نجيب فيتولى رئاسة الجمهورية ويُلقي بيانًا في الإذاعة يساهم في تهدئة الأحوال، وهي الخطة التي انهارت بسبب فشل خطوتها الأولى، ونجاة «عبد الناصر» من محاولة الاغتيال.

أما وتلك هي الخلفية التي تحركت منها مؤامرة العدوان الثلاثي على مصر، فإن القول بوجود مؤامرة لاغتيال «عبد الناصر» وإحلال اللواء «محمد نجيب» محله تضعها الموساد، ويشترك في تنفيذها المخابرات الفرنسية، يصبح منطقيًا ومعقولاً وقابلاً للتصديق.

لكن الأمر لا يجوز أن يؤخذ بالخفة التي تعودنا أن نتعامل بها مع وقائع تاريخنا المعاصر؛ لأن الواقعة وإن كانت لا تضيف جديدًا إلى مساوئ الذين خططوا لعدوان 1956، فهي كافية لنسف تاريخ اللواء «محمد نجيب» ومحو اسمه من التاريخ الوطني بحامض كبريتيك مُرَكَّز.

وفي هذا السياق؛ فإن الرواية التي ساقها المؤرخان الفرنسيان تبدو عصية على التصديق؛ خاصة وأنها تفتقد، حتى الآن، الأدلة والوثائق والتفاصيل.. بل وتثير عددًا من الأسئلة المنطقية، من بينها: هل كانت هذه الخطة بديلاً للعدوان الثلاثي، وتستهدف قلب الأوضاع في مصر سياسيًّا وسلميًّا وليس عسكريًّا.. أم كانت جزءًا من العدوان الثلاثي.. وفي هذه الحالة.. ما أهميتها وضرورتها؟

وعلينا دائمًا أن نفرق بين تفكير مجموعة من المتآمرين أثناء إعدادهم لانقلاب ينوون القيام به في إسناد منصب ما لشخص ما احترامًا منهم لمكانته، أو تقديرًا لأنه يملك من النفوذ ما يؤدي لاستقرار الأوضاع وإنجاح الانقلاب بدون أن يفاتحوه في ذلك، أو يحصلوا منه مسبقًا على موافقته على ما سوف يقومون به اكتفاء باستقراء أفكاره، أو باستنتاج موقفه، وقد ظل اسم اللواء «محمد نجيب» نفسه لمدة عشر سنوات، على الأقل، يتكرر في كل محاولات الانقلابات التي كان كثيرون يخططونها ضد «عبد الناصر» باعتباره مرشحًا لخلافته بعد نجاح الانقلاب، بدون أن يثبت في أي حالة من هذه الحالات أن أحدًا من المتآمرين قد فاتحه، أو اتفق معه، أو حصل على إقرار منه.

وما لم تظهر وثيقة مؤكدة، أو شواهد جديدة، فالأرجح أن ذلك هو ما حدث في هذه المؤامرة، وأن المتآمرين اختاروا «محمد نجيب» ليحل محل «عبد الناصر» لشعبيته ومكانته في القوات المسلحة، وتقديرًا منهم لأنه في حالة نفسية تجعله مستعدًّا للقبول ليثأر مما تعرض له، ولكنهم لم يفاتحوه في ذلك، ولم يحصلوا على إقرار منه، ولم يكن يعرف عن خططهم، سواء منها ما تعلق به أو بغيره، شيئًا.

وفي هذا السياق يبدو الجديد الوحيد في رواية المؤرخين الفرنسيين هو قولهما إن الأمر عرض على «نجيب» الذي علق موافقته على موافقة بريطانيا، مما يعني ضمنًا أنه يوافق؛ خاصة أن بريطانيا كانت قد وافقت على الخطة فعلاً، وهي واقعة يصعب تصديقها؛ إذ كان «اللواء نجيب» رهن الاعتقال في سجن خاص شديد الحراسة، في فيلا تقع بإحدى الضواحي الريفية بالقاهرة، وكان مستحيلاً أن يتصل به أحد، أو يعرض عليه أحد شيئًا منذ دخل في هذا السجن في 14 نوفمبر 1954.. إلى أن غادره في عام 1971.

وما أكثر ما يحفل به التاريخ من أكاذيب بيضاء وسوداء!

# صلاح نصر

# التاريخ في «الحالة سابقًا»



**لصديقي** الشاعر الصعلوك «أحمد فؤاد نجم» قصيدة شهيرة، يشخص فيها حالة الذين يحوزون السلطة أو يعيشون في كواليسها، فيرضون عنها ما دامت ترضى عنهم، ويصوغون فيها قصائد المدح وأغاني الغزل، فإذا غضبت عليهم، طالها سخطهم، وصاغوا فيها قصائد الهجاء، وأغاني الفضح والتشهير، وفيها يخاطب «نجم» أحد هؤلاء قائلاً: «حسب الوظيفة، تظهر حلاوتك/ تظهر مرارتك/ وإنت وشطارتك/ لو خفّضوك/ ترتفع حرارتك/ لو صعّدوك/ تنقلب جيلاتي».

وبسبب هذا التناسب العكسي بين ارتفاع المكانة وانخفاض الحرارة، يستطيع أمثالي من المعارضين، معرفة التيارات التحتية داخل دائرة السلطة المغلقة، فإذا كنت معارضًا والتقيت مصادفة واحدًا سلطويًا فتجاهلك أو نظر إليك بازدراء، فمعنى ذلك أن وضعه

متين، وقد يكون مرشحًا للتصعيد إلى منصب أعلى، أما إذا استقبلك بحفاوة وسلم عليك بحرارة، فلا معنى لذلك إلاّ أن حالة الزبون السلطوية في الحضيض، وأنه مرشح للتخفيض الشديد في أول أوكازيون سلطوي قادم.

ومن التأثيرات الفسيولوجية والسياسية لقانون التناسب العكسي بين الوظيفة والحرارة - أن الزبون السلطوي ما يكاد ينزل من فوق كرسي السلطة حتى يتحول من كائن منتفخ الأوداج، مقطب الجبين، شامخ الرأس، صارم النظرات، يعلق على رأسه لافتة تقول: ممنوع الاقتراب أو اللمس، ويتعامل مع المعارضين باعتبارهم شرذمة من الحاقدين والمبلبلين والمشككين، والذين يقبضون من السفارات، إلى كائن ضامر الأصداغ والأكتاف، وضّاء الجبين، حنون النظرات يعامل الآخرين - وبالذات المعارضين - باحترام شديد وتواضع جم، بل إنه ينقلب فجأة، من زبون شديد التأييد إلى زبون شديد المعارضة، يزايد على أكثر المعارضين تطرفًا، ويتهمهم بالمهادنة، ونفاد الطاقة الثورية، وإذا ذكَّره أحد، أنه كان يصف النظام بأنه كالورد انهال عليه نقدًا لأنه أحمر الخدين!

ولو اقتصر الأمر على ذلك، لما كان هناك ضرر بل ولاستفاد كتَّاب المسلسلات التليفزيونية الميلودرامية من انتقال الزبون إلى الحالة سابقًا، لكي يكرروا مواعظهم المملة أن الدنيا لا أمان لها، وأنها - أي السلطة - لو دامت لغيرك، لما وصلت إليك، ولألّف كتّاب الكوميديا منهم أفضل أعمالهم عنه باعتباره نمطًا إنسانيًا شائعًا وآخر مسخرة!

لكن المشكلة تكمن في أن أول ما يفكر فيه الزبون إياه، بمجرد انتقاله إلى الحالة السابقة، هو أن يكتب مذكراته، ولأنه يكتبها وهو في هذه الحالة الفسيولوجية غير المتزنة نتيجة للانتقال فجأة، من حالة البرودة الشديدة، إلى حالة السخونة الشديدة، فإن الأحداث تختلط عادة في ذهنه، فيتذكر أخطاء الآخرين، وينسى أخطاءه، وينسب إليهم جرائم لم يرتكبوها، وينسب لنفسه إنجازات لم يحققها، ويتخذ منها وسيلة لتصفية الحسابات، و للثأر من خصومه الذين حرموه الاختصاصات والمخصصات، وطردوه من فردوس السلطة ليجلس على الرصيف مع أمثالنا من المعارضين الذين يجيئون إلى الدنيا ويغادرونها بدون أن يحوزوا أي سلطة، أو يذوقون طعم الجيلاتي لإصابتهم بارتفاع دائم في درجة الحرارة!

ولأن كثيرين ممن يقرءون هذا النوع من المذكرات السياسية التي يكتبها أصحابها وهم في الحالة سابقًا - ينسون أن الإنسان بطبعه ميال لإخفاء أخطائه أو تبريرها، حريص على أن يأكل سرًّا ما يعجبه، وعلى أن يلبس علنًا ما يعجب الناس، فإنهم يصدقون كل ما يرد فيها من وقائع، ويعتبرونها حقائق تاريخية، ومع أنها مجرد «شهادة» ينبغي أن يضع كل من يقرؤها في اعتباره الظروف النفسية التي كتبها فيها صاحبها، وأن تخضع كل واقعة ترد فيها للمقارنة بما روته عنها الأطراف الأُخرى فيها، وللمضاهاة بما ورد في الوثائق الرسمية أو غير الرسمية التي دونت عنها وقت وقوعها قبل أن تتغير الظروف، وتتغير النفوس، ويسعى كل واحد للتنصل من المسئولية وإلقائها على عاتق غيره، فيغير الحقائق متعمدًا، أو بفعل ضعف الذاكرة، وأن يُعْمِلَ كل من يقرؤها عقلَه ليكتشف مدى انسجامها مع السياق العام للأحداث، ومع السلوك العام للأشخاص، وهذه هي المهمة التي يقوم بها المؤرخون عادة، فإذا لم يقوموا بها يصبح من السابق لأوانه التعامل مع ما يرد في المذكرات السياسية باعتباره حقائق تاريخية، وتظل مجرد وجهة نظر قابلة للتصديق، أو للتكذيب!

أما مناسبة هذا الكلام فهو الضجة التي أثارها إعادة نشر كتاب «صفحات من مذكرات صلاح نصر»، والذي روى فيه أشهر رجال المخابرات العرب، للأستاذ «عبد الله إمـام» - رئيس تحرير جريدة «العربي» لسان حال الحزب العربي الناصري في مصر - جانبًا من مذكراته، عبر لقاءات استمرت 60 ساعة، وتضمنت الطبعة الجديدة - وهي العاشرة - فصلاً كان «صلاح نصر» قد كتبه بنفسه أثناء فترة سجنه، وردت فيه وقائع تتعلق بصلة «عبد الناصر» باثنين من أهم معاونيه، ومن أقطاب الحزب الناصري، هما «سامي شرف» سكرتير الرئيس «عبد الناصر» للمعلومات، والفريق «محمد فوزي» القائد العام للقوات المسلحة المصرية، في أعقاب هزيمة يونيو 1967، أثار نشرها القطبين الناصريين، فقدما استقالتهما من الحزب!

وفضلاً عن أنني لا أجد - من حيث المبدأ - أي مبرر لاستقالة القطبين الناصريين من الحزب لمجرد أن رئيس تحرير الجريدة الناطقة باسمه قد نشر - على لسان آخرين - وقائع تاريخية يعتبرانها غير صحيحة؛ إذ الرد المنطقي على ذلك هو تصحيح الوقائع من وجهة نظرهما لا الاستقالة، فإنني لم أجد في الكتاب ما يدعو لا للغضب، ولا للدهشة؛ ليس فقط لأن هذه هي الطبعة العاشرة منه، مما يجعله غضبًا متأخرًا جدًّا، ودهشة لا محل

لها من الإعراب ولكن كذلك لأن ما ورد فيه بشأنهما، وبشأن غيرهما، هو نفس ما قاله وما كتبه «صلاح نصر» خلال سلسلة المحاكمات التي تعرض لها بعد أن أعلن «عبد الناصر» - في أعقاب هزيمة 1967 - سقوط دولة المخابرات، ومنها محاكمته - عام 1968 - أمام محكمة الثورة، بتهمة الضلوع في مؤامرة «المشير عبد الحكيم عامر» للاستيلاء على قيادة القوات المسلحة، ومحاكمته أمام المحكمة ذاتها في قضية انحراف جهاز المخابرات العامة، ثم محاكمته بتهمة تعذيب الصحفي الراحل «مصطفى أمين» وقد انتهت جميعها بالحكم عليه بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدَّة خمسين سنة، أمضى منها حوالي عشر سنوات على فترتين، ثم غادر السجن، ولم يعش بعدها سوى سنوات قليلة، غادر بعدها الدنيا.

وطوال تلك السنوات خاض «صلاح نصر» معركة شرسة للدفاع عن نفسه ضد التهم الحقيقية والباطلة التي وجهت إليه، بالمقالات والكتب والأحاديث الصحفية؛ خاصة بعد الحملة الإعلامية الواسعة التي شنتها ضده صحف «دار أخبار اليوم»، في أعقاب الإفراج عن مؤسسها «مصطفى أمين» الذي اتهمه بأنه لفق ضده قضية التجسس الشهيرة؛ لأن «عبد الناصر» كان ينوي أن يعزله عن منصبه، وأن يعين «مصطفى أمين» رئيسًا لجهاز المخابرات العامة بدلاً منه!

وخلال تلك المعركة روّج «صلاح نصر» لمجموعة من المرويات التاريخية من النوع الذي يشيعه الواقعون من فوق مقاعد السلطة حين ينتقلون من الحالة حاليًا إلى الحالة سابقًا، ومن حالة الجيلاتي إلى حالة الحرارة الشديدة، فهو أحد الضباط الأحرار الذين لعبوا دورًا مهمًا في نجاح الثورة ليلة 23 يوليو 1952، وهو الذي أنشأ جهاز المخابرات المصري على الأسس العلمية الحديثة، وهو الذي حمى أمن مصر من كثير من المؤامرات الإمبريالية والصهيونية التي استهدفت القضاء على الثورة بل واغتيال «عبدالناصر» نفسه، وهذا كله صحيح إلى حد كبير، أما الذي هو محل شك كبير، والذي كان طبيعيًا أن يقوله «صلاح نصر»؛ لأن أحدًا غيره ممن يحوزون السلطة لا يقول غيره، سواء كان في حالة آيس كريم، أو في حالة ارتفاع شديد في الحرارة، فهو إصراره على أنه لم يخطئ في شيء ولم يظلم أحدًا، ولم يقصِّر في عمله، ولم يسئ استغلال سلطات وظيفته، وأن كل ما أشيع عن طفاسته في موضوع النسوان لا أساس له من الصحة، وأنه كان خاليًا من العيوب كعود القصب، منزهًا عن الأخطاء والخطايا، فإذا كان لابد فإن عيبه الوحيد هو أنه كان طيبًا أكثر من اللازم، وخطؤه الأساسي هو

أنه كان وطنيًا فوق العادة، أما هزيمة 1967 فإنه ليس مسئولاً عنها أدنى مسئولية بل إنه نبه أولي الأمر- يوم 2 يونيو 1967- إلى أن إسرائيل ستقوم بعدوانها خلال 72 ساعة بضربة توجهها إلى سلاح الطيران المصري، وهو ما حدث بالفعل، لكن الذين تلقوا تنبيهه لم يستبينوا النصح إلاّ ضحى يوم 5 يونيو 1967 بعد أن جرى الذي مازلنا جميعًا ندفع ثمنه حتى الآن!

أما وقد اكتشف «عبد الناصر» أن «صلاح نصر» كان يلعب على الحبلين في الصراع بينه وبين «المشير عامر»، وأنه في الوقت الذي كان يتظاهر فيه بالوساطة بينهما كان ضالعًا في المؤامرة، أو بمعنى أدق، المناورة التي قام بها «عامر» للضغط على «عبد الناصر» لكي يعيده إلى منصبه على رأس القوات المسلحة تمهيدًا للقيام بنكسة أخرى، فلابد أن «عبد الناصر» هو المسئول وحده عن النكسة.. ولأن الله خلق الاتحاد السوفييتي، والولايات المتحدة، خصيصًا، لكي يستخدمهما المسئولون العرب، سواء كانوا في الحالة حاليًا، أو في الحالة سابقًا، شماعة لكل أخطائهم فإن موسكو هي المسئولة مع «عبد الناصر» أو قبله، عن هزيمة 1967؛ إذ كانت تخطط منذ البداية لكي تحول مصر إلى دولة شيوعية تابعة لها، لذلك تعمدت أن تدفعها لخوض حرب تهزم فيها حتى تضطر للاستعانة بالموسكوفيين في إدارة شئونها.. حتى لو كان ثمن ذلك هو مرمطة سمعة السلاح الموسكوفي، وهزيمته أمام السلاح الأمريكاني!!

ولأن «عبد الناصر» قد استعان بعدد من معاونيه منهم «سامي شرف» و«الفريق فوزي» و«شعراوي جمعة» و«أمين هويدي» في تصفية «المشير عامر» ومجموعته، ومنهم «صلاح نصر»، حتى يستطيع السيطرة على الأوضاع، وإعادة بناء القوات المسلحة لتقوم بدورها كمؤسسة عسكرية محترفة، لا شأن لها بالصراع على السلطة، فلاشك أن هؤلاء الذين ساهموا في نقل «صلاح نصر» من «الحالة حاليًا»، إلى «الحالة سابقًا» مجموعة من المتآمرين على مصلحة الوطن الذي هو «صلاح نصر» شخصيًا، سواء كان في الحالة حاليًا، أو في الحالة سابقًا!

أما وقد اضطر «عبد الناصر» - نتيجة لما فعله «المشير عامر» و«المؤرخ صلاح نصر» - إلى توثيق العلاقات مع الاتحاد السوفييتي لكي يزيل آثار العدوان مستغلاً شعور الموسكوف بالمهانة نتيجة للهزيمة التي لقيها سلاحهم، فإن «صلاح نصر»، الذي كان في «الحالة حاليًا» يفخر أنه خاض المعركة ضد الإمبريالية الأمريكية، ويعتبر ذلك من

أمجاده الوطنية، يكشف لنا فجأة، في مروياته التي حكاها وهو في «الحالة سابقًا»، عن أنه كان طول الوقت يخوض المعركة مع الإمبريالية السوفييتية لا الأمريكية، وأنه كان طوال عمره مع تحسين العلاقات مع أمريكا، وأن «عبد الناصر» أوفده في مهمة لهذا الغرض عام 1962 كادت تنجح لولا أن عملاء السوفيت المحيطين به، ظلّوا يوسوسون له، حتى قادوه إلى فخ 1967، ليتخلصوا من «المشير عامر» و«صلاح نصر» وغيرهما من أصدقاء أمريكا المخلصين!

ما يُكتب في الحالة سابقًا ليس تاريخًا ولكنه مرافعة أمام محكمة التاريخ، والدفاع عن النفس حق مشروع يتصور البعض أنه يبيح لهم الكذب والافتراء وتغيير الحقائق، وليس معنى ذلك أن كل ما يرد في هذا النوع من المرافعات كذب، ولكن معناه أنه يظل وقائع مشكوكًا في صحتها، ما لم تتأيد بشواهد أو شهود آخرين، وفي كل الأحوال ينبغي ألاّ ننسى أن هؤلاء يكتبون التاريخ بمنهج «يخفضوك ترتفع حرارتك.. يصعدوك تنقلب جيلاتي»!

# هكذا تكلمت «هبة بدران»(*)



(*) العرب/ يومية عربية تصدر في لندن/ 7 يوليو (تموز) 2000.

**أعلن** وزير الثقافة المصري «فاروق حسني» الأسبوع الماضي (يوليو 2000) أنه قرر تحويل «سجن القلعة» إلى مزار ثقافي ضمن خطة تطوير المناطق الأثرية، ومنها قلعة صلاح الدين الأيوبي، والتي يقع السجن في إحدى زواياها، وقال الوزير إن زنازين السجن ستتحول إلى قاعات للعرض تستخدم فيها أحدث تقنيات العرض المتحفي، بما في ذلك أشعة الليزر.

ولابد أن الخبر قد أسعد آلافًا من السياسيين والمثقفين والمناضلين المصريين والعرب الذين أتيح لهم قضاء شهور - أو سنوات - بين جدران هذا السجن، أو الذين لم يدخلوه، ولكنهم قرءوا عنه، فيما كتب هؤلاء من ذكريات ومذكرات وفيما استلهموه مما جرى لهم فيه من قصص وروايات وقصائد!.

ولعلي كنت أسعد الناس بالخبر، فذات ليلة منذ خمسة وثلاثين عامًا

(1966)، كنت معلقًا كالذبيحة إلى مشجب حديدي مثبت على حائط الزنزانة رقم 3، وفي لحظة ما؛ بين الإغماء والنوم، وفي هلاوس العذاب، حلمت أن الدنيا قد تغيرت، وأن الزمن الذي لا يعتقل فيه إنسان، أو يعذب بسبب رأيه قد جاء، وأن سجون الرأي والفكر قد أغلقت وتحولت إلى متاحف، وأنني قد أصبحت مرشدًا سياحيًّا أصحب وفدًا من الفتيات الجميلات إلى متحف سجن القلعة؛ أروي لهن تاريخه، وأتفقد معهن الزنازين التي سكنتها منه، وأحدثهن عما جرى لي ولغيري- من جيل الآباء وجيل الأنداد، وجيل الأبناء- بين جدرانه من أهوال، وما أودعناه فيه من صرخات وأحزان وضحكات وأحلام.

ولأن الفرح لا يتحقق إلا بفادح الألم، فقد عدت إلى السجن نفسه عدة مرات بعد ذلك لأجده لا يزال سجنًا، ولم يصبح بعد متحفًا. تغيرت العهود، وتغيرت السياسات، وتغير وزراء الداخلية، وهو قائم على حاله. يدخله أناس من كل ملة: مناضلون، وجواسيس، يساريون متشددون، ويمينيون متطرفون، وزراء سابقون، وقادة سجون، معذبون قدماء.. وجلادون معاصرون.

بعد أسابيع من مغادرتي سجن القلعة، وقعت هزيمة 1967، وسقطت مجموعة المشير «عبد الحكيم عامر» وأعلن «عبد الناصر» في خطاب له سقوط دولة المخابرات، وأن سيادة القانون لابد أن تعلو فوق إرادات الأفراد ونفوذ مراكز القوى، وأن تُصَانَ حقوق الجميع، فصفقت طربًا، وانبسطت في قلبي تقطيبة لابد أنها علت مسطحة في واحدة من ليالي العذاب.

وبعد شهور من ذلك وجدت نفسي مرة أخرى أدخل سجن القلعة.

في هذه المرة وجدت معتقلين من طراز آخر غير الذين زاملتهم أول مرة، هم مجموعة «مراكز القوى» المنسوبة للمشير «عبد الحكيم عامر» وكانوا يحاكمون آنذاك أمام محكمة مخصوصة يرأسها السيد «حسين الشافعي» عضو مجلس قيادة الثورة- بتهمة الضلوع في مؤامرة للاستيلاء على قيادة القوات المسلحة وإعادة المشير «عامر» إلى منصبه السابق كمتصرف وحيد في شئونها، وكانت مراكز القوى تلك تضم خليطًا غريبًا من البشر، يجمع بين الوزراء والندماء وبين أعضاء مجلس الأمة وأعضاء مجالس الأنس، وبين مديري المكاتب ومديري الجوزة في سهرات المزاج، كان من بينهم

«شمس بدران» وزير الحربية في عامي 1966 و1967 الذي قيل إن عبد الناصر وعامر قد اتفقا معًا على تعيينه رئيسًا للجمهورية وقائدًا عامًّا للقوات المسلحة بعد انسحابهما من الحياة العامة، لولا أن «عبد الناصر» عدل عن ذلك في اللحظة الأخيرة ورشح زكريا محيي الدين لخلافته.

بدا لي «شمس بدران»- عندما رأيته عبر ثقب في باب الزنزانة يعبر في الممر- أشبه بجنرال بروسي، بقامته الطويلة وجسمه العملاق وملامحه الصارمة، فتشككت فيما قرأته عن أنه لم يكن يعرف شيئًا في العلوم العسكرية، وأنه وصل إلى مكانته لأنه كان مكلفًا من الرئيس والمشير بتأمين القوات المسلحة حتى لا يغامر أحد أفرادها بالقيام بانقلاب، وفيما بعد عرفت- من مذكرات الفريق أول «محمد فوزي» - أنه عين وزيرًا للحربية، من باب سد الذرائع الدستورية؛ لأن تعيين «المشير عامر» في هذا المنصب كان يعني- من الناحية الدستورية النظرية- خضوعه لرئاسة رئيس الوزراء «علي صبري» الذي كان يومًا مديرًا لمكتبه، وخضوعه للمسئولية أمام مجلس الشعب، وهو ما لا يليق بمكانة الرجل الثاني في النظام، وكان الحل الذي توصل إليه ترزية الدساتير والقوانين، هو تعيين «المشير عامر» نائبًا للقائد الأعلى للقوات المسلحة، والذي هو رئيس الجمهورية، وبذلك لا يكون عضوًا بمجلس الوزراء مرءوسًا لمدير مكتبه السابق، ولا يكون مسئولاً أمام مجلس الشعب؛ لأن الرئيس ليس مسئولاً أمام ممثلي الأمة، وعلى عكس المعمول به في كل النظم الدستورية التي تربط بين السلطة والمسئولية؛ فقد فصل هؤلاء الترزية بين الاثنين فأصبح «المشير عامر» يتولى كل السلطة في القوات المسلحة، وجيء بـ«شمس بدران»، وزيرًا للحربية، لكي يحل محله في تحمل المسئولية أمام البرلمان عن سلطة لم يكن يمارس منها شيئًا.

وكان «شمس بدران» يعامل في «سجن القلعة» معاملة خاصة كما يليق بأحد أركان النظام، وبرجل كان محتملاً أن يكون خليفة «عبد الناصر» وربما لو كان قد ذكر اسمه في خطاب التنحي الشهير، لما قامت مظاهرات 9 و10 يونيو؛ إذ كان معنى ذلك أن القوات المسلحة قد عادت لتحكم مباشرةً، وكان واردًا أن يجمع «شمس بدران» بقاياها الهاربة من معارك الأيام الستة لتأمين العاصمة والحيلولة دون قيام مظاهرات تعترض على القرار، أو لإخراج مظاهرات تهتف «بالروح.. بالدم.. نفديك يا شمس» فالذين خرجوا في 9 و10 يونيو 1967 يطالبون ببقاء «عبد الناصر» لم يفعلوا ذلك حبًّا فيه فحسب

ولكنهم فعلوه كذلك كراهية في الرجل الذي رشحه لخلافته، وهو «زكريا محيي الدين»؛ إذ كان رئيسًا للوزراء عام 1965، وكان من أنصار ما سماه بالسياسة الاقتصادية الواقعية؛ لذلك رفع سعر الأرز الذي كان غذاء شعبيًا من سبعة إلى تسعة قروش، ولابد أن الناس توقعوا أن توليه للرئاسة – خلفًا لـ «عبد الناصر» – سوف ينتهي برفع السعر إلى عشرة قروش، فدفعهم هذا للخروج إلى الشارع حرصًا على ذلك القرش الذي كان عزيزًا آنذاك.

كان للمعتقل «شمس بدران» مزايا خاصة؛ لعل أحدًا ممن دخلوا «سجن القلعة» لم ينلها من قبل أو من بعد، فقد عين له مخبر خاصٌ لخدمته، هو عم «سيد خضير» وكان مخبرًا مخضرمًا ورثته أجهزة الأمن السياسي لثورة يوليو، عن جهاز الأمن السياسي في العهد الملكي، وفي العهدين كان ينفذ التعليمات التي يصدرها إليه رؤساؤه، ولا يخالفها أبدًا، يبتسم حسب التعليمات، ويقطب طبقًا لموقف إدارة المعتقل منا، يفتح الباب حين يؤمر، ويغلقه علينا حين يؤمر، يسمح لنا بالخروج إلى دورة المياه حين يريد، ويتجاهل طلباتنا حين يريد..

وذات ليلة كان التحقيق يجري فيها في الزنزانة المجاورة لزنزانتي، مصحوبًا – كالعادة – بالتعذيب، تابعت من باب ثقب صغير في باب الزنزانة، استدعاء أصدقاء لي من زنازينهم إلى غرفة التحقيق، كان الواحد منهم يستدعى وهو عار تمامًا كما ولدته أمه، وقد عصبوا عينيه بمنديل حتى لا يعرف إلى أين يتجه، ويلهبون ظهره بعصيٍّ غليظة، فيندفع جاريًا ويتعثر أحيانًا أو يصطدم بحائط، وكنت أدهش لاهتمام كل واحد منهم في حومة هذا العذاب أن يغطي عورته بكفيه، وفي زمن قليل تتصاعد صرخاتهم من غرفة التحقيق، فيزداد عذابي، ويهبط حجابي الحاجز، إشفاقًا عليهم وعلى نفسي، وحين يضيق المحقق أو يرغب في الراحة أو تأتيه مكالمة سرية، كان يأمر المخبرين بإخراج المتهم ومواصلة تعذيبه في الساحة المواجهة لزنزانتي.

آنذاك كنت أسمع بأذني محاولة كل منهم لكي يلقي بهذا العبء على غيره، وكان عم «سيد خضير» يقول:

اضرب أنت يا «زغلول».. أنا عليَّ ذنوب كفاية.

وكان يعتني عناية خاصة بسرب من العصافير يحوم حول باحة المعتقل المكشوفة في الصباح الباكر وعند العصر، فيجمع ما تبقى من الخبز ويعجنه في ماء ويضعه في أطباق على جانبي الباحة، فتهبط العصافير لتأكل منه، وكان يفعل ذلك مع أسرة من القطط استوطنت المعتقل وتناسلت فيه، يجمع لهم بقايا الطعام ويضعه في مكان معين، ويوصي زملاءه أن يفعلوا ذلك في أيام راحته من العمل.. وكانوا جميعًا يتسابقون في رعاية القطط والعصافير، ذلك أيضًا ما كان يفعله الجلادون في المعتقلات النازية، وهو ما فسره- كما قرأت مرة- أحد علماء النفس قائلاً إن الحنو على الآخر والتعاطف مع الضعيف، طبيعة في الإنسان، لا يستطيع منها فرارًا، وإن الذين تجبرهم ظروف حياتهم، أو طبيعة أعمالهم، على ممارسة القسوة على الآخرين يعوضون ذلك بالمبالغة في العطف على الحيوانات والطيور!

لَكَمْ تمنيت أيامها أن أكون عصفورًا أو قطًّا!.

ولعل «شمس بدران» كان المعتقل الوحيد الذي سمح له بأن يضع في زنزانته جهاز تليفزيون لم يكن مسموحًا لغيره، حتى من المتهمين معه في القضية، بمشاهدته. وكنت في طريقي إلى الحمام، أختلس نظرة إلى زنزانته، فيدهشني أن جدرانها مغطاة بورق مزخرف، وبها أرفف كثيرة تحمل أطعمة وصناديق ورقية لا شك أنها كانت تحتوي على ما لذ وطاب مما كنت وغيري من المعتقلين من أبناء الشعب نتشهاه في هذا المكان الغريب الذي حرمنا فيه من أحضان الأحبة، وأطعمة الأمهات ورعاية الزوجات وحنو الدنيا، وكان، في ليالي القيظ الشديد، والتي تغلق فيها علينا أبواب الزنازين وتزحف أسراب البق تمص دماءنا - يمضي الليل جالسًا على مقعد للبلاج في الباحة المكشوفة يستمع إلى جهاز راديو! كان الوحيد كذلك المسموح له باستخدامه، وعم «سيد خضير» يجلس كالجرو على مقربة منه، يصنع له بين الحين والآخر كوبًا من الشاي، أو الليمونادة المثلجة؛ إذ كانت إدارة المعتقل تشتري يوميًّا، لوحين من الثلج تخصصهما لاستخدامه ولحسابها!

وكان يتكرم علينا في بعض الأحيان بإدارة مؤشر الراديو إلى محطة لندن لكي نستمع معه إلى الأخبار، فإذا كان قائد المعتقل متشددًا في تنفيذ التعليمات رجاه أن يخفض

صوته حتى لا نستمع إلى الأخبار؛ إذ كنا محرومين من قراءة الصحف ومن الاستماع إلى الإذاعة، ولم نكن نعرف شيئًا عما يجري حولنا في العالم.

وبالمخالفة لكل قوانين السجون وتقاليدها، فقد كان مسموحًا لـ «شمس بدران» أن يلتقي زوجته، وأن ينفرد بها في حجرة المفتش المسئول عن المعتقل، وهو العقيد «حسن أبو باشا» الذي أصبح فيما بعد وزيرًا للداخلية؛ إذ لم يكن قد مضى على زواج «شمس بدران» سوى أربعة أعوام حين وقعت الهزيمة وتحول من وزير كان مرشحًا لأن يكون رئيسًا إلى معتقل كان مرشحًا للحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، وكانت الزوجة تصطحب معها ابنتها وهي طفلة صغيرة جميلة لم تكن تتعدى الثالثة، وبعد قليل تخرج الطفلة إلى باحة المعتقل ليغلق باب غرفة المفتش على الزوجين، ويصبح من واجب الضابط صاحب النوبة أن يسامرها، وأن يلهيها في غياب أمها، وتغلق علينا الزنازين في قيظ الصيف، ونحرم من الذهاب إلى دورة المياه، حتى تنتهي حالة الطوارئ!!!.

وفي نوبة عطف على القطط والعصافير والمعتقلين، أو موجة احتجاج على هذه المخالفة الصارخة لتقاليد وأدبيات السجون، استجاب عم «سيد خضير» لرجائي وفتح باب الزنزانة ذات قيلولة قائظة الحرارة، على الرغم من أن حظر التجول كان مفروضًا بسبب الخلوة الشرعية في غرفة المفتش! واشترط عليَّ ألا أخرج منها، وأن يظل الباب مواربًا، ونفذت التعليمات بدقة، وبعد قليل فوجئت بطفلة صغيرة كالعصفور تدفع الباب وتدخل عليَّ، رقص قلبي فرحًا، استقبلتها بحفاوة، سألتها عن اسمها، فقالت «هبة» وسألتها عن اسم أبيها فقالت: شمس بدران، وسألتني عن اسمي، وتفقدت زنزانتي، وقالت:

- إنت صاحب بابا؟

فأجبتها: أيوه.

وقلت لنفسي بل أحد رعاياه وضحاياه يا ابنتي. تفقدت زنزانتي العاطلة عن كل جمال وسألتني:

- ليه بتنام على الأرض، مش على سرير زي بابا؟ وليه مش عندك تليفزيون؟

قلت أنا ما أحبش التليفزيون.. وأحب أنام على الأرض.

قالت: أنا أحب «ماما سميحة» و«بابا شارو».

وكانا – آنذاك أشهر مقدمي برامج أطفال في التليفزيون والإذاعة.

وفي ذلك اللقاء حكيت لابنة «شمس بدران» قصة «الشاطر حسن وست الحسن والجمال» و«أمنا الغولة» التي سمعتها من أمي في طفولتي، وكانت تستمع إليَّ بشغف وعيناها الجميلتان تلمعان، وكنت أروي بتدفق شأن إنسان مضت عليه شهور لم يكلم فيها إنسيًّا، ولم يشعر بأنس، وافتقد لمتعة الكلام أو الاستماع إلى غيره من البشر، وكانت الحدوتة قد انتهت حيث سمعت صوت عم «سيد خضير» ينادي عليها، فغادرتني بعد أن أعطيتها – بخجل– حبة الفاكهة التي صرفها لنا المعتقل ضمن غذاء ذلك اليوم.. لتعود بعد قليل، وتقول لي:

– متشكرة يا أونكل..

سألتها:

–على إيه يا حبيبتي؟

قالت:

ع البرتقالة.. مامي قالت لي لازم تروحي تشكري أونكل!.

قبلتها ومسحت على شعرها وودعتها، وكان عم «سيد خضير» مشغولاً آنذاك باطعام القطط! وانبسطت في قلبي تقطيبة؛ كانت هذه أول مرة يشرفني فيها إنسان بهذا اللقب المحترم، خلال شهور، كنت أنادي خلالها بـ «ياولد» أو «يا ابن الكلب» أو «يا حيوان».. وفي ساعات الصفا أنادى بـ «يا معتقل» أو «يا مذنب» فيا له من زمان!

ففي أي مكان الآن توجد «هبة بدران»؟ وهل يتصادف أن تكون ضمن ذلك الوفد من الفتيات الذي سوف أصحبه يومًا، ليزور متحف سجن القلعة، فأروي لها – من جديد – حكاية «الشاطر حسن وست الحسن والجمال».. و«أمنا الغولة».. التي لم تنته بعد فصولها؟

# اللواء حمزة البسيوني:

# الطفل الشرير(*)



كان «حمزة البسيوني» هو الشخصية الثانية البارزة - بعد شمس بدران - التي رأيتها في سجن القلعة عندما عدت إليه للمرة الثانية في ربيع 1968، وكانت تهمتي هي المشاركة في مظاهرات طلاب الجامعة التي خرجت في ذلك الربيع تحتج على هزيمة 1967، وتطالب بالكشف عن المسئولين عنها وتهتف: «ودِّيتوا فين فلوسنا.. واليهود بتدوسنا» أما تهمته فكانت الاشتباه في ضلوعه في مؤامرة «المشير عبد الحكيم عامر» للاستيلاء على قيادة القوات المسلحة.

وكان اللواء «حمزة البسيوني» واحدًا من كومبارس التاريخ العظام، ففي كواليس السياسة - كما في كواليس المسرح - توجد دائمًا نكرات لا تظهر على الخشبة، إلا لثوانٍ قليلة، يقدم الواحد منهم خلالها كوب شاي أو ماء أو حبة دواء للبطل، ثم يتراجعون إلى

---

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 18 يوليو (تموز) 2000.

الكواليس ليقبعوا فيها، إلى أن يحتاج البطل لأحد يبثه همومه، أو يسري عن نفسه بالانفجار فيه فيظهرون مرة أخرى.

وهؤلاء الكومبارس لا يشكلون عادة فريقًا متجانسًا من البشر، فهم يضمون خليطًا من مديري المكاتب والحراس والندماء والمهرجين والمنافقين والقوادين وسماسرة الصفقات.. والمشترك الوحيد بينهم هو أنهم لصيقون بالزعيم الكبير والمسئول الخطير، يستطيعون على عكس معظم الناس أن يلتقوه في أي وقت وأن يحدثوه فيجدون - على عكس معظم الناس كذلك - أذنًا صاغية، واستعدادًا لتصديق ما يقولون والاستجابة لما يطلبون.

ككل كومبارس في التاريخ، لم يكن أحد يعرف اللواء «حمزة البسيوني» صورة أو رسمًا، أو يقرأ عنه في الصحف خبرًا، لكنه كان مع ذلك، صاحب نفوذ واسع؛ إذ كان معروفًا أنه أحد أهم أفراد حاشية المشير عبد الحكيم عامر، وأنه كان خلال أكثر من عشر سنوات، انتهت بهزيمة يونيو **1967** صاحب نفوذ واسع في كل دوائر الحكم، وكان اسمه- فضلاً عن ذلك- يثير الرعب في القلوب، فقد عين قائدًا للسجن الحربي بعد قليل من ثورة يوليو **1952**، ومع أن السجن كان مخصصًا في الأصل لجنود وصف ضباط وضباط القوات المسلحة الذين يرتكبون جرائم طبقًا لنظم وقوانين الجيش، فإنه أصبح، منذ ذلك الحين وفي ظل قيادة «حمزة البسيوني» له، معتقلاً للسياسيين المدنيين، ومركزًا للتحقيقات في الجرائم السياسية التي يتهم فيها- أو يحتجز بسببها- المعارضون للحكم من الرجعيين والتقدميين إلى المتمردين من الموالين، ومن الإخوان المسلمين إلى الشيوعيين، ومن باشاوات العهد البائد إلى باشاوات العهد الذي أباده، ليخرجوا منه فيرووا قصصًا لا يصدقها العقل عن عمليات تعذيب وقهر وإذلال للكرامة الإنسانية تقشعر لهولها الأبدان كانت تجري خلف أسواره.

ضحى يوم من شتاء عام **1966**، كنت أسير في أحد ممرات معتقل طرة السياسي مع المرحوم العلامة الشيخ «محمد محمود شاكر» - محقق التراث المعروف - نشتبك في جدل حول معركة فكرية كانت قد دارت بينه وبين الدكتور «لويس عوض» في العام السابق، بسبب سلسلة من المقالات كان الأخير قد نشرها على صفحات «الأهرام» وجمعها بعد ذلك في كتاب صغير؛ نشره بعنوان «على هامش رسالة الغفران للمعري»،

حين أعلن مكبر الصوت الذي كانت إدارة المعتقل تذيع منه تعليماتها، أن على المذنب المدعو «محمد محمود شاكر» أن يستعد لترحيله للسجن الحربي . .

وما كاد «الشيخ شاكر» يسمع ذلك، حتى ارتعش واصفر وجهه تمامًا حتى خيل إليَّ أنه سوف يغمى عليه، كان قد اعتقل ضمن «الإخوان المسلمين» في قضية المرحوم «سيد قطب»، مع أنه لم يكن عضوًا بالجماعة بل ولم يكن متعاطفًا معها، وكان ضائقًا بالسجن أشد الضيق، لا يكف عن انتظار الإفراج عنه، حتى إنه كان المعتقل الوحيد الذي حرص على أن يصحب معه إلى زنزانته الحذاء الذي جاء به عند اعتقاله، بدون أن يتركه مع بقية ملابسه المدنية في مخزن الأمانات، كما فعلنا جميعًا، وكان حريصًا على ألا يخلعه من قدمه إلا ساعة النوم، في حين كنا جميعًا ننتعل في أقدامنا نعالاً خفيفة مما يستخدمه الإنسان في بيته، وكان ذلك مثار تندر المعتقلين، وعندما سألت الشيخ مرة عن أسباب حرصه على أن ينتعل حذاءه، قال لي إنه يخشى إذا سار حافيًا أن تتفلطح قدماه فيضيق عليه الحذاء، ولا يصلح للاستخدام حين يأتي الوقت الذي سوف يحتاج فيه إليه، وفي مرة أخرى كانت إجابته أكثر صراحة، قال لي إنه حريص على أن يكون مستعدًا حين ينادى اسمه للإفراج عنه، حتى لا يطول اعتقاله لدقيقة واحدة يرتدي فيها الحذاء.

وربما لهذا السبب تصورت أن حالة الذعر التي تلبست الشيخ «شاكر» بمجرد الاستماع إلى أنه سيرحل إلى «السجن الحربي» - تعود إلى خيبة أمله في الإفراج عنه، وكان ذلك بالفعل أحد الأسباب، أما أهمها - وقد عرفته من معتقلي الإخوان بعد ترحيله - فهو أن استدعاء معتقل إلى السجن الحربي معناه أن اسمه قد ورد على لسان أحد المتهمين في قضية جديدة، يجري تحقيقها، ومعناه أن يتعرض لمحنة التعذيب التي تعرض لها آخرون في هذا السجن الرهيب المخيف، ثم انتهت التحقيقات إلى عدم مسئوليتهم فرحلوا إلى «معتقل طرة» الذي كان- على قذارته وازدحامه وبدائية الحياة فيه- يعتبر جنة بالنسبة للأهوال التي كان يلقاها الذين يقودهم حظهم التعس إلى جحيم السجن الحربي.

وهكذا أمضيت أيامًا أستمع فيها إلى ذكريات الذين امتُحنوا بدخول السجن الحربي، كان اسم «حمزة البسيوني» يتردد خلالها كثيرًا، يرفع بيده سوطًا لينهال به على ظهر إنسان، أو يركله بحذائه العسكري الضخم، أو يأمر زبانيته بدق رأسه إلى جدار، أو يشير إلى كلابه فتنهش لحمه. . لتتخلق له في رأسي صورة حيوان أسطوري مخيف،

قبيح الصورة بارز الأنياب، طويل المخالب. وهو نمط من المخلوقات المتخيلة بدأت السينما الأمريكية - منذ الثلاثينيات - تقدمها؛ كان، ولا يزال، أشهرها هو الغوريلا التي اشتهرت باسم «كينج كونج»!.

كنت أتلصص - كالعادة - من ثقب زنزانتي رقم 3 بمعتقل القلعة، وكان الزمن يومًا من بداية صيف 1968، حين شاهدت رجلاً وقورًا وشعره أبيض كالثلج يتهادى في الممر في طريقه إلى مكاتب الإدارة، وخلفه أحد المخبرين، وكان الرجل يحاول أن يستشف ما وراء أبواب الزنازين المغلقة، وما كاد المخبر يصيح فيه:

بص قدامك يا سيد..

حتى امتثل في رعب للأمر، وحث خطاه حين مر أمام زنزانتي فلم يتح لي أن أتفحصه جيدًا، ولم أر إلا قامته الطويلة وشعره الأبيض، ولم أتنبه إلى أن كلمة «سيد» التي ناداه بها المخبر، ليست اسمه، ولكنها لقب كانت حكومة الثورة منذ قيامها قد اعتمدته بديلاً للألقاب المدنية التي كان معمولاً بها في العهد البائد مثل «بك» و«باشا» ليتساوى المواطنون جميعًا.

ولست أدري ما الذي جعلني أجزم في تلك اللحظة أن هذا الرجل هو أبي.. ربما لأنه كان طويلاً ووقورًا وأشيب الشعر واسمه «سيد» وهي كلها من صفات أبي، وربما لأنني كنت أشعر بالذنب الشديد؛ لأني اعتقلت مرة أخرى فسببت لأبي آلامًا كنت أعلم أنها فوق طاقته، وكان قد فوجئ باعتقالي لأول مرة، وصدم لذلك صدمة بالغة، وأمضى أسابيع يتردد على معارفه وأقاربه من ضباط الشرطة، وعلى من يظن أن لهم صلة بالمسئولين الكبار، محاولاً أن يعرف في أي سجن أقيم، أو أن يجد وسيلة لكي يرسل لي نقودًا وملابس وأطعمة، ولكنه لم يجد سبيلاً لشيء من ذلك ولم تصل إليَّ ملابس الشتاء التي كان قد أرسلها لي عبر ضابط قريب لأحد أصدقائه، ولم يعرف أنها صودرت إلا حين أفرج عني!

وما زلت أذكر أن جلستنا الطويلة عقب استردادي لحريتي بدأت بالفرح وانتهت بالدموع، هنأني بالإفراج، وعزاني عن الفصل من عملي، ودس في يدي جنيهات أستعين بها على تسيير أموري، ثم تمنى عليَّ أن أكف عما أفعله، ولم يكن يعرفه بالضبط، وأن أبتعد عن الطريق الخطر الذي أسير فيه، فأنا ابنه الوحيد الفالح الذي يعلق

عليه الآمال في شيخوخته، ويدخره لسنوات يعجز فيها عن العمل وربما عن الحركة، وكنت أحاول أن أطمئنه إلى أنه لا شيء هناك، وأن الحكاية كلها سوء فهم، بدون أن أتورط في وعد لم أكن أريد أن أقيد نفسي به. ولا بد أن الرجل العجوز قد فهم بخبرته بالدنيا وبالناس، وبأمثالي من الشباب الطائش، أنني - على العكس مما أزعم - متورط بالفعل في شيء مما أنكره، وأنني سأواصل هذا الطريق على الرغم من إنكاري، وأنني أضحك على ذقنه وأستهين بشيبته.

وكان حرصه علي، ورغبته في حمايتي، هما اللذين دفعاه - في نهاية المناقشة الطويلة التي اكتشفت خلالها أنني أراوغه - إلى شيء بدا لي غريبًا ومذهلاً، فإذا به ينحني على يدي ويقبلها وهو يقول لي: وحياة النبي تبعد عن السكة دي.. مش عايز أموت وانت مسجون!

ولم يكن قد فعل شيئًا من ذلك مع أحد من قبل؛ إذ كان دائمًا وقورًا جليلاً محترمًا من زملائه وأصدقائه وجيرانه، ويتميز بأنفة وكبرياء واعتزاز بذاته يغلفه بمسحة من التهذيب في التعامل مع الآخرين، تزيد من مكانته في قلوبهم.

لحظتها بكيت، وانحنيت على يده أقبلها.. واحتضنته.

أما وقد رأيته بعين رأسي يعبر من أمام الزنزانة، فقد أصابني هم ثقيل، وقلق بالغ، ووساوس متسلطة أنهم اعتقلوه لكي يقوموا بتعذيبه أمامي ولكي يحصلوا مني على المعلومات التي يظنون أنني أخفيها، وأصابني رعب شديد من التعرض لهذه التجربة المريرة، ولم أرفع عيني عن منظار باب الزنزانة في انتظار عودة الرجل العجوز ذي القامة الطويلة والشعر الأبيض حتى أتأكد من شخصيته؛ مقدرًا أنه سيعود من نفس الطريق، طال الزمن أو قصر.

بعد ساعتين من الانتظار، مر الرجل أمام باب زنزانتي، كان يحمل أكياسًا من الفاكهة، وقضم واحدة منها، وخلفه المخبر يحمل حقائب وأكياسًا متعددة مما يؤكد أنه كان يستقبل زوارًا. في هذه المرة استطعت أن أتبين ملامحه، لأكتشف أن له شاربًا كثًّا ناصع البياض، شذب بعناية، وبمادة مقوية، وكان ذلك كافيًا لكي يطمئن قلبي؛ لأن أبي لم يكن - منذ شبابه - يربي شاربه.

فيما بعد رأيت الرجل العجوز كثيرًا، ففي أيام القيظ الشديد، كانت أبواب الزنازين تظل مفتوحة علينا مع تعليمات مشددة، ألا نخرج منها، أو يحاول أحد منا الاتصال بزميله، كنا ننفذها حتى لا نحرم من نسمة هواء نتنفسها في جو مشبع برطوبة خانقة وهكذا أتيح لي أن أتفحصه وهو في طريقه إلى مكاتب إدارة السجن المجاورة لزنزانتي، وكان هو يحاول دائمًا أثناء مروره أن يلقي نظرة على عمق الزنازين لعله يتعرف إلى أحد من سكانها، وفي كل مرة كان يلقي عليَّ نظرة حذرة متلصصة باسمة حانية، أو يشير بسبابته بنصف تحية، يتلقى على أثرها زجر المخبر المصاحب له، والذي كان يدهشني أنه رغم منظره المهيب، كان ينفذ تعليمات المخبر بدقة، ويرد على زجره بكلمات نفاق مبتذلة، وبشيء من الخوف، ولكنه مع ذلك لم يكف عن محاولات إرسال التحية إليَّ، ومع تكرار خروجه الذي أدركت منه أن أسرته تزوره كل يوم، نشأت بيننا حالة من الألفة والتعاطف الصامت، وشفرة للتحية، نتبادل من خلالها مشاعر المودة والمساندة، ومع أنني سعدت حين اكتشفت أنه ليس أبي، فإن المشابهة بينهما أسعدتني كذلك؛ إذ كنت محرومًا من زيارات أسرتي، ولم أكن أعرف شيئًا عما آلت إليه أحوالها بعد عودتي إلى المعتقل.

وفي عودته ذات ظهيرة من الزيارة انتهز فرصة مروره أمام زنزانتي، متقدمًا عن المخبر الذي كان مرتبكًا لثقل ما يحمله من أمتعة، ليقول لي بصوت هامس:

أنا اللواء «حمزة البسيوني».. إنت مين؟

وقبل أن أفيق من دهشتي، دهمنا صوت المخبر، وهو يصيح فيه:

- وبعدين يا سيد.. امْشِ من سكات.

فإذا به كالعادة يستجيب للإنذار بخوف، وهو يحاول أن يترضى المخبر بكلمات نفاق.

بطريقة الفوتومونتاج في الأفلام السينمائية، تتابعت على شاشة رأسي صور خاطفة لمشاهد مما سمعته من المعتقلين عما فعله بهم «حمزة البسيوني»: سياط تمزق جلودًا وصفعات تصافح أصداغًا وقبضات تعوج أفكاكًا، وأجساد تسحل بحبال خشنة على أرض صخرية، أو تسحب رجالاً من خصيهم.

يا ألطاف الله الخفية! أهذا الرجل ذو الوجه الطفولي البريء - الذي أحببته واعتبرته صورة من أبي - هو اللواء «حمزة كينج كونج» الذي يزدحم ملفه بكل تلك المشاهد التي

لا يتحمل أي إنسان مجرد سماعها، فكيف تحملها الذين أوقعت بهم؟ وكيف استطاع الذي فعلها أن يفعلها؟ ثم أين ذهبت هذه القسوة؟ هل هذا هو نفسه الرجل الذي كان إلى شهور قليلة مديرًا للسجون الحربية! وما الذي حدث حتى أصبح كالفأر المذعور لا يستطيع أن يخالف أمر مخبر صغير! كان على قمة الهرم الذي يجلس آلاف أمثاله في سفحه، ولا يتعامل معه إلاّ بذلك القدر الكبير من التذلل والضعف.

فيما بعد شغفت بقراءة كل ما نشر عن شخصية «حمزة البسيوني» وتوقفت أمام ما ذكره عنه المرحوم «فتحي رضوان» الذي عرفه حين كان – في الثلاثينيات – طالبًا في كلية الحقوق بالجامعة المصرية، قبل أن يتحول إلى الكلية الحربية، بل عرف كذلك والده الذي كان – كما يقول – رجلاً فاضلاً من رجال القضاء الشرعي جميل القسمات يفيض وجهه سماحة ولطفًا، وكان «حمزة» شابًا جميلاً رقيقًا به بساطة وطيبة تكادان تصلان إلى حد السذاجة وكان يشارك في مظاهرات الجامعة، ويتصدى للبوليس بشجاعة وبأساليب فيها شيء من شقاوة الأطفال، وذات مرة رآه «فتحي رضوان» في حديقة الجامعة حافي القدمين، يحمل في يده خرطوم الماء الضخم ويصوبه إلى رجال الشرطة وهم يفرون أمامه، وهو سعيد بذلك كأنه طفل غرير.

أما عالم الاجتماع المعروف الدكتور «سيد عويس»، فقد عرف «حمزة البسيوني» وهو ضابط صغير بالجيش، يقود في بداية الأربعينيات فرقة كانت ترابط على مقربة من مكان عمله، فبدا له شخصًا مهزارًا لا يكف عن الابتسام، تشغله قصة حب بامرأة متزوجة كان يأمل أن تترك زوجها لتتزوج منه، ولم يكتشف أنه كان أحد الضباط الأحرار إلا عندما انتدب «د. عويس» – بعد قيام الثورة – ليعمل في أحد مشروعاتها الاجتماعية فتزاملا بعض الوقت، وكان «حمزة» لا يزال طفلاً مهزارًا، وكان يعامل جندي المراسلة الذي يخدمه بمزاج متقلب يتراوح بين ضربه بقسوة وبين الإنعام عليه بنقود، وبإجازة يومين في أعقاب وجبات الضرب.

ومضت السنوات، وسمع الاثنان اسم «حمزة البسيوني» يتردد همسًا مقترنًا بقصص التعذيب، فلم يتصور أحدهما أن الجلاد الذي يرتعب الناس من مجرد ذكر اسمه هو ذاته الشاب الجميل ذو الوجه الطفولي البريء الذي لم يكن يكف عن الشغب، والذي لا يوحي لكل من يعرفه أنه يمكن أن يضمر في نفسه شرًا، أو يلحق بإنسان أذى وحين تأكدا من ذلك، كانت دهشتهما بالغة.. أما «فتحي رضوان» فقد رجح أن يكون الرجل مصابًا

بازدواج الشخصية، أما «سيد عويس» الذي كان- أستاذًا في علم الاجتماع الجنائي- فهو يجزم أن الرجل كان شخصية سيكوباتية تنتمي إلى ذلك النوع من البشر الذي يبرر كل تصرفاته ولا يندم على أي منها؛ فالقيم- أية قيم- لا تقف حائلاً في سبيل أي عمل يقوم به، هو ككل شخصية سيكوباتية، يبدو في الظاهر شخصًا هادئًا يعلق على شفتيه ابتسامة جذابة، ويستقبلك بالأحضان وهو يخرج مديته لكي يغمدها في ظهرك. أما أنا فقد أصبحت أكثر حرصًا على أن أرى ذلك الرجل العجوز ذا الابتسامة الآسرة، الذي ظننته بمثل طيبة أبي ورقته لكي أتأمله على ضوء الحقيقة التي تقول إنه «حمزة البسيوني».. وكان ميعاد مروره أمام زنزانتي قد أصبح ثابتًا، على نحو بدا كما لو كان لقاء يوميًا بيننا وأثناء مروره بي في اليوم التالي عائدًا من الزيارة، باغتني بما لم أكن أتوقعه، كان يحمل كيسًا «من الفاكهة» أخرج منه حبة، قبَّلها وقذفها نحوي فوقعت في حجري، قبل أن يدركه المخبر أو يلحظ ما فعله.. كانت تفاحة ولم أكن قد ذقت طعم التفاح قبل ذلك؛ إذ كان يستورد من الخارج في تلك السنوات، وكان شراؤه قاصرًا على الأثرياء، ومع أنني كنت أشتهيه بعد شهور لم أذق خلالها فاكهة لها طعم، فقد بدت التفاحة كما لو كانت قنبلة، ناديت على المخبر، وناولتها إياه زاعمًا أنها وقعت من الرجل العجوز الذي مر قبل قليل. ببعض الدهشة قال:

- خليها لك. دا عنده منها أكوام.

وبذهول استمع إليَّ وأنا أقول:

- معلش.. أصلي أنا ما باحبش التفاح.

# د. مراد غالب

## القاهرة/ موسكو: بين سنوات العسل.. وسنوات الخلِّ!(*)



في مايـو عـام 1972 كان الدكتور «مراد غالـب»؛ وزير خارجية مصـر في ذلك الحين، يقوم بجولة في بعض العواصـم الأوربية، شملت كلاً من فرنسـا وبريطانيا ويوغوسـلافيا، التقى خلالها بعدد من كبار المسـئولين فيهـا، كان مـن بينهـم الرئيـس اليوغوسـلافي «تيتو» الذي فاجأه أثناء اللقاء بـأن سـأله: هل هنـاك تغيير في سياستكم تجاه السوفييت؟

وأدهش السـؤال «مـراد غالب» إذ كان غـادر القاهـرة وكل شـيء علـى ما يرام على صـعيد العلاقات المصرية - السـوفييتية، وكان طـوال الوقـت يتصـل بمعاونيه في وزارة الخارجية، ولـم يبلغه أحـد منهم بشـيء من ذلك، فضـلاً عن أنه لم يكن منطقيًا أن يحدث مثل هذا التغيير في سياسة مصر الدولية بـدون موافقته أو استشـارته، أو على الأقـل إخطـاره، وهـو ما دفعـه لأن يستوضـح الرئيس اليوغوسـلافي عن

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 4 ديسمبر (كانون الأول) 2001.

سبب تساؤله، فقال له «تيتو» إنه عرف ذلك من الصحافة المصرية.. وتدخل وزير الخارجية اليوغوسلافي الذي حضر اللقاء لينهي المناقشة التي أحرجت الطرفين فقال لنظيره المصري: سوف نتحدث عن هذا فيما بعد.

وكانت مفاجأة كاملة للدكتور «مراد غالب» حين عرف أن جريدة «الأهرام» - الوثيقة الصلة بالمراجع المصرية العليا - قد نشرت وقائع ندوة عقدتها واستضافت فيها عددًا من كبار المسئولين في وزارة الخارجية، كان من بينهم وكيلها «إسماعيل فهمي» و«تحسين بشير»، مدير إدارة الصحافة بها، والسفير «أسامة الباز» وعدد من كتاب «الأهرام».

وفيما عدا «أسامة الباز» فقد انطوت أقوال وكيل وزارة الخارجية ومدير إدارة الصحافة بها على نقد عنيف اللهجة وبالغ الحدة للسياسة السوفييتية، على نحو توقع الوزير أن يثير أزمة في العلاقات بين البلدين، بينما لم يكن قد مضى سوى أقل من عام على توقيعهما على معاهدة للصداقة والتحالف، ففضلاً عما كان يعرفه عن حساسية السوفييت المفرطة للنقد، فقد كان مستحيلاً أن يقتنعوا، أو يقتنع غيرهم، أن ما قيل في تلك الندوة يعبر عن آراء أصحابه؛ ليس فقط لأن الذين قالوه يشغلون مناصب عليا في الحكومة بل وفي وزارة الخارجية بالذات، ولكن لأن السوفييت كذلك يعرفون، كما يعرف العالم كله، أن «الأهرام» تنطق بلسان المراجع العليا المصرية، وأن رئيس تحريرها «محمد حسنين هيكل»- والذي أدار الندوة وأذن بنشرها- كان لا يزال أيامها واحدًا من أقرب الشخصيات وأكثرها نفوذًا لدى الرئيس «السادات».

ولم يكد «مراد غالب» يعود إلى القاهرة حتى التقى «هيكل» محتجًا على ما حدث، وحين تعلل رئيس تحرير «الأهرام» أن الوزير هو الذي اقترح عليه عقد ندوات بين المسئولين في وزارة الخارجية والمسئولين في الصحف، يتم خلالها تبادل وجهات النظر حول القضايا المهمة، رد عليه «مراد غالب» أن ذلك كان كلامًا عامًّا يتطلب تنفيذه الاتفاق على التفاصيل، واتباع أبسط التقاليد فيتولى بنفسه، بصفته الوزير المسئول عن رسم سياسة مصر الخارجية، شرح موقف القاهرة الرسمي من العلاقات مع موسكو، نافيًا أن يكون- كما تبادر إلى ذهن «هيكل»- قد فوتح في عقد الندوة، أو يكون قد أوفد «د. أسامة الباز» ليعبر عن آرائه على الرغم من تقديره أنه كان أكثر المتحدثين اعتدالاً وموضوعية.

ولم يخفف قول «هيكل» أنه قد حذف كثيرًا مما قاله «إسماعيل فهمي» في الندوة من غضب «مراد غالب»؛ ففضلاً عن إدراكه لما يمكن أن يحدثه نشرها من توتر في العلاقات بين القاهرة وموسكو فقد كان لديه هاجس أن «هيكل» يهيئ «إسماعيل فهمي» لدورٍ ما ، فقبل أسابيع من ذلك- وبسبب سفره إلى مهمة بالخارج- أناب وزير الخارجية عنه وكيل الوزارة في حضور اجتماع لإحدى لجان مجلس الشعب حيث ألقى بيانًا روتينيًا وأجاب عن أسئلة مكررة للنواب، ومع ذلك فقد اتخذت «الأهرام»- في اليوم التالي- من الكلام العادي الذي قاله مانشيتًا رئيسيًا لها، ثم جاءت واقعة نشر أقواله في الندوة لتؤكد هواجسه في أن «هيكل» يسعى لتلميع «إسماعيل فهمي» لسبب ما، وهو ما دفعه لأن يعلق على ما حدث بعبارات أثارت «هيكل».

بعد ذلك بأيام استقبل الرئيس «السادات» في استراحة القناطر «مراد غالب»، وبعد أن أطلعه الوزير على نتائج رحلته التي لم يكن الرئيس متحمسًا لسماع شيء عنها، حدثه الوزير عن الندوة التي نشرتها «الأهرام» باعتبارها عملاً عدائيًا ضد السوفييت سوف يثير غضبهم، مما يؤثر سلبًا على استجابتهم لتوريد قوائم الأسلحة الكثيرة التي طلبتها منهم مصر لكي تستكمل القوات المسلحة استعدادها لتحرير سيناء.

وتحولت دهشة «مراد غالب» إلى ذهول، فقد هون «السادات» من شأن ما حدث وعلق بآراء على وقائع الندوة لم تكن تختلف كثيرًا عن آراء «إسماعيل فهمي» مما اضطره لتناول الموضوع من زاويته الشكلية معترضًا على أن يقوم أحد غيره برسم سياسة الوزارة قائلاً إنه سيوقف «إسماعيل فهمي» و«تحسين بشير» عن العمل، ويمنحهما إجازة مفتوحة لحين البت نهائيًا في أمرهما.. وكظم «السادات» غيظه، وقال له:

- أنت الوزير المسئول.. ولك أن تزاول مسئولياتك كما ترى.

كانت هذه المقابلة هي التي أكدت للدكتور «مراد غالب» - كما يقول في مذكراته التي نشرت في كتاب صدر الأسبوع الماضي- أن الرئيس «السادات»، على عكس ما كان يبديه أيامها في خطبه العلنية، وفي اتصالاته الدبلوماسية من غزل في السوفييت ومدح لهم، يضمر لهم كراهية شديدة، وأكدت له أنه لم يخطئ حين تشكك في أن تعيينه وزير دولة للشئون الخارجية في يناير 1972 - بعد عشر سنوات قضاها سفيرًا لمصر في موسكو

لعب خلالها دورًا مهمًا في توثيق العلاقات بين البلدين - كان مؤشرًا على انتهاء سنوات العسل في العلاقة بين القاهرة وموسكو، وليس بداية لشهر عسل جديد كما تصور كثيرون!.

«ومراد غالب» الذي ولد عام 1922، - هو أحد المدنيين القلائل الذين ارتبطوا بقادة ثورة 23 يوليو 1952 قبل قيامهم بثورتهم بسنوات طويلة؛ إذ كان جارًا وصديقًا وزميلاً - منذ عهد الطفولة، وفي مراحل الدراسة الابتدائية والثانوية - لاثنين من الأعضاء البارزين في تنظيم الضباط الأحرار هما «كمال الدين رفعت» و«حسن التهامي»، واشترك معهما في نشاط وطني تحت رعاية الفريق «عزيز المصري باشا» الذي كان بمثابة أستاذ لكثير من الضباط الأحرار.

وكان «مراد غالب» مدرسًا بكلية الطب بجامعة الإسكندرية حين قامت الثورة، وبعد شهور استدعاه الرئيس «عبد الناصر» ليبلغه أنه تقرر انتدابه من الجامعة إلى وزارة الخارجية وتعيينه سكرتيرًا ثانيًا في السفارة المصرية بموسكو، ليعاون السفير الجديد «الفريق عزيز المصري» الذي اشترط ذلك لقبوله المنصب حتى يجد إلى جواره شخصًا يثق فيه ويعاونه في مهمته.

وكانت المهمة التي طلب «عبد الناصر» من «مراد غالب» أن يقوم بها هي أن يحاول استكشاف إمكانات استفادة الثورة المصرية من الاتحاد السوفييتي، ومع أن السوفييت كانوا يصنفون الثورة المصرية باعتبارها انقلابًا عسكريًا خطط له الأمريكيون على النحو الذي كان شائعًا في انقلابات أمريكا اللاتينية، فإنهم أبدوا استعدادهم للتعاون في كل المجالات، بينما التزموا الصمت عندما سُئلوا عن مدى استعدادهم لإمداد مصر بالسلاح.

وخلال السنوات الأربع التي أمضاها «مراد غالب» في موسكو تخلص السوفييت من بقايا الجمود العقائدي الذي كان سائدًا في عهد «ستالين» وغيروا موقفهم من حركات التحرر الوطني، في الوقت الذي برزت فيه سياسة «عبد الناصر» الوطنية المعادية للأحلاف فتحسنت العلاقات بين الطرفين، وهو ما أتاح له الفرصة لكي يوثق علاقته بالقادة السوفييت، ومع أنه انتقل بعد ذلك إلى القاهرة ليعمل- خلال الفترة بين عامي 1957 و1961 - مدير مكتب الرئيس للشئون السياسية، ثم ينتدب وكيلاً لوزارة الخارجية

قبل أن يعين سفيرًا في موسكو فإن الرئيس عبد الناصر استدعاه فجأة في صيف 1961 ليخطره أنه عين سفيرًا ليظل منذ ذلك الحين ولمدة عقد كامل أحد اللاعبين الأساسيين في تراجيديا القاهرة/ موسكو التي وصلت خلال ذلك العقد إلى ذروتها، وكانت بمثابة سنوات العسل، ثم أتيح له بعد ذلك من خلال منصبه كوزير الدولة للشئون الخارجية أن يتعرف عن قرب إلى سنوات الخل التي انتهت بفصم العلاقة بينهما.

وكانت العلاقات السياسية بين البلدين تمر أيامها - 1961 - بأزمة عنيفة بسبب الصراع على زعامة حركة القومية العربية بين الرئيس العراقي «عبد الكريم قاسم» - تدعمه الأحزاب الشيوعية العربية والاتحاد السوفييتي ودول المنطقة الاشتراكية - و«جمال عبد الناصر» تدعمه الأحزاب القومية، والدول العربية التقليدية، لكن ذلك لم يحل دون استمرار التعاون المصري السوفييتي في كل المجالات، وعندما وصل «مراد غالب» إلى موسكو وجد المكاتب المتخصصة التي تشرف على تنفيذ الاتفاقات المتعددة بين البلدين تعمل بدون أي مقاومة، على الرغم من الهجوم الإعلامي المتبادل بين الطرفين، يتساوى في ذلك مكتب السد العالي ومكتب المشتريات العسكرية، ومكتب التصنيع بالمكتب التجاري، ومكتب الخبراء العسكريين والمركز الثقافي.

ولم يعرف «مراد غالب»، إلا فيما بعد، أن تعيينه سفيرًا في موسكو لم يكن له صلة فحسب بالعلاقات المتدهورة بين البلدين بل كان كذلك تعبيرًا عن أزمة مكتومة في العلاقة بين الرئيس «عبد الناصر» و«المشير عامر» التي كانت قد بدأت في التدهور في أعقاب حرب السويس عام 1956 حين طلب «عبد الناصر» من «عامر» إقصاء القيادات العسكرية التي أثبتت عدم كفاءتها.. لكن «عامر» أصر على التمسك بها.. ثم ازدادت تدهورًا في أعقاب قيام مجموعة من الضباط السوريين الذين كانوا يعملون في مكتب المشير «عامر» بدمشق، بتدبير الانقلاب الذي انتهى بفض الوحدة المصرية السورية.

وكان «عامر» يرغب في تعيين «اللواء نور الدين قرة» - رئيس مكتب المشتريات العسكرية ورجله في موسكو- سفيرًا لدى العاصمة السوفييتية بل إنه كان قد أبلغه بذلك فعلاً، لكن «عبد الناصر» - كما يقول «مراد غالب» - رأى ألا يضع أهم علاقاته الدولية، وأكثرها حساسية، تحت سيطرة «المشير» حتى لا يحتكرها لصالحه في أي صراع مقبل على السلطة بينهما، فعين «نور الدين قرة» وزيرًا للتموين، واختار «مراد

غالب» سفيرًا له في موسكو، مما جعل المشير يتعامل معه لفترة باعتباره جاسوسًا لعبد الناصر ولم يغير هذه النظرة إلا بعد أن قام بزيارة إلى موسكو في العام التالي، عقد خلالها عدة لقاءات بالقادة السوفييت حضرها جميعًا «مراد غالب» وكان يدون ما يجري بها، ويحرص على أن يسلم المحضر الذي كتبه للمشير في نهاية اللقاء، بدلاً من أن يحتفظ به ليرسله عن طريق السفارة إلى «عبد الناصر» وهو ما طمأن المشير إلى أن السفير يقوم بواجبه الرسمي، ولا يقحم نفسه في الصراع بين الجالسين على القمة.

وهكذا ذابت الثلوج التي كانت تحول بين «عامر» والتعامل معه بحرية، وفتن «مراد غالب» بشخصية المشير البسيطة الودود المتواضعة، وذات يوم كانا يقومان بنزهة في غابات موسكو حين تطرق الحديث بينهما إلى أهمية الديمقراطية في مصر، وكانت دهشة السفير بالغة حين قال له المشير «عامر»:

– وما الذي نستطيع أن نفعله وهناك في القاهرة رجل لا يرتاح إلا إذا رأى صوره يوميًا في كل الصحف!

وأراد «مراد غالب» أن يخفف من الموقف، فذكر له أن مجلة «روز اليوسف» قد نشرت كاريكاتيرًا يصور الأسد داخل قفصه في حديقة الحيوانات، وقد شطبت إدارة الحديقة عبارة «الأسد ملك الغابة» وغيرتها إلى «الأسد رئيس جمهورية الغابة» فإذا بالمشير عامر ينفجر ضاحكًا ويقول:

– هو كذلك.. الملك صار رئيسًا للجمهورية!

في السنوات التالية تكررت الشواهد على أن «المشير عامر» وحاشيته لا يتورعون في مجالسهم الخاصة، وحتى أمام مسئولين آخرين في الدولة، عن التعبير عن ضيقهم بالرئيس «عبد الناصر»؛ ففي عام 1966، وأثناء زيارة له إلى موسكو صحبه أثناءها «صلاح نصر»- مدير المخابرات العامة- والفريقان «سليمان عزت» قائد البحرية و«صدقي محمود» قائد الطيران، دخل «مراد غالب» على الجنرالات الثلاثة وهم يتسامرون فسمع «صلاح نصر» يقول:

– ما فيش فايدة طول ما الراجل ده قاعد لنا هناك، مش حنعرف نصلح حاجة!

وقبل أيام من حرب يونيو 1967 زار «شمس بدران»- وزير الحربية والمسئول الثاني في القوات المسلحة ورجل المشير الأثير- موسكو لكي يجس نبض القادة السوفييت حول موقفهم في حالة نشوب حرب بين مصر وإسرائيل، والتقى وزير الدفاع السوفييتي المارشال «جريتشكو» ورئيس الوزراء «كوسيجين»، وحضر «مراد غالب» هذه اللقاءات وأذهله- كما أذهل القادة السوفييت- مدى ما يتصف به «شمس بدران» من جهل وعدم تقدير للمسئولية يصل إلى حد الاستهتار- فضلاً عن الغباء الذي جعله يسيء فهم ما قالوه له، وكان صريحًا وواضحًا وقاطعًا في أنهم يعترضون على تصعيد مصر للموقف في المنطقة، وينصحون بالتوقف عند هذا الحد، والسعي للتهدئة، وتفادي كل إجراء يمكن أن يؤدي إلى مواجهة عسكرية لن تكون في مصلحتها، خاصة أن السوفييت- لأسباب استراتيجية تخصهم وتخص مصر- لن يستطيعوا التدخل إلى جانبها إذا نشبت الحرب بينها وبين إسرائيل.

ومع ذلك فقد عاد «شمس بدران» إلى مصر ليقول في اجتماع رسمي لمجلس الوزراء وأمام الرئيس «عبد الناصر» إن السوفييت وعدوه بالوقوف مع مصر إلى آخر مدى في حالة نشوب الحرب بينها وبين إسرائيل!.

وكان ما كان، وقعت الهزيمة، وتمت تصفية «المشير عامر» ومجموعته، وحوكم كثيرون من حاشيته، واعتقل بعضهم لفترة ثم أفرج عنهم.. كان من بينهم العقيد «علي شفيق» سكرتيره العسكري الذي اتصل بـ «مراد غالب» شاكيًا من أنه يكاد يموت جوعًا، بعد إحالته للمعاش، ووقف زوجته- وكانت نجمة سينمائية ومطربة مشهورة هي «مها صبري»- عن العمل في الإذاعة والسينما، مطالبًا إياه بالتدخل لدى الرئيس للسماح لها بالعمل.. ونقل «مراد غالب» الطلب إلى «عبد الناصر» أثناء لقاء له معه. فقال له:

- هل تعرف ماذا فعل معي علي شفيق؟. أثناء الخلاف الذي وقع بيني وبين «عبد الحكيم عامر» عام 1962 سرت شائعة أن القوات المسلحة قد انضمت كلها إلى «عبد الحكيم»، وأن السلاح الوحيد الذي يقف معي هو سلاح الطيران، وجاء «علي شفيق» بوحدات من المدفعية ووجهها إلى بيتي وقال: لو حلقت طائرة واحدة من القوات الجوية من أي مطار، فسوف نضرب بيت «عبد الناصر» بالمدافع؟

ولم يكن خبر وفاة «عبد الناصر» مفاجئًا لـ «مراد غالب» ففي يناير عام **1970** وفي أثناء زيارة قام بها لموسكو لمتابعة العلاج، قال له الدكتور «شازاروف»- الطبيب الخاص للزعماء السوفييت الذي كان يعالج «عبد الناصر»:

– سوف أطلعك على حقيقة الحالة الصحية للرئيس بصفتك زميلاً طبيبًا على ألا تردد هذا الكلام أمام أحد؛ لقد أدخلناه في غرفة مخصصة لرواد الفضاء بها أكسجين تحت ضغط عال، وكنا نأمل أن يؤدي هذا إلى توسيع شرايين القلب الفرعية، لكي تعوض انسداد الشرايين الرئيسية، ولكن للأسف لم يحدث هذا.. وأرجو أن تتدخل لكي يخفف المحيطون به عبء العمل والانفعال عنه؛ لأن قلبه لم يعد يحتمل.

وبعد سبعة شهور من ذلك، وفي استراحة المعمورة، استقبل «عبد الناصر» السفير «مراد غالب» وكان الرئيس بادي النشاط، ويتمتع بمعنويات عالية.. وعندما هم السفير بالانصراف قال له «عبد الناصر»:

– «عبد اللطيف البغدادي» سوف يزور موسكو قريبًا، عاوزك ترتب له عدة مقابلات مع كل الزعماء السوفييت.

فقال «مراد غالب»:

– إيه ده ياريس.. دي حكاية كبيرة!

ورد «عبد الناصر»:

– بلاش لماضة إنت فاهم كويس.. روح نفذ اللي قلت لك عليه.

واستنتج «مراد غالب» أن «عبد الناصر» ينوي تعيين «البغدادي» نائبًا له، بالإضافة إلى- أو بدلاً عن- نائبه الوحيد آنذاك «أنور السادات». وفي اليوم نفسه التقى «البغدادي» مصادفة بمنزل صديق مشترك، فأبلغه بما كلفه به الرئيس، وقال له «البغدادي» إن العلاقة بينه وبين «عبد الناصر» قد استعادت دفئها بعد سنوات من القطيعة منذ خروجه من السلطة عام **1964**، وأنه يتصل به عدة مرات في اليوم الواحد، ويحيل إليه بعض الملفات أما وهو يفكر في أن يوفده إلى موسكو ليتعرف إلى القادة السوفييت فإن ذلك يدفع الأمور في اتجاه جديد، لا يستبعد معه أن يكون في نية «عبد الناصر» تعيينه نائبًا له!

وكـان نائب الرئيس «أنـور السادات» قد تسرع وأعلن رفض مصر لمبادرة «روجـرز».. وما كاد «عبد الناصر» - والذي كان في زيارة لموسكو آنذاك - يعود ويعلن قبوله للمبادرة، حتى أصيب «السادات» بأزمة قلبية، وقيل إنه اصطنعها ليهرب من المواجهة، واعتكف في قريته «ميت أبو الكوم»، ثم انتقل إلى الإسكندرية ليمضي بقية فترة النقاهة، وفي أثناء زيارة له قام بها «مراد غالب» للاطمئنان على صحته حضرت قرينة الرئيس «عبد الناصر» وابنتها «منى» للاطمئنان كذلك على صحة نائب الرئيس الذي كان طوال زيارتهما صامتًا ومتجهمًا، وعندما انصرفت السيدتان قال بمرارة:

- قال جايين يطمنوا عليَّ.. قال يعني بيحبوني قوي!

بعدها بأقل من شهر غادر «عبد الناصر» الدنيا قبل أن يعين «عبد اللطيف البغدادي» نائبًا، أو خليفة، له وآلت رئاسة الدولة - بالمصادفة المحضة - إلى «أنور السادات»، وكان الانطباع الذي عاد به القادة السوفييت الذين شاركوا في جنازة «عبد الناصر» هو أن ورثته مختلفون ومرتبكون وليست لديهم رؤية واضحة لما سوف يفعلونه في المستقبل، وأن مصر ستمر في مرحلة انتقالية غير واضحة المعالم، وأن على الاتحاد السوفييتي أن يكون حذرًا وأن يراقب العلاقات الداخلية بين خلفاء «عبد الناصر» بيقظة.

وفي أول زيارة قام بها «السادات» إلى موسكو في مارس 1971، وعده القادة السوفييت بتزويد مصر بطائرة قاذفة ثقيلة تحمل صواريخ بعيدة المدى لتكون سلاحًا للردع، على أن تظل في موسكو وتطير إلى مصر عند طلبها في أي وقت،.. وما كاد «السادات» يسمع ذلك حتى ثار ثورة عارمة وضرب المنضدة بيده وقال:

أنا لا أقبل هذا مطلقًا.. السلاح يجب أن يكون تحت يدي أنا.

وقال «بادجورني» لـ «بريجنيف»:

- ما هذا؟ نحن لم نعتد هذه الطريقة في المباحثات، كنا نتكلم مع «عبد الناصر» في هدوء واحترام.

ونجح بقية أعضاء الوفد في إقناع السوفييت بأهمية أن تنتقل الطائرة إلى مصر وتطير منها عند الحاجة إليها، وكان من رأيهم - ومن بينهم «مراد غالب» - أن «السادات» قد افتعل هذه المعركة وأنه أشعل ثورة غضبه عن قصد، وأنه يسعى عامدًا للصدام مع السوفييت لكي يجد مبررًا لفصم العلاقة معهم.

نجح «السادات» في تصفية شركائه في السلطة من ورثة «عبد الناصر» في 15 مايو 1971 مما أقلق السوفييت، وقال لهم «مراد غالب»:

إن يسار الثورة قد ضرب، وإن يمينها قد انفرد بالسلطة.. لكن هذا ليس معناه أن «السادات» لا يريد علاقات طيبة معكم.

لكنه كان على ثقة أن كل شيء سوف يتغير؛ إذ كان يعرف مدى إيمان «السادات» أن أمريكا وحدها هي التي تستطيع أن ترد له الأرض المصرية المحتلة.

وبعد شهور وفي أكتوبر 1971 عيَّن «السادات» الدكتور «غالب» وزير دولة للشئون الخارجية، ولم تمض أسابيع حتى أدرك أنه يكره السوفييت بعنف، وقد أربكه ذلك، وحال بينه وبين رسم سياسة واضحة للعلاقة بين البلدين، ولم يجد تفسيرًا لسلوكه، إلا أنه يجري اتصالات سرية مع الأمريكيين تجعله على ثقة أنهم سيقفون إلى جانبه، لكن الشواهد على صحة ذلك كانت قليلة؛ إذ كان الانحياز الأمريكي لإسرائيل واضحًا وفاضحًا.

وفي حديث بينهما أخذ «السادات» يكيل الاتهامات للسوفييت لعدم تلبيتهم لطلبات مصر من الأسلحة، ولما لفت «مراد غالب» نظره إلى أن كل مؤسسات الدولة في أيدي قيادات معروفة بعدائها للسوفييت، وأنها تشن حملات دعائية علنية ضدهم، على نحو كان لابد أن يتشككوا معه في اتجاهات حكمه، وأن يقبضوا يدهم عن دعمه.. فاجأه بقوله إنه كانت هناك اتصالات وتآمر بين السفير السوفييتي في القاهرة، وبين من سماهم «الولاد اللي قبضت عليهم في 15 مايو» مؤكدًا له أنه لو لم يكن قد ضربهم لكان قد وقع انقلاب سوفييتي.

وبدا وكأن «السادات» قد اصطنع هذه الواقعة ليبرر كراهيته للسوفييت، وقال مرة لـ «مراد غالب» إنه سوف يمسح الوجود السوفييتي مسحًا، ليس فقط من مصر بل من الشرق الأوسط كله.

ولم يكن نشر الندوة التي عقدتها «الأهرام» سوى فصل من تلك الحروب المستعرة بين القاهرة وموسكو التي كانت بداية سنوات الخل، فبعد أسابيع من نشرها، وفي يوليو 1972، استدعي «مراد غالب» - والذي كان قد أصبح وزيرًا للخارجية - إلى اجتماع عاجل مع الرئيس، حضره عدد من المسئولين قال لهم فيه:

– أنا طربقتها على دماغ الروس ودماغ الكل وطردت الخبراء السوفييت.

وفي محاولة للتخفيف من أثر القرار أوفده مع رئيس الوزراء «عزيز صدقي» إلى موسكو ليحاول إقناع المسئولين هناك أن طرد الخبراء هو مجرد «وقفة مع الصديق» وأن مصر لا تزال حريصة على علاقاتها معهم.. وهو كلام لم يستطع أن يخفف من إحساسهم بالإهانة.. وقال لهما «بريجنيف»- وكان سكرتيرًا عامًّا للحزب الشيوعي:

– ما الذي فعلناه لكم لكي توجهوا لنا هذه الإهانات؟ لقد قاتلنا معكم وسالت دماؤنا مع دمائكم على ضفاف القناة، وفي غيرها من الأماكن.. وكنا نقتسم لقمة العيش معكم.

واغرورقت عيناه بالدموع وهو يقول:

– لقد كنا نخفي عن الشعب السوفييتي موتانا الذين قتلوا على أرضكم حتى لا يكرهوا مصر والمصريين.

ودهش الأمريكيون لأن «السادات» قدم لهم خدمة عظيمة بطرد الخبراء السوفييت بدون أن يطلب ثمنًا لها، وحدث انقسام في الكونجرس، فقد طالب بعض الأعضاء بتقديم مكافأة كبيرة له مقابل هذه الخدمة الكبيرة، بينما اعترض آخرون، وكان من رأيهم أن الرئيس المصري بطرده للسوفييت قد أصبح بلا سند، وأنه سوف يأتي إليهم راكعًا فيملون عليه ما يودون.

ويقول «مراد غالب» إنه كان هناك تفاهم بين «عبد الناصر» و«تيتو»، يعطي للرئيس اليوجسلافي حق الاتصال بالرئيس الأمريكي لإقناعه أن مصر مستعدة لإنهاء الوجود العسكري السوفييتي مقابل تدخل أمريكا لإقناع إسرائيل بالانسحاب من كل الأراضي العربية التي احتلت عام 1967.

لكن «السادات» أنهى هذا الوجود – كما يضيف – بدون أي ثمن، شأن كل رجل نزيه عفيف سخي تعود أن يعطي بدون أن يأخذ شيئًا؛ لأنه لا يقايض على مبادئه.

أما وقد تحقق ما طالب به «إسماعيل فهمي» وكيل وزارة الخارجية في ندوة «الأهرام» مع طرد الخبراء السوفييت، فقد كان طبيعيًا أن يلغى قرار تجميده، وأن يعود من الإجازة المفتوحة التي منحها له وزير الخارجية «مراد غالب» الذي فوجئ بعد أسابيع من قيامه بمهمة تطييب خاطر السوفييت، بتعديل وزاري ينقله إلى منصب سفير بوزارة الخارجية ليحل محله في الوزارة إسماعيل فهمي!

# أكرم الحوراني

# 1

# الرجل الذي أطلق العفريت من القمقم(*)



**دهمني** خبر وفاة أكرم الحوراني؛ إذ كنت أظن أنه بسبب اختفائه الطويل قد مات منذ سنوات فإذا مر عليَّ اسمه في كتاب أقرؤه حاولت أن أفتش في ذاكرتي عن التاريخ الذي قرأت فيه خبر وفاته فتعصاني.. وأعلل نفسي بأنني قرأت الخبر ونسيته وأعجب لذلك.. ولأنني لم أحزن عليه الحزن الذي يليق برجل كان أحد ملامح العصر الذي عشت فيه، وأحمد الله على ذلك، فلم يعد في القلب متسع لتحمل مزيد من الأحزان.

الآن لابد مما ليس منه بد ولا مفر من الحزن في وداع واحد من أواخر الشهود الأحياء، على أن الزمن الذي عشناه لم يكن وهمًا، ولا يمر أسبوع دون أن ينهار صرح من صروح ذلك الزمن الذي كان عزة وكرامة وطموحًا بلا حدود كما كان ذلًّا وانكسارًا وخيبة بلا حدود.

---

(*) الشرق/ يومية قطرية تصدر في الدوحة/ 24 و31 مارس (آذار) 1996.

ولعلها مجرد مصادفة أن الرجل مات في 22 فبراير 1996 في اليوم نفسه الذي أجري فيه قبل ثمانية وثلاثين عامًا بالضبط الاستفتاء الشعبي على الوحدة المصرية- السورية، كما كانت مصادفة أن «عبد الناصر» مات في 28 سبتمبر 1970 في اليوم نفسه الذي وقع فيه- قبل اثني عشر عامًا من وفاته- الانقلاب الذي فصم تلك الوحدة!

ولكنها مصادفة لا تخلو من دلالة فقد ارتبط الرجلان بالوحدة العربية وكان الخلاف ثم الصراع الحاد بينهما- بصرف النظر عن المخطئ والمصيب- هو بشارة الزمن التعيس الذي نعيش في ظله.

وفي حياة «أكرم الحوراني» الطويلة (82 عامًا) تفاصيل كثيرة ستجبر المؤرخين على التوقف عندها لإجلاء غوامضها ولاكتشاف موقعها من السياق العام لدوره في تاريخ الأمة، أما المؤكد فهو أنه كان واحدًا من أهم سياسيِّي الجيل الثاني من قادة حركة التحرر العربي الذي بدأ في مطلع الثلاثينيات يتمرد على آبائه ويضيق بطريقة إدارتهم للصراع مع الاستعمار ويندد بأسلوب استثمارهم لثورات الشعوب العربية خلال، وفي أعقاب، الحرب الكونية الأولى، ويدعو إلى حلقة أخرى من الثورة التي تعثرت لتستكمل الاستقلال الناقص مستلهمًا بدرجة أو بأخرى ثلاثة نماذج للنهوض القومي من بين أنقاض هزائم مريرة ألهبت خيال شباب تلك الأيام: «أتاتورك وهتلر وموسوليني».

وهكذا عرفت خريطة الأمة السياسية خلال عقد الثلاثينيات حركات شبابية مثل «الإخوان المسلمين» و«مصر الفتاة» في مصر و«الكتائب» و«الحزب القومي الاجتماعي» و«حزب البعث» و«حزب الشباب» في سوريا ولبنان والأحزاب الشيوعية في البلدان الثلاثة وفي بقية بلاد المشرق والمغرب العربيين، وهي حركات اختلفت في أشياء كثيرة واتفقت في ثورتها على ما اعتبرته تفريط الجيل السابق في تحقيق أهداف الأمة، ومع أنهم كانوا يختلفون فيما بينهم على تلك الأهداف فإنهم لم يختلفوا على وصف الجيل القديم بأنه جيل المساومات والمفاوضات والتنازلات.

ومع أن جيل الآباء قد نظر إليهم، في البداية، باستخفاف فإن تقلبات الأزمان ما لبثت بعد الحرب العالمية الثانية أن أثبتت أن معظم النار من مستصغر الشرر، فعبر التفاعل بين الحركات التي أسسها جيل الغضب وبينهم وبين الواقع الجديد الذي تمخضت عنه الحرب الثانية وجدوا أنفسهم في مركز الصدارة وأصبحوا أهم القوى الفاعلة في حياة

الأمة السياسية وكان لابد أن تقع هزيمة 1948 المريرة وأن تكون اتفاقيات الهدنة التي وقعها جيل الآباء هي شهادة وفاته التي طردته خارج الحلبة السياسية ليحل محله.

وليس في حياة «أكرم الحوراني» الشاب أو في تقلباته السياسية ما يدعو للدهشة، فهكذا كان معظم الجيل غاضبًا مما كان يجري، راغبًا في تحطيم البناء القائم وعاجزًا في الوقت نفسه عن تصور البناء البديل تاركًا ذلك إلى ما بعد التخلص من الفساد المقيم.

ومع أن والده كان من ملاك الأراضي المتوسطين في «حماة» بوسط سوريا حيث كانت الصورة المجسدة للإقطاع العائلي السائد اقتصاديًّا والحاكم سياسيًّا من خلال واجهة ليبرالية براقة لبلد لم تتعد مكاسب الثورة فيه درجة من الاستقلال الذاتي تتيح الفرصة لأبناء العائلات الإقطاعية لمشاركة المستعمرين في السلطة فإن القلقلة النفسية التي تعرض لها حين فقد والده أرضه فتحت عينيه مبكرًا على مظالم الإقطاع البشعة، فانغمس في حركة مقاومة محلية للعائلات الإقطاعية في «حماة» وما لبث أن وجد نفسه أثناءها طرفًا في الصراع السياسي وعدوًّا للانتداب الفرنسي؛ مما قاده إلى نوع من التعاون مع «الحزب القومي الاجتماعي» الذي تحمس لجانب الهدم في فلسفته وحركته أكثر من اقتناعه بفكرة الهلال الخصيب التي كان الحزب يرفع أعلامها.

وكان ذلك هو الذي قاده للالتحاق عام 1941 بمجموعة من الضباط السوريين الشبان عبروا الحدود إلى العراق ليدعموا ثورة «رشيد عالي الكيلاني» ومع أنه عاد من هناك إلى السجن، فإنه عاد فاشترك عام 1944 مع تشكيلة أخرى من هؤلاء الضباط الشبان في سلسلة من الهجمات على الحامية الفرنسية في منطقة «حماة» وصلت إلى ذروتها باقتحامهم قلعة المدينة وطردهم الحامية الفرنسية التي كانت تحتلها، وهي تجربة كررها للمرة الثالثة في يناير 1948، وكان اسمه قد برز كواحد من الزعماء السوريين، فكان في طليعة أفواج كتائب المتطوعين العرب التي دخلت فلسطين كي تساعد شعبها على مقاومة خطة تسليمها للصهاينة.

وخلال ذلك كان قد انتقل من التعاون مع «الحزب القومي السوري» إلى التعاون مع «حزب البعث» الناشئ، ومن مساندته مشروع الوحدة السورية الكبرى أو الهلال الخصيب إلى الإيمان بأن مشروع الوحدة العربية الذي يطرحه «البعث» هو الطريق الأوفق لتحرير سوريا وإنشاء دولة عربية موحدة وحديثة وقوية تصون ذلك الاستقلال،

وفضلاً عن أن هذا التغيير لم يؤثر على معاداته للإقطاع الذي كان يرتبط في وعيه بتفكك الأمة وتخلفها وبقائها تابعة فإنه لم يؤثر كذلك على يقينه أن الجيوش العربية هي الأداة الوحيدة الصالحة لتحقيق هذا الهدف.

وكان معظم هذه الجيوش قد أسس في أعقاب الاستقلال الذاتي المحدود الذي حصلت عليه الأقطار العربية في أعقاب الحرب الأولى لتساعد أساسًا على حماية الأمن الداخلي وعلى عكس ما كان عليه الحال في «مصر» و«العراق» اللتين عانتا قبل ذلك تمردات عسكرية دفعت الفئات الاجتماعية السائدة إلى وضع قيود تحد من تدفق أبناء الطبقات الوسطى إلى صفوف الكليات العسكرية لتحتكر مناصب القيادة في الجيش لأبنائها، وهو ما اضطرت بعد ذلك للتساهل فيه، فكانت النتيجة ثورة 1952 في مصر و1958 في العراق، فإن العلاقات الإقطاعية السورية لم تجد في مناصب القيادة التي يؤهل لها المتخرجون في الكلية العسكرية بحمص ما يكفي من الوجاهة الاجتماعية التي تتطلبها لأبنائها فتركتها بغباء لأبناء الطبقات الوسطى.

وهكذا أتاحت لـ «أكرم الحوراني» فرصة ذهبية لكي يشجع زملاءه وأنصار من جيل الغضب على الالتحاق بالكلية العسكرية بحمص، وهو ما فعلته حركات أخرى من الجيل نفسه كالإخوان المسلمين والبعثيين والقوميين السوريين والقوميين العرب بأسمائهم التي لا حصر لها آنذاك وبعد ذلك في مصر وفي سوريا وفي العراق.

ولعل صديق طفولته في «حماة» «أديب الشيشكلي» الذي قدر له أن يقود واحدًا من أشهر الانقلابات العسكرية في تاريخ الأمة وأن يضع التقاليد والطقوس التي اتبعتها معظم الانقلابات العسكرية التي تلته– لم يكن أولهم كما أنه بالقطع لم يكن آخرهم.

أما المؤكد أولاً فهو أن أكرم الحوراني يتحمل الجانب الأكبر من مسئولية إقحام العسكريين العرب في الحياة السياسية لبلادهم بكل ما ترتب على ذلك من خير وشر ونصر وهزيمة.

أما المؤكد ثانيًا فهو أن «أكرم الحوراني» كسياسي وكفرد قد نال الجزاء الذي يستحقه كل من يطلق العفريت من القمقم!

## 2

لم يختلف المبرر الذي استند إليه «أكرم الحوراني» في الرهان على العسكريين العرب عن المبرر الذي استند إليه «عبد الناصر» في الرهان عليهم، على النحو الذي ذكره في كتابه الشهير «فلسفة الثورة»، ففي البلاد المستقلة حديثًا، والتي تتسم بضعف الرأي العام، وضعف البنى الأساسية التي قادت النضال لتحقيق الاستقلال والديمقراطية، ثم نفدت طاقتها عندما حصلت على نصف استقلال ونصف ديمقراطية، لتنشغل بالصراع فيما بينها على احتكار النصيب الوطني من كعكة الاستقلال، بمشاركة المستعمرين في السلطة في مثل تلك البلاد- يصبح الجيش، والذي يدعم بقوته المسلحة النظام السياسي شبه الإقطاعي، هو الأمل الوحيد للتغيير، إذا ما تخلى عن دعم جيل الآباء، وانحاز إلى جيل الأبناء.

ولم تكن الفكرة بعيدة عن المناخ السياسي لعقد الثلاثينيات الذي كون وعي الرجلين وجيلهما من الثوريين العرب، ففضلاً عن نماذج النهضة التي قادها العسكريون في تركيا وألمانيا وإيطاليا، فقد واصل المستعمرون سياسة التعامل بالقوة مع شعوب المستعمرات، على نحو عصف بالمكاسب القليلة التي حصل عليها جيل الآباء.

وفي منتصف العقد رفعت الميليشيات الصهيونية راية الدم لتحقق بالقوة - على أرض فلسطين - ما عجزت بريطانيا عن تحقيقه بـ «وعد بلفور»، فتخلق لدى الجيل العربي الجديد قناعة لا تتزعزع أن مسألة الاستقلال ليست «قضية» يترافع فيها محامون أمام قضاتهم الذين هم خصومهم، وهو المنطق الذي كان يعتمده جيل الآبـاء، بل هي «معركة» يحسمها استخدام القوة ضد هؤلاء الأعداء!

وكانت هزيمة 1948 هي الخط الفاصل الذي حسم تردد الرجلين، فاقتنع «عبد الناصر» - حين كان محاصرًا في «الفالوجة» - أن العدو الحقيقي خلفه، وليس أمامه، وأن الاستيلاء على السلطة في القاهرة شرط لا يمكن بدونه تحقيق النصر على العدو، فعاد إليها لكي يشرع - في صيف 1949 - في تأسيس «تنظيم الضباط الأحرار» بعد أربعة شهور فقط من استيلاء الزعيم «حسني الزعيم» على السلطة في دمشق، في أعقاب شروع النظام القديم في توقيع اتفاقيات الهدنة الدائمة مع إسرائيل، وهو الانقلاب الذي أيده «أكرم الحوراني»

ودعمه وكتب له البلاغ رقم واحد ليصبح منذ ذلك التاريخ، وحتى عام 1963، أحد أهم الوجوه المدنية التي تصدرت مسلسل الانقلابات العسكرية في سوريا.

وعلى الرغم من اختلاف أهداف هذه الانقلابات التي قام بعضها بتحريضٍ أو دعم من العراق، بهدف تحقيق الوحدة السورية وإنشاء الهلال الخصيب، وقام البعض الآخر بتحريض من مصر والسعودية للحيلولة دون ذلك؛ حتى لا يختل التوازن بين الأسر المالكة في المنطقة.. وقام الثالث من أجل تحقيق الوحدة العربية التي بدت هدفًا في ذاتها ووسيلة وحيدة لتحرير فلسطين، وقام الرابع من أجل فصم هذه الوحدة، فقد كان «أكرم الحوراني» يظهر دائمًا في مقدمة المسرح أو كواليس الحكم، خلال الأسابيع، وأحيانًا الشهور الأولى لكل انقلاب صائغًا للبيانات وعضوًا في لجنة تحقيق مساوئ العهد السابق في عهد «حسني الزعيم» ثم وزيرًا للزراعة في عهد «سامي الحناوي» الذي انقلب على الزعيم وقتله، ووزيرًا للدفاع ومنظرًا وفيلسوفًا في عهد صديقه وابن خالته «أديب الشيشكلي» الذي انقلب على «سامي الحناوي» ثم مهندسًا للانقلاب الذي أطاح- عام 1954- بـ «الشيشكلي» وقاده تلميذه «مصطفى حمدون» ليظل منذ ذلك الحين، وحتى إتمام الوحدة المصرية السورية عام 1958، أحد قادة الحكم المدني الذي كان العسكريون يتخذون منه قناعًا لحكمهم.

وكانت المشكلة التي واجهت «أكرم الحوراني» في كل مرة، تكمن في أنه كان يعتقد أن دور العسكر ينبغي أن يقتصر على قلب النظام القديم، ثم يعودون إلى ثكناتهم بعد أن يسلموا السلطة إلى جيل جديد من المدنيين يستكمل ما عجز الجيل السابق عن إتمامه من أهداف الوطن. لكنه اكتشف- بعد أول انقلاب- أنهم كالعفريت الذي يطلقه إنسان من القمقم الذي حبس فيه، ولا يعرف ما الذي يمكن أن يفعله بعد مغادرته لثكناته، ولا يستطيع بعدها أن يعيده إلى القمقم فكان عليه أن يواصل الطريق الذي بدأه، وأن يصلح ما يعتقد أنه أخطاء العفريت، بإطلاق عفريت آخر، أو بتسوية انقلاب على الانقلاب!.

وعلى عكس ما كان «الحوراني» يتوهم، فإن «حسني الزعيم» لم يعد إلى ثكناته بعد أن قام بانقلابه، ولم يسلم المسئولية والتي انتزعها من الجيل القديم إلى الجيل الجديد، بل احتكرها لنفسه، ومع أنه قد حقق- خلال الشهور الخمسة التي حكم خلالها- بعض ما كان هذا الجيل يطالب به فألغى الألقاب المدنية، ومنح المرأة المتعلمة حق الانتخاب ورفع شعار تطهير الإدارة الحكومية من الفاسدين، وضبط الأسواق وجلد التجار

الشرهين، وأعاد تسليح الجيش، وأزال- كما يقول «باتريك سيل» - كثيرًا من الأعشاب الميتة من الحياة العامة السورية، فقد فرض القيود على الصحافة، ودعم أجهزة المخابرات، وحل الأحزاب السياسية، وطرح اسمه كمرشح وحيد لرئاسة الجمهورية، وفي أول استفتاء رئاسي شعبي فاز بـ 99 ٪ من أصوات الناخبين، وكان أول عسكري عربي يمنح نفسه - بمرسوم رئاسي - رتبة «المشير».

ولم يكن ذلك هو ما دفع «أكرم الحوراني» للتخلي عنه، ومساندة الانقلاب عليه؛ إذ لم يكن يقل عنه احتقارًا للشكل الدستوري الغربي الذي كان يغطي تصدعات المجتمع السوري التقليدية. أما السبب الحقيقي فهو أن الزعيم الذي كان قام بانقلابه احتجاجًا على الوضع الذي أدى إلى هزيمة الجيش وضياع فلسطين - بدا أكثر تلهفًا، من النظام الذي ثار ضده، على أن يوقع مع إسرائيل اتفاقيات الهدنة الدائمة.

وكان هناك دائمًا سبب يقود «أكرم الحوراني» للانقلاب على الانقلاب الذي خطط له وأيده، وقد يكون سببًا معقولاً أو لا يكون، أما المؤكد فهو أنه كان يشعر دائمًا أنه كمدني- عاجز عن تحقيق أفكاره بنفسه، مضطرًا لكي يتعامل مع تلك العفاريت التي أخذ يطلقها من القمقم واحدًا بعد آخر لكي يلتهم كل منها ما سبقه، فما يلبث بعد أن يحل محله، وأن يصبح صورة منه، أن يكشف عن رغبة في احتكار السلطة لنفسه.. بمبررات لا تختلف عن مبررات «أكرم الحوراني» فكل منهم يعتقد أنه لا يقل عنه وطنية أو ذكاء أو خبرة بشئون السياسة أو رغبة في القضاء على إسرائيل وفي تحقيق الوحدة العربية.

وكانت قمة «أكرم الحوراني» كإنسان وكسياسي هي الدور البارز الذي لعبه في إتمام الوحدة المصرية السورية عام 1958 ضمن القيادة الثلاثية لحزب البعث- والتي كانت تضم، بالإضافة إليه، كلاً من «صلاح البيطار» و«ميشيل عفلق» فقد استثمروا مرحلة المد القومي الوحدوي المتحرر، والذي كان سائدًا في «سوريا» آنذاك، للضغط على «عبدالناصر» لكي يقبل إتمام الوحدة الاندماجية فورًا، وفي ظنهم أنه «زعيم بلا حزب» وأنهم «حزب بلا زعيم» وأن انقلاب الوحدة، سيتيح لحزب البعث- بزعامتهم وتحت قيادة «عبدالناصر» - أن يكون الحزب الحاكم في دولة الوحدة!.

وبعد أسابيع من الوحدة، وجد «أكرم الحوراني» نفسه مرة أخرى في مواجهة عفريت جديد أطلقه من القمقم. فقد رفض «عبد الناصر» اقتراحًا قدمته إليه قيادة حزب البعث بتشكيل لجنة سداسية - تضم القادة الثلاثة ممثلين لسوريا، وثلاثة من أعضاء

مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952 ممثلين لمصر - تحكم دولة الوحدة وتخطط لسياساتها. كما رفض كل الاقتراحات التي اشتم منها أنها تهدف لتمكين «حزب البعث» من السيطرة على «الاتحاد القومي» الذي تقرر أن يكون الحزب الوحيد في دولة الوحدة، وبرر موقفه أنه أقام الوحدة مع سوريا كلها، وليس مع «حزب البعث» وحده!.

ومنذ تلك اللحظة، بدأ «أكرم الحوراني» يغذي المشاعر القطرية، ويشعل الرغبة في الانفصال التي انتهت بالانقلاب الذي فصم الوحدة في 28 سبتمبر 1961، ليعود فيدور في دوامة الانقلابات العسكرية، محاولاً أن يعيد العفريت إلى القمقم، بدون جدوى، إلى أن وجد نفسه منذ مارس 1963 وإلى أن مات في فبراير الماضي، على هامش التاريخ!.

# عبد الناصر...
# وعبد الحكيم

## الصداقة الدامية



**كان** «أنور السادات» أكثر الذين أدهشهم صداقة «عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر» واعتبروها استثناء غير مفهوم في شخصية «عبد الناصر»..

وفي رأي «السادات» أن «عبد الناصر» لم يكن يستطيع أن «ينشئ علاقة صداقة بمعنى الكلمة مع أي إنسان»، لأنه كان «متشككًا دائمًا، حذرًا ومليئًا بالمرارة وعصبي المزاج»، «لا ينتمي إلى ذلك الصنف من الرجال الذين تحركهم مشاعرهم نحو الآخرين». لذلك بدت له صداقة «عبد الحكيم عامر» و«عبد الناصر» استثناء لهذا الحكم، أدهشه حتى ظل يكرر دائمًا أن «هناك علامة استفهام تظهر في الأفق كبيرة واضحة، كلما كان الأمر عند «عبد الناصر» يختص بـ«عبد الحكيم عامر»!

ولم يستطع «السادات» - في سيرته الذاتية «البحث عن الذات» - أن يخفي

ضيقه بهذه الصداقة بل وحقده عليها، وهو ما أشار إليه صراحة، وبصيغة التعميم قائلاً: إن كل زملاء عبد الناصر كانوا يحقدون عليه، وإنهم مازالو يحملون في أنفسهم كمية كبيرة من هذا الحقد إلى الآن (1978) - وهي سنة نشر الكتاب - بل إنهم شعروا بالشماتة في الصديقين- «عبد الحكيم» و«عبد الناصر»- حين وقع انقلاب الانفصال السوري عن دولة الوحدة في 28 سبتمبر 1961.

والوجه الآخر لحقد «السادات» على هذه الصداقة يتمثل في مبالغته، في كتابه، في إضفاء الأهمية على الأدوار الهامشية وغير المؤثرة التي قام بها في عهد «عبد الناصر»، وهي مبالغة قادته للكذب المفضوح، والتزوير المكشوف للوقائع، ولكنها تفسر أسباب حقده،، وربما حقد الآخرين، على هذه الصداقة التي تقوَّى بها كل من «عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر» على الذين اشتركوا معهما في التحضير للثورة، وفي تنفيذها، وغامروا معهما برءوسهم ليلة 23 يوليو، فإذا بهذه الصداقة تتحول إلى محور يتقوى به كل من طرفيه، فارضًا على هؤلاء الشركاء القبول بموقع التابع لهما، المحتمي بظل كل منهما، مخيرًا كلاً منهم بين الرضا بهذا الموقع، أو الاختفاء من فوق خريطة السلطة.

بل إن «السادات» وجد نفسه مضطرًا - بعد قليل من انتصار الثورة - إلى أن يضع نفسه - كما يقول «هيكل» - في حماية «عبد الحكيم عامر» وقد ظل في هذه الحماية، حتى انتحار «عامر»، حتى إنه كان واحدًا من قليلين ممن عرفوا بزواج المشير «عامر» من الفنانة «برلنتي عبد الحميد»، وأخفى ذلك حتى عن «عبد الناصر».

وفيما بعد، وعندما اختلف «السادات» مع آخر زملائه من أعضاء مجلس قيادة الثورة وهو «حسين الشافعي»، والذي كان يشغل موقع النائب الوحيد له في رئاسة الجمهورية حتى عام 1975، وأرسل إليه يطلب منه الاستقالة، رفض «الشافعي» ذلك قائلاً للرسول:

- أنا صاحب بيت زيي.. زيه.. مش مستقيل!.

ومنطق «حسين الشافعي» واضح ومباشر وصريح في تعبيره عن إدراك شركاء «عبد الناصر» و«عبد الحكيم» أنهم «أصحاب ملك» وورثة بيت، وأن لكل منهم حقًّا في الحكم يوازي جهده في تحمل مسئولية الثورة.. وكان إهدار هذا «الحق» هو أحد أسباب الحقد الذي لم ينف «السادات» عن نفسه مظنة الإحساس به تجاه صداقة «عبد الحكيم» و«عبد الناصر»، والذي عبر عن نفسه في كثير من المظاهر الواضحة بعد اختفاء الرجلين، وانتهاء السلطة إليه، ومن المؤكد أنه كان يدرك أن خلافة «عبد الناصر» قد

انتهت إليه بالمصادفة المحضة، وأنه كان مستحيلاً أن يحدث ذلك، ولا في الأحلام، لولا تلك النهاية الفاجعة التي انتهت إليها الصداقة بين «عبد الحكيم عامر» و«عبد الناصر»، ولولا درسها المؤلم الذي ظل يحز في قلب «عبد الناصر» حتى مات!.

ولا أحد يعرف حتى الآن، وعلى وجه التحديد، مدى الصدق والكذب في الطبعات المتعددة التي كتبها «السادات» لذكرياته على امتداد سنوات الثورة، فهو يغير ويبدل في الوقائع، وفي أبطالها، تبعًا للصراع السياسي وقت نشر هذه الطبعة أو تلك من ذكرياته الكثيرة المكتوبة والمذاعة.. وفي ضوء هذا يبدو جو الشكوك والريب والحقد الذي جمع بين رجال يوليو، على صفحات «البحث عن الذات» متناقضًا تمامًا مع ما كرره هو نفسه قبل ذلك كثيرًا في ذكرياته التي نشرها قبل أن يكون رئيسًا، من تأكيد أن ثورة يوليو هي «ثورة الصداقة الوفية المخلصة»، وأن العلاقة التي جمعت بين رجال يوليو هي في الأساس «علاقة إنسانية عميقة»، فهي ثورة قامت على «الصداقة» أو قام بها مجموعة من الأصدقاء، لم يكن أساس تجمعهم هو السياسة أو الحزبية، بل شيء أهم - في نظرهم - وأبقى هو الصداقة الإنسانية الجارفة.

والسيرة الرسمية لتأليف تنظيم «الضباط الأحرار»، لا تنفي هذا بل تؤكده، وهذه السيرة تقول إن «عبد الناصر» قد ألَّف هذا التنظيم في أواخر عام **1949** من بقايا حلقات سياسية كثيرة، انتشرت بين ضباط الجيش المصري خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، والسنوات التي تلتها، وكانت معظم تلك الحلقات على صلة قوية بالحركة الوطنية الفوارة بين صفوف الشعب المصري بأحزابها وتياراتها المختلفة، فكان من بينها حلقات تتعاطف مع «حزب الوفد»، وأخرى مع أحزاب الأقليات السياسية ومع القصر الملكي، وكانت هناك- على الجانب الآخر- حلقات أخرى تتعاطف مع القوى السياسية الصاعدة، كـ «الإخوان المسلمين» و«الشيوعيين» و«مصر الفتاة».

لكن «عبد الناصر» مؤسس التنظيم وأكثر أعضائه وعيًا، كان قد توصل إلى قناعة بأن الجيش مؤسسة «قومية»، وأن قيام التنظيم داخله يعمل لحساب حزب واحد من الأحزاب المصرية أمر لا يجوز، لأنه يفتح الباب لصدام مع أنصار الأحزاب الأخرى، ويخل بالانضباط العسكري؛ ولذلك فصل «عبد المنعم عبد الرءوف» قبل أشهر قليلة من **23** يوليو **1952**، من عضوية اللجنة التأسيسية لـ «الضباط الأحرار»؛ لأنه طرح على زملائه قضية ضم التنظيم إلى «الإخوان المسلمين» ليكون جناحًا عسكريًّا لهم.

بل وأعلن «خالد محيي الدين» بمجرد انتصار الثورة في 23 يوليو، تنحيه عن عضوية اللجنة القيادية للثورة رغم الدور البارز الذي قام به في ليلة الثورة؛ لأنه - كما قال «السادات» عام 1954 - يؤمن بمبادئ معينة، ويخشى أن يختلف مع زملائه الذين ضغطوا عليه ليبقى.

ومع أن قيادة التنظيم - وقواعده - كانت تضم ضباطًا من «الإخوان» ومن غيرهم، إلا أن القاعدة التي التزم بها الجميع هي تقديم الولاء للتنظيم على الولاء لأي حزب أو هيئة.. وفي كتابه «فلسفة الثورة» أشار «عبد الناصر» إلى أن الجيش كان هو الهيئة الوحيدة المؤهلة لكي تقوم بما قامت به في 23 يوليو؛ إذ كان المؤسسة المصرية الوحيدة التي لا تمزقها الحزبية، والتي يجمع بين أفرادها- كما قال - شعور مشترك، وعلاقات حميمة.

وهذه العلاقات الحميمة تبدأ بالزمالة في الكلية الحربية، أو في وحدات الجيش، وتتحول مع الإقامة المستمرة في المعسكرات النائية عن العمران، إلى صداقة شخصية، كانت هي أساس التجنيد في التنظيم، حتى إننا لا نجد من بين أعضاء «الضباط الأحرار»، ضابطًا بحريًا واحدًا، ولا نجد من بين ضباط الطيران إلا خمسة فقط بينهم ثلاثة في اللجنة القيادية، والسبب هو أن الظروف لم تسمح بتجمع بين ضباط هذين السلاحين وبقية ضباط أسلحة الجيش البرية، كزمالة دفعة في كلية.. أو إقامة في معسكر واحد!.

وهذه الصداقة العميقة، كانت نسيج التنظيم الذي ربط بين أعضائه، وحافظ على أمنه وأمانه، ضد الاختراقات البوليسية، فلم يتسلل إلى هؤلاء الأصدقاء «خائن» واحد، يشي بالضباط الذين كانوا يعدون العدة لقلب النظام القديم.

وهي الأساس الذي استند إليه ذلك الدستور شبه الأخلاقي الذي انتهوا إليه حين نجحت حركتهم وتشاركوا في السلطة، فقد اتفقوا على أن يتنحى الذي يختلف منهم مع الأغلبية، وأن يلزم داره، فلا يثير المشاكل أمام بقية زملائه، ولا يشن صراعًا ضدهم، وأن يتصرف كما يليق بالأصدقاء القدماء، فيظل وفيًا للصداقة، راعيًا للذمام، وفي المقابل يلتزم هؤلاء الذين لا يزالون في السلطة بالدستور الأخلاقي نفسه، فلا يستخدمون أدواتها من الفضح إلى المطاردة إلى الاعتقال ضد الأصدقاء القدماء.

وكان منطقيًا أن ينهار هذا الأساس الواهي الذي قام عليه تنظيم «الضباط الأحرار» بمجرد انتصار الثورة بل وأن تصدر قيادة التنظيم قرارًا بحله وتسريح أعضائه إلى خارج القوات المسلحة بعد فترة قليلة من هذا الانتصار، والذي كان الفضيلة الوحيدة لهذه «الصداقة» التي لا حصر للرذائل التي ألحقتها بثورة يوليو.

وبمجرد أن نجح رجال يوليو في هدم رموز النظام القديم، اكتشفوا أن ذلك «الهدم» هو كل ما كان يجمعهم، وأنهم يختلفون في رؤاهم لذلك النظام الذي يسعون لبنائه على أنقاض النظام الذي هدموا رموزه.. آنذاك بدأت الاحتكاكات بينهم، وتولدت عنها شرارات سرعان ما أحرقت ما بينهم من صداقة. وكان مقدرًا أن تكون أخطر- وآخر- تلك الاحتكاكات، وهي الصراع بين «عبد الناصر» و«عبد الحكيم عامر»، هي الشرارة التي أحرقت السهل كله!.

ومع أن «عبد الحكيم عامر» كان الصديق المخلص لـ «عبد الناصر» بعد أن عمل معه في السودان وفي كلية أركان الحرب، حتى إنهما لم يستطيعا الصبر على الحياة والعمل في مدينة واحدة - هي القاهرة - دون أن يعيشا في مسكن واحد، فترك «عبد الحكيم عامر» مسكن أسرته، ليشترك مع «عبد الناصر» في استئجار فيلا أقاما فيها معًا، إلا أن هذه الصداقة لم تستطع أن تغير من مكانته في العام الأول من الثورة؛ إذ كانت أقدمية رتبته بين ضباط القيادة تلزمه أن يكون تاليًا من حيث البروتوكول لكثير منهم، كان من بينهم «زكريا محيي الدين» و«عبد اللطيف البغدادي»، «وجمال سالم»، بل و«أنور السادات» نفسه.

وكان «محمد نجيب» هو الذي هيأ الفرصة لـ «عامر» لكي يخلفه في منصب القائد العام للقوات المسلحة بعد أقل من عام على نجاح الثورة، فقد اكتشف الضباط الشبان الذين كان التناقض بينهم وبين «نجيب» قد بدأ يحتد ويسخن أن اللواء «نجيب» يوثق صلته بضباط الجيش، ويستثمر سمعته الطيبة بينهم قبل الثورة، وقبوله لقيادتها ليكون له شعبية بين العسكريين، كما تكونت له بين المدنيين، وكان الحل هو إعطاء نجيب «شلُّوتًا» لأعلى ينزعه عن قيادة القوات المسلحة، وهكذا تقرر إعلان الجمهورية، وتعيين «نجيب» رئيسًا لها، وترقية «عبد الحكيم عامر» من رتبة «الصاغ» - الرائد - إلى رتبة اللواء، وتعيينه قائدًا عامًّا للقوات المسلحة.

ووافق الجميع على القرار؛ لأن التخلص من «نجيب» كان هو هدفهم، ولم يكن المهم آنذاك، من الذي يحل محله لكن «عبد اللطيف البغدادي» - وهو التالي في البروتوكول لـ «عبد الناصر» - أدرك أن اللعبة غير بريئة، واعترض على ترقية «عامر» وتعيينه قائدًا عامًّا؛ إذ وجد أن الجيش انتقل، منذ تعيين «عامر» قائدًا له، من سيطرة مجلس قيادة الثورة، إلى سيطرة «جمال عبد الناصر» وحده، وبذلك فقد المجلس قوته ونفوذه.

وقد أثبتت الأيام أن «البغدادي» كان على حق في استرابته من اختيار «عبد الناصر» لصديقه الحميم لهذا المنصب الرفيع الذي لم يكن مؤهلاً له، فسرعان ما طولب أعضاء مجلس قيادة الثورة الآخرون بألا يترددوا على وحداتهم العسكرية، وألا يشجعوا أصدقاءهم أو أتباعهم من الضباط على التردد عليهم، حرصًا على وحدة الجيش، وضمانًا لتأمينه، وبعدها بقليل تقرر أن يتم تدبير مناصب مدنية لأعضاء تنظيم «الضباط الأحرار» ليغادروا الجيش، وبعد أن تورطوا في العمل بالسياسة، وهكذا ما كادت السنوات الثلاث المحددة لفترة الانتقال تنتهي حتى اكتشف أعضاء مجلس قيادة الثورة أنهم بلا حول ولا قوة، وأن الجيش قد نقل ولاءه من مجلس القيادة إلى «عبد الناصر» و«عامر» وبهذا أصبح طبيعيًّا أن تنتقل السلطة دستوريًّا إلى «عبد الناصر» وأن يختار من يشاء من زملائه القدماء لمعاونته في مهمته الجديدة!.

وفضلاً عن الصداقة الحميمة بين الاثنين، والتي تُوجت بمصاهرة قبل الثورة، وأخرى بعدها، فقد كان «عبد الناصر» يظن أن صديق عمره «عبد الحكيم عامر»، أقل طموحًا من زملائه الآخرين، وأن شخصيته البسيطة الخالية من التعقيد، ونظرته غير العميقة للأمور، لن تدفعه لمناجزته سلطته؛ ولذلك ترك له القوات المسلحة يديرها بطريقة عُمَد الأرياف، بالاختلاط بالضباط، والتبسط معهم، والاستجابة إلى طلباتهم وتدليلهم، مع التعامل بقسوة مع من يفكر منهم في التمرد أو يخطط للانقلاب.

ثم ما لبث «عامر» أن ترك مهمة تأمين الجيش لأعضاء من مكتبه كان من بينهم بعض «الضباط الأحرار» ومنهم «شمس بدران» و«علي شفيق» وأضفى «عامر» على الجميع حمايته واعتبرهم قبيلته، فهو «كبيرهم» والمسئول عن كل أخطائهم رغم الهزيمة العسكرية التي وقعت في عام **1956**.

وحين أراد «عبد الناصر» أن يتصدى لكل ما فعله «عبد الحكيم عامر» بالقوات المسلحة، بعد نكسة الانفصال، والتي كان «عبد الحكيم عامر» أحد أسبابها، إذ كان من

بين المشتركين في تدبير الانقلاب ضباط من مكتبه - اكتشف أن الأمر قد أفلت من يده، وأن صديقه الوديع الوفي المخلص قد أصبح قوة مناظرة له، بل وتكاد تكون أقوى منه.

وفي عام 1962، وبعد نكسة الانفصال- بدأ الصراع بين الرجلين يحتد ويشتد، واكتشف «عبد الناصر»، كما قال أيامها، أن الطفل المدلل «عبد الحكيم عامر» قد أصبح صاحب مخالب وأنياب، فأعاد طرح المشروع الذي نجح في تقليص نفوذ «محمد نجيب» واقترح أن يترك الباقون من أعضاء مجلس قيادة الثورة سلطاتهم التنفيذية، وأن يشكلوا قيادة جماعية، يكون من سلطاتها وضع السياسات ومراقبة تنفيذها، وتمارس كل سلطات رئيس الجمهورية، وأن تنتقل إليها سلطات القائد العام للقوات المسلحة في ترقية ونقل الضباط من مرتبة قائد كتيبة فما فوق، وأن يترك «عبد الحكيم عامر» قيادة القوات المسلحة، ليتفرغ لمنصبه كـ «نائب لرئيس الجمهورية»، على أن يتولى قيادة الجيش قائد محترف.

وكانت تلك هي ذاتها الطلبات التي تقدم بها «محمد نجيب» في فبراير 1954 عندما اشتدت الأزمة بينه وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة، وبعد أن اكتشف أنه فقد نفوذه حين تنازل عن قيادة القوات المسلحة، فحاول أن يسترده بأن يكون في يده أمور الترقية والتسكين في المراكز القيادية بها.

لذلك رفض «عبد الحكيم عامر» مطالب «عبد الناصر» وأرسل استقالة مسببة من مناصبه، قلد فيها «محمد نجيب»؛ فطالب بالديمقراطية وحرية تكوين الأحزاب، وإطلاق حرية الصحافة، وهو أمر لم يكن يعنيه قبل ذلك، ولم يَعْنِه بعدها، إلا عندما تجدد الصراع بينه وبين «عبد الناصر» في أعقاب هزيمة 1967، فطبع استقالته تلك ووزعها على أعضاء مجلس الأمة ورؤساء المدن وضباط الجيش، ولم يكن إخلاص «عبد الحكيم عامر» لمسألة الديمقراطية أكثر من إخلاص «محمد نجيب» لها؛ إذ بدت الورقة الرابحة في الصراع على السلطة.

ولعل «أنور السادات» كان على حق عندما سخر من استقالة «عامر» المسببة بأسباب ديمقراطية، سواء عند تقديمها عام 1962، أو عند طبعها وترويجها في أعقاب هزيمة 1967، ففي كلتا المرتين، كان هدف «عامر» من هذا التهديد بالديمقراطية هو - كما يقول «السادات» - إغاظة «عبد الناصر»؛ لأن هذه الأمور كانت تثير حنقه، ولأن «عامر» كان

يعرف جيدًا «أن عبد الناصر لن يقبل أن تخرج هذه المسائل إلى البلد أبدًا؛ لأن الشعب كله كان يريد الديمقراطية..».

ولم يكن «السادات» في حاجة إلى ذكاء كبير ليكتشف هذه اللعبة التي لعبها هو نفسه بعد ذلك، حين قاد انقلاب 15 مايو تحت شعارات الديمقراطية والحرية، ليتخلص من خصومه الذين عرفوا فيما بعد بمراكز القوى رقم «2» على أساس أن «عامر» ومجموعته كانوا مراكز القوى رقم «1».

وقد دهش كثيرون لذلك المنطق المعوج الذي جعل «عبد الناصر» يصر ورغم هزيمة 1967 البشعة، على أن يستبقي «عبد الحكيم عامر» على خريطة السلطة، فيعرض عليه أن يكون نائبًا لرئيس الجمهورية فقط، وأن يترك قيادة القوات المسلحة، والمنطق الأكثر اعوجاجًا الذي دفع «عبد الحكيم عامر» إلى أن يصر كل الإصرار على أن يعود بكل سلطاته، وأن يظل قائدًا عامًّا للقوات المسلحة، معلنًا بأعلى صوته أنه مادام «عبد الناصر» قد عاد رئيسًا للجمهورية، فلابد أن يعود هو قائدًا عامًّا للقوات المسلحة.. وكشف منطقه الديمقراطي عن هزاله حين أبى أن يستجيب لطلب الذين ألحوا عليه أن ينحني للعاصفة، وألا يتشدد في شروطه مفسرًا موقفه أنه الوحيد القادر على أن يقف في وجه «عبد الناصر» الذي يستطيع أن يفرمل نزعاته الديكتاتورية، وأن مصلحة الوطن تتطلب أن يبقى في هذا الموقع، وأن خروجه من القوات المسلحة معناه القضاء على القوة الوحيدة القادرة على التصدي لـ «عبد الناصر».

وكان صراع السلطة الذي نشب بين الرجلين في عام 1962، قد انتهى نهاية غير متوقعة، فقد كان تنازل «عبد الناصر» أمام إصرار «عبد الحكيم عامر» وأمام العرائض التي كتبها جنرالاته يطالبون بالإبقاء عليه في مجلس الرئاسة، وكان الهدف الأساسي من إنشائه، هو تقليص سيطرة «عبد الحكيم عامر» على القوات المسلحة، وعاد «عامر» بكل سلطاته على الجيش، وبسلطات أوسع على الحياة المدنية، وحتى الآن لا يعرف أحد سر تنازل «عبد الناصر» المفاجئ ذاك، وفي الغالب أن «عامر» استطاع أن يثير مخاوفه من أن يترك الجيش لأحد من زملائهما أعضاء مجلس قيادة الثورة القدامى، أو أن يتركه لقائد محترف، فيصعب ضمان ولائه له.

وكانت الصداقة الوثيقة النادرة التي جمعت بين الرجلين قد ذابت في صراعات السلطة التي نشأت بينهما، والتي أجج أوارها كثيرون ممن أحاطوا بكل منهما، حتى إن

الرجال الذين كانوا يجتمعون في الحلقة الضيقة المحيطة بـ «عبد الحكيم عامر» كانوا يسخرون أمامه من «عبد الناصر» فيكتفي بنهرهم بكلمات لينة، وجاء الوقت الذي دفع كثيرون ممن ارتبطوا بالرجلين، في أوج ازدهار صداقتهما، ثمن هذا الارتباط.. وقد عانى «حسين عبد الناصر» – وهو الأخ غير الشقيق لـ «جمال عبد الناصر» الذي تزوج نجيبة – الابنة الكبرى لـ «عبد الحكيم عامر» – من نتائج تدهور العلاقة بين الرجلين؛ إذ أصبح كل منهما يلتزم الصمت فلا يتحدث أمامه عن الآخر، وفيما بعد وصل إلى حدّ فصل «حسين» من عمله كـ «ضابط طيار» في القوات المسلحة، ومنعه طيلة حياة شقيقه من مغادرة البلاد.

وهكذا جاءت اللحظة التي لابد أن تنتهي فيها هذه الصداقة الدامية التي أثمرت ثلاث نكسات عندما حاول «عبد الحكيم عامر» أن يبتز «عبد الناصر» بأكثر مما يطيق، ومما تسمح به الظروف، فحشد في منزله الضباط المهزومين الذين هربوا من الحرب، وبدأ يلوح بالقيام بمحاولة للاستيلاء على القيادة العامة للقوات المسلحة، ويطرح مطالب كل الفئات السياسية التي كانت ساخطة على الحكم قبل ذلك بالديمقراطية وحرية الصحافة، ولعله كان يظن أن تلك المحاولات ستثمر نفس الثمار التي أثمرتها – قبل ذلك – محاولات عام 1962.

وقد ظل «عبد الناصر» مترددًا لفترة طويلة، قبل أن يتخذ قراره بتصفية صديق عمره، وحين وصل إليه نبأ انتحار «عبد الحكيم عامر»، واستأذنه «السادات» في أن يسافر مع الجثمان، ليشارك في تشييع جنازته في قريته «أسطال» رفض «عبد الناصر»، خشية أن يتهور أقاربه، فيعتدوا عليه، ثم قال له بأسى:

– تصور أن «عبد الحكيم» يموت.. وماحدش يمشي في جنازته حتى أنا.. تصور!

وما أكثر العجائب التي يحفل بها التاريخ!.

# محمد حسنين هيكل

## تراجيديا «الفرعون» و «الكاهن»(*)



(*) الوطن/ يومية كويتية/ 8 مايو (أيار) 1989.

**1**

**لا بد** أن مؤرخي الأجيال القادمة سيحتارون طويلاً إذا ما عنَّ لأحدهم أن يقيم الأدوار التي لعبها «محمد حسنين هيكل» على مسرح الصحافة والسياسة المصرية والعربية؛ إذ من المؤكد أنهم سيضلون الطريق إلى «هيكل» بين جبال من التفاصيل وتلال من الأكاذيب، ومتاهات من أدوات المكياج.

ومشكلة البحث عن «هيكل» أن فصل الذروة في عمره كان مضيئًا بشكل يعمي عن الرؤية.. ففي تلك السنوات الثماني عشرة التي انتهت في 28 سبتمبر **1970** - كان «هيكل» ملء السمع والبصر، لا يغادر الخشبة، ولا تخطئه أعين المتفرجين.. لا تكف تليفونات مكتبه عن الرنين، ولا تخلو غرفة سكرتيرته الشهيرة «نوال المحلاوي» من الزائرين ملوكًا ورؤساء جمهوريات وساسة ووزراء ومناضلين وسفراء وكتابًا ومفكرين

وطالبي حاجات، ينتظر بعضهم بالساعات بلا ملل ولا شكوى بل يمتنعون باختيارهم عن التدخين؛ لأنه يضايق «نوال المحلاوي». كان باختصار تحت كل أضواء الدنيا، كما يليق برجل كان يوصف - آنذاك - بأنه أقوى رجل في مصر بل في الشرق الأوسط، ولعل الوهج الزائد على الحد الذي كان يشع منه وحوله في تلك السنوات العجيبة - هو الذي جعل أكثر الفصول إضاءة في عمره، أكثرها غموضًا وأحفلها بالظلال ومناطق العتمة.

وليست أصول صنعة التاريخ هي وحدها التي ستفرض على هؤلاء المؤرخين المساكين العودة إلى الفصل التمهيدي الذي سبق دخول «هيكل» إلى خشبة المسرح في 23 يوليو 1952، وهو فصل استغرق عشر سنوات بدأت في عام 1942، كان «هيكل» خلالها مجرد صحفي بين صحفيين، استهل حياته الصحفية وهو في التاسعة عشرة محررًا عسكريًّا في «الإجبشيان جازيت»، ثم انتقل منها بعد عامين ليعمل في «آخر ساعة» وبعد عامين آخرين - وفي عام 1946 - يشتري أولاد أمين - التوءمان «علي» و«مصطفى» - المجلة من أستاذهما «محمد التابعي» فينتقل الثلاثة - «التابعي» وآخر تلامذته «هيكل» والمجلة - إلى دار «أخبار اليوم»، وهناك يستقر «هيكل» صحفيًّا بين صحفيين، لا هو أشهرهم ولا هو أخملهم، لكنه كان بالقطع أذكاهم!

تلك عودة - لا مفر منها - للماضي، سيقود المؤرخين إليها - فضلاً عن أصول الصنعة - الأمل في العثور على قبس من نور يضيء عتامة أحداث سنوات الذروة، وهو أمل لابد أن يقود هؤلاء المؤرخين التعساء إلى فصل الختام الذي انطفأت بعده أضواء المسرح، وأنوار الصالة، ولم يبق سوى تصفيق بعض المتفرجين، وصفير الآخرين وصمت الأغلبية التي عودتها المحن أن تداوي بالنسيان كل الجراح!

ومن سوء حظ هؤلاء المؤرخين أن حظ «هيكل» قد دفعه إلى المسرح ليلعب البطولتين الأولى والثانية، في مسرحية واحدة، تنتمي لزمن واحد، فكان «الجان بريمييه» في الصحافة «وصديق الشجيع» في السياسة.

وما إن أسدل الستار على المسرحية، حتى اختلف الناس على الزمن ذاته.. فقال الكارهون وطالبو الدم شانئين: هذا زمن الرعب النقي، والقهر المصفى.. وقال الوالهون غرامًا: بل زمن العظمة التي لم تلد ولم تولد. وفي ضجيج المناظرة ضاعت أصوات خافتة، اغتصب أصحابها نصف ابتسامة.. وذرفوا الدمع من عين واحدة، وقالوا:

إنـه زمن «عبد الناصر»، آخـر الفراعنة الأفـذاذ؛ ذلك الـذي كان عظيم المجد والأخطاء، وليس «هيكل» سوى كاهن تعيس الحظ، مات فرعونه قبل الأوان، وتركه وحيدًا بين جدران المعبد، وقد انفض المرنِّمون وهرب المصلون، وتغير اتجاه طوابير الذين جاءوا يوفون بالنذور، ولم يبق سوى الكاهن الأعظم يطلق البخور، ويتلو التعاويذ، وينشر الوثائق، ويعد أسانيد الدفاع.. فسبحان الذي بيده الملك، يؤتي الملك من يشاء وينزع الملك ممن يشاء ويعز من يشاء ويذل من يشاء، بيده الخير وهو على كل شيء قدير!

وهكذا يتعقد الطريق إلى «هيكل» وتكثر فخاخه، وتتداخل الحدود بين معالمه وعوالمه.. مع أن «هيكل» كظاهرة تاريخية - ليس أكثر من تنويع على ثنائية مصرية شهيرة وكثيرة التكرار هي ثنائية «الفرعون» و«الكاهن»، فكذا كان حظنا، أو هكذا كانت عبقرية المكان الذي نحتله على خريطة الدنيا: أن يحكمنا دائمًا فرعون قد يأتي فيملؤها عدلاً ونورًا أو يأتي فيملؤها ظلمًا وجورًا، لكنه في كل الأحوال معبود بقوة القهر أو قوة الحب أو قوة النهر الذي فرض علينا دائمًا أن نخضع لقوة مركزية جبارة، تحفظ الاستقرار وتنظم تدفق المياه في ملايين من قنوات الري التي تخرج منه، حتى لا يجتاحنا الفيضان أو يقتلنا الجفاف؛ لذلك كان منطقيًا ألا يستغني «الفرعون» عن «كاهن» يعطي الروح لقوة القهر، وقوة الحب، ويبشر ويفسر ويزين ويدافع ويهاجم ويحشد المصلين في بهو المعبد.

وهكذا كان «عبد الله النديم» كاهن «أحمد عرابي» وترجمانه إلى قلوب الناس، وكان بسيطًا كزعيمه، ومخلصًا وسيئ الحظ مثله!

وكان «عباس العقاد» هو الكاتب الجبار للزعيم الجبار «سعد زغلول» يدافع عنه، ويشن الغارات على أعدائه، ويطلق نيران قلمه الجبار عليهم فتتناثر جثثهم على صفحات الصحف.

وكان «محمد التابعي» صحفي «مصطفى النحاس»، حارب إلى جواره بالمانشيت والخبر والمقال القصير والتعليق الساخر!

وكان «هيكل»- كما قال هو نفسه - آخر تلامذة «محمد التابعي».

وخلال السنوات التي قضاها «هيكل» مع «التابعي» ثم مع «أولاد أمين» كان يراقب بذكائه المشع، قوانين لعبة «الفرعون» و«الكاهن» يدرسها عن قرب، ويحللها بعمق، ويحفظها ظهرًا عن قلب، وكان «محمد التابعي» قد لقن تلامذته أن الصحفي يمكن أن يكون «صاحب جلالة» حقيقية، وملكًا يملك ويحكم، دون أن يغادر مقعد رئيس التحرير؛ لأن الصحافة صاحبة جلالة فعلية فمادام الفرعون لا يستغني عن «الكاهن» ولا يعيش دونه، فمن واجب الصحفي أن يرتقي بمهمته ومهنته من مجرد نشر الأخبار إلى المشاركة في صنعها ومن حقه أن يكون طرفًا في تخليق الحدث الذي ستقع على عاتقه مهمة تزيينه أمام الناس، أو تفسيره لهم، وذلك ما كان يفعله «التابعي» المعجباني، المفتون بذاته الذي يعرف قيمة وتأثير وسحر كهانته.. فكان يشارك في تشكيل الوزارات وفي حل الأزمات وفي تدبير الانقلابات الدستورية طبعًا.. لا العسكرية.

وحين انتقل «هيكل» إلى «أخبار اليوم» وعرف صاحبيها «علي» و«مصطفى أمين» وجد نفسه قريبًا إلى الجيل السابق عليه من تلامذة «التابعي»، وعاين عن قرب عالم الكهانة، وعرف صورة منها في فتوتها؛ فقد كان «أولاد أمين» هم نجوم ذلك الزمن: يمرحان في إبهار القصر الملكي، ويصادقان الحاشية، ويتصلان بالوزراء، ويستقبلان السفراء والزعماء، ويعرفان أسرار المفاوضات، ويحملان الرسائل بين أبطال المسرحية ويطلعان على ما يجري في غرف النوم وما يدور بين الفراعين من صراع على اللحم والدم والعواطف ويطلقان البخور بين أعمدة الهيكل!

وربما يدهش كثيرون؛ لأن هذا الفصل التمهيدي من عمره قد انتهى، وهو مجرد عضو منتسب في نادي الكهانة، فانتصرت ثورة يوليو وهو لا يعرف من فراعين «العهد البائد» سوى اثنين أو ثلاثة من فراعين الدرجة الثانية، كان بينهم «علي الشمسي باشا» و«نجيب الهلالي باشا»، لعله تعفف العاجز المغلوب على أمره، ففي تلك السنوات كان المعبد مزدحمًا بديناصورات الكهان: «أولاد أمين» و «أولاد أبو الفتح» و «فارس نمر» و«فكري أباظة» و«كريم ثابت»، وكان الصراع محتدمًا بين ديناصورات الفراعين: «الملك فاروق» و «السفير البريطاني» و «مصطفى النحاس» وأحزاب الأقلية.

ولأن «هيكل» لم يكن يومًا أحمق فإنه لم يقتحم الحلبة، ليصارع على مرتبة الكاهن الأعظم، ربما لأنه أدرك بواقعية أنه يكاد يخلو من كل الأسلحة التي تؤهله لخوض الحرب؛ فهو لم يولد كأولاد أمين – في بيت «سعد زغلول» ولم يتعلم في جامعة «چورچ

تاون» و«جامعة شيفلد» كما تعلما.. ولم تحمله الملكة الوالدة «وتهشكه»، وهو شرف ناله التوءمان وهما رضيعان، ولم ينله «هيكل»؛ فكل مؤهلاته أنه ابن أسرة مستورة، تنتمي للشرائح الدنيا من الطبقة الوسطى، وكل شهاداته هو دبلوم التجارة المتوسطة ودبلوم في القانون والإعلان، حصل عليه بالمراسلة من أحد المعاهد الأجنبية، ودرس سنتين بقسم الدراسات الاقتصادية بمدارس الليسيه الفرنسية، ولعله لم يقتحم الحلبة أيامها ليحصل على مكانة «الكاهن الأعظم»؛ لأنه أدرك أن عرش «الفرعون» الأعظم خالٍ، وكان معنى ذلك أن الصراع الذي يدور على موقع «الكاهن الأعظم»، هو مجرد حماقة، أما معناه الأعمق- طبقًا لقوانين التاريخ المصري - فهو أن قمر الزمن قد أوشك أن يدخل في المحاق.

وقد كان..

هوى قمر الزمن الماضي ليطمره المحاق، وزحف الفراعين الشائخون يتوكئون على عكاكيزهم، وفي معيتهم زحف شيوخ - وشباب - الكهان، وقِبْلة الكل هو معبد الفرعون الجديد، في ذلك المبنى الذي لا يزال - إلى الآن - يحمل اسم «مجلس قيادة الثورة» وشعار الجميع: مات الملك... عاش الضباط الأحرار. وبينهم كان «هيكل» أصغرهم سنًا، وأكثرهم ذكاء وطموحًا وأبعدهم عن شبهات هؤلاء الضباط الشبان الخشني الوجوه والملابس والكلمات.

ولأنه كان مجرد عضو منتسب في نادي كهان الزمن المنهار، فإن الشبهات التي أحاطت بدار «أخبار اليوم» - مركز الكهانة الرئيسي للفرعون المخلوع - لم تلحقه مع أنه كان أحد كواكبها اللامعين. وفي اليوم الثاني للثورة، كان كبيرا الكهنة - «مصطفى وعلي أمين» - يعتقلان بسبب وشاية لم يتثبت منها أحد، وكان «هيكل» يذهب في صحبة الأستاذ «التابعي» ليتوسط للإفراج عنهما، ومع أن المياه قد عادت إلى مجاريها، وساد الوئام بين الفراعنة الجدد «أخبار اليوم» وكهانها، إلا أن الشبهات التي أحاطت بالكاهنين الكبيرين كانت مؤشرًا على أن فراعنة الزمن القادم، ينظرون بريبة إلى كهنة الزمن المنهار!

سبحانك اللهم، «تولج الليل في النهار، وتولج النهار في الليل، وتخرج الحي من الميت وتخرج الميت من الحي، وترزق من تشاء بغير حساب»!

سقطت معظم الحواجز التي كانت تقف بين «هيكل» وبين عرش الكهانة الذي أصبح الآن - 1952 - خاليًا!

كان الفراعين الجدد أولاد عائلات مستورة مثله، ولم يكن أحدهم قد نال شرف «تهشيك» الملكة الوالدة!

وكان الكهنة القدامى قد خرجوا من السباق بعد أن قعد بهم الرومانتيزم وقيدتهم الشبهات، فلم يتحركوا من مكانهم على الخشبة!

وكان الزمن القادم يبحث عن كاهنه وشاعره ومغنيه!

أما المنافسون الحقيقيون، فقد كانوا الفرسان الذين شاغبوا على الزمن القديم، وشنوا الغارة ضده، وكان بينهم ثلاثة على الأقل، يعرفون كثيرين من أعضاء مجلس قيادة الثورة معرفة وثيقة، إبان سنوات الإعداد لها ويصادقون «عبد الناصر» و «عبد الحكيم عامر» و «صلاح سالم» والآخرين لمع من بينهم - في العامين السابقين على الثورة - «إحسان عبد القدوس»، صاحب معركة «الأسلحة الفاسدة»، و «أحمد أبو الفتح» بطل معركة قوانين تقييد حرية الصحافة، و «حلمي سلاّم» صاحب الحملة على فساد إدارة الجيش!

ذلك سباق لم يكن لهيكل مكان فيه، فقد قامت الثورة وتقارير القلم المخصوص تقول عنه إنه «بلا لون سياسى»، ومع أنه قد عمل في «الإجبشيان جازيت» - ذات الصلة التاريخية بدار المندوب السامي البريطاني- وفي «آخر ساعة»- المجلة الوفدية المتشددة ثم في «أخبار اليوم» جريدة القصر، إلا أنه دخل هذه الصحف كلها وخرج منها وقد حافظ على «نقائه السياسى»، فظل بلا «لون»!

والغريب أن هذا السباق انتهى فجأة، بعد عامين فقط من قيام الثورة، فإذا بـ«هيكل» - الذي لم يشغب على العهد القديم، ولم يصنف بين الثائرين عليه، يفوز بمنصب الكاهن الأعظم، أما «أحمد أبو الفتح» فقد أغلقت جريدته «المصري» وهاجر ليعيش في المنفى عشرين عامًا، وتحطمت ذراع وضلوع «إحسان عبد القدوس» إبان تلقيه لدروس في الكهانة في إحدى زنازين السجن الحربي. وكان «حلمي سلاّم» يلهث هناك في آخر الطابور، حتى جاء اليوم الذي قادته فيه الرغبة في الانتصار على «هيكل» إلى حماقة سارت بذكرها الركبان!

في تلك السنة – 1954 – أثبت الفراعين الجدد، أنهم «أولاد آمون» حقًا، فإنهم يفضلون هؤلاء الذين بلا لون؛ لأنهم سيخلقون لونهم الخاص من ناحية، ولأنهم – وهذا هو الأهم – لا يريدون شغبًا يفسد عليهم الاستقرار الذي يريدونه، ليصنعوا مصر التي يريدون!

وهكذا بدأت سنوات المجد التي كان وهج «هيكل» خلالها يكاد يعمي الأبصار، واحتل الفتى الريفي القادم من «باسوس» أقرب مكان إلى القمة.. وتخلق لأول مرة، وبشكل يكاد يكون مثاليًا، حلم «محمد التابعى» في أن يصبح الصحفي صاحب جلالة حقيقية.. فجلس «هيكل» – آخر تلامذته – على مقعد بجوار عرش «الفرعون» الذي جاء من قرية «بنى مر» ليملأها عدلاً ونورًا بعدما ملئت ظلمًا وجورًا!

لم يحصل «هيكل» على كرسي الكهانة مصادفة، بل تطبيقًا لقوانين التاريخ.. ولأن «عبد الناصر» لم يكن فرعونًا تافهًا فإن كاهنه كان مقتدرًا وذكيًا وموهوبًا بالفطرة، ورث كل علوم الكهانة من عصر «مينا»، فلم يبدد ما ورثه، بل أضاف إليه وطوره، وعصرنه.

ولا بد أن الذي ساعده على الإتقان، إحساسه الصادق أن كهانته كانت – في الأغلب الأعم – تدافع عن قضايا معظمها حق وعدل.

وسوف يمضي زمن أطول مما يقدر أكثرنا تفاؤلاً، قبل أن تتكرر ثنائية «الفرعون» و «الكاهن»، بهذا المستوى الرفيع، ذلك أن «هيكل» لم يمارس دوره بمنطق الكهنة المأجورين، بل بروح العشاق المفتونين، فسخر كل مواهبه في خدمة الفرعون الذي جاء من هناك حيث الكل في واحد يصوغ له الخطب والرسائل، ويؤلف له كتابًا في الفلسفة وميثاقا في العمل الوطنى وبيانًا في 30 مارس. ويقرأ عليه الكتب وبرقيات وكالات الأنباء، ويلخص له الصحف والإذاعات، ويصل بينه وبين ساسة العالم ودبلوماسييه وصحفييه ومناضليه وأفاقيه، ويخرج له قراراته الكبرى، بشكل يعجز عنه أكثر المخرجين المسرحيين اقتدارًا. ويكتب عنه وله، كل أسبوع «ترانيم يوم الجمعة»، فيزود المريدين بنشيد يترنمون به في هيكل المعبود، وينحت له تلك الكلمات الإسفنجية التي تمتص دموع الكوارث، وترفع من لعلعة زغاريد الانتصار، فهو الذي سمى كارثة الانفصال «نكسة»، وهو الذي أطلق الاسم ذاته على هزيمة يونيو 1967، وهو صاحب التعبير الشهير الذي نشر على لسان المشير «عبد الحكيم عامر» قبل الكارثة بأيام: نحن نملك أكبر قوة ضاربة ورادعة في الشرق الأوسط.

ويقبل الليل، فلا ينام «هيكل» بل يظل قابعًا بجوار التليفون الأبيض الذي يصل بينهما، فإذا رن جرسه الموسيقي .. بدأت مسامرة الليل بين الاثنين.. وتواصلت الساعات، كما يفعل الرومانسيون من العشاق.

ولعل «هيكل» هو الوحيد ممن كانوا حول«عبد الناصر» الذي ظل نجمه يعلو في اطراد، ولعله الوحيد الذي نجا من آثار المعارك الدموية التي كانت تدور في كواليس القصور وبين مراكز القوى ومديري المكاتب، مع أن كل الذين كانوا حول «عبد الناصر» كانوا يحسدون «هيكل» على مكانته عند «عبد الناصر» ويكرهونه لذلك، ويرفضون بدرجة من التعالي – فكرة أن يكون هذا الصحفي المدني، أكثر قربًا لـ «عبد الناصر» منهم! وكان ما يرفضونه، هو أحد أسباب تمسك «عبد الناصر» بـ «هيكل»؛ إذ كان أقرب ما يكون لوجه مدني لثورة 23 يوليو، أمام الذين لا يستريحون – أو لا يثقون – في الانقلابات العسكرية.. ثم إنه كان نافذة أرحب على العقلية المدنية التي تفتقدها الأجهزة الحساسة المعاونة لـ «عبد الناصر»، وبهذه العقلية المدنية، وبقربه من «عبد الناصر» استطاع «هيكل» أن يوقف كثيرًا من المهازل والمظالم والكوارث، واستطاع – وهذا هو الأهم – أن يثبت أن المجتمع المدني المصري، لا يزال قادرا على أن يقود بحكمة، ويدير برشد؛ لذلك خاض ببسالة، معركة تجديد شباب «الأهرام»، فلم ينجح خلال فترة رئاسته لتحريرها «1947 – 1957» في وقف خسارتها فحسب، بل نقلها إلى الربح ثم الازدهار، ورفع توزيعها من مائة ألف نسخة عام **1958** إلى **420** ألف نسخة عام **1974**.

في تلك السنوات جعل «هيكل» من «الأهرام» أشبه بسفينة نوح، وحشد فيها ألمع ما في الوطن من عقول ومواهب وكفاءات وآراء، وأضفى على العاملين بها بعض حصانته، ومنحهم – على مسئوليته – جانبًا من الترخيص الممنوح له، فعبروا بشيء من الحرية، وفي أحوال ليست كثيرة، عن آرائهم، حتى تحولت إلى مركز عصري للكهانة يزدحم بالعلماء والأدباء والمفكرين والفنانين وأصحاب المذاهب ومن كل صنف زوجين اثنين.

لكنها رغم كل ذلك، ظلت.. كسفينة نوح جزيرة صغيرة تائهة بين أمواج عالية كالجبال تحاصرها من كل الجهات، ربما لأن «هيكل» لم يكن ليستطيع– في ظل موازين القوى التي كانت تحيط به– أن يفعل أكثر مما فعل، ولعله أيضًا لم يكن يريد!

والواقع أن «هيكل» لم يكن يومًا من هؤلاء الشباب الطائشين الذين يتوهمون أن الواقع يمكن أن تغيره مظاهرة، أو تعيد تشكيله خلية ثورية، وكان ذلك أحد أسباب بقائه بلا لون سياسى حتى قامت الثورة، مع أن اللعب بالبالونات السياسية الملونة، كان الموضة السائدة في مصر الأربعينيات.. وبين جيله من الصحفيين والكتاب.. إذ كان من ذلك النوع الذي يؤمن بأن التأثير في القمة أضمن وأسهل وأكثر إدراكا للهدف، من الاعتماد على تلك الكتل من الجماهير غير الواعية التي لا تعرف ما تريد، والتي يصعب الاطمئنان إليها، أما وقد جلس على مقعد الكاهن الأعظم وأصبح أقرب ما يكون إلى التأثير في هذه القمة، فقد اكتفى بذلك.

وبعد أن مات عبد الناصر قال «هيكل» إن العلاقة بينهما كانت علاقة حوار مستمر، لكنه. لم يقل إن دائرة الحوار الكهربائية كانت مغلقة عليهما.. ولعلهما كانا الوحيدين اللذين يتحاوران في ذلك الزمن البعيد المجيد!

وقد خرج فيما بعد بنظرية تقول إن عبد الناصر لم يكن في حاجة إلى حزب يعتمد عليه، وينظم جيوش المريدين الذين تدفقوا بعشرات الملايين إلى حضرته؛ إذ كان لديه هذا الحزب ممثلًا في أجهزة إعلامه القوية التي كانت تقوم بما يقوم به الحزب، وتلك قمة كهانة هيكل، فالشعوب في رأيه خلقت لتسمع وتقرأ، لا لتتكلم أو تكتب، والكاهن هو «حزب» الزعيم أو هو «شعب» الفرعون.. أما عبارات ومصطلحات.. مثل «الشعب المعلم» و «الشعب القائد» و «إرادة شعبنا التي هي بالنسبة لي أمر لا يرد» التي صاغها «هيكل» وألقاها «عبد الناصر» فلم تكن سوى دليل على تفوق «هيكل» في كتابة الإنشاء!

وهكذا تحولت العلاقة بين الفرعون والكاهن إلى صداقة عميقة، واندماج فعلي، وكانت الكهانة المقتدرة قد صنعت من الانتصارات التي توالت في سنوات المد، أساطير أحاطت رأس الفرعون بأكاليل الغار، وفي نهاية ذلك الزمن بدا وكأن الفرعون قد دمج نفسه في الكاهن، وأن الاثنين قد دمجا الوطن فيهما، وأن الذي جاء من هناك حيث الكل في واحد، قد انتهى إلى هناك؛ حيث الكل - أيضًا - في واحد!

وكانت النكسة تزحف - كالقدر - بخطى حثيثة لتهدم المعبد على رءوس الجميع.

وجاء اليوم الذي مات فيه «عبد الناصر» قبل الأوان:

خلا المعبد من الفرعون القوي القادر المعبود.

انفض سامر المريدين وصمتت أصوات المرنمين، وبقي الكاهن وحيدًا تحيط به عواصف من كراهية كل الذين أحفظتهم مكانته من الفرعون الراحل.. وفي ذكرى الأربعين لوفاة الفرعون- وهي تقليد فرعوني - كتب «هيكل» مقاله الشهير «عبدالناصر ليس أسطورة» الذي حكم فيه بأن الزعيم الخالد - هكذا كان «عبد الناصر» يسمى رسميًا أيامها - كان واحدًا من البشر، وليس أسطورة من غيرهم، وأنه لم يترك معبدًا ولم يعين للمعبد كهنة.

وكان المقال واحـدًا من ذرا كهانة «هيكل» المقتدرة أراد أن يضرب به ثلاثة عصافير. بحجر واحد.

فينزع من مجموعة «علي صبري» فضلاً كانت قد نسبته لنفسها بزعمها أنها تضم تلاميذ «عبد الناصر» ومريديه والأمناء على رسالته.

ويرضي «السادات» الذي كان هذا الزعم، في جانب منه، يستهدف التقليل من مكانته

وأخيرًا فإن المقال ينكر حق الكهانة على غيره ليحتفظ به لنفسه!

والواقع أن «هيكل» كان قد أدمن الكهانة، لذلك راهن على «أنور السادات» رغم أنه كان أكثر الناس علمًا بأن المسافة شاسعة بين الفرعون والمتفرعن. ولم يكن أمامه مفر من أن يفعل ذلك، فقد كانت عواصف الكراهية التي يحركها تجاهه «علي صبري» وجماعته توشك أن تقتلعه، أما «السادات» الذي كان طوال عهد «عبد الناصر» كامنًا بين أعواد الذرة، كأولاد الليل يتفرج على صراع السلطة، فلم يكن بينهما ما يدعوه للخوف منه!

وكانت كهانة «هيكل» المدربة هي التي اقترحت على «السادات» أن يختار قضية الحريات العامة والشخصية، والاعتقالات الكيفية وغير القانونية، وفصل موظفي الحكومة والقطاع العام عن غير الطريق التأديبي والتنصت على التليفونات، موضوعًا للصراع مع «علي صبري» ومجموعته - الذي تفجر في 15 مايو 1971- بينما كان «السادات» يريد أن يعلن السبب الحقيقي للصراع، وهو سعي المجموعة لمشاركته في السلطة، ورفضها لاستئثاره بها منفردًا، وتحفظها وشكها في محاولاته للتقرب إلى أمريكا!

وهكذا أنقذت كهانة «هيكل» المحترفة «السادات» من حماقته التي كانت كفيلة بأن يتصدى الناس له، ويرفضوه، واختار له هدفًا وشعارًا قربه - في بداية عهده - من

قلوبهم.. وكشف عن أنه كان يعلم طوال الوقت أن مشكلة نظام «عبد الناصر» مع الملايين الذين أحبوه ومنحوه ثقتهم كانت هي الحريات الديمقراطية!

وفيما بعد أنقذ «هيكل» السادات من مطب آخر؛ إذ كان هو الذي أشار عليه، بعد أن فشلت الجولة الأولى من مباحثات فك الاشتباك الثاني في مارس 1975، بأن يفتح قناة السويس للملاحة البحرية، وأن يختار يوم 5 يونيو موعدًا لذلك الافتتاح، ليمحو عار هزيمة 1967، ويحول يومها من يوم للحداد العام، إلى عيد لفتح القناة، رغم علمه بأن إغلاقها، كان آخر أوراق الضغط التي كان «السادات» يملكها، بعد أن تبددت الثمار السياسية لنصر أكتوبر بسبب اندفاعه الأحمق لجني أي ثمار!

وفي المرتين أثبت «هيكل» أن احتراف الكهانة يمكن أن يحولها إلى هدف في ذاتها، وأن الكاهن قد يبدأ مبشرًا بقضية وينتهي إلى ممارسة الكهانة في خدمة أي هدف.. إذ كان أول من يعلم أن «السادات» هو آخر إنسان في العالم، يمكن أن يكون صورة من «عبد الناصر»!

لكن «هيكل» لم يهنأ طويلًا بالقرب من «السادات» فقد كان الرجل الذي ظل منزويًا ومجهولاً وبلا مكانة طوال عهد «عبد الناصر» يريد أن يثأر لسنوات الإهمال المتعمد التي كان فيها «هيكل» أقوى منه نفوذًا وأعلى منه مكانة، بل كان يلجأ إليه أحيانًا ليحل له مشاكله.. وكان يطمح أن يكون آخر الفراعنة؛ ولذلك أراد «كهنة» لم يرتبطوا في وجدان الناس بأحد سواه، وخاصة بـ «عبد الناصر».

ورفض «هيكل»- بعناد- كل محاولات «السادات» لتطويعه، أو مساومته بغيره من الكتاب والصحفيين، أو نقله من مركز كهانته في «الأهرام» إلى حيث يصبح وزيرًا من الوزراء. أو نائبًا لرئيسهم، أو مستشارًا للرئيس. فقد كان يدرك - بذكائه وخبرته - أن تلك كلها مناصب أقل أهمية وتأثيرًا؛ لذلك طالب بما سماه في روايته لما دار بينه وبين «السادات» حول هذا الموضوع بـ «مكان ومكانة الصديق» أي بمنصب «الكاهن الأعظم» ذلك الدور الذي عشقه وأتقنه وبرع فيه، وحفر بسببه - اسمه - على أحجار التاريخ.

وجاء رفض «السادات» لشروط «هيكل» لينفض الاشتباك بين الرجلين فانتقل «هيكل» - خطوة بعد خطوة- إلى صف المعارضين للسادات.

وترك في ذمة التاريخ سؤالين:

* الأول: هل كان «هيكل» سيدافع عن توجهات «السادات» السياسية، لو أنه أشركه معه في إخراجها، واحتفظ له بمكان ومكانة الصديق؛ أي بمنصب كبير كهان الهيكل؟!

والاحتمال الأرجح أنه كان سيفعل!

والثاني هو: هل كان مصير «السادات» سيختلف عن المصير الذي انتهى إليه بالفعل، لو أنه احتفظ «بهيكل» كاهنًا لمعبده؟!

والإجابة بالقطع: نعم!

وجرت في النهر مياه كثيرة:

في 3 سبتمبر 1981.. وجد «هيكل» نفسه سجينًا في إحدى زنازين سجن الاستقبال بمنطقة سجون طره الواقعة جنوب العاصمة المصرية!

حدث الذي لم يكن أحد يتخيله أو يتوقعه.،. ووجد «هيكل» إلى جواره في الزنزانة بعض الذين نازعهم ونازعوه سدانة المعبد، ممن كانوا يسمون آنذاك بـ «مراكز القوى».

وفي 28 سبتمبر 1981، اعتذر «هيكل» عن الحديث في احتفال كنا - على سبيل التحدى - قد قررنا إقامته في ذكرى وفاة «عبد الناصر» واختفى في زنزانته، وقال لي أحد الذين يشاركونه سكناها من زملائنا المعتقلين، إنه أخفى وجهه تحت غطائه، واندفع في بكاء حار!

وفي 6 أكتوبر 1981 سمعنا خبر مقتل «السادات».. ورغم المشاعر المتناقضة التي ناوشتنا بعد سماعه، فقد كان «هيكل» هو الوحيد الذي أغلق عليه باب زنزانته، واندفع مرة أخرى في بكاء عنيف!

وكان صوت جميل، يأتي من بعيد - يتلو قول الله عز وجل:

﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾.

## 2

لا أحد غير «محمد حسنين هيكل» يستطيع أن يقنعه بالحديث، مادام هو لا يريد ذلك، فهو ينظر إلى الحديث – سواء كان مقابلة تليفزيونية، أو محاضرة، أو لقاء صحفيًا – نظرته إلى المقال.. وكما يحتفظ بحريته الكاملة في أن يكتب ما يشاء، في الوقت الذي يشاء، فهو يمارس الحق نفسه في أن يتحدث في الموضوع الذي يريده، وفي الوقت الذي يحدده، مهما كان إلحاح السائلين.. فهو- باختصار- مطرب يفضل الغناء في برنامج «ما يختاره المطربون» عن الغناء في برنامج ما يطلبه المستمعون»!

وما حدث هو أن نقابة المحامين اللبنانية، دعت «هيكل» لإلقاء محاضرة عن حقوق الإنسان، أوشأن يتصل بها، في إطار موسمها الثقافي الذي خصصته هذا العام للاحتفال بمرور نصف قرن على صدور «الإعلان العالمي لحقوق الإنسان»، ومع أنه وافق مبدئيًا على الكلام، إلاّ أنه تردد أمام الموضوع الذي بدا له ملتبسًا ومليئًا بالأشواك، ومحاطًا بالألغام، فحقوق الإنسان، قضية سياسية، لكنها تحولت في بلادنا العربية إلى قضية خيرية ترتبط بالإحسان والصدقات وتتبع دائرة الشئون الاجتماعية بالجامعة العربية، ولو غناها «هيكل» بمصاحبة فرقة الموسيقى العربية، فسيكون مضطرًا لإنشاد أغنية، «حقوق إنسان قليلة.. لمنع بلاوي كثيرة»، وهى من مقام «سيكا» الذي لا يليق بمقامه..

ولو غناها بمصاحبة أوركسترا سيمفوني، وتناولها على الصعيد السياسي، فلن يقوده ذلك فقط، إلى تناول الولايات المتحدة الأمريكية التي حولت الدفاع عن حقوق الإنسان، إلى ذريعة تتعلل بها.. لعقاب المتمردين على إرادتها، وابتزاز الناشزين عن طاعتها، فاستنفرت بذلك مشاعر وطنية وقومية، اضطرت للدفاع عن إهدار حقوق الإنسان، باعتباره دفاعًا عن استقلال الإرادة الوطنية، بطريقة «تضيع حقوق الإنسان في ستين داهية.. ولا يتدخل الأجانب في شئوننا»، بل سوف يقوده كذلك إلى حديث عن الأساس الشرعي للسلطة في بعض البلاد العربية، وهو لحن لا يعرف أحد إلى أين يصل بالمغني، أو بالذين أرادوا أن يشنفوا آذانهم بالاستماع إليه في برنامج «ما يطلبه المستمعون».

والغالب أنه كان سيصل بالطرفين، إلى حديث يشتركان فيه معًا في إنشاء أغنية «حبسوني ونسيوني قوام.. وفاتوني... ولا حتى سلام»!

وهكذا قرر «هيكل» أن يبعد عن الشر ويغني له، واختار لمحاضرته موضوعًا فوق الزمان والمكان، وقرر أن يغني لحنًا تجريديًا بعنوان «خطوة ممكنة في مستقبل ممكن»، يبتعد عن المحسوس والمباشر واليومي من وقائع السياسة العربية، ويدور حول إمكانية استنهاض عوامل القوة الباقية، أو الكامنة في عزم الأمة، لكي تكرس جهودها، لهدف واحد، هو العمل على تثبيت وعيها بذاتها وبمستقبلها، واستعادة أقصى الممكن من إرادتها، بعد أن كثر الكلام عن «نهاية التاريخ»، و«صراع الحضارات» و«العولمة» و«الكوكبة»، على نحو أفقد الأمة الثقة بذاتها، والرغبة في استعادة روابطها القومية التي بدأ تفكيكها منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وخلق لديها الظن بأن تلك الروابط قد أصبحت من مخلفات الحرب الباردة!

لكن الذين ذهبوا ليستمعوا إلى محاضرة «هيكل»، فوجئوا حين استهل حديثه بالاعتذار عن إنشاء اللحن الذي تحمل بطاقات الدعوة عنوانه، وبالإعلان عن أنه سيتحدث في موضوع ثقيل، هو «رد الفعل العربي تجاه التطورات في شبه القارة الهندية».. وهو موضوع بدا لهم أقل عاطفية، من لحن حقوق الإنسان الذي تهرب من إنشاده رحمة بنفسه وبالمستمعين، وأقل بهجة من لحن الخطوة الممكنة نحو المستقبل الممكن الذي يوحي بأنه من أغاني الأفراح، فكل شيء - بما في ذلك المستقبل - غير ممكن في الأمة العربية.. ومع ذلك فقد التزموا الصمت، فهم يعرفون أن «هيكل» من المطربين الأحرار الذين لا يغنون إلاّ ما يريدون، وحين يتسلطنون، وهو - كأم كلثوم - يطرب في كل ما يغنيه، ويستحق الاستماع إليه، حتى لو قال «ريَّان يا فجل»، خاصة إذا كان العصر - موسيقيًا وسياسيًا - هو عصر موسيقى وطرب أعلام فخام من نوع «عمرو دياب» و«مصطفى قمر» و «عزيزة اللذيذة»!

ولابد أن «هيكل» قد استوحى لحنه من تلك الضجة العالمية الهائلة التي صاحبت الإعلان عن التفجيرات النووية الهندية والباكستانية ووصلت إلى ذروتها في الوطن العربي، وتواكبت مع الاهتمام العربي المبالغ فيه بالفياجرا، وجمعت بين زغاريد الفرح وأناشيد الحماسة، وشاع خلالها الحديث عن القنبلة النووية الإسلامية، التي ستعدل ميزان العدل المختل، وخاصة في الشرق الأوسط، الذي توقفت سيرة السلام فيه، لأن «نيتنياهو» يتفاوض من مكتبه الرسمي في مفاعل ديمونة الذري، بينما يتفاوض «عرفات» من مكتب «باتلر» في بغداد، حيث يشرف على تدمير آخر ما تبقى لدى

العراق من أسلحة للدمار الشامل، بحيث لا يبقى لديه أو لدى العرب، سوى الأسلحة التي تكفي للانتصار في «أم المعارك» التي هي معركة فض أية مظاهرة تطالب بأي حق من حقوق الانسان العربي..

ولأنني من المطربين الذين لا يستطيعون الغناء، إلاّ في برنامج ما يطلبه المستمعون، فقد التزمت الصمت التام، مراعاة لذلك الشلاّل المتدفق المنفلت من المشاعر الجماهيرية خاصة بعد ما لقيه الذين تجرءوا على الاعتراض من تقريع، وصل إلى حد وصفهم بأنهم من العلمانيين الكفرة، الذين أتعسهم نبأ القنبلة الإسلامية الذرية، كما يتعسهم كل انتصار إسلامي، لمجرد أنهم لفتوا النظر بمنتهى الأدب، إلى أن «باكستان»- مع أنها دولة إسلامية - لم تكن في أي يوم من الأيام طرفًا في الصراع العربي الاسرائيلي، ولم يسمع أحد لها صوتًا، أو يعرف لها موقفًا في الدفاع عن الحقوق العربية، وعلى الرغم من أنهم استشهدوا بتصريح «نواز شريف» الذي قال فيه «إن القنابل لا دين لها».

وقالت المرحومة أمي: ألا تعرف أن القرعاء تتباهى بشعر بنت أختها، بينما قال عنوان عريض في صحيفة كنت أقرؤها: «القنبلة النووية الباكستانية فياجرا إسلامية» فاندفعت أضحك، وبدا لي الأمر مفهومًا: أمة ضعيفة تتباهى بقنبلة بنت أختها، وتبحث عن الحيوية في فياجرا لا تنتجها..

ولم أكن أعرف أن شعر بنت أختها، قد يتحول إلى حبل يشنق القرعاء التي تتباهى به، كما يمكن أن تقتل الفياجرا المتلهفين على استعادة الحيوية، إلاّ عندما استمعت- على شاشة التليفزيون - إلى محاضرة «هيكل»، التي لا شك أن القرعاء كانت تتوقع أن تكون أغنية حماسية من نوع «يامجاهد في سبيل الله دا النووي اللي بتتمناه»، فإذا بها دلو من الماء المثلج ألقاه المطرب الشاب على قرعة القرعاء، خلاصته أن القنبلة الإسلامية، والقنبلة الهندوكية لاتقلان خطرًا على العرب، من القنبلة النتنياهووية، بل ربما تزيدان..

وبيان ذلك، كما قال، أن السباق النووي في شبه القارة الهندية، لم يأت تعبيرًا عن تقدم حقيقي يشمل كل مناحي الحياة ولكنه جاء تعبيرًا، ربما عن العكس، أي عن أزمات داخلية، سياسية واجتماعية واقتصادية، تتفاعل مع مواريث عنصرية وثقافية ضاغطة، لم تجد لها الدولتان حلاً، إلا بأن تتحملا فوق ما تطيقان، لكي تمتلك كل منهما قنبلة نووية.. فهو بهذا المعنى - «هروب إلى الأمام» قد لا يؤدي إلى مواجهة نووية بينهما،

بحكم قانون ميزان الرعب النووي، ولكنه سيقودهما، إلى نوع من «مراهقة - وغواية - القوة»، ويدفع بكل منهما للبحث عن منفذ يكفل له الحصول على موارد مالية يمول منها المراحل التالية من برنامجه النووي الذي تزيد تكاليفها عن قدرته، والبحث عن متنفس يمارس فيه، ما اكتسبه نتيجة لهذا «البلوغ النووي» من هيبة سياسية، ونفوذ إقليمي..

وتطبيقًا لنصيحة سمعها «هيكل» يومًا، من الزعيم الفرنسي الراحل «شارل ديجول» بأن ينظر إلى الخريطة، قبل أن يتكلم في السياسة، فقد أمعن النظر إليها، بحثًا عن المنفذ الذي سوف تقود «مراهقة» - وغواية - القوة النووية، البلدان إليه، فاكتشف أمر هذا المنفذ لا يمكن أن يكون في الشرق، لأن باكستان لو اتجهت شرقًا فسوف تصطدم بالهند، ولأن الهند لو اتجهت في الاتجاه نفسه فسوف تصطدم بالصين، كما أنه لا يمكن أن يكون في الشمال، حيث توجد روسيا، أو في الجنوب، حيث المحيط، وهو منفذ لاتوجد فيه إلاّ الأسماك، فلم يبق أمامهما سوى الغرب، حيث يوجد الخليج العربي، الذي هو الجناح الشرقي وبؤرة الأهمية الاستراتيجية لموقع الأمة العربية القرعاء، التي تتباهى بشعر بنت أختها..

وفي تقدير «هيكل» أن الشواهد كلها تشير إلى أن الخليج العربي، سوف يكون المنفذ والمتنفس الذي تحاول القوتان النوويتان في شبه القارة الهندية، ممارسة مراهقة - وغواية - القوة في ساحته، فهو - بحكم النفط، يصلح موردًا للتمويل، أو على الأقل لجزء منه.. وهو بحكم القرب - يصلح لممارسة التأثير والنفوذ، وهو - بحكم الموقع - فضاء مكشوف يتضمن فراغًا في التركيبة البشرية تفتح ثغرات للنفاذ، وهو - بحكم الظروف، ساحة تحيط بها من كل جانب عناصر تصلح لوضع الخطط والترتيبات لمواجهات سياسة جديدة..

ومعنى الكلام أن الخليج العربي أصبح مكشوفًا، وأنه معرض لتساقط غبار نووي قادم من شبه القارة الهندية، قد لا يكون مشبعًا بسموم الإشعاعات، لكنه سيكون مشحونًا، بالمطالب والمطالبات، وأن أمنه في خطر، لا يقلل منه الوجود العسكري الأمريكي، لأن هناك من المخاطر، ما لا تصلح معه البوارج، ولا تفيد فيه حاملات الطائرات، وإذا كان أمن الخليج في خطر، فمعنى ذلك أن أمن الأمة في خطر، وأن شعر بنت أختها، سيزيد القرعاء، قراعًا على قراع!

والمشكلة أن رسالة التخدير التي حملتها التجارب النووية في شبه القارة الهندية، وصلت إلى العرب في ظروف نفسية وسياسية غير مواتية، وفي الوقت الذي وهنت فيه

علاقاتهم، بأصحابها، فقد انفرطت التحالفات التي كانت تضم بعضهم مع باكستان، وتضم الآخرين مع الهند، فلم تعد الطرق سالكة بينهم وبين شبه القارة، بل إن هذه الطرق ذاتها لم تعد سالكة بين الأمة وبين جناحها الشرقي في الخليج..

وما يلاحظه «هيكل» هو أن هناك تثاقلاً رسميًا عربيًا تجاه المستجدات النووية في شبه القارة الهندية يعكس محاولة لنسيان الحقائق، وأن هناك تسرعًا عربيًا شعبيًا يعكس قفزة فوق هذه الحقائق، وما يحذر منه، هو أن يعجز العرب - في ظل هذا التناقض - عن التحكم في المضاعفات التي سوف تترتب عليها، فتترك للمصادفة أو للتلقائية، أو لصيحات المتحمسين الذين ينظرون إلى نصف الكوب، ويحلمون بالفياجرا الإسلامية، لنجد أنفسنا - عبر الفعل ورد الفعل - طرفًا في صراع إسلامي هندوكي، يدفع بالهند للتحالف مع الغرب الذي استبدل بالعداء القديم للسامية، العداء للمسلمين، فنقع بذلك بين المطرقة والسندان..

والغريب أن «هيكل» مع تحذيره للعرب من السياسة الاستقطابية في التعامل مع الصراع النووي في شبه القارة الهندية، لم يطالبهم بالسعي لدخول النادي النووي، ليس فقط لأن ذلك يتطلب مدة تتراوح بين 12 و 15 سنة، بافتراض أن الظروف مواتية، ولكن لأنه يعتقد - كذلك- أن إعادة التوازن في القوى بين العرب وبين غيرهم، بما في ذلك الإسرائيليون، ممكن بأساليب سياسية، وليست عسكرية، وأن استعادة ثقتهم بأنفسهم وبمستقبلهم المشترك، هو المعادل السياسي لمائة ترسانة نووية..

أما الجديد، والمذهل حقًا، فهو إعلان «هيكل» بأن النصف الثاني من القرن العشرين قد استهلك مرحلة من حياة الأمة، لم يعد لديها ما تعطيه للمستقبل، لذلك فهو لا يعلق أمله على ظهور زعيم فرد، يعيد للأمة ثقتها بنفسها، بل يعلق فأس ذلك في رقبة قوى المجتمع المدني ومؤسساتها الأصلية، وليست المصنوعة، لأنها كانت دائمًا البوتقة التي نشأت فيها عوامل النهوض والتقدم..

وهكذا بدأ «هيكل» وصلته الغنائية، في برنامج «ما يختاره المطربون» وختمها في برنامج «ما يطلبه المستمعون»، وأثبت أنه - 75 سنة في سبتمبر القادم (1998) - يستطيع أن يجمع بين الأغنية الكلاسيكية، والأغنية الشبابية، ولكن على طريقة «عبد الحليم حافظ» وليس على طريقة «عزيزة اللذيذة».

3

على صفحات «الأهرام» وعلى امتداد أكثر من أسبوع، وتحت عنوان «السادات خائنًا» طرح الأستاذ «صلاح منتصر» سؤالاً يقول: هل فعلاً كان «أنور السادات» يقصد إبلاغ «هنري كيسنجر» - وزير الخارجية الأمريكي أثناء حرب أكتوبر 1973 - خطة قواته المسلحة في عدم التوغل في عمق سيناء والاكتفاء فقط بعبور قناة السويس وخط بارليف، وأنه كشف له هذه الخطة بعد أقل من 24 ساعة من بدء القتال يوم 6 أكتوبر؟

وفي تبريره لأسباب طرح هذا السؤال قال الأستاذ «منتصر»، إن مديرًا عامًا سابقًا بجهاز المخابرات العامة المصرية - هو الأستاذ «سمير غانم» - قد طرح السؤال في مقال له، نشرته جريدة «الوفد»، وإن سفيرًا سابقًا - هو الأستاذ «وفاء حجازي» - قد طالب- أثناء مناقشات الندوة الاستراتيجية التي عقدت بمناسبة اليوبيل الفضي لحرب أكتوبر (1998) - بتبديد الشكوك والاتهامات التي ثارت حول هذه الرسالة، وإنه سمع مسئولاً عسكريًا عربيًا يتهم «السادات» بأنه بهذه الرسالة، التي كشف فيها عن خطط القتال المصرية، قد أتاح لإسرائيل فرصة التركيز على الجبهة السورية، وهي مطمئنة إلى نوايا مصر في سيناء، وإن السؤال قد تردد على ألسنة آخرين، في الندوات التي بثتها بعض القنوات التليفزيونية الفضائية، بمناسبة الاحتفال باليوبيل الفضي لنصر أكتوبر..

ويحمِّل «صلاح منتصر» الأستاذ «محمد حسنين هيكل» المسئولية عن شيوع هذا الاعتقاد، إذ كان أول من أذاع نص رسالة «السادات» إلى «كيسنجر» في كتابه «أكتوبر 73: السلاح والسياسة» - وقد صدر عام 1993 - وأول من توقف أمام العبارة التي يقول فيها السادات لكيسنجر: «إننا لا نعتزم تعميق مدى الاشتباكات أو توسيع مدى المواجهة»، ليعلق عليها قائلاً «إن تلك كانت أول مرَّة - ربما في التاريخ كله - يقول فيها طرف محارب لعدوه، نواياه كاملة، ويعطيه - قبل أقل من 24 ساعة على بدء العمليات - من التأكيدات ما يمنحه حريته في الحركة السياسية والعسكرية، على النحو الذي يراه ملائمًا له، وعلى كل الجبهات.. وإن إسرائيل - التي لا بد أن الرسالة قد وصلت إليها - قد استندت إلى هذا التأكيد في ترتيب موقفها وتنظيم أولوياتها..

والخلاف يدور حول سطر من رسالة واحدة، ضمن 112 رسالة تبادلها «السادات» و«كيسنجر» بين فبراير ونوفمبر 1973، عبر قناة للاتصالات السرية بينهما، كانت تعمل

على الرغم من قطع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبلغ نشاطها ذروته خلال الأسابيع التي بدأت بيوم 7 أكتوبر 1973، الذي أرسلت فيه هذه الرسالة، وانتهت بتوقيع اتفاق فض الاشتباك الأول في نوفمبر 1973، وكان الطرف المصري في هذه الاتصالات هو السيد «محمد حافظ إسماعيل»، الذي كان يشغل آنذاك منصب مستشار الأمن القومي برئاسة الجمهورية.

وعلى العكس من تفسير «هيكل» لهذه العبارة، الذي يرى «صلاح منتصر» أنه تفسير يلصق الخيانة بـ «أنور السادات»، فإن «حافظ إسماعيل» يقول إن المقصود بها هو أن مصر لا تنوي أن تعمق الاشتباكات بحيث تطول المدنيين الإسرائيليين، وإنها لاتنوي أن توسّع جبهة المواجهة، بإقحام المصالح الغربية في المنطقة في الصراع، وإن هدف «السادات» منها كان الحرص على عدم إقحام المدنيين في الحرب وتأمين المناطق السكانية والمراكز الاقتصادية المصرية ضد غارات العمق، وضمان تأييد العالم الغربي والرأي العام العالمي لقضيتنا، وهو تفسير يتحمس له الأستاذ «صلاح منتصر»، ويرى أنه يشهد للسادات بقمة الوطنية، لحرصه على حماية شعبه من امتداد الحرب إلى عمق مصر، إذا قام هو بتعميقها إلى داخل إسرائيل»!

وحتى لا تختلط الوقائع؛ فإن «هيكل» لم يكن أول من أذاع هذه العبارة من رسالة السادات إلى «كيسنجر»، إذ كان الذي فعل ذلك هو «هنري كيسنجر» ذات نفسه في الجزء الثاني من مذكراته الذي صدر في بداية عام 1982 بعنوان «سنوات القلاقل». وما كاد «هيكل» يقرأ المذكرات، حتى لفت نظره الأهمية الخاصة التي رتبها «كيسنجر» على فهمه منها، والخطط التي بناها عليها، فسعى للحصول على النص الكامل للرسالة، عن طريق صحفي أمريكي، استند إلى قانون أمريكي، ألغي بعد ذلك، هو قانون حرية المعلومات، كان يبيح لكل باحث، لأغراض البحث العلمي أن يحصل على نص أيٍّ وثيقة من ملفات الجهات المعنية بواشنطن، وعن هذه الطريقة، حصل «هيكل» على كل الرسائل التي تبادلها «السادات» مع «كيسنجر» عبر القناة الخلفية التي كانت تحت إشراف «حافظ إسماعيل»!

وعلى عكس ما يعتقد «صلاح منتصر» فإن «هيكل» لم يذع النص الكامل للرسالة، وتفسيره للعبارة محل الخلاف، لأول مرَّة في كتابه «أكتوبر 73: السلاح والسياسة» الذي صدر عام 1993، ولكنه أذاع النص والتفسير قبل ذلك التاريخ بعشر سنوات، وبالتحديد في حديث صحفي أجرِيته معه، ونشرته جريدة «الأهالي» القاهرية، في

18 مايو 1983، واستنتاجه بأن «هيكل» لم يقرأ تفسير «حافظ إسماعيل» لهذه العبارة، على الرغم من أنه ورد في مذكراته التي صدرت عام 1987 وقبل ست سنوات من صدور كتاب «هيكل»، هو استنتاج غير صحيح، إذ الحقيقة أن ما ذكره «حافظ إسماعيل» في مذكراته، كان ردًّا مباشرًا على تفسير «هيكل» للعبارة، التي يتجدد الخلاف حول معناها هذه الأيام.. وما حدث، هو أن السيد «حافظ إسماعيل»، كان قد كتب مقالاً بعنوان «هل كانت حرب أكتوبر 1973. حربًا ملفقة؟» نشره في مجلة «المصور» القاهرية (31 مايو 1983) ردًّ فيه على الذين ينتقدون الإدارة السياسية لحرب أكتوبر، ويقولون بأن إنجازها السياسي، كان أقل بكثير من إنجازها العسكري، فقال إن الحرب قد بدأت بهدف سياسي واضح، حدده «السادات» في رسالة إلى «كيسنجر» أرسلت إليه بعد أقل من 24 ساعة على بدء العمليات، حدد فيها أن مصر تطالب بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي المحتلة عام 1967، مقابل السماح لها بالمرور في مضايق تيران، والدخول معها في مفاوضات تحت إشراف دولي لإنهاء حالة الحرب، وأن فشل محاولة تطوير الهجوم، ونجاح الهجوم الإسرائيلي المضاد في عبور قناة السويس، هو الذي أوقف المناقشة حول تسوية سياسية شاملة، لتقتصر الجهود على تحقيق وقف إطلاق النار، على الخطوط التي بلغتها قوات الطرفين، لينتهي من ذلك إلى أن حرب أكتوبر أعطت ثمارًا سياسية لكل من شارك فيها عسكريًّا من العرب، وأن مصر حصلت على ما يتناسب مع ما حققته في الحرب، بينما لم يحصل الآخرون، وخاصة الفلسطينيين والأردنيين، على شيء، لأنهم لم يحاربوا، وأن هذا هو لب المشكلة، وليس الإدارة السياسية للحرب!

وفي رده على ذلك، قال «هيكل»- في الحديث الذي أجريته معه ونشر في الأسبوع نفسه- إن «حافظ إسماعيل» قد أخفى أهم فقرة في رسالة «السادات» لكيسنجر، وهي الفقرة التي أخطره فيها بأن مصر «ليس في نيتها تعميق مدى المواجهة أو توسيع نطاق الاشتباكات»، وردًّا على سؤال وجهته إليه، برهن «هيكل» على ذلك بنشر النص الكامل للرسالة، ووصف هذه العبارة بأنها كارثة، لأنها أرسلت في ذروة الانتصارات العربية، وفي الوقت الذي كان فيه وزير الدفاع الإسرائيلي «موشى ديان» يوصي مجلس الوزراء بإصدار قرار بالانسحاب الإسرائيلي الشامل من كل سيناء. ولأن «كيسنجر» ما كاد يطمئن إلى أن مصر ليس في نيتها توسيع نطاق الاشتبكات أو تعميق مدى المواجهة، حتى بدأ- كما قال بالنص في مذكراته- يشاغل المصريين، ويسيل

لعابهم بالحديث عن إمكانية انسحاب إسرائيلي، من دون أن يلزم نفسه بشيء، لكي يضيع الوقت، ويعطي لإسرائيل الفرصة لتغيير الوضع العسكري الذي فوجئت به بالتركيز على الجبهة السورية أولاً، قبل أن يستديروا إلى الجبهة المصرية!

وفي الأسبوع التالي – وفي عدد «المصور» الذي صدر في 27 مايو 1983 – ردّ «حافظ إسماعيل» على ما قاله «هيكل» في حديثه إليَّ، فهوّن من أهمية الفقرة التي توقف أمامها، ووصف تفسيره لها بأنه شطط في الخيال، ووصف ادعاء «كيسنجر» في مذكراته بأنه بنى خطته استنادًا إلى هذه العبارة، بأنه كذب، وأذاع تفسيره لها، كما نقله عنه – وتحمس له الأستاذ منتصر – مؤكدًا أن السادات أراد أن «يطمئن إسرائيل بأنه لن يعمّق الاشتباكات باستخدام ما لديه من صواريخ في ضرب المراكز السكانية في إسرائيل، ولن يوسع المواجهة بدعوة قوات سوفيتية، أو بالتعرض للمصالح الغربية في منطقة الشرق الأوسط»..

وللمرَّة الثانية، عاد «هيكل» ليرد على «حافظ إسماعيل» – في حديث آخر أجريته معه ونشرته «الأهالي» في أول يونيو 1983– فدلل على صحة تفسيره للعبارة المشئومة، قائلاً إن الفقرة الأولى من الرسالة نفسها، تتحدث عن الاشتباكات التي كانت تجرى في الجبهة، وإن استخدام نفس المصطلح في العبارة المشئومة لا يمكن أن ينصرف إلاّ إلى نفس الشيء، وإن المهم ليس ما كان يقصده «السادات» وما كان يضمره من معنى لها، ولكن المهم أن «كيسنجر» قد فهمها على النحو الذي جعله يرتب لتحجيم نصر أكتوبر، خاصة أن شواهد الحال قد دلت على صحة ما فهمه، إذ توقفت الأعمال العسكرية بالفعل بمجرد إتمام العبور، على الرغم من إلحاح كثيرين من القادة العسكريين على ضرورة انتهاز فرصة الارتباك الإسرائيلي ومواصلة التقدم نحو الممرات. وحتى لو كان المقصود من العبارة هو ما ذكره «حافظ إسماعيل» فلماذا يتطوع «السادات» – بعد 20 ساعة فقط من الحرب – بطمأنة الأمريكيين والإسرائيليين، بأنه لن يضرب المدنيين ولن يطلب قوات سوفيتية ولن يضر بالمصالح الغربية، من دون أن يطالب بالمعاملة بالمثل، أو يهدد باستخدام هذه الأساليب إذا استخدمها الطرف الآخر؟

والخلاف حول تفسير هذه العبارة ليس مجرد خلاف لغوي حول دلالة ألفاظ، ولكنه جزء من حوار تاريخي وسياسي يتعلق بالماضي، كما يرتبط بالحاضر وبالمستقبل، ويدور حول تقييم الإدارة السياسية في حرب أكتوبر 1973، وهو ملف

يزدحم بـأوراق وتفاصيل كثيرة، تتعلق بما جرى قبل الحرب وبعدها على صعيد السياسة، وليست هذه العبارة سوى مجرد مشهد من مشاهده، لكن الحوار حول هذا الموضوع ما يكاد يفتح، حتى يحاط بسحابات دخان، تشكك في نية الذين يدعون إليه، فهم حاقدون على «السادات»، يتهمونه في وطنيته، أو مغرضون يكرهون مصر ويسعون للانتقاص من قدرها وتشويه انتصاراتها، أو متآمرون يسعون للتقليل من حجم انتصار أكتوبر الذي يستمد منه النظام القائم شرعيته.

مع أن «هيكل» لم يخطئ في تفسيره، الذي دعمه بوثائق هامة في كتاب يعد من أهم الكتب التي صدرت عن حرب أكتوبر، ولم يتهم «السادات» بالخيانة، وإذا كان آخرون قد استندوا إلى تفسيره ليتهموا الرجل بذلك، فتلك هي مسئوليتهم، أما هو فقد قال بوضوح إن التعهد بعدم «توسيع نطاق الاشتباكات أو تعميق مدى المواجهة» في ذروة الانتصارات العربية، كان «خطأ على مستوى مأسوي»، وهذا أقصى - وأقسى - ما قاله، ومع أن الذين ينتقدون الإدارة السياسية للحرب - ومنهم «هيكل» - ينطلقون من تقدير يرى أن الأداء العسكري خلالها كان أعظم كثيرًا من ثمارها السياسية، وهو ما يكذب اتهامهم بأنهم يسعون للتقليل من حجم انتصار أكتوبر، إذ الواقع أن الذين يفعلون ذلك هم الذين يقولون بأن ثمار الحرب السياسية تتناسب مع ثمارها العسكرية،

ثم إن هؤلاء الناقدين وفي مقدمتهم «هيكل» - يقولون بأن النظام القائم الآن يستمد شرعيته من أكتوبر الحرب وليس من أكتوبر السياسة، وفي ذلك إنصاف للحرب، وإنصاف للنظام، وليس فيه ظلم للسادات، الذي لا يستطيع أحد، مهما كان اختلافه معه، أن ينكر عليه شجاعة اتخاذ قرار حرب أكتوبر!

فمتى يأتي الوقت الذي نستطيع أن نتحاور فيه، حول أي موضوع، من دون قنابل دخان، تفسد المناقشة، وتحول دون تواصلها؟

هذا هو السؤال.

# ثوار يوليو ..

# قميص عثمان الديمقراطي



**فكرت** ذات مرَّة أن أكتب كتابًا بعنوان «رجال يوليو» أروي فيه قصة العلاقة بين الرجال الأربعة عشر، الذين تشكل منهم مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952 في أقصى اتساع له: من أين جاء كل منهم؟ وكيف تكوَّن وعيه السياسي؟ وكيف تعرَّف إلى الآخرين؟.. ومتى انضم إلى تنظيم الضباط الأحرار؟.. وما الذي جرى منه منذ قفز من الكواليس إلى مقدمة المسرح.. وتحول من كومبارس إلى نجم.. يسطع اسمه في كل صحيفة... ويجلجل صوته أمام كل ميكروفون.. ويتحرك رسمه على كل شاشة.

ثم أروي ما جرى له منذ وقع الخلاف بينه وبين زملائه، فإذا بالرجال الذين غامروا بحياتهم ليلة 23 يوليو من أجل الوطن، والذين كان كل منهم ليلتها على استعداد لأن يفدي الآخرين بحياته يتغيرون، وإذا بالخلاف في السياسة - أو على السلطة

- يدفع بعضهم إلى إخلاء الآخرين قسرًا من فوق خشبة المسرح إلى جُبِّ الزنازين، فتنطفئ من حولهم الأضواء ويخفت التصفيق وتصدر الأوامر فلا يعود أحد يرى لهم رسمًا أو يسمع لهم صوتًا، أو يقرأ لهم اسمًا حتى في صفحات الوفيات..

وكنت أدرك أن علم - أو فيلم - التاريخ.. يحفل بصفحات لا تختلف كثيرًا عن أفلام «يوسف وهبي» و «حسن الإمام»، تزدحم بالمصادفات والمفاجآت والضحكات والدمع السخين، ويرتفع بين سطورها رجال إلى القمة الشمَّاء.. ثم يقعون من حالق فتدق أعناقهم. ولم يكن رجال يوليو استثناء من هذه القاعدة العامة التي تسيِّر علم - أو فيلم - التاريخ. وهذا ما اكتشفته وأنا أقلب صفحات الكتب والوثائق والمذكرات بحثًا عن أسباب انسحابهم واحدًا بعد الآخر من فوق خشبة المسرح، لتنتهي فجأة أدوارهم، كما بدأت فجأة.. فلا يبقى على خشبة مسرح السلطة من الرجال الأربعة عشر يوم أسدل الستار على مسرحية يوليو بوفاة «عبد الناصر» في 28 سبتمبر 1970، سوى اثنين فقط: «أنور السادات» و«حسين الشافعي»..

وفي كل مرة ينسحب فيها أحد الأبطال من فوق الخشبة كانت الديمقراطية هي السبب.

وكان «يوسف صديق» - الذي استولى بقواته ليلة 32 يوليو على مبنى إدارة الجيش واعتقل قادته وقام بالخطوة الأولى التي لولاها لما نجحت الثورة - هو أول المنسحبين. فقد استقال من عضوية المجلس لأنه كان يعترض على أن يحكم العسكر، ويطالب بعودة الجيش إلى تكناته وكان التالي هو «خالد محيي الدين» الذي كلَّفه مجلس قيادة الثورة - أثناء أزمة مارس 1954 - بأن يشكل وزارة مدنية تتولى - مع رئيس الجمهورية محمد نجيب - تهيئة الأوضاع لإعلان الدستور، بحيث تتحول مصر إلى جمهورية برلمانية تقوم على التعددية الحزبية، على أن يشكل قادة الثورة حزبًا باسم «الحزب الجمهوري الاشتراكي» يخوض الانتخابات وعدل المجلس عن قراره بعد 42 ساعة.. وتقرر إخلاء المسرح من «خالد محيي الدين» لأنه يروج للأفكار «الديمقراطية الهدَّامة» بين ضباط سلاح الفرسان..

وكان ثالث الذين أجبروا على الانسحاب من فوق الخشبة هو اللواء «محمد نجيب» - الزعيم الواجهة للثورة - الذي رفع شعارات الديمقراطية أثناء أزمة مارس 1954، وتعهد بعودة الحياة البرلمانية والتعددية الحزبية وحشد حوله تأييد النخبة، إلى أن نجح

مجلس قيادة الثورة في مواجهته بمظاهرات «عمالية» خرجت إلى الشوارع تهتف: تسقط الديمقراطية.. وبعدها بشهور، انتقل من القصر الجمهوري إلى معتقل قصر المرج ليظل أسيرًا به لمدَّة ستة عشر عامًا!

وكان الرابع هو الصاغ (الرائد) «صلاح سالم» الذي صرخ في وجه زملائه أعضاء المجلس: «تنازلوا عن السلطة وجيبوا هيئة تأسيسية لتحكم البلد». وكان الخامس هو شقيقه «جمال سالم» الذي أصر على الاحتفاظ بمجلس قيادة الثورة بعد انتهاء فترة الانتقال ليكون بمثابة مجلس استشاري يشارك مع رئيس الجمهورية في رسم السياسات فلما رفض «عبد الناصر»، انسحب احتجاجًا على الديكتاتورية.

وكان السادس هو قائد الجناح «عبد اللطيف البغدادي» الذي توفي في بداية هذا العام، وقد غادر المسرح في مارس 1964، ورفض الاشتراك في الحكم، لأن مجلس الرئاسة الذي كان عبد الناصر قد شكله عام 1962 ليكون بمثابة قيادة جماعية تشترك مع الرئيس في اتخاذ القرارات، قد تحول إلى مجلس شكلي لا يجتمع وتصدر قراراته بالتمرير.. وهو السبب نفسه الذي استند إليه سابع الذين انسحبوا من مقدمة المسرح إلى خلفيته - وهو الصاغ (الرائد) «كمال الدين حسين» - الذي غاب عن دنيانا هذا الأسبوع - والذي ما كاد يقرأ في الصحف القرار بقانون رقم 119 لسنه 1964، الذي يمنح رئيس الجمهورية في غير حالات الطوارئ حق اعتقال كل من سبق اعتقاله أو محاكمته بتهم تمس أمن الدولة، حتى صاح: هذا قانون لا يصدره فرعون ذات نفسه!

باستثناء «يوسف صديق» و«خالد محيي الدين» فإن الديمقراطية لم تكن السبب الحقيقي لانسحاب الآخرين من فوق خشبة المسرح.. وفضلاً عن أن الديمقراطية التي كانا يطالبان بها لم تكن هي نفسها الديمقراطية الليبرالية التي كانت أساس النظام السياسي السائد قبل الثورة.. فإن كلاً منهما قد ندم بعد ذلك على تشدده الديمقراطي، انطلاقًا من أنه لو كان قد ظل في موقعه داخل مجلس قيادة الثورة لاستطاع أن يفيد الثورة ويفيد الديمقراطية أكثر مما فعل بانسحابه الذي قضى على أي تأثير له على مسار الأحداث..

أما الآخرون فقد كانت الديمقراطية هي «قميص عثمان» الذي يلوحون به عندما يحرمون من نعمة المشاركة في ممارسة الديكتاتورية، فيتقلص نفوذهم وتتراجع اختصاصاتهم ويتقدم عليهم غيرهم سواء من زملائهم في الصف الأول أو من أتباع هؤلاء من الصفوف التالية.

والحقيقة أن أحدًا منهم لم يكن ديمقراطيًا. فقد كانت الديكتاتورية كطريق للتحرر من الاستعمار ووسيلة للتنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاجتماعي والسياسي موضة شائعة في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وكانت هي الاختيار الذي انتهى إليه مجلس قيادة ثورة 23 يوليو بعد أن تخلص من «يوسف صديق» و «خالد محيي الدين». بل إن بعض أعضاء المجلس ضاق بما كان يجري بينهم من مناقشات ديمقراطية مطولة، فأعلن «أنور السادات» أنه لن يحضر جلسات المجلس ولن يناقش، وأنه يوافق على كل ما يراه «عبد الناصر» وكتب له تفويضًا بأن يصوت نيابة عنه في كل موضوع يطرح للمناقشة. واقترح «جمال سالم» - أثناء الأزمة مع «محمد نجيب»- على المجلس أن يفوض «عبد الناصر» في اتخاذ ما يشاء من قرارات على أن يتداول مع الأعضاء تليفونيًا فيما يرى استشارتهم فيه..

وحين اقتربت فترة الانتقال من نهايتها ناقش مجلس قيادة الثورة تصورات المستقبل. فلم يطالب أحد بالديمقراطية. ولم يعارض أحد «أنور السادات» - الذي كان عائدًا من رحلة آسيوية- حين قال إنه لاحظ في البلاد التي زارها أن حكم الفرد قد حقق لها أهدافها الوطنية والاجتماعية. ووافق المجلس بالإجماع على حلٍّ نفسه، وعلى تسليم السلطة لـ «عبد الناصر»، وعلى أن يتولى كل عضو من أعضائه الدور الذي يكلفه به بحيث لا يكون مسئولاً عن غيره..

وعلى عكس ما شاع بعد ذلك فإن «محمد نجيب» لم يكن ديمقراطيًا ولم يعترض على أي قرار من القرارات التي اتخذها مجلس قيادة الثورة، والتي وصفت بعد ذلك بأنها ديكتاتورية: من قرار حل الأحزاب إلى قرار إسقاط الدستور. ومن قرار حل الإخوان المسلمين إلى التصديق على إعدام عمال كفر الدوار.. وفيما عدا قانون الإصلاح الزراعي الذي تحفظ عليه، فقد كان متحمسًا لحكم الفرد مادام هو هذا الفرد، وللديكتاتورية مادام هو الديكتاتور.. فلما بدأ الصراع على السلطة بينه وبين «عبد الناصر» وتنبه إلى أن مجلس قيادة الثورة يسعى لتقليص شعبيته وخاصة داخل القوات المسلحة ويدير الأمور من وراء ظهره، ويسعى لتركيز الأضواء على زعيم الثورة الحقيقي، ثار ولوح في وجه الجميع بقميص الديمقراطية... فكان لابد من إزاحته من فوق خشبة المسرح بأسلوب لم يكن يخلو من الخشونة والقسوة، وليس ذلك - على أي حال - نادر الحدوث في علم- أو في فيلم - التاريخ!

وكان ذلك أيضًا ما حدث مع «صلاح سالم» و «جمال سالم».. وما حدث – كذلك – مع «كمال الدين حسين» الذي كان في بداية الستينيات يحوز تسعة مناصب في وقت واحد، إذ كان رئيسًا للوزراء ومشرفًا عامًا على الاتحاد القومي، ووزيرًا للإدارة المحلية – ورئيسًا للمجلس الأعلى للعلوم، ورئيسًا للمجلس الأعلى للفنون والآداب ورئيسًا للمجلس القومي للبحوث ونقيبًا للمعلمين ورئيسًا للمجلس الأعلى للجامعات ورئيسًا للمعاهد القومية!

على امتداد السنوات الاثنتي عشرة الأولى من عمر ثورة يوليو، التي كان خلالها «كمال الدين حسين» يتقلب بين هذه المناصب وغيرها، لم يشاهد يومًا وهو يرتدي قميص الديمقراطية، فمع أنه كان عضوًا بالجهاز السرِّي للإخوان المسلمين فإنه لم يعترض على المحاكمات غير القانونية التي أجريت لهم عام 1954، وانتهت بإعدام ستة منهم، وصدور أحكام قاسية بالسجن بحق المئات.. ولم يعترض على حملة الاعتقالات الواسعة ضد الشيوعيين بين عامي 1959 و 1964، التي قتل خلالها ثمانية منهم تحت التعذيب أو بسبب إهمال الرعاية الطبية.. بل وشارك بفاعلية في الحملة الدعائية التي بررت ما اتخذ من إجـراءات قاسية ضد الطرفين، كان الهدف منها هو استئصال المعارضين وحتى المختلفين..

وما كاد نجم «علي صبري» يبرز ليلهف منه منصب رئيس الوزراء، ويتقدم «أنور السادات» ليشاركه المسئولية عن الاتحاد القومي ثم يتركه لـ «حسين الشافعي» ليرأس مجلس الأمة، ليجد «كمال الدين حسين» نفسه، مجرد نائب للرئيس بلا سلطات وبلا اختصاصات، حتى اعتكف في منزله – منذ أغسطس 1963 – يتأمل فيما جرى.. وبعد سبعة أشهر، وفي مارس 1964 استدعاه «عبد الناصر» ليعرض عليه أن يكون عضوًا باللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي ومسئولاً عن أجهزة الرقابة في الدولة، فيوافق.. ثم يعود في اليوم التالي فيعتذر بعد أن اكتشف أن صورة المشاركة المعروضة عليه غير واضحة، وأدرك أنها مجرد «شلُّوت» آخر لأعلى!

وهكذا اكتشف «كمال الدين حسين»، بعد أن سحبت اختصاصاته، أن القوانين الاشتراكية– التي عرضت عليه قبل إصدارها فوافق عليها– فيها شبهة ماركسية ورائحة إلحاد والعياذ بالله.. وتنبه – بعد اثني عشر عامًا من المشاركة في الحكم – أن البلد يحكم حكمًا ديكتاتوريًا.. فعاد إلى قواعده سالمًا، وأخذ يوزع على زواره كتاب «معالم على

الطريق» الذي كتبه المرحوم «سيد قطب» ثم كتب رسالته الشهيرة إلى «عبد الناصر» التي استهلها بعبارة «اتق الله» احتج فيها على اعتقال الإخوان المسلمين وتعذيبهم، فأمر باعتقاله!

وهكذا بدا لي رجال يوليو، تنويعًا على بطل قصة «يوسف إدريس» الشهيرة.. «طبلية من السماء» الذي دفعه الجوع للصعود إلى قمة مئذنة القرية، ليهدد أهلها بأن يعلن كفره بالله ما لم يطعموه، فيكون ذنبه في رقبتهم.. فما يكاد الواحد منهم يفقد نفوذه، حتى يهدد زملاءه قائلا: ح تدوني سلطة ديكتاتورية زيكم وإلا اعمل فيها ديمقراطي وافضحكم.. ومع أن أهالي القرية خضعوا لتهديد بطل القصة، فنزل من فوق المئذنة ليجد أمامه أشهى الأطعمة، إلاّ أن معظم الذين ساروا على دربه من رجال يوليو كانوا ينزلون ليجدوا في انتظارهم من يقودهم إلى المعتقل!

# عبد اللطيف البغدادي

## سبعة من عشرة..

**بوفاة** «عبد اللطيف البغدادي» (1917 - 1999)، منذ أيام، يختفي ستة من الشبان العشرة الذين ظهروا على خريطة الأمة السياسية منذ ما يقرب من سبعة وأربعين عامًا، باعتبارهم أعضاء مجلس قيادة ثورة 23 يوليو 1952، فأقاموا الأمة - والدنيا - وأقعدوها، وعاشوا وعاشت، منذ ذلك الحين، أفراحًا لا تُحصى، وأحزانًا لا تُعد، وصنعوا انتصارات لم يغادر صدى زغاريدها الأذن، وانكسارات لم تجف المآقي من دموعها بعد!

وعندما تشكلت أول قيادة لحركة الضباط الأحرار في مصر، خلال عام 1950، كانت تعرف باسم اللجنة التأسيسية للضباط الأحرار، وتتكون من عشرة أعضاء، بينهم خمسة كانوا نواتها هم «جمال عبد الناصر» و«خالد محيي الدين» و«حسن إبراهيم» و«كمال الدين حسين» و«عبد المنعم

عبد الرءوف»، وأربعة انضموا إليهم هم «صلاح سالم» و«عبد اللطيف البغدادي» و «عبد الحكيم عامر» و«جمال سالم»، وواحد ضموه إليهم هو «أنور السادات» الذي عاد إلى الجيش في خريف تلك السنة بعد سنوات من الفصل والسجن والتشرد بسبب نشاطه الوطني.

وقبل الثورة بشهور استقال عبد المنعم عبد الرءوف «بسبب محاولته تجنيد أعضاء التنظيم- الذين اتفقوا على أن يظل بعيدًا عن الأحزاب - لعضوية التنظيم العسكري للإخوان المسلمين ، فنقص العدد إلى تسعة، وبعد ثلاثة أسابيع من نجاح الحركة، وفي 15 أغسطس 1952، أخذت اللجنة رسميًا اسم «مجلس قيادة الثورة»، وانضم إلى عضويته خمسة آخرون ممن ساهموا بدور كبير في إنجاح الثورة ليلة 23 يوليو، هم «محمد نجيب» و«يوسف صديق» و«زكريا محيى الدين» و«حسين الشافعي» و«عبد المنعم أمين» فوصل المجلس بذلك إلى أقصى اتساع له، وارتفع عدد أعضائه إلى أربعة عشر عضوًا.

وخلال العام الأول للثورة، اختفى اثنان من أعضاء المجلس هما «عبد المنعم أمين» الذي تكاثرت الشائعات حول صلاته الوثيقة بالسفارة الأمريكية، وحول مضاربات زوجته في البورصة، و«يوسف صديق»، الذي عارض اتجاه المجلس لممارسة السلطة، وطالب بإعادة الحكم للمدنيين، وخلال العام الثاني اختفى اثنان آخران، هما «محمد نجيب» الذي تراكمت الخلافات بينه وبين الأعضاء بسبب التباين في العمر، وفي الرؤية، و«خالد محيي الدين» الذي مال - خلال أزمة مارس 1954 - لفكرة عودة الجيش لثكناته وإعادة الحكم الدستوري على النمط الليبرالي و«محمد نجيب» الذي أطاحت به أزمة مارس 1954، فاستقر عدد أعضاء المجلس عند تسعة أعضاء، نقصوا إلى ثمانية خلال العام التالي، عندما استقال «صلاح سالم» بسبب فشل سياسته في السودان، التي انتهت بانفصاله عن مصر. وفي يوليو من العام التالي 1956- حُلّ المجلس، بعد أن انتهت فترة الانتقال، وتسلم رئيس الجمهورية المنتخب «جمال عبد الناصر» سلطاته!

ومع أن «صلاح سالم» كان آخر الذين استقالوا من المجلس قبل حلّه، فقد كان أول من غادر الدنيا منهم، فقد مات عام 1961، قبل أن يصل إلى الأربعين من عمره. وكان شابًا طيب القلب فوارًا بالعواطف الوطنية، وضابطًا شجاعًا، حصل على ترقية استثنائية أثناء

حرب 1948، تقديرًا لما قام به من بطولات، لكن كان سريع الانفعال، متقلب المزاج، يتحول من بحر هائج إلى ماء ساكن في لحظات، وبسبب حماسه اللاهب، وموهبته كخطيب مفوه، ولأنه كان يتولى وزارة الإرشاد القومي - التي سميت فيما بعد بوزارة الإعلام - فقد سمته الصحف «لسان الثورة وترمومترها الحراري»، وحاز جماهيرية كاسحة خلال العامين التاليين لظهوره على الساحة السياسية، دفعته للتفكير - آنذاك- في أن يرشح نفسه رئيسًا للجمهورية عندما تنتهي فترة الانتقال، ولم يكن يعتبر «جمال عبد الناصر» منافسًا يخشى خطره، مع أنه كان عمليًا رئيس مجلس القيادة، إذ لم تكن شعبيته الكاسحة، وشخصيته الكاريزمية قد برزت بعد، ولكنه كان يعمل حسابًا لمنافسه «اللواء محمد نجيب» - الزعيم الواجهة للثورة - ولعل ذلك ما دفعه لأن يبالغ في الحملة الدعائية التي كان عليه - باعتباره وزيرًا للإرشاد - أن يشنها ضده، عندما استقال من رئاسة مجلس قيادة الثورة في فبراير 1954.. لكن الأزمة - لسوء حظ «صلاح سالم» - انتهت بعد ثلاثة أيام فقط، وعاد «محمد نجيب» إلى موقعه، بعد أن أوشكت استقالته أن تقود الجيش إلى حرب أهلية، وخسر «صلاح سالم»، الجانب الأكبر من جماهيريته بسبب هجومه على الرجل الذي لم يكن الناس يعرفون أيامها زعيمًا للثورة غيره!

وبعد ستة أشهر - أحكم خلالها مجلس قيادة الثورة قبضته على الأمور- أُقصي «محمد نجيب» مرَّة ثانية ونهائية ليخسر «صلاح سالم» بسبب ذلك أيضًا، ما تبقى من رصيده السياسي والجماهيري، فقد كان مسئولاً عن ملف الوحدة المصرية السودانية، وكان جانب كبير من رصيد مصر السياسي في السودان، يعود إلى شخصية «محمد نجيب» الذي ولد في السودان من أم سودانية وأب مصري، وعمل به طويلاً، فلما أُقصي عن السلطة، قوي في السودان الاتجاه الداعي لاستقلاله عن مصر، فاستقال «صلاح سالم» من كل مناصبه، باعتباره المسئول عن هذه النتيجة، واختفى لفترة، ثم عاد - عام 1956 ليصدر جريدة يومية هي جريدة «الشعب» لتكون منبرًا للتبشير بأفكار ثورة يوليو الداعية إلى الوحدة العربية!

وأثناء عدوان 1956، أشار على «عبد الناصر» بأن يسلم نفسه للسفارة البريطانية، لأنه الهدف الذي يطلبه المعتدون، حرصًا على مستقبل البلاد، وإنقاذًا لها مما قد تتعرض له من دمار، وعندما رفض الجميع الفكرة، وأصر «عبد الناصر» على المقاومة، قائلاً إنه يفضل الانتحار على تسليم نفسه للأعداء، سحب «صلاح سالم» اقتراحه، وسافر على

الفور إلى منطقة قناة السويس، لكي يقود المقاومة الشعبية، ضد العدو الذي كان يشير بالاستسلام له قبل دقائق..

وبعد اختفاء عامين عاد «صلاح سالم» - عام 1959 - ليرأس مجلس إدارة وتحرير جريدة «الجمهورية»، لكن المرض كان قد نال منه، فمات قبل الآوان، ومع أنه شيّع في جنازة رسمية وشعبية ضخمة، شارك فيها كل زملائه، وفي مقدمتهم «عبد الناصر» نفسه، فقد نشرت «الأهرام» خبر وفاته وجنازته على عمودين فقط، بينما خصصت «الجمهورية» صفحات ضافية للحديث عنه، باعتباره رئيسًا لمجلس إدارتها..

وهكذا نُعِيَ الثائر الذي لم يكن يشك في استحقاقه لمنصب «رئيس الجمهورية» باعتباره رئيسًا لتحرير «الجمهورية»!

وكان المشير «عبد الحكيم عامر» هو الثاني من رجال يوليو الذي يغادر الدنيا قبل الآوان.. حدث ذلك في 13 سبتمبر 1967 وبعد مائة يوم من هزيمة يونيو المروعة، التي لا تزال تلقي بظلالها الكئيبة على كل ما نعيشه، ولم يكن قد أكمل بعد عامه الثامن والأربعين عندما مات منتحرًا في استراحة صغيرة على شاطئ ترعة المريوطية، بعد خمسة عشر عامًا، صعد خلالها سلم المجد، بقفزات واسعة، فترقى من رتبة الرائد عام 1952، إلى رتبة المشير عام 1959، وقفز ترتيبه في سلم أقدمية مجلس قيادة الثورة، طبقًا لرتبهم العسكرية، من أواخر الصف إلى مقدمته، فأصبح النائب الأول لرئيس الجمهورية، والوحيد الذي يتحدى سلطته، بعد أن انفرد - منذ عام 1953 - بقيادة القوات المسلحة، واكتسب ولاءها لشخصه.. وكان شابًّا هادئًا دمث الخلق، وضابطًا متميزًا حصل هو الآخر على ترقية استثنائية، أثناء حرب 1948، اختاره «عبد الناصر» ليتولى قيادة الجيش، لكي يقصي «محمد نجيب» عنها، وساند أعضاء المجلس ذلك، في حمى صراعهم مع الرجل، بعد أن تنبهوا إلى أن سيطرته على الجيش سوف تخل بميزان القوة بينهم وبينه، وفيما بعد تنبهوا إلى أن ميزان القوة، الذي ظنوه سيميل - نتيجة لهذا القرار- لصالحهم قد عاد - بعد التخلص من «محمد نجيب» - ليختل من جديد، لصالح «عبد الناصر» إذ كان «عبد الحكيم عامر» صديقه الأثير، بل ربما الوحيد، ولم يتنبه «عبد الناصر» نفسه، إلاّ فيما بعد، إلى أن الرجل الذي رقاه من «رائد» إلى «مشير»، سوف يستخدم أوراق القوة التي وضعها في يده بنفسه، لكي يتحدى زعامته، بل ويحاول الانقلاب عليه، لكي يعود إلى قيادة القوات المسلحة، على

الرغم من الهزيمة المروعة، التي قاد إليها البلاد.. وحين فشلت المحاولة، ووجد نفسه يهبط من القمة إلى السفح، في ضربة حظ عاثر، غادر الدنيا من دون أن يشيعه أحد من زملائه، إلاّ «أنور السادات» ولم يُعلن خبر وفاته إلاّ بعد أن كان قد دُفن بالفعل!

وكان «جمال سالم» الذي غادر السلطة عام 1956، هو ثالث أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذين يغادرون الدنيا، وقد مات عام 1968، وأمضى السنوات الأخيرة من عمره، يعاني من مرض عُضال، ومن مضاعفات حادث كان قد تعرض له، عندما سقطت به طائرة كان يقودها قبل الثورة، سببت له آلامًا رهيبة، وكان يمضي معظم أوقاته يطوف بالمساجد، داعيًا الله أن يغفر له أخطاءه، ويخفف عنه عذابه.

وكان - كشقيقه صلاح - طيب القلب، شديد العصبية، ووطنيًّا متحمسًا، وإليه يعود الفضل في صدور قانون الإصلاح الزراعي وقد عارض «عبد الناصر» بقوة، حين اتجه - بعد ثلاثة شهور من الثورة - للسير في طريق إجراء انتخابات برلمانية، تنتهي بتسليم السلطة للمدنيين، وبمواصلة التقدم على الطريق الليبرالي الديمقراطي، وساند جبهة داخل مجلس قيادة الثورة، تضم نصف أعضائه، كانت ترى أن مصر لم تَجْنِ شيئًا من الديمقراطية، وأن أوضاعها - كبلد محتل ومتخلف - تتطلب حكمًا استبداديًّا عادلاً يحقق الاستقلال والتقدم والعدالة، وكان يعتقد أن الديمقراطية لا ضرورة لها حتى داخل مجلس قيادة الثورة، وأنها تضيع الوقت في مناقشات لا طائل من ورائها.. ونجح بالفعل - بمساندة قوية من «أنور السادات» - في استصدار قرار من المجلس يفوض «عبد الناصر» في اتخاذ «ما يشاء» من قرارات، بعد أن يستشير «من يشاء» من أعضاء المجلس!

ومع أن «عبد الناصر» اعتكف في بيته احتجاجًا على الاختيار الديكتاتوري الذي انتهى إليه المجلس، إلاّ أنه سرعان ما مال إلى رأي هذه الجبهة، التي كانت تضم «عبد اللطيف البغدادي» و «حسن إبراهيم» و «كمال الدين حسين» و «أنور السادات» و «صلاح سالم» و «محمد نجيب» نفسه، أي كل الذين اتهموا «عبد الناصر» - بعد اختلافهم معه، وبعد وفاته - بأنه كان ديكتاتورًا، ليضيفوا إلى ظواهر يوليو اللافتة للنظر، ظاهرة القول بأن الحكم يكون ديمقراطيًا- حتى لو لم يكن كذلك - ما دام الإنسان صاحب نفوذ في اتخاذ القرار، فإذا ماغادر الحكم، أو فقد نفوذه داخله، فإن الحكم يكون ديكتاتوريًا، حتى لو لم يكن كذلك!

وكان لابد أن يغادر الجميع السلطة أولاً، حتى يتمكنوا من اكتشاف أن ما كان يراه «عبد الناصر»- في البداية - كان هو الصواب، وأن تقع هزيمة يونيو 1967، لكي يكتشف «عبد الناصر» بنفسه أنه أخطأ حين مال لرأيهم - لكنه كان الرابع من رجال يوليو الذي غادر الدنيا من دون أن يصحح الخطأ، إذ حالت دون ذلك ظروف الهزيمة.. أما «السادات» الذي كان - في بداية الثورة- من أكثر المتحمسين للديكتاتورية، فقد حاول تصحيح هذا الخطأ في بداية حكمه، لكن السلطة أغرته- في سنوات حكمه الأخيرة- بالنكوص إلى موقفه القديم، فكان خامس رجال يوليو الذين يغادرون الدنيا، بعد أن أعاد الأمور لتصبح أقرب ما يكون إلى الخطأ القديم!

ومع أن «عبد المنعم عبد الرءوف» كان أول الذين استقالوا من لجنة القيادة، فقد كان سابع الذين غادروا الدنيا من رجال يوليو العشرة، فقد رحل عن الدنيا عام 1985، بعد أن أمضى عشرين عامًا من عمره، هاربًا من حكم صدر بإعدامه، لاتهامه بالضلوع في التخطيط للمحاولة التي قام بها الإخوان المسلمون عام 1954 لاغتيال عبد الناصر.

ولم يكن «عبد اللطيف البغدادي» يقل عن الآخرين ازدراء للديمقراطية، ولم يكن الجميع- إنصافًا لهم - بعيدين عن تيار عارم، كان يسود شعوب المستعمرات والبلاد المتخلفة في تلك السنوات، تقوده رغبة عارمة في التحرر من الاستعمار والفقر والتخلف والظلم الاجتماعي!

وعلى امتداد اثني عشر عامًا، أمضاها في السلطة، عضوًا بمجلس الثورة، ووزيرًا ورئيسًا لمجلس الأمة، ونائبًا لرئيس الجمهورية، خدم خلالها وطنه، بإخلاص وتفان، حين وجد نفسه - خلال عام 1963 - خارج دائرة التأثير في القرار، استقال احتجاجًا على «غياب الديمقراطية».. وبعد ست سنوات، استرد صلته بعبد الناصر، الذي عرض عليه أن يعود إلى السلطة، نائبًا لرئيس الجمهورية، ورئيسًا للوزراء، ولكن وفاة عبد الناصر المفاجئة قضت على المشروع.

ولابد أن البغدادي قبِل الفكرة، لاعتقاده بأن الديمقراطية الغائبة، سوف تعود بعودته إلى السلطة، وباسترداده لنفوذه، حتى لو لم تعد عمليًا!

أما المؤكد فهو أن جزءًا من تاريخ الوطن والأمة قد غاب بغيابه.

# أحمد بهاء الدين:

# المنتمي غير المنحاز(*)



## 1

**كانت** ثورة 1919 في الثامنة من عمرها، حين ولد «أحمد بهاء الدين» في 10 فبراير 1927، وكانت قد جرت في النهر - خلال تلك السنوات - مياه ودماء غزيرة وغرقت فيه - على الرغم من ذلك - أحلام كبيرة: خمدت جذوة الثورة المشتعلة، وانتهى حماسها الفوار لشعار «الاستقلال التام أو الموت الزؤام» وأسفرت - فقط - عن نصف استقلال، ونصف ديمقراطية:

نصف استقلال أنهى الحماية البريطانية، لتظل مصر خاضعة لتوجيه سياسي، يمارسه لورد استعماري قارح، يحمل لقب المندوب السامي، هو «اللورد لويد»، يدعمه جيش احتلال بريطاني تتوزع حامياته في كل المدن.

ونصف ديمقراطية، محاصرة من كل الاتجاهات، باللورد «لويد» وتحفظاته، وبعاهل شرقي - هو الملك

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 19 سبتمبر (أيلول) 2000.

«فؤاد» - يقاوم بشدة كل محاولة لإكراهه على أن يكون ملكًا دستوريًا، يملك ولا يحكم، ويصر على ألا تنفرد الأمة وحدها بأن تكون مصدر كل السلطات.

أيامها كان «سعد زغلول» الذي استرد شبابه عام **1919** - فقاد وهو في الستين من عمره، ثورة بدلاً من أن يبني مقبرة - قد ارتد مرة أخرى إلى شيخوخته، بعد أن أيقن أن أحلامه أوسع من إمكانات شعبه وأمته، وأدرك أن الحق بلا قوة، لا يثبت استحقاقه للحق، فلم ينازع حين اعترض الإنجليز على رئاسته للوزارة، في أعقاب عودة الحياة الدستورية عام **1926**، واكتفى برئاسة مجلس النواب، وترك رئاسة الوزارة الائتلافية التي تجمع بين «اليعاقبة» من الوفديين المتشددين في الوطنية وفي الديمقراطية و«الجيروند» المعتدلين في هذا وفي ذاك لزعيم المعتدلين «عدلي يكن»، ورضي بنصف الاستقلال حرصًا على نصف الديمقراطية، ثم ما لبث أن مات في أغسطس من السنة نفسها (**1927**)، ليتوقف «بهاء» - الذي كان في الشهر السادس من عمره - بعد ذلك بسنوات، أمام كلمة من أقسى كلماته وهي: كانت غلطتنا حين صدقنا أننا مستقلون!.

وكان «أحمد بهاء الدين» في الثانية من عمره، حين بدأ عام **1929**، «الكساد العالمي الكبير» الذي ظل يتصاعد خلال السنوات الأربع التالية، ليتواكب مع «الانقلاب الدستوري الكبير» الذي بدأه «محمد محمود» بإيقاف العمل بدستور **1923** لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، مقابل وعده للشعب بأن يقوم بتجفيف البرك والمستنقعات، ثم استأنفه - بعد إجازة دستورية لم تكمل العام - «إسماعيل صدقي»، ليلغي الدستور، ويستبدل به غيره - أقل ليبرالية - حتى لا يكون فضفاضًا على «الرعاع» الذين لم يكن يثق أدنى ثقة بأهليتهم لحكم أنفسهم، وليضيف الكساد إلى بنادق الشرطة في مواجهة المتظاهرين دفاعًا عن مبدأ «الأمة مصدر السلطات»، فيسارع كثيرون من «أفندية الريف» للانفضاض من حول الوفد.

في تلك السنوات، من الثلاثينيات، بدأ سفر خروج البرجوازيين المصريين الصغار، من الطلبة والموظفين وصغار التجار والمحامين من تحت عباءة «حزب الوفد»، التي ضاقت عن طموحهم، وكانت النازية والفاشية تخايلانهم بأحلام بعث المجد الذي كان يصهر الشعب في سبيكة واحدة، بلا أحزاب تفتته، وبلا ديمقراطية تشتت جهوده، فاستعاد شعار الاستقلال وَهَجَه، وخفت وهج الديمقراطية، لكي يواجه قهرًا - وعُهرًا - استعماريًا لم يتورع عن قتل «عمر المختار» في «طرابلس الغرب» وعن تنفيذ الإعدام

بالحبال علنًا في «ساحة المرجة» بدمشق، ولم يتردد في أي يوم عن فتح نيرانه على المتظاهرين ضده في «بغداد» و «بيروت».

وهكذا عرفت مصر الثلاثينية أحزاب هؤلاء البرجوازيين الصغار، الذين لا يمكن إلا أن يكونوا في الطرف الأقصى من كل شيء:

رفع حزب «مصر الفتاة» شعار: مصر فوق الجميع، أي فوق جميع الأمم وجميع الأحزاب، ورفع «الإخوان المسلمون» شعار: القرآن دستورنا، وجرى البحث عن مستبد عادل، يعيد الروح ويدمج الكل في واحد، كما تمنى أبطال رواية «عودة الروح» التي كتبها «توفيق الحكيم»، وصرخ «أحمد حسنين» – زعيم «مصر الفتاة: يا شباب 1933 كونوا كشباب 1919. وشاع الحديث عن جيل من الثوار شاخ، وأعطى كل ما عنده، استغفله المستعمرون، وحايلوه بالديمقراطية، فبلع الطعم، واستبدل بشعار «الدستور أولاً»، شعار «الاستقلال التام أو الموت الزؤام»، بينما الثورة لم تنشب إلا من أجل الاستقلال، ولا شيء – آخر – غير الاستقلال.

وظل «الوفد» صامدًا وحده، لا يجد فارقًا بين الاستقلال والديمقراطية، أو مبررًا للاختيار بينهما، فالشعوب لا تطلب الاستقلال إلا لتحكم نفسها بنفسها.

وكان «عبد العال أفندي شحاتة» – الموظف الصغير بوزارة الأوقاف – ينتمي إلى الجيل الذي ولد بين الثورتين «1882 – 1919»، وسمع في طفولته أصداء حكايات «هوجة عرابي». غادر مسقط رأسه، في إحدى قرى وسط الصعيد على سطح إحدى موجات الهجرة الكثيرة، التي كانت تحمل الجنوبيين إلى الشمال يهرب فقراؤهم من نقص القوت، ومن الطواعين والفيضانات، ويهرب مستوروهم – مثله – من جدب الحياة وتخلفها.

وفي إسكندرية ذلك الزمان، ولد «أحمد بهاء الدين» في مصر ذلك الزمان، التي كان كل شيء فيها ضد كل شيء: الاستقلال ضد الدستور، وثوار الثلاثينيات ضد ثوار العشرينيات، والأصالة ضد المعاصرة، والقومية ضد التعددية الحزبية، والوطنية ضد التقدم، فلا شيء يأتي من الغرب، ويسر القلب..!

وكانت الإسكندرية أيامها نموذجًا لزمن الاستقطاب ذاك، فهي مدينة متروبوليتانية، تعيش في حالة شيزوفرانيا ديموجرافية، وتنقسم إلى أحياء إفرنجية نظيفة، يسكنها

الأجانب المحليون، وأثرياء الوطنيين، يستمتعون بالجمال ويصنعونه، ويبشرون بأفكار متقدمة، وسامية حقًا، ولكنهم يقصرون خيرها على أنفسهم، وأحياء وطنية يتكدس فقراء المهاجرين الصعايدة في أزقتها المتداخلة، التي تتحول أرضها في موسم الأمطار إلى أوحال، ويمرح الذباب في فضائها، وتسرح فيها أوبئة الطاعون والتيفوس والكوليرا، وتبدأ منها المظاهرات العارمة، دفاعًا عن الاستقلال والديمقراطية.

وهكذا طرحت مصر الأضداد، وإسكندرية الأضداد مشاهدهما أمام عيني «بهاء» الطفل.. ولأنه كان ذكرًا وحيدًا على أربع بنات، ضعيف التكوين، ضئيل الحجم، عرف اليتم مبكرًا، فقد كان طبيعيًا أن يكون مفرط الحساسية خجولاً، ميالاً للانطواء والتأمل، وأن يتفتح، نتيجة لذلك وعيه مبكرًا.. لذلك بدأ شغفه بقراءة الكتب، وربما الشوارع والناس. وهو في السابعة، ليتكون من ذلك فيما بعد، نمطه المتفرد، الذي حاول أن يفك خيوط الغزل المتشابكة التي كانت تدفع بالأمور نحو استقطاب فيه من الحدة واللجاج والعصاب، أكثر مما فيه من المنطق والعقل والسعي من أجل مصلحة البلاد والعباد.

وكان قد اقترب من العاشرة، حين رحل به «عبد العال أفندي» من الإسكندرية إلى القاهرة، عام 1937: مات «الملك فؤاد» وخلفه ابنه الشاب «الملك فاروق»، ووقعت معاهدة 1936، التي وصفها «مكرم عبيد» بأنها معاهدة الشرف والاستقلال، وعلى الفور أعلن «الجيروند»، المعتدلون في الوطنية إلى حد التساهل، أن دور «اليعاقبة» المتشددين – وحزبهم «الوفد» – قد انتهى.

وتدهم الحرب الكونية الثانية مصر، فتبتهل قلوب المصريين إلى الله أن ينصر «الحاج محمد هتلر» – الذي كانت الدعاية النازية، قد أشاعت بينهم أنه أسلم سرًا – على الثعلب الاستعماري العجوز «ونستون تشرشل»، وينتظرون بلهفة اليوم الذي يستخدم فيه الحاج «هتلر» أسلحة المخزن رقم 13، في إبادة الجزر البريطانية من على الخريطة، ويعود «حزب الوفد» إلى الحكم – في 4 فبراير 1942 – بطلب من السفير البريطاني معزز بالدبابات البريطانية التي حاصرت قصر عابدين، وفي حمايتها، وتثبت معاهدة 1936، في التطبيق، أنها لم تكن معاهدة شرف، ويثبت الاستقلال الذي جاءت به أنه وهم، وتخضع مصر لأحكام عسكرية قاسية طوال سنوات الحرب، فتضيع – حتى في

ظل حكم «حزب الوفد» - الديمقراطية، وفي سنة من هذا الزمن المتخبط المرتبك، هي 1943، التحق «أحمد بهاء الدين»- وكان قد جاوز السادسة عشرة من عمره - بكلية الحقوق.

كان العصر: هو عصر المحامين والمستشارين والقضاة، وكانت مصطلحاته السياسية الغالبة، قانونية، فالاحتلال «قضية» وطنية، تحتاج إلى «وكلاء» يدافعون عنها، وإلى «توكيلات» تلزمهم بـ «حدود وكالتهم»، وهي السعي لا ستقلال مصر التام، ما استطاعوا إلى ذلك سبيلا، وكان المحامون والقضاة، هم حكام البلاد، وأقوى فئات النخبة المصرية نفوذًا، فمنهم يُختار الوزراء والسفراء والمحافظون والنواب وحتى تشريفاتية القصر.

وكانت المحاماة هى المهنة التي حولت مجاورين أزهريين فقراء، يعيشون على خبز الجراية، وأبناء صغار التجار والزراع إلى زعماء ووزراء وباشاوات، وكما طمح السيد «أحمد عبد الجواد» - بطل «ثلاثية نجيب محفوظ» - أن يكون ابنه كمال محاميًا، ثم قاضيًا، فقد طمح «عبد العال أفندي شحاتة» أن يجلس ابنه الوحيد «أحمد بهاء الدين» في مجلس القضاء، لكنه لم يكن في حاجة لإقناعه بطموحه، أو الضغط عليه لتحقيقه، خايلت أعلام العصر أحلام الفتى. استقر البحث عن مثل أعلى- في سنوات مراهقته المبكرة - بأشواقه عند المرفأ نفسه.

وكانت البداية هي شغفه بأن يتابع في الصحف وقائع المحاكمات السياسية الكبرى، التي كانت بعض ظواهر الزمن، ثم شُغف بمتابعتها في قاعات المحاكم، ليعود فيستعيد في أحلام يقظته مشاهدها متقمصًا شخصية المحامي أو المتهم، أو ممثل الاتهام، ليختار في النهاية أن يكون القاضي الذي يزن الأدلة، والقرائن، ويوازن بين أقوال الشهود، وحجج الاتهام والدفاع، ثم يتوصل من هذا الغزل المرتبك المتداخل، إلى خيط الحقيقة.

ويقوده شغفه بقراءة محاضر المحاكمات السياسية، إلى دار الكتب ليسترجع محاكمات الماضي القريب في الصحف القديمة ويقرأ فيها، ومعها التاريخ ليضيف إليه عمرًا، جعل مقالاته الأولى، تتسم برصانة ونضج أشاع لدى من لا يعرفونه من قرائها، أنه كهل عركته الأيام تعلم الحكمة والاتزان من الزمن، الذي لم يكن قد عاش منه سوى أقل من ربع قرن.

وتقوده كلية الحقوق إلى غيرها من كليات الجامعة، يحضر المحاضرات ويشهد المناظرات، ويتعرف جيله من البرجوازيين المصريين الصغار، الذين كانوا ينتظرون انتهاء الحرب، ليزحفوا من بين تناقضاتها، ويواصلوا سِفْر خروجهم من عباءة جيل ثورة **1919**، جيل المساومات والمهادنات والمفاوضات واستبدال الديمقراطية بالاستقلال: كان الوطن كما قال «بهاء» - فيما بعد **1959** - قد انقسم إلى «عالمين مختلفين.. إلى رأيين وعقليتين.. بينهما هوة سحيقة»!

بين أنداده في جيله، يبدو «بهاء» حالة متفردة، إذ ندر من بينهم من اهتم بالعمل العام، أو اشتغل به من دون أن يكون طرفًا في تلك الحالة الاستقطابية الحادة، التي شملت مصر في سنوات الحرب الكونية الثانية وما بعدها، فمع أنه كان زميلاً في الجامعة للجيل الثالث من أسرة السيد «أحمد عبد الجواد» فإنه لم يكن إخوانيًّا كما كان «عبد المنعم شوكت»، أو شيوعيًّا كما كان «أحمد شوكت» أو انتهازيًّا كما كان «رضوان ياسين»، مع أنه - كان بالقطع - يعرفهم جميعًا، ويسمع منهم كثيرًا، أو بمعنى أدق، يعرف تنويعات تنتمي إلى هذه الأنماط جميعها.

كانت دراسة الحقوق والآداب، والشغف بالوطن وبالشعب، وقراءته البصيرة الملهمة لما عاصره، وما لم يعاصره من التاريخ، هي التي صنعت منه ذلك الكاتب الذي حاز ما يكتبه إعجاب المستقطبين المتمترسين عند أطراف الجهات الأصلية الأربع، على امتداد أربعة عقود من القرن، على الرغم من أنه لم يكن واحدًا منهم، ومع أن أحدهم لم يكن يعترف بالآخر، أو يبادله الإعجاب، ومع أن العقود التي طرح فيها اجتهاده، كانت كالعقود التي تكوَّن فيها وعيه - عقود استقطاب حاد - تغري بالتمترس عند أحد الأقطاب.

وكان قد أدرك مبكرًا أن مرتبة «أخو البنات» التي يشغلها في أسرة «عبد العال أفندي» لا تؤهله لأن يشترك في المظاهرات أو في التنظيمات السرية، ليقاد إلى تخشيبة الشرطة أو خلف أسوار السجون، فتحرم شقيقاته من رعايته، وأن جسده النحيل وقامته القصيرة، لا تؤهلانه لذلك، ولا تؤهلانه - كذلك - لأن ينضم للقضاء الواقف، فيعمل محاميًا، أو - وكيلاً مترافعًا - للنائب العام، فضلاً عن أنه لم يكن مشغوفًا بهذين الدورين الاستقطابيين، ولأن الطريق إلى منصة القضاء كان لا يزال بعيدًا، فقد اختار أن يكون

قاضي أوراق، والتحق بإدارة التحقيقات في وزارة المعارف، ثم انتقل إلى مجلس الدولة، الذي انعقد له اختصاص الفصل في مظالم الأفراد من سلطة الإدارة والحكم.

وكان قد تكون كـ «حقوقي» من طراز خاص، فتعلم المنطق من القانون، الذي وضعت دراساته له - كما قال فيما بعد - في صدره ميزانًا دائمًا قائمًا، يزن به كل شيء.. ولم يشغف بالقانون الخاص - الجنائي والمدني - الذي لا يعنى إلا بالأفراد، بقدر ما شغف بالقانون العام - الدستوري والدولي والإداري - الذي لا يعنى إلا بالمجتمعات. أما دراسته للتاريخ والفلسفة ومتابعته لتيارات الفكر السياسي والاجتماعي، فقد أنقذته من أخطر الأعراض الجانبية، التي يصاب بها بعض القانونيين، وهي ضيق الأفق، فاستطاع ببصيرته النافذة أن يفرِّق بين القانون الذي يستجيب لحاجات اجتماعية، فيتوازن به الميزان، وذلك الذي يقصر عن تحقيقها فيزداد به الميزان اختلالاً، وأن يميز بين القانون المثالي، الذي يعبر عن أحلام اليقظة، والقانون الواقعي الذي يصدر ليطبق، لأنه يتعامل مع الواقع لا مع الأحلام أو الأوهام.

ومع أنه كان يؤمن بأن حياة بلا أحلام لا تساوي شيئًا، فقد كان يؤمن - كذلك - بأن حياة تقوم على الأحلام، هي مجرد بالونات تطير إلى السحاب، وتضيع بين طبقاته.

وهكذا استقر منذ شبابه المبكر عند الموقف الذي اختاره لنفسه، وعلى عكس كثيرين من أنداده في جيله، ممن شاع بينهم التسرع في اتخاذ المواقف، ثم التقلب - نتيجة لذلك - بين تيارات الفكر، وأحزاب السياسة، ظل «بهاء»- منذ البداية وحتى النهاية - حيث هو: وطنيًّا دستوريًّا، وقوميًّا وحدويًّا، وليبراليًّا يساريًّا، يؤمن بالتطور لا بالطفرة، وبالتدرج لا بالثورة، وبتربية الشعب لكي يستطيع أن يحصل على حقوقه، ويقيم ميزان العدل بين طبقاته. عقلانيًّا يرفض الاستقطاب؛ لأنه قد يكون انحيازًا ضد الحقيقة، ومادام الأمر تعلق بالجزئيات لا بالكليات، وبالأساليب لا بالمبادئ، فهو يفضل أن يكون مستقلاً، وأن يحتفظ بمسافة بينه وبين الظواهر، إذ هو يريد أن يعثر على خيط الحقيقة، لا أن يكون خيطًا بين خيوط الغزل المتشابكة.

وكما اختار موقفه، فقد اختار موقعه. ضاقت منصة القاضي عن أحلامه التي تجاوزت النظر في قضايا آحاد الناس، لتطمح لإقامته بين الفرد والحكومة، وبين

الجماعة والمجتمع وبين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية وبين الوطن والأمة، وبين الأمة والكون.

وضاق ضميره المرهف عن التفكير في الجلوس على منصة إصدار الأحكام.. خشية أن يخطئ، فيظلم أو ينحاز.. ومع أنه لم يعدل عن حرصه على نظر قضايا الناس، فقد اختار أن ينظرها في عموم الشوارع لا في ساحات المحاكم، وأن يفكر - بطريقته القانونية المنطقية العقلانية - بصوت عال، وعلى ملأ منهم، في حيثيات الحكم قبل أن يصدره، فما يهمه ليس الحكم، بل أسبابه، وما يعنيه هو أن يفكر الناس، قبل أن يحكموا.

ولأن صوته كان خافتًا لا يصلح للخطابة، ولأنه لم يكن موهوبًا كمحرض جماهيري، أو كنزيل سجون ومعتقلات.. ولأنه كان يؤمن - بنزاهة عقلية نادرة في التعامل مع الذات وتواضع شديد - بأنه «كل ميسر لما خلق له»، فقد اختار بإدراك واع لظروفه وإمكاناته الوسيلة التي يستطيع بها أن يعبر عن نفسه، وأن يقوم بدوره في الخدمة العامة، وقرر أن يتحدث للناس، ومعهم، عن طريق الصحافة، لتزيد إسهاماته، عبر أربعين عامًا من وضوح ملامح ذلك النموذج النادر إلى حد التلاشي بين المفكرين العرب: نموذج المنتمي غير المنحاز.

والحقيقة أنه لم يكن يرفض انحياز غيره، بل كان هو نفسه - بالقطع منحازًا للأهداف الكبرى التي لخصت مطامح الأمة: التحرر والوحدة والتقدم والعدل.. وكديمقراطي دستوري، كان يرى في التنوع في الآراء ظاهرة طبيعية، لا يمكن تجاهلها أو إلغاؤها، إذ دونها لا يمكن - بتعبير «ابن خلدون» - أن يتوازن العمران البشري. أما الذي جاء ليعترض عليه، فهو تلك النظرة الواحدية الاستقطابية، التي ينفي كل منها الآخر، وتستدرج المنحازين - وخاصة في العالم الثالث - إلى فخها فتتوقف عقولهم عن التفكير الحر الطليق، ويفترضون الحقيقة بدلاً من أن يبحثوا عنها.

ولعل كثرة، وتشعب تيارات الاستقطاب بين يعاقبة البرجوازية الصغيرة من جيله، مع افتقادها لتيار معتدل متعقل يجد الحقيقة في المنزلة الوسط بين خطأين، هي التي دعته لكي يحاول رأب هذا الصدع، ولأن يتقدم فيحاول وزن المعادلة التي كانت واضحة الاختلال.

والحقيقة أن تيار الاعتدال والتعقل، قديم في الحركة الوطنية، العربية والمصرية، لكنه كان قد جنح - منذ البداية - إلى واقعية مبتذلة، واعتدال لا يتعفف عن الانحناء، ولا يتوقف قبل التفريط. وكانت إعادة الاعتبار والاحترام للاعتدال والتعقل، واحدة من أهم إنجازات «بهاء» الفكرية.

ولم تكن مصادفة أنه بدأ حياته الصحفية على صفحات «الفصول» مع صاحبها «محمد زكي عبد القادر» الذي ما لبث أن ترك له إدارة تحريرها، ليتفرغ لرئاسة تحرير «الأهرام»، فقد كان من النمط نفسه، وطنيًا حقوقيًا، ودستوريًا ديمقراطيًا وسياسيًا مستقلاً، ومنتميًا غير منحاز. وكانت المجلة الصغيرة، منبرًا لجماعة «النهضة القومية» الإصلاحية الصغيرة، التي كانت تبشر بأن النضال من أجل الجلاء والدستور لا يجوز أن يشغل مصر عن النهوض بأحوالها الاقتصادية والاجتماعية، بإصلاح الأداة الحكومية، وإصدار قانون للإصلاح الزراعي، والتوجه نحو التصنيع، وهي أفكار تحمس لها «بهاء»، وتجاوبت مع عقليته الواقعية، التي تؤمن بالتطور، وترى، عن حق، أن الإصلاح ليس نقيضًا للثورة، وأنه إذا لم يفد فلن يضر، إذ هو على الأقل يؤهل الوطن للاستقلال ويؤهل الشعب لأن يحكم نفسه بنفسه.

ومن شهرية «الفصول» (1948 / 1951)، حيث كان يغني في زقاق، انتقل إلى أسبوعية «روز اليوسف» (1951 / 1958)، ليغني في سرادق، ويؤسس أسبوعيته غير المسبوقة «صباح الخير» (1956)، ومنها انتقل إلى يومية «الشعب» (1959)، فيومية «الأخبار» (1959) ليعود إلى الأسبوعيات، في «أخبار اليوم»، ثم «دار الهلال» (1963)، ثم إلى اليوميات مرة أخرى «في الأهرام» (1973)، التي عاد إليها كاتبًا في سنوات ما قبل الغيبوبة، بعد تغريبة أمضاها في شهرية «العربي» (1982/1976) التي تجمع بين الأسبوعيات والشهريات، في موادها وانتشارها.

وطوال تلك السنوات، كان يغني، أحيانًا في الشوارع العمومية، وأحيانًا في الشوارع الخلفية، لكنه ظل - على امتداد العمر - يغني.

ولأن اختياره للصحافة - التي تفرغ لها بعد خمس سنوات فقط من اشتغاله بالقانون - لكي يؤدي من خلالها دوره في الخدمة العامة، لم يكن عشوائيًا، فقد كان واعيًا بمتطلبات الخطاب الصحفي الذي يتوجه إلى عموم الناس، متمكنًا من أدواته، متفننًا في أساليبه، سواء في اختيار الموضوع الذي يكتب فيه، لأنه يثير اهتمام الناس، أو لأنه

يريد أن يثير اهتمامهم به، أو في طريقة عرضه بأسلوب جميل سلس وسهل، يعرف صاحبه، أن الكتابة هي «فن التفهيم»، ويحرص على أن يفْهَم، لكى يُفهم عنه!

وكان واحدًا من قليلين في تاريخ الصحافة العربية كله، لديهم القدرة على أن يضفوا على المطبوعة التي يرأسونها أو يشرفون على تحريرها، شخصية خاصة بها، فجاءت شخصيات الصحف العريقة التي رأس تحريرها، لتختلف عن غيرها، وعن شخصيتها هي نفسها من قبل ومن بعد، بل وتختلف - كذلك - عن الشخصيات التي أعطاها هو نفسه، لغيرها من المطبوعات.

لكنه بطبيعته المعتدلة، لم يكن يميل إلى تحقيق ذلك عن طريق الانقلاب، الذي هو فعل استقطابي لم يكن يرحب به، بل عن طريق التدرج، فهو يترك للمطبوعة شخصيتها القديمة، ويضيف في كل عدد زاوية جديدة، أو رؤية مختلفة، إلى أن يتم التغيير على مدى زمني، ليس قصيرًا، يكون فيه القارئ قد تهيأ لقبوله.

وكان ذلك ما فعله في «الشعب»« التي خلف «حسين فهمي» في رئاسة تحريرها، ثم في «أخبار اليوم»، و «الهلال» و «المصور» و «الأهرام»، وقد خلف الأخوين «علي» و «مصطفى أمين»، أو أحدهما، أو شاركهما رئاسة تحريرها جميعًا، ثم في «العربي» التي حل فيها مكان مؤسسها، الدكتور «أحمد زكي»، وكان يبرر ذلك، بأن لكل مطبوعة شخصيتها القائمة، قُرّاء ينبغي احترامهم بالاحتفاظ لهم بما ألفوه، حتى تحتفظ المطبوعة بهم، وتغييره تدريجيًا، بما يكسب لها مزيدًا من القراء ومن التأثير، وهو ما لا يحققه الانقلاب، الذي هو رهان غير مضمون ولا ضرورة له، على استبدال آخرين بهم.

ومع أن شخصيات صحفه كانت تتنوع، فقد كان فيها جميعًا مشترك من شخصيته الفنية والفكرية، ويشغلها هم واحد، هو أن تصل إلى الناس أولاً، ولكي تؤثر فيهم ثانيًا، إذ لا تأثير حيث لا اتصال، فهي تجمع بين الجمال والرصانة، وبين العمق والرشاقة، وبين الفرجة والفكر، وتدرك أنها تخاطب جمهورًا واسع المدى كألوان الطيف، لذلك تتوقى الاستقطاب، الذي يُضيِّق مجال التأثير، وتحرص على توسيع هذا المجال، ليس بمعابثة غرائز الجمهور الفطرية، بل باحترام عقله، والتعامل مع واقعه، بالبدء حيث هو، ثم الترقي به بخطوات قد تكون بطيئة، لكنها ثابتة، إلى حيث يليق به أن يكون.

ذلك هو «بهاء» المتفرد بين أنداده في جيله، بأنه تحكم في قدمه، وفي قلمه، بل وفي خلايا مخه، فلم يتح لإحداها فرصة لكي تجنح به نحو فخ خداع النفس، ولم يتوهم في

نفسه، أو يوهم الآخرين بقدرته على قلب نظام الكون، واختار الجهاد الأفضل، لأنه كان الأندر في جيله: أن يشعل شمعة.. بدلاً من أن يلعن الظلام.

ومع أن ذلك يبدو أسهل الخيارات التي كانت مطروحة على جيله، وأبعدها عن المخاطرة، وأكثرها أمنا، إلا أن الواقع يقول عكس ذلك على طول الخط. فمن بين يعاقبة البرجوازية الصغيرة، كان أفندية العسكر المستقلون تنظيميًا عن كل المتشددين وعن تيارات الاستقطاب، والقريبون منها سياسيًا على الرغم من ذلك، هم الذين قطفوا الثمرة التي أنضجها الآخرون، فانقضُّوا - في 23 يوليو 1952 - على بقايا جيل ثورة 1919، ليقتلعوه من الخريطة السياسية للوطن، ويحققوا بعض أحلام الجيل، وتنقلب أوضاع المنطقة كلها، في زمن الحرب الباردة التي زرعت فيها إسرائيل، على خريطة الأمة، لتفاقم من مشاكلها، ويغري ذلك كله الجميع باستئناف مسيرة الاستقطاب، ليعود الاستقلال فيصبح نقيضًا للديمقراطية، والقومية فتصبح نقيضًا للوطنية، والوحدة لتصبح نفيًا للتنوع، والديمقراطية الاجتماعية لتصبح بديلاً عن الديمقراطية السياسية. أما الصحافة فقد تحولت من منبر يخاطب منه الرأي العام الحكومة إلى العكس، أصبحت صحافة تعبئة تحشد الناس حول السياسات الحكومية بدلاً من أن تدعوهم للمشاركة في وضعها، وتشجعهم على الحوار من حولها.

وتجري في النهر مياه ودماء غزيرة، وتتعدد الانقلابات الظاهرة والخفية في مسار ثورة يوليو، إلى أن يحدث الانقلاب الثاني الكبير الذي شهده في حياته في 15 مايو 1971، ليأتي باستقطاب جديد فتصبح الديمقراطية السياسية نقيضًا للديمقراطية الاجتماعية، وتصبح التنمية الاقتصادية نقيضًا للاستقلال الوطني، ويصبح السلام نقيضًا للحقوق المشروعة.

وهكذا ازدادت خيوط الغزل ارتباكًا، ولم يعد العثور على خيط الحقيقة صعبًا فحسب، بل وكاد يصبح مستحيلاً، لكن «بهاء» على الرغم من ذلك كله، لم يعدم الحيل الفنية التي تمكنه دائمًا من أن يعزف أناشيده كما أرادها، وأن يضيء شموعه بالقدر الذي يستطيعه، وبالدرجة التي لا تستفز الظلام، أو تتحدى وهج الشمس الكاذبة، فيتعاونان على إطفائها. ولم يكن ذلك سهلاً، إذ الأسهل منه أن يقول كل ما يريد مرة واحدة، ثم يحمل حقيبته، ويتوجه إلى أقرب معتقل، أما هو فكان عليه أن يعيش عمره، وهو يسير على سلك مشدود بين قطبين، يعزف ألحانه، ويوقد شموعه.. ويترك لنا ذلك النموذج المتفرد: المنتمي غير المنحاز.

# 2

مع أن الجميع كانوا يعرفون أن «أحمد بهاء الدين» قد مات بالفعل، منذ أكثر من ست سنوات، ومنذ اللحظة التي أصيب فيها - في بداية عام **1990** - بانفجار في المخ، محا كل ما كان قد تعلمه، وكل ما اختزنه في ذاكرته من تفاصيل الأحداث، إلى وجوه الأبناء والأصدقاء، وحال بينه وبين تعويضها بذاكرة جديدة، فقد فاجأهم، وأحزنهم نبأ موته، أو بمعنى أدق، نبأ دفنه!

وبوفاة - أو دفن - «أحمد بهاء الدين» ينطوي علم آخر من أعلام العصر الذي عشناه بأفراحه وأحزانه وأحلامه وإحباطاته، ذلك هو «عصر عرب الحرب الباردة»، الذي كان من مصطلحاته وشعاراته، المطالبة بالاستقلال السياسي والاقتصادي، ورفض الأحلاف، والحياد الإيجابي، والوحدة العربية والاشتراكية، واسترداد فلسطين، ولواء الإسكندرونة السليب، وبترول العرب للعرب، وناصر **56**، ،ناصر **1967**، وحرب أكتوبر **1973**، ومظاهرات الطعام، ومبادرة السلام، وكامب ديفيد، وجبهة الصمود والتصدي..

ولأن العصر كان عظيم المجد، عظيم الأخطاء والخطايا، فقد جمعت أعلامه بين العظماء الحقيقيين - وكانوا كثيرين في كل مجال - من العلم إلى الفن، ومن الصحافة إلى السياسة - وبين المتعاظمين المدعين، ممن تعلقوا بأذيال السلطة الثورية، في تقلباتها وانقلاباتها المتوالية، وفرضوا أنفسهم على الرأي العام، بالنفاق والادعاء وبالبهلوانية، أو اختُرعوا لأسباب سياسية ثورية، وكانوا أكثر من الهم على القلب في كل مجال كذلك..

وقد حدث في عام **1971**، وبعد شهور من انتصار الرئيس الراحل «أنور السادات» على خصومه، وانفراده بالسلطة، أن أصدر قرارًا بنقل «أحمد بهاء الدين» من منصبه، كرئيس لمجلس إدارة «دار الهلال» إلى نفس المنصب في «روز اليوسف»، وهو ما اعتبره «بهاء» عقابًا له، لأنه رفض - أثناء الصراع على السلطة وبعد حسمه لصالح «السادات» - أن تُسفَّ مجلات «دار الهلال» في الهجوم على منافسيه، اكتفاء بالتحليل الموضوعي والنقد الهادئ، فكتب للسادات خطاب احتجاج على نقله من دون علمه أو أخذ رأيه، قال فيه: «لقد اخترعت الثورة صحفيين وكتّابًا ودكاترة في كل مجال، ولكنني لست أحد اختراعات الثورة، فمن حقي أن يؤخذ رأيي في أي أمر يتصل بي

شخصيًا فلا أقرؤه في الصحف دون سابق علم، ولا أتحرك كقطعة شطرنج من مكان إلى مكان وبلا رغبة»...

ومع أن «أحمد بهاء الدين» لم يكن - بالفعل - أحد اختراعات ثورة 1952، فقد كان بالقطع واحدًا ممن حلموا بالثورة قبل وقوعها، وفرحوا بها يوم انتصارها، ودعموها منذ أول يوم من دون دعوة من أحد، أو هدف إلاّ مساندة ذلك الذي كانوا يحلمون به، ويتمنون وقوعه.

وكان «عبد الناصر» معجبًا به، ويشيد بما يكتبه، ويرشحه للكثير من المناصب السياسية والصحفية، ولا يستجيب لأي تحريض ضده يمارسه الذين اخترعتهم الثورة من صحفيين وسياسيين وأجهزة أمن، بدعوى أنه يخرج عن الخط في بعض كتاباته أو اتصالاته، قائلاً: سيبوه.. هو مخه كده.. معبرًا بذلك عن ثقته في إخلاصه، وفي أن ما يكتبه هو اجتهاده، حتى ساد الظن بين كثيرين من القابعين في كواليس السلطة - كان بينهم «أنور السادات» نفسه - أن «بهاء» من «الواصلين» الذين يلتقون بقائد الثورة كل يوم، ويناقشونه في كل موضوع، وينقلون إليه كل خبر..

أما الغريب حقًا، فهو أن «عبد الناصر» عاش وحكم، وانهزم ومات من دون أن يلتقي بـ «أحمد بهاء الدين» مرَّة واحدة، أو يناقش أي موضوع مع الكاتب الذي وضع قلمه باختياره الحر، في صف الثورة التي يقودها، والسياسات التي يمارسها، وخاصة الجانب العربي منها، الذي كان «بهاء» أكثر الكتاب المصريين اهتمامًا به، ومعرفة بقياداته ورموزه، ومشاكله وأزماته!

ومن مفارقات الزمن أن الذي التقى بـ «بهاء» كثيرًا، واستشاره، وطلب إليه أن يكتب كثيرًا من خطبه، كان «أنور السادات»، الذي عرف «بهاء» في الوقت الذي كان قابعًا في كواليس السلطة، ينتظر فرصته، وقرّبه إليه ظنا منه أنه من المقربين لعبد الناصر، وأبعده عنه في بداية عهده، عقابا له، لأنه لم يقم بتلويث الذين كانوا ينازعونه السلطة، وعاد ليقربه إليه، بعد الانفصال الشهير بينه وبين «محمد حسنين هيكل»..

وهكذا لم يلتق «بهاء» بقائد الثورة التي كان يحلم بها، والتي ظل يساندها ويؤيد خطتها، ولم يكتب له خطبة من خطبه، ولكنه التقى بقائد الثورة المضادة، الذي سار على خط عبدالناصر بممحاة!.

وكان «بهاء» في الحالتين، هو «بهاء»، فقد كان يؤمن إيمانًا جازما بأن المثقف في «عصر عرب الحرب الباردة» لا يستطيع أن يؤثر بعيدًا عن «المؤسسة» ليس فقط لأنها

كانت تحوز من أدوات القهر ما لا يستطيع أن يتجاهله - أو يتحمله - من السجون والمعتقلات إلى الفصل والتجميد، ولكن - كذلك - لأنه ليس هناك بين قناعاته وبين ما تمارسه من سياسات وطنية وتقدمية تناقض رئيسي، ولأن من بين أسباب قوتها في ذلك الزمان، أنها كانت تحوز رضا أغلبية الناس وتأييدهم، فليس هناك ما يدعو للصدام معها، وإن كان هناك بالطبع ما يدعو للخلاف الذي لا يوجد ما يحول دون التعبير عنه، بأسلوب هادئ، سواء باللقاء المباشر بينه وبين المسئولين، أو بالكتابة في الموضوع، إذا كان ذلك ممكنا..

وقد حاول «بهاء» خلال محاوراته الطويلة مع «السادات» أن يحافظ على الخيط الرفيع الذي كان يربطه به، وأن يقنعه بضرورة الحفاظ على الخطوط الرئيسية للسياسات التي قامت عليها ثورة يوليو، وأن يحول بينه وبين الاندفاع في الخروج على الثوابت القومية المستقرة في عصر «عرب الحرب الباردة» إذ كان يعتقد - أو يتوهم - أن أي صاحب سلطة، يمكن أن يستمع، ويقتنع بالرأي الآخر، إذا سيق إليه، بمنطق قوي، يكشف له عن مصلحة النظام الذي يرأسه، والمصلحة العامة فيما يساق إليه بأسلوب مهذب، يراعي حساسياته ويحتفظ له بالاحترام الواجب، فكان ينجح قليلاً ويفشل كثيرًا، وحين تبين له أن الرجل قد اندفع إلى أبعد مما يستطيع ضميره أن يتحمله، وأن هناك كثيرين غيره، يؤثرون في الاتجاه المضاد، وتلقى آراؤهم استجابة لديه، أكثر مما تلقى آراؤه، فضل أن يبتعد، وقطع علاقته بالرجل منذ ذلك الحين!

والحقيقة أن «بهاء» كان نموذجا فريدًا بين أنماط المثقفين العرب الذين عرفهم عصر «عرب الحرب الباردة».

فقد كان شيخًا وهو شاب، يكتب بأسلوب شبابي أفكارًا عاقلة وحكيمة، ويفضل أن يخاطب عقول الناس بدلاً من أن يخاطب عواطفهم، وأن يؤثر في حائزي السلطة، بدلا من أن يدعو للتظاهر ضدهم، ويؤمن بالثورة ويحذر من اندفاعاتها، ويطالب دائما باتخاذ مواقف واقعية وعملية

وكان شابًا وهو شيخ، لذلك قطع الحبل السرّي الذي كان يربطه بالسلطة، حين اكتشف أن الواقعية قد قادتها إلى الوقوعية، وأن الانفتاح قد قادها إلى الانبطاح..

وهو نموذج للواقعية.. ما أشد حاجتنا إليه هذه الأيام.

# جمال حمدان

## القاعدة والاستثناء!(*)



دهمني خبـر وفاة الدكتـور «جمال حمـدان» وشـعرت بأسـف بالغ وحزن عميـق وأنا أقرؤه، وبدت لي تفاصـيله غريبة وغيـر مألوفة، مع أنهـا كثيـرة التكـرار، على صـفحات الصـحف، فلا يكاد يمر يـوم دون أن تنشـر نبأ عن اشـتعال مفاجـئ في أحد المواقـد التي تسـتخدم غـاز البوتاجاز يـودي بحياة فرد أو عـدة أفراد، وهو ما حدث للدكتور حمدان..

وعلى عكس ما بدا لي لأول وهلة، فلعل الدكتور جمال حمدان كان من الناحية المنطقية المجردة، يعيش في ظل ظروف تجعل احتمال موته بهذه الطريقة أو مـا يناظرها واردًا، فقد أغلق على نفسه باب مكتبه وظل يعيش وحيدًا تمامًا بين جدرانه الضيقة ثلاثين عامًا طويلة، لا يغادره، ولا يستقبل فيه أحدًا، ولا يتصل منه بأحد، فليس لديه هاتف - لاسلكي أو سلكي - وهو لا يمتلك تلكسًا أو فاكسًا، وليس لديه

---

(*) الأيام/ يومية بحرينية تصدر في «المنامة»/ 29 إبريل (نيسان) 1993.

جهاز تليفزيون يشاهد الناس على شاشته ليخفف برؤياهم من إحساسه بالوحشة، ولا فائدة من الضغط على جرس بابه، لأنه لا يسمع إشاراته، أو بمعنى أدق لا يستجيب لها، إلا بشفرة متفق عليها بينه وبين حارس العقار الذي يشتري له طلباته، والطاهي الذي يمر عليه مرتين في الأسبوع لكي يعد له طعامه. أما صلته الوحيدة بالعالم، فهي عن طريق الرسائل، يقذفها الراسل من تحت باب المنزل، ثم يعود في اليوم التالي ليجد الرد بالطريقة نفسها..

أما وهذا هو نمط حياة جمال حمدان فقد كان منطقيًّا - من الناحية الحسابية الباردة - أن يكون نمط موته، هو ما حدث فعلا، إذ ما أكثر المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها حياة رجل وحيد تمامًا مثله، لا يستطيع أن يستعين بغيره، إذا ما داهمه حادث مفاجئ يهدد حياته: لصوص متسللون، أو أزمة قلبية، أو تسرب لغاز سام، أو حريق نشب بصدفة سيئة..

وللحظة بدا لي أن نمط حياته - وليس نمط موته - هو الذي يدعو للدهشة، إذ ليس منطقيًّا - رغم كل الأسباب - أن يفرض إنسان على نفسه تلك العزلة القاسية، التي تتصادم مع الطبيعة البشرية، بعد أن أصبح شائعًا ودارجًا أن نقول إن الإنسان حيوان اجتماعي، وإنه لا يستطيع أن يعيش دون أن يتصل بالآخرين، فلماذا فعل الدكتور «جمال حمدان» ذلك بنفسه؟ ولماذا تعامل معها بتلك القسوة النادرة المنال؟!

المبررات المعلنة لموقف جمال حمدان، كانت معروفة في حياته وأعيد التذكير بها - بوفرة - بعد مماته وليس في ظاهرها ما يدفعه إلى اتخاذ هذا الموقف القاسي من نفسه، أو من الناس.. فما حدث هو أن الجامعة قد تخطته في الترقية إلى درجة أستاذ، ومنحت الدرجة لغيره، لأنه كان أكثر ولاء من الناحية السياسية، وإن كان أقل كفاءة من الناحية العلمية، ومع أن الجامعة قد استدركت خطأها بعد قليل، فأنشأت درجة أستاذية أخرى، رقته إليها، إلا أنه لم يقبل تلك المساواة، ولم يوافق على أن يسبقه زميله في كشف الأقدمية في الدرجة، فانقطع عن إلقاء دروسه على طلبته، وبعد شهور استقال من الجامعة، وعاد إلى مسكنه، وأغلق بابه عليه، ولم يغادره إلا إلى القبر!..

سوف يقول البعض: إن العقبة التي واجهت «جمال حمدان» هي أمر «عادي» لا يدعو إلى تلك القسوة مع النفس، فلم يكن أول الذين أهدرت حقوقهم في الجامعة، أو في غيرها من المؤسسات، أو آخرهم وقد كان في استطاعته أن يكون أكثر «عملية»

فيحني رأسه للعاصفة، إلى أن يتمكن من الالتفاف حولها، وهو الأسلوب «العادي» الذي درج كثيرون على أن يواجهوا به هذه العقبات العادية التي تعترض مسار حياتهم..

أما وقد أصر الدكتور «حمدان» على أن يغادر الجامعة احتجاجًا على هذا العادي الذي ليس نادر الحدوث، فإن الأمر لم يكن يتطلب اعتكافه الطويل المتواصل، ذلك أن كثيرين ممن جرى لهم ما جرى له، قد احتجوا عليه بطريقة مماثلة لاحتجاجه فاستقالوا من الجامعة اعتراضًا على إهدار قيم العلم والمعرفة والعدالة، لكنهم لم ينسحبوا من الدنيا ولم يقاطعوا البشر ولم يعتزلوا الدور الذي أهلوا له، بل انتقلوا من الجامعة الحكومية إلى أخرى غير حكومية، أو تركوا البلد إلى بلد مجاورأو إلى جامعة أوربية، وهناك عوملوا بما يليق بمكانتهم وبعلمهم، فلمعوا وبرزوا وأصبحوا معروفين على نطاق العالم كله، ولم يكن شيءٌ من ذلك عسيرًا على الدكتور «حمدان»

وسوف يبدي آخرون دهشتهم لأن الأسلوب الذي اختاره «جمال حمدان» للاحتجاج، لم يمتد على استقامته، فقد كان منطقيًا وقد زهد في التعليم الجامعي، وغضب لاختلال القيم وانقلاب المعايير التي تحكمه، أن يمارس أسلوبا عاديًا آخر للاحتجاج على ما جرى له، مارسه كثيرون ممن تعرضوا لما تعرض له، واعتبروه دلالة على صلابتهم، ومقدرتهم على التصدى للعواصف التي أحاطت بحياتهم، بأن يعملوا في مجال لا صلة له بتخصصاتهم فيفتحوا مطعمًا أو بوتيكا أو ينشئوا مزرعة للدواجن يسمونها «فروج الجامعة» أو «البوتيك الأكاديمى».

وكان باستطاعة جمال حمدان أن يكتفي بالاستقالة، وأن يقبع في منزله يحصي السيارات التي تمر في الشارع أو يعدّ النجوم، أو يحصي الهاموش طالما أنه قد ضاق ذرعا بالجامعة، لكنه - وهذا هو الذي يدعو للدهشة - ترك الجامعة الرسمية المعترف بها، لينشئ جامعة أهلية في منزله، الذي لزمه ثلاثين عامًا كاملة، يبحث ويدرس ويؤلف الكتب وينشرها، فيتلقفها طلاب الجامعة، ويقرؤها عموم المثقفين وتلفت نظر الجميع بجديتها وعمقها وتثير اهتمامًا عامًا، وصدًى واسعًا فيخطي الحدود القطرية والقومية إلى آفاق العالم، فتجدد الاهتمام بمأساته، وتعيد الحديث عن أسبابها، ويكثر الدق على أبواب منزله، وتتوالى الرسائل المتسللة من أسفل الباب.. بلا جواب!

وهكذا اختار «جمال حمدان» أسلوبًا فريدًا واستثنائيًا للاحتجاج على ذلك الذي بدا آنذاك أمرًا عاديًا، وكأنه قصد منذ البداية أن يؤكد لنا مقولة الكاتب المسرحي الشهير

«بريخت» في مسرحيته القاعدة والاستثناء: لا تقولوا على كل شيء.. هذا شيء عادي.. حتى لا يأتي يوم يصبح فيه الاستثناء هو القاعدة!

لم تكن المسألة إذن مسألة ترقية إلى درجة يستحقها، إذ لو كان الأمر كذلك لعدل عن احتجاجه عندما نالها، أو بحث عنها خارج الجامعة.. ولم يكن ما فعله احتجاجا على ما جرى له، إذ كان يستطيع بمواهبه وإمكانياته أن يحصل على ما يستحقه بأية وسيلة، أو يستبدل أهدافه بغيرها، ولم يكن احتجاجه انسحابا من العالم، إذ لو كان كذلك لحرق مكتبته وقصف أقلامه، وكف عن البحث والدراسة والتعلم من الآخرين وتعليمهم، لكنه كان رسالة للضمير العام، تنبهه إلى أن اختلال القيم الصحيحة للحياة، ليس أمرا عاديًا، ولا يجوز التعامل معه على هذا الأساس، لأن ذلك سوف يقود في النهاية إلى اختلال شامل، يصبح الاستثناء فيه هو القاعدة..

وهكذا عاش «جمال حمدان» في معزله الاختياري، ثلاثين عامًا كاملة، يذكرنا باعتزاله، ويذكرنا بكتبه بأنه قد ظلم، لأن قيم العلم والمعرفة والإتقان والتجويد والانتماء للوطن وللشعب، تتراجع لتحل محلها قيم الشطارة والفهلوة والنفاق والوصولية والسطحية، والانغلاق على الذات.. ويوجع قلبنا وضميرنا بإصراره على موقفه، ورفضه لكل المحاولات الرامية لإخراجه من معزله، وكأنه يقول لنا: أنتم مسئولون عما أنا فيه لأنكم تقولون إن هذا شيء عادي. وتعتبرون اختلال العدل من نواميس الكون!

ومن سوء الحظ أننا لم نتلق الرسالة، أو تلقيناها وعجزنا أن نحقق طموحه في عالم تستقيم فيه معايير الحق والعدل والمساواة، فكانت النتيجة أن حدث ما توقعه منذ البداية، وما احتج عليه ذلك الاحتجاج الاستثنائي فأصبح الاستثناء هو القاعدة، وأصبح اختلال المعايير والقيم شاملا.. وهناك لم يجد «جمال حمدان» مفرًا من أن يموت تلك الميتة العادية. بعد أن أصبحت القاعدة.. هي الاستثناء!

فيا لها من ميتة توجع القلب والضمير!

# سعد الدين وهبة
# الموت في ظلال المؤسسة(*)



**يرتبط** اسم «سعد الدين وهبة» في ذاكرتي، بما سماه «يوسف إدريس» بـ«حالة التمسرح» أي تلك النشوة التي تشعر بها، وأنت تجلس في الظلام تتابع حياة تتخلق أمامك على خشبة المسرح، ثم ما تلبث أن تندمج فيها، وتصبح طرفًا في الصراع الذي يدور بين أقطابها، فقد كان الرابع- بعد «توفيق الحكيم» و«نعمان عاشور» و «يوسف إدريس» نفسه - الذي يعود إليه الفضل في تعرف جيلنا على نشوة التمسرح!

وكانوا - مع غيرهم - يشكلون أعمدة لنهضة ثقافية قامت على أكتاف مثقفي الأربعينيات وما قبلها ممن وجدوا في ثورة 23 يوليو 1952 تعبيرًا عن أحلامهم في مجتمع أكثر استقلالاً وأوفر حرية وأكثر عدلاً، فاندفعوا إلى أشرعتها بحماس لم يخل من تحفظات لدى بعضهم، ممن أقلقهم نزوع الثوار

(*) الجمهورية/ يومية مصرية تصدر في القاهرة/ 23 نوفمبر (تشرين الثاني) 1993.

لتهديم الأبنية الديمقراطية الليبرالية، باعتبارها عقبة في طريق التقدم الذي يتطلب أن يتوحد الكل في واحد.

لكن تلك التحفظات، سرعان ما سقطت تدريجيًا بعد تأميم القناة، وعزى الجميع أنفسهم بأن في تحقيق أحلامهم الوطنية، ما يعوضهم عن المصير الذي لقيته أحلامهم الديمقراطية.

وعلى عكس ما كان عليه الحال في العصر الليبرالي السابق على الثورة، الذي لم تكن الثقافة أثناءه من بين الخدمات التي تلتزم الدولة بتقديمها، والذي كان المثقفون خلاله يتوزعون بين مختلف الفرق والتيارات في ظل نظام كان يقوم على التعددية الفكرية والسياسية، فقد أدركت سلطة يوليو أن إنهاءها لهذه التعددية لابد وأن يستتبعه إدراج الثقافة في قائمة الخدمات التي تكفلها الدولة لمواطنيها، ليس فقط باعتبارها حقًا من حقوقهم، ولكن لتسد الفراغ الفكري والسياسي الذي ترتب على ذلك، وتعبئ هذه الجماهير في شراعها باستثارة حماسها لتنفيذ أهداف الثورة.. ثم إن إنشاء مؤسسة ثقافية رسمية، هو الكفيل بدمج المثقفين في بنية السلطة الجديدة، لضمان ولائهم من ناحية، ولتجنيد إمكانياتهم كفيلق للدعاية السياسية الثورية من الجانب الآخر.

وهكذا تشكلت المؤسسة الثقافية الرسمية، التي كان «سعد الدين وهبة» أحد بنائيها العظام، كما كان أحد أعمدتها الراسخة على امتداد أكثر من أربعين عامًا تلونت خلالها كألوان الطيف، من «ثروت عكاشة» إلى «عبد القادر حاتم»، ومن «يوسف السباعي» إلى «فاروق حسني» ومن «رشاد رشدي» و «ثروت أباظة» و «أنيس منصور» و «محمود شاكر» إلى «أحمد حمروش» و «لطفي الخولي»، و «محمود أمين العالم»، و «عبد العظيم رمضان».

في لعبة أشبه بالكراسي الموسيقية، يتبادل اليمين واليسار مقاعد القيادة في المؤسسة الثقافية ويتبادلان قرارات الفصل والتجميد وقرارات الترقية والتصعيد حتى أصبح الانتقال من مراكز السلطة الثقافية إلى زنازين المعتقلات أو العكس أمرًا لا يثير دهشة أحد، وعلى الرغم من التحولات التي شهدتها هذه المؤسسة، من «الاشتركية العلمية» و «تحالف قوى الشعب العامل» إلى «الانفتاح» و «أخلاق القرية»، و «من تحرير فلسطين من البحر إلى النهر»، إلى «الصلح مع إسرائيل من الخليج إلى المحيط»، فقد ظل «سعد الدين وهبة» مع «يوسف السباعي»، ثم بعده، قابعًا في كواليسها صحفيًا وكاتبًا

مسرحيًا ورئيسًا لشركات ومديرًا لمؤسسات ووكيلاً لوزارات ونقيبًا لنقابات ورئيسًا لمهرجانات ومسئولاً سياسيًّا عن لجنة الثقافة في الحزب الحاكم، على تعدد أسمائه وعلى تقلب سياساته!

أما السبب فلأن «سعد الدين وهبة» كان يملك كل الدوافع التي تدفعه للانتماء لثورة يوليو، وكل الصفات التي تؤهله لكي يكون أحد بناة مؤسستها الثقافية فقد كان ينحدر من نفس الأصول الاجتماعية التي انحدر منها صناع يوليو، وينتمي لتلك الشرائح من الطبقة الوسطى الصغيرة التي قادتها.. وكان قد احتفظ مثلهم باستقلاله عن أحزاب ما قبل الثورة، لأنه فقد ثقته بها، وفضلاً عن أنه كان عضوًا في هيئة الشرطة، أقرب الهيئات إلى المؤسسة العسكرية، التي قادت الانقلاب على النظام القديم، فقد كان موهوبًا كصحفي وقاصٍّ ودراماتور، والأهم من ذلك كمنظم من طراز راق ومقتدر، وبهذا جمع الفضل من أطرافه، فهو من أهل الثقة ومن أهل الخبرة!

لكن شيئًا ما حال دائمًا بينه وبين تجاوز الصف الثاني الذي ظل يحتله لمدة أربعين سنة، ربما لأن الصراع على القمة الثقافية ظل طوال عهد «عبد الناصر» يتراوح بين رجلين من رجال الصف الأول، هما «ثروت عكاشة» و «عبد القادر حاتم»، وحين طُرد الاثنان من الحلبة، وطُرح المنصب للتداول، كانت الريح قد تغيرت فوقع الصدام بين ورثة «عبد الناصر» في 15 مايو 1971، فانقسموا إلى معسكرين ارتدى أحدهما قميص «عبد الناصر» وفضل الآخر «بنطلون السادات»، ووقف «سعد الدين وهبة» على الحياد، والتزم الصمت التام، فلم يُصَفَّ مع الذين تمت تصفيتهم، ولم يُرَقَّ مع الذين تمت ترقيتهم، وقطف «يوسف السباعي»- الذي راهن على «السادات» بوضوح - الثمرة.

والحقيقة أن «سعد الدين وهبة» كان أحد وجوه العلاقة المعقدة بين ثورة يوليو والمثقفين الذين حلموا بها ومهدوا لها ثم ساروا في ركابها، واحتشدوا بحماس في مؤسساتها الثقافية، وتمنوا أن تحقق الاستقلال والديمقراطية والعدل، فإذا بها تضعهم في اختبار قاس، وتفرض عليهم باسم ضرورات الثورة الاختيار بين «الوطنية» و «الديمقراطية» وبين «العدالة» و «الحرية»، فارتبكت علاقتهم بها، وجمعت بين الرضا والسخط، وبين الحب والكُره، وبين التأييد والمعارضة، وبين الحماس للعمل داخل المؤسسة والرغبة في العمل ضدها.

ولم يكن غريبًا أن ينتقل مسرح «سعد الدين وهبة» من التركيز على فضح النظام القديم، والتبشير بمصر الجديدة التي ستبنيها الثورة، في مسرحياته الأولى، إلى التركيز على فضح النظام الجديد، الذي لا يعرف أحد إلى أين يتجه، والذي تظلل راياته الوطنية والثورية فيالق من المنافقين والفاسدين، في مسرحياته المتأخرة، فهذا هو بالضبط ما قالته في المرحلتين مسرحيات «يوسف إدريس» و «نعمان عاشور» و «ألفريد فرج» و «عبد الرحمن الشرقاوي»، وحتى مسرحيات «توفيق الحكيم» و«رشاد رشدي».. حتى بدا وكأن مسرح يوليو، بدأ بالدعاية للثورة، وانتهى بالتبشير بثورة أخرى يقودها نفس الزعيم الذي تتوجه إليه هذه المسرحيات بخطابها، وتعلق عليه الأمل في أن تعود الثورة لتسير في الطريق الذي حلموا به، وليس في المنحنى الذي قادتها إليه الظروف.

ولم يستجب الزعيم.. بل مات!

ومع أن كثيرين من مثقفي يوليو، قد بدءوا منذ مايو 1971، يرحلون عن المؤسسة الثقافية الرسمية ليسيحوا على خريطة الدنيا، بعد أن تغيرت الريح، وزحف عليها مثقفو العهد الجديد، فقد ظل «سعد الدين وهبة» كامنًا في مكانه، متشبثًا بموقعه حريصًا عليه، إذا استطاع أن يفعل شيئًا جيدًا فعله، وإذا لم يستطع التزم الصمت ولم يفعل أو يقل - إلا نادرًا - شيئًا رديئًا، إذ كان يعتقد أن المثقف الذي يبتعد عن المؤسسة يفقد قدرته على التأثير ولا يفيد كثيرًا، وهو منطق يرفض كثيرون أن يأخذوا به، لكنهم لا يرفضون أن يقوم أمثال «سعد الدين وهبة» به، باعتبارهم وسائط مقبولة تفيد في تخفيف التوتر في العلاقة بين السلطة والمثقفين.

وهكذا جرت معارك كثيرة، لم يسمع أحد لـ «سعد الدين وهبة» خلالها صوتًا، بما في ذلك معركة تطبيع العلاقات الثقافية مع إسرائيل، فقد ظل نائبًا لرئيس اتحاد الكتاب 17 سنة، من دون أن يحاول استصدار قرار من الاتحاد بمقاطعة إسرائيل، أو يعترض على ما جرى للاتحاد خلال تلك السنوات، إذ كان يدرك أن التوازن داخل المؤسسة لا يتيح الفرصة لكي يحاول!

وحين بدا أن المؤسسة لا تعارض في ذلك، خاض المعركة ببسالة حتى النهاية..

وبهذا لم تضن المؤسسة عليه بما يستحقه، وأتاحت له أن يموت وهو يخوض المعركة التي تليق بمثقف وطني شريف، وهكذا كان سعد الدين وهبة!

# بطرس غالي..

# عصابة وزارة الخارجية!



**مثل** كثيرين من جيلي، لم أكن شديد الإعجاب بالدكتور «بطرس غالي» فعندما بدأ اسمه يتسرب - في منتصف الخمسينيات - من قاعات المحاضرات بالجامعات، إلى الشارع السياسي، كان الزمن عصر الأيديولوجية المتفجر بالحماس الذي توزع فيه المثقفون بين مدارس الفكر وتيارات السياسة، يخوضون المعارك فيغامرون بالقبول، ويخاطرون بالرفض، ويقولون - في الحالتين - كلامًا واضحًا كعين الشمس.

أما هو، فقد بدا لنا مجرد إضافة كمية لجيوش الأكاديميين غير المنتمين، التي كانت تنتشر كالهاموش في الفضاء السياسي للأمة العربية، وتلبد كالقوارض في كواليس الأنظمة الحاكمة، لا تعرف لأحدهم رأيًا محددًا، أو موقفًا واضحًا مما كان، ومما هو كائن، ومما سيكون..

يسوقون أفكارهم بألفاظ مراوغة، ويدهنون أحاديثهم بطلاء أكاديمي يجعلها حمّالة أوجه، تبرهن على كل شيء، وتثبت نقيضه، ولا يعجزون عن العثور على تبرير أكاديمي لكل ما يطلب منهم أصحاب السلطان تبريره..

ومع أنني قد فوجئت – في 9 نوفمبر 1977 – بإعلان «السادات» المباغت بأنه مستعد لكي يسافر إلى القدس المحتلة، فإنني لم أفاجأ – عندما قرر بعد أيام، أن يصطحب معه «بطرس غالي» وزير الدولة بلا وزارة، ليقوم بعمل وزير الخارجية «إسماعيل فهمي» الذي استقال احتجاجًا على قراره المباغت والمنفرد بالتعامل مع العدو.. وليحل – كذلك – محل وزير الدولة للشئون الخارجية «محمد رياض» الذي تردد في مصاحبته ثم استقال هو الآخر.

بعد ذلك بشهور – وفي سبتمبر 1978 – استقال «محمد إبراهيم كامل» – وزير الخارجية الذي حل محل «إسماعيل فهمي» احتجاجًا على ما قدمه «السادات» من تنازلات في اتفاقيات «كامب ديفيد» مساهمة منه في حملة إعـادة انتخاب الرئيس الأمريكي «كارتر»، واعتمادًا على وعد منه بأنه سوف يعوضها له بإذن الله، عندما يعود إلى البيت الأبيض، فلم أدهش حين قبل «بطرس غالي» أن يقوم بعمله، بحيث بدا أمام الرأي العام في صورة الرجل الذي لا يعترض، ولا يعارض، والذي يرضى بما لا يرضى به الآخرون، ولم يعد لدى أحد شك في أن موهبة «الرضا بقليله» هي التي منحته لقب وزير الخارجية الاحتياطي لنظام «السادات» المصاب بداء استقالة وزراء الخارجية!!.

أما الذي أدهشني فهي مذكرات «بطرس غالي» عن السنوات الأربع العاصفة، التي تبدأ بمبادرة السلام في خريف 1977 وتنتهي باغتيال السادات في خريف 1981، وقد صدرت في كتاب بعنوان «طريق مصر إلى القدس» لأنها تقلب الصورة المستقرة عن شخصية الرجل طوال الأعوام العشرين الماضية، وتكشف عن أنه لم يكن راضيًا عن شيء أو موافقًا على شيء ولكنه بقي في منصبه لاعتقاده أنه ليس بالاستقالة وحدها يستطيع المرء أن يخدم بلاده وأمته.

كان «بطرس غالي» – باختصار – أحد أفراد «عصابة وزارة الخارجية» وهو الوصف الذي أطلقه رئيس الوزراء الإسرائيلي «مناحيم بيجن» على فريق المفاوضين المصريين» الذين كانوا يتفاوضون معه خلال تلك السنوات الأربع، إذ كان من رأيه أن

«السادات» وحده هو الراغب في السلام، في حين أن معاونيه يعملون على إفشال مبادرته، التي لا يختلف موقفهم منها عن موقف «إسماعيل فهمي» إلا أنهم على العكس مما فعل، لم يستقيلوا لكي يتمكنوا من وضع العصي في عجلة المفاوضات، بإثارة المشاكل القانونية والإغراق في التفاصيل، التي كان «السادات» يضيق بها ويعجز عن فهمها ويتعالى عن النقاش فيها، باعتباره زعيمًا استراتيجيًّا لا يتكلم إلا في المسائل العليا والقضايا الكونية!

ومع أن «بطرس غالي» لم يمارس السياسة قبل الوزارة ولم يكن دبلوماسيًّا محترفًا بل كان أكاديميًّا تخصص في القانون الدولي، فقد وجد نفسه طرفًا في صراع سياسي كالإعصار، انقسم أثناءه العالم العربي إلى معسكرين يتبادلان أقذع حملات السباب، ويدبر كل منهما للآخر المكائد ويصدر له المؤامرات ويعمل على إضعافه بكل وسيلة، بينما الأعداء يفركون أيديهم سرورًا.. والأهم من هذا وذاك أنه وجد نفسه وزيرًا للخارجية ينفذ سياسة لا يضعها هو، أو مجلس الوزراء الذي هو عضو فيه، أو - على الأقل - يشتركان في وضعها، بل يضعها الرئيس وحده، ويغير فيها ويبدل من دون أن يستشير أحدًا، أو من دون أن يستشير وزير الخارجية بالذات.

وهكذا أصبح عليه أن يعالج الآثار الضارة التي تنجم عن قرارات الرئيس الانفعالية، وأن يشرحها ويفسرها بما يقلل من تلك الآثار، وأن يعمل بالاشتراك مع «عصابة وزارة الخارجية» للحيلولة بين الرئيس وبين الوقوع في الفخاخ الكثيرة التي يحفرها له المفاوضون الإسرائيليون، باستغلال تلهفه للتوصل إلى اتفاق حتى لا تفشل مبادرته التي راهن عليها بكل شيء وباستثمار أوهام العظمة التي هيأت له أنه يقوم بدور رسولي سيسجله له التاريخ بحروف من نور، واستدراجه لكي يوقع على ما يريدون له أن يوقع عليه..

لم يعلم «بطرس غالي» بقرار السادات بقطع العلاقات السياسية مع الدول العربية التي عارضت مبادرته، ولم يعلم بقراره بإغلاق قنصليات الاتحاد السوفييتي وبعض دول المنظومة الاشتراكية، إلا بعد الإعلان عنهما، ولم يوافق عليهما، وحاول - بالاشتراك مع عصابة وزارة الخارجية - أن يقلل من اندفاع «السادات» نحو تصعيد الخصومة مع العرب ومع السوفييت حتى لا يضعف ذلك موقفه التفاوضي مع الإسرائيليين والأمريكيين، إذ كان يعتقد بأن قدرًا معقولاً من المعارضة العربية يمكن أن

تدفع عن المفاوض المصري ضغوطًا إسرائيلية للحصول على مزيد من التنازلات، وأن قدرًا معقولاً من العلاقات مع السوفييت يمكن أن تدفع عنه ضغوطًا أمريكية لتقديم هذه التنازلات، ولكن الانفعالات العربية الغاضبة لم تكن رشيدة بما يجعلها مفيدة بينما تطرف «السادات» في محاولته لكي يبرهن للأمريكيين أنه أكثر عداء منهم للسوفييت.

ويبدو أن تشكيل «عصابة وزارة الخارجية»، كان ضروريًا للتغلب على عيوب السادات كمفاوض، ورد فعل تلقائيًا للطريقة التي كان يتعامل بها مع معاونيه، إذ كان يعتقد أنه المالك الشرعي الوحيد لمبادرة السلام، وأنها مسجلة باسمه في الشهر العقاري الدولي، فمن حقه أن يعمل على إنجاحها بطريقته، وكان يشارك الإسرائيليين الاعتقاد بأن معاونيه عصابة، ويعلن بأنه أكثر مرونة منهم، ويشيع بأنهم يسعون لإفساد مبادرته، ولا يفكرون بشكل استراتيجي كما يفكر، ويشطب على كثير من مواقفهم في المفاوضات التي كانت تجري بينهم وبين الطرف الإسرائيلي حول التفاصيل.

ويقول «بطرس غالي»: إن «السادات» لم يكن يناور مع الإسرائيليين فقط بل كان يناور كذلك مع معاونيه المصريين، بل ربما كان يفعل معهم ذلك بدرجة أكبر.. ومع أنه كان يستثمر علاقاته مع معاونيه، لكي يبرهن للطرف الإسرائيلي، الذي لم يكن يكف عن التعلل بما يواجهه من معارضة داخلية، أنه يواجه معارضة داخلية هو الآخر، فضلاً عن المعارضة العربية، إلا أن مناوراته مع «عصابة وزارة الخارجية» كانت أوسع مدى، إذ كان يستخدمها في إخفاء أهدافه الحقيقية عنهم..

وهكذا وصل الأمر إلى الحد الذي كان فيه «السادات»، يتعهد في الجلسات المغلقة التي يعقدها مع المسئولين الأمريكيين، بأشياء لا تتناقض فحسب مع سياسته المعلنة ولا تضر فقط بموقفه التفاوضي بل وكان يخفي تعهداته السرية تلك عن معاونيه من عصابة وزارة الخارجية، في حين كان الآخرون سواء أكانوا أمريكيين أم إسرائيليين يحيطون معاونيهم بكل ما يتم الاتفاق عليه مع «السادات» في الجلسات المغلقة كان «بطرس غالي» يعرف ذلك بالمصادفة، وأثناء مناقشات عابرة مع هذا العضو أو ذاك من أعضاء الوفد الأمريكي، أو الإسرائيلي ولما تنبه إلى أنه يبدو أحيانًا كالأطرش في الزفة، درب نفسه على استدراج أعضاء الوفود الأخرى، لكي يستكمل منهم ما ينقصه من معلومات، دون أن يشعرهم أن رئيسه يناور عليه، ويخفي المعلومات عنه!

فبعد أسابيع قليلة من قيامه بزيارة القدس، وفي ديسمبر 1977، عقد «السادات» اجتماعًا مغلقًا مع وزير الخارجية الأمريكي «سايروس فانس» الذي خرج ليخطر معاونيه، بما دار وراء الأبواب المغلقة، بينما رد «السادات» على أسئلة معاونيه على نتيجة المقابلة، قائلاً إنه لا يتذكر التفاصيل، ولم يعرف «بطرس غالي» إلا فيما بعد، أن «السادات» أكد لوزير الخارجية الأمريكي في هذا الاجتماع، أنه على استعداد للسير في طريق السلام من دون العرب، حتى لو انتهى الأمر إلى صلح منفرد.

وكان «السادات» يرفض أحيانًا الاستماع إلى وجهات نظر عصابة وزارة الخارجية، ثم يقبلها إذا قدمها له الرئيس الأمريكي.. ففي أثناء مفاوضات كامب ديفيد حاول «بطرس غالي» إقناعه بضرورة مقابلة «موشى ديان» بعد أن أدى تجاهله له، وإقباله على منافسه «عيزرا فايتسمان» إلى أزمة بين الرجلين، دفعت «فايتسمان» نفسه، لتوسيط «بطرس غالي» لدى الرئيس لكي يقابل «ديان»، وكان من رأيه أن ذلك ضروري لتسهيل استمرار المفاوضات.. ولكن «السادات» الذي كان يكره «ديان» أصر على الرفض ولم يوافق على اللقاء به، إلا عندما تدخل «كارتر» في الأمر، استجابة لطلب من «فايتسمان» قائلاً إنه يفعل ذلك «علشان خاطر كارتر» وفيما بعد تعددت التنازلات غير الحميدة التي يقدمها السادات للإسرائيليين، وحظيت عبارة «علشان خاطر كارتر» بالشعبية وسط المفاوضين المصريين فأصبحوا يصفون كل طلب يرونه ضد المصالح العربية بأنه «علشان خاطر كارتر»!

أما الذي يثير الإعجاب حقًا في مذكرات «بطرس غالي» فهو أنه - وعصابة وزارة الخارجية - قد أدركوا مبكرًا أن هدف «السادات» الوحيد من مبادرة السلام هو التوصل لحل منفرد يعيد لمصر أرضها المحتلة، إذ كان مقتنعًا بصعوبة حل الصراع العربي الإسرائيلي، من دون تجزئته، وواثقًا بأن مصر إذا استردت أرضها المحتلة ستكون أقدر على مساعدة الفلسطينيين على استرداد أرضهم.

وعلى العكس من ذلك، كانت «عصابة وزارة الخارجية» تؤمن بأن تجزئة القضية، تضعف الموقفين المصري والعربي، وبأن أية معاهدة للسلام لا يمكن أن تدوم إلا إذا تضمنت تدابير لحقوق الفلسطينيين حدها الأدنى حق تقرير المصير وهي حقيقة ما تزال صحيحة إلى اليوم..

أما الحقيقة التي تحتاج إلى إعلان، فهي أنه ليس بالاستقالة وحدها يستطيع الإنسان أن يخدم وطنه!

أما المعلومة التي تحتاج إلى تصحيح، فهي أن الانضمام للعصابات ليس دائمًا ضد القانون، أو ضد المصالح القومية!

# أنور السادات وعثمان أحمد عثمان:
# الرئيس مقاولاً.. والمقاول رئيسًا



في عـام 1961 طلـب المهنـدس «عثمـان أحمد عثمان» - رئيس مجلـس إدارة «شـركة المقاولـون العـرب»، التي كانت تقـوم بالأعمال الإنشـائية الخاصـة، ببناء جسـم السدّ العالـي، مقابلة المشـير «عبـد الحكيم عامـر» - نائـب رئيـس الجمهورية - الـذي كان الإشـراف علـى تنفيـذ المشـروع، ضـمن مهامـه السياسـية الكثيرة آنـذاك، ليعترض على اقتراح تقدم به وزير السـدّ العالـي، المهندس «موسـى عرفة» بتمديد الفترة اللازمة لتنفيذ المرحلة الأولى منه، بحيث تنتهي عام 1966..

وقال «عثمان» للمشير، إن العقبات التي تواجه التنفيذ، وتبطئ من إيقاعه، وتوحي للوزير بطلب التمديد، يمكن التغلب عليها ببساطة، لو أن الدولة وفرت له ما يوازي نصف مليون جنيه من العملات الأجنبية، ليشتري بها من السوق العالمية معدّات متطورة للحفر

والنقل، أكثر كفاءة من تلك التي كان يجري بها العمل، حتى ذلك الحين، بما يؤدي إلى تسريع الإيقاع، فيتم التنفيذ في الموعد المحدد، وبذلك توفر الدولة، مقابل هذا النصف مليون، أكثر من مائتي مليون جنيه، ستضيع في حالة التمديد.

واقتنع المشير «عامر» برأي «عثمان»، واتصل بوزير الاقتصاد وطلب منه أن يصرف له العملات الصعبة التي يحتاجها، وأن ييسر له إجراءات استيراد ما يريد استيراده، وقال له مداعبًا:

- إيه رأيك نعينك وزيرًا للسد العالي؟!».

وقال عثمان:

- يا سيادة المشير، أنا لا أنفعكم، ولا أنفع مصر إلاّ كمقاول!

ومن سوء الحظ، أن «عثمان أحمد عثمان»- الذي غادر دنيانا هذا الأسبوع (20 إبريل - نيسان - 1999) عدل عن هذا التقييم المنصف لنفسه، وللآخرين فيما تلا ذلك من سنوات، ولو أنه تمسك به، لما ترك ما يتقنه إلى ما لا يعرف فيه، ولما خاض عباب السياسة، وزيرًا ونائبًا لرئيس الوزراء وقطبًا من أقطاب الحزب الحاكم، ليصبح - في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس «السادات» - أقرب الناس إلى قلبه، وأكثرهم - تأثيرًا فيه، وأقواهم نفوذًا في بلاطه، على نحو استثار ضيق كثيرين ممن كانوا يحيطون بالرئيس، ليس فقط لأن عثمان استأثر لنفسه، بالمكانة الأولى في البلاط، - ولكن كذلك - لأنهم كانوا يعتقدون - عن حق -أن تأثيره على الرئيس «السادات»، كان تأثيرًا سلبيًّا، وأن ما كان يقنعه به من آراء في السياسة العامة، كان يفتقد للحصافة، أو على الأقل يصدر عن رجل لا خبرة له بهذه الأمور، ولا علم له بها، فهو قد يكون مقاولاً عظيمًا، ولكن تفكيره السياسي لم يكن يزيد عن تفكير عوام الناس، وفضلاً عن هذا فقد كان نفوذ «عثمان» الكبير في بلاط «السادات» من الأمور التي أثارت الريب حول نزاهة الحكم، حتى شاع مصطلح «الدولة العثمانية» على ألسنة الناس في تلك السنوات تعبيرًا عن الشك في أن الصلة القوية بين الرجلين، تخفي في ثناياها، نوعًا من التربح من المال العام، وهي أقاويل لم يثبت بعد ذلك صحتها.

ولا أحد يستطيع أن ينكر أن «عثمان أحمد عثمان» هو أحد البنائين العرب العظام في تاريخ هذا القرن، فالشواهد على ذلك قائمة لا حصر لها؛ ولا يجوز إنكارها، والمشهور

منها، مثل بناء السد العالى، وبناء قواعد الصواريخ في جبهة قناة السويس أثناء حرب الاستنزاف، لا يقل أهمية عن غير المشهور، ومنه طرق ومطارات وجسور وترع وأنفاق ودُشم للطائرات ومصانع ومساجد ومستشفيات وبنوك ومؤسسات حكومية، وهي لا تقتصر على مصر وحدها، بل تنتشر في معظم أنحاء الوطن العربي وفي بعض البلدان الإفريقية، فقد ظل الرجل لمدَّة نصف قرن على الأقل، يحوِّل الأطلال إلى مبانٍ، ويشق الطرق في الصخور، ويصل الصحراء بالعمار كلما وجد إلى ذلك سبيلاً..

وفضلاً عن ذلك فإن «عثمان أحمد عثمان» ينتمي لنمط اجتماعي عربي، يوشك أن ينقرض، هو «العصامي» الذي يصعد من أسفل السلم الاجتماعي إلى قمته، بالعمل والمجهود؛ فقد كان أبوه بقالاً متوسط الحال، مات وهو في الرابعة، ولم يترك له هو وأشقائه الثلاثة وشقيقتين، سوى محل صغير للبقالة، ما لبث أن أفلس، فواجهوا معركة الحياة ببسالة، بقيادة أم قوية الإرادة، تنتمي إلى ذلك الجيل من الأمهات الذي يعطي حياته، بلا أي تردد، لكي يحمي أبناءه من غوائل الزمن، وبتضحية أخيهم الأكبر الذي ترك دراسته لكي يشارك أمه رعاية الصغار، حتى نجحوا جميعًا، وأصبح أصغرهم «عثمان» الذي اضطر عندما التحق بكلية الهندسة في نهاية الثلاثينيات، لأن يقدم «شهادة فقر»، حتى يمكن إعفاؤه من الرسوم الجامعية- مليارديرًا.

والشيء المهم أن «عثمان أحمد عثمان» قد صنع ذلك كله بالعمل لا بالحظ، وبالجهد لا بالسرقة، وبالإتقان لا بالفهلوة، أما الأهم منه، فهو أنه كان من ذلك النوع الذي يعبد العمل، ولا يجد متعته إلا فيه، ولا يسعد إلاً بالمال الذي يتعب في جمعه، وأنه كان حريصًا على أن يشرف بنفسه على أعماله، وأن يطمئن بنفسه، على أنها قد نفذت بذمة وضمير وبما يرضي الله ويوافق أصول الصنعة.. فقد كان من حسن حظه أنه قد نشأ في العصر الذي أعقب ثورة 1919، وفي الزمن الذي كان «العمل»- وليس الحسب أو النسب - قد بدأ يأخذ مكانة متقدمة في سلم القيم السائدة في المجتمع، ويلعب دورًا في تحديد المكانة الاجتماعية للأفراد.. وكان ذلك ما أدركه، وما أكده برحلة حياته الطويلة، التي كانت شاهدًا حيًّا على صحة النظرية التي تقول: إن العمل هو الذي حوَّل القرد إلى إنسان، وهو الذي بنى كل حضارات الدنيا، فكان طبيعيًّا أن يحول «عثمان»، من صبي بقال يتيم إلى واحد من ألمع الشخصيات العربية في القرن العشرين.

وكان من سوء حظه وحظنا، أن قيمة العمل ومكانة المجهود، قد أخذت تتدهور بشكل مريع، منذ عرفت الأمة الثروات النفطية الهائلة التي تدفقت في أرضها، وتعودت أن تعيش على «الريع» وليس على عائد العمل، فاختفى العصاميون الأفذاذ الذين صنعهم العمل من نوع «عثمان»، ليتقدم الشطار الذين كوَّنوا خلال سنوات قليلة، ثروات تبلغ أضعاف ثروته التي كونها بعمر من العمل والإتقان، وساهم هو بنفسه في صنع بعضهم، وفي خلق المناخ الذي صنع الآخرين، لأنه ترك ما يتقنه إلى ما لا يعرف فيه، فتحول من «مقاول» إلى «وزير» ومن «أسطى» إلى «مستشار سياسي للرئيس»، من دون أن يتنبه إلى أن سُلَّم القيم قد اختل، وأن قيمًا مثل العمل والمجهود والإتقان قد انحط شأنها، فكانت النتيجة أنهم فعلوا الذي لم يفعله طوال عمره، فأنشأوا عمائر تنهار على رءوس ساكنيها، وأقاموا مدارس تتشقق جدرانها بمجرد بدء العمل فيها، ووَرَّدوا أغذية فاسدة، ونهبوا أموال البنوك، وأشاعوا فسادًا يتحمل «عثمان» معظم وزره، حتى لو لم يكن قد شارك فيه ومن المعروف أنه هو الذي اقترح على «السادات» إلغاء جهاز الرقابة الإدارية الذي كان منوطًا به تعقب أشكال الانحراف والفساد في أجهزة الدولة.

ولم يكتشف أحد حتى الآن، سرَّ العلاقة الحميمة التي جمعت بين المقاول والرئيس؛ إذ لم يكن «السادات» – خلال السنوات الأخيرة من عمره – يطيق فراق «عثمان» فإذا اختفى من مجلسه سأل عنه بإلحاح وقلق، شأن من يشعر بأن شيئًا منه ينقصه. ويقول «موسى صبري» – الذي كان قريبًا من البلاط آنذاك – إن «عثمان» وصل إلى قلب الرئيس لأنه «ابن بلد» لا يتكلف الكلام المنمق، بل يتحدث بتلقائية وبساطة ويبدي للرئيس آراءه من وجهة نظره بلا تكلف، وأنه أقنعه بأنه رجل عملي، قادر على الإنجاز، ومعنى ذلك أن «عثمان» كان يعابث الجانب السطحي في شخصية «السادات»، الذي لم تكن له طاقة على دراسة الأمور، أو التعمق في التفاصيل وكان يكره القراءة، ويعتقد أن «عبد الناصر» مات قبل الأوان، لأنه كان يكثر من التفكير والقراءة.. أما الذي فات عليه فهو أن السياسة تخطيط يقوم به المهندسون لا المنفذون، وأن موهبة «عثمان» الأساسية، كمقاول، هي أن ينفذ لا أن يصمم!

ويلاحظ «أحمد بهاء الدين» أن «السادات» كان ينظر إلى «عثمان» كأنه عثر على توءمه وشقيق روحه، وأن العلاقة بينهما توثقت لتشابه أو تكامل نفسيهما، وهي ملاحظة تلفت النظر، لأن اختيارات الرجلين – اللذين كانا ينتميان لنفس الجيل ولنفس الطبقة –

كانت قد اختلفت منذ البداية، فاتجه «عثمان» للمقاولات، واتجه «السادات» نحو النضال الوطني، ليخوض عبابه ويكتوي بنيرانه، فيُفصل ويُسجن ويتشرد ويعرى ويجوع، ومع أنه اشتغل خلال فترة التشرد مقاولاً وحقق بعض النجاح، إلاَّ أنه فضَّل أن يعود إلى الجيش ليواصل نضاله من داخله، ويشترك بعد ذلك في قيادة ثورة يوليو فهل اكتشف «السادات» في كهولته، أنه أخطأ حين أصبح ثائرًا ولم يواصل السير في طريق المقاولات، وآمن بأن المقاولين ينفذون ما يعجز الثوار عن تنفيذه من أحلامهم؟ وهل اكتشف «عثمان» أنه أخطأ حين لم يَسْعَ هو وأمثاله من المقاولين للحكم، مع أنهم ينفذون أكثر مما يتكلمون.. بل دون أن يتكلموا؟!

الغالب أن ذلك هو ما حدث!

وتكشف مذكرات «عثمان» الشهيرة، التي نشرها قبل شهور من مصرع «السادات»، عن الرغبة التي ناوشت الرجلين، في تبادل الأدوار، بأن يصبح الرئيس مقاولاً، والمقاول رئيسًا، فلم يجدا لها حلاً إلا بهذا التكامل بين شخصيتيهما والغالب أن «عثمان» كتبها بتحريض غير مباشر من «السادات» وأنه أخذ على عاتقه «مقاولة» مرمطة سمعة «عبدالناصر»، وهي إحدى رغبات «السادات» الدفينة التي كانت الموازنات السياسية تحول دون قيامه بها بنفسه.

والنظرة العابرة للمذكرات تكشف عن أن «عثمان» كان مدللاً في عهد «عبدالناصر»، الذي كان يحترم فيه إتقانه لعمله، وأمانته في أدائه، فلم يرفض له طلبًا، وترك له حرية واسعة في العمل، وأذن له – بعد تأميم شركته – أن ينشئ شركة خاصة باسمه تعمل في البلاد العربية، وأن الشيء الوحيد الذي كان يأخذه عليه هو أنه لم يلتق به مرَّة واحدة، ولم يستشره في شيء، ولم يقربه إليه كما فعل «السادات»!

وكانت الأزمة السياسية التي ترتبت على نشر المذكرات، وأدت إلى خصام بين الرجلين، هى آخر المآزق التي نتجت عن هذا الاندماج بين «الرئيس» و «المقاول»، ولم تحل القطيعة بين «السادات» وبين تنفيذ نصائح «عثمان» السياسية، الذي تعود أن يقول له كلما تطرق الحديث إلى المعارضين – سواء أكانوا أفرادًا أم أحزابا أم دولاً:

«اضربهم كلهم بالجزمة القديمة يا ريس».

فاتخذ إجراءات سبتمبر الشهيرة.

ولـم يطـق «السـادات» صـبرًا علـى فـراق «عثمـان»، فأرسـل إليـه، يطلب منه الاستعداد لمصـاحبته إلى «وادي الراحة» في «سيناء» في أعـقاب العرض العسكري في 6 أكتوبر 1981.

وذهب «السادات» إلى العرض، ولم يعد، كان قد ضرب الجميع بـ «جزمة عثمان القديمة» فضربه بعضهم بالرصاص!

فلماذا ينسى الناس القول المأثور: كلٌّ ميسرٌ لما خُلق له؟!

## فؤاد مرسي

# طبت حيًّا.. وميتًا.. يا رفيق خالد(*)



في البـدء كانت الإسـكندرية 1925 وفي الختـام كانت الإسـكندرية 1990 وبينهمـا 65 عامًا مـن التاريخ، عريضة كمساحات الرمل التي اصطدم رأسـه بأحـد صـخورها، ليتوسـد أمه الأرض، هـادئـة ورصـينة، قوارة وعاصـفة، كالبحـر، وكالحلم الذي به عاش.. وبه مات..

وحين كـان «المكـان/ الزمـان» إسكندرية منتصف العشرينيات، ولد فى العاصفة: رخَّـات المطر تغسل الجدران من الأتربة، لكنها - رغم غزارتها - أعجز من أن تغسل همَّ القلب. ست سنوات كانت قد مضت على ثورة 1919، التي ستكون أحداثها اللاهبة، موضوع حكايات يرويها له - وهو طفل - أبوه، فخورًا بأنه شارك فيها ضمن عمَّـال العنابر، والتي سيمضي طفولته وصباه، وهو يتابع نكساتها المتتالية، فتلهمه الفكرة التي سيعطيها عمره بعد ذلك: النضال من أجل ثورة من نوع جديد.

(*) اليسار/ شهرية مصرية/ سبتمبر (أيلول) 1990.

وفي السنة التي ولد بها - 1925 - كان الستار قد أسدل على الفصل الواحد السعيد من تاريخ ثورة 1919، وهو فصل لم يستغرق سوى عشرة أشهر، انتهت باغتيال السردار، واستقالة وزارة «سعد زغلول»، بعد أن رفض المطالب البريطانية بسحب الجيش المصري من السودان، وإطلاق يد حكومته في زراعة القطن بلا حدود، معلنًا أن ذلك يخرج عن حدود الوكالة التي منحتها له الأمة، معتكفًا في «فندق ميناهاوس»، وهو يردد بحسرة:

- كانت غلطتنا أننا صدقنا أننا مستقلون..

أما حين كان يدب بأقدامه الصغيرة على أرصفة شوارع «بحري»، بين منزله، وبين «مدرسة عباس الثاني الابتدائية» فإن سنوات كانت قد مضت على وفاة «سعد زغلول» جرت خلالها في النهر مياه كثيرة:

بين أواخر العشرينيات، ومنتصف الثلاثينيات، أخذت المكاسب الضئيلة التي انتهت إليها ثورة 1919، تزداد تراجعًا يومًا بعد يوم انتهز «الجيروند المصريين» - من يمين البرجوازية - فرصة الهجوم الاستعماري الذي أعقب مقتل السردار، وانتهى بإقصاء خصومهم من «اليعاقبة»، ليمسكوا بزمام السلطة، ويقلّصوا مساحة الديمقراطية، لكى يضمنوا ألاّ تحمل أصوات الطبقات الشعبية، خصومهم من الوفديين المتشددين في الوطنية إلى مراكز الحكم مرَّة أخرى، فيثيروا بتشددهم غضب الاستعماريين، ويدفعونهم للعصف بالمكسب الوحيد الذي حصلت عليه البرجوازية المصرية من قيادتها للثورة، وهو أن تكون شريكًا صغيرًا في السلطة السياسية.

وكانت تلك هي حقبة الانقلابات الدستورية التي بدأها «زيور» في عام 1925، واستأنفها «محمد محمود» في عام 1928، وجاء «إسماعيل صدقي» ليصل بها إلى ذروتها في الأعوام بين 1930 و 1935، فيلغي دستور 1923، ويصطنع دستور 1930 الذي أعطى الملك سلطات واسعة على حساب سلطة الأمة الممثلة في البرلمان..

ولو كان «سعد زغلول» حيًا في تلك السنوات، لأضاف متوجعًا:

- وكانت غلطتنا كذلك أننا صدقنا أن الأمة قد أصبحت حقًّا مصدر السلطات.

في تلك الحقبة من التاريخ، بدأت البرجوازية المصرية الصغيرة، التي ساهمت بدور رئيسي في ثورة 1919، رحلة خروجها الكبير، من تحت مظلة الفئات الأخرى التي قادت الثورة، والتي كانت المعركة الشرسة من أجل تثبيت الاستقلال والحفاظ

على الديمقراطية، قد فتت في عضدها، فدفعتها إلى نوع من المهادنة مع أعدائها. . وهكذا تشكلت - في سنوات متقاربة من تلك الحقبة - «الإخوان المسلمون» - الداعية إلى البعث الإسلامي، «ومصر الفتاة» - الداعية إلى البعث الفرعوني - وتحرك الطلاب بعيدًا عن التوجيه المباشر للوفد، لمقاومة ديكتاتورية «إسماعيل صدقي» وخلفاؤه، فكانت انتفاضة نوفمبر 1935، التي ظل «فؤاد مرسي» يحتفظ في ذاكرته - بعد نصف قرن منها - بصورة لصفحة من «الأهرام» تحمل تصريحًا لضابط إنجليزي في البوليس المصري، يقول فيه مفاخرًا، إنه أطلق النار على ثلاثة من الطلاب المصريين الذين شاركوا في الانتفاضة.

في العام التالى - 1936 - أنهى «فؤاد مرسي» دراسته الابتدائية. . وغادر «مدرسة عباس الابتدائية» إلى «المدرسة المرقسية الثانوية»، حيث بدأ يهتم بكتابات وأفكار «مصر الفتاة» التي كان أخوه الأكبر متعاطفًا معها. وهكذا وجد نفسه في منزل يجمع بين تيارين من تيارات الفكر الوطني، إذ كان أبوه من أوائل الذين انضموا إلى فرع «الحزب الوطنى» - حزب مصطفى كامل - بالإسكندرية، وكان من أوائل الذين انضموا إلى نقابة عمال الصنائع بالسكة الحديد، وقد احتفظ بانتمائه العاطفي والسياسي إلى الفكر الوطني التقليدي من «مصطفى كامل» إلى «محمد فريد» ثم «سعد زغلول» و«مصطفى النحاس»، بينما عرف عن طريق أخيه، التيار غير التقليدي في الفكر الوطني، الذي كانت تمثله «مصر الفتاة»، فلفت ذلك نظره إلى التنوع في الاجتهادات الوطنية، وأتاح له فرصة المقارنة بين المدرستين.

في كلية الحقوق بجامعة الإسكندرية، التي أمضى بها السنوات بين 1941 و 1954، تبلور انحيازه إلى التيار غير التقليدي في الحركة الوطنية المصرية، ولكنه لم ينضم إلى «مصر الفتاة» التي كانت تتعرض آنذاك لحصار أمني شديد، بسبب الشك في عواطفها المؤيدة للفاشست، بل أسس جماعة تضم عددًا من الطلاب والعمال، أطلق عليها اسم «حركة الجيل الجديد»، تولى رئاستها، بينما قام بمهمة سكرتيرها العام، موظف في شركة الغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار، أصبح اسمه شهيرًا بعد ذلك، هو «إبراهيم عامر»، وكانت أفكارها خليطًا من الفاشية، واشتراكية البرجوازية الصغيرة، مع نزوع للقبول بالديكتاتورية، ومن بين الشعارات التي كانت ترفعها «أيها العامل. . اعمل لتكون لك آلتك. . أيها الفلاح اعمل لتكون لك أرضك». .

في ظلام سنوات الحرب - التي كانت مرحلة جزر وطني وديمقراطي- عاش «فؤاد مرسي» سنوات دراسته الجامعية، متنقلاً بين مدرجات الجامعة، ومكتبتها، ومكتبات المحروسة، ونواديها الثقافية، يقرأ باهتمام، وبرغبة عارمة في المعرفة، كل ما يقع بين يديه من كتب..

وما لبثت قراراته أن تنظمت وتخططت، فتركزت على تاريخ مصر، وعلى أوضاع العالم المعاصر، الذي كانت خريطته السياسية والفكرية، توشك على التغير بعد الحرب.

وتلفت رغبته العارمة في المعرفة، وإقامته الدائمة في المكتبة، وقراءاته المتصلة في المذاهب السياسية والاقتصادية- نظر أحد زملائه في الكلية، هو «كمال جوجو»- وكان على صلة بالحلقات الماركسية التي بدأ تشكيلها آنذاك - فيلمِّح له، بأن له صديقًا يمكن أن يمدَّه بكتب ودراسات من النوع الذي يحب أن يقرأه.. ويقوده إلى مكتب محام مصري يهودي، ويعرفه به.. وعن طريقه يتعرف «فؤاد مرسي» لأول مرَّة على الماركسية، ويقرأ مبادئها في كتب «ماركس» و«أنجلز» و «لينين» و «ستالين» ويتردد على منتديات الماركسيين بالإسكندرية، ، من بينها ندوة «الثقافة الجديدة»، ليكتشف - بعد قليل - أنه يدور في إطار التجمعات التي تكونت منها فيما بعد منظمة «الشرارة» - إيسكرا - بقيادة «هليل شوارتز»..

على أن الطابع الأجنبي الذي كان غالبًا على هذه التجمعات، سرعان ما نفره منها، فانقطع عن الاتصال بها.. ولكن تأثيراتها الفكرية على عقله المشتعل المتوهج، لم تنسحب عنه.. وكان أبرز ما تركته من بصمات على عقله وروحه، أنها فسرت له همًّا كان يثقل قلبه، فقد كان عاجزًا عن تفسير ظاهرة الخيانة الوطنية، وعن العثور على تبرير لانضمام مصريين إلى البريطانيين، ومساعدتهم لهم في حكم وطنهم. أما بعد أن قرأ «البيان الشيوعي» فقد أدرك أن الوطنية ليست مفهومًا مجردًا، وليست جنسية، ولكنها مصالح فئات وطبقات اجتماعية، وهكذا فهم المعنى الحقيقي للاستعمار والمعنى الصحيح للوطنية، وبرقت في ذهنه تلك الفكرة التي سيعطي لها عمره بعد ذلك: نحن في حاجة إلى حزب من نوع جديد..

وخلال الفترة التي انشغل فيها بالقراءة عن الماركسية، والاتصال بحلقاتها في الإسكندرية ثم في القاهرة، تراخى نشاط «حركة الجيل الجديد»، على أنه جمع أعضاءها

في صيف 1945، وعرض عليهم الأفكار التي كان قد توصل إليها، معلنًا لهم أن الحركة قد وصلت إلى طريق مسدود، وأن أمامهم آفاقًا جديدة للعمل والنشاط ضمن التوجه الجديد، الذي كان قد توصل إليه.

وقد انقسمت الحركة إلى قسمين، أيده الأول، وكان يضم «يوسف موسى» و «جلال جوجو» - وهو ابن عمِّ «كمال جوجو» - وتمسك الباقون بالرؤى التي كانت تنشط على أساسها المنظمة. بينما شكل المؤيدون له، حلقة ماركسية صغيرة، عُرفت فيما بعد باسم «طليعة الإسكندرية»، ظلت تنشط إلى أن اندمجت في الوحدة التي تشكلت منها فيما بعد الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني «حديتو»، ومثلت في لجنتها المركزية بعضو واحد هو «لطفي عزوز».

وما كادت سنوات الحرب تنتهي.. حتى كان «فؤاد مرسي» قد أنهى دراسته الجامعية، وتخرج في كلية الحقوق، وعمل - لعدة شهور - معاونًا لنيابة المنشية، أوفدته الجامعة بعدها في بعثة دراسية إلى «جامعة باريس» للحصول على الدكتوراه.. ولأنه لم تكن هناك بعثات مخصصة لكلية الحقوق في «الاقتصاد» الذي فتنه، فقد اختار أن يدرس المالية العامة أقرب العلوم إلى الاقتصاد وأوثقها صلة به.

وفي باريس عاش حياة متقشفة، ساعدته عليها نشأته في أسرة فقيرة، وطبيعته التي لا تستمتع بشيء خارج نطاق العلم والفكر، وظروف فرنسا التي كانت قد خرجت من الحرب، بعد أن تدمر اقتصادها، وقد مكنته هذه الحياة المتقشفة من إنهاء بعثته في ثلاث سنوات بدلاً من خمس، وأتاحت له - فضلاً عن هذا - أن يقرأ الماركسية بعمق أكثر. وفيما بعد، قال لي:

- خلال هذه القراءة المتواصلة والمنتظمة للفكر الاشتراكي العلمي، أدركت معالم النظرية المناسبة لمصر.. إذ كانت الدراسات التطبيقية لـ «ماركس» و «أنجلز» على درجة كبيرة من الأهمية بالنسبة لي، وخاصة ثلاثية «ماركس» الشهيرة عن فرنسا، ودراسة «أنجلز» عن الثورة في «ألمانيا» فهذه الدراسات، هي التي علمتني كيف أطبق المادية الجدلية والتاريخية على الواقع المعين، وقد نبهني كتاب «أنجلز» بالذات، إلى ظاهرة خطيرة، تتعلق بأوضاع مصر.. إذ لفتت نظري دعوته إلى أن الإطاحة ببقايا الإقطاع، ينبغي أن تسبق التفكير في تحويل ألمانيا إلى دولة اشتراكية.. وفيما بعد تنبهت إلى أن هذه هي الفكرة الغائبة عن ممارسات الحلقات والتنظيمات الماركسية في مصر..

وفي العامين الأخيرين من إقامته في «باريس»، تلاقت أفكاره، مع اثنين من زملائه المبعوثين، كان أحدهما زميلاً له في جامعة الإسكندرية، ومبعوثًا من مبعوثيها لدراسة الفلسفة، هو «مصطفى صفوان»، وكان والده الشيخ «صفوان أبو الفتح» أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري الأول، وكان الثاني - وهو «إسماعيل صبري عبد الله» - أحد مبعوثي جامعة القاهرة للحصول على الدكتوراه في الاقتصاد.. فاتصل ثلاثتهم بالحزب الشيوعي الفرنسي، وطلبوا الانضمام إلى عضويته باعتبارهم شيوعيين، وأتاح لهم هذا استكمال معرفتهم النظرية، وخبراتهم التنظيمية والحركية..

ولأن «فؤاد مرسي» كان أول من أنهى دراسته منهم، وحصل على الدكتوراه بدرجة امتياز عن رسالته «العلاقات الاقتصادية والمالية بين بريطانيا ومصر ابتداءً من عام 1939»، فقد اجتمع الثلاثة عشية سفره إلى مصر، ليحددوا الدور الذي سينشطون على أساسه بعد عودتهم.. وانتهت المناقشات بينهم إلى أن تكون حركتهم في اتجاهين:

الأول: محاولة توحيد الشيوعيين في مصر في حزب واحد وإعلان تكوينه.

الثاني: أن يسير هذا الحزب في اتجاه تحقيق الثورة الوطنية التي ليست فقط معادية للاستعمار، بل وساعية كذلك لتصفية بقايا الإقطاع، والتي تفتح الباب أيضًا لتحقيق الثورة الاشتراكية.

وحمل «إسماعيل صبري عبد الله» - الذي كان يمثلهم في الاتصال بالحزب الشيوعي الفرنسي - هذه الآراء إلى الحزب، فوافقهم عليها..

في يناير 1949 عاد «فؤاد مرسي» إلى مصر، ليلتحق بهيئة التدريس بكلية حقوق الإسكندرية، وليحاول تلمس الطريق نحو ذلك الحزب الجديد، الذي كان متيقنًا منذ شبابه الباكر أن مصر في حاجة إليه: حزب يستنقذ ثمار ثورة 1919 التي كانت قد تبددت بين مطامع الأعداء، والورثة الذين أنهكهم النضال وفت في عضدهم، فيستقل الوطن حقًّا، وتعود الأمة مصدرًا للسلطات فعلاً، والأهم من هذا أن تستفيد الطبقات الشعبية - التي كانت ومازالت وقود الثورة الحقيقي - من ثمارها..

وكانت مجموعة «طليعة الإسكندرية» التي أسسها قبل سفره إلى البعثة، من بين المنظمات الماركسية التي اندمجت في «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» عند تأسيسها عام 1947 .. لكنه عندما عاد، لم يجد «حديتو» نفسها؛ إذ كان معظم كادرها

الأساسي قد تبدد، بسبب الانقسامات التي شهدتها، والتي بدأت بـ «التكتل الثوري» - الذي قاده «شهدي عطية الشافعي» عام 1948 - وتواصلت في دوامات أخذت تتسع حتى أدركتها حملة اعتقالات 15 مايو 1948، التي شنتها حكومة «النقراشي» بمناسبة حرب فلسطين الأولى.. فأطبقت المعتقلات على كادر «حديتو» الرئيسي، بينما تبدد من ظلوا خارج المعتقلات، بين الانقسامات والمطاردات..

وكان طبيعيًا أن يلتقي الشاب العائد من فرنسا، يحمل مشروع «حزب جديد»، بكادر «حديتو» المطارد، أو المنقسم، الذي يبحث هو الآخر عن حزب جديد.. ولأن التجمعات الماركسية المصرية، لم تكن غريبة عليه، فإنه لم تكد تمر شهور على عودته، حتى التقى بـ «أسعد حليم» وعن طريقه تعرف بـ «مصطفى طيبة» - الذي كان مسئولاً سياسيًا عن تنظيم «حديتو» خارج السجن ثم «سعد زهران» و «داود عزيز»..

وعن طريقهم تجمعت أمامه معظم وثائق الحركة الشيوعية المصرية، منذ بداية الأربعينيات وحتى نهايتها.. فانكب عليها يدرسها بعناية واهتمام.. ويعيد- في الوقت ذاته - قراءة الأعمال الأساسية للماركسية قراءة مخططة ومنسقة.

وانتهى من دراسته - كما قال لي فيما بعد - إلى أن الحركة الشيوعية الجنينية في مصر، كانت أسيرة رؤيتين أساسيتين:

- رؤية تركز على القضية الوطنية دون سواها، ولا ترى في مصر إلاّ التناقض مع الاستعمار فقط، وبالتالي ترى أن التحرر من الاستعمار هو هدفها..

- ورؤية تتوهم أن الأوضاع في مصر، هي ذاتها الأوضاع في أوروبا عشية الثورة الاشتراكية، وأنها بلد رأسمالي متقدم، وأنها مهيأه لثورة اشتراكية.

وهكذا برقت في ذهنه الفكرة التي كانت تولدت عن قراءاته لدراسات «ماركس» و «إنجلز» التطبيقية على الثورتين الفرنسية والألمانية، فقادته إلى اليقين بشيء ثالث مختلف، هو أن الثورة التي ينبغي أن يسعى الشيوعيون لإنضاج ظروفها، ليست هي «الثورة الاشتراكية، وليست هي «الثورة الوطنية العادية التقليدية»، وإنما «الثورة الوطنية التي تفتح الباب للثورة الاشتراكية»، وأنه لا بد من إزاحة بقايا الإقطاع في مصر أولاً.. ولا بد من الربط بين إزاحة بقايا الإقطاع وبين التخلص من الاستعمار..

وعلى ضوء هذا التحليل كتب «فؤاد مرسي»- وهو في الخامسة والعشرين من عمره - تقريره الأول، الذي نُشر بعنوان «تطور الرأسمالية وكفاح الطبقات في مصر» وبتوقيع «الرفيق خالد» - اسمه الحركي - ثم أضاف إليه - بعد ذلك - تقريره الثاني «ثورتنا المقبلة»، ليكون الاثنان، الأساس النظري والحركي، الذي انطلق منه «الحزب الشيوعي المصري»، وقد ميز بعد ذلك، باسم «الراية» نسبة إلى صحيفته الجماهيرية «راية الشعب».

وستمر في النهر وفي البحر بعد ذلك التاريخ مياه أربعين عامًا كاملة، تتقلب فيها به، وبالوطن، وبالأمة، الأحداث والظروف.. ويظل خلالها «الرفيق خالد» واقفًا في الخندق نفسه، يقرأ ويكتب ويفكر ويحلم ويعلم.. ويقود..

سيختلف مع كثيرين ويتفق مع كثيرين، وسيشتبك في معارك سياسية وفكرية طاحنة، مع الأعداء ومع الأصدقاء..

سيبرق اسم «الرفيق خالد» في سماوات مصر الملكية ثم مصر الجمهورية على امتداد الخمسينيات داعيًا إلى تحرير الوطن وتحرير الشعب، فيحشد حوله عواطف جياشة لجيل جديد، لم يكتف بثورة 1919، ولا بثورة 1952، وظل يحلم بـ «ثورتنا المقبلة»..

سيعرف عذاب السجن وعذاب النفي، ويخرج منهما ليعرف منصب رئيس مجلس الإدارة، ومنصب الوزير، فيظل في الحالين هو نفسه: عقلاً ذكيًا متوهجًا، وروحًا إنسانية غامرة، تأبى أن تستكبر على الآخرين، وترفض أن تساوم على الحق..

سيعيش زاهدًا في متع الدنيا الفانية، قانعًا بنشواتها العليا، قريبًا من الفقراء والبسطاء، يفضل أن يكتب تحليلاً سياسيًا للتجمع- الذي كان صاحب فكرة صيغته - عن أن يكتب مقالاً ينشره في صحيفة، فيعينه أجره على مواجهة أعباء الحياة..

ستنقلب الدنيا التي عاش يحلم بها، فلا يفقد تفاؤله، ولا يتخلى عن حلمه بالحرية وبالعدل..

وستنقلب به سيارته وهو في طريقه إلى الإسكندرية، ليصطدم رأسه بحجر، فينام ساكنًا على مشارف المدينة التي أحبها في الوطن، وأحب فيها الوطن..

تتبخر الأحزان والأحلام.. أستنشقها على البعد دامعًا، وأنا أقول:

- طبت حيًا.. وميتًا يا رفيق خالد!

1

# لطفي الخولي

## لعبة الاستيعاب المتبادل بين «عبد الناصر» و «الشيوعيين»(*)



لم تكن مصادفة أن تثير شخصية «لطفي الخولي» كل هذا الجدل الذي لم يتوقف طوال حياته وبعد مماته، فقد حدث ذلك أيضًا لكثيرين من الجيل الذي ينتمي إليه، ومن أعلامه البارزة: «محمد حسنين هيكل» و «محمد عودة» و «كامل زهيري» و«أحمد بهاء الدين» و«محمود أمين العالم» و«عبد العظيم أنيس» وآخرون على امتداد ألوان الطيف الفكري والسياسي، الذي لون خريطة مصر في مرحلة ما بين الثورتين 1919 - 1952 مع فوارق في تواريخ الميلاد، تتراوح بين خمس أو ست سنوات، لم تؤثر في المشترك بينهم جميعًا: فقد ولدوا بعد سنوات من ثورة 1919 اللاهبة، ليجدوا أنفسهم في وطن يجهد لكي يتحرر من الاستعمار والتخلف، وبين صفوف شعب يطمح للعدل وللحرية، ولم يكتشفوا إلا بعد عمر من التعب، أن العين بصيرة،

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 13 و20 فبراير (شباط) 2000.

واليد قصـيرة، وأنهم أمام خيارات صـعبة... بل وشـريرة، وأن المتاح أمامهم هو أن يختاروا بين العدل والحرية، وبين الاحتلال ونصف الاستقلال!

على نحو ما كانوا جميعًا من أبناء أفندية المدن والريف، ينحدرون من أسر مستورة من ذلك النوع الذي لا يعرف التخمة التي تسد الباب أمام الحلم، ولا يعرف الجوع الذي يشغل الإنسان عنه، لذلك دفعهم آباؤهم إلى صفوف تلاميذ المدارس إذ الزمن سنوات ما بعد الثورة، يتغنون في طابور الصباح بالنشيد الوطني الذي ألفه «مصطفى صادق الرافعي»:

اسلمي يا مصر إنني الفدا..

ذي يدي إن مدت الدنيا يدا.

أبدًا لن تستكيني أبدا..

إنني أرجو مع اليوم غدا

وتكونت أشواقهم عبر طفولة أقل سعادة من المعتاد، والغالب أنهم كانوا أكثر حساسية ورهافة، من أن يتحملوا الإحساس بأنهم مستورون في وطن يتعرى معظم أبنائه، وأنهم يشبعون بينما أقاربهم الأدنون شبه جوعى، وأنهم يتعلمون بينما أمضى أصدقاء طفولتهم العمر في ظلام الفقر والجهل والمرض!

من بين هؤلاء، كان «أحمد لطفي الخولي» الذي ولد في أغسطس **1929**، بإحدى قرى محافظة القليوبية، ابنًا لأحد أفندية الريف، ترك له جده ما يقرب من عشرة أفدنة، تفرغ لإدارتها واستثمارها، فجنبته وجنبت أبناءه مشقة الحياة في زمن كان بالغ الصعوبة، على كل الأصعدة، ولابد أن تأثيرات عقد الثلاثينيات، الذي خاض فيه المصريون معركة باسلة ضد ديكتاتورية «إسماعيل صدقي»، وضد الكساد العالمي الكبير الذي أفلست خلاله عناصر كثيرة من الأسر المستورة، ووصل إلى ذروته في ثورة الشباب عام **1935**، التي استشهد أثناءها ثلاثة من طلاب الجامعات، قد تركت أثرها على «لطفي الخولي»، كما تركته على غيره من مفردات جيله، الذي كان عليه في طفولته، أن يشهد التقلبات العنيفة في أوضاع مصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال الفترة بين بداية الثلاثينيات ومنتصف الأربعينيات، ومن عناوينها البارزة:

معاهدة 1936 التي أنهت مؤقتًا التناقض مع الاستعمار البريطاني، والحرب العالمية الثانية التي حولت الوطن إلى ساحة يتقاتل فيها الكبار، من دون أن يكون له في الأمر ناقة.. ولا جمل!

مع نهاية الحرب، يأخذ «أحمد لطفي الخولي» طريقه إلى «كلية الحقوق»، ليجد نفسه في بوتقة فوارة بالشعارات والمواقف: إخوان مسلمون، وشيوعيون، ووفديون، وفاشست يرفعون شعار: مصر فوق الجميع، عملاء للاستعمار وعملاء للإقطاع، انتهازيون ومرتزقة، وإرهابيون، والهم الشاغل للجميع هو: مستقبل مصر بعد الحرب!

كل الشواهد التالية، تكشف عن أن «لطفي الخولي» قد كون رؤاه الأساسية خلال تلك السنوات، فاختار أن ينتمي للوطن بطريقته، ولم يكن هناك شك في رفضه للقوى الاجتماعية والتيارات الفكرية التقليدية التي كانت سائدة آنذاك، أو في انتمائه للقوى الصاعدة التي كانت تسعى لبناء مصر جديدة ومختلفة. أما المؤكد، فهو أنه لم يكن من النوع الذي يتقبل بسهولة العمل داخل الإطارات المنضبطة، كالتنظيمات السياسية، السرية والعلنية، كما فعل كثيرون من جيله، ولم يكن السبب في ذلك جبنه أو خوفه كما كان الحال مع آخرين، لأن شواهد تاريخه اللاحق، تكشف عن أنه كان ينطوي على درجة من الشجاعة والاندفاع والقدرة على تحمل التضحيات والمشاق، عزت على كثيرين من نقاده والمشهرين به، ولعل السبب هو أنه كان منذ البداية، شخصية يمتزج في داخلها الفنان الذي يملك طاقة هائلة من التحرر الداخلي، الذي يعتز باستقلاله وذاتيته، على نحو صعب معه أن يتحمل معه قيود العمل المنظم، خاصة إذا كان في إطار حلقات محدودة العدد، ومحدودة التأثير فيما حولها.

ولأنه كان ينتمي لأسرة عرفت ألوانًا متعددة من الطيف السياسي، وكان أحد أبناء عمومة أبيه فعلاً من أقطاب «الإخوان المسلمين»، هو الشيخ «البهي الخولي» فقد كان منطقيًا أن يتخلق على النحو الذي عرفناه به، كإنسان، وككاتب، وكسياسي: مزيج من قلق الفنان الذي يكتب القصة القصيرة والمسرح ولا يكف عن الاهتمام بشئون الأدب والفن في نشاطه الخاص والعام، وصحفي يكتب المقالات السياسية التحليلية، وسياسي يقوم بأدوار كثيرة في الكواليس، وفي الساحات العامة، وإنسان لا حد لجاذبيته الشخصية وقدرته على اجتذاب احترام كل الذين عرفوه أو اختلطوا به، مهما اختلفوا معه!

وكان طبيعيًا أن تكون الصحافة هي اختياره الأول، كما كانت اختياره الأخير، وقد بدأ حياته في مطبوعة سياسية صغيرة، هي «مسامرات الجيب» ثم بدأ يكتب بعد ذلك في «روز اليوسف» بعد أن انتقل للعمل بالمحاماة، عقب تخرجه عام 1949، ليتمرن في مكتب أحد أعلام المثقفين المصريين في الجيل الذي سبقه، وأحد أعاجيب الظاهرة الثقافية المصرية وهو الدكتور «محمد مندور»، المحامي والصحفي والأستاذ الجامعي والناقد الأدبي والنائب في البرلمان.. فيتعلم منه ويتأثر به، ويتسع أفقه رحابة في تقبل المختلف.

وخلال السنوات الخمس عشرة التي عمل خلالها بالمحاماة [1949 - 1965] في مكتب «محمد مندور»، ثم في مكتب «جان أرقش»، الذي تزوج بعد ذلك من ابنته، كان محاميًا بعض الوقت يهتم اهتمامًا خاصًا بالقضايا العمالية، وصحفيًا بعض الوقت اختار لزاويته في «روز اليوسف» عنوانًا بالغ الدلالة هو: «تعلم حقوقك»، وكاتبًا للقصة القصيرة بعض الوقت، وسياسيًا طوال الوقت، على صلة طيبة بالجميع، يعترف - ويتأثر بهم - ويسعى للتأثير فيهم.

كان اختياره الأيديولوجي قد استقر عند «الماركسية» التي كانت أهم الصيحات الفكرية في بلاد المستعمرات في سنوات ما بعد الحرب، واستقر عند الاستقلال التنظيمي، كاختيار خاص به، بعد أن اقتنع بأنه ليس مؤهلاً للعمل المنظم، ولكنه مع ذلك ظل على صلة طيبة ووثيقة بالتنظيمات الشيوعية، التي كان عليها أن تواجه مآزق متعددة، منذ انتصرت ثورة 1952.

فقد ساهمت مع غيرها من القوى السياسية الصاعدة كـ «الإخوان المسلمين» و«الشباب الوفدي» و «مصر الفتاة» في تهيئة المناخ الذي مكنها من الانتصار، لكن الثوار ما كادوا يستقرون على مقاعد السلطة، حتى قرروا أن ينفردوا بالأمر دون الجميع، وأن يُصفّوا كل القوى التي مكنت لهم الانتصار..

كان مجلس قيادة ثورة يوليو يضم بين أعضائه اثنين من الماركسيين، هما «خالد محيي الدين» و «يوسف صديق»، كما أن «تنظيم الضباط الأحرار» - الذي قام بالثورة - كان يضم بين أعضائه عددًا من أعضاء قسم الجيش بـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني- حديتو» أكبر المنظمات الشيوعية في ذلك الحين، لكن المجلس والتنظيم كانا يضمان - كذلك - أغلبية من الأعضاء المنتمين إلى «الإخوان المسلمين» أو المتأثرين

بهم، فضلاً عن العناصر التي تجمع بين العداء للاستعمار، والعداء للشيوعية، كما أن ثورة 23 يوليو 1952، كانت حريصة على أن تنفي عنها شبهة الشيوعية، حتى لا تفقد التأييد المحلي والدولي لها.

وبالمثل، كانت الحركة الشيوعية تضم منظمات نظرت إلى ثورة يوليو - منذ اللحظات الأولى لقيامها- باعتبارها ثورة وطنية تحررية، بينما نظرت إليها منظمات أخرى باعتبارها انقلابًا عسكريًا فاشيًا عميلاً للولايات المتحدة الأمريكية، على النمط الذي كان شائعًا في أمريكا اللاتينية.

وكان من نتيجة ذلك أن الشهور الأولى التي أعقبت استيلاء الضباط الأحرار على السلطة، شهدت بعض أشكال التعاون بينهم وبين الجناح الذي أيدهم من الشيوعيين المصريين.

ولم يستمر شهر العسل الأول بين «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» و «ثورة يوليو» سوى ستة أشهر، اتسع بعدها نطاق الصدام بين الطرفين، إذ لم يحل تأييد «حديتو» للثورة دون مطاردة أعضائها واعتقالهم وتقديمهم إلى محاكمات عسكرية بسبب إصرار «مجلس قيادة الثورة» على تصفية الوجود المستقل لكل القوى والتنظيمات السياسية العلنية والسرية بما في ذلك «تنظيم الضباط الأحرار» الذي قام بالثورة.. وكان من نتيجة ذلك أن انضمت «حديتو» إلى خط المتشددين الذين يغلبون وجه الصراع على وجه الوحدة في التعاون مع ثورة يوليو.

لكن خط التحالف بين الماركسيين المصريين، وبين ثورة يوليو، ما لبث أن فرض نفسه على الطرفين من جديد خلال الأعوام الثلاثة التالية، عندما برزت ملامح السياسة الوطنية المعادية للاستعمار، التي ينتهجها نظام يوليو، في أعقاب مواقفه ضد حلف بغداد ومشاركته في «مؤتمر باندونج»، وكسره احتكار السلاح، ثم إعلانه إنهاء فترة الانتقال والدستور الدائم، وإلغاء حالة الطوارئ ثم تأميمه شركة قناة السويس وهو ما أدى إلى توحد المنظمات الشيوعية، حول تأييد سياسة «عبد الناصر» هذه المرة، ثم توحدها تنظيميًا بين فبراير 1955 ويناير 1958.

وهكذا بدأ منذ أواخر عام 1965، شهر العسل الثاني بين ثورة يوليو والشيوعيين المصريين، ليستمر أكثر من عامين.

## 2

وفي خريف 1958، بدأ العد التنازلي لفض التحالف الثوري الذي كان قائمًا في المنطقة، فنشب الصراع بين «عبد الناصر» - الذي تحالف مع «حزب البعث» خلال المرحلة الأولى من الوحدة المصرية / السورية - وبين «عبد الكريم قاسم» قائد ثورة 14 يوليو العراقية الذي تحالف مع «الحزب الشيوعي العراقي». وانعكس هذا الصراع على «الحزب الشيوعي المصري»، الذي توحد في يناير 1958، فانقسم إلى تيارين، أحدهما أكثر ميلاً لإعلان وجه التحالف مع ثورة يوليو، والثاني أكثر ميلاً لإعلان وجه الصراع معها. ثم ما لبثت حدة الصراع على زعامة حركة القومية العربية أن أنهت شهر العسل الثاني بين الشيوعيين وثورة يوليو. وبدأت حملة اعتقالات يناير 1959 التي شملت الكادرات الرئيسية للحركة الشيوعية المصرية، ثم تبعتها حملة مارس 1959 التي شملت كل نشطائها.

وكان «لطفي الخولي» أحد الذين شملتهم حملة 1959، مع أنه لم يكن عضوًا في أحد التنظيمات الشيوعية الأربعة التي كانت قائمة آنذاك، بل كان أحد العناصر الماركسية المستقلة التي شملت الحملة عددًا ليس قليلاً منهم، فضلاً عن عناصر أخرى من المثقفين الديمقراطيين والليبراليين. وكان حتى القبض عليه يعمل بالمحاماة، ويهتم بشئون الثقافة والأدب وبالقضايا السياسية العامة. كما كان أحد كُتّاب «الأهرام» ومع أنه لم يكن منظمًا، فإنه كان سياسيًا، يقف في الغالب في منطقة متوسطة بين الموقفين الرئيسيين في الحركة الشيوعية آنذاك تجاه «عبد الناصر».

وخلال المرحلة الأولى من الاعتقال، عومل الشيوعيون في المعتقلات الناصرية معاملة بشعة تستهدف تصفيتهم بدنيًا ونفسيًا، وكان الجميع قد دخلوا المعتقلات وهم يشتركون في تقييم حكم «عبد الناصر» تقييمًا إيجابيًا، باعتباره زعيمًا وطنيًا معاديًا للإمبريالية، ويتفقون على أن التناقض بينهم وبينه تناقض ثانوي وليس رئيسيًا، وكان الخلاف بين الفريقين الرئيسيين من الشيوعيين المصريين محصورًا بين وجهتي نظر. ترى أولاهما أن التحالف مع «عبد الناصر» لا يحول دون إبراز الخلاف معه حول قضية الديمقراطية، وترى الثانية أن التحالف ينبغي أن يكون بلا تحفظ. وما لبث الحوار

بين الطرفين - في ظروف التعذيب والاعتقال - أن دفع كُلاً منهما إلى شطط، أدى بالمتشددين إلى اعتماد الرؤية التي تدعو لفض التحالف مع «عبد الناصر»، باعتباره ممثلاً لرأسمالية الدولة الاحتكارية العميلة للإمبريالية، وبالمعتدلين إلى اعتماد الرؤية التي تقول إن هناك مجموعة اشتراكية في قمة السلطة.

ومع أن انغماس «عبد الناصر» في الصراع مع الشيوعيين على صعيد الوطن العربي كله، كان قد أدى إلى ارتباك خطواته وتشوش رؤيته الثورية وتحالفاته الدولية، مما أعطى المتشددين ذرائع تؤكد صحة رؤيتهم، إلا أنه ما لبث أن أمر بتخفيف الحملة الدعائية ضد الشيوعية، خاصة بعد أن استقال البعثيون - الذين كانوا يحرضون على استمرارها وتصعيدها - من حكومة الوحدة، ثم اتخذ عددًا من الإجراءات الثورية التي أنعشت التيار المعتدل في الحركة الشيوعية.

وكان «لطفي الخولي» قد قضى فترة اعتقاله التي استمرت ما يزيد على العام، في «معتقل العزب» بالفيوم ضمن عدة مئات من المعتقلين ينتمون للتيارين الرئيسيين المتصارعين في الحركة الشيوعية ولغيرهما. ولم يتخذ من استقلاله عن هذه التيارات، أو خلافه مع الآخرين في تقييم حكم «عبد الناصر»، ذريعة للنكوص عن مقاومة ظروف الاعتقال البشعة، بل قام بدور فعال وشجاع، ميّزه طوال حياته، في هذا الصدد.

وطبقًا لما رواه فيما بعد فإن «محمد حسنين هيكل» - الذي كان قد عرفه قبل عام من اعتقاله - كان هو الذي بادر بالاتصال بزوجته في عيد ميلاده الثلاثين - 27 أغسطس 1959- ليهنئها بالمناسبة وليطمئن على أحوالها. وبناء على طلبها استصدر لها «هيكل» إذنًا بزيارة خاصة له في المعتقل. صحبتها خلالها شقيقته وصديقه د. «مجدي وهبة». وعن هذا الطريق انتقلت إلى «هيكل» صورة واضحة عن الطريقة التي يعامل بها الشيوعيون في السجون، استكملها «لطفي الخولي» برسائل كان يهربها - وهو في السجن - إلى «هيكل» ليطلب إليه فيها التدخل لحل التناقض الثانوي بين الشيوعيين وبين «عبد الناصر» حول قضية الديمقراطية، مشددًا على أنهم يؤيدون موقفه المعادي للاستعمار والإمبريالية، وسعيه لتحقيق تحولات اجتماعية وأن الموقف العدائي الذي يتخذ منهم نظامه، لامبرر له، ولا مصلحة لأحد الطرفين في استمراره.

وأصبح الحوار بين الطرفين مباشرًا، حين نقل «لطفي الخولي» من «معتقل العزب» إلى عنبر المعتقلين بمستشفى قصر العيني، حيث زاره «هيكل» وأخبره بأنه قابل

«عبدالناصر» وعرض عليه الموضوع، وأنه في طريقه للحل على الأرضية التي سبق له اقتراحها. والظاهر أن «عبد الناصر» قد هون من أثر التناقض الثانوي بين الشيوعيين وبينه، وهو قضية الديمقراطية، مشيرًا إلى أن هناك خطرًا على التحول الثوري، مصدره هو نفوذ القوى البرجوازية داخل النظام نفسه.

وبعد أسابيع من تأميم «بنك مصر»، و «البنك الأهلي» أفرج عن عدد من الشخصيات اليسارية والماركسية والليبرالية، التي لا صلة لها بالمنظمات الشيوعية فغادر المعتقل خلال أسبوعين أو ثلاثة كل من «سعيد خيال» و «يوسف حلمي» ثم «لطفي الخولي» و«لويس عوض» و «عبد الرازق حسن» الذي يقول إنه استعرض علاقته بالثورة، التي اعتقلته وفصلته من عمله، مع أنه كان من المؤيدين لها والداعمين خطواتها، في سياق لقاء بينه وبين «هيكل» رتّبه وحضره «لطفي الخولي» انتهى بالاتفاق على إنشاء «صفحة الرأي» بـ «الأهرام» التي أنيط بـ «الخولي» الإشراف على تحريرها، بالتعاون مع مجلس تحرير يضم الدكاترة: «محمد الخفيف» و «عبد الرازق حسن» و «مجدي وهبة» و «عبدالملك عودة» ثم انضم إليهم فيما بعد «ميشيل كامل». و «لويس عوض».

يقول «لطفي الخولي»: كنا ماركسيين، إلا أنه كان من رأيي ألا تكون الصفحة كلها كذلك، وكان هذا الموضوع محل مناقشة مع «هيكل» وبالطبع مع «عبد الناصر»، وكانت الفكرة أن «الأهرام» لابد وأن تجمع كل القوى الوطنية كجبهة وطنية تقدمية، ومن هنا يلزم أن تكون معنا كل العقول والرموز التي تمثل هذه الجبهة.

وكان اقتناع «محمد حسنين هيكل» المدني الوحيد في سلطة يوليو، ذات الأصول العسكرية والتي تعاني من فقر أيديولوجي مدقع، الذي يملك فرصة حقيقية للحوار مع «عبد الناصر» وللتأثير فيه - بأهمية إقامة جسر بين هذه السلطة وبين المثقفين اليساريين وبالذات الماركسيين وراء ظهور «صفحة الرأي» بين صفحات «الأهرام» - ابتداء من مارس 1961. ووراء هامش الحرية الذي أتيح لها واتسع تدريجيًا، في محاولة لأن يعود «الديالوج» بين الطرفين - الذي كان سائدًا خلال عامي 1957 - و 1958 - ليحل محل «المونولوج» «الذي ساد خلال عامى 1950 و 1960 متواكبًا مع حملة القهر الدعائي والبوليسي للشيوعيين، التي أشاعت الرعب بين صفوف النخبة المثقفة بكل تياراتها حتى تلك التي تعادي الشيوعية، ودفعهم إلى نوع من السلبية، تركت الساحة

الثقافية والفكرية، لكتابات تجمع بين النفاق والتشوش وتفتقد أية مصداقية، وهو ما أزرى بمكانة النظام.

ولم تكن صدفة أن تبدأ «صفحة الرأي» نشاطها بطرح قضية «أزمة المثقفين» في سلسلة من خمس مقالات كتبها «لطفي الخولي» لتكون أساسًا لحوار اشترك فيه آخرون على الصفحة نفسها، أو في صحف أخرى، كان من بينهم «عبد الرازق حسن» و«عبد الملك عودة» و «مجدي وهبة» و «لويس عوض» و «محمد الخفيف» و «كلوفيس مقصود» فضلاً عن «عباس العقاد» و«إسماعيل مظهر» و «زكي نجيب محمود» و «صلاح دسوقي».

ومع أن معظم الكتابات لم تكن تخلو من حذر طبيعي، بتأثير حقبة المونولوج المخيفة، إلا أن الهم الديمقراطي كان يشيع بين تشخيص الكثيرين للأزمة، وما لبث «محمد حسنين هيكل» أن شارك في الحوار، فكتب ست مقالات بين 2 يونيو و14 يوليو 1961 - جمعها بعد ذلك في كتاب من أخطر ما كتبه. ومع ذلك لم يطبع سوى مرة واحدة، هو «نظرة إلى مشكلاتنا الداخلية في ضوء ما يعرف بـ «أزمة المثقفين» - إذا كانت في الواقع بمثابة مانيفستو لمرحلة جديدة من مراحل الثورة، فبعد خمسة أيام فقط من نشر آخر تلك المقالات، تتالى - اعتبارًا من 19 يوليو 1961 - صدور قرارات التأميم الشهيرة.

وبصدورها ترابطت كل مشاهد السيناريو الذي بدأ بقبول فكرة «لطفي الخولي» بالحوار.. بين الماركسيين والنظام، ثم بالإفراج عنه وعن غيره من الماركسيين المستقلين ووراء فتح «صفحة الرأي» وإدارة الحوار حول أزمة المثقفين، وتدخل «هيكل»الحاسم لتوجيه المناقشة في الاتجاه المطلوب ليقول ما خلاصته إن قيادة «عبد الناصر» حققت للمثقفين اليساريين والتقدميين أكثر مما كانوا يحلمون به، وأن الصدام بينهم وبينها يعود إلى إصرارهم على نمط معين للتغيير الثوري في الوقت الذي كانت فيه هذه القيادة تواجه محاولات لجذبها إلى الخلف. وهو ما دفعها لكي تقدم «أهل الثقة» على «أهل الخبرة» أما والثورة تتجه إلى قفزة كبرى تضع خلالها كل موارد البلاد بين يدي الدولة الثورية، فإن الباب مفتوح للجميع لكي يشاركوا بفاعلية في عملية إعادة بناء المجتمع، فالثورة في حاجة إلى المثقفين والتكنوقراطيين لكي يديروا وحدات الإنتاج، ويسهموا في تنفيذ خطة التنمية، وهي في حاجة إلى غيرهم من المثقفين الثوريين لكي يصوغوا من أعماق ضميرهم وعلمهم وعقيدتهم الثورية، ويعطوها من فكرهم، نظريتها الوطنية، أي طريقها إلى التغيير الأساسي والجذري.

ولأن قرارات التأميم التي صدرت في يوليو عام 1961، قد حققت أكثر مما كان يحلم به الشيوعيون والتقدميون، فلم يعد هناك مبرر - في رأي «هيكل»- لكي يشقوا عصا الطاعة، ولكي ينفردوا بمعارضة النظام، بعد أن تلاشت ظاهريًا كل القوى السياسية الأخرى، ولم يعد أمامهم مفر من أن يؤمموا أنفسهم اختياريًا ويندمجوا في بنية النظام.. الذي قرر هو الآخر أن يدمج أهل الثقة بأهل الخبرة، على أساس أن يثبت الجميع أنهم أهل للثقة.

كانت مشكلة «عبد الناصر» الأساسية، أنه - ربما بشكل غير واع - قد دمج الوطن والشعب والثورة في شخصه، فأصبح الحفاظ على السلطة في مخيلته قرينًا بالحفاظ على هذا كله، وفي بعض الأحيان مقدمًا على الاحتفاظ بهذا كله أو ببعضه، وأصبح ولاء الآخرين له، وثقته بهم، هو هاجسه الأساسي،. ولم يكن في أي وقت من الأوقات مستعدًا للقبول بأية مشاركة مؤثرة في اتخاذ القرار،إذ لا يفتى و «عبد الناصر» في المدينة.. ولم تكن صدفة أن كل التنظيمات السياسية التي ابتكرها كانت أوعية لتنظيم التأييد لا لتنظيم المشاركة.

ولما كان عازفًا حتى عن تنظيم الذين يؤيدونه، فقد كان طبيعيًا ألا يسمح بذلك للذين يعارضونه أو يحالفونه.

## 3

كانت مشكلة «عبد الناصر» مع الشيوعيين ذات أبعاد ثلاثية مترابطة فهم - كما أشار «هيكل» - يصرون على تصور نظري معين للثورة، لا يوافقهم عليه، وهم الوحيدون من بين القوى السياسية التي كانت قائمة قبل الثورة الذين رفضوا حل حزبهم والانضمام كأفراد إلى «الاتحاد القومي» على الرغم من أنه طلب ذلك منهم صراحة في خريف 1958.

في هذا السياق جاءت فكرة التعاون بين نظام يوليو في حقبته الاشتراكية، وبين ذلك الفريق من الماركسيين المستقلين الذين يقف في طليعتهم «لطفي الخولي» في الوقت الذي كانت تتواصل فيه عمليات اعتقال الشيوعيين المنظمين - سواء كانوا مؤيدين أو معارضين- وتقديمهم إلى محاكمات عسكرية.

وكان هذا التعاون بالطبع مشروطًا، وكانت شروط «عبد الناصر» بالطبع هي المرعية بحكم أنه الطرف الأقوى وكانت التجربة بمجملها «بروفة» لصيغة التعاون التي يقبلها النظام مع «الشيوعيين» بعد أن يتحولوا إلى «ماركسيين» - أي يتخلوا عن تنظيمهم المستقل. يقول «لطفي الخولي» - في لقاء مع الباحثة الأمريكية «سيلما بوتمان» - إن «صفحة الرأي» كانت لديها فرصة لانتقاء بعض النقاط السلبية في سياق إبراز الإيجابيات وأن «عبد الناصر» قال إنه يسمح لكل نقد عدا الشخصي. ويقول «إبراهيم سعد الدين» - لنفس الباحثة - إنه كان هناك تفاهم متبادل بين «لطفي» و«هيكل»، بحيث إن «لطفي» قام بتنظيم عمله بشكل ما مع وجود بعض الحدود، فهي صفحة تنقد النظام دون عدوانية، وكان هذا النقد- إطار التأييد- يركز على إبراز الخطوات التي تتخذ لإجراء التغييرات الاجتماعية المطلوبة. ويقول «عبد الرازق حسن» للدكتور «فخري لبيب» إنهم اشترطوا على «هيكل» ألا يؤاخذوا على ما يدونه من آراء أو يعتقلوا بسببها، وأنه وعدهم بذلك.

في هذا السياق - فإن صفحة «الرأي» - كما قال «لطفي الخولي» - لم تكن تقترب إلا من القضايا التي تستطيع أن تقول فيها القدر الواجب من الحقيقة بوجهيها السلبي والإيجابي، وأنها كانت تحذر من الوقوع في التبرير وكانت تؤيد بصراحة وتختلف بصراحة، وأن الصفحة انفتحت أمام كل المثقفين الجادين من مختلف الاتجاهات وبالذات تلك التي كانت لا تعبر عن نفسها بسبب عدم الاطمئنان، ومنها العناصر الليبرالية والديمقراطية بل والمعادية للماركسية.

لقيت «صفحة الرأي» هجومًا متعدد الاتجاهات، كان أقساها هو ما جاء من الشيوعيين المعتقلين، الذين كانوا ينظرون إلى «الماركسيين المستقلين» باعتبارهم مواطنين درجة ثانية أو ثالثة، وينظر المتشددون منهم إلى الذين يتعاونون من الماركسيين مع نظام يعتقل الشيوعيين ويعذبهم، باعتبارهم «خونة» أو «مرتدين» أو ما هو أسوأ من ذلك.

ويقول «لطفي الخولي» إنه حفز الرئيس الغيني «سيكوتوري» عند زيارته لمصر على أن يعيد فتح موضوع المعتقلين الشيوعيين مع «عبد الناصر» وأنه شجع الصحفي الفرنسي المصري الأصل، «إريك رولو» على أن يثير القضية ذاتها، عندما أجرى حوارًا مع «عبد الناصر» عام 1963، وهو الحوار الذي أعلن فيه «عبد الناصر» أنه سيفرج عن المعتقلين الشيوعيين قبل نهاية العام نفسه.

وعلى الكفة الأخرى كانت هناك شكوك وعقبات تثيرها الجهات البيروقراطية التي لم تكن ترحب بتعاون النظام مع الماركسيين، بل وكانت تسعى لإثارة الشبهات حول ما ينشر بـ «صفحة الرأي» حتىإن «حسن المصيلحي» - مستشار الرئيس «عبد الناصر» لمكافحة الشيوعية في ذلك الحين - اتهمها بأنها تستخدم الشفرة في إجراء حوار مع المعتقلين.

وخلال الأعوام الثلاثة التالية، التي فصلت بين ظهور الصفحة في مارس 1961، واجتماع مجلس الأمة في مارس 1964، تتالت أحداث كان لبعضها تأثير إيجابي على علاقة «عبد الناصر» بالشيوعيين والماركسيين، وعلى موقفهم منه، كان من بينها إصدار قرارات التأميم في يوليو 1961، التي استكملت في أغسطس 1963، لتصفي - في تحليل الشيوعيين - البرجوازية المتوسطة.. كما كان من أهمها تفكك الوحدة المصرية السورية لنفس الأسباب التي حذر منها الشيوعيون. وصدور «ميثاق العمل الوطني» الذي حاول فيه «عبد الناصر» أن يصوغ لثورته أيديولوجية اعتبرها بعض الشيوعيين اشتراكية غير ماركسية، واعتبرها آخرون مؤشرًا على وجود مجموعة اشتراكية في قمة السلطة واعتبرها فريق ثالث أيديولوجية بونابرتية تخدم مصالح رأس المال الكبير. وذوبان الجليد عن العلاقات المصرية - السوفييتية، والتغيير الإيجابي في رؤية المنظرين السوفيت للنظام الناصري، والذي أخذ صورة تحليل يقول إن هناك طريقًا ثالثًا للنمو - غير الطريقين الرأسمالي والاشتراكي - هو «طريق النمو اللارأسمالي»، وأن هذا هو الطريق الذي تتبعه أنظمة «الديمقراطية الوطنية في العالم الثالث» وفي مقدمتها نظام «عبد الناصر».

وهكذا غادر الشيوعيون المصريون المعتقلات - في مارس 1964 - ليجدوا رطانتهم الثورية تتلعثم على ألسنة المسئولين ومقدمي البرامج في الإذاعة والتليفزيون، وتتعثر على أقلام صحفيي النظام الذين لا يعرفون لها معنى، وليجدوا واقعًا اجتماعيًا يوحي بأنه سيكون مختلفًا: اختفت طبقات وفئات اجتماعية بالكامل، وكمنت بقاياها السياسية تحت السطح وأموالها السائلة تحت البلاط، تنتظر فرصة ملائمة للظهور، وحصل العمال والفلاحون والطبقات الوسطى الصغيرة على مكاسب نظرية لم تكن قد طرحت أُكُلها بعد، لكن وعدها المعسول كان كافيًا لأن يصموا آذانهم عن كل دعوة اشتراكية من خارج النظام، وبرز على السطح تنظيم سياسي لنظام سياسي يبعث على الظن في أن كليهما سيكون مختلفًا عما سبقه. اختفت لافتة «الاتحاد القومي» الذي كان يزعم أنه يمثل المواطنين جميعًا لتحل محلها لافتة «الاتحاد الاشتراكي العربي». وكان الكلام يجري

همسًا عن أن «عبدالناصر» بدأ بالفعل بتشكيل «جهاز سياسي» داخل هذا الاتحاد الفضفاض، يقوم - كما أشار «الميثاق» في غموض - «بتجنيد العناصر الصالحة للقيادة وينظم جهودها ويبلور الحوافز الثورية للجماهير».

وحتى قبل أن يغادروا المعتقلات، كان التنظيم الشيوعي المستقل قد انتهى عمليًا، بسبب التطورات الأيديولوجية في المعسكر الاشتراكي والتقلبات السياسية في مواقف المنظمات الشيوعية المصرية، والأهم من ذلك أن حملة **1959 - 1964** كانت قد كشفت الكادر الرئيسي والاحتياطي حتى مستوى المرشحين والعاطفين، فأصبح العمل السري مستحيلاً في ظل نظام حكم كانت عيون أجهزة أمنه تخترق كل جدار. وفضلاً عن أن خط المجموعة الاشتراكية، كان قد انتصر؛ فإن ظاهرة الماركسيين المستقلين كانت قد تفشت، لذلك حدث ما كان متوقعًا، فاستجاب الشيوعيون المصريون لما رفضوه في خريف **1958**، وقرروا تأميم أنفسهم، وإنهاء الوجود المستقل لحزبهم «كخطوة لابد منها في ظروف بلادنا الخاصة، لوضع أسس الوحدة بين الاشتراكيين في تنظيم ثوري واحد، في حزب اشتراكي واحد»، كما جاء في قرار الحل.

ومع أنه لم تكن مصادفة أن حرص البيان على الإشارة إلى «وجود ماركسيين غير منظمين» يساندون قيادة عبدالناصر إلا أننا لم نجد في كل المصادر، التي تحدثت عن حل المنظمات الشيوعية، أية إشارة من بعيد أو من قريب على أن «لطفي الخولي» قد لعب أي دور في هذا الصدد، أو تحدث معهم بشأنه، سواء بالذات أو بالوساطة، بينما وردت أسماء آخرين.

وهكذا نجحت «صفحة الرأي» - باعتبارها منبرًا للاتجاه الماركسي المستقل في تحقيق هدفها، الذي يحدده «لطفي الخولي» بأنه «مدّ الجسور بين عبدالناصر وكافة القوى الاشتراكية والديمقراطية بما فيها الشيوعيون»، وعلى عكس ما كان متوقعًا فإنها لم تكد تحقق هدفها، حتى تقرر نفي «لطفي الخولي» ومجموعته عنها وتحويلها من صفحة تنشر في أوسع الصحف اليومية توزيعًا وتأثيرًا إلى مجلة شهرية هي مجلة «الطليعة» وبذلك يتقلص عدد الذين يقرأونها من مئات الألوف، إلى عدة ألوف، ربما لا تزيد على خمسة أو ستة.

وفي تفسير «لطفي الخولي» لذلك قال إنه يعتقد أن وراء ذلك ضغوط بعض المجموعات البيروقراطية في «نظام عبدالناصر»، والغالب أن «عبدالناصر» لم يكن في

حاجة إلى ضغوط كبيرة لكي يتخذ مثل هذا الإجراء، إذ كان منذ البداية مليئًا بالشكوك من أن «يخبط منه الشيوعيون البلد»، وكان ذلك ما قاله عندما طولب عام 1962 بالإفراج عن المعتقلين.

وفيما بعد - غالبًا عام 1970 - ناقش «أبو إياد» و «أبو عمار» الرئيس «عبدالناصر» في ظاهرة تكرار حبس واعتقال وتحديد إقامة «لطفي الخولي» مع مساندته الكاملة لنظامه فقال لهما: إنهم يرفضون أشياء في النظام يمكن أن تفسر عند كثير من الناس، وعندي أيضًا في بعض الأحوال بأنهم معارضة ضد النظام، وفسّر «لطفي الخولي» ذلك قائلاً: أنا أعتقد أن ذلك - أي الحبس والاعتقال - كانا يحدثان بسبب إصرارنا على عدم الذوبان وتمسكنا باستقلالنا، فقد كانت القضية قضية تطويع واستيعاب.

كان ما حدث طبيعيًا تمامًا: ففي الوقت الذي كان فيه الشيوعيون لا يزالون يتمسكون بتنظيمهم المستقل، ويصمدون ببسالة، وإلى حد الاستشهاد في مواجهة تعذيب بشع، أعطى النظام الماركسيين المستقلين منبرًا فسيحًا على صفحات «الأهرام» - كان أشبه بـ«منبر» في الهواء الطلق.. أما وقد أجبروا على إنهاء هذا التنظيم، وأصبحوا جميعًا «مستقلين» فقد آن الأوان لنقلهم من «عنبر صفحة الرأي» الفسيح - إلى «زنزانة الطليعة» الضيقة.

## 4

وهكذا كان على الشيوعيين المصريين - كما كان على غيرهم من القوى السياسية - أن يختاروا بين أن يكون لهم حزبهم المستقل، الذي ينشط بشكل سري، ويعرضهم للمطاردة، ويقودهم إلى المنافي والسجون ليعيشوا تحت سياط الجلادين، ويقلل بالتالي من تأثيرهم على الناس، وبين أن يحلوا هذا التنظيم ويتحولوا إلى ماركسيين مستقلين، حتى يأمنوا شر الاعتقال والتعذيب، وحتى تتاح لهم فرصة - قد تكون ضئيلة- ولكنها الممكن الوحيد لمحاولة التأثير في الناس.

وكان ذلك أحد الاختيارات الصعبة، بل الشريرة، التي فرضت على «لطفي الخولي» وجيله وكان عليهم فضلاً عن ذلك أن يختاروا بين زعيم متشدد في وطنيته ومتقدم في

أفكاره الاجتماعية ولكنه ديكتاتور، كما كان الحال مع «عبد الناصر»، وبين زعيم أقل تشددًا في وطنيته، وأقل تقدمًا في رؤيته الاجتماعية، ولكنه أكثر رحابة في التعامل مع المختلفين معه، كما كان الحال مع «السادات»، وأن يعيشوا ويموتوا وهم يحلمون بزعيم متشدد في وطنيته وفي ديمقراطيته!

كان الزمن زمن الاختيارات الصعبة، بل الشريرة!

وكان من دلائل ذلك، أن وهم الحزب الاشتراكي الموحد، الذي يجمع بين الماركسيين والناصريين، الذي استند إليه الشيوعيون ليحلوا تنظيمهم المستقل، قد تبدد بأسرع من لمح البرق.

يقول «عبد الستار الطويلة»: بين **3000** شيوعي لم يدخل «التنظيم الطليعي» سوى **36** لم يتول منهم موقعًا قياديًا سوى **4** ولم يزد عدد الصحفيين الماركسيين عن **40** في كل الصحف وترك الباقون عبثًا يدقون باب «الاتحاد الاشتراكي» العربي، بل ورفض الاتحاد قبول بعضهم.

ولم يكن ما حدث مصادفة، ولم يكن وليد ضغط الأجنحة اليمينية في السلطة كما كان الشيوعيون ومن بينهم «لطفي الخولي» يفسرونه آنذاك، ولكن كان تعبيرًا عن طبيعة زعامة «عبد الناصر» الذي كان حريصًا على أن يهيمن على كل شيء، وعلى أن يدمج الوطن الأمة في شخصه، انطلاقًا من يقينه الذي لا يتزعزع بأن أحدًا لا يستطيع أن يزايد على وطنيته أو عروبته أو يساريته.

ولم يكن ذلك بعيدًا عن الطريقة التي تعامل بها «عبد الناصر» مع كل التيارات التي لا يثق بها ولا يطمئن تمامًا إلى ولائها لمجرد أنها تمتلك رؤية ذاتية أو يصعب عليها أن تدمج نفسها فيه كلية، لذلك ابتكر صيغة ديمقراطية خاصة بنظامه لا تزال سائدة إلى اليوم فيما بات يعرف بصيغة «التعددية الحزبية المقيدة»، فالتيار الذي يمثله هو «المتن»

ولا مانع لديه أن تكون هناك «هوامش» صغيرة على هذا «المتن» بعضها «ماركسي» والآخر «ليبرالي» والثالث «ثيوقراطي» - وليست لديه مشكلة في أن يكفل لها بعضًا من حرية النقد، في إطار التأييد، من دون أن يكون لها الحق في الاتصال المباشر بالجماهير أو في التنظيم لأن «التنظيم»- كما قال «أنور السادات» لـ «محمود أمين العالم» عندما طالبه بحل الحزب الشيوعي عام **1958** - يعني سلطة يا «محمود». ولأن «عبد الناصر» كما قال في مؤتمر القوى الشعبية عام **1962** لم يكن مستعدًا لأن يترك أحدًا «يخبط منه البلد»!

ذلك كلام لم يخفه، «عبد الناصر» لكنه قاله علنًا لأسرة تحرير «الطليعة» عندما التقى بها عام **1969** بمناسبة افتتاح مبنى «الأهرام» الجديد، إذ نصحهم بأن يقوموا بدور «سان بيتر» أي يكتفوا بالتبشير والتثقيف الثوري فقط، أما العمل السياسي المباشر أو إنشاء تنظيم مستقل فكلا.. وألف كلا... فالمعتقلات جاهزة، وقانون المشبوهين السياسيين موجود، والذي لا يلزم حدوده، يستطيع أن يذهب إلى المعتقل بكل بساطة.

وهكذا تفرغ «لطفي الخولي» للعمل بالصحافة وترك المحاماة والإشراف على «صفحة الرأي» ليرأس تحرير «الطليعة».

ويبدو أنه كان هناك تصور ما، بأن «الطليعة».. يمكن أن تجمع بين دور المجلة النظرية والمجلة السياسية لتنظيم «طليعة الاشتراكيين» الذي كان يجري بناؤه في ذلك الحين، وهو ما أشار إليه «لطفي الخولي» قائلاً: إن «عبد الناصر» اعتقد أن مجلة «الطليعة» يمكن أن تكون «لسان حال تنظيمه الطليعي»، ولكن كان لدينا خط مستقل عن هذا التنظيم وأحيانًا خط نقدي ... وسمح عبد الناصر بهذا الاستقلال.

ويفرق «فؤاد مرسي» بين مرحلتين من حياة «الطليعة» استمرت الأولى منذ صدورها- في يناير **1965** - وحتى ربيع عام **1966**، كانت خلالها تساند النظام، في الوقت الذي كانت تحاول فيه وضع تصورات على الورق، حول الأسلوب الأمثل لبناء تنظيم «طليعة الاشتراكيين» كانت ترفع بها مذكرات إلى «عبد الناصر»، وهي مرحلة انتهت بأسرة تحريرها إلى اليقين بأن فكرة اندماج الشيوعيين مع الناصريين في حزب واحد، غير واردة لدى النظام، وأن محاولة إقناع «عبد الناصر» بأهمية تنشيط «التنظيم الطليعي» هي محاولة ميئوس منها، أما والأمر كذلك، فقد انتقلت أسرة «الطليعة» منذ إبريل **1966** - إلى المرحلة الثانية وقررت أن تتخذ منها «منبرًا مستقلاً» - وليس «تنظيمًا مستقلاً»، وهو منبر يعمل «داخل النظام وفي إطار تأييده»، ولكنه يتميز عنه، في «نظرته نحو متطلبات التنمية المستقلة التي تقود البلاد في اتجاه الاشتراكية».

وكان لدى «الطليعة» - طوال عهد «عبد الناصر» - هامش محكوم من الحرية في التعبير، ربما يفوق غيرها في معالجة بعض القضايا لكنه لم يكن يتجاوز بالطبع الخطوط الحمراء التي لم يكن النظام الناصري يسمح لأحد بتجاوزها.

ثم توسع هذا الهامش في عهد «السادات» وخاصة بعد رفع الرقابة على الصحف في بداية العام **1974**. وقد استثمرته «الطليعة» على أوسع نطاق ممكن، في إطار مناورة

مشروعة وذكية تنطلق من افتراض وهمي بأن «السادات» طرف محايد في الصراع الذي كان دائرًا، بين قوى اليمين التي أخرجتها سياساته من تحت الأرض، وأخرجت أموالها من تحت البلاطة، وبين القوى التي كانت تحاول الحفاظ على خط «عبد الناصر».

واتخذت «الطليعة» من هذا الافتراض الذي لم يكن يصدقه أحد حتى ولا هي نفسها ساترًا للهجوم على هذه السياسات باعتبارها سياسات قوى اجتماعية تحاول صرف مسيرة الثورة، وليس باعتبارها سياسة السادات نفسه.

في إطار هذه المناورة المشروعة تحولت «الطليعة» إلى ما يشبه المجلة المعارضة، التي استبسلت في الدفاع عن سياسات عهد «عبد الناصر» على نحو لم يفعله غلاة الناصريين، الذين انضم كثيرون منهم إلى «السادات» بحثًا عن مغانم الحكم بينما صمت الباقون جبنًا أو قهرًا، مما يجعل الوداع غير الودي الذي ودعت به بعض الأقلام الناصرية، «لطفي الخولي» عند وفاته، نوعًا من القسوة التي تتسم بالجلافة وعدم الإنصاف وعدم الاتزان في تقييم أدوار الشخصيات العامة، أضافت هذه المناورة إلى أقسام «الطليعة» قسمًا جديدًا، هو «الرأي والرأي الآخر» خصصته للمجادلات السياسية مما زاد من حيويتها الصحفية والفكرية، فحققت انتشارًا لم تحققه أية مطبوعة من نوعها في زمانها، إلى أن وصل توزيعها في عام 1974 إلى 16 ألف نسخة ثم ارتفع بعد ذلك حتى وصل إلى 32 ألف نسخة شهريًا.

## 5

كانت استفادة نظام يوليو من الماركسيين بشكل عام ومن «الطليعة» كمنبر لهم يعملون في إطاره كاملة؛ لذلك انتشروا خلال النصف الثاني من الستينيات في أجهزة الإعلام والثقافة ولم يكن ذلك بعيدًا عن تخطيط النظام، الذي كان يهدف - كما نقل «محمد سيد أحمد» عن «هيكل» إلى احتواء الماركسيين واستخدامهم في الوقت ذاته، باستيعاب طاقتهم للعمل العام بعد أن حلوا تنظيماتهم المستقلة، بإيهامهم بأنهم يشاركون بالفعل في إنجاز مهام التحول نحو الاشتراكية وفي تقدير «محمد سيد أحمد» أن دور «الطليعة» كان الإغناء والتصحيح، وعندما التقى «عبد الناصر» بأسرة تحريرها قال لهم

إن عليهم أن يكونوا بمثابة الملح فقط وليس أكثر من ذلك، وهو ما يعني أنهم يضيفون نكهة لنظامه، وقال في اجتماع مغلق للأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي بأن على الدولة أن تضمن فرص عمل للشيوعيين لا تتيح لهم الاحتكاك بالناس، إذ لو لم تفعل فسوف يشتغلون بالسياسة وتلك خطورة بالغة.

ولم يكن الماركسيون الذين قبلوا هذه الصيغة للتعاون مع النظام الناصري، غافلين عن أنه يخطط لاستيعابهم واستخدامهم، لكنهم كانوا يعتقدون- كما يقول «محمد سيد أحمد» أنهم يستوعبون «عبد الناصر» كما يستوعبهم - ويستخدمونه كما يستخدمهم، ويكسبونه إلى صفهم وعلى أرضيتهم كما يحاول هو أن يكسبهم إلى صفه وعلى أرضيته، وهم الكاسبون في النهاية لأن التاريخ في صفهم.

لكن موازين القوى كانت منذ الأساس مختلة، ليس فقط لأن نظام يوليو كان قد أصبح يهيمن على كل شيء في مصر، ضمن منظومة متكاملة من القهر تحول بين أي قوة سياسية وبين الاستقلال عنه، حتى لو لم تكن تعارضه، أو لأن «عبد الناصر» أصبح يتمتع بكاريزما على الصعيد الوطني والقومي والدولي، كانت في ذاتها جانبًا من جوانب هذا القهر، ولكن - كذلك - لأن النظام بسبب ظروف نشأته وأسلوبه في الحكم - كان ينطوي في داخله على مجموعات من الشِّلل المتناحرة على النفوذ وعلى التقرب من القمة تخفي أطماعها الشخصية عادة بأردية سياسية وأيديولوجية، يغذي «عبد الناصر» نفسه الصراع فيما بينها كوسيلة من وسائل سيطرته على الجميع.

ولم تكن «الطليعة» قد أكملت بعد عامها الثاني، حين اعتقل رئيس تحريرها «لطفي الخولي» وثلاثة من أعضاء مجلس مستشاريها هم «د. إبراهيم سعد الدين» و «د. محمد الخفيف» و«أمين عز الدين» ضمن حملة اعتقالات أكتوبر 1966، وكان الهدف المباشر للحملة، هو مجموعة من الشبان الذين كانوا يشكلون فرعًا مصريًا لـ «حركة القوميين العرب» قبل أن يحلوا الفرع اختياريًا، وينضموا إلى «منظمة الشباب الاشتراكي»، ويصلوا إلى عضوية اللجنة المركزية للمنظمة، حيث شكلوا ما يشبه «المنبر المستقل» داخلها، في الوقت الذي كان فيه مركز الحركة في بيروت قد بدأ يتخذ موقفًا نقديًا من النظام الناصري في إطار استمرار موقفها المؤيد له ويتجه نحو الأخذ بالماركسية كأيديولوجية للحركة.

وتواكب ذلك مع صراع آخر نشأ بين «الاتحاد الاشتراكي» والمؤسسة العسكرية بقيادة «المشير عامر».

وصراع ثالث نشأ داخل الاتحاد بين «علي صبري» - الأمين العام له - وبين «كمال رفعت» - أمين الدعوة والفكر - الذي كان قد أنشأ تنظيمًا باسم «الدعاة» يضم مسئولي الدعوة والفكر بوحدات الاتحاد متذرعًا بأن مسألة الدعوة تحتاج إلى تنظيم يوجه مركزيًا لا أفقيًا لضمان وحدة الفكر في الاتحاد، وهو ما اعتبره «علي صبري» - الأمين العام للاتحاد - محاولة لإنشاء تنظيم مواز تحت قيادة «كمال رفعت»، وقد شملت الحملة عناصر من هذه المنظمات جميعها، فضلاً عن بقايا تنظيم شيوعي كان قد تحلل ولكنه لم يكن قد حل نفسه، هو «وحدة الشيوعيين».

ومع أن احتجاز «الخولي» والمستشارين الثلاثة لم يستمر سوى ساعات، حقق معهم خلالها وزير الداخلية وأمين التنظيم «شعراوي جمعة» إلا أن الحملة بمجملها كانت إشارة إنذار واضحة الدلالة إلى أن أساليب الاعتقال والفصل والتعذيب والتجميد لا تزال سارية المفعول تترصد كل ماركسي يفكر في تحويل خطة «الاستيعاب والاستخدام» إلى خطة للاستيعاب والاستخدام المتبادل وقد أدهشني - وكنت أحد الذين شملتهم هذه الحملة ضمن المجموعة التي تنتمي إلى منظمة «وحدة الشيوعيين»- أن هناك تركيزًا على استنطاقي- تحت التعذيب - للحصول على معلومات تدين «لطفي الخولي».

ولأن «الطليعة» ومجموعة الماركسيين المستقلين التي كانت تعمل بها كانوا ينشطون في إطار اتفاق مع، وفي ظل رعاية وحماية، «محمد حسنين هيكل» أحد أقوى أجنحة السلطة الناصرية، فقد كان طبيعيًا أن يتعرضوا بين الحين والآخر للآثار السلبية للصراع بينه وبين بقية الأجنحة، التي كانت مكانة «هيكل» لدى «عبد الناصر» تستثير غيظها وحسدها، وفي واحدة من تجليات هذا الصراع، اعتقل الدكتور «جمال العطيفي» - عضو مجلس مستشاري تحرير «الطليعة» - لمدة أسبوع - بسبب مقال نشرته له «الأهـرام» ينتقد فيه تكرار ظاهرة إغفال نشر بعض القوانين في الجريدة الرسمية أو التراخي في نشرها أو إعطاء تاريخ للنشر مغاير للتاريخ الحقيقي.

وكان من تجليات هذا الصراع كذلك، القرار المفاجئ الذي أصدره «عبد الناصر» بتعيين «محمد حسنين هيكل» وزيرًا للإعلام في أبريل 1970، من دون موافقته، أو حتى إخطاره فيما اعتبره «هيكل» ضربة لنفوذه تضعف من قدرته على المناورة وتضعه تحت سلطة الرقابة الشعبية في مجلس الشعب.. وتمهد فيما بعد لفقده لمنصبه العتيد في «الأهرام»، على الرغم من أن «عبد الناصر» كان قد سمح له بالجمع بين المنصبين.

وربما لهذا السبب شجع «هيكل» من طرف خفي الكاتب الكبير «توفيق الحكيم» على أن يكتب رسالة للرئيس «عبد الناصر» ينتقد فيها نقل «هيكل» من مجال القلم إلى مجال السلطة، مؤكدًا أن بقاءه على رأس «الأهرام» يحتفظ لها باستقلالها ولأقلامها بحريتها وبقدرتها على طرح الحقائق، وبالتالي بثقة الناس فيها، مما يجعلها قادرة على معالجة الرأي العام، بأفضل مما تستطيع أن تفعله أجهزة الدعاية الرسمية.

وكان «لطفي الخولي» من بين الذين شجعوا «توفيق الحكيم» على كتابة الرسالة، التي سلمت إلى «حاتم صادق»- زوج ابنة الرئيس - لإيصالها إليه. كما كان «الحكيم» قد أطلع «نوال المحلاوي» مديرة مكتب «هيكل» - على الرسالة، فاحتفظت بصورة منها، وكان ماورد بها موضوع حوار دار في منزل «لطفي الخولي» بينه وبين «نوال المحلاوي» إبان زيارة عائلية قامت بها - هي وزوجها - له ولزوجته «ليليان الخولي» تطرق إلى انتقاد أسلوب «عبد الناصر» غير الديمقراطي في اتخاذ قراراته، وقامت أجهزة الأمن بتسجيله، فأمر «عبد الناصر» باعتقال الأربعة، حيث أمضى «لطفي الخولي» عدة شهور رهن الاعتقال، ولم يفرج عنه إلا بعد شهور من وفاة عبد الناصر، ورفع اسمه عن ترويسة «الطليعة» كرئيس لتحريرها - وقام «أبو سيف يوسف» بعمله - وعلى الرغم من الإفراج عنه في بداية 1971، إلا أنه لم يعد لممارسة عمله إلا بعد أحداث 15مايو 1971.

وعندما زرته عقب الإفراج عنه، قال لي إنه يعتقد أن «سامي شرف» هو الذي دبر له الكمين.

وهكذا انتهت الحقبة الناصرية من دون أن يحقق أحد من أطراف لعبة الاستيعاب المتبادل هدفه، وظلت العلاقة بين اليسار الناصري واليسار الماركسي أقرب إلى العلاقة بين قطبين متنافرين وبين مواطنين من الدرجة الأولى ومواطنين من الدرجة الثانية، بل وتفشى الصراع بين شلل اليسار الناصري بسبب الصراع على النفوذ وتفشى الصراع داخل شِلَل اليسار الماركسي، إن لم يكن بسبب الصراعات الموروثة، فنتيجة لتعدد الرعاة الناصريين التي تعمل كل شلة في ظلها.

ومع أن اليسار الناصري دعم بنشاط الاتجاه نحو ترشيح «أنور السادات» لرئاسة الجمهورية في أعقاب وفاة «عبد الناصر» ودعا حلفاءه من اليساريين الماركسيين إلى مشاركته في ذلك، متذرعًا برغبته في سد الباب أمام قفز شخصيات يمينية مثل «زكريا محيي الدين» و «عبد اللطيف البغدادي» على السلطة إلا أن السبب الحقيقي وراء ذلك

كان توهم قادة اليسار الناصري أن «السادات» أسلس قيادًا وأنهم يستطيعون أن يحكموا من خلاله، لكن «السادات».. الذي ضاق بمحاولتهم مشاركته سلطته- قرر أن يضربهم في نقطة الضعف الرئيسية، وهي قضية الحريات الديمقراطية.

وكان «السادات» يملك من الخبرة السياسية ومن الذكاء ما دفعه لأن يمد يده لليسار الماركسي داعيًا إياه لكي يتحالف معه وبشروط أفضل من الشروط التي فرضت عليه في عهد «عبد الناصر» فاختار عددًا من أقطابه أعضاء في لجنة المائة التي أشرفت على إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي من القاعدة إلى القمة بعد حركة 15 مايو، ورفعت هذه اللجنة العزل السياسي عن بقية الشيوعيين، ثم اختار بعد ذلك اثنين منهم - «د. فؤاد مرسي» و«د. إسماعيل صبري عبد الله» - وزيرين، فضلاً عن ثقل خاص لهم في الأمانة العامة للاتحاد الاشتراكي.

ومع أن الشيوعيين عادوا آنذاك (1970 / 1971) إلى تأسيس حلقات ماركسية، ما لبثت أن تحولت إلى منظمات، إلا أن التيار الماركسي المستقل واصل نشاطه داخل إطار «الاتحاد الاشتراكي»، وواصل إصدار منبره «الطليعة» التي استفادت من الانفراجة الديمقراطية النسبية التي أشاعها «السادات» فى بداية عهده، في توسيع هامش الحرية المتاح أمامها، وبلورة موقف أكثر استقلالية عن سياسات النظام، لكنها ظلت - على وجه العموم - في إطار الرؤية الناصرية.

ولم تخل هذه المرحلة من صدامات، كان من أبرزها أن قوائم الفصل من عضوية الاتحاد الاشتراكي وبالتالي من العمل بالصحافة التي أصدرتها لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي، في 4 فبراير 1973، وفي أعقاب الحركة الطلابية وصدور بيان «توفيق الحكيم» المؤيد لها، كانت قد شملت «لطفي الخولي» الذي لعب دورًا هامًّا في صدور البيان، فأبعد عن «الأهرام» وعن رئاسة تحرير «الطليعة» وأسقطت عضويته في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومسئوليته عن لجنة العلاقات الخارجية.

ومع أن العلاقة بينه وبين «السادات» كانت قد عادت إلى سابق عهدها في بداية عام 1974، إلا أنها لم تخل من توترات، وما لبثت أن انقطعت نهائيًا منذ بداية عام 1976، وإلى حين إغلاق «الطليعة» في فبراير 1977. ليصبح «لطفي الخولي» واحدًا من أبرز معارضي «السادات» وأكثرهم شجاعة في التصدي لسياساته.

ومن الصعب أن نقيم سياسة الاستيعاب المتبادل التي أخذ بها الماركسيون المستقلون، دون النظر إلى اعتبار أساسي، هو أنها كانت بمثابة اختيار إجباري شأنه شأن كل الاختيارات الشريرة التي فرضت على هذا الجيل النادر في مواهبه وفي عطائه؛ لأن النظام الناصري كان قد سد سبل العمل الحزبي المنظم أمام كل القوى السياسية، كما كان قد سحب البساط من تحت أقدام كل التيارات الماركسية بما حققه من إنجازات.

والذي لاشك فيه أن سياسة الاستيعاب قد حققت للنظام الناصري فوائد عظمى، فقد أضفى الماركسيون على النظام نوعًا من الرصانة الأيديولوجية كان يفتقدها، وكانت «الطليعة» هي أول من أطلقت على «عبد الناصر» صفة «المناضل»، وأول من نحت مصطلح «التطبيق العربي للاشتراكية» في مواجهة مصطلح «الاشتراكية العربية» الذي كان يهدف إلى تفريغ الاشتراكية من كل محتوى، فضلاً عن أنها أتاحت الفرصة لشيوع بقية مصطلحات القاموس الماركسي في التنظيمات والمنظمات الناصرية، في مجالات الإعلام والثقافة والسياسة.

لكن تأثيرها الأكبر كان في تلميع صورة «عبد الناصر» الدولية؛ إذ أتاحت له إيجاد لغة مشتركة مع الاتحاد السوفييتي ومع القوى التقدمية في مختلف أنحاء العالم، ولم يقتصر الأمر على ما كانت تنشره «الطليعة» بل تعداه إلى قيامها باستضافة شخصيات عالمية ذات ثقل مثل: «سارتر» و «جارودي» و«رودنسون» و «جيفارا».. إلخ، وإلى اشتراك الماركسيين المصريين - وفي مقدمتهم «لطفي الخولي». - في الوفود الشعبية التي تزور أو تستقبل وفودًا من الأحزاب الاشتراكية واليسارية في أوربا الغربية، وفي إفريقيا وفي الوطن العربي.

ومن المنطقي تمامًا أن تكون العلاقة بين «النظام الناصري»- في الحقبتين الناصرية والساداتية - وبين الاتحاد السوفييتي، عاملاً رئيسيًا في تحديد موقف الشيوعيين المصريين من «عبد الناصر»، وفي تحديد طبيعة علاقته بهم، وأن يكون قانون التناسب الطردي هو الذي يحكم العلاقة بين الأطراف الثلاثة.

وهكذا ظلت العلاقة بين «عبد الناصر» والشيوعيين المصريين رهينة لعبة الأمم في عصر الحرب الباردة؛ إذ كان كلاهما - بحكم ظروف النشأة والتكوين - عاجزًا عن إنشاء علاقة مختلفة، لم يكن لدى «عبد الناصر» أية رغبة في أن يسمح لأية قوة سياسية

بالتواجد على الساحة المصرية أو حتى العربية، ولم يكن للشيوعيين المصريين نفوذ جماهيري يستطيعون به إجباره على الاعتراف بهم أو التحالف معهم.

وربما لهذا السبب كان محتمًا أن تحتفي «الطليعة» مع تواصل التدهور في العلاقات بين الاتحاد السوفييتي وبين نظام السادات، الذي تواكب معه تدهور مماثل في العلاقة بينه وبين اليسار المصري، وكان التفكير فى إغلاقها سابقًا على حدوثه بحوالي ثلاثة أعوام، وفي أعقاب إقالة «محمد حسنين هيكل» الراعي الرسمي لتيار الماركسيين المستقلين – من رئاسة تحرير «الأهرام» في بداية عام 1974.

ولأن «السادات» – كما يقول «أحمد بهاء الدين» – كان يفضل ألا يخوض بعض المعارك بنفسه، بل بوسائل أخرى، من بينها دفع آخرين للتحرش بالهدف المقصود، فإنه لم يكن يريد إصدار قرار صريح بإغلاق «الطليعة» بل كان يسعى لدفع خلفاء «هيكل» في «الأهرام» للقيام بهذا الدور، سواء بالتضييق عليها، أو تطفيش محرريها، وفشلت محاولة «علي أمين» – أول خلفاء «هيكل» في «الأهرام» – في تنفيذ هذه الخطة، بسبب اشتعال حركة المقاومة التي كان محررو «الأهرام» يخوضونها ضده، ورفض «أحمد بهاء الدين» – الذي حل محل «علي أمين» في عام 1975 – أن يستجيب لضغوط «السادات» المباشرة وغير المباشرة بإغلاق «الطليعة».

ويضيف «بهاء» أن «إحسان عبد القدوس»– الذي خلفه في عام 1976 في رئاسة تحرير «الأهرام» – تعرض لنفس الضغط وقاومه، حتى جاء الخليفة الثالث «يوسف السباعي»، فاستجاب لضغوط «السادات»، ونفذ له ما يريده، وأثار منازعات شكلية مع «الطليعة» انتهت بتحويلها إلى مجلة «الشباب والعلوم».

وقد يبدو لافتًا للنظر أن «الطليعة» لم تطالب في أعقاب هزيمة 1967 بنوع من التعدد السياسي، حتى في إطار النظام نفسه، وهي فكرة كان «عبد الناصر» هو صاحبها، في سياق تقييمه لأسباب الهزيمة، وضيقه بعجز «الاتحاد الاشتراكي»، فاقترح الأخذ بنظام الحزبين اللذين ينشطان في إطار الالتزام بالثورة، وعرض دعوة «عبد اللطيف البغدادي» و «كمال الدين حسين» لتشكيل حزب معارض باعتبارهما ملتزمين بالثورة، ومعارضين للاتحاد الاشتراكي.. كما أن «الطليعة» لم تنضم إلى الأصوات التي دعت إلى ذلك عام 1974. وفي أعقاب إعلان ورقة أغسطس 1974 التي اقترحت السماح بقيام المنابر داخل الاتحاد الاشتراكي، ودعت إلى ضرورة الأخذ بصيغة التعددية

الحزبية، ودعمت الفكرة في حدود تنويع الآراء داخل الاتحاد الاشتراكي، وهو نقد وجهه «لطفي الخولي» بنفسه لـ «الطليعة» في افتتاحية العدد الأول - مايو 1984 - من إصدارها الثاني، على شكل كتاب غير دوري لم يصدر منه سوى ثلاثة أعداد، فقد أشار إلى أن حداثة التجربة لم توفر لـ «الطليعة» في إصدارها الأول فرصة كافية للإمساك بالقوانين الخاصة التي تحكم الواقع المصري، وكان من الأمثلة التي «ضربها تدليلاً على ما أضافته «التجربة التاريخية» إلى «الطليعة» «ضرورة نسج وحدة عضوية بين «الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية في حركة تتبادل التأثير والتأثر»؛ إذ «لا بديل عن هذه الوحدة العضوية بين الديمقراطية السياسية والديمقراطية الاجتماعية، حتى لو كان الثمن تباطؤًا في معدلات حركة التقدم»، وشدد على أن «انتهاك الحرية السياسية يؤدي- كما دلت كل التجارب - إلى إفقاد الجماهير مناعتها وتحويلها إلى كم مهمل، فيصيب الوهن العلاقة بين الجماهير المنتجة وإنجازات التقدم لحساب بيروقراطية السلطة والجيوب المعادية الكامنة فيها».

وحتى يكون التقييم النهائي لما أدته «الطليعة» منصفًا، فلا يجوز له أن يغفل أنها أتاحت لليسار الماركسي غير المنظم فرصة للتأثير لم تتح لأي تنظيم يساري من قبل - على الأقل في ظل ثورة يوليو - وأن دور «المبشر الثوري» الذي حدده «عبد الناصر» لـ «الطليعة» وامتداداتها في منظمات «الاتحاد الاشتراكي»، هو الذي لعب الدور الأكبر والأهم في تأسيس جيل اليسار الشاب الذي نشط في أعقاب هزيمة 1967، وقاد الانتفاضات الطلابية طوال عهد «السادات»، معارضًا لسياساته.

ولم تكن مصادفة أن كثيرين من القادة اليساريين للحركة الطلابية ومن الكادر الجديد الذي اجتذبته المنظمات الشيوعية حين أعادت تأسيس نفسها في بداية السبعينيات- كانوا قد كونوا وعيهم السياسي عند قراءتهم لـ «الطليعة» التي ظلت أجهزة الأمن السياسي على امتداد سنوات صدورها، وحتى بعد إغلاقها، تعتبرها من قرائن الاتهام، في كل قضايا «الشغب» و «التحريض على التظاهر» وتأسيس وإدارة المنظمات الشيوعية والناصرية.

وكنت ومفردات من جيلي ومن الأجيال التالية، من الناقدين لاجتهادات «لطفي الخولي» التي لم تتح لنا الظروف فهمها في سياق المجادلات العنيفة والعدوانية بين فصائل اليسار المصري، وفيما بعد، أتيح لي أن أطلع على محضر لأحد اجتماعات الأمانة المركزية- «المكتب السياسي الآن»- لـ «حزب التجمع الوطني التقدمي

الوحدوي» الذي كان «لطفي الخولي» أحد مؤسسيه، وأحد أعضاء قيادته حتى قبيل رحيله بعامين، أتاح لي التعرف إلى المنطق الذي كان ينشط سياسيًا انطلاقًا منه، على امتداد الحقبة بين عام 1955، وحتى إغلاق «الطليعة» وربما بعد ذلك وإلى حين وفاته.

وفي هذا الاجتماع المغلق - الذي كان مخصصًا لتقييم موقف «حزب التجمع» في أعقاب فشله في الانتخابات العامة لسنة 1978 - كان من رأي «الخولي» أن اليسار المصري تعرض لحملة دعائية وبوليسية مكثفة منذ نشأته على الخريطة السياسية المصرية، أثرت في قدرته على الحركة الطليعية بين الجماهير، بل صادرت عمليًا هذه الحركة، على الرغم من أنه كان موضوعيًا- وبصرف النظر عن بعض الأخطاء أو الشطط - وكان الأكثر تعبيرًا والأصلب عودًا والأوفر تضحية في الدفاع عن مصالح الشعب والوطن من أي تيار آخر.

وفي تحليله للخلاف بين فصائل اليسار حول التكتيك الملائم للحركة في ظروف مصر، قال إنه كان أمام اليسار دائمًا اختياران:

- الأول: أن يدعو للصدام مع السلطة القائمة ويقاطعها، ويسعى للضغط عليها من أسفل بالالتحام بالجماهير الشعبية وتحريكها.

- والثاني: أن يحاول التأثير في هذه السلطة ودفعها إلى مواقف أكثر اعتدالاً وأكثر ديمقراطية.

وفي تقييمه للتكتيك الأول قال إنه كان يؤدي دائمًا بالسلطة القائمة إلى مزيد من التحالف مع اليمين، ومزيد من حصار اليسار، بما يقلل من فرص تأثيره في الجماهير، ويحول دون استعانته بها في الضغط على السلطة، خاصة في بلد لم تتجذر فيه بعد تقاليد العمل الديمقراطي، ويتسم الرأي العام فيه بعدم النضج وبالضعف الشديد.

وفي تقييمه للاختيار الثاني قال إنه يتضمن مخاطرة ذوبان اليسار في السلطة القائمة على نحو قد يفقده استقلاليته، ويفقده بالتالي كل أمل في أن يجتذب الجماهير إلى صفِّه.

وانتهى «لطفي الخولي» من ذلك إلى القول بأن على اليسار أن يزن قوته الحقيقية بموضوعية، من دون مبالغة فيها أو تهوين من شأنها وأن يتصرف على أساس الوزن الحقيقي لقوته، وبطريقة تهدف إلى تنمية هذه القوة وتوسيع نطاقها، وتحول دون استفزاز الآخرين، بما يدفعهم لمحاصرته وإضعافه، وهو ما كان يعني، في رأيه، أن

عليه أن يتجه في البداية، نحو التأثير في القمة من دون تفريط في استقلاله بهدف كسر عزلته، وتخفيف القيود التي تحيط بحركته، وإضفاء مزيد من المشروعية على هذه الحركة بما يمكنه من إنشاء قواعد جماهيرية راسخة، تمنحه ما يستحقه من مكانة وتأثير.

تلك رؤية كانت دائمًا موضع جدل، ومثار خلاف شديد بين «لطفي الخولي» وبين جيله من اليساريين، وبينه وبين الجيل التالي له، لم يخل من التباس في الفهم، بعضه طبيعي، وأكثره مصنوع، ولكننا لا نستطيع أن نقيمها تقييمًا صحيحًا من دون أن نضعها في سياقها التاريخي، الذي يضيف إلى ما سبق أن رصدناه، حقيقة لا يجوز إغفالها هي أن الأنتلجنسيا المصرية، عرفت هذا التيار من المثقفين الذين نشطوا داخل «المؤسسة» طوال الوقت أو بعضه، وسعوا إلى تغييرها وترشيدها من الداخل مع احتفاظهم بمسافة بينهم وبينها، وهو ما مكنهم من خدمة التقدم في عدد كبير من المجالات، بل وتهيئة الأوضاع التي مكنت الشعب من الثورة على تلك المؤسسة حين استكملت الظروف الموضوعية لنشوبها.

وسواء اختلفنا مع اختيار «لطفي الخولي» أو اتفقنا فإن أحدًا لا يستطيع أن ينكر عليه أنه كان واحدًا من أهم المثقفين المصريين والعرب الذين لعبوا دورًا مؤثرًا في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أن أحدًا لا يستطيع أن ينكر عليه شجاعته وجرأته واستعداده للتضحية وصلابته التي تعز على كثيرين ممن كانوا يزايدون على مواقفه، وليس واردًا في هذا الصدد أن يتحدث أحد عن انتمائه للشعب، وللوطن، وللأمة، حتى ولو بمجرد الإشارة؛ لأن مجرد طرح مسألة كتلك للحديث ليست سوى سفالة!

## 6

مع أن جيلنا(*)، كان قد تعلم الثورة والتمرد من «لطفي الخولي» ومن جيله، ومن زمنه، فقد كنا ننظر إليه وإلى جيله وزمنه بغضب؛ لأنهم - فيما كنا نعتقد - كفوا عن أن يكونوا ثوارًا، وتخلوا عن قضايا الأمة والوطن والشعب، واستناموا إلى المقاعد الوثيرة التي منحتها لهم السلطة في أحد الجوانب القصية من صالة المسرح.. وكما يفعل الأبناء

(*) نشر هذا المقال في مايو (أيار) 1999.. بعد وفاة «لطفي الخولي».

مع الآباء عادة، اتخذنا منهم شواخص أولى - وأحيانا وحيدة- لسخطنا، وكان فوارًا بمقدار حبنا لهم، وعنيفًا بمقدار ما نظن أنه خديعتنا فيهم..

فيما بعد أيقنت أن تلك بعض سنن الله في خلقه وفي كونه: يولج النهار في الليل.. ويولج الليل في النهار.. ويخرج الحي من الميت.. ويخرج الميت من الحي!

وحين التقيته أول مرّة، في منتصف الستينيات أدهشني، ليس فقط؛ لأنه استقبلني بحفاوة ومودّة، ودعاني للكتابة على صفحات «الطليعة» التي كان يرأس تحريرها، ولكن كذلك لأنه تعامل مع ما كان يعرفه عن موقف جيلي منه، ومن جيله ومن زمنه، باعتباره أمرًا طبيعيًا، وبعض سنن الله في خلقه وفي كونه!

بعد ذلك التاريخ بأكثر من عام، وفي أكتوبر 1966، كنت معلقًا إلى مشجب حديدي بإحدى زنازين «معتقل القلعة»، فأدهشني النقيب «عاصم الوكيل» أكثر.. ليس لأنه كان يستحثني على الكلام لارتباطه بموعد مع «مَرَهْ زي القشطة»، ولكن لأنه غيَّر مجرى الحديث فجأه.. لينهال عليّ بعصًا في يده، وهو يقول بتشفٍّ شديد:

- تعرف مين كان واقف وقفتك دي امبارح يا ابن القحبة.. شيخ المنسر بتاعكم «لطفي الخولي»!

.. وغادر «لطفي الخولي» - ومفردات من جيله- المعتقل بعد أسبوع، وغادرته ومفردات من جيلي بعد ستة شهور، وحين رويت له الحكاية لم يتوقف أمامها، ولكنه توقف أمام خبر فصلي من العمل، ودعاني لاستئناف الكتابة في الطليعة «إلى أن نجد حلاًّ» وحين قالوا له إنني ممنوع من الكتابة. قال لي ضاحكًا:

«إنت عاوز المجد ولا الفلوس».

قلت مهمومًا:

المُهِم دلوقتي الفلوس.

وتحمل بشجاعة مخاطرة نشر ما أكتب، بلا توقيع، إلى أن يحلها الحلال.. وكنت ما أزال أنظر إليه وإلى جيله وإلى زمنه بغضب، وكان لا يزال يعتقد أن ذلك أمر طبيعي.

وبعد عام، وعلى الرغم من وساطات «لطفي الخولي» وآخرين من الجيل الذي كنا ما نزال ننظر إليه بسخط، لم أعد إلى عملي، بل عدت إلى «معتقل القلعة» مرّة أخرى

في أعقاب مظاهرات الطلبة التي جرت احتجاجًا على الهزيمة في فبراير 1968، ومضت أسابيع، صدر خلالها بيان 30 مارس 1968 الذي أعلن فيه «عبد الناصر» برنامجًا ديمقراطيًّا لإزالة آثار العدوان، ليتلافى أخطاء الماضي، التي أدت إلى هزيمة 1967. وكان «عاصم الوكيل» بنفسه هو مصدر أول انطباع أكونه عن موقف بعض الجالسين على خشبة المسرح من هذا التطور الديمقراطي في مسيرة ثورة يوليو، وقد عبّر عن ضيقه الشديد؛ لأن «الطليعة» أصدرت ملحقًا أسبوعيًّا باسم «البيان» يدعو لتشكيل لجان شعبية، باسم «لجان 30 مارس» تعمل على تطبيقه وتراقب تنفيذه حتى لا يظل - كغيره من مواثيق الثورة - مجرد حبر على ورق، ولكي تكون الأساس الجديد للبناء التنظيمي الديمقراطي لتحالف قوى الشعب العاملة، بديلاً عن صياغة الاتحاد الاشتراكي البيروقراطية، ولما حاولت أن أخفف من تحامله على الفكرة، وأصحابها قائلاً إنها فيما يبدو محاولة لتنشيط الاتحاد الاشتراكي انفجر غضبًا وصاح في وجهي:

- ملعون أبوكم لأبو الاتحاد الاشتراكي لأبو بيان 30 مارس.. نحافظ على الأمن ازاي وشيخ المنسر بتاعكم عاوز يعمل لنا سوفيتات في البلد!

ولم يكن «عاصم الوكيل» يعبر عن رؤيته الخاصة أو رؤية الجهاز الذي كان يعمل به. ولكنه كان، كما تبين فيما بعد، يعبر عن اتجاه قوي، يضم فضلاً عن أجهزة الأمن، كل ما كان يعرف آنذاك بـ «يسار السلطة الناصرية»، وهي حقيقة أذاعها «عبد الناصر» بنفسه في لقاء له مع أسرة تحرير «الطليعة» وأثناء افتتاحه مبنى جريدة «الأهرام» عام 1969 فقد ذكر أن أكوامًا من التقارير - لم يحدد مصدرها - كانت تصله ضد «جماعة الطليعة» تعتبرها حزبًا هدامًا يسعى إلى السلطة، وأنها ظلت تلاحقه، حتى عندما سافر إلى «تسخالطوبو» بالاتحاد السوفيتي ليستشفى خلال خريف عام 1968، وأنه عكف بنفسه، وعلى الرغم من مرضه، على دراسة ما تطرحه «الطليعة» من أفكار وحلول لقضايا الوطن، ووجد نفسه يوافق على معظمها، فأزاح كل التقارير جانبًا..

وبصراحة ووضوح، قال «عبد الناصر» لجماعة «الطليعة»: إن «الأجهزة».. و«الناس اللي ماسكه الاتحاد الاشتراكي»» ضدهم على طول الخط وإنهم ينظرون إليهم باعتبارهم تنظيمًا ماسونيًّا، وإنه لا يستطيع أن يحل هذا الصراع، إلاّ بحل من ثلاثة: أن يغلق «الطليعة»، أو أن يعزل قيادة الاتحاد الاشتراكي، أو أن يتفرغ لحل الصراع بين الطرفين، ولما كانت الحلول الثلاثة مستحيلة، فهو لا يملك إلاّ أن ينصحهم، بأن ينأوا بأنفسهم عن مجالات العمل السياسي

المباشر، وألا يحاولوا شغل مواقع فيه، وأن يقنعوا بالتبشير والتثقيف إلى أن تنتهي المعركة مع إسرائيل، وعندها نشرع في جرد حسابات الأشخاص والمؤسسات والمواقف من جديد..

وكان آخرون من جيلي يتقاطرون على المعتقل لنقرأ «لطفي الخولي» ونسخط عليه وعلى جيله وعلى زمنه، ولكن لأسباب مختلفة عن تلك التي كانت تثير غضب «عاصم الوكيل» وغيرهم ممن كانوا يعتبرونه دسيسة ماسونية، وغواصة نجحت في التسلل إلى قلب النظام، بينما كان أهلونا – بناء على تكليف منا– يترددون على مكتبه في «الطليعة» يطلبون تدخله للإفراج عنا، فينشط في هذا السبيل، من دون أن يتوقف أمام سخطنا، أو يعبأ بسخط الذين كان يتوسط لديهم فيتخذون من ذلك دليلاً على أنه شيخ المنسر الذي يدافع عن المعتقلين من أعداء النظام.. . إلى أن نالوا منه، وقادوه إلى المعتقل، في مايو 1970، بعد أن دسوا أجهزة تنصت في منزله، وسجلوا له حوارًا دار بينه وبين آخرين، ينتقد فيه النظام؛ لأنه ينتهك الديمقراطية، ويتعامل مع الجماهير بشكل بيروقراطي..

ومات «عبد الناصر»، و«لطفي الخولي» – والذين يسخطون عليه وعلى جيله وعلى زمنه في المعتقل نفسه، وبعد أسابيع من مغادرته له، غادرناه نحن أيضا، ليكون أول ما أفعله، أن أزوره في بيته؛ إذ كان لا يزال ممنوعًا من العمل ومن الكتابة مع أن «الطليعة» كانت لا تزال تواصل الصدور، وكان ممرورًا على نحو ما، وحين قلت له:

– ولكن «الطليعة» لا تستغني عنك.

استشهد ساخرا بعبارة لـ«ڤولتير» يقول فيها: هناك ملايين من الناس في القبور كان يُظن أنه لا يمكن الاستغناء عنهم..

وبعد أسابيع وقعت أحداث مايو 1971، وفاز «السادات» على يسار السلطة الناصرية، وقادهم إلى المعتقلات والسجون، ولعب بذكاء على التناقض بينهم وبين «جماعة الطليعة» وغيرها من جماعات اليسار الماركسي، فأطلعهم على مذكرة كانت جماعة الاتحاد الاشتركي قد قدمتها له، تطلب فيها اعتقال 152 من الماركسيين كان من بينهم «لطفي الخولي»، وعين أحدهم نائب وزير، وشكل لجنة لإعادة بناء الاتحاد الاشتراكي، كان لهم فيها ثقل واضح، وخرج «لطفي الخولي» من عزلته الإجبارية، ورُفع الحصار عن قلمه، وأصبح لأول مرَّة، عضوًا باللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي ومسئولاً عن أمانة الشئون الخارجية، بل وأصبح أحد الذين يحرص «السادات» على لقائهم والاستماع إلى آرائهم على امتداد خمس سنوات بين 1971 و 1976، لا لكي يستشيرهم كما كان يبدو

في الظاهر، بل لكي يختبر مدى ردود أفعالهم المتوقعة على بعض ملامح الانقلاب السياسي الذي كان يخطط له، والذي نفذه بالفعل بعد ذلك..

وهكذا افترقت السبل - مرة أخرى - بين جيلنا، وبين «لطفي الخولي»، وعدنا نسخط عليه وعلى جيله وعلى زمنه، إذ كنّا نشك في يسارية «السادات»، وفي ديمقراطيته، وكنا واثقين أنه سيمشي على خط «عبد الناصر» بأستيكة. لذلك انحزنا إلى «مراكز القوى» التي اعتقلتنا وفصلتنا.. وعزلتنا سياسيًا ضده.. وصرخ أبي في وجهي قائلا:

- تعارض الراجل اللي طلعك من المعتقل.. وشغلك.. وتقف مع اللي حبسوك ورفتوك؟!

إنت إيه؟. حمار؟!!.

وشعرت أن أذنيّ قد استطالتا.. فضحكت.. وضحك!

لكن «لطفي الخولي» الذي بدأت أدرك أيامها أنه كان يعرف ما يفعله بالضبط، وأنه لم يعط نفسه بالكامل لأحد، أو لشيء إلاّ للقضية التي كان يؤمن بها، بدأ - من داخل موقعه في الاتحاد الاشتراكي - يعارض «السادات»، بل وشارك في صياغة البيان الذي عرف فيما بعد باسم «بيان توفيق الحكيم»، الذي أيد فيه عدد كبير من المثقفين مظاهرات الطلبة، وطالبوا بخوض معركة التحرير ضد الاحتلال الإسرائيلي، ليستيقظ صباح 4 فبراير 1973، فيجد اسمه، ضمن قائمة الكتاب والصحفيين الذين فصلوا من الاتحاد الاشتراكي، مع أن بعضهم - مثلي - لم يكن عضوًا به، ومنعوا من العمل، وكانت القائمة تضم كل ألوان الطيف من «ثروت أباظة» إلى «صلاح السعدني» ومن «علي سالم» إلى «مكرم محمد أحمد». وضمت «لطفي الخولي» ومفردات من جيله، وضمتني ومفردات من جيلي الذي كان ينظر إليه وإلى جيله وإلى زمنه بسخط!

بعد حوالي العام، وفي بداية عام 1974، استأنف «السادات» لقاءاته مع «لطفي الخولي» ولكن ذلك لم يحل بين «جماعة الطليعة» وبين معارضة التوجهات اليمينية لعهده التي كانت تنسبها - من باب الملاءمة السياسية - إلى أجنحة في الحكم وتيارات في المجتمع، في ظل حالة مؤقتة من الأريحية الديمقراطية ميزت عهد «السادات» خلال السنوات الثلاث التي تلت حرب أكتوبر، حتى ارتفع توزيعها إلى أكثر من عشرين ألفا، وهو رقم يندر أن تصل إليه مطبوعة شهرية - سياسية وفكرية ويسارية وليست محلاة بالصور..

وخلال لقاءاته المطولة بالسادات، التي تكثفت آنذاك، أدرك «لطفي الخولي» أن الرجل بسبيله لكي يغير استراتيجية السياسة المصرية التي ورثها عن «عبد الناصر»..

فكتب سلسلة مقالاته الشهيرة، التي اختار لها عنوانًا يبدو في ظاهره علميًا ومحايدًا، ويمكن أن يمر من تحت أنف الرقابة على الصحف؛ لأنه يوحي بأنه مدح، هو «مدرسة السادات السياسية»، وصاغها بأسلوب ماكر، يرصد خلالها توجهات السادات استنادًا إلى المعلن من آرائه، وما عرفه منها خلال محاوراته معه، بأسلوب علمي بارد، يعتني بالسرد لا بالتحليل، وبالتوصيف لا بالتقييم، وما كادت الحلقة الأولى منها تنشر، حتى حدث ذلك الذي ظل يحدث مع «لطفي الخولي» طوال عمره. قال تقرير لجهاز الأمن القومي إن المقالات عمل عدائي موجه للنظام عامة وللرئيس السادات شخصيًا، صيغ في أسلوب يتخذ قالب البحث العلمي الموضوعي المحايد من كاتب معروف باتجاهاته الأيديولوجية التي تتنافى مع أيديولوجية ثورة مايو ودولة العلم والإيمان.. وقالت عناصر يسارية مصرية وعربية، إن المقالات تجمّل وتبيِّض وجه «السادات»، وتنظُر وتوصل أفكاره وسياساته، وذلك من كاتب محسوب على اليسار!

أما «السادات» فقد توقف أمام عبارة وصفه «لطفي» فيها بأنه «برجوازي ريفي صغير» وقال له:

– طبعًا استغليت جهل الأفندية اللي سلّمتهم الصحافة، فلم يعرفوا أن هذا سبّ وقذف في حقي بأسلوب الاشتراكيين..

وطلب إليه أن يحمد الله لأنه لو كان في عهد «عبد الناصر» – قد قال هذا الكلام في بيته وليس على صفحات «الأهرام» لذهب وراء الشمس.. وأنه لن يعاقبه على هذه العملة، إلاّ بوقف نشر بقية المقالات!

أما الذي لم يقله له، فهو أنه أصدر أمرًا بمنعه من الكتابة بـ «الأهرام»، وبالبحث عن وسيلة لغلق «الطليعة»، التي أغلقت بالفعل بعد أن حملت الحكومة – وليس الشعب واليسار – المسئولية كاملة عن أحداث 18 و 19 يناير 1977!!

وهكذا عاد «لطفي الخولي» إلى قواعده سالمًا، ليجري عليه الذي جرى على كل اليساريين في السنوات التالية سواء كانوا ينتمون لجيله، أو ينتمون للجيل الذي نظر إليه وإلى جيله وإلى زمنه بسخط، ومع ذلك، فقد ظل دائمًا معهم يدافع بطريقته عن نفس الأهداف، ويتلقى نفس الضربات: يُعتقل ويفصل ويُمنع من الكتابة، ويقدم للمدعي الاشتراكي، ولا يكف – على الرغم من كل ذلك عن الدفاع عما يعتقد أنه الصواب،

يناور بذكاء، ويسعى لتوسيع الدائرة التي يؤثر فيها مستغلاً مواهبه المتعددة، ولا يعطي نفسه بالكامل، لأحد أو لشيء، إلاّ للشعب الذي أخلص له، والوطن والأمة اللتين انتمى إليهما بلا حدود!

وعندما هبت عاصفة «تحالف كوبنهاجن» قبل عامين، كنت أعرف، أنه كان يقوم بدور لصالح السلطة الوطنية الفلسطينية، وبناء على طلب منها وعلى إلحاح من وزير الخارجية المصري آنذاك «عمرو موسى» ومع أنني عارضته، فقد كنت واثقًا طوال الوقت أنه يفعل ذلك عن قناعة كاملة بصواب ما يفعل، وإدراك بأنه يخدم بذلك قضية فلسطين، التي منحها- كما منح كل القضايا القومية - كل سنوات عمره، وأنه ينطلق في ذلك من وطنية لا يستطيع أحد أن يزايد عليها، وشرف لا تشوبه شائبة..

وكان جيلنا قد شاخ، وبزغ جيل جديد ينظر إلى «لطفي الخولي» وجيله وزمنه، وإلينا وإلى جيلنا وزماننا بسخط، حين مات «لطفي الخولي» (مايو 1999).. لم يحتفل أحد من هذا الجيل بموته ولم يودعه بما يليق بما قدمه للوطن على امتداد نصف قرن أو يزيد، بل إن صحيفتين من صحف المعارضة، هما «العربي» - لسان حال الحزب الناصري - و «الشعب» - لسان حال حزب العمل - تجاهلتا المناسبة، بقسوة لا تخلو من جلافة..

قلت له:

- معلش يا عم لطفي.. تلك سنة الله في خلقه وفي أرضه.. يخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي.. ويولج النهار في الليل ويولج الليل في النهار..

قال:

- ولا يهمك .. هناك ملايين من الناس في القبور كان يظن أنه لا يمكن الاستغناء عنهم.

قلت:

- لكنك - رغم كل شيء - لست منهم!

## نعمان عاشور

# من مسرح السياسة إلى مسرح الفن[*]



**ذات** يوم في منتصف الثمانينيات، كلفني مجلس تحرير جريدة «الأهالي»- لسان حال حزب التجمع اليساري، وكنت آنذاك مديرًا لتحريرها - أن أتصل بعدد من كبار الكتاب اليساريين اللامعين، الذين يكتبون في الصحف القومية، لكي يساهموا في تحريرها وكانت الكتابة في صحف المعارضة تعتبر حتى ذلك الحين - وبالذات للعاملين في الصحف القومية - عملاً معاديًا للأمن القومي، ومغامرة غير مأمونة العواقب، تعرض صاحبها لتجميد علاواته وترقياته، لذلك اعتذر معظمهم، وبرروا ذلك، بسبب غير حقيقي، هو أن الجريدة أقل يسارية مما ينبغي، وأقل معارضة مما يتطلبون.

الكاتب الوحيد، الذي اعتذر من دون أن يتذرع بسبب غير حقيقي، كان «نعمان عاشور» الذي استقبلني بالأحضان، وأطرى يسارية «الأهالي»

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 8 مايو (أيار) 2001.

وشجاعة الذين يتحملون مسئولية إصدارها، والكتابة فيها، وقال لي ببساطة آسرة، إنه لا يملك «شجاعة» الكتابة فيها؛لأنه قد أحيل إلى المعاش، ويتقاضى الفارق بين مرتبه ومعاشه، مقابل عمود أسبوعي، يكتبه في «أخبار اليوم» ويخشى إذا كتب لـ «الأهالي» أن يتعرض لاقتطاع جزء هام من دخله، لا يستطيع أن يستغني عنه.. والبركة فيكم يا أبو الصلح.

ولم يدهشني الرد، إذ كنت قد قرأت في حينه، مذكراته التي روى فيها سيرته الأدبية والفكرية - وقد صدرت عام 1974 في كتاب بعنوان «حياتي في المسرح» - وتوقفت أمام الصفحات التي تحدث فيها بنفس البساطة الآسرة عن بواكير ارتباطه بالفكر الاشتراكي، ومشاركته في العمل السياسي المباشر في النصف الثاني من الأربعينيات، والظروف التي حولته من كاتب ومثقف ودارس إلى «مهيِّج» أو «محرض سياسي»، ثم الظروف المغايرة التي دفعته- فيما بعد- لكي ينأى بنفسه عن المعترك السياسي، بعد طغيان اهتماماته الأدبية على اهتماماته السياسية، إلى الحد الذي أصبح معه ينفر من قراءة كتب الاقتصاد والسياسة، ويرتد إلى سابق شغفه بالروايات وبالقصص ثم يتلوهما بالتعلق - وعلى صورة جارفة - بالمسرح ومع أنه لم يستطع أيامها أن يحدد مبررًا لهذا التحول المباغت، فإنه - كما يقول - قد تنبه فيما بعد، وهو يقرأ قصة انفصال «برنارد شو» عن الكفاح السياسي مع الجمعية الفابية الاشتراكية البريطانية، ذلك أن «شو» من شدة حماسه للاشتراكية كان يندفع إلى المظاهرات السياسية التي تقودها جماعته لنصرة قضية الاشتراكية في بريطانيا فإذا به يرتطم بالبوليس ويساق إلى السجن ويكتشف وهو في داخله أنه غير كفء لهذا اللون من ألوان الصراع الحزبي، فإذا به بعد الخروج من السجن يعيد تخطيط نضاله، وينتهي إلى أنه خلق كاتبًا ولم يخلق محرضًا سياسيًا، وأنه يستطيع أنه يخدم الاشتراكية بكتاباته وأفكاره ورواياته ومسرحياته أكثر من الاشتراك في المظاهرات، أو توزيع المنشورات أو التحريض على الإضراب..

وكان ذلك ما حدث - على نحو ما - مع «نعمان عاشور»، الذي يقول، إنه اكتشف، وخاصة بعد تعدد مرات القبض عليه في النصف الثاني من الأربعينيات بسبب نشاط سياسي، أو حتى لمجرد أنه قد أدرج في قوائم أجهزة الأمن باعتباره «يساري مشبوه»، أن مكوناته الذاتية لا تساعده على أن ينغمس في نضال حركي، وأنه لا يصلح إلا للانغماس في نضال ثقافي وفكري، وهو ما جعله يرتد إلى سابق هوايته للأدب،

وتعلقه بالكتابة الأدبية، وكان اكتشافه لهذه الحقيقة هو الذي جعله يبتعد عن مضمار السياسة، فلم يعد يشترك في أية لقاءات سياسية، وعاش- كما يقول - في شبه عزلة عن النشاط العام، لينغمس بكل كيانه في معايشة جميع الناس معايشة إنسانية غامرة، ليلتقط من بينهم النماذج التي ظهرت في قصصه ومسرحياته.

ولم يكن ذلك يعني أن «نعمان عاشور»، قد تخلى عن أفكاره الاشتراكية، التي ظل يتمسك بها حتى نهاية حياته، وبدت في كل أعماله الأدبية، ولم يكن يعني أنه يدين بأي شكل مشاركة المثقف في العمل السياسي المباشر الذي ظل يعتبره حيويًا، ومُهمًا، لكنه انطلق من تقدير لإمكانياته هو الذاتية، انتهى به إلى الاقتناع بأنه يستطيع أن يكون أكثر فائدة لمعتقداته الفكرية، بالعمل على جبهة الإبداع الأدبي والثقافي، أكثر مما لو وزع جهده بينهما.

كان ذلك هو أحد المنعطفات الهامة في حياة «نعمان عاشور» قاده فيما بعد، لكي يقوم بالدور الذي كان مؤهلاً له بالفعل، فيكون - بتعبير الدكتور «لويس عوض»- أهم حلقة في سلسلة الكتّاب الذين وضعوا أسس المسرح المصري، الذي كان من قبله يعتمد إما على الترجمة أو الاقتباس من أصول أجنبية، فجاء «نعمان عاشور» ليبتكر موضوعه الخاص، ويعالجه بلغته الخاصة دون حاجة للاستعانة بنموذج أجنبى.. وليؤسس - فضلاً عن تمصير فن المسرح نفسه - مدرسة الواقعية الاشتراكية في المسرح المصري والعربي!

كان «نعمان عاشور» ابنًا للزمان وللمكان، وثمرة للبيئة التي نشأ فيها، وصنيعة ظروف اجتماعية كان لابد وأن تشكله على النحو الذي كانه، وحين أصبح عليه أن يختار، قادته حساسيته الخاصة نحو الاختيار الأفضل والأبقى، فقرر بجسارة أن يقف مع المستضعفين من الرجال والنساء والولدان وأن يسعى لبناء مستقبل أفضل للوطن وللشعب، وللمشاركة في تأسيس فن أرقى وثقافة أكثر استنارة، حتى لا يندم أحد على الحياة ، وهو الشعار الذي اتخذته لنفسها مجلة «الفجر الجديد» التي بدأ مسيرته الأدبية والسياسية منها.

وحين كان الزمن أواخر الحرب العالمية الأولى، ولد «نعمان عاشور» في **27** يناير **1918**، وهو نفس الشهر الذي ولد فيه «جمال عبد الناصر»، لأسرة تنتمي إلى أعيان الريف، وهي شريحة اجتماعية يعود الفضل في تأسيسها إلى الوالي «محمد سعيد» ثم إلى «الخديو إسماعيل»، اللذين وزعا مئات الآلاف من الأفدنة على القادة الطبيعيين للريف

المصري، ذوي الأصول المصرية في الغالب، لكي تتشكل منهم طبقة تخدم الأسرة العلوية، التي تتوارث عرش مصر، وتثبِّت سلطانها، وتشكل جماعة ضغط توازي السلالات التركية والشركسية، المشكوك في ولائها، وخاصة بعد الصدام الذي حدث بين «محمد علي الكبير» في أواخر حياته، وبين السلطان العثماني، الذي تحالف مع الأوربيين ضده، ليعيده إلى حدود مصر، ويصفي الإمبراطورية التي كان قد كونها، ويقلِّص من الحقوق الاستقلالية التي حصل عليها.

وكان ذلك ما حدث بالفعل فأعيان الريف هم الذين سعى «إسماعيل» لكي يحصل من خلالهم على نوع من الاستقلال الذاتي عن تركيا، وكانوا أساس الجبهة التي قادت الثورة العرابية للمطالبة بالدستور والتصدي لنفوذ الأجانب، وهو الدور الذي لعبوه بعد ذلك في ثورة 1919، وهم الذين دفعوا بأبنائهم إلى سلك التعليم المدني، وأرسلوهم إلى أوربا في بعثات على نفقتهم أو على نفقة الحكومة، لكي يتعلموا الفنون والصنائع، ويصبحوا مؤهلين لحكم البلاد، حتى تصبح «مصر للمصريين».

وكان «سعد الدين أفندي عاشور» - والد «نعمان» - هو الجيل الرابع من أسرته، ورث عن الجدِّ أراضي زراعية وعقارات أوقف بعضها على الطريقة الشاذلية، ومنزلاً كبيرًا متعدد الأدوار، خصص واحدًا منها لمكتبة ضخمة، ورثها الجد عن أبيه وكان عالمًا أزهريًا، استغنى عن العمل، بما ورثه عن مؤسس الأسرة.

وكان ذلك ما فعله «سعد الدين أفندي»، الذي أغناه ما وصل إليه من ثروة الجد الأكبر، عن السعي للرزق، وكان التدهور الذي قد بدأ يلحق بالطبقة الوسطى قد أدركه، وهو طالب بالمرحلة الثانوية، فقطع دراسته، وتفرغ لإشباع شهوته العارمة للحياة:

كان يحب الضحك والمرح والمسامرة، وكان حكَّاءً عظيمًا ألهب خيال «نعمان» الطفل بمروياته التي لا تنتهي، عن نجوم المسرح الذي عشقه وأحبه، ولم يكن يمر أسبوع دون أن يسافر إلى «المحروسة» - أي «القاهرة»- لكي يشاهد عرضًا مسرحيًا جديدًا.

وكان «سعد الدين أفندي» هو أول من اشترى سيارة في البندر، وربما في «مركز ميت غمر» كله، لكي يوفر على نفسه مشقة السفر أسبوعيًا إلى المحروسة بالقطار، وبوصولها أصبح يصطحب معه أحيانًا زوجته وأبناءه لكي يستمتعوا معه برؤية المسرح الذي كان شغفه به جنونيًا، أما رفيقه الدائم في تلك الرحلات، فكان ابنه الأكبر «نعمان».

من مرويات أبيه وجولاته معه بين المسارح، وجولاته هو نفسه بين دار السينما الوحيدة في «ميت غمر» وعروض السيرك والأراجوز، ثم من المكتبة الضخمة التي تركها جدّه قرأ «الأغاني للأصفهاني» و «الأمالي لأبي على القالي» و «سيرة ابن هشام» و «تفسير الطبري» و «صحيح البخاري» و «العقد الفريد» و «طبقات الشعراء» و «تاريخ الجبرتي»، وما كانت تقتنيه عمّاته - قبل زواجهن - من مجلات العشرينيات المصورة، وكانت تهتم بالفنون، وبالذات المسرح، جاءت مصادر ثقافة «نعمان عاشور» الأولى.

وكان منذ البداية طفلاً هادئًا وديعًا بالغَ الحساسية مشبوب العاطفة مهيأ للتوحد مع ما يتعرض له الآخرون من قسوة أو ظلم أو هضم للحقوق، دمعته - كما كانت أمه تقول- حاضرة، تنساب من عينيه من دون أية قدرة - أو رغبة - على كبحها.. وظلت - كذلك - حتى آخر العمر.

وكان «نعمان» في الثالثة عشرة من عمره، حين جاءت سنوات الكساد العالمي الكبير في النصف الأول من الثلاثينيات، لتنهب الجانب الأكبر من الثروة التي ورثها الأب - المسكون بشهوة الحياة - عن آبائه.. وكانت المكتبة هي أول ما بيع من الميراث، فلم يبق منها سوى كتاب «تاريخ الجبرتي» الذي شاءت محاسن الصدف أن يستعيره أحد أخواله فنجا من التفليسة، ليسترده «نعمان» فيما بعد ويدمن القراءة فيه، والكتابة عنه ومنه.

وتتابعت أوامر الحجز لتسديد الديون، وبيعت السيارة، ولم يبق من مظاهر العز القديم سوى الذكريات!

لا يتذكر «نعمان» من آثار تلك الكارثة إلا أن أباه فقد مرحه، وشغل بالتهرب من مطاردة الدائنين والتحايل على أوامر الحجز على ما تبقى من العز وفاء للديون، وبعد بيع السيارة، توقفت رحلات الأسرة إلى المحروسة لمشاهدة العروض المسرحية، وهو ما أتعسه تعاسة بالغة.

لكن نتائج النكسة كانت أعمق أثرًا مما قدر آنذاك، ليس عليه فقط، ولكن على تاريخ مصر كلها:

طالت النكسة أقسامًا من الشرائح العليا للطبقة الوسطى، فتتابعت أحكام التفليسات وأوامر الحجز، والبيوع الجبرية، لتهبط بتلك الأقسام درجات في السلم الاجتماعي، وتصبح جزءًا من الشريحة الدنيا للطبقة الوسطى، لم يعد «نعمان» - كما كان أبوه وكان جدّه- مستغنيًا عن العمل، وأصبح على الجيل الرابع من الأعيان المصريين أن يتعلم وأن يعمل وأن يعيش على عرقه، بعد أن تفتتت الثروة بالميراث، وبددت شهوة الحياة، والأزمة الاقتصادية العالمية ما تبقى منها.

كانت القلقلة النفسية العنيفة التي تعرض لها «نعمان عاشور» بعد سقوط أسرته من موقعها الاجتماعي بين أعيان الريف إلى قاع الطبقة الوسطى، هي الخلفية الاجتماعية للقلقلة السياسية الكبيرة التي شهدتها مصر خلال الثلاثينيات، حين بدأت أقسام من البرجوازية المصرية الصغيرة رحلة الخروج من تحت عباءة الوفد، بعد خمسة عشر عامًا، ظلت خلالها تخوض النضال تحت قيادته: تلك هي السنوات التي تأسست فيها جمعية «مصر الفتاة»، لتدعو إلى بعث مجد مصر الفرعونية، وزحفت فيها جمعية «الإخوان المسلمين» من مدينة «الإسماعيلية» إلى «القاهرة» لتتحول من جمعية إقليمية صغيرة إلى حركة سياسية ذات نفوذ، تطالب ببعث مجد الإسلام، وتأسيس حزب «الفلاح الاشتراكي»، وشغف فيها الجيل الطالع بالنموذج النازي والنموذج الفاشستي الذي أعاد بناء مجد ألمانيا وإيطاليا بعد هزيمتهما المروعة في الحرب الأولى، وكان أسوأ ما في ذلك، أن النموذج الليبرالي التقليدي، الذي صاغه «حزب الوفد»، لبناء دولة دستورية علمانية على النسق الأوربي، لم يعد جذابًا للجيل الجديد، بين الداعين لدولة تعود للعصور الوسطى، أو للنمط الشمولي الذي كان معاصرًا آنذاك، ليصبح التيار الغالب على الجيل الجديد، هو البحث عن مستبد عادل.

لكن قسمًا آخر من ذلك الجيل من البرجوازيين الصغار ، فتنه نموذج آخر عصري، للدولة الأوربية - غير «الفاشية» و «النازية» - لم يكن قد جُرِّبَ حتى ذلك الحين، هو «النموذج الاشتراكي» الذي اختفى من الخريطة الفكرية والسياسية المصرية منذ الصدام الشهير الذي وقع بين «الحزب الشيوعي المصري» الأول، وبين حكومة «سعد زغلول» في عام 1924.

وهكذا بدأت منذ أواخر الثلاثينيات محاولات تأسيس حلقات ماركسية، الطابع الغالب عليها فكري وثقافي، تحولت فيما بعد إلى منظمات سياسية.

وكان نعمان عاشور، بحكم كل الظروف الشخصية والعامة، مهيأ لكي ينجذب بقوة نحو هذا التيار الجديد.

كان قد تربى في بيئة متفتحة تخلو من التزمت وتشمئز من التعالي على الآخرين، وكان بحكم حساسيته العصبية الفائقة، شديد التعاطف مع الفقراء والضعفاء.. وجاءت الكارثة الاقتصادية التي هوت بأسرته إلى موقع اجتماعي قريب منهم، لترهف من هذه الحساسية، وجاء شغفه بالقراءة في الأدب، ليشكل وجدانه على نحو خاص، يربط بين هذا الأدب، وبين القيام برسالة إنسانية تنصف المضطهدين والمستذلين والمهانين!

ومع أنه كان - في فترة مراهقته - يقرأ كل ما تقع عليه عيناه، إلا أنه لم يستوعب تمامًا دلالة النصوص التي يقرؤها، إلا عندما التحق بقسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب بـ«جامعة فؤاد الأول»، فأتيح له أن يدرّس على اثنين كان لهما أثر كبير في حياته:

أما الأول فهو المستر «هاورث» الذي كان يدرس له الدراما والشعر، وكان شابًّا من أسرة ذات أصول عمالية، كان يعتنق الأفكار الاشتراكية ولأنه كان من أصل أيرلندي، فقد كان يتعاطف مع رفض المصريين للاحتلال البريطاني.

وأما الثانى - الذي تجاوزت صلته به قاعات المحاضرات إلى ما يشبه الصداقة الشخصية - فكان الدكتور «محمد مندور» الذي كان يدرّس له الترجمة، وعن طريقها تعرف «نعمان عاشور» على النظرية الاجتماعية في تفسير النصوص الأدبية، ليكتشف عالما كان يشعر به، ولكنه لا يعرف ما هو بالضبط.

وكانت الجامعة المصرية في بداية الأربعينيات تزدحم بأحلام ذلك الجيل الذي بدأ في منتصف الثلاثينيات، رحلة تمرده على جيل ثورة 1919 فتعرف «نعمان عاشور» على كثيرين ينتمون إلى مختلف التيارات والمدارس الأدبية الجديدة، سوف يشتركون معه فيما بعد في النشاط السياسي الذي خلخل قوائم النظام القديم ومهد الأرض لانتصار ثورة 23 يوليو 1952 ثم في صنع الازدهار الأدبي والفني والثقافي الذي تحقق خلال الخمسينيات والستينيات.

خارج الجامعة كانت المنتديات الأدبية والثقافية تزدحم بالأحلام نفسها وبالتيارات ذاتها، تقودها عناصر من مثقفي الجيل السابق لم تخمد في نفوسهم جذوة الأمل في صنع وطن مختلف، وهكذا أخذ «نعمان عاشور» ينتقل كالنحلة بين أفنانها يستمع ويناقش

ويتعلم ويعود لمنزله ليقرأ، كانت هناك قهوة «عبد الله» بميدان الجيزة، وفيها تنعقد - بمن حضر - ندوة حرة، تتواصلُ ليلَ نهار، وعمدتها هو الناقد المجدد «أنور المعداوي» ونـدوة الشاعر والناقد «مصطفى عبد اللطيف السحرتي»، على أحد الكازينوهات التي تتوزع على شاطئ النهر، وقعدة «عبد القادر القط» في «قهوة مرعي»، والصالون الذي كان يعقده «محمد مندور» في بيته لتلاميذه، وندوة «مفيد الشوباشي» أحد أهم المبشرين الأوائل بالاشتراكية في ذلك العقد، وندوة مجلة «فصول» - لسان حال جماعة النهضة القومية - التي كان يعقدها صاحبها ورئيس تحريرها «محمد زكي عبد القادر» في مقرِّها، فضلاً عن ندوات «سلامة موسى» في جمعية «الشبان المسلمين»، وما كان يشعه «لويس عوض» داخل الجامعة وخارجها.

ذلك عالم بلغ من افتتان «نعمان عاشور» به حدًّا جعله يرفض أن يعمل مدرسًا للغة الإنجليزية حتى لا يجد نفسه في إحدى المدن الصغيرة، بعيدًا عن المناخ الذي لا يستطيع أن يتنفس إلا فيه، فضحى بالوظيفة الميري، والدرجة السادسة بالكادر الفني العالي، وقبل وظيفة بـ «بنك التسليف الزراعي والتعاوني»، تضمن له أن يظل بالقاهرة يجري وراء أشواقه!

وكان من ظواهر ذلك أن الحلقات الماركسية بدأت تظهر على هذه الخريطة، بوضوح منذ عام 1943 كان من بينها حلقة حملت أسماء متعددة، أطلقتها على نفسها أحيانًا، أو استعارتها لها، مما كانت تطلقه على إحدى منظماتها العلنية من أسماء، فعرفت باسم «لجنة نشر الثقافة الشعبية» عام 1943، ثم «جماعة الفجر الجديد» - عام 1945 - ثم «منظمة «الطليعة الشعبية للتحرر» عام 1946 ثم «الديمقراطية الشعبية» عام 1949، ثم «طليعة العمال» في بداية الخمسينيات، ثم «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» عام 1957 الذي اندمج في الحزب الشيوعي المصري في 8 يناير 1958، وهو الحزب الذي أعلن عن حل نفسه عام 1965.

في عام 1943- وبعد تخرجه في الجامعة بحوالي عام- بدأت صلة «نعمان عاشور» بـ «لجنة نشر الثقافة الحديثة» التي كانت ثمرة تعاون بين حلقتين ماركسيتين كانت إحداهما هي الحلقة التي عرفت في نهاية حياتها باسم «حزب العمال والفلاحين»، وكان الهدف من تأسيسها هو كما قالت بياناتها «نشر ثقافة علمية حرة، وضم صفوف المفكرين التقدميين وإلقاء محاضرات وأبحاث حرة، ونشر كتب مؤلفة ومترجمة»، وقد ارتبط

نشاطها باثنين من المحامين الشبان ينتميان للجيل نفسه، هما «سعيد خيال» - الذي كان يرأسها - و«مصطفى كامل منيب» وكان يؤلف ويترجم معظم ما يصدر عنها من كتيبات، وكان مكتبهما في الدور الأول من العمارة التي يحتلها الآن محل أبو شقرة الكبابجي بشارع قصر العيني - حيث مقرها- وكانت تضم حوالي ثلاثين عضوًا يتعاونون في دفع إيجار الشقة وفي تمويل إصدار المطبوعات، ويحتشدون في ندواتها.

ويقول «نعمان عاشور» إنه لم يكد ينضم إلى اللجنة حتى أصبح سكرتيرها العام، وواحدًا من أبرز أعضائها.

ما لبثت اللجنة أن استأجرت مجلة كاسدة، كانت تعيش على نشر أخبار أعيان الأقاليم، اسمها «الأسبوع» وبدأت تصدرها مرة كل أسبوعين، لمدة تقرب من عام في 16 صفحة من قطع نصف الجريدة، بعد أن اتخذت شعارًا لها «مجلة الرأي الحرّ والثقافة الحديثة» وكان «نعمان» أحد الذين تطوعوا بالتحرير فيها مع آخرين، لمع من بينهم في مجال الأدب فيما بعد القاص النادر المثال «سعد مكاوي» ، و«أحمد رشدي صالح» الذي برز اهتمامه لأول مرة بالأدب الشعبي على صفحاتها.

بعد عام من توقف «الأسبوع» في منتصف عام **1944**، صدرت- عن الحلقة ذاتها- في **16** مايو **1945**، مجلة «الفجر الجديد» واستمرت تصدر حتى أواخر العام نصف شهرية في **20** صفحة من قطع المجلات الأسبوعية الشائع، وكان الطابع الغالب عليها في البداية ثقافيًا، ثم أصبحت تجمع بين الثقافة والسياسة، وخاصة بعد أن تحولت إلى مجلة أسبوعية مع بداية عام **1946**، وقد ظلت تواصل الصدور حتى يوليو من العام نفسه، إلى أن توقفت- بعد العدد **41**- ضمن ما وصفته مذكرة تحريات للقلم المخصوص - وهو الجهاز الأمني الذي كان متخصصًا في مكافحة الشيوعية - آنذاك بـ «مراكز الدعاية الشيوعية بالقطر المصري» أثناء الحملة الشهيرة التي شنها إسماعيل صدقي ضد العناصر اليسارية في يوليو 1946.

بعد أسابيع قليلة من صدور «الفجر الجديد» تحولت إلى مجلة مرموقة، وذات تأثير بالغ وخاصة لدى الجيل الطالع، الذي كان يبحث عن منبر يعبر عن أشواقه. . وبعد قليل انضمت إليها دار نشر باسم «دار القرن العشرين» أصدرت عددًا من أهم الدراسات في تحليل وتفسير تاريخ مصر، وواقعها آنذاك، ومستقبلها بعد الحرب.

على صفحات «الفجر الجديد»، لمعت أسماء أدباء وشعراء وكتاب ومفكرين شاركوا بعد ذلك في حفر مجرى جديد للأدب والفن والثقافة والفكر، كان من بينهم «أحمد رشدي صالح» - الذي كان يرأس تحريرها - و «على الراعي» و «سعد مكاوي» و «عبد القادر التلمساني» و «سمير رافع» و «عبد الرحمن الشرقاوي» و «يوسف الشاروني» و «محمد خليل قاسم» و «عبد القادر القط» و «كمال عبد الحليم» و «لطيفة الزيات» و «أنور المشري» و «محمود الشنيطي» و «عز الدين فودة»، فضلاً عن آخرين جمعوا بين العمل السياسي والكتابة الفكرية كان على رأسهم «أبو سيف يوسف» و «صادق سعد» ، وعدد كبير مما كان يعرف آنذاك بكتاب الطليعة من شعراء وكتاب الوطن العربي!

وكان «نعمان عاشور» أحد أفراد تلك الكوكبة.. وشاءت الظروف أن يكون ضمن أول حملة يشنها «القلم المخصوص» وهو ما يعرف الآن بمباحث أمن الدولة - ضد مجلة «الفجر الجديد» بسبب مقال من بين ثلاثة مقالات كانت كل ما كتبه على صفحاتها، مما وصف آنذاك، وربما حتى اليوم، بأنه «أفكار هدامة». وكان المقال بعنوان «ستالين والثورة الاشتراكية»، ومع أن المقال كان مقال «نعمان» الأول، والوحيد، في السياسة، فقد سجن بسببه لمدة تزيد على شهر، وقدم للمحاكمة، التي برأته بعد ثماني سنوات ظلت خلالها القضية تنظر أمام المحاكم. وفتش بيته خلالها أكثر من ثماني مرات مع أنه كان قد كف عن أي نشاط سياسي...

وكانت تلك هي البداية، التي أقنعت «نعمان عاشور» أنه غير مؤهل لتحمل تبعات وأعباء النضال السياسي، فقرر أن يعود إلى قواعده سالمًا، وأن يتفرغ للأدب وحده، وفيما بعد حسم اختياره وقرر أن يتجه إلى الكتابة المسرحية ليكون رائد المسرح الواقعي.

ومع أن «نعمان عاشور» لم يكف- طوال حياته - عن الاهتمام بالسياسة التي ظلت في خلفية أعماله، فقد انتقل بشكل نهائي من مسرح السياسة إلى مسرح الفن، من المسرح الذي شعر أنه لن يفيد فيه، إلى المسرح الذي شعر أنه يحتاج إليه، ويمكن أن يكون مؤثرًا فيه!

وكان ذلك الاختيار الصائب، هو الذي مكَّن «نعمان عاشور» من أن يخدم أفكاره، أكثر مما كان يستطيع أن يفعل، لو أنه واصل تدبير المظاهرات، وكتابة المقالات عن الرفيق ستالين !

لكن قليلين من الموهوبين هم الذين أدركوا ما أدرك، فأفسدوا الثقافة ... وأفسدوا السياسة!

# وثيقـــــــة

## الملف القضائي لـ «نعمان عاشور»

**تنطوي** الملفات القضائية لرائد المسرح الواقعي نعمان عاشور (1918 - 1987) على أربعة تحقيقات أجرتها معه النيابة العامة في الفترة ما بين 21 ديسمبر 1945 و 26 يوليو 1946 تتعلق بواقعة واحدة، هي كتابته مقالاً بعنوان «كلمة: ستالين والثورة الاشتراكية» في العدد 13 من مجلة «الفجر الجديد»، الذي صدر في 23 نوفمبر 1945 وهو أول مقال ينشره «نعمان» في المجلة، وبعد حوالي أسبوعين من نشره حرر رئيس القلم المخصوص - وهو الاسم الذي كان يطلق آنذاك على ما يعرف اليوم بـ «مباحث أمن الدولة» - مذكرة إلى مدير إدارة الأمن العام، بوزارة الداخلية تلفت النظر إلى أن المجلة «دأبت على تحبيذ وترويج النظم الشيوعية، ودلل كاتب المذكرة على ذلك بثلاثة مقالات تضمنها العدد 13 لكل من رئيس تحريرها «أحمد رشدي صالح» واثنين من كتابها «أحمد سعيد» - وقد تبين فيما بعد أنه اسم مستعار لـ «أحمد صادق سعد» أحد أبرز أفراد الجماعة التي تصدرها المجلة - و«نعمان عاشور».

واقتطفت المذكرة من المقالين الأولين عبارات وصفتها بأنها كلها تحريض على كراهية النظم الأساسية للدولة وتوجيه لمجموع الشعب لوضع عثرات تعوق الحكومة عن إنجاز الأعمال المنوطة بها بما يدخل تحت حكم المادة 174 عقوبات التي تحظر التحريض على قلب نظام الحكم المقرر في القطر المصري أو على كراهيته أو الازدراء به، فضلاً عن تحبيذها «للسوفيتاتية بما يقع تحت طائلة الفقرة الثانية من المادة ذاتها، وهي التوصيف نفسه الذي أسبغته المذكرة على مقال «نعمان عاشور» القصير - وقد كتبه بمناسبة الاحتفال بعيد الثورة السوفييتية في 7 نوفمبر 1945- إذ اعتبرته «تحبيذًا لمذهب لينين وترويجًا لقيامه في الشرق».

وبعد أن أكد رئيس القلم المخصوص في ختام مذكرته، أن الروح التي تملي على «أحمد رشدي صالح» حشو مجلته بالإشارة إلى الثورات، روح كلها خطر على الأمن العام في المملكة المصرية، اقترح إحالة الأمر إلى النيابة العمومية.

بعد أسبوعين من تحرير المذكرة وفي يوم الجمعة 21 ديسمبر 1945 قبض على «أحمد رشدي صالح» في مكتبه بالمجلة، وعثر أثناء تفتيشها على أصل المقال الذي كتبه، وأصل المقال الذي نشر بتوقيع «أحمد سعيد» الذي كان حاضرًا أثناء التفتيش، وقرر أن اسمه الحقيقي هو «صادق سعد» فاقتيد الاثنان إلى تخشيبة بندر الجيزة، وكانت الشرطة أثناء ذلك قد قبضت على «نعمان عاشور» في مقر «لجنة نشر الثقافة»، وفتشت منازل الثلاثة.. وفي مساء اليوم نفسه استمع «مختار قطب» - وكيل النائب العام آنذاك - إلى أقوال كل منهم، وأمر بحبسهم أربعة أيام على ذمة التحقيق، وبعد عشرة أيام وفي 30 ديسمبر 1945 أفرج عنهم بضمان مالي عشرة جنيهات لكل واحد.

وبعد أكثر من سبعة أشهر وفي 11 يوليو 1946 أعيد إلقاء القبض على ثلاثتهم ضمن الحملة الواسعة التي شنها إسماعيل صدقي في 10 يوليو 1946 ضد المعارضين لحكومته الذين اتهمهم بالشيوعية.. وقد شملت 69 من القيادات الطلابية والعمالية والمهنية، كان من بينهم الفنانون والكتاب والأدباء والصحفيون، د. محمد مندور، وسلامة موسى، وعبد الرحمن الشرقاوي، وأبو سيف يوسف، ود. رمسيس يونان، ولطيفة الزيات وإنجي أفلاطون، وعصام حفني ناصف، وعمر رشدي، ومحمد خليل قاسم، ومحمد زكي عبد القادر.

وفي حين شمل التحقيق الجديد مع أحمد رشدي صالح وصادق سعد مقالات أخرى كانا قد نشراها خلال تلك الشهور على صفحات «الفجر الجديد»- فإن التحقيق مع «نعمان عاشور» قد دار حول المقال نفسه الذي حققت فيه النيابة معه قبل ذلك مع بعض الإضافات الأخرى، تتعلق بما ضبط لديه من كتب وأوراق عند تفتيش منزله، إذ لم يكن قد نشر على صفحات «الفجر الجديد» سوى مقالين في موضوع واحد عن الأدب المصري، قال بلاغ القلم المخصوص الذي استصدر على أساسه إذن الضبط والتفتيش إنه أحد ستة يتزعمون «لجنة نشر الثقافة الجديدة»، وميز البلاغ بين غرض اللجنة المعلن وهو «مناصرة الديمقراطية ومحاربة الفاشية ونشر الثقافة العامة» وغرضها الباطني وهو «نشر الدعاية الشيوعية تحت ستار العدالة الاجتماعية ومحاربة الاستعمار».. ووصف «نعمان عاشور» بأنه من الشيوعيين الخطرين ومحرر بـ «مجلة الفجر الجديد».

ظل «نعمان عاشور» رهن الحبس الاحتياطي حوالي شهر، وكان من أوائل الذين أفرج عنهم قاضي المعارضات، وعندما صدر قرار الاتهام في القضية ليشمل 20 فقط

من بين الذين قبض عليهم وحقق معهم، كان المتهم «نعمان عاشور» السادس من بينهم، وقد نسب إليه أنه «حبذ الدعوة للشيوعية وروج لها» وظلت القضية قيد المحاكمة إلى عام 1954 حيث انتهت ببراءة كل المتهمين.

ويؤكد «نعمان عاشور» في مذكراته أنه لم يكن آنذاك، أو في أي يوم من حياته عضوًا في تنظيم شيوعي، على الرغم من أن بيته فتش ثماني مرات، كما احتجز عدة مرات، في ظل الأحكام العرفية بسبب هذا المقال اليتيم.

وفيما يلي النص الكامل لمحاضر تحقيقات النيابة العامة مع نعمان عاشور في 21 و25 ديسمبر 1945 و 26 يوليو 1946:

## 1 - محضر التحقيق مع نعمان عاشور في 21 ديسمبر 1945[1]

(419) اسمي «نعمان سعد الدين عاشور» سني (26) [2] موظف ببنك التسليف الزراعي. مولود بميت غمر. ومقيم بشارع محمد أمين عبد الواحد نمرة 1 بندر الجيزة.

**المحقق: ما سبب حيازتك الكتب التي تبحث في الاشتراكية؟[3]**

**نعمان عاشور:** زي أي كتب تانيه عندي.

**المحقق: أليست لك ميول اشتراكية؟**

**نعمان عاشور:** أيوه لي ميول اشتراكية.

**المحقق: وما هي المبادئ التي تعتنقها في هذا الصدد؟**

**نعمان عاشور:** الاشتراكية في نظري عبارة عن توسيع الديمقراطية وكفالة حرية الرأي (420) والعقيدة والإصلاحات الاقتصادية التي تعود على المجموع وتحقيق الديمقراطية السياسية.

---

(1) المصدر: محاضر تحقيقات النيابة في القضية رقم 1949 لسنة 1947 عابدين. والأرقام الموضوعة بين قوسين تشير إلى رقم الصفحات في المصدر الأصلي.

(2) هكذا في الأصل وهو خطأ إذ كانت سن نعمان عاشور آنذاك 27 سنة.

(3) إشارة إلى الكتب التي ضبطت لدى نعمان عاشور في منزله. وكانت حيازة الكتب الماركسية والاشتراكية تعتبر من القرائن، على تهمة تحبيذ وترويج والانضمام إلى منظمات سرية تدعو إلى سيطرة طبقة على بقية الطبقات، وهو المصطلح الذي أخذ به قانون العقوبات المصري، منذ عدل ليتضمن مادة تعاقب على اعتناق الشيوعية في عام 1923.

**المحقق: وما هي الإصلاحات الاقتصادية التي تريدها؟**

**نعمان عاشور:** تعميم الصناعة في مصر، وفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب رءوس الأموال.

**المحقق: وهل تسمي هذا الاشتراكية؟**

**نعمان عاشور:** أنا أعتقد أن هذا أنسب تطبيق للاشتراكية في مصر.

**المحقق: وما هي الحقوق الديمقراطية التي تريد توسيعها؟**

**نعمان عاشور:** حق الفرد في إبداء رأيه بحرية، وعدم اعتقاله أو القبض عليه دون وجه حق(1)

**المحقق: ولكن هذه الحقوق موجودة فعلاً في القوانين المصرية؟**

**نعمان عاشور:** أقصد إن فيه عيوبًا في التطبيق.

**المحقق: ألا تعني بذلك الحقوق المكفولة قانونيًا.**

**نعمان عاشور:** أعني أن الحقوق المكفولة يجب أن تطبق تطبيقًا ملائمًا.

**المحقق: وما هو المأخذ على طريقة التطبيق؟**

**نعمان عاشور:** أنا عاوز توسيع حقوق الفرد.

**المحقق: هل ترغب في توسيعها من وجهة النظر القانونية؟**

**نعمان عاشور:** أنا أعتقد أن حرية الفرد ليست مجرد حرية فكرية، إنما هي حرية اقتصادية وسياسية.

**المحقق: وما الذي تقصده في هذه الحريات؟**

(1) يلاحظ أن تفسير نعمان عاشور للاشتراكية هنا يجعلها أقرب إلى إصلاح في الإطار الرأسمالي. وهناك احتمال بأن يكون وراء ذلك رغبته في عدم التعبير عن آرائه الحقيقية تهربًا من تطبيق مادة الاتهام، أو أن يكون متأثرًا بآراء الحلقة الماركسية التي كان على صلة بها آنذاك، والتي كانت - فيما يقول منتقدوها - تسعى لعمل إصلاحي في إطار النظام الذي كان قائمًا، وبالذات عبر تشكيل جناح يساري داخل حزب الوفد. راجع كتابًا بالغ الأهمية، صدر عن تاريخ هذه الحلقة، بأقلام عدد من المشاركين فيها هو «وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري 1941 - 1957/ تاريخ منظمة طليعة العمال»، أبو سيف يوسف، شركة الأمل للطباعة والنشر- القاهرة 2000.

**نعمان عاشور:** إن الحرية الفكرية أن الإنسان يعتقد المبدأ الذي يشاؤه، والحرية السياسية أن يكون للإنسان كلمة في سياسة بلاده، والحرية الاقتصادية أن يكون لكل إنسان الحق في العمل.

**(421) المحقق: هل تعتقد أن هذه الحريات غير مكفولة في القوانين المصرية؟**

**نعمان عاشور:** أعتقد أن الحرية الاقتصادية غير مكفولة؛ لأن كل إنسان ليس له الحق في العمل، وكذلك الحرية السياسية غير مكفولة الكفالة الكافية؛ لأنه ليس لكل إنسان الحق في اعتناق نظريات أو نظرة سياسية.

**المحقق: وهل تنعي على القوانين المصرية قصورها عن هذا الغرض؟**(1)

**نعمان عاشور:** نعم.

**المحقق: وما هو الطريق الذي تريد أن تسلكه لهذا الغرض؟**

**نعمان عاشور:** الطريق الديمقراطي.

**المحقق: دلت التحريات على أنك تعمل على قلب نظام الحكم؟**

**نعمان عاشور:** لأ طبعًا.

**المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟**

**نعمان عاشور:** لا.

(تمت أقواله وأمضى وأقفل المحضر على ذلك الساعة 3 صباحًا، وقررنا القبض على كل من «أحمد رشدي صالح»(2) و«صادق سعد»(3) و«نعمان سعد الدين عاشور» وحبسهم أربعة أيام احتياطيًا، ويراعى التجديد في الميعاد. وكيل النيابة).

---

(1) يلاحظ أن مواد الاتهام الخاصة بالشيوعية لا تنطبق إلا في حالة الدعوة لاستعمال العنف، أو استعماله.

(2) كان أحمد رشدي صالح زميلاً لنعمان عاشور في قسم اللغة الإنجليزية بكلية الآداب، وقد عمل بعد تخرجه مذيعًا بالإذاعة، ثم استقال ليصدر مجلة «الفجر الجديد» وهو رائد دراسات الأدب الشعبي في مصر - وقد عمل بعد ذلك بالصحافة، وكان آخر منصب تولاه هو رئاسة تحرير مجلة «آخر ساعة».

(3) كان صادق سعد مهندسًا، وأحد أفراد الحلقة الماركسية التي تقف وراء مجلة «الفجر الجديد» وقد لعب بعد ذلك دورًا بارزًا في تاريخ الحركة الشيوعية المصرية، وله مجموعة هامة من الكتب في تاريخ مصر الاجتماعي.

## 2 - محضر تحقيق النيابة مع «نعمان عاشور» في ديسمبر 1945

(436) اسمي نعمان سعد الدين عاشور سني 27، موظف، كاتب ببنك التسليف الزراعي، مولود بميت غمر[1] ومقيم بشارع محمد أمين نمرة 1 بالجيزة.

**المحقق: اذكر لنا تاريخ حياتك باختصار.**

**نعمان عاشور:** أنا حصلت على ليسانس كلية الآداب، قسم اللغة الإنجليزية في سنة 1942 ثم توظفت ببنك التسليف الزراعي ومازلت به للآن ومرتبي 11 جنيهًا.

**المحقق: هل تميل إلى مبدأ اجتماعي معين؟**

**نعمان عاشور:** أنا أؤمن بالديمقراطية[2].

**المحقق: ولكن كلمة الديمقراطية كلمة مطاطة، فما هي المبادئ التي تعمل على تحقيقها؟**

**نعمان عاشور:** أنا أكتب مقالات في مجلة «الفجر» مقابل أجر[3]، وعندي ميل لقراءة الكتب الأدبية، وحياة الأشخاص، وكل ما يتعلق بدراستي في كلية الآداب.

**المحقق: وهل هناك علاقة بين الأدب والثورة الاشتراكية؟**

**نعمان عاشور:** المقال الذي كتبته، كتبته عن شخص «ستالين» ولم أكتبه عن الثورة الاشتراكية، وقد كتبت عن دور «ستالين» في الثورة الاشتراكية، ولا يخفى أن روسيا أصبحت الآن من الدول الحليفة. وليس هناك ما يمنع من كتابة مقال عن زعيم دولة حليفة[4].

**المحقق: لكن كتابتك أو مقالك لم يكن مجرد سرد تاريخ حياة الزعيم «ستالين» بل حبذت وروجت للمذهب الشيوعي.**

**نعمان عاشور:** أنا أنكر هذا إنكارًا باتًا.

---

(1) يلاحظ أن نعمان هنا قد ذكر سنه الحقيقية.

(2) يلاحظ أن نعمان قد غير تكتيكه في الدفاع، فلم يشر إلى ميوله الاشتراكية، وركز على أنه ديمقراطي.

(3) الواقعة في الغالب غير صحيحة إذ لم تكن «الفجر الجديد» تدفع لمن يكتبون فيها أجورًا على كتاباتهم.

(4) كان الاتحاد السوفييتي قد فض تحالفه مع الألمان، بعد أن هاجم «هتلر» أراضيه، وانضم آنذاك إلى الكتلة الغربية في مواجهة دول المحور، وبالتالي أصبح أحد دول الحلفاء، ومن الواضح أن «نعمان» قد أدرك خلال الأيام الأربعة التي فصلت بين التحقيقين حرج موقفه القانوني فاتجه إلى إجابات قانونية عن كل الأسئلة.

**المحقق: إذن ما الذي تعنيه بقولك من أنه «قضي نهائيًا في سدس الكرة الأرضية على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان، وتحقق في النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق، تنشد الحق وتأمل الخير، وتروم للإنسان حياة كريمة على الأرض. بنجاح الثورة الاشتراكية دخلت الإنسانية في عصر جديد، أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية، وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيرًا، والشمس تبزغ من الشرق».**

**نعمان عاشور:** عبارة «من اليوم وما بعده قضي نهائيًا في سدس الكرة الأرضية على استغلال (438) الإنسان لأخيه الإنسان» (واضح من سياق المقال) أنه عرض تاريخي لحقائق تاريخية ثابتة، والذي حدث أن المعروف علميًا أن في روسيا انتقلت ملكية وسائل الإنتاج إلى يد الدولة، وبذلك انتهى وجود من يملكون وسائل الإنتاج، أو من يشتغلون فيه، فأصبح الإنسان لا يستغل الإنسان وهذه مسألة علمية معروفة. وعبارة «تحقق في النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتأمل الخير، وتروم للإنسان حياة كريمة على الأرض» فأنا في كتابتي هذا المقال كتبته بأسلوب أدبي، فاستعملت هذا التشبيه للتعبير عما كتبه المفكرون والفلاسفة منذ «أفلاطون» حتى الآن. وعبارة «بنجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية، دخلت الإنسانية في عصر جديد»؛ فهي شرح لحقائق تاريخية، فالمعروف أن التاريخ الإنساني مراحل، والمرحلة التي حدثت فيها الثورة الفرنسية مثلاً، فإذا قلت إن هذه الثورة تعبر عن مرحلة جديدة، فهو من باب التحليل العلمي التاريخي، وعبارة «أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية، وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيرًا» هذا التشبيه أختتم به هذا المقال للتعبير عما حدث في روسيا، وهو أيضًا حقائق تاريخية ثابتة (439) على أن الاشتراكية نجحت في روسيا نتيجة للثورة التي عرضت لها عرضًا علميًا في طول المقال، وكان من المحتم أن أختم المقال بهذه الجملة؛ لأن سياق المقال عرضتُ فيه، وجهتي نظر مختلفتين؛ وجهة نظر أحزاب اشتراكية في الغرب وهو لا يعدو أن يكون تشبيهًا معبرًا عن ذلك(1).

(1) كان المحقق قد وجه لرئيس تحرير المجلة، رشدي صالح، تهمة نشر مقالات تحبذ للشيوعية من بينها مقال نعمان عاشور، واستشهد بالفقرة ذاتها، فتطابق رده على الاتهام، مع ما قاله نعمان في هذا المحضر، وهو أن المقال مجرد استعراض تاريخي لحوادث الثورة، لا يحمل أي تحبيذ، وهو ما يدل على أن الاثنين كانا قد اتفقا على أوجه دفاعهما.

**المحقق: هل معنى تفسيرك هذا أنك لا تنادي بإلغاء الرأسمالية؟**

**نعمان عاشور:** أنا لا أنادي بإلغاء الرأسمالية أو القضاء عليها، وبخاصة الرأسمالية المصرية.

**المحقق: ضبط في مسكنك كتب عديدة وكلها تبحث في الشيوعية؟**

**نعمان عاشور:** هذه الكتب موجودة عندي، مع كثير من الكتب الأخرى التي تطرق جميع الموضوعات المختلفة، وهي ليست مقصورة على البحث عن فكرة معينة أو مبدأ معين.

(تمت أقواله وأقفل المحضر تاريخه الساعة 1 مساء ويعاد المتهمون «للسجن» ويكتب للبوليس السياسي بالبحث عن محمد أبو الحسن الغنيمي» وإرساله إلينا لسؤاله. وكيل النيابة إمضاء).

(في 1945/2/30): بعد عرض هذه الأوراق على صاحب العزة رئيس النيابة.. يفرج عن المتهمين «أحمد رشدي صالح» و«صادق سعد» و«نعمان سعد الدين عاشور» إذا دفع كل منهم ضمانًا ماليًا قدره عشرة جنيهات في تاريخه.. حيث أفردنا محضرًا خاصًا «محمد أبو الحسن جاد الله الغنيمي» وتسليم جميع الأوراق الخاصة بالمذكور، ويرفق)[1].

## 4 - محضر تحقيق النيابة مع نعمان عاشور يوم الجمعة 26 يوليو 1946[2].

افتتح المحضر في يوم الجمعة 26 يوليو 1946 الموافق 27 شعبان سنة 1356 الساعة 10 إفرنكي صباحًا بسراي النيابة نحن «أحمد موافي» وكيل النيابة و «محمد مهدي أحمد» الكاتب بعد الاطلاع على محضر التفتيش والمذكرة الواردة من القلم السياسي بمحافظة مصر عن «نعمان سعد الدين عاشور» دعوناه من السجن وسألناه بالآتي:

(1) كان محمد أبو الحسن الغنيمي الحاصل على شهادة العالمية من كلية أصول الدين قد أصدر آنذاك كتيبًا بعنوان «الشيوعية في الإسلام» وصفته مذكرة للقسم المخصوص بأنه ينطوي على تحبيذ للشيوعية، وطلبت إحالته إلى النيابة في 18 ديسمبر 1945.

(2) هذا المحضر هو الثاني والأخير من محاضر التحقيق مع نعمان عاشور بعد إعادة القبض عليه في حملة 11 يوليو 1946، والأول منهما هو محضر موجز، اقتصر على توجيه التهمة لذلك لم نجد ضرورة لنشره، ويلاحظ أن نعمان اتخذ موقفًا قانونيًا صارمًا، ولم يقم بأي دفاع سياسي.

اسمي «نعمان سعد الدين عاشور» سني 27 سنة، موظف ببنك التسليف الزراعي المصري، ومقيم بشارع محمد أمين عبد الواحد نمرة 1 بالجيزة.

**المحقق: اذكر لنا خلاصة عن تاريخ حياتك؟**

**نعمان عاشور:** ولدت بمدينة ميت غمر سنة 1918، وحصلت على شهادة الابتدائية من «مدرسة ميت غمر الابتدائية» سنة 1931. ثم حصلت على شهادة الكفاءة من «مدرسة رأس التين الثانوية» بالإسكندرية. والبكالوريا من مدرسة «الأمير فاروق» بروض الفرج، ثم التحقت بكلية الآداب وحصلت على ليسانس الآداب قسم اللغة الإنجليزية سنة 1942. وتوظفت ببنك التسليف إلى الآن.

**المحقق: وأنت طالب، هل كان لك نشاط سياسي؟**

**نعمان عاشور:** لم يكن لي نشاط سياسي أبدًا.

**المحقق: وبعد تخرجك، هل كان لك نشاط سياسي؟**

**نعمان عاشور:** لم يكن لي نشاط سياسي مطلقًا، ولست من غواة السياسة.

**المحقق: هل لك ميول اقتصادية أو اجتماعية معينة؟**

**نعمان عاشور:** ليست لي ميول اقتصادية ولا اجتماعية معينة.

**المحقق: هل تعرف شيئا عن المذاهب الاقتصادية المختلفة؟**

**نعمان عاشور:** نعم، بحكم دراستي في كلية الآداب قسم اللغة الإنجليزية كنا ندرس تاريخ الحياة والفكر في بريطانيا، وعرض علينا دراسات عن المجتمع الأوروبي عمومًا واقتصادياته كأساس للدراسة الأدبية.

**المحقق: مثّل لما قلت.**

**نعمان عاشور:** كنا ندرس القرون المختلفة دراسة متتابعة، وما درسناه في القرن العشرين الناحية الاقتصادية لحياة المجتمع البريطانى كجزء من تاريخه (525).

**المحقق: وعن المذاهب الاقتصادية ألم تعرف شيئًا؟**

**نعمان عاشور:** أعرف.

**المحقق: ما هي المذاهب التي تعرفها؟**

**نعمان عاشور:** أعرف نظريات «حرية التجارة» ونظريات «ملطس» واقتصاديات «ستيوارت مل» ولا تعدو معلوماتي الاقتصادية أكثر من هذا(1)

**المحقق: أتعرف شيئًا عن الشيوعية؟**

**نعمان عاشور:** لا أعرف بالضبط مضمون الشيوعية؛ لأنني لم أدرسها، ولم أكن في حاجة إلى دراستها.

**المحقق: من معلوماتك العامة ماذا تعرف عنها؟**

**نعمان عاشور:** أعرف أنها نظام من الأنظمة الاقتصادية، ولكن نظرًا لأن كل دراساتي أدبية فلم أعن بدراسة النظم الاقتصادية.

**المحقق: هل تعرف على أي أساس تقوم الشيوعية؟**

**نعمان عاشور:** إلغاء الملكية الفردية في وسائل الإنتاج.

**المحقق: في أي البلاد طبق هذا النظام؟**

**نعمان عاشور:** في روسيا، وفي إنجلترا في بعض وسائل الإنتاج.

**المحقق: كيف أصبح هذا النظام حقيقة واقعة في روسيا؟**

**نعمان عاشور:** الذي أعرفه أنه كان نتيجة ثورة.

**المحقق: هل النظام الاقتصادي في مصر متفق مع هذا النظام الذي أدت إليه الثورة في روسيا؟**

**نعمان عاشور:** لا.

**المحقق: أنت متهم بترويج وتحبيذ المذاهب التي ترمي إلى تغيير المبادئ الأساسية في الدستور المصري بالقوة، بمعنى أنك تحبذ وتروج نظامًا يصبح حقيقة واقعة بطريق القوة.**

**نعمان عاشور:** أنا أنفي أنني أدعو وأروج لأي نظام يخالف النظام الدستوري المصري، وقد سبق لي أن حققت معي النيابة في مثل هذه التهمة. ولم يتم التصرف في القضية بعد.

**(ملحوظة: أحضرنا القضية التي أشار إليها المتهم، فإذا بها خاصة به، وبكل من «أحمد رشدي صالح» و«صادق سعد» - حققت معهم النيابة في 12 ديسمبر 5491 وكان المنسوب**

(1) النظريات التي يشير إليها كلها نظريات في الاقتصاد الرأسمالي.

**لـ «نعمان سعد الدين عاشور» أنه كتب مقالا بمجلة «الفجر الجديد» بعنوان «ستالين في الثورة الاشتراكية» العدد 31 من السنة الأولى. تمت الملحوظة. وكيل النيابة إمضاء).**

**المحقق: هل تكتب في مجلة «الفجر الجديد»؟**

**نعمان عاشور:** لم أكتب فيها إلا ثلاثة مقالات.

**المحقق: في أي المواضيع؟**

**نعمان عاشور:** المقال الأول هو مقال «ستالين في الثورة الاشتراكية» والمقال الثاني عن «القصة في الأدب المصري المعاصر» والمقال الثالث تكملة للمقال الثاني.

**المحقق: هل تعرف صاحب مجلة «الفجر الجديد»؟**

**نعمان عاشور:** أعرفه وهو زميلي في الدراسة من السنة الأولى بكلية الآداب، وهو الأستاذ «أحمد رشدي صالح».

**المحقق: هل تعرف الهيئة التي تتولى تحرير هذه المجلة؟**

**نعمان عاشور:** أعرف أن هناك دارًا اسمها «دار الأبحاث العلمية» **(527)**، ولكني لست عضوًا فيها[1]، وكثير من أعضاء هذه الدار يكتبون في دار «الفجر الجديد» ولكني لا أعرف أحدًا منهم سوى زميلي «أحمد رشدي».

**المحقق: ما هو الهدف الذي تهدف إليه من الكتابة في مجلة «الفجر الجديد»؟**

**نعمان عاشور:** أهداف ثقافية.

**المحقق: ماذا تعرف عن ميول «أحمد رشدي صالح» الاقتصادية؟**

**نعمان عاشور:** كل ما أعرفه عنه أنه كاتب قدير ويكتب في مختلف الموضوعات.

**المحقق: ألا تعرف أنه يعتنق مذهبًا اقتصاديًا معينًا أو يروج له؟**

**نعمان عاشور:** لا، وكل ما يربطني بأحمد رشدي صالح هو دراستنا الأدبية.

**المحقق: هل تتردد على «دار الأبحاث العلمية»؟**

---

(1) دار الأبحاث العلمية، منظمة ثقافية، كانت واجهة آنذاك للحلقة الماركسية التي كانت تعرف باسم «إيسكرا»، وكانت تصدر نشرة، وتنظم مواسم للمحاضرات والندوات.

**نعمان عاشور:** ذهبت لدار الأبحاث العلمية ثلاث مرات في حياتي.

**المحقق: متى؟**

**نعمان عاشور:** منذ ستة شهور تقريبًا.

**المحقق: هل حاضرت فيها؟**

**نعمان عاشور:** لا.

**المحقق: هل استمعت في هذه المرات لمحاضرات؟**

**نعمان عاشور:** استمعت لبعض كلمات ألقيت بمناسبة وجود الوفد السوداني بمصر(1)، وذلك في مرة من المرات الثلاث، وفي المرتين الأخريين لم أستمع لشيء.

**المحقق: ألم تنشر في مجلات أخرى غير «الفجر الجديد»؟**

**نعمان عاشور:** نشرت مرة واحدة في مجلة «الطليعة» التي يصدرها اتحاد خريجي الجامعة - وكان ذلك من مدة شهر، وكان موضوع هذه المقالة عن «برناردشو» و «هـ. ج. ويلز» وهما كاتبان إنجليزيان.

**المحقق: ألا تنتمي لجمعية من الجمعيات؟**

**نعمان عاشور:** أنا عضو في «اتحاد خريجي الجامعة»(2)

**المحقق: منذ متى؟**

**نعمان عاشور:** منذ عام ونصف.

**المحقق: وهل لك نشاط في هذا الاتحاد؟**

**نعمان عاشور:** ليس لي أي نشاط، إنما هدف هذا الاتحاد هو المطالبة بتحسين حالة خريجي الجامعة، وأنا عضو أيضًا في «لجنة نشر الثقافة»(3).

---

(1) أي في حوالي إبريل عام 1946، وهو الوقت الذي حضر فيه وفد من الأحزاب السودانية إلى مصر «ص 71 من ملف القضية».

(2) أنشئ في عام 1944، وكان يضم حوالي 1000 شخص، وكان من أعضائه النشطين «عبد الرحمن الشرقاوي» الذي كان يرأس تحرير مجلة الاتحاد الشهيرة باسم «الطليعة». ملف القضية ص 49 - 50.

(3) هي إحدى اللجان التي كانت تتستر خلفها الحلقة الماركسية التي أصدرت «الفجر الجديد».

**المحقق: متى تألفت «لجنة نشر الثقافة»؟**

**نعمان عاشور:** لا أعرف بالضبط.

**المحقق: ومتى التحقت بها؟**

**نعمان عاشور:** منذ عامين تقريبًا.

**المحقق: وما هي أغراض هذه اللجنة؟**

**نعمان عاشور:** أغراض ثقافية صرفة.

**المحقق: هل لهذه اللجنة صحيفة؟**

**نعمان عاشور:** ليس لها صحيفة.

**المحقق: من رئيس هذه اللجنة؟**

**نعمان عاشور:** الأستاذ «سعيد عبد المعطي خيال».

**المحقق: وهل لهذه اللجنة قانون؟**

**نعمان عاشور:** لا أعرف؛ لأن عضويتي لها قاصرة على حضور المحاضرات.

**المحقق: هل حاضرت فيها؟**

**نعمان عاشور:** حاضرت.

**المحقق: في أي الموضوعات؟**

**نعمان عاشور:** موضوعات أدبية كلها.

**المحقق: ماذا قلت في مقال «ستالين في الثورة الاشتراكية»؟**

**نعمان عاشور:** هو عرض تاريخي أدبي للدور الذي لعبه «ستالين» في الثورة الاشتراكية.

**المحقق: ما هو الدور الذي لعبه «ستالين» في هذه الثورة؟(925)**

**نعمان عاشور:** اشترك في قيادة الثورة مع بقية الزعماء أمثال «لينين» و «تروتسكي» وانتهت بتأسيس الاتحاد السوفييتي، وهذه معلومات مكتوبة في كل الكتب وكل الجرائد.

**المحقق: بعد أن استعرضت في مقالك تاريخ الثورة الاشتراكية في روسيا عقبت بصياغة فيها معنى تحبيذ وترويج النظام الذي ولدته الثورة الاشتراكية، فقلت، وهنا ننقل إليك ما قلته بالنص: «كانت شمس أكتوبر قد أشرقت على أول حكومة للعمال والفلاحين على وجه الأرض برئاسة لينين» وهكذا بدأ تاريخ الفقراء. من اليوم وما بعده قضي نهائيًا في سدس الكرة الأرضية على استغلال الإنسان لأخيه الإنسان».**

**نعمان عاشور:** هذه كلها حقائق تاريخية لا تعتبر تحبيذًا ولا ترويجًا.

**المحقق: لقد قلت: «وتحقق في النهاية حلم أجيال من النفوس الحرة التي ظلت تصرخ في غياهب التاريخ البشري السحيق تنشد الحق وتأمل الخير وتروم للإنسان حياة كريمة على الأرض».**

**نعمان عاشور:** النفوس الحرة هذه يقصد بها الفلاسفة والمفكرون الذين كتبوا عن الاشتراكية منذ أفلاطون، والمعروف أن النظام السائد في روسيا يطلق عليه النظام الاشتراكي. فهذه ليست إلا لمحة تاريخية.

**المحقق: لقد قلت عقب العبارات التي واجهناك بها العبارة الآتي نصها: «بنجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية دخلت (530) الإنسانية في عصر جديد» وأنت بهذه العبارة تتكلم عن نجاح الثورة البروليتارية الاشتراكية، تلك الثورة التي ولدت نظامًا اقتصاديًا خاصًا في روسيا يختلف عن النظام القائم في المملكة المصرية.. ثم تتكلم عن دخول الإنسانية في عصر جديد كنتيجة لهذه الثورة، وفي هذا تحبيذ وترويج لنظام ولدته الثورة التي تتحدث عنها.**

**نعمان عاشور:** هذا تسلسل منطقي طبيعي لمقال تاريخي، والمقال أساسًا لا يدور حول الثورة».

**المحقق: لقد ختمت هذا المقال بعبارة «أشرف ليل الرأسمالية الطويل الحالك على النهاية» فقد جعلت إشراف هذا النظام على النهاية وليد الثورة الاشتراكية البروليتارية التي تكلمت عنها، ثم أخذت تشير في تحبيذ وترويج إلى النتيجة التي تحبذها بأن قلت: «وها هو نهار الاشتراكية يبزغ أخيرًا».**

**نعمان عاشور:** ليس في هذا تحبيذ وترويج، وإنما هي خاتمة طبيعية لمقال تاريخي.

**المحقق: لقد اختتمت المقال بالعبارة الآتية: «والشمس تبدو من الشرق» وهذه العبارة صريحة الدلالة في اعتبار النظام الذي تحدثت عنه كنتيجة للثورة البروليتارية الاشتراكية كالشمس في نظرك وأنها قد بدت من الشرق.**

**نعمان عاشور:** هذا مثل لاتيني مشهور في الأدب الأوروبي كله، وجدت أنه مناسب جدًّا كخاتمة لهذا المقال، وليس فيه ما يشعر بالتحبيذ أو الدعوة.

**المحقق: لقد جعلت الاشتراكية التي ولدتها الثورة البروليتارية نهارًا وقد بزغ أخيرًا وهذا يعتبر واضح الدلالة في تحبيذ الثورة البروليتارية وما ولدته من نظام.**

**نعمان عاشور:** ليس في هذا أي تحبيذ إطلاقًا، إنما هو مجرد استعارة أدبية.

**المحقق: ليس هذا استعارة أدبية، إنما هو تشبيه.**

**نعمان عاشور:** نعم هو تشبيه.

**المحقق: لقد شبهت النظام بنهار بزغ، فشبهت بشيء فيه معنى التحبيذ وليس بشيء فيه معنى التصبيح مثلاً.**

**نعمان عاشور:** أنا كمؤرخ يكتب تاريخًا أتحرى الدقة العلمية، ولكن إذا جاء الأسلوب أدبيًّا فليس معنى هذا تحبيذًا ولا ترويجًا للنظام الذي أتحدث عنه من الناحية التاريخية.

**المحقق: من بين المضبوطات التي وجدت عندك أخيرًا ورقة مكتوب عليها بالقلم الرصاص بيان موضوعات، الموضوع الثامن منها خاص بالكفاح الشعبي فما هو هذا الكفاح في نظرك؟**

**نعمان عاشور:** مش فاكر عن الورقة دي حاجة.

**المحقق: وكيف يكون الكفاح الشعبي في نظرك؟**

**نعمان عاشور:** الكفاح الشعبي في نظري عبارة عن الكفاح الديمقراطي الذي يأتي بطريق انتخاب الشعب لممثلين في البرلمان وهو كفاح مشروع.

**المحقق: وجدت عندك ورقة تحمل أسماء كتب كثيرة عن النواحي المختلفة عن روسيا منها ما هو خاص بالتاريخ والعلوم والقانون والدين والسياسة والدعاية والاقتصاد.. وغير ذلك فما سبب إعداد هذه الورقة بأسماء هذه الكتب؟**

**نعمان عاشور:** أنا لا أملك مكتبة، ولا مالاً أشتري به كتبًا، ولا أستطيع أن أعيش بدون قراءة، وأقرأ في مختلف الموضوعات، وأقرأ عن حياة المجتمعات فهذه صورة تمثل المجتمع في نواحيه المختلفة.. ولكي آخذ فكرة لابد أن أقرأ مجموعة من هذه الكتب جميعًا، وليست فكرتي متجهة إلى روسيا فقط وإنما إلى غيرها.

**المحقق: من أين حصلت على هذا البيان بأسماء هذه الكتب؟**

**نعمان عاشور:** من المكتبات، كلما أجد اسم كتاب آخذ به نوتة إلى أن جمعت أسماء الكتب التي في هذه الورقة.

**المحقق: لقد دونت أسماء تسعة كتب عن روسيا عمومًا، واسم كتاب عن تعليم الأطفال، وكتابين عن العلوم في روسيا، وستة كتب عن القانون في روسيا، واسم كتاب عن الدين في روسيا، وكتابين عن الاقتصاد في روسيا، وثلاثة كتب عن الدعاية، وستة كتب عن العمال في روسيا، وأربعة كتب عن التاريخ في روسيا، وستة كتب عن الاقتصاد في روسيا، فيكون مجموع هذه الكتب أربعين كتابًا، فماذا يحملك على قراءة أربعين كتابًا لنواحي النشاط المختلفة في روسيا؟**

**نعمان عاشور:** أنا لم أقرأها بعد، وإنما أخذت بيانًا بها لأقرأ ما يمكن أن أقرأه منها.

**المحقق: وجدت عندك نوتة بها أرقام تليفونات وأسماء من بينها اسم «ريمون دويك» فمن «ريمون دويك»؟ (533).**

**نعمان عاشور:** صديق «أحمد رشدي صالح».

**المحقق: «ريمون دويك» متهم في هذه القضية، فماذا تعرف عنه؟**

**نعمان عاشور:** الذي أعرفه أنه صديق «أحمد رشدي صالح»(1).

**المحقق: هل تعرف سكنه؟**

**نعمان عاشور:** لا.

**المحقق: ومذكور في النوتة أيضًا اسم «سعيد خيال» وهو من المتهمين في القضية؟**

**نعمان عاشور:** «سعيد خيال» رئيس «لجنة الثقافة» وأنا عضو فيها.

**المحقق: وجد عندك ورقة بها مقطوعة لعلها من نوع الشعر المنثور جاء بها: «يا أخي إن هذا الوطن أحرار، يا أخي وأنا وأنت واحد منهم لن تكف أصواتنا عن السعي وراء الحقيقة لأننا لا نطيق أن نقف صامتين مكتوفي الأيدي نشهد الطغاة وهم ماضون في سبيلهم لا يلوون على شيء».**

---

(1) ريمون دويك أحد قادة الحلقة الماركسية التي تصدر «الفجر الجديد».

**نعمان عاشور:** هذه ترجمة لقصيدة إنجليزية «لشاعر أمريكي لا أذكر اسمه وليس فيها شيء».

**المحقق:** وجد من بين المضبوطات ورقة فيها أسماء كتب وعدد النسخ والثمن.

**نعمان عاشور:** أنا جردت مكتبة «لجنة نشر الثقافة الحديثة» وبينت العجز فيها والثمن، وهذا بيان بالعجز والثمن.

**المحقق:** هل لديك أقوال أخرى؟

**نعمان عاشور:** لا. وأنا مظلوم في هذه التهمة.

(تمت أقواله وأقفل المحضر على ذلك في تاريخه والساعة 12 أفرنكي الظهر، ويعاد المتهم للسجن ويعرض. وكيل النيابة إمضاء).

# هذا الأحمد
# «العادي» فؤاد نجم(*)



في النصف الأول من السبعينيات، كان التوتر بين الرئيس الراحل «أنور السادات» وجماهير الطلاب والمثقفين والصحفيين وأقسام كثيرة من المواطنين، يتصاعد عامًا بعد آخر، بسبب الخلاف حول قضايا عديدة، كان من بينها: تحرير الأرض المحتلة وتوسيع نطاق الديمقراطية والحفاظ على ما كان يصطلح على تسميته- آنذاك - بالمكاسب الاجتماعية لثورة يوليو.

وكانت وسيلة الطلاب للتعبير عن آرائهم هي فرخ ورق بريستول مقاس 70×100 سم، وقلم فلوماستر، يستخدمونهما في إصدار عشرات الصحف، يعلقونها على حوائط الكليات، وعلى أشجارها، أو يفرشونها على الأرض ويثبتونها بقطع من الأحجار ليقرأها زملاؤهم وأساتذتهم وضباط الحرس الجامعي، ومؤتمرات يدعون إليها الصحفيين والكتَّاب والأدباء والساسة، وتختم عادة بدخول

---

(*) روز اليوسف/ أسبوعية مصرية/ أول فبراير (شباط) 1993.

رجل متوسط القامة، مهوش الشعر، نابت الذقن، ممصوص القوام، يتجاوز عمره الأربعين، يرتدي – أحيانًا – قميصًا قديمًا وبنطلونًا ناحلاً، وغالبًا ما يرتدي جلبابًا بلديًا ويضع في قدميه صندلاً أو بُلغة فاسي، يتأبط ذراع رجل قصيرنحيف، أبرز ما في وجهه هو نظارة سوداء كبيرة يخفي بها عينيه الكفيفتين، ويسحبه ليصعدا إلى منصة المدرج فيستقبلهما الطلاب بعاصفة من التصفيق المدوي، تستمر وقتًا طويلاً، ثم يبدأ الشاعر «أحمد فؤاد نجم» في إلقاء قصائده، ويغني الشيخ «إمام عيسى» ما لحنه من تلك القصائد، قبل أن يخرج الجميع في مسيرة صاخبة، تدور في أنحاء الحرم الجامعي، وهي تهتف بالحياة وبالسقوط!

وفي مواجهة تلك الظاهرة، كانت الحكومة تلجأ في كل عام إلى توجيه ضربة أمنية وقائية، تقبض خلالها على مئات الطلاب، بتهمة بث دعايات مثيرة، من شأنها تكدير الأمن العام، وتقبض على هامشها، على عدد من الكتَّاب والصحفيين والأدباء والمحامين والعناصر العمالية النشطة، تصفهم عادة بأنهم من العناصر المندسة، التي تسيء إلى القاعدة الطلابية السليمة، وتقودهم إلى السجون، فيقيمون بها أسابيع وشهورًا، لا يكف خلالها الرئيس السادات عن الهجوم على الطلاب، والتنديد بما كانوا يكتبونه في صحفهم، أو يقولونه في مؤتمراتهم، أو يرددونه من أشعار وأغان، كان يصفها عادة بأنها «رذالات» و«بذاءات» و «شتائم» و «سخائم»!

وكان الشاعر الصعلوك وصديقه المغني الكفيف في مقدمة الذين تطولهم حملات الأمن الوقائي في مفتتح كل عام!

وفي سنة من تلك السنوات، وقف نائب بمجلس الشعب – هو المرحوم «زكريا لطفي جمعة»– ليعلق على بيان كان الرئيس «السادات» قد ألقاه أمام المجلس بمناسبة الحملة السنوية للقبض على الطلاب، داعيًا إلى تأييد ما ورد في خطاب الرئيس، فقال إن القاعدة الطلابية سليمة، وإن المندسين من عملاء مراكز القوى هم الذين يحرضون الطلاب على معارضة النظام، بما يلقونه في المؤتمرات الطلابية من خطب وأشعار مثيرة، تحرض على الفوضى، ثم ارتفع صوته وهو يقول إنه استطاع أن يحصل على وثيقة مهمة، هي قصيدة مما كان يلقى على مسامع أبنائنا الطلاب الأبرياء من «الرذالات» و«البذاءات» و«السخائم»، من تأليف الشاعر البذيء «أحمد فؤاد نجم» وأنه سيقرؤها ليعرف النواب الحقيقة. واتخذ النائب الوضع الذي ظنه ملائمًا لإلقاء

الشعر، وأخذ يهتز مع إيقاع الأبيات، وقد نفرت عروقه، وهو يتلو القصيدة التي كانت تقول:

«قل أعوذو/ مَدّ بوزه/ في الخزانة/ الجبان/ ابن الجبانه/ كَلْ غَدَانا/ قام لقانا/ شعب طيب/ كَلْ عشانا»

وذهل النائب لأن زملاءه النواب لم يشمأنطوا، بل وسرت الهمهمات بينهم، وعلت البسمات وجوههم، وكاد بعضهم يصفق خاصة أنه كان قد اندمج في الإلقاء، فمدّ بوزه إلى الإمام. واستدرك المرحوم «حافظ بدوي» - رئيس مجلس الشعب أيامها - الموقف قائلاً إن اللائحة لا تجيز إلقاء مثل هذا الشعر الرذيل، وأمر النائب بالكف عن ضرب الأمثلة، والمختزلين بشطب القصيدة من المضبطة. وفي أثناء الاستراحة، احتشد النواب في البهو الفرعوني، حول النائب «زكريا لطفي جمعة»، يطلبون إليه أن يقول «أعوذو» ويمدّ بوزه، ويعيد إلقاء القصيدة عليهم ليحفظوها بعد أن صدر الأمر بحذفها من المضبطة!.

والغريب أن الشاعر الصعلوك «أحمد فؤاد نجم» لم يكن من عملاء مراكز القوى، أو من الذين يرتدون «قميص عبد الناصر» - وهو الوصف الذي كان الإعلام الرسمي يطلقه على معارضي الرئيس «السادات» - بل كان من المعارضين لحكم «عبد الناصر»، ومن المعتقلين في أواخر عهده، فقد أمضى السنوات بين منتصف عام 1968 ومنتصف 1971 في سجن القناطر الخيرية معتقلاً بسبب أشعاره السياسية، ولم يفرج عنه هو وزميله المغني الضرير إلا عندما قرر الرئيس السادات تصفية المعتقلات بعد انتصاره على خصومه ومنافسيه على السلطة من مراكز القوى في 15 مايو 1971.

وبعد اعتقاله بعام، انتهز الزعيم الفلسطيني «نايف حواتمة» - رئيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين - فرصة لقاء بينه وبين الرئيس عبد الناصر، فقال إن لديه طلبًا يتمنى أن يكرمه الرئيس فيحققه له. وابتسم عبد الناصر قائلاً:

- أُؤمر يا نايف..

فتشجع «نايف حواتمة»، وقال إنه علم أن هناك ثلاثة من الكتاب والأدباء معتقلين بالسجون المصرية، هم الشاعر «أحمد فؤاد نجم» والشيخ «إمام عيسى» وكاتب هذه

السطور، (ولم أكن أعرف «نجم» أو «إمـام» حينذاك)، وأنه يتمنى أن يستجيب الرئيس لوساطته فيفرج عنهم..

وتجهم وجه الرئيس «عبد الناصر».. وقال بجفاء لم يفلح في إخفائه:

– ما تتعبش نفسك.. الثلاثة دول مش ح يطلعوا م المعتقل طول ما أنا عايش!

وذلك ما كان!

أما الأكثر مدعاة للدهشة، وربما للذهول، فهو أن «أحمد فؤاد نجم» لم تكن له أيُّ صلة بالسياسة أو بشئون الحكم ولم يكتب في أيهما شعرًا قبل 5 يونيو 1967.

في ذلك التاريخ كان «نجم» قد بلغ الثامنة والثلاثين من عمره. يقترب من سن الكهولة، التي تنفد على مشارفها عادة طاقة التمرد في الإنسان، ويصفى على عتبتها تمرده، ولم يكن في حياته قبل هذا التاريخ شيء ينبئ أنه سيفعلها: كان مجرد طفل يتيم في شجرة عائلته.. «الكريمة»؛ أخ كان لصًّا للخزائن، وآخر كان «ابن ليل» كل علاقته بالوطنية أنه كان يمارس شقاوته أحيانًا ضد معسكرات جيش الاحتلال الإنجليزي في منطقة قناة السويس، فيسرق مع عصابته بعضًا من مهماتها.

أما هو فكان قد ولد في 22 مايو عام 1929، بإحدى قرى محافظة الشرقية المتاخمة لمنطقة القناة. وأطلق عليه أبوه – اسم «أحمد فؤاد» على سبيل التيمن باسم صاحب الجلالة «أحمد فؤاد» ملك مصر في ذلك الزمان لكن الرياح أتت بما لا يشتهي والده ضابط البوليس «الفاقد» «عزت أفندي نجم» فمات تاركًا أصغر أبنائه ليواجه المصير الطبيعي لطفل يتيم فقير، ابن فقراء ويتامى.

وتثقل مئونته الواهية على أقاربه، فيبحثون عن داهية يودعونه فيها، فلا يجدون إلا ملجأ للأيتام بمدينة الزقازيق، وبين زحام اليتامى الفقراء، تثقله مشاعر الوحدة، فيغيب في فترات صمت طويلة، حتى يبدو لمن يحيطون به أنه نسي الكلام. وتقرب مشاعر الوحدة بين جدران الملجأ، بينه وبين يتيم وحيد نحيل من زملائه، ينتمي لقرية «الحلوات» القريبة من قريته اسمه «عبد الحليم شبانة»، وفي حجرة الموسيقى بالملجأ يكتشف الاثنان أن الغناء يعزِّي المحروم ويؤنس غربة اليتيم، فيغنيان، ويحفظان المقامات والتواشيح والأدوار والطقاطيق.. ويعشقان الطرب.. ليصبح ثانيهما – فيما

بعد - يتيمًا لا ينساه الناس الذين غنوا معه ربع قرن من الزمان، وعرفوه - وما زالوا يعرفونه - باسم «عبد الحليم حافظ»!

أما «أحمد فؤاد نجم» فقد غادر الملجأ - كما دخله - يتيمًا وفقيرًا ووحيدًا.. ليندفع مع تيار الحياة، فيعيش حياة الصعاليك الذين كانوا يزحمون أرض الوطن، يلتقط رزقه من بين أنياب الوحوش في بلد محتل ومستذل. وبدلاً من أن يصبح ملكًا - كسميه صاحب الجلالة الملك «أحمد فؤاد» الأول - أصبح أجيرًا في أحد التفاتيش الزراعية المملوكة لصاحب الجلالة.. ولكن الحظ السيئ يترصده، فيفصل من وظيفته، ليعيش عاطلاً فترة، ثم يلتحق بمنزل خاله فيعمل به خادمًا، إلى أن يجد عملاً في معسكرات جيش الاحتلال، ويتركه في نهاية عام 1951، مع آلاف العمال المصريين الذين استجابوا لنداء حكومة الوفد في تلك السنة، وتركوا أعمالهم في المعسكرات لإجبار المحتلين على الرحيل بعد أن ألغت الحكومة معاهدة 1936.

وتفي الحكومة بوعدها، فتعوضه عن وظيفته التي تركها بوظيفة حكومية في أحد فروع هيئة السكك الحديدية، وبعد سنوات يفكر في أن يتزوج فلا يجد مالاً ولا سكنًا.. وببساطة يشترك مع أحد السعاة في تزوير بعض المستندات ويتقاسمان مقابلها النقدي، إلى أن يأتي اليوم الذي يجد نفسه فيه في السجن يقضي عقوبة مدتها ثلاث سنوات مدانًا بتهمة التزوير واختلاس الأموال الأميرية!

ويكتشف ضباط السجن أن المزور المرتشي سَمِي صاحب الجلالة، يكتب شعرًا جميلاً، فيدهشون، وتسعدهم قصائد النفاق التي كتبها في مزايا سعادة الباشا المأمور، وحضرة صاحب العزة ضابط العنبر، فيتباهون به، ويقدمونه في حفلات المصلحة.. وينشر المجلس الأعلى للآداب والفنون ديوانه الأول «من الحياة والسجن».. ويفرج عنه عام 1962 ليجد الطريق ميسرًا لوظيفة من وظائف المجلس، تكفل له أن يكون - كما كان شاعر البؤس «عبد الحميد الديب» - مشردًا رسميًا.. يتقاضى مرتبا دون أن يؤدي عملاً!

ويذهب ليبحث عن غرفة يقيم بها، وتقوده قدماه إلى حارة مملوكية قديمة تلتف على نفسها كوليد في رحم أمه، تحمل اسم «حارة خوش قدم» - وهي عبارة فارسية بمعنى «قدم الخير» واسم كاد يحمله عدد من سلاطين وأمراء المماليك - وهناك يلتقي بمغن

ضرير صعلوك، بدأ حياته مقرئًا للقرآن، ثم مؤذنًا ومنشدًا في حلقات الذكر، ثم عمل سنيدًا مع الشيخ «زكريا أحمد»، فيتقاسمان غرفة في أحد بيوت الحارة، ويكونان «دويتو» يجوب الأفراح، وحفلات الطهور وجلسات المزاج التي يقيمها أهالي القاهرة المملوكية، ومجاورو الأزهر والحسين.

وقبل شهور قليلة من يوم الهزيمة، كان «نجم» قد ضحك على ناشر غلبان، يملك مطبعة حروف يدوية كحيانة في أحد دكاكين «شارع محمد علي»، فأقنعه بأن ينشر له ديوانه الثالث، عن كرة القدم، لعله يعوض خسارته في ديوانه الثاني، وكان عن الأهلي والزمالك، ولم يكن حتى ذلك الحين قد كتب شعرًا سياسيًّا، أو اهتم بشيء خارج عالمه المحدود.

وفجأة وقعت هزيمة 5 يونيو 1967:

في تلك الشهور البعيدة من صيف 1967، كنا نسير ونحن نتخفى لأن عار الهزيمة يجللنا، وإكليل شوكها يتوجنا.

أيامها نسينا الشعر، وهجرنا القص وكرهنا الغناء وعرفنا السُّهد، وتقلبنا على الجمر، بعد أن انهارت كل أحلام جيلنا بعالم سعيد. أصبحت أطلالاً نجوس بين أكوام حطامها، ونحاول أن نتوقى فخاخ الإحباط التي كانت تنتشر كالسرطان في الأرض الخراب.

أما «نجم» فقد هجر أفراح المعلمين، واحتفالات الفتوات بطهور أبنائهم، واختفى بحجرته الضيقة أيامًا، خرج بعدها وقد كتب البلاغ رقم واحد لتمرد الجيل، وفي ساعات كان صديقه الشيخ «إمام عيسى» قد لحن «القصيدة/ البلاغ» وغناها، وكان مطلعها يقول:

«الحمد لله خبَّطنا/ تحت بَطاطنا/ يامحلا رجعة ضباطنا/ من خط النار/ ياأهل مصر المحمية/ بالحرامية/ الفول كتير والطعمية/ والبر عمار/ ح تقول لي «سينا».. وما سيناشي/ ماتدوشناشي/ ما ستميت أتوبيس ماشي/ شاحنين أنفار/ إيه يعني شعب في ليل ذله/ ضايع كله/ دا كفاية بس أما تقوله/ إحنا الثوار!».

كان البلاغ إدانة صريحة للبيروقراطية العسكرية التي وصفها «عبد الناصر» – فيما بعد – بأنها كانت السنارة التي اصطادت بها الإمبريالية العالمية رأس نظامه.

وتتالت البلاغات الشعرية.. طارت على أشعة الشمس.. وتخللت نسمات الهواء، لتستنشقها صدورنا المصدومة الذاهلة، الأشبه بفرخة مذبوحة ترفرف بجناحيها من حلاوة الروح فتعيد إلينا الأمل، بأن الهزيمة ليست نهاية التاريخ، وأن الانتصار ممكن،

وأن الأعداء داخل جلودنا كما أنهم خارج حدودنا، وتتدافع جموعنا إلى حجرته الضيقة في ذلك المنزل القديم في تلك الحارة الضيقة من حواري الوطن فنذهل حين نراه: شاعرًا كهلاً، نحيل القامة.. «كحيان.. ومغنيًا ضريرًا «غلبان».. وغرفة ناحلة لا تضم سوى كنبتين من الخشب.. ومقعد بثلاثة قوائم ورف ومرآة مكسورة. كان آخر ما يمكن أن نتصوره، هو أن يكون هذا الشاعر الصعلوك هو صوت الغضب القادم، وأن تكون تلك الغرفة الفقيرة العاطلة عن الجمال والجلال، هي مجمع أحزاننا المستجدة وبئر أحلامنا العميقة، مع أنها – مكانًا وسكانًا – تكاد تخلو من كل المؤهلات التقليدية التي تجعلها صالحة لذلك، فلا «تاريخ نضالي» ولا «عذاب سيزيفى» ولا «غربة وجودية».. بل مجرد غناء عذب، شجي، بسيط، وصوت واثق قوي، وسخرية تفجر الضحكات والدموع.. وجسارة لا تخاف ولا تتردد ولا تحسب، لأنها لا تملك ما تخاف عليه، ولا تسعى لكي تملك ما قد يجعلها تخاف عليه..

في تلك السنة التي كان عارها يجللنا، وهزيمتها تتوجنا بأكاليل الشوك، ومذاقها في حلوقنا كطعم الخل، تخلّق الظلام فولد «أحمد فؤاد نجم» بين أطلال الهزيمة.. ليكون هو ذاته «أحمد الزعتر»، الذي وصفه «محمود درويش» بأنه «أحمد العادي.. المولود من حجر وزعتر. القائل دائمًا: لا../ جلده عباءة كل فلاح سيأتي من حقول التبغ/ كي يلغي العواصم ويقول: لا/ جسده بيان القادمين من الصناعات الخفيفة والتردد والملاحم/ نحو اقتحام المرحلة ليقول: لا/ ويده تحيات الزهور/ وقنبلة مرفوعة كالواجب اليومي ضد المرحلة.. لتقول: لا»!

فيما بعد كنت أتأمل ظاهرة «نجم» الإنسانية بشيء من الدهشة الممزوجة بالإعجاب البالغ.. وكنت أتساءل: كيف حدثت هذه المعجزة؟.. من الذي حوَّل هذا الكائن الجذاب خفيف الروح، المؤهل – تمامًا – لكي يكون نصابًا دوليًا يبيع شعره في أسواق النخاسة والموالد وسراديب القصور، إلى يد مرفوعة بالواجب اليومي ضد المرحلة؟!

واكتشفت وأنا أتأمل مشاعري تجاه «نجم» الإنسان، ونجم الشاعر، ونجم «الفاجومي» العنيد، العصي على الإفساد، أنني أمام ابن البلد الحقيقي، الذي أتمنى أن أكونه، وأن جلده هو فعلاً عباءة الفلاحين القادمين من حقول القمح، وبيان القادمين من الصناعات الخفيفة ليقوموا بالواجب اليومي ضد الهزيمة، وأن هذا هو الشعب الذي أحببته وعشقته، وعجزت عن التعبير عن ذلك كما يجب، وأنه يغني من قلبي، ويستلهم

شعره من روحي، وأن كل ما مضى من عمره، كان تهيئة لتلك اللحظة التي يغمر فيها الطوفان كل شيء، فإذا روح الشعب القوية، هي سفينة نوح التي تنقذ أرواحنا وجنسنا ووطننا وأمتنا من الانهيار. تهاوت الأحلام/ الأوهام، وسقطت «المؤسسة» بكل زخارفها اللفظية وطقوسها الشكلية، وعنترياتها الكلامية، وآن الأوان لأن يغني ابن الشعب أحمد «العادي» فؤاد نجم: كلمات وصورًا وتراكيب شعرية بسيطة.. تذهل لأنها أصبحت شعرًا حقيقيًا جميلاً ورقيقًا... يشق الطريق إلى القلب والروح بلا مقاومة، مع أنك تسمعها - أو ترددها - كل يوم.. ومع أنها هي نفسها دون تغيير.. حتى ليخيل إليك أنها قفزت الآن من النافذة المطلة على الحارة، لتسكن هذا البيت أو ذلك من القصيدة، لكنك مع ذلك تستعيد سماعها مرة، واثنتين، وعشر، وعشرين، لتكتشف أنك أمام ابن البلد، ذي السبعة ألسن، والسبعة وجوه، والسبعة أرواح، لذلك يعطيك شعره جمالاً مختلفًا في كل مرة.. وتكتشف عند كل استعادة أن له معنى مختلفًا.. فتوقن أنك أمام مكتشف لآلئ.. غربل البحر بغرباله الذي لا يخطئ لؤلؤة.. ولا يستبقي حصاة، فاختار من بين كلمات الحياة اليومية، تلك الصور والتراكيب والإيقاعات التي ظلت تتدحرج في حواري التاريخ، تدوسها سنابك الغزاة والطغاة، وتشحنها روح الذين استشهدوا في معارك الشوارع، وتنضح بعرق الذين صنعوا الأسبلة وزخرفوا القباب وكفتوا النحاس وأينعوا الورود والسنابل، تحمل جمالهم الخاص، وحلاوتهم المميزة الطعم، وتشع بحكمتهم - البسيطة - الجميلة.

كلمات تحزن وتحنّ وتخاف وتحلم. تفرح وتبهج وتسخر وتطبطب. تحصب وتردح وتهجو وتذوب عشقًا وتتفجر قوة وصلابة وثقة في الغد الآتي، وفي هؤلاء الزُعر والجعيدية والأحمد زعترات الذين ينتمي إليهم «أحمد - العادي - فؤاد نجم»!

تلك ملامح من ظاهرة هذا الصعلوك العجيب الذي تسرب في طيات الرماد ذات ليلة من عام 1967، ليرفض الهزيمة والقهر ويعلن العصيان الشعري العام، فأقامت أشعاره الدنيا وأقعدتها، وكتب عنه «لويس عوض» و «محمود أمين العالم» و «رجاء النقاش»، وطلب «محمد حسنين هيكل» و «أحمد بهاء الدين» أن يستمعا إليه. واختلف نقاد الموسيقى والشعر حول قيمة أشعاره وألحان صديقه، حتى كادوا يمسكون بتلابيب بعضهم البعض.. وأعدت عن أشعاره رسائل ماجستير ودكتوراه في عدد من جامعات العالم..

تكأكأت عليه كل قوى «المؤسسة» لكي تغريه بذهبها وقصورها وإذاعاتها وميكروفوناتها وصحافتها، أو ترهبه بسيوفها وسجونها وجلاديها، ولكنه وهو في الأربعين- حيث تنفد عادة طاقة الثوار ويصفي المتمردون تمرداتهم ليتفرغوا لتربية عيالهم - كان قد أخذ قراره وعرف حبه واختار طريقه، وأقسم ألا يتراجع حتى لو كان المصير هو المشنقة!

بين خريف 1967 وصيف 1968 كان «أحمد - العادي - فؤاد نجم» قد أصبح نجمًا تنشر الصحف أنباءه، وتجري المجلات معه الأحاديث، ويتزاحم وجهاء المجتمع لكي يدعوه إلى بيوتهم ليستمعوا إليه، وتزدحم حجرته الضيقة بعشرات من نجوم السينما والفن وأقطاب الثقافة، ويخصص التليفزيون برنامجًا خاصًا بعنوان «مع أشعار نجم وألحان الشيخ إمام»، ويدعى إلى الندوات العامة، ويستحلفه الذين ينظمونها أن يلقى ما يشاء من أشعاره، فيما عدا قصائد قليلة، على رأسها قصيدة «الحمد لله خبطنا تحت بطاطنا» لحساسية موضوعاتها في الظروف السياسية التي كانت قائمة آنذاك، فيأخذهم على قدر عقولهم ثم تكون القصائد الممنوعة هي أول ما يلقيه هو أو يغنيه «الشيخ إمام».

وذات يوم تلقى «الرئيس عبد الناصر» تقريرًا من أحد أجهزة الأمن، حول ظاهرة «نجم/ إمام» جاء به، أنهما يذيعان أشعارًا مناهضة للحكم، ورغم ذلك، فإن الصحف تتحدث إليهما ويذيع التليفزيون برنامجًا يتضمن أغانيهما، وتستضيفهما النقابات والجمعيات الثقافية، فطلب أن يستمع إلى أغانيهما.. ثم استدعى إليه وزير الإعلام الأستاذ «محمد فائق» - وفي رواية أخرى السيد «شعراوي جمعة» وزير الداخلية - وسأله:

- إزاي سايبنهم يقولوا الكلام ده.. ما اعتقلتوهمش ليه؟

وقال الوزير إن البلد مجروحة بسبب الهزيمة، وإن من مصلحة النظام أن يسمح بفرصة محسوبة للتعبير عن آلام الجراح، وإن ما يكتبه «نجم» رغم قسوته، نقد صحي يمكن احتماله، وإن اعتقاله هو وزميله المغني الضرير سيثير ضجة بين المثقفين. لكن «عبد الناصر» - الذي كان ككل الثوار يتألم إذا ما نقده ثائر - قال بغضب:

- بلا مثقفين... بلا كلام فارغ.. اعتقلوهم!

ورغم ذلك فقد رثاه «نجم» بعد هذا التاريخ بعشرين عامًا، بقصيدة قال فيها: «عمل حاجات معجزة/ وحاجات كتير خابت/ وعاش ومات وسطنا/ على طبعنا ثابت/ وإن كان جرح قلبنا/ كل الجراح طابت/ ولا يطولوه العدا مهما الأمور جابت».

وصحيح أن الرئيس «السادات» هو الذي أفرج عن «أحمد فؤاد نجم»، لكن من الصحيح كذلك، أنه قدمه إلى محكمة عسكرية في عام 1978 ليكون أول شاعر مصري يحاكم أمام هذا النوع من المحاكم، وبتهمة لم يوجهها أي رئيس جمهورية مصري إلى شاعر أو كاتب، هي تهمة «إهانة الرئيس»، وهي التهمة التي حلت في قانون العقوبات المصري - بعد الثورة - محل تهمة العيب في الذات الملكية، وهو ثاني شاعر في التاريخ المصري الحديث، يحاكم بسبب شعره، بعد الشاعر «مصطفى لطفي المنفلوطي» الذي حكم عليه عام 1909 بالسجن لمدة تسعة أشهر، بسبب قصيدته التي استقبل بها الخديو «عباس حلمي الثاني» عقب عودته من مصيفه في الأستانة وقال في مطلعها «قدوم ولكن لا أقول سعيد.. ومُلْكٌ وإن طال المدى سيبيد».

وكان «نجم» قد ألقى - في مؤتمر عام عقد بكلية الهندسة بجامعة عين شمس في 14 نوفمبر 1977 وحضره جموع من طلاب الكلية - قصيدة بعنوان «بيان هام» تقمص في مقاطعها الأولى، صوت مذيع، يقدم من راديو «شقلبان» عاصمة بلد اسمها «حلاوة زمان» بيانًا سوف يلقيه رئيسها «شحاتة المعسل».. ثم تقمص في مقاطعها التالية لغة «شحاتة» وهو يلقي بيانه على المواطنين!

وكان الشريط الذي سجلت عليه وقائع المؤتمر، هو دليل الاتهام الذي قدمته النيابة إلى المحكمة العسكرية، متهمة «نجم» بأنه «أهان رئيس الجمهورية بالقول والصياح علنًا بتعمده تقليد صوته وطريقته في أداء خطبه وبياناته بصورة فيها كثير من السخرية مشككًا موضوعيًا في أمانة الرئيس».

والغريب أن النيابة في مرافعتها، والمحكمة في حيثياتها، لم تتعرض لنص القصيدة ذاته، التي لم يكن في عباراتها ما يمس الرئيس، بل تركز الاتهام والإدانة على «طريقة الإلقاء». وقالت المحكمة - في حيثيات حكمها على الشاعر بالسجن لمدة عام مع الشغل والنفاذ - إن ما أتاه «نجم» ليس بفن أو شعر أو إبداع «وإنما هو إسفاف وسخرية برئيس دولة»!

وقد ظل «نجم» هاربًا - بعد صدور الحكم - لمدة ثلاث سنوات، كتب خلالها ديوانين.. ثم عثر عليه البوليس وساقه إلى السجن ليقضي العقوبة التي حكمت بها عليه المحكمة العسكرية..

وفي عام 1985 غادر مصر لأول مرة - إذ كان ممنوعًا من السفر في عهد الرئيس السادات - فطار من «خوش قدم» إلى «مسرح الأولمبياد» في باريس، ليلقي أشعاره ويغنيها الشيخ إمام على المسرح نفسه الذي غنت على خشبته «أم كلثوم» و«عبد الحليم حافظ»، ثم قام بجولة شملت سوريا ولبنان وتونس والجزائر وليبيا، ألقى خلالها أشعاره في أكبر مسارحها، وأمام جمهوره الذي كان يتداول أشرطة أغانيه وأشعاره منذ برز اسمه، ويستمع إليها في الإذاعات العربية.. فقد كان - ولا يزال - معروفًا على نطاق واسع في كل أنحاء الوطن العربي، أكثر مما هو معروف في بلده، الذي قاطعه تليفزيونه وإذاعاته وصحفه.

وقد تزوج «نجم» أربع مرات.. وأنجب من زوجته الأولى ابنة تزوجت وأنجبت أبناء فهو جدٌ له أحفاد!

وفي بداية السبعينيات نشرت الصحف خبرًا يقول إن «أحمد فؤاد نجم» قد تزوج من الكاتبة الصحفية المعروفة «صافيناز كاظم». ولم يصدق كثيرون النبأ؛ لأن «صافيناز» بنت ذوات تخرجت في قسم الصحافة بكلية آداب القاهرة، وحصلت على ماجستير في النقد المسرحي من إحدى الجامعات الأمريكية، فكيف تتزوج صعلوكًا مثل «نجم»؟ وقال الكاتب الكبير «محمد عودة» مبررًا دهشته:

- زيّ ما تقولوا «شكوكو» اتجوز «سهير القلماوي»!

وثبت فيما بعد أن النبأ كان صحيحًا.. وقد أثمر هذا الزواج ابنة واحدة اسمها «نوارة» هي الآن (1993) طالبة بالجامعة..

ثم انفصل الزوجان، ليتزوج «نجم» بعد ذلك من حفيدة أحد الباشاوات، هي التي عرفها الناس - بعد انفصالهما - باسم «الفنانة عزة بلبع»، وقد كتب فيها عددًا، من أجمل قصائده..

وأثناء إقامته في الجزائر نشرت الصحف العربية نبأ زواجه من ألمع ممثلات المسرح في الجزائر..

وفي العام الماضي - وهو في الثالثة والستين من عمره - تزوج إحدى جاراته، في حارة خوش قدم، وأنجب منها ابنة أصغر من أصغر حفيداته!..

وتكشف مذكرات «أحمد فؤاد نجم» التي صدرت بعنوان «الفاجومي» جانبًا من أسرار هذه الظاهرة الإنسانية والفنية والسياسية التي بزغت لأول مرة بين أطلال الهزيمة، تغني للانتصار، وتصطاد أسماع الموجوعين والفقراء والحالمين، وتسكن - كالعزاء المقيم - قلوب المشوقين للعدل، تسترجعه كلما اشتد الألم، فتوقن في شدو غنائه أن العدل قادم.. وتغني مع «أحمد - العادي» - «فؤاد نجم» للشعب:

مليون يهوذا/ خان أمانك/ وانهلك/ وفضلت باقي/ ع السواقي ومنجلك/ يفرش حصير القمح/ فوق دم المسيح/ وأنت الجريح/ تيجي الأطبا وتسألك/ ما أعجبك/ ما أنجبك/ ما أجملك/ يا شعب/ يا روح الخلود/ ما أنبلك/ الحكم لك../ والملك لك/ الملك لك.

# محمد سيد أحمد

## الحرس القديم لا يزال قادرًا على إثارة الدهشة! (*)



**لم** أدهش حين وجدت القاعة ممتلئة عن آخرها بمن جاءوا مثلي ليشاركوا في حفل تكريم «محمد سيد أحمد» بمناسبة بلوغه السبعين، مررت ببصري بينهم فرأيت وجوهًا لم ألتق بها منذ سنوات، أساتذة تعلمت منهم، رفاق سجون ورفاق معارك وزملاء عمل. شخنا واكتهل الجيل الذي جاء بعدنا، ومع ذلك فلا يزال الحرس القديم من مناضلي الأربعينيات والخمسينيات صامدًا في معركة الحياة، اختفت آثار السياط على الظهور، والضرب بالشوم على الرءوس، انجبرت كسور الأضلاع.. وبعدت تذكارات سنوات الوحشة الطويلة في ظلام الزنازين وبين رمال المنافي.. وتلك بعض آثار الإحساس المطمئن براحة الضمير.. فلا نامت أعين الجلادين في كل مكان وأي زمان.. ولا نامت أعين الجبناء الذين يسكتون عنهم، أو يبررون ما فعلوه!

(*) مجلة «أدب ونقد» يوليو (تموز) 1999.

على المنصة كان «محمد سيد أحمد» يستمع بشغف إلى بحث كتبه «فخري لبيب» عن تاريخ حياته، ويتابعه بنظرة وبسمة طفل في السبعين تمزج بين الدهشة والخجل.. وكأنه لا يصدق أنه أهل لكل هذا التكريم: ابن الذوات ولد لأب ينحدر من سلالة باشوات إقطاعيين تمتد جذورها إلى محمد علي الكبير تملك أرضًا شاسعة وأموالاً طائلة، وتسكن الفيلات والقصور، ولا ينقص أطفالها شيء.. طالب ذكي متفوق، في عام واحد يحصل على البكالوريا (الثانوية العامة الآن) مرتين، إحداهما فرنسية والأخرى عربية.. وفي عام واحد ينهي دراسته العالية في كليتين لا يجمع بين علومهما إلا شخصيته المتفردة غير العادية، ويحصل على بكالوريوس في الهندسة وليسانس في الحقوق، كل شيء أمامه ممهد لأن يعيش حياة لاهية مطمئنة خالية من الأكدار والهموم، ويصعد إلى أعلى مراتب النجاح والشهرة والثروة.

كل ما كان مطلوبًا منه هو أن يحبس نفسه في قمقم أنانيته، وألا ينتمي لغيرها.. وأن يغمض عينيه عن كل ما يحيط به، وكان مريرًا وفاجعًا، احتلال واستذلال، جوع وتخمة، أناس لا يجدون ما ينفقون، يؤرقهم الشوق إلى العدل، وأناس يجدون ما لا ينفقون يؤرقهم الخوف من العدل، و «عالم بياكل في عالم جعان».

ولأن الإنسان، كما يقول «نجيب محفوظ» معذب بما هو إنسان.. فقد اختار طريق العذاب.. بعد أن أدرك في وقت مبكر - بعقليته الهندسية الحقوقية- أن هناك خللاً ما في هذا العالم لابد من إصلاحه، وجزم بأن المسئول عن هذا الخلل هي الطبقة التي ينتمى إليها على صعيد الوطن والدنيا.. فارتكب الخيانة الوحيدة في حياته، خان طبقته وضحى بمصالحه الشخصية وانتمى إلى أعدائها، بكل بساطة وبفروسية الخونة النبلاء الذين لا يطلبون ثمنًا لخيانتهم.

وهكذا كان، أدخله أبوه مدرسة «الليسيه» لكي يحميه من مرض الوطنية الذي كان يتوطن آنذاك المدارس الثانوية المصرية الأميرية، التي لا يدخلها عادة إلاّ أبناء الأفندية، ومعهم أمراض البلهارسيا والإنكلستوما والبلاجرا، ولكي يحول بينه وبين الخروج معهم في مظاهرات تهتف: الجلاء بالدماء، لكن يد الله دفعته في التجربة، فعرف الطريق إلى منتديات الشيوعيين في مصر منتصف الأربعينيات ثم استقر به المقام لسنوات في منظمة من أصغرها وأكثرها تشددًا.. وقد وصفها هو نفسه بعد ذلك، بأنها كانت أقرب ما تكون إلى «جماعة تكفير وهجرة شيوعية»!.

وربما لم تكن صدفة أن هذه المنظمة قد ضمت كذلك واحدًا آخر من هؤلاء الخونة النبلاء، هو المحامي اللامع «أحمد نبيل الهلالي» فقد كان والده محاميًا كبيرًا ينتمي لأسرة عريقة ووزيرًا وقطبًا من أقطاب الوفد، ورأس الوزارة فيما بعد عام 1952.. وقد ترك كلاهما المنظمات الشيوعية الكبيرة التي كانت ترى أن البرجوازية لا يزال فيها بعض الخير وبعض الوطنية وتنشط على أساس التحالف المرحلي معها لينتميا إلى تلك المنظمة المتشددة، التي كانت تحكم بخيانة البرجوازية وترفع شعار القضاء عليها، وكأنهما كانا يعبران بهذا التشدد عن إحساسهما الداخلي بالعار، لما لم يكن لهما ذنب فيه، فقد شبعا والناس جائعون واكتسيا والناس عراة!

وبدأت لعبة القط والفأر بين الفتى المتمرد وبين أسرته وطبقته: الاجتماعات السرية تعقد في بيت الأسرة الذي لا يمكن أن تشك فيه الشرطة أو تراقبه، لأن الذين يسكنونه ويترددون عليه هم سادة البلد وحكامها ووزراء داخليتها ورؤساء وزاراتها، ومن بينهم «إسماعيل صدقي باشا» زوج عمته، وأعدى أعداء الشيوعية.

أخبار الطبقة الحاكمة وما يترامى إلى أسماعه من أنباء نشاط الشرطة ضد الشيوعيين، تنقل إليهم عن طريقه أو عن طريق «نبيل الهلالي».. حين يتأكد الأب أن ابنه لم يصب فقط بداء الوطنية، بل وأصيب كذلك بداء الشيوعية. يرسله إلى باريس، لكي يتوقى حملة الاعتقالات التي شملت كل رفاقه. وليكمل دراسته، ويعطيه مالاً كثيرًا لعله «يبوظ» فيرتد إلى قمقم أنانيته ولا يفكر إلا في نفسه.

لكنه كان معذبًا بما هو إنسان فيه؛ لذلك تبرع بمال أبيه للحزب الشيوعي الفرنسي، وتسلل إلى مصر دون علم أسرته، لا لكي يفتح مكتبًا للهندسة، وآخر للمحاماة.. ولكن لكي يعيش هاربًا من الشرطة، ويقبل ببساطة ومن دون اعتراض أن يعمل محترفًا ثوريًّا في التنظيم بأجر شهري لا يزيد على أجور العمال.. وفيما بعد يأمره التنظيم بأن يقاطع أسرته فيقاطعها.

في أواخر الخمسينيات كان «محمد سيد أحمد» ورفاقه يتوزعون بين المنافي والسجون وكانت أنباء ما يلقونه من تعذيب تدمي قلوبنا الغضة، وكانت شخصيته واحدة من الشخصيات التي ألهمتنا السير في طريق النشوات العليا لنكتشف إنسانيتنا ونخرج من قمقم أنانيتنا ونتعذب بما هو إنسان فينا. ونحن نقول: هذا رجل خان طبقته من أجلنا..

فهل يجوز لنا، نحن أبناء الفلاحين والعمال وصغار الأفندية، أن نخون طبقتنا وندافع عن جلادينا؟!.

متأخرًا جدًّا، وفي بداية الثمانينيات عرفت «محمد سيد أحمد» وكان عائدًا لتوه من فرنسا التي شاء حسن الحظ أن يكون بها هو و «لطفي الخولي» حين قام «السادات» بحملة اعتقالات سبتمبر 1981 الشهيرة.. فلم يفلتا فقط من القبض عليهما.. بل ونظما حملة تضامن دولية واسعة النطاق، ساهمت في إيقاف إجراءات عنيفة كان مخططًا أن تتخذ ضدنا.. كان بينها نقلنا إلى «معتقل الطور» في سيناء لنمضي به خمسة أعوام.. وكان قد استصدر بيانًا وقع عليه عدد من كبار المثقفين الفرنسيين حين وصله نبأ إضرابي عن الطعام في السجن.. ما كادت وكالات الأنباء تبثه، حتى وجدت نصف دستة من لواءات مصلحة السجون في زنزانة التأديب التي نقلوني إليها بمجرد إعلاني الإضراب عن الطعام يرجونني أن أعدل عن الإضراب ويستجيبون لكل مطالبي.

في الاجتماع الأول لمجلس تحرير جريدة «الأهالي» الذي ضمنا معًا، صافحته لأول مرة، بالاحترام الذي يليق برجل ألهب خيال شبابي، ينتمي لجيل دفعنا بكتاباته ومواقفه وتضحياته إلى طريق النشوات العليا، فتعذبنا به عذابًا مريرًا وسعدنا به سعادة دافقة، شكرته على ما قام به تجاهنا وتجاهي أثناء المحنة، فاحمر وجهه كأنني شتمته، وكنا نتناقش في شيء، حين همس في أذني وكأنه تذكر شيئًا؛ على فكرة أنا قرأت مقالك عن كتابي «بعد أن تسقط المدافع» وأعجبني جدًّا..

وكان قد نشر هذا الكتاب في منتصف السبعينيات. وتنبأ فيه بأن الحرب بين العرب وإسرائيل أصبحت مستحيلة بسبب الموازين الدولية وأن السلام أصبح قدرًا على الطرفين، وناقش سيناريوهات العلاقة بينهما بافتراض أن المدافع سوف تسكت يومًا.. وصدم الكتاب الرأي العام بحدة أفكاره، ولأنه كان يتضمن نبوءة مبكرة، وتعرض لحملة عنيفة شاركت فيها بمقال بعنوان «أصابع اليمين اليسارية». وكان «محمد سيد أحمد» هو أول وآخر كاتب أو سياسي عربي يبدي إعجابه بكلام ينتقده!

وخلال السنوات التي جمعتنا فيها زمالة العمل في تحرير «الأهالي».. أتيح لي أن أعرفه وأتعلم منه عن قرب، فبهرني بجديته والتزامه وحماسه للعمل، الذي كان يقوم به متطوعًا.. وبترفعه عن الصغائر وبطريقته في التفكير، وحين اختارتنا اللجنة المركزية لحزب التجمع، مديرين لتحرير «الأهالي» شعرت بفخر مشوب بالخجل لاقتران اسمي

باسمه، وألححت على أن يوضع اسمه قبل اسمي وأن يميز عنه في البنط ولكنه لم يشغل نفسه بالأمر، وأبدى سعادته الدافقة لأننا سنعمل معًا وهو ما ضاعف من خجلي، ولم يحدث بيننا أي خلاف على توزيع الاختصاصات كما هو شائع فيمن يتقاسمون مسئولية واحدة.. وكان يذهلني ويربكني أحيانًا حين يقول لي: لأ.. الحكاية دي إنت تقدر تعملها أفضل مني!

حضرنا ذات مرة، لقاء مشتركًا مع أحد رفاقه القدامى، لنناقش بعض الأمور ولاحظت أن الرجل يتعامل معه بحدة لا تجوز، على نحو استفزني لكنه لم يغضبه وسألته بعد اللقاء عما يدعوه لتحمل مثل هذه المعاملة الفظة. فقال لي: الرجل لا يزال يعيش في الماضي.. ويعتقد أنه لا يزال زعيمي.

.. قلت: هذا زمان راح..

قال: ولكنه يعيش في وهم يسعده فلماذا أشقيه بإفاقته منه.. وهو صديقي ومن حقه عليَّ أن أتحمل بعض سخافاته مادامت تسعده.

وأدركت آنذاك، وبعد ذاك، أن «محمد سيد أحمد» قد اكتسب أفضل ما في الطبقة الأرستقراطية التي جاء منها.. وأفضل ما في الطبقة الشعبية التي أنتمي إليها.. فجمع بين التهذيب والترفع والبعد عن السوقية واحترام الآخرين ومراعاة مشاعرهم والتسامح مع سفاسف الأمور وسفاسف الناس، وهو ما يميز بعض من نسميهم أولاد الأصول ممن لا تستبد بمشاعرهم عقد النقص، ولا تنحرف بها سياط الحرمان، فيفحُّون كراهية وحقدًا، وبين أفضل ما في الشعب الذي أحبه وفني فيه: الشهامة والصلابة والقدرة بلا حدود على التضحية حتى الموت دفاعًا عما يعتقد أنه الصواب.. فضلا عن مواهبه الفطرية، ذكاء وقاد وعقل مشتعل لا يكف عن القراءة والتفكير والعمل، وشغف بالتأمل ورغبة لا تتوقف عن المعرفة، كان كذلك في العشرين، وكان كذلك في السبعين!.

وبعد أن ألقى «نبيل عبد الفتاح» بحثًا جميلاً عن تطور فكره السياسي جاء الدور على «محمد سيد أحمد». فلم يكتف بشكر المتحدثين، ولا المشاركين.. ولم يستزد من كلمات المديح.. لكنه بدأ حديثًا طويلاً نقد فيه نفسه، وتوقف عند ما يعتبره أخطاء في حياته وأفكاره.. واستمعت إلى حديثه مذهولاً وهو يقول: ليست لدي أوهام عما قمت به أو قام به جيلي.. لقد أخطأنا لكن أخطاءنا كانت موضوعية، ولم تكن كلها شخصية.

يا ألطاف الله: هل لا يزال يوجد في الدنيا أحد يملك هذه النفس اللوامة، وتلك القدرة المذهلة على تأمل الذات والتجرد منها؟! وإلى متى يظل هذا الحرس القديم قادرًا على تعليمنا وإثارة دهشتنا وقد شخنا؟

في ختام الحفل، قال «أمير سالم» - مدير مركز الدراسات القانونية لحقوق الإنسان - إن المركز قد نظم الاحتفالية لتكون رسالة لمن يعنيهم الأمر بأن هناك كثيرين ممن أدوا للوطن أجل الخدمات، لم تعن جهة رسمية بتكريمهم.. بينما تنهال الجوائز على بعض من لا يستحقون.. تأملت فيمن حولي فرأيت وجوهًا كثيرة، لم يكرمها أحد، على الرغم من أنها تجاوزت السبعين.

لم يكن أولها «محمد حسنين هيكل» ولم يكن آخرها «عبد العظيم أنيس» تذكرت فجأة عبارة وردت على لسان أحد أبطال «نجيب محفوظ» رددت:

- يا أولاد الأفاعي، أليس للإنسان كرامة في هذا البلد، ما لم يكن مهرجًا أو لاعب كرة؟

# يوسف إدريس

# صفحات من زمن القص والثورة والموت غيلةً(*)



(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية تصدر في مصر/ 3 أغسطس 2004/ العدد 225.

## 1

لا أتذكر- على وجه الدقة - ما إذا كان «يوسف إدريس» هو الذي قال هذا الكلام، أو كان «إحسان عبد القدوس» هو الذي قاله، ولا أستطيع أن أجزم - الآن - ما إذا كان قد نشر في مقال كتبه أحدهما، أو قيل في ثنايا حديث صحفي أدلى به.

أما الذي أتذكره بوضوح، فهو المقارنة التي أجراها أحدهما بين ثلاثة أعمال أدبية، في سياق تأكيده أن تجارب الأدباء قد تتشابه مع بعضهم البعض، ومع تجارب غيرهم من الناس، ومع ذلك يظل لكل منهم تفرده الخاص في استيعابها، وفي طريقة قراءتها وفي التعبير عنها.

فقد دخل الاثنان السجن، كما دخله «لطفي الخولي» في السنوات العاصفة الأولى التي أعقبت ثورة 23 يوليو 1952، وحين آن الأوان، لكي يعبر كل منهم عن التجربة بشكل أدبي، كان ما ترسب منها في وجدان «إحسان

عبد القدوس»، هو وسادة السجين الخالية من وجه زوجة أو حبيبة تؤنس وحدته.. فكتب بعد ذلك روايته «الوسادة الخالية» - التي تحولت إلى فيلم، قام ببطولته «عبد الحليم حافظ» و «لبنى عبد العزيز» وأخرجه «صلاح أبو سيف» - وهي رواية تدور حوادثها حول تجربة الحب الأول في حياة الشباب، وليست لها أية علاقة - من قريب أو بعيد - بالسجن.

بينما تركت التجربة ذاتها انطباعًا مختلفًا على «لطفي الخولي» الذي التقط من بين النماذج البشرية الكثيرة التي تموج بها السجون، شخصية السجين الفقير الوحيد الذي يفتقد أسرة ترعاه، أو ترسل إليه من النقود ما يستعين به على معيشته في السجن، فيضطر لأن يعمل في خدمة المساجين الأثرياء، وأن يبيع جسده للمحكومين منهم بالأشغال الشاقة المؤبدة، ليكتب عنها قصة «صفيحة» - إحدى قصص مجموعته الأولى «رجال وحديد».

أما «يوسف إدريس» فقد ألهمته تجربة السجن، قصته «مسحوق الهمس»، وهي تقص عن سجين سياسي، نقل إلى زنزانة بينها وبين سجن النساء الملاصق حائط مشترك، فيحاول أن يتصل بشاغلتها عبر دق الجدار بواسطة الآنية المعدنية التي يقدم له فيها الطعام، ويأتيه الرد على شكل همهمة غير واضحة، تكون بداية لقصة حب مع حبيبة متوهمة، يمنحها اسمًا وينحت لها رسمًا.. ويلتقي بها لقاء حميمًا، يفيق منه حين يخبره الحارس أن الزنزانة التي كان يتخاطب معها عبر الدق على الحائط تقع في سجن الرجال نفسه، لا في سجن النساء، وأن الذين يبادلونه الطرق على الجدران، كانوا رجالاً مثله!

وعلى الرغم من هذا التباين في طريقة التعبير عن التجربة، بين رومانتيكية «إحسان» وحسيَّة «إدريس» وواقعية «الخولي» يظل هناك خيط رفيع يجمع فيما بينها وبين تجربة السجن، حيث يتفاقم إحساس الإنسان بالوحدة، وتتوهج أشواقه للتواصل مع الآخرين، وتبدو الحرية قرينة للتحقق.. وأصلاً للحياة.. وللكرامة.

تنبهت حين قرأت هذه الواقعة إلى أننا لا نهتم كثيرًا - في النقد الأدبي أو عند التأريخ للأدب - بالبحث عن قصة القصة، أو محاولة اكتشاف الخيط الرفيع، وربما السميك، الذي يربط- بين الشخصية - أو التجربة - الواقعية، التي استلهمها القاص، وبين الشخصية - أو الأحداث - الروائية التي عبر بها عنها، في سياق سعينا لتحليل مسار

العملية الإبداعية ذاتها، واكتشاف طبيعة ما يختاره الأديب من الواقع، وما يضيفه إليه، وليس لمجرد إشباع الرغبات الشائعة– خاصة في أوساط الأدباء – للتلصص على الحياة الخاصة للأديب، أو الشخصيات العامة والخاصة، التي يستلهمها في رواياته وأقاصيصه والتي سماها الناقد «فاروق عبد القادر»: «أدب التلسين».

أحد أسباب هذا النقص يقع في نطاق مسئولية القاص أو الروائي، الذي يعزف عن الإشارة إلى المادة الأولية، التي استلهم منها أعماله، أو يذيع بعضها، ويخفي بعضها الآخر، لأسباب متعددة، من بينها خشيته من أن يسيء إلى علاقاته الخاصة بهذه الشخصيات، ومن بينها إدراكه أن الصورة الروائية لا تتطابق دائمًا مع الشخصية الواقعية، إذ من المفهوم بداهة أن استلهام القاص لشخصية حقيقية، لا يعني أنه يؤرخ لها، أو يترجم لسيرتها، بل هو يدخلها في عالم متخيل، فيضيف إليها ويحذف منها، وينسب إليها من الصفات ما ليس فيها، ومن الأفعال ما لم ترتكبه، على نحو يجعل نسبتها بمجملها إلى شخص واقعي، افتئاتًا على الحقيقة وتزويرًا للتاريخ، وربما ينطوي على جرائم قذف وسب تدفع المتضرر إلى مقاضاته.

لكن السبب الأهم لهذا النقص، يعود إلى أن النقاد ومؤرخي الأدب لم يبذلوا الجهد الكافي، لاستنطاق الروائيين وفرسان القص، عن الأصول الواقعية لشخصياتهم، وحين فعل بعضهم ذلك، توصلنا إلى معلومات لم تفد فقط في فهم عالم هؤلاء الروائيين، بل أفادت – كذلك– في فهم الشخصيات التي لعبت دورًا سياسيًا أو فكريًا عامًا، ثم ظهرت – بغير أسمائها الحقيقية – في عوالم روائية، ولولا ذلك ما عرفنا، على سبيل المثال، أن «عدلي كريم» – أحد شخصيات «السكرية»، الجزء الأخير من ثلاثية «نجيب محفوظ» – هو الصورة الروائية للمفكر الراحل «سلامة موسى» – وأن «عبد العزيز الأسيوطي» – في الرواية ذاتها – هو القناع القصصي لـ «أحمد حسن الزيات»، صاحب مجلة «الرسالة» أهم الدوريات الثقافية في العقدين الرابع والخامس من القرن الماضي.

ما يلفت النظر أن السير الذاتية التي كتبها روائيون، لا تطنب في الحديث عن هذا الجانب، وتكتفي بإشارات عابرة إليه، من بينها ما كتبه د. محمد حسين هيكل باشا في مذكراته عن ظروف كتابته لرواية «زينب»، وما كتبه «عبد الحميد جودة السحار» عن ظروف كتابته لرواية «الشارع الجديد» فضلاً عن إشارات عابرة في مذكرات

«عباس خضر» وفي فصول جميلة، كتبها هو نفسه عن «غرام الأدباء» استنادًا إلى تحليل النماذج النسائية في أدبهم، وإلى حوارات أجراها مع بعضهم. بل إن «نجيب محفوظ» شرع في أواخر الستينيات في كتابة صور قلمية عن الشخصيات الواقعية التي استلهم منها شخصيات عالمه الروائي، لكنه اضطر في أثناء الكتابة، إلى تغيير أسمائها وتمويه معالم الشخصيات العامة منها، ثم أدخلها في سياق روايته «المرايا»، مما اضطره لمزيد من تغيير معالمها، لتنسجم مع الإيقاع الدرامي للرواية، وعلى الرغم من ذلك استطاع كثيرون من القراء ومن نقاد الأدب، أن يعثروا على ملامح شخصيات مثل «سيد قطب» و «منصور فهمي» بين ثنايا الرواية.

في هذا السياق تلفت قصتان كتبهما «يوسف إدريس» الانتباه، لأن التجربة فيهما تكاد تكون واحدة، فضلاً عن التطابق الكامل - في كلتا القصتين - بين الشخصية الروائية والشخصية الواقعية، ومع ذلك فقد تمايز تعبير الكاتب عن كل منهما.

أما القصة الأولى وهي «5 ساعات» فهي واحدة من أوائل القصص التي نشرها «يوسف إدريس» عام 1952، وفيها يروي وقائع خمس ساعات بدأت في العاشرة من مساء يوم الاثنين 24 مارس 1952، وكان «يوسف إدريس» لحظتها يقوم بعمل الطبيب المناوب في قسم الاستقبال بمستشفى «قصر العيني»، حين وصلت إلى القسم إحدى سيارات الأجرة تحمل ضابطًا بالجيش المصري، هو الملازم أول مهندس «عبد القادر طه أحمد»، أطلق عليه مجهولون الرصاص، فاستقبله وأجرى له الإسعافات الأولية، وظل إلى جواره خمس ساعات، حتى لفظ أنفاسه الأخيرة في الثالثة فجر اليوم التالي.

وليس في القصة حدوتة بالمعنى التقليدي، فالضابط المصاب كان في حالة صدمة عصبية حادة، فاقدًا للوعي، تصدر عنه بين الحين والآخر، عبارات متقطعة يتهم فيها أشخاصًا بالتحريض على قتله، أو المشاركة في التآمر عليه، والطبيب نفسه، يدرك أنه لا أمل في شفائه.. وليس بين الاثنين علاقة سابقة يتذكرها الراوي، فيثري بتذكرها حوادثها التي تبدو للنظرة المتعجلة فقيرة، والشخصيات الأخرى في القصة، هم معاونو الطبيب، وهم أقرب إلى الكومبارس الصامت، وفضلاً عن أن الزمن الروائي هو نفسه الزمن الحقيقي، فالمكان الذي تجري فيه الأحداث، ولا تغادره، هو غرفة عمليات المستشفى، والبطل الوحيد لها، هو الطبيب، الذي يصف لنا وقائع هذه الساعات الخمس، كما تنعكس على ذاته، وتدور في عقله.

وكان ذلك ما اكتشفه السيناريست «بكر الشرقاوي»، حين شرع في تحويل قصة «يوسف إدريس» إلى فيلم سينمائي روائي قصير، عرض عام 1968 وقامت ببطولته «نادية لطفى» و«رشوان توفيق» و «محمود المليجي» وأخرجه «حسن رضا» عرض مع قصتين غيرها لكل من «يحيى حقي» و«إحسان عبد القدوس» في فيلم باسم «3 قصص» – فأضاف إلى القصة شخصيات ووقائع وأماكن أخرى، تشكل قطبًا آخر للصراع، وعاملاً جديدًا للتشويق، تتمثل في أحد ضباط البوليس السياسي ومعاونين له، يسعون للحيلولة بين الطبيب وبين إنقاذ حياة «عبد القادر طه»، حتى لا ينجو فيفضح الذين حاولوا اغتياله.

وهي أحداث وشخصيات اقتبس السيناريست بعضها من واقعة اغتيال «عبد القادر طه» نفسه التي ظهر على مسرحها بالفعل أحد المتآمرين، في محاولة لم تفلح لتضليل التحقيق. واقتبس بعضها الآخر من وقائع تاريخية أخرى تعود إلى عام 1935، حين خطف عدد من طلبة كلية الطب جثمان زميلهم طالب الآداب «عبد المجيد مرسي» الذي استشهد في المظاهرات التي جرت في ذلك الحين، وأخفوه في ثلاجة مستشفى قصر العيني، لكي يشيعوه في جنازة شعبية على عكس ما كانت تريده الحكومة، التي كانت تخشى أن تستغل الجنازة لتأجيج الثورة ضدها.

بعد حوالي تسع سنوات، كرر «يوسف إدريس» التجربة ذاتها، حين نشر على صفحات «الجمهورية» – في يونيو 1962 – قصته «انتصار الهزيمة»، التي يروي فيها قصة 83 ساعة، أمضاها إلى جوار الصحفي والشاعر والقصاص «إسماعيل الحبروك» الذي أصيب بانفجار مفاجئ في المخ، ونقل إلى المستشفى، وتحلق حوله زملاؤه وأصدقاؤه يتابعون معركته الأخيرة ضد الموت، إلى أن انتهت بهزيمته وهزيمتهم.

ولا يبدو التباين الطفيف بين الواقعتين والقصتين مؤثرًا، فعلى العكس من «عبد القادر طه» بطل «5 ساعات» الذي تعرض لمحاولة اغتيال لأسباب سياسية، والتي بدت محاولة إنقاذه للطبيب ومعاونيه، تحديًا لهؤلاء القتلة، الذين أرادوا إخماد صوته، والذين كان «عبد القادر» – في ذروة صراعه ضد الموت – يتمتم بأسمائهم، فقد كان الانفجار المفاجئ في المخ، الذي أصيب به «إسماعيل الحبروك» مجرد حادث قدري، ليس هناك ما يبرره من الناحية المنطقية المجردة، إذ كان شابًا في عنفوانه، وكان إلى لحظات يعيش حياته متألقًا بالصحة والقوة، لذلك بدا الأمل في نجاته أقرب إلى صراع بين العلم والقدر، وبين الحياة والموت، وتحديًا لقوى خفية، لا يزال الإنسان، على الرغم مما حققه من تقدم، عاجزًا عن هزيمتها.

وعلى العكس من «عبد القادر طه» الذي لم يكن «يوسف إدريس» يعرفه، إلا حين وجده أمامه على طاولة الكشف، فقد كان يعرف «إسماعيل الحبروك»، الذي لم يكن فحسب صديقًا وزميلاً له، بل كان - كذلك - متزوجًا من شقيقة زوجته، فكان طبيعيًا أن تتداعى إلى ذهن الراوي، وهو يتابع صراعه مع الموت، آخر الذكريات التي جمعتهما معًا، وأن تظهر على مسرح القصة شخصيات أخرى، بينها «موسى صبري» و «إبراهيم نوار»- اللذان كانا يشاركان «الحبروك» رئاسة تحرير «الجمهورية» في ذلك الحين - والمطربة «نجاة الصغيرة»، التي غنت له واحدة من أشهر الأغنيات التي ألفها، وهي: «ياحبيبي قول لي آخرة جرحي إيه؟».

لكن جوهر الموقف الدرامي في القصتين يظل واحدًا، وهو الصراع بين الحياة والموت، كما ينعكس على مشاعر «يوسف إدريس» نفسه، الذي ينهض لمواجهته أو يتابع هذه المواجهة، بصفته المهنية كطبيب، والفنية كأديب، مستخدمًا مهارته الفذة، وأحد أهم أسباب تميزه كقاص، في الإمساك بالزمن وتثبيته ورصد كل ثوانيه... والإمساك بالمكان المحدود ومسح كل ملليمتر من مساحته الضيقة.. ليوظف كل ذلك في نقل شحنة الإحساس التي ناوشته، حين وجد نفسه شاهدًا على الصراع بين الحياة والموت.

**2**

وربما كانت قصة «5 ساعات» أول شيء أقرؤه لـ «يوسف إدريس» على صفحات العدد الثاني من مجلة «التحرير»، الذي صدر في أول أكتوبر 1952 ولأن «التحرير» كانت أول مجلة صدرت عن إدارة الشئون العامة بالقوات المسلحة لتكون لسان حال ما كان يوصف آنذاك بأنه «حركة الجيش»، فقد لقيت أعدادها الأولى إقبالاً واسعًا من القراء، لكي يتعرفوا عبر صفحاتها على توجهات العهد الجديد، والأهم على أسرار العهد البائد التي بدأت الصحف آنذاك تتنافس في الكشف عنها.

في هذا السياق قدمت «التحرير» لقصة «5 ساعات» بسطور تقول: «كان الدكتور يوسف إدريس الشخص الوحيد الذي رأى عبد القادر طه جريحًا يصارع الموت، وقضى

بجواره خمس ساعات حتى انتهى. . وها هو يكتب قصة هذه الساعات الخمس» . . وهي مقدمة جعلتني أقرأ «5 ساعات» باعتبارها شهادة، أو تقريرًا صحفيًّا، وليس باعتبارها قصة، وكان ذلك هو الانطباع الذي خرجت به حين قرأت - عام 1962 - «انتصار الهزيمة» في سياق سيل من المقالات، حفلت بها صفحات جريدة «الجمهورية»، كتبها كبار كتابها وصحفييها ينعون بها صديقهم وزميلهم وأحد رؤساء تحريرها، «إسماعيل الحبروك»، فبدت لي تنويعًا على هذه الباقة من المقالات، وربما لذلك أدهشني أن يضم «يوسف إدريس»، تقريره الصحفي الذي نشره بعنوان «5 ساعات» إلى مجموعته القصصية الأولى «أرخص ليالي»، (1954)، فقد أدهشني أن أجد مقاله «انتصار الهزيمة» ينشر ضمن مجموعته القصصية «العسكري الأسود»(1962).

وفيما بعد أدركت أنني كنت أسيرًا للتصور السائد عن القصة القصيرة، قبل أن ينشر «يوسف إدريس» قصصه، وأن ما قرأته كان بالفعل قصة قصيرة، ولكن من النوع الذي ربما لا يستطيع غير «يوسف إدريس» أن يكتبه، وأن تميزه وتفرده كان يكمن في أنه ربما كان الوحيد الذي يستطيع أن يكتب قصة تتطابق فيها الحقيقة الواقعية مع الصورة الروائية، فتزيد الأولى من مصداقية وتأثير الثانية، وتثري الثانية فهم القارئ للأولى، ولعله كان الوحيد الذي لا يفقد قدرته على القص إذا ما ضاق الزمان وتقاربت الجدران، والذي يستطيع أن يحول اللحظة الخاطفة إلى زمان مليء بالأحداث، وأن يحول الحجرة الضيقة إلى خريطة لعالم لا تحده حدود.

والبطل الحقيقي والروائي لقصة «5 ساعات» هو الملازم أول مهندس «عبد القادر طه» الذي كان آنذاك في الرابعة والثلاثين من عمره، ولد - عام 1918 - في إحدى قرى المنوفية لأب كان يعمل في مجال النقل النهري، وتخرج في مدرسة الفنون والصنائع، والتحق بالعمل صولاً - أي مساعدًا - فنيًّا بسلاح الصيانة بالقوات المسلحة، وسرعان ما لمع اسمه بين زملائه حين كون رابطة «خريجي مدرسة الفنون والصناعات»، التي تبنت مطالبهم، وشجعتهم على إقامة دعاوى قضائية ليحصلوا على حقوقهم في لقب مهندس، بعد عشر سنوات من ممارسة المهنة طبقًا لقانون «نقابة المهندسين»، وعلى حق العسكريين منهم في الترقي إلى رتب الضباط. لفت نشاطه النقابي نظر ضابط وطني مغامر، هو الملازم «مصطفى كمال صدقي»، الذي كان يعمل آنذاك - 1946 - في إدارة المخابرات العسكرية، فأتيح له أن يطلع على تقارير

تكشف بعض فساد الفريق «إبراهيم عطا الله» - رئيس هيئة أركان حرب القوات المسلحة - فضم «عبد القادر» وأحد زملائه في قيادة الرابطة، هو «جمال جلال»، إلى تنظيم سريٍّ، شكله مع عدد من الضباط الذين شاركوا فيما بعد، في تنظيم «الضباط الأحرار» - الذي نظم الاستيلاء على السلطة في 23 يوليو 1952 - وأخذوا يصدرون سلسلة من المنشورات بتوقيع «رجال الجيش»، يرسلونها إلى زملائهم من مختلف الضباط بالبريد تندد بفساد الفريق «عطا الله» وتطالب بإقالته، إلى أن افتضح أمرهم بعد أن وشى بهم «جمال جلال».. فألقي القبض عليهم.

وكان صمود «عبد القادر طه» أثناء التحقيق وتحمله لما تعرض له من ضغوط، ورفضه لما عرض عليه من إغراءات، سببًا في زيادة ثقة «مصطفى كمال صدقي» به، لتتحول العلاقة بينهما فيما بعد إلى صداقة وثيقة وتلازم تام، بحيث أصبح كل منها ظلاً للآخر.

وكانت قضية الفريق «إبراهيم عطا الله»، هي المناسبة التي أدت إلى تعرف «مصطفى كمال صدقي» إلى «يوسف رشاد»، وهو ضابط بحري وكان يعمل طبيبًا لليخوت الملكية، وكان من أقوى أفراد الحاشية الملكية نفوذًا وقربًا من الملك «فاروق»، إذ لجأت إليه والدة «مصطفى كمال» بحكم صلة مصاهرة بعيدة بينهما، تطلب تدخله لإنقاذ ابنها من المحاكمة. ونجح «يوسف رشاد» في إقناع الملك بأن الضباط الثائرين على حق، وأن «الفريق إبراهيم عطا الله» يسيء التصرف، فضلاً عن كراهية ضباط الجيش له، وأن المنشورات التي كان يصدرها هؤلاء الضباط كانت تتوجه ضده لا ضد العرش، بل وتنتهي بالهتاف بحياة الملك باعتباره قائدًا أعلى للقوات المسلحة، وأن من مصلحة العرش أن يعفو عنهم، وأن يكتسبهم إلى جانبه، وبعد تردد أخذ الملك بوجهة نظره، وعزل الفريق «عطا الله» من منصبه، وأمر بحفظ القضية والإفراج عن «مصطفى كمال صدقي» وزملائه، ومن بينهم «عبد القادر طه».

وفي أعقاب ذلك، نقل «مصطفى كمال صدقي» ولاءه للقصر، وانضم إلى عدد محدود من ضباط الجيش، جمعتهم صلة صداقة وثيقة بالدكتور «يوسف رشاد»، وأشيع أنه شكل منهم ما سمي بـ«الحرس الحديدي»، ونسب إليهم القيام بعدَّة محاولات لاغتيال الخصوم السياسيين والشخصيين للملك، ومنها محاولتان فاشلتان لاغتيال زعيم الوفد «مصطفى النحاس» انتقامًا منه لدوره في حادث 4 فبراير 1942، ومحاولة لاغتيال ضابط آخر بالجيش هو «رفيق الطرزي» الذي كان قد دخل في منافسة عاطفية مع

«الملك فاروق»، وفضلا عن اغتيال «حسن البنا» – المرشد العام للإخوان المسلمين – فقد قام الحرس الحديديُّ بعدَّة عمليات تجسس، لمعرفة طبيعة العلاقة التي كانت تربط الملكة «فريدة» بالسيد «وحيد يسري»، إذ كان «فاروق» يشك في أن هناك علاقة عاطفية تجمع بينهما.

وفي تلك الفترة، نشأت قصة حب عنيفة بين «مصطفى كمال صدقي» و «ناهد شوقي بكير» الوصيفة بالقصر الملكي، وزوجة الدكتور «يوسف رشاد»، التي كانت على علاقة حب مع الملك «فاروق»، وهو ما عقَّد العلاقة بين كل الأطراف خاصة بعد أن نجح «مصطفى كمال» في السيطرة على «ناهد رشاد»، فقطعت علاقتها بالملك، وأصبحت تختلق الذرائع لكي تغيب عن عملها بالقصر، وتعتذر عن السفر مع الحاشية الملكية.

واستخدم الملك نفوذه، فأمر القائد العام للقوات المسلحة آنذاك – الفريق «محمد حيدر باشا» – بنقل «مصطفى كمال صدقي» إلى سلاح الحدود، وبأن يكون مقره بالعريش، ليكون تحت سيطرة اللواء «حسين سري عامر»، مدير السلاح، وأحد كبار ضباط الجيش المحسوبين على القصر الملكي، كما أمر وزير الداخلية بفرض رقابة تليفونية وشخصية عليه.. للحيلولة بينه وبين العودة للقاهرة من جانب ولمتابعة تطور علاقته بـ«ناهد رشاد»، إذا نجح في الإفلات من المنفى الملكيِّ وعاد إلى القاهرة.

لكن ذلك لم يحل بين «مصطفى» وبين استغلال إصابته بأحد أمراض الحساسية، لكي يحصل على إجازات مرضية، كان يمضيها في القاهرة، ويلتقي خلالها بحبيبته، فضلاً عن أنه كان يستغل اتصالاتهما الهاتفية العاطفية لكي يوجه خلالها أقذع ألفاظ السباب إلى الملك، على الرغم من علمه بأنها مراقبة.. ويجري تسجيلها.

وبتصاعد التنافس بين الطرفين على قلب «ناهد رشاد»، تصاعدت مخاوف المحيطين بالملك من أن يلجأ «مصطفى كمال صدقي» إلى الاعتداء على حياة جلالته، وتأكدت هذه المخاوف عبر تقارير تقول إنه – في جلساته الخاصة التي يعقدها بمنزله أثناء الإجازات التي يمضيها بالقاهرة – يكثر من التهديد بذلك.

وكان مصدر هذه التقارير هو «الأميرلاي – العميد – محمد وصفي»، رئيس حرس الوزارات، الذي كان على صلة وثيقة بالحاشية الملكية، بحكم عمله، إذ كان يصاحب رئيس الوزراء والوزراء أثناء زياراتهم للقصر، كما أن حراسة شقيقات الملك كانت من

بين مسئولياته، وكان من جانبه حريصًا على توثيق صلته بالقصر ليضمن الاحتفاظ بمنصبه، بعيدًا عن التقلبات الحزبية، وكان ذلك أحد أهم أسباب تطوعه للتجسس على «مصطفى كمال صدقي» عبر مصدر كان يؤكد أنه يعيش معه داخل منزله.

وكان هذا المصدر، شابًا مغامرًا، هو المهندس «علي حسنين» الذي تخرج هو كذلك في «مدرسة الفنون والصناعات»، وكان يتمتع بقوة بدنية مفرطة، أهلته لأن يكون أثناء دراسته أحد أبطال الملاكمة، وأغرته – فيما بعد – باستخدامها في حل مشاكله مع الآخرين، واستثمارها في النشاط السياسي، الذي كان – بحكم ضراوة الجدل الحزبي – يحتاج إلى مثل هذه المواهب.

وكان «علي حسنين» قد عمل بعد تخرجه في عدد من شركات البواخر، وتعرف أثناء ذلك على أحد الضباط الذين ارتبطوا بالحرس الحديدي، هو «عبد الرءوف نور الدين»– وقد استشهد أثناء حملة فلسطين عام 1948 – وعن طريقه تعرف إلى «مصطفى كمال صدقي» و«عبد القادر طه» – الذي تخرج في نفس المدرسة – و«يوسف رشاد»، وشارك معهم في عدد من العمليات، بأدوار هامشية، واطلع على كثير من الأسرار.. لكنه كان – بحكم فقره واضطراب حياته الأسرية – يشعر أنه يلعب وسط فريق من أبناء الذوات الذين يصفُّون حسابات شخصية وعاطفية فيما بينهم، ولا يعطونه مقابل المساعدات التي يقدمها لهم، إلا الفتات، فكان يلعب لحسابهم أحيانًا، ولحساب خصومهم أحيانًا أخرى، إلى أن تعرف على العميد «محمد وصفي»، الذي تدخل لكي يدبر له عملا حكوميًا، في «مصلحة مصائد الأسماك»، وعبر هذه العلاقة، كان «علي حسنين» يترك مقر عمله بالإسكندرية في إجازات كانت تتواكب بالمصادفة، مع عودة «مصطفى كمال صدقي» من «العريش» في إجازات مرضية، وبحكم علاقات النضال، ولأن «علي» لم يكن له محل إقامة بالقاهرة، فقد كان ينزل ضيفًا على صديقه، ويراقب كل ما يجري في منزله، بما في ذلك تردد «ناهد رشاد» عليه، وما كان يتفوه به من تهديدات بأن يغتال الملك، وينقلها إلى «وصفي» لتصل بعد ذلك إلى مسامع صاحب الجلالة.

وكان يمكن أن يظل الأمر دون حسم، على الرغم من إلحاح «محمد وصفي» على خطورة ما يدبره «مصطفى كمال صدقي» وعصابته على حياة جلالة الملك، إذ كان «فاروق» – فيما يبدو – شديد التعلق بـ«ناهد رشاد» وكان يخشى أن يفقدها نهائيًا، فيما

لو أمر بالتخلص من منافسه في حبها، لذلك ظل مترددًا في إصدار الأمر بتأديب منافسه، إلى أن وقع حادث مفاجئ قلب كل الموازين.

ففي ساعة متأخرة من ليلة 7 يناير 1952، وأثناء عودته إلى منزله بالزيتون، أطلق مجهولون النار على اللواء «حسين سري عامر» قائد سلاح الحدود، والذي كان ينظر إليه باعتباره أهم رجال الملك في الجيش، لكنه لم يصب بسوء.

ومع أن «سري» كان مكروهًا على نطاق واسع بين الضباط خاصة بعد أن تولى رئاسة سلاح الحدود، بدلاً من ضابط محبوب بينهم هو اللواء «محمد نجيب» – القائد الواجهة لثورة 23 يوليو فيما بعد – الذي نقل إلى موقع أقل، فضلاً عما أشيع في أوساط الضباط من أن اختيار «سري» لهذا المنصب، كان مقصودًا لكي يسهل عمليات تهريب المخدرات على نطاق واسع، لحساب أفراد في الحاشية الملكية.. فقد توجهت الشبهات نحو «مصطفى كمال صدقي»، بسبب الاحتكاكات التي نشأت بينهما عقب نقله إلى السلاح، وبسبب تضييقه عليه في الإجازات، وما كاد نبأ الواقعة يصل إلى الملك في الليلة ذاتها حتى اتصل تليفونيًا بـ«ناهد رشاد»، وقال لها:

– قولي لصاحبك «مصطفى» إن «حسين سري عامر» لو جرى له حاجة.. أنا مش ح اعتقه!

وكان من حسن حظ «مصطفى كمال صدقي» أنه كان في الليلة ذاتها، محبوسًا في ميس ضباط الحدود بالجبل الأصفر تحت الحراسة المشددة، بسبب إصراره على عدم العودة إلى مقر عمله بعد انتهاء إجازته، ولكن ذلك لم يحل دون توجه الشبهات نحوه، بأنه الذي خطط للعملية، ونحو «عبد القادر طه» بأنه الذي نفذها.

ولم يتضح، إلا بعد الثورة، أن الذين نفّذوا هذه العملية، كانوا ثلاثة من تنظيم «الضباط الأحرار» هم رئيس التنظيم «جمال عبد الناصر» والرائدان «كمال رفعت» و «حسن التهامي».

وكانت هذه العملية هي التي حسمت تردد الملك، الذي وافق على خطة العميد «محمد وصفي» لتصفية نفوذ «مصطفى كمال صدقي»، وقد بناها رئيس حرس الوزارات على تحليلات «علي حسنين» بأن «مصطفى كمال» نفسه، لا خطر منه، لأنه يكتفي بالكلام، وأن المهم، هو قصقصة أهم وأخطر أجنحته.. وهو «عبد القادر طه».

وبدأ التنفيذ: في 4 فبراير 1952 اتصل «محمد وصفي» - بصفته رئيسًا لحرس الوزارات وياورًا لرئيس الوزراء «علي ماهر باشا» - بقائد حرس مصايد الأسماك، الرئيس الأعلى لـ «علي حسنين»، وطلب إليه نقله من الإسكندرية إلى القاهرة فورًا، بناء على طلب رئيس الوزراء، وبرر ذلك، بأن لديه معلومات يمكن أن تساعد في القبض على المتورطين في أحداث 26 يناير 1952. وفي اليوم التالي وصل «علي حسنين» إلى العاصمة، حيث ظل يتنقل بين عدد من المنازل، فإذا عاد «مصطفى كمال صدقي» من «العريش» في واحدة من الإجازات المرضية التي يتفنن في الحصول عليها، كان يقيم بشكل دائم في منزله.

وطوال هذه المدَّة، لم يكن «علي حسنين» يكف عن الحديث عن أن عددًا من «الإخوان المسلمين» الذين يعرفهم، فاتحوه في أنهم يرغبون في التعاون مع «مصطفى كمال صدقي» ومجموعته، في استئناف الكفاح المسلح ضد القاعدة البريطانية في منطقة القناة الذي كان قد توقف بعد حريق القاهرة في 26 يناير 1952، وأن هؤلاء «الإخوان» لديهم كمية من الأسلحة، يرغبون في عرضها على أحد الضباط لتقدير مدى صلاحيتها للاستخدام.. مكررًا إلحاحه على «مصطفى» و «عبد القادر» في مصاحبته للقائهم.

ولم يهتم «مصطفى كمال» بالأمر، لكن «عبد القادر طه» اهتم به، وتحدد موعد اللقاء في الساعة الثامنة من مساء يوم الاثنين 24 مارس 1952، بمكان قريب من شعبة الإخوان المسلمين بالروضة.

وما كاد الاثنان يغادران الترام في ميدان الروضة، ويسيران بضع خطوات، حتى برزت من الظلام سيارة فورد سوداء، سلطت أضواءها عليهما، وانطلقت منها أربع رصاصات أصابت ظهر «عبد القادر طه»، ثم استدارت لتلتقط «علي حسنين» الذي انضم إلى ركابها، لتشق بهم السيارة أستار الظلام بسرعة هائلة لم تمكن أحدًا من التقاط رقمها.

وكان من سوء حظ الذين خططوا للعملية أن الرصاصات لم تقض على «عبد القادر طه»، الذي ظل حيًّا خمس ساعات بعد ذلك، مكنته من أن يدلي بأقواله في محضر للشرطة، وآخر للنيابة، اتهم فيه «علي حسنين» باستدارجه و «حسين سري عامر» بالتحريض على قتله.

وكان من بين الذين استمعوا منه إلى هذه القصة، طبيب الاستقبال الشاب في مستشفى «قصر العيني»، الذي نقل إليه: «يوسف إدريس علي».

وعلى امتداد الشهور الثلاثة التالية، تشعب التحقيق، وعلى الرغم من جديته، فقد كان واضحًا أن هناك أيديًا خفية تعبث به، وتحاول أن تبعد به عن مساره، خاصة بعد أن اتجهت الشبهة إلى اللواء «حسين سري عامر» بأنه المحرض عليه، وعلى الرغم من أن تنظيم «الضباط الأحرار»، لم يكن ينظر بثقة إلى الدور الذي يلعبه «مصطفى كمال صدقي»، بسبب تقلباته السياسية وميله للاستعراض، وصلته الوثيقة بالقصر، فقد كان يميز بين موقفه وموقف «عبد القادر طه»، فاستغل الحادث للتشهير بالقصر بين صفوف الضباط، ليكون أحد أهم الأحداث التي عبأت الرأي العام داخل الجيش ضد الملك ومهدت بعد أقل من أربعة أشهر لانتصار الثورة، وكان «جمال عبد الناصر» حريصًا على أن يحتفظ بعلاقة ما، مع «مصطفى كمال صدقي» على الرغم من أنه آثر ألا يضمه إلى تنظيم «الضباط الأحرار»، فكان يتصل به هاتفيًا بين الحين والآخر باسم «موريس» وهو الاسم الذي أشاعت العناصر المعادية لثورة يوليو، والتي تقرن بينها وبين الشيوعية، أنه كان الاسم الحركي الذي كان يتسمى به «عبد الناصر» كعضو في أحد التنظيمات الشيوعية، وهي واقعة غير صحيحة، والغالب أنه كان يستخدم الاسم في اتصالاته السرية، خاصة الاتصالات الهاتفية التي كان يعلم أنها تخضع للمراقبة.

وبهذا الاسم، اتصل «جمال عبد الناصر» بـ «مصطفى كمال صدقي» في اليوم التالي للحادث ومع أن الرقابة على التليفونات رصدتها، فإن أحدًا لم يفهم مضمونها أو يتعرف على الطرف الخفي فيها وهو «جمال عبد الناصر»، وطبقًا لما قاله «صدقي» – في محضر التحقيقات التي أجريت في القضية بعد الثورة – فقد تمكن من الهروب من المراقبة، والتقى بـ «عبد الناصر» بالقرب من سور الكلية الحربية، حيث سأله الأخير عن ملابسات الحادث، واتجاهات التحقيق.. وفضلاً عن اهتمامه بالموضوع، لصلته بالرأي العام داخل الجيش، فلابد أن «عبد الناصر» كان يشعر ببعض القلق من لجوء القصر إلى استخدام أسلوب الاغتيال للرد على محاولة اغتيال «حسين سري عامر».

دخل التحقيق في قضية اغتيال «عبد القادر طه»، في مسارب فرعية كثيرة، وقبل الثورة بثلاثة أسابيع، اتجهت النيابة إلى إحالة «علي حسنين» للمحاكمة، بتهمة الاشتراك مع مجهولين في جريمة اغتياله، ولكنها عادت لتفتح التحقيق من جديد، في 28 يوليو 1952، ضمن قضايا أخرى، ثارت الشبهات في أن للحرس الحديدي يدًا في تدبيرها.. ومن بينها قضية اغتيال «حسن البنا» – المرشد العام للإخوان المسلمين – ومحاولة اغتيال «رفيق الطرزي».

وبتغير المناخ السياسي، تكشفت خيوط القضية، واتضح الدور الذي لعبه «محمد وصفي» في التدبير لها، بعد أن قرر «محمد حسن» - الشماشرجي (أو الخادم) الخاص للملك «فاروق» - الذي كان حلقة الوصل بينه وبين كبار موظفي القصر، أن يعترف بما لديه من معلومات، مقابل وعد يبدو أنه بذل له بعدم تعرضه للعقاب، وكانت اعترافاته هي التي كشفت عن الخطوط الأساسية لدور القصر في تدبير حادث اغتيال «حسن البنا» و «عبدالقادر طه».

لكن المتهم الذي لعب دورًا رئيسيًا في القضيتين وهو «محمد وصفي» اختار الموت، عمدًا، أو خوفًا، ففي صباح يوم 12 أغسطس 1952 - وبعد ثلاثة أسابيع من قيام الثورة - وجد ميتًا في فراشه، وقال البعض إنه علم باعترافات «محمد حسن» عليه فانتحر، وقال تقرير الطبيب الشرعي إنه أصيب بأزمة قلبية مفاجئة قضت عليه.

وانتهت المحاكمة في 10 إبريل 1954 بالحكم على كل من «علي حسنين» و «محمد حسن» بالأشغال الشاقة المؤبدة.

وبعد ذلك بقليل غادر «محمد حسن» السجن إلى «السودان»!

## 3

ما يلفت النظر، هو أن اسم «يوسف إدريس» لم يظهر على شاشة القضية، إلا في مرحلتها قبل النهائية، وبعد أن أدلى «محمد حسن» باعترافاته، ففي مراحل التحقيق الأولية، أشير إلى وظيفته، باعتباره الطبيب المعالج، الذي اعتذر مرّة عن السماح للنيابة بأخذ أقوال «عبد القادر طه» لأن حالته الصحية لاتمكنه من الكلام، ثم اتصل مرّة أخرى - في نفس الليلة - بالمحقق، يبلغه بأنها قد تحسنت.

وتكرر الأمر مرّة ثانية، حين أشارت «ناهد رشاد» في معرض أقوالها يوم 28 سبتمبر 1952 إلى أنها سمعت أن «عبد القادر طه» كان يردد، خلال الساعات التي مضت بين إصابته ووفاته، عبارة «ليه كده يا فاروق تقتلني»، وهو ما توقف أمامه المحقق، ليسألها عن المصدر الذي سمعت منه هذه الواقعة، فلما قالت إنها لا تذكر، عاد

ليسألها عما إذا كانت قد سمعتها من أحد الأطباء الذين كانوا يعالجون المجني عليه في مستشفى قصر العيني، فقالت:

ربما يكون أحدهم قد اتصل بـ «يوسف رشاد» - زوجها - ونقلها إليه.

وبعد هذا التاريخ بيومين - في أول أكتوبر 1952 - صدر العدد الثاني من مجلة «التحرير» وهي تضم قصة «5 ساعات» لـ «يوسف إدريس»، وفي اليوم نفسه، أرسلت النيابة العامة، خطابًا مع الضابط «كمال الغمراوي» - أحد ضباط المباحث العامة، التي تغير اسمها فيما بعد إلى «مباحث أمن الدولة» - إلى مستشفى قصر العيني تستعلم فيه عن أسماء الأطباء الذين قاموا بعلاج «عبد القادر طه» عند وصوله إلى المستشفى، وجاءها الرد مع نفس المخصوص، وبوصوله، أرسلت تستدعي الدكتورين «يوسف إدريس» و «طلعت هنري» للشهادة صباح اليوم التالي.

وهذا هو النص الكامل للمحضر الذي سجل أقوال د. يوسف إدريس:

فتح المحضر يوم الخميس 2 أكتوبر 1952 الموافق 12 محرم 1372هـ الساعة 10 صباحًا بدار القضاء العالي بالهيئة السابقة.

حيث أرسلنا خطابًا إلى مستشفى قصر العيني نطلب فيه الإفادة عن أسماء حضرات الأطباء الذين قاموا بإسعاف المجني عليه فحمل إلينا الرد الضابط «كمال الغمراوي» وهو خطاب إدارة المستشفيات الجامعية بتاريخ أول أكتوبر 1952، بالرقم السري 164 متضمنًا أن حضرة الدكتور «يوسف أبو إدريس» طبيب الامتياز هو الذي استقبل المصاب، وأن حضرة الدكتور «طلعت هنري»، نائب الجراحة، هو الذي قام بالعلاج وقد أرسلنا بالأمس - أول أكتوبر 1952 - إشارة لطلبهما وقد حضر الآن الدكتور «يوسف أبو إدريس» فاستدعيناه وسألناه بالآتي:

**المحقق: ما اسمك وعمرك ووظيفتك وعنوانك؟**

**يوسف إدريس:** اسمي «يوسف إدريس علي»، سني 25 سنة، طبيب امتياز بمستشفى قصر العيني، مولود بـ «البيروم» مركز فاقوس شرقية. ومقيم بمستشفى فؤاد الأول.

[حلف اليمن]

**المحقق: هل كنت أنت الذي استقبلت المجني عليه «عبد القادر طه» يوم 24 مارس 1952؟**

**يوسف إدريس: أيوه.**

**المحقق: وما الإجراءات التي قمت باتخاذها إزاء إصابته؟**

**يوسف إدريس:** ليلتها أنا كنت أقوم بالعمل من الساعة 8 مساء إلى الساعة 8 صباحًا وحوالي الساعة 10 مساء تقريبًا نقلت الإسعاف شخصًا مصابًا إلى المستشفى، ورجل الإسعاف حضر لي وأخبرني أن الإسعاف نقلت المصاب، وهو ضابط بالجيش ضرب بالنار في حي الروضة، وقمت بالكشف عليه فورًا. وقبل أن أكشف عليه كان يتكلم، فكان يقول: قتلونى. فأنا سألته: مين اللي قتلوه؟ فقال: «حسين سري عامر»، فقلت: قتلك إزاي؟.. فقال لي: أنا ليّه واحد صاحبي اسمه «علي»، وأخذني الليلة إلى الروضة.. وفي الضلمة، وكنا ماشيين سوا.. وبصيت لقيت نور عربية كشفنا... وضرب النار اشتغل... وأصبت في ظهري، فانكفيت على وشي وجم الناس وشالوني...

فقمت بالكشف عليه فوجدت عنده أربعة مداخل دخول لأعيرة نارية.. ولا أذكر تشخيص الإصابات الآن، ولا مكانها على وجه التحديد، وعلى أي الحالات فذلك موضح بتذكرة الدخول، واللي أذكره أن فيه ثلاثة أعيرة لم تنفذ والعيار الرابع كان نافذًا، لأن له فتحة دخول وفتحة خروج. وكان مصابًا فوق ذلك بصدمة، وخلع لذراعه اليمنى، والعلاج في هذه الحالة يقتضي أولا علاجه من الصدمة لأنها أخطر، فأدخلناه في الإسعاف السريع، وهو حجرة بجانب طبيب الاستقبال... وعلاج الصدمة يكون بنقل الدم والبلازما، وغير ذلك من العقاقير التي تساعد على تحسين الحالة.

ولما تحسنت حالته كتبت له إذن قبول وورقة العلاج، وطلعتها للنائب... وجه النائب شافه - وهو الدكتور «طلعت هنري» - ووافق على العلاج.. وقال إن كل ما نستطيعه في هذه الحالة هو مساعدته على التغلب على الصدمة، وبعدين لما تحسن شويه بدأ يتكلم وقال إن الملك هو الذي قتله بواسطة «حسين سري عامر» وأذكر كلماته بالضبط وهي «كده يا فاروق قتلتني... وأنا ضابط صغير وأنت رجل كبير».

وفي هذه الأثناء جه اثنين ضباط بوليس وأخذوا عنوانه وأقواله ثم جاء بعد (كده) رئيس النيابة.. وبعد كده جه «مصطفى كمال صدقي»، وسألني عن حاله وقال: فيه أمل

يعني؟ فقلت له إن الأمل مفقود من الأول، وإحنا بنفعل ما نستطيع. وكان «عبد القادر طه» في الوقت الذي سبق موته يردد باستمرار اسم «علي»، ويستحلفني أن أخبر «مصطفى كمال صدقي»، أن ينتقم له. وكان حضرة المحقق الذي انتقل إلى المستشفى عقب نقل المصاب، يريد استجوابه فأخبرته أن الحالة سيئة، ولا تمكنني من ذلك.. فطلب مني أن أتصل به بمجرد تحسن حالته واستطاعته إبداء أقواله قبل وفاته.. ولما تحسنت حالة المصاب بادرت بالاتصال بحضرة رئيس النيابة الذي حضر وسأل المجني عليه.

**المحقق: هل سألت «عبد القادر طه» عن الدوافع التي تدعو «حسين سري عامر» إلى قتله؟**

**يوسف إدريس:** لا أذكر أني سألته هذا السؤال.. ولكني أذكر أن شخصًا آخر، لا أذكره الآن سأله هذا السؤال، فأجاب بأن «حسين سري عامر» ارتكب هذا الحادث لاعتقاده أنه هو الذي شرع في قتله.

**المحقق: وما الذي كان يقصده ««عبد القادر طه»، بالعبارات التي كان يقولها عن الملك السابق؟**

**يوسف إدريس:** أنا سألته: إشمعنى الملك يقتلك؟ فقال: هو عاوز يقتلني لأني باحارب الإنجليز في القنال.

**المحقق: ألم يذكر لك شيئًا عن دوافع أخرى للملك السابق تدعوه إلى قتله؟**

**يوسف إدريس:** لا.

**المحقق: هل كنت موجودًا مع المجني عليه وقت حضور حضرة وكيل النيابة الذي انتقل إلى المستشفى لسؤال المجني عليه؟**

**يوسف إدريس:** أيوه.

**المحقق: هل أبدى المجني عليه، هذه العبارات التي كان يوجهها للملك السابق أمام حضرة وكيل النيابة؟**

**يوسف إدريس:** وكيل النيابة الذي جاء الأول، مادخلش عند المجني عليه، لأن حالته لا تمكن من استجوابه، ولم يدخل سوى اثنين من ضباط البوليس.

**المحقق: هل ذكر المجني عليه العبارات الموجهة للملك السابق أمام هذين الضابطين؟**

**يوسف إدريس: لا .**

**المحقق: هل ذكر المجني عليه هذه العبارات أمام حضرة وكيل النيابة عند حضوره؟**

**يوسف إدريس: لا .**

**المحقق: هل قالها أمام الدكتور طلعت هنري؟**

**يوسف إدريس: لا . .**

**المحقق: ولماذا لم يردد المجني عليه هذه العبارات أمام رئيس النيابة عند حضوره؟**

**يوسف إدريس:** أعتقد أن المجني عليه كان يخشى من ترديد هذه العبارة خوفًا من أن تتخذ دليلا عليه في حالة شفائه.

**المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟**

**يوسف إدريس: لا .**

«تمت أقواله وأمضى»

ما يلفت النظر في موقف «يوسف إدريس» وفي أقواله هو: لماذا احتفظ لنفسه بما سمعه من «عبد القادر طه» خلال الساعات الخمس التي جمعت بينهما في غرفة العمليات بين وصوله إلى المستشفى وحتى وفاته؟

هل يرجع السبب إلى أن قسمًا مما قاله - وهو الاتهام الموجه إلى الملك «فاروق» - لم يكن مما يمكن إذاعته، خاصة أن المجني عليه نفسه لم يقله حين أدلى بأقواله أمام الشرطة، وأمام رئيس النيابة، قبل أن يدخل في الغيبوبة؟

هل صمت لأن القسم الآخر من كلام «عبد القادر طه»، وهو اتهام «علي حسنين» باستدراجه، واتهام «حسين سري عامر» بالتحريض على اغتياله، كان قد سجل على لسان «عبد القادر طه» نفسه، في محضري الشرطة والنيابة بحيث لم يعد هناك مبرر لأن يقحم «يوسف إدريس» نفسه في الأمر؟

ومن هو الذي أشاع العبارات التي قالها «عبد القادر طه» بشأن الملك، حتى وصلت إلى «ناهد رشاد»، بل ووصلت إلى رئيس النيابة المحقق، الذي سألها حين ذكرتها عما

إذا كانت قد سمعت ذلك من أحد الأطباء الذين كانوا يعالجون المجني عليه بعد وفاته مما يدل على أنه كان يعرف بها وبمصدرها قبل أن تسجلها هي في محضر التحقيق.

ثم لماذا حرص «يوسف إدريس» على أن ينفي أن أحدًا غيره، قد سمع العبارات التي يتهم فيها «عبد القادر طه» الملك بالتحريض على اغتياله، بما في ذلك زميله الدكتور «هنري رياض» الذي جاء في أقواله - وقد أدلى بها أمام النيابة في اليوم نفسه - أنه سمع العبارة بالفعل من «عبد القادر طه» بينما نفى الدكتور «هنري رياض» أن يكون قد سمع «عبد القادر طه» وهو يتهم اللواء «حسين سري عامر» بالتحريض على قتله؟

ثم: هل كان لذلك كله، أو لغيره، علاقة بعضوية «يوسف إدريس» - آنذاك - بـ «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» أكبر التنظيمات الشيوعية.. التي كانت تضم في عضويتها - كذلك - النقابي البارز - آنذاك- وبعد ذلك عضو مجلس الشعب لسنوات طويلة عن دائرة «روض الفرج» - «أحمد طه أحمد»، الشقيق الأصغر لـ «عبد القادر طه»؟

وفي ضوء هذه الصلة، هل كان «يوسف إدريس» يجهل كل شيء عن «عبد القادر طه»، قبل أن يدخل عليه، وفي ظهره رصاصات الغدر، في التاسعة من مساء يوم 24 مارس 1952؟.. وعلى أي شيء استند، حين قال فيما بعد، إن «عبد القادر طه» بدأ حياته عضوا بالحرس الحديدي، ثم غيّر توجهاته بتأثير شقيقه وانضم إلى الحركة الشيوعية.

أما المهم، فهو أن «عبد القادر طه» دخل التاريخ مرتين، مرّة، حين اختارته رصاصات زمن القتل غيلة هدفًا لها، وأخرى حين ألهمت الجريمة «يوسف إدريس» أن يروي قصة الساعات الخمس الأخيرة من حياته العاصفة.

أما وقد انتهت قصة القصة.. فلأدعك الآن لتقرأ القصة ذاتها.

# وثيقـــة

## 5 ســاعـــــات

### قصة يوسف إدريس

**كنت** أجلس على المقعد ذي المسند العالي وأمامي المكتب المتهالك وقد ملأه الأطباء الذين عملوا قبلي بأسمائهم التي حفروها عليه والحجرة قديمة قدم القصر العيني، وكل شيء فيها قد رأيته مرات ومرات حتى ارتويت.. كل شيء حتى بقايا القطن والشاش والدماء الجافة المتناثرة فوق الأرض والترمومتر المكسور الذي وارته الممرضة لتوها في ركن الغرفة.. كل شيء حتى الأنّات الصادرة من الكمسري الراقد هناك وقد انتهيت من إعطائه حقنة لم تستطع بعد أن تخدر المارد الجبار الذي كان يعتصر كليته.

وفجأة.. دق جرس الإسعاف..

دق في قصر مرتفع مبتور..

ولهذا الدق عند كل الناس معنى، معنى يحمل في طياته رهبة تشرخ قلوبهم، ورعشة تنتفض لها أعصابهم فإنه يعني إنسانًا يموت أو سيموت، أما عند الأطباء، فإنه يحمل في طياته عملا ويبعث في تفكيرهم بالخيط وقد لضم في الإبرة والجلد وقد تعقم ورائحة المخدر وقد تصاعدت مختلطة برائحة صبغة اليود وحشرجة إنسان يتعذب..

ودق الجرس مرة ثانية..

وتوقفت، وتوقف التومرجي عن سرحانه واستدار ليلقي ببقية سيجارته خلسة، ثم عاد ينظر إليَّ من جديد وقد زال الحرج الكثير الذي شعر به طيلة أنفاسه المختلسة.

وسادت فترة صمت كنا نتسمع خلالها عويل عجلات «التروللي» وهو ينساب قادمًا إلينا عبر الممر الطويل.

ودلف رجل الإسعاف إلى حجرة الاستقبال وقال وهو يكاد يلهث:

-حالة ضرب نار يابيه! واحد ظابط اغتالوه في الروضة!

ضرب نار!.. ضابط!... اغتيال!

لم أعد نفسي حينئذ لصبغة اليود وماسك الإبر والخيط فقد اختفى من شخصيتي تمامًا عامل الحياة وطفحت تلك الكلمات القلائل فوق ذهني يدفعها بركان يختزنه شعوري عن الاغتيال والظلام وضرب النار.

وقبل أن أستعيد نفسي انساب «التروللي» إلى الحجرة في نفس اللحظة التي مزقت فيها سكون المستشفى كله صرخة مدوية طويلة صادرة من الأدوار العليا.

وغادرت المقعد في لهفة وانكببت على الجريح أراه وأرى النار التي أتت عليه.

والحق أنني لم أر ما حدست رؤيته فقد كان الرجل يرقد في ثقة وقد أسبل عينيه وشبك ذراعيه فوق صدره وزم شفتيه واسترعتني ملامحه.. كانت فيها مصرية.. مصرية من ذلك النوع الذي يوقظ فيك مصريتك ويجعلك تعشقها من جديد.

وكان أسمر.. تلك السمرة التي إذا ما تمعنت فيها وجدت في صفائها تاريخ شعاعات الشمس المجيدة التي صنعت الحضارة على جانبي النيل، وكان شاربه الأسود الكث يلون تلك السمرة، وتستشف منه رجولة.. رجولة تبعث القشعريرة في الرجال.. وكان جسده صلبًا شاهقًا وعنقه ممتلئة غليظة، كان يضج بالحياة والفتوة، ومع هذا يقولون: مضروب بالنار.

وقفت أحدق فيه ولا أتحرك ولم أعد إلى نفسي إلا حين هم بالكلام، إذ ملت عليه ألتقط الكلمات وإذا بي أقول في صوت مستنكر هامس:

– إيه؟.. قتلوك؟!..

ومضى في نفس صوته المملوء المنخفض الرنان يقول:

– قتلوني.. ف الضلمة.. ضربوني بالنار.. هنا.. في ضهري.

وسألته وأنا ملسوع دهش:

– مين.. مين هم؟!..

فقال وهو مسترسل بنفس صوته الذي كان يجذبني إليه بقوة وعنف:

– المجرمين.. ورئيسهم.. العصابة.. كلهم.. أولاد الكلب..

ثم توقفت لحظة وحدق بعينيه السوداوين الواسعتين وكأنه يخترق سقف الحجرة إلى ما وراءها من سماء:

– كده يا «فاروق».. تقتلني؟!

وتلقف الواقفون كلماته.. وسرت الهمهمة من داخل الحجرة إلى الخارج.. إلى الشارع.. إلى البلد كله.. إلى التاريخ.

وأحسست بنفسي أنفعل وكأن نارًا قد شبت فيَّ، كنا أيامها تحت حكم «فاروق».. وكانت هناك أحكام عرفية.. وكان الظلام والسخط يخيم على مصر ويعشش في قلوب الناس.

وكان لا يحمل إليَّ إلا ضحايا العربات وعجلاتها وصرعى الترام وعتاة المتشاجرين وكان ذلك أول جريح أراه مضروبًا بالرصاص.

ولم أعد أتمالك نفسي..

تناسيت أني طبيب وتناسيت ما عليَّ من واجب ولم أعد أفكر إلا كمصري يختنق بالظلم ثم يرى الظالم صرع أخاه.

وغمغم الرجل المسجى أمامي..

وعدت أنظر إليه وأدقق النظر..

كان وجهه يصفر ويصفر.. وكانت تقاطيعه المفتولة تتراخى تحت وابل من نقط العرق الصغيرة وهي تتجمع فوق جبهته وعلى وجنتيه كقطرات الندي تتجمع على زهرة تذبل، وتلمست جسده فوجدته باردًا.. لم تكن برودة الثلج.. إنما كانت برودة ممر طويل في نهاية الفناء والضياع.

وقفزت إلى ذهني في قوة الانفجار تلك الكلمة التي طالما استبشعتها:

– صدمة!..

نطقت بها غير شاعر أني أنطق ومددت يدي أتحسس ذراعه مرة أخرى لأرى نبضه، وصدرت من بين شفتيه التي كانت قد ازرقت تمامًا أنَّة طويلة عميقة تعوي وتتلوى، وجمدت يدي في مكانها..

– أخ.. آه.. دراعي.. دراعي مخلوع..

والتقط بضعة أنفاس لاهثة..

وكنت أعرف الألم الذي لا يطيقه بشر حين تتحرك الذراع المخلوعة.. إنه الألم الذي يصدم ويقتل ويميت، ومع هذا فقد كان عليَّ أن أرى الإصابة، وكان عليَّ أن أديره، وأوقفت شعوري وأوقف الرجال الموجودون أنفاسهم ورنات آهاته وآلامه تخرسنا جميعًا.

واستقر بصري على أربع دوائر سوداء وحولها ظلام الجلد المخترق، وكنت أعرف ما يؤدي إليه السواد والظلام.. فقد كان يؤدي إلى ثلاث قطع محمية من الرصاص استقرت داخل الصدر، وقطعة نفذت واخترقت الرئة وسال من منفذها الدم!

وقلت وكأنني أستنجد بشيء غامض ولكنه قادر:

- الإسعاف السريع!

كان في هذه الكلمات إذا احتاج الأمر أن أقولها ما يرد لهفتي دائمًا ولهفة المريض في بعض الأحيان، وهرج التومرجية والممرضات في كليهما.. كان فيها معنى النجدة.. كانت تصور لي ظلام الريف الواسع المفتوح، وإنسانًا يستغيث في لهفة راجفة، فإذا بلهفته ترد إليه، ورجفته يعقبها طمأنينة، حين يسمع من بعيد، ومن أغوار الظلام ذلك الصوت المغيث تردده فتحات الفضاء:

- جايلك يا واد.. جايلك..

وعلى نفس السرير الذي مات عليه «عبد العليم» الطالب الصغير الذي أصيب بخبطة هوجاء في رأسه أثناء المظاهرات والذي مات عليه «صِدّيق» ابن العربجي الذي مرت فوق صدره عربة أبيه فتهشمت ضلوعه والذي مات عليه «شعبان» و«صالح» و«عبد اللطيف» و«محمد».. على نفس هذا السرير رقد «عبد القادر» الجريح وحوله أسطوانات الأكسجين، وأجهزة نقل الدم، وأوعية الماء الساخن، وطلاء الحجرة الأبيض الناصع، وأزيز غلاية الماء، وحفيف البخار المتصاعد، ومجموعة من الأطباء وممرضة وصمت ترعشه أنات «عبد القادر».

وما كادت آخر قطرة من أول لتر من الدم تأخذ طريقها إلى قلبه حتى اختفت قليلاً تلك الصفرة التي علت وجهه، وخفتت حركات عينيه حتى تركزت حدقتاه عليَّ، وظل يحدجني ببصره طويلاً كالذي يتحفز لفعل شيء دون أن ينطق بحرف، وعجبت لهذا التحديق ثم زاد عجبي وأخذت دوائر صغيرة من القلق تنداح في صدري..

وفي اللحظة التي بدأ الخوف يأخذ طريقه إليَّ تحركت شفتاه، وتغيرت ملامحه، ثم استقرت تقاطيعه على ابتسامة كانت أجمل ما رأته عيناي ليلتها.

ولست أدري ما ارتسم على وجهي لحظتها، فقد أحسست بفرحة غامرة دق لها قلبي.

وطالت ابتساماتنا وامتدت حتى قلت له وكأنني أقولها متأخرًا جدًّا:

- إزيك؟ .. إزيك دلوقت؟..

ونطق بهمسة لاهثة:

- أحسن.. أحسن كتير..

وشيئًا فشيئًا بدأت ابتسامته تتلاشى وراء غيوم، ثم اختفت وأظلمت ملامحه وتقاربت تقاطيعه، وانطلقت من سواد عينيه أشعة تبرق، فقلت وأنا قلق:

- مالك؟! فيه حاجة؟!

وتوترت أنفاسه اللهثة واندفع يقول كالذي يخنقه كابوس:

- أيوه.. «علي» ... «علي» .. الندل.. يجرني للضلمة، وأنا صاحبه.. صاحبه.. الخاين.. بس لو أروق له؟ .. وأروق لهم؟

وتعبت تقاطيعه وخفت البريق وأصبح سواد عينيه أكثر سوادًا، وتلألأت فجأة تلك القطرات الصغيرة الشريرة من العرق على جبهته وعلى وجنتيه.

ولعل الابتسام هو ما كان يحاول فعله فلا تطاوعه قسماته حين قال في صوت خافت غير مهتز:

- ميه!.. عاوز أشرب!.. عطشان!

وكانت يدي أسبق من يد الممرضة أمدها إليه بقطعة القطن وقد بللتها بالماء لأمسح بها شفتيه ولسانه، وطاوعته القسمات في النهاية فابتسم وهو يقول:

- متشكر.. متشكر يا دكتور.. كمان.. كمان.. عطشان.. يا ناس.. عاوز أشرب..

وكانت يدي أسبق من يد الممرضة لتمنع عنه الماء هذه المرة وسمعت نقرًا على الباب، وحين فتحته وجدت الممر الطويل يضيق بالناس والهمسات والتوجس، واندفعت العيون نحوي ولمحت في كل العيون تساؤلاً.. ورجاء.. رجاء في الأمل.

ودخل كاتب الاستقبال صامتًا على غير عادته، لا تستقر نظراته كالذي يبحث عن شيء ونسي ما يبحث عنه واتجه إلى الركن الذي وضعنا فيه أشياء عبد القادر.. بذلة في ظهرها ثقوب.. وقميص أبيض لا تهتم لبياضه بقدر ما تقشعر للدائرة الحمراء البشعة على صدره الأيمن.. وعلبة فيها ثلاث سجائر.. ومنديلان.. وقطعة حلوى.. وحافظة نقود فيها فوق ما فيها من أوراق صورة قديمة تثنت حوافها لطفل صغير.

وتلكأ الكاتب قليلاً بعد أن انتهى من مهمته، ودار ببصر ذاهل في أرجاء المكان، واستقرت عينه بعد تردد على عبد القادر ثم غادر الحجرة تاركًا خلفه أصداء همهماته المكتومة.

وأغلقت الباب..

✵ ✵ ✵

وكان الوقت قد تأخر، والمصابون الذين يتطلبونني قد انتهوا أو كادوا، والليل قد عم أرجاء المستشفى، والظلام في الخارج واسع واسع لا حدود له، والنور في الداخل ساطع يلمع له كل شيء، والغلاية تزن، والممرضة تتثاءب، والتومرجي واقف قد ألصق ساقيه بحافة السرير، والهواء أصبح لزجًا ثقيلاً.

وأحسست أول الأمر أن أشياء كثيرة حولي تلهث.. ثم شعرت بالحجرة كلها تزفر وكأنها رئة محموم.. والتفت حول قلبي أصابع رفيعة غامضة وشددت قبضتها.

ووجدت نفسي أقف وأتمشى في الحجرة ورفعت «كوبس» الغلاية، وأعدت رباط «محلول الملح» وما كان في حاجة إلى رباط.

ومع هذا بقيت الحجرة كلها تلهث كرئة المحموم.. وعلى حين بغتة عرفت ما حدث..

ووقفت أرقب صدر «عبد القادر» الصاعد الهابط وأتمعن فيه وهو يجاهد ليستخلص الهواء فتنقبض كل جارحة من جسده، ويصبح وجهه كالقمر المخنوق، ثم يناضل ويتألم وهو يناضل، حتى يدفع القليل الذي استخلص ويستعد للأقل الآتي..

كان يتنفس وكأنما حجر ضخم يجثم فوق صدره ولا يستطيع منه فكاكًا.

واحتار السبب في رأسي قبل أن يجد الجواب..

وأملت نفسي قليلاً أن أرى الجانب الأيمن..

ورأيت الدم.. الدم لا كما اعتدت رؤيته يلون جرحًا أو يخضب رأسًا، وإنما الدم المندفع في نافورة حمراء وقد أغرق الملاءات وشبعت منه المرتبة ومضى يتساقط عبر حديد السرير الأبيض نقطة وراءها نقطة وسربًا وراءه أسراب..

لقد بدأ النزيف..

وبحثنا جميعا عن كل ما استطعناه من قطن وشاش نكتم به الدم المتصاعد الوهاج.

واحمر القطن الأبيض وامتلأ، واعتصرناه ثم وضعناه فعاد يمتلئ ويتسرب منه الدم بإصرار وعمد إلى أرض الحجرة.

وأفلحنا أن نسد الثقب المتربص تحت الثدي الأيمن كالعدو المبين.. وألصقنا عليه المشمع طبقة فوقها طبقة، ولم أثق في المشمع فوضعت يدي فوقه أكتم بها النزيف.

ووقع بصري على يدي فوجدتها كلها دمًا جف وآخر لم يجف.

ولم يكن هذا أول دم أراه، كانت رائحة الدم تملأ أنفي دائمًا منذ أن عملت في الاستقبال، الرائحة التي لها دفء.. الدفء الخانق القابض، والتي تلمح خلالها زفارة كعفن الموت.. الرائحة التي تذكرك بالمذبوحين والمبقورين ومن في صدورهم سل..

ولكن في تلك الليلة كنت كلما رأيت دم الجريح المغتال يجف فوق يدي وينكمش حين يجف، أوغلت في تأملي للجريح الذي لابد كان رجلاً ككل الرجال.. نما من طمي وادينا ومضغ قمحنا.. وارتدى قطننا.. وصنعت أذرتنا خلاياه..

وكلما أوغلت في تأملي هِمْت أستعيد ما فات، وأرى الأجداد والآباء والشهداء الذين لهم أسماء فوق الرخام، والشهداء الذين بلا أسماء ولا رخام وأرى الناس ونفسي، وكل من له عم وكل من له خال، وكل أولئك القانعين بالألم.. أهيم ثم أعود إلى يدي التي فوق صدر الجريح.. إلى الأصابع التي تحاول عبثًا أن تمنع موتًا جديدًا.. وأي موت؟

عدت مرة لأجد اللاصق الذي وضعته قد انتزعه الدم الساخن المتصاعد والنافورة قد بدأت.. وضغطت يدي، وأجلت بصري أراقب بقايا الزجاجة الخامسة من الدم وهي تسيل من الجهاز إلى شرايين الجريح، وتدفعها الشرايين إلى الثقب الذي ما كانت يدي تستطيع أن تفلح في سده، وينتهي الدم إلى خيط النقط الغليظ وهي تتساقط على أرض الحجرة الصلبة.

وفرغ كل ما في المستشفى من دماء صالحة ولم يفرغ الدم المنبثق.

وكنت وزميل جاء يساعدني تتقابل نظراتنا ثم تتباعد لتغيب عقولنا..

وكان لابد من دم آخر..

وانتهت دورة الزميل على مستشفيات القاهرة كلها وقد عاد بلتر واحد.. آخر لتر من الدم في البلد.. وآخر ما نتعلق به وقد يئسنا من الأمل.

وكنا قد يئسنا..

فصدره الصاعد الهابط كان قد بدأ يخرخش والفقاقيع التي تكونت في كرات حول فمه وسمرته أخذت مكانها رمادية لا تمت إلى الأحياء.

وكثيرًا ما رأيت أناسًا.. ورأيت جرحى.. ورأيت جرحى يموتون.. ولكن كان صعبًا عليَّ أن أصدق أن «عبد القادر» سيموت، كان قد أقبل في أول الليل فما أحسست أن في صدره رصاصًا، وقضيت بجواره ساعات.. خمس ساعات. أسمع حديثه اللاهث.. وأرى فتوته تنكمش وتنكمش، والعملاق الذي كان يضمر ويضمر، وجسده الذي كان قد ابتلع الجروح فما ظهر لها أثر، أصبح كل ما فيه الجروح.. وكنت أكثر الوقت معه وحيدًا.. وكان هو خائفًا من الموت.. وكنت خائفًا عليه.. وكان كلانا عنده أمل، كنت أستمد أملي من الزجاجات والمورفين وحمام الكهرباء، وكان يستخلص أمله من أملي ويناضل وهو يستخلصه كما يقاتل وهو يستمد الهواء.

وكان يقول لي في أول الليل: يادكتور وكنت أقول له ياكابتن ثم ناداني باسمي وناديته باسمه.. وكان الوقت يمضي.. في بطء ثقيل..

وكانت الأحداث كثيرة.. تكاد تستغرق عمرًا بأكمله.. وكنت أحس طوال العمر الثقيل أنه مضروب في ظهره، وأنه مغتال، وأنه مظلوم، لأننا كلنا مظلومون..

وما كنت وحدي الذي حدث له هذا..

كنت والممرضة والتومرجي قد ألف بيننا ذلك العمر، وهدتنا الساعات الخمس، وصاحبنا «عبد القادر» في رحلته فعزت علينا الصحبة وأصبحنا كالأسرة الواحدة ذات الجرح الواحد، وكان اليأس هو أَمَضُّ ما نستطيع ابتلاعه..

وكان اللتر الأخير الذي جاء به الزميل أهم حدث في ليلتنا، ورحنا نعالج وضعه وإحكامه بحرص، ونكل في البحث عن وريد نضع فيه الإبرة، وقد اختفت كل الأوردة فلا توموجي أو حكيم إنما مجموعة من البشر تكافح من أجل إنسان.. إنسان قد أصبح عزيزًا عليها.. وسرى الدم الجديد..

وتقاربنا حول الفراش نرقب النتيجة ونخفي وجلنا ونحن نرقب رجلنا وهو يئن بلا فم ويتلوى ويرفع ساقه ويدفعها، وتنقبض يداه وتنبسطان بقوة، وجسده يصارع النزيف الداخلي.

وهدأ الجسد بعد هنيهة واستمر الأنين الخافت المتواصل، الأنين الذي يثير فيك كامن أشجانك فتذكر كل ما مر بحياتك من أحزان وتبكي على كل من مات.

وحدسنا أن الأزمة قد مرت والدم الأخير قد أفلح، ولكن كان الهدوء الذي ساد جسده لا يطمئن، وكانت الخرخشة التي في صدره تزداد حتى أصبحت كأصوات المنشار وهو يغور في الخشب.

وكانت الساعة تبتعد عن الثالثة..

وفجأة.. توقفت أنفاسه.. واشرأبت أعناقنا.. ولكنه عاد يفتح شفتيه ليبصق ملء فمه دمًا أحمر.. نفس الدم الذي كان منذ هنيهة في الزجاجة.

واحمر القطن من جديد وهو ينضح الدم.

وتباعدت أجفانه التي كانت مسدلة من أمد بعيد، وسقط الضوء على عينيه وهما تحدقان في لا شيء، وتحدقان في ضعف وكأنهما لا تريان شيئًا.. تباعدت أجفانه وانساب من حلقه صوت لا يكاد يسمع، وهمس:

- مَيَّهْ.. عطشان..

وبللت فمه بالماء.. بل أقول الحق جعلته يرتشف ما شاء من كوب الماء المثلج الذي أحضرته له.

وفتح فمه بعدها مرة، ومرة، ومرات ليبصق الدم.

وأصبح الجرح الذي في جانبه أوسع من فمه وما يجيء منه أغزر..

ثم راح في غيبوبة..

ورحنا في صمت..

وتلفتُّ حولي لأجد الحجرة قد وقف ما فيها من هواء، ومصابيح النور حولها دوائر لها ألوان.. والجدران تردد حشرجة أنفاس تتباعد وتطول.. والوقت أبطأ من بطئه حتى لكأن بين الثانية والثانية عامًا.. وزميلي يكاد يقف على أطراف أصابعه وقد أمسك بالسرير وسمر عينيه على زجاجة الدم.. والممرضة راحت عيناها تعدو بين الفم الذي أصبح كالجرح والجرح الذي أصبح كالفم، والتومرجي قد أمسك بمفتاح أسطوانة الأكسجين واستمات عليه.

كنا جميعًا نتحفز ونستعد، كنا نحس بشيء غامض مخيف يحوم حولنا، وكانت قلوبنا وسواعدنا وعقولنا متشابكة متلاحمة تحاصر رجلنا وتمنع عنه الحائم المخيف.

وتباعدت الثواني، وضاقت الحجرة حتى ما عدنا نستطيع التنفس.

واندفعنا نحوه كما نقذف بأنفسنا في خضم البحر لانتشال غريق.. وتصببنا مياهًا ونحن ندفع الهواء إلى رئتيه، ونخترق صدره بإبرة طويلة حتى تصل إلى قلبه فيحركه العقار، وننفخ في الزجاجة ليذهب الدم جميعه مرة واحدة إلى عروقه، ونفتح أسطوانة الأكسجين على آخرها ليعلو صدره..

وحاربنا عدوًّا قويًّا لا نراه..

كنا نكز على أسناننا ونبذل طاقاتنا كلها ونحس أننا نستطيع دك الجبل، وهز السماء وإرجاف الأرض..

ولكن الحقيقة كانت تلاحقنا..

وخفنا أن نصدق، ورحنا نراوغها ونسابق بعضنا بعضًا في المراوغة والهروب.. ونسرع في اعتصار أنفسنا، وضم قوانا ويزداد إيماننا بخداع الحقيقة..

وجاءنا من الركن نحيب الممرضة المكتوم.

واقشعرت أجسادنا من النحيب انتفضنا نبذل ما في وسعنا من جـرأة اليائس ومقدراته.

وعلا نحيبها فأصبح كدوي الطبول.

ودفع التومرجي أسطوانة الأكسجين جانبًا وارتمى فوق عبد القادر وهو ينهنه ويبكي، ويقتلع النفوس ببكائه الرجالي الخشن ويقول:

- آه يا حبيبي ياخويا..

وأفقت على قول زميلي والدموع تغص حلقه:

- البقية في حياتك..

وتسربت إلى نفسي من خلال كلماته تلك اللحظة التي نعرفها جميعًا، والتي نحس فيها أننا أوهن من الضعف، وأتفه من العجز، وأننا مضيعون.. تلك اللحظة التي لا نملك معها إلا البكاء فيحملنا البكاء إلى بكاء.

وجال بخاطري أن أعانق زميلي وأضم ما في صدري إلى ما في صدره وأخفي ما أحس به من خجل إزاء فشلنا أمام الموت، أخفيه فيما يحس به من خجل..

ولم أفعل وبقينا بلا زمن راجين نتأمل الرجل المسجى وتحز الخسارة في قلوبنا، وأعيننا ثابتة في مكانها لا تغادر وجهه الوديع الذي كان يلمع بالعرق.. آخر عرق.. وملامحه التي استراحت في هدوء دائم.

وحين واريناه تحت الغطاء كان الشك في موته ما زال يملأ منا النفوس..

# عبد العظيم أنيس ..
# ومحمود أمين العالم

## «خط أهل العلم»..
## و «خط أهل السياسة»(*)



**ملامح** كثيرة تجمع بين سيرة «عبد العظيم أنيس» و «محمود أمين العالم» اللذين تلازم اسماهما في ذاكرة الأجيال التي عاصرتهما أو جاءت بعدهما على امتداد أكثر من نصف قرن، ليس أولها أن الاثنين من أبناء عقد عشرينيات القرن الماضي، وليس آخرها أنهما قد اختارا أن يغادرا الدنيا في أسبوع واحد.. وكأنهما يحرصان على هذا التلازم حتى في العالم الآخر..

وفضلاً عن الجيل نفسه، فقد كانا ينتميان للطبقة نفسها: ذلك هو جيل أبناء الأفندية طبعة ما بعد ثورة 1919، التي قاد مظاهراتها جيل آبائهم من صغار التجار والحرفيين والمزارعين ومدرسي المرحلة الأولى ومجاوري الأزهر، وكتبة الدواوين. انحدر «أنيس» من أب كان يعمل مقاولاً صغيرًا، وكان «العالم» ابنًا لمدرس أزهري. وأدرك الأبوان بالفطرة،

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 27 يناير (كانون الثاني) 2009.

أن مصر التي ستحررها الثورة من الاحتلال البريطاني، ستكون في حاجة ماسة إلى من يتولى إدارة شئونها من أبنائها، بعد أن يجلو جيش الاحتلال ومعه جيش الأجانب الذين يحتلون وظائف الإدارة الوسطى والعليا، فدفعوا بهما إلى المدارس المدنية، ليؤهلاهما للدراسة في الجامعة المصرية، التي ضمتها الحكومة المصرية إليها عام 1925، بعد ميلاد «أنيس» بعامين.. وقبل ميلاد «العالم» بعام.. كإحدى ثمار الثورة.

في طفولتهما وصباهما المبكر، عاش الاثنان في بيوت تجتر ذكريات الثورة، وتتابع معارك الجيل الذي ضحى في سبيلها من أجل استكمال الاستقلال والحفاظ على الدستور الذي كان أحد أهم مكاسبها، فتفتح وعيهما السياسي والوطني مبكرًا.. وقادتهما قراءة الصحف إلى قراءة الكتب. ولم يجد «العالم» صعوبة في العثور عليها، في مكتبة والده الأزهري، ووجدها «أنيس» في بيت أخواله الذين كانوا قد عرفوا طريقهم إلى الجامعة، وبسبب شغف كل منهما بالمعرفة، فقد شقا طريقهما إلى «دار الكتب» حيث توجد الذاكرة المعرفية للوطن، بحثًا عن النادر منها، أو ما تعجز مواردهما عن شرائه.

وقادتهما القراءة في الأدب إلى كتب الجيل السابق من المنوِّرين الذين مهدت أعمالهم للثورة وواكبتها: لطفي السيد وطه حسين والعقاد وسلامة موسى وإسماعيل مظهر وجورجي زيدان ويعقوب صروف وحافظ عوض وأحمد أمين وشوقي وحافظ ومطران.. وتابعا المناظرات الفكرية التي احتدمت خلال الثلاثينيات تطرح سؤال النهضة: هل تتقدم مصر بالعلم أم بالأدب؟.. بالاتجاه إلى الشرق أم إلى الغرب؟.. بالديكتاتورية أم بالديمقراطية؟.. وهل هي فرعونية أم عربية؟.. ما العلاقة بين العلم والدين؟ كيف نوفق بين نظرية النشوء والارتقاء وما ورد في الكتب المقدسة؟

ولابد أن أسئلة النهضة وإشكالياتها، كانت تضغط على كل منهما بشكل غير واعٍ، حين جاء الأوان الذي أصبح عليه فيه، أن يختار ما يدرسه في الجامعة، ومع أنهما كانا يفضلان الجمع بين دراسة العلم والفلسفة، فإن النظام الجامعي الذي لا يجيز ذلك اضطر «أنيس» لاختيار الرياضيات لدراسته المنتظمة، على أن يعتمد على قراءاته الخاصة في دراسة الفلسفة، واختار «العالم» أن يدرس الفلسفة، ولكن شغفه بالعلم دفعه لاختيار موضوع لمشروع أطروحته للدكتوراه يجمع بينها وبين الفيزياء.

في بداية الأربعينيات، وفي ظل الحرب العالمية الثانية، التي حولت مصر إلى معبر لجيوش الحلفاء، أدرك جيل العشرينيات، أن ثورة 1919 قد أعطت كل ثمارها بتوقيع

معاهدة 1936: استقلال مقيد بمحالفة عسكرية مع البريطانيين، ونظام ملكي شبه دستوري ونصف ديمقراطي.. وشعب تعاني أغلبيته من الفقر والجهل والمرض.. وفي جامعة الإسكندرية، حيث التحق «أنيس» بقسم الرياضيات بكلية العلوم، وفي جامعة القاهرة، حيث التحق «العالم» بقسم الفلسفة بكلية الآداب، كان سؤال النهضة يشغلهما، كما يشغل غيرهما.

وكان الجيل – منذ منتصف الثلاثينيات – قد انقسم بين ثلاثة تيارات، ظل الأول منها مخلصًا للحلم الوطني الليبرالي فتمسك بمواقعه بين صفوف «حزب الوفد»، حزب الوطنية المصرية التقليدي، بينما حلم الثاني بإحياء مجد الماضي، سواء في صورة خلافة إسلامية راشدة، وهو ما كانت «جماعة الإخوان المسلمين» تدعو إليه، رافعة شعار: القرآن دستورنا والرسول إمامنا، أو في صورة الدعوة لإحياء الحضارة الفرعونية، وهو ما كانت حركة «مصر الفتاة» المفتونة بالصعود السريع للفاشية والنازية، تبشر به وترفع شعار: مصر فوق الجميع..

وكان المشروع الماركسي في طبعته الستالينية، هو مشروع النهضة الرابع الذي طرح نفسه خلال سنوات الحرب، بعد أن فشلت طبعته اللينينية، بتصفية الحزب الشيوعي المصري الأول عام 1923 – وهي السنة التي ولد فيها «أنيس» – بعد تأسيسه بعامين، وكان طبيعيًّا أن تجتذب الطبعة الجديدة من المشروع إليها شابًّا رومانتيكيًّا يتعاطف مع الفقراء الذين لم يكن مستوى أسرته الاقتصادي يرتفع عنهم إلا بدرجات قليلة، مثل «عبد العظيم أنيس».

وعلى العكس من «محمود أمين العالم» الذي قاده تخصصه في الفلسفة، إلى موقف مثالي مغرق في مثاليته، فقد ظل يراوح مكانه في الصف الوطني الديمقراطي لسنوات، حتى حسم أمره فيما بعد، فقد قاد التخصص في الرياضيات «أنيس» إلى الماركسية، بعد أن قرأ أصولها الفكرية والاقتصادية، وبهر بالنتائج الفلسفية التي استخلصها «إنجلز» في كتابه «جدل الطبيعة» من اكتشافات العلوم الطبيعية.

وهكذا اندفع «عبد العظيم أنيس» في تيار الحركة الشيوعية المصرية، خلال النصف الثاني من الأربعينيات: يجند الأنصار ويقود المظاهرات الطلابية ويساهم في تنظيم الإضرابات العمالية، وككل أصحاب الرسالات، فقد كان معلمًا بالسليقة، يملك جاذبية آسرة، تمكنه من التأثير في الآخرين، وقدرة عقلية مذهلة على تبسيط أعقد الأفكار،

كانت تتسم بالمرونة وإلى حد ما بالبراجماتية- فإن «أنيس» كان أكثر تحررًا من القيود النظرية ويندر أن تجد في كتاباته اقتباسات من النصوص، وكان من رأيه أن الخطأ الذي وقع فيه الشيوعيون العرب أنهم حفظوا النصوص الماركسية ولم يطبقوها على الواقع، ومع ذلك فقد كان متشددًا في مواقفه السياسية صلبًا في الدفاع عنها وهو ما يفسره «محمد سيد أحمد» - صديقهما المشترك - بالتناقض بين «خط أهل العلم» الذين يشغلهم ما ينبغي أن تكون عليه الأمور، حتى لو بدا ذلك مستحيلاً أو غير ممكن في اللحظة الراهنة «وخط أهل السياسة» الذين يرون أنها فن الممكن!

وكانت كثير من آراء «أنيس» السياسية خاصة خلال السنوات الأخيرة تدهشني لأرثوذكسيتها الشديدة، وتناقضها مع حيويته العقلية والشخصية، ولعلها كانت تدهشه هو نفسه، لذلك سخر - في حديث مع ابنته «منى أنيس»، - من ملف نشرته عنه جريدة «أخبار الأدب» منذ سنوات، بعنوان «عزّة الثبات» قائلاً وهو يضحك: الثبات يعني الجمود.. هل هذا مدح أم ذم؟

وهكذا بدأت الرحلة «وأنيس» يسير على «خط أهل السياسة»، الذين يسعون للتأثير في الواقع وتعديل مساره، حتى لو اضطرهم ذلك للقبول ببعض شروطه، و «العالم» يسير على «خط أهل العلم»، الذين يحلمون بالمثال في نقائه وتجرده.. وانتهت وقد تبادلا الأدوار.

وفي أحاديثنا التليفونية الطويلة على امتداد سنوات كنت أستمتع بسخرية «عبد العظيم أنيس» اللاذعة من مواقف رفاق الماضي الذين أصبحوا من «أهل السياسة» من دون أن آخذها على محمل الجدّ فإذا وردت سيرة «محمود أمين العالم» بين هؤلاء.. التزم الصمت التام.

أما المؤكد فهو أننا فقدنا رجلين من طراز فريد كان لهما ظل أخضر وارف غطى خريطة الأمة!

وسيبقى كذلك لزمن بلا حدود..

# وثيقـــــة

## الأوراق القضائيـة
## للرفيقيـن «سيـد» و «فريـد»

تشكل الأوراق القضـائية مصـدرًا مهمًـا من مصـادر التأريـخ للظواهر السياسـية والاجتماعية، فضـلا عن أنها تضـيء مناطق كثيرة من ملامح الشخصـيات التي وجدت نفسـها، لسبب أو لآخر موضوعًا للملاحقة القضائية على النحو الذي سبق أن استعرضـته في كتاب «شـاعر تكدير الأمن العام/ الأوراق القضـائية للشـاعر أحمد فؤاد نجم» [دار الشروق 2008].

وفي هذا السياق يأتي حرصي على نشر هذه الأوراق القضائية، التي تتعلق بـ «محمود أمين العالم»، الذي كان يعرف باسم «الرفيق فريد»، وهو آخر الأسماء الحركية التي حملها، حين كان عضوًا بالحزب الشيوعي المصري (الواحد) الذي تأسس في 8 يناير (كانون الثاني) 1958 من اندماج فصائل الحركة الشيوعية المصرية، و «د. عبد العظيم أنيس» الذي كان يعرف في الحزب نفسه، باسم «الرفيق سيد».

ومصدر هذه الوثائق، هو ملف التحقيق في قضية «الحزب الشيوعي المصري»، وهي واحدة من تسع قضايا قدمت إلى المحاكمة أمام محكمة عسكرية، خلال الفترة بين أول يناير (كانون الثاني) 1959، وفبراير 1963، في سياق الحملة التي شنها النظام الناصري، على الشيوعيين المصريين خلال تلك الفترة، وشملت اعتقال المئات منهم، وتقديم بعضهم إلى القضاء الذي حكم عليهم بالسجن مع الأشغال الشاقة، لمدد تتراوح بين ثلاث وعشر سنوات.

ومع أن ثورة يوليو 1952، في مسارها العام، كانت واحدة من أهم ثورات التحرر الوطني في النصف الثاني من القرن الماضي، وكان خصومها يحسبونها في الأغلب الأعم على اليسار، إلا أن العلاقة بينها وبين القوى الوطنية والتحررية المصرية

والعربية، كانت تنطوي على كثير من التناقضات، إما بسبب تباين ظروف التكوين، أو اختلاف الرؤى حول تكتيكات المواجهة مع الاستعمار، أو ما كانت تزدحم به السلطة الناصرية من تناقضات داخلية، أو بسبب أخطاء في ممارسات بعض فصائل اليسار.

وكان الصدام الكبير، الذي وقع بين «عبد الناصر» و«الشيوعيين»، خلال الفترة بين عامي 1959 و1964، أحد تجليات هذا التناقض، وكان سببه الرئيسي، إقليميًا، هو الصراع الذي نشب بين الرئيس «عبد الناصر»، وبين الرئيس العراقي «عبد الكريم قاسم»، الذي قاد ثورة 14 يوليو (تموز) 1958، وأسقط النظام الملكي في العراق، وبدلاً من أن يسعى لضم العراق إلى الوحدة المصرية السورية، التي كانت قائمة آنذاك، كما كانت القوى القومية العروبية في العراق وعلى رأسها «حزب البعث العربي الاشتراكي»، رفع شعار «جمهورية لا إقليم»، وتحالف مع «الحزب الشيوعي العراقي»، الذي دعم هذا الشعار، خشية أن يؤدي انضمام العراق إلى «الجمهورية العربية المتحدة» إلى إلغاء الأحزاب السياسية العراقية، كما حدث في سوريا.

ومع أن الشيوعيين المصريين - الذين كانوا قد توحدوا في حزب واحد لأول مرة في 8 يناير 1958، وقبل ثلاثة أسابيع من إعلان الوحدة المصرية السورية - كانوا قد استقبلوا هذه الوحدة بحماس، إلا أن «الحزب الشيوعي السوري» كان قد تحفظ عليها من حيث الشكل، ورفض فكرة الوحدة الاندماجية، وطالب بأن تكون الوحدة فيدرالية، حتى يمكن التغلب على آثار عهود التجزئة الطويلة، كما رفض حلّ نفسه، فتوترت العلاقة بين سلطة دولة الوحدة، وبين الحزب، وتصاعد التوتر، بعد اتجاه قيادة الثورة العراقية، إلى التحالف مع الحزب الشيوعي العراقي، واشتعال الصراع بين «عبد الناصر» و«عبد الكريم قاسم» على قيادة الأمة العربية.. ودفع الشيوعيون المصريون ثمن هذا الصراع، الذي لم يكونوا طرفًا مباشرًا فيه، فشن النظام حملة 1959 ضدهم في سياق صراعه مع رفاقهم السوريين والعراقيين.

وكان كل من «محمود أمين العالم» - أو الرفيق «فريد» - و«عبد العظيم أنيس» - أو الرفيق «سيد» - ضمن الذين شملتهم هذه الحملة، وقدما للمحاكمة، وأمضيا أكثر من خمس سنوات رهن الاعتقال..

**1**

## محضر التحقيق مع «عبد العظيم أنيس»

بدأ «عبد العظيم أنيس» نشاطه الشيوعي بالانضمام – في منتصف الأربعينيات – إلى منظمة «الشرارة» وهي واحدة من ثلاث منظمات شيوعية كانت قد تشكلت آنذاك بمبادرة من عناصر ماركسية أجنبية هي «الحركة المصرية للتحرر الوطني» – وكانت تعرف اختصارًا بـ «حمتو» – و «مجموعة الفجر الجديد» – التي أسسها «مارسيل إسرائيل» ولم يكن لها اسم محدد، فأطلق عليها اسم المجلة التي كانت تصدرها بهذا الاسم، ويرأس تحريرها «أحمد رشدي صالح» – وأخيرًا مجموعة «الشرارة» التي شكلها «هليل شفارتز».

وفي عام **1947**م توحدت «الحركة المصرية للتحرر الوطني» مع «الشرارة» ليشكلا معًا منظمة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» التي عرفت باسمها المختصر «حديتو».

وفي **30** يونيو **1948**م، قبض على «عبد العظيم أنيس» – وكان يعمل آنذاك معيدًا في كلية العلوم بجامعة الإسكندرية – في قضية شيوعية، ولكن قاضي الإحالة أفرج عنه بعد أقل من ستة أسابيع ولم يشمله قرار الاتهام في القضية.

وخلال تلك الفترة كانت الصراعات التنظيمية والفكرية والسياسية قد مزقت تنظيم «حديتو» بسبب الخلاف حول الموقف من نسبة تواجد الأجانب في قيادة المنظمة والموقف من قرار تقسيم فلسطين ومن حرب فلسطين لعام **1948**م، ومن عدم التناسب بين نفوذ العمال ونفوذ المثقفين في مستويات التنظيم المختلفة، في حزب يفترض أنه يمثل «البروليتاريا» ويدافع عن مصالحها.

ودفع هذا «عبد العظيم أنيس» إلى العزوف عن مواصلة العمل التنظيمي، وفضل أن يسافر إلى لندن لاستكمال دراسته العليا في الرياضيات، وعاد في سبتمبر **1952**م ليستأنف عمله في الجامعة، إلى أن فصل منها خلال أزمة مارس **1954** فسافر إلى بيروت ثم إلى إنجلترا، حيث عمل مدرسًا بجامعة لندن، ثم استقال من عمله احتجاجًا

على مشاركة بريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر عام 1956م، وعاد إلى القاهرة ليعمل رئيسًا لقسم الشئون العربية والدولية في جريدة «المساء».

وفي خلال عام 1956م عاد «عبد العظيم أنيس» للعمل المنظم في الحركة الشيوعية المصرية بعد أن استعادت «حديتو» وحدتها، ثم اتحدت مع منظمة شيوعية، كان «د. فؤاد مرسي» و «د. إسماعيل صبري» قد أسساها عام 1950م عرفت باسم «الحزب الشيوعي المصري» واختصارًا باسم «حزب الراية» – نسبة إلى جريدتها السرية «راية الشعب»– وحملت المنظمة الجديدة اسم «الحزب الشيوعي المصري المتحد».

وفي 8 يناير 1958 اتحدت هذه المنظمة مع منظمة «الفجر الجديد» التي كانت قد حملت أسماء متعددة كان آخرها آنذاك هو «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» ليتشكل من ذلك كله أول حزب واحد يضم المنظمات الشيوعية باسم «الحزب الشيوعي المصري».

وكان مما ساهم في تحقيق هذه الوحدة فضلاً عن ضغوط وتدخلات الأحزاب الشيوعية العربية والأوروبية أن التنافر بين مواقف المنظمات الشيوعية المصرية تجاه ثورة 23 يوليو 1952، كان قد انتهى وتراجعت المواقف السياسية المتشددة التي دفعت بعض هذه المنظمات ومنها «حزب الراية»، إلى اعتبارها انقلابًا عسكريًا فاشيًا عميلاً للمخابرات الأمريكية على نسق الانقلابات العسكرية التي وقعت في أمريكا اللاتينية، وكان وراء هذا التراجع في موقف الشيوعيين من نظام يوليو المواقف الوطنية المتحررة التي اتخذتها قيادة عبد الناصر، برفض سياسة الأحلاف والاعتراف بالصين الشعبية وتوقيع صفقة للحصول على السلاح من المعسكر الاشتراكي، ثم تأميم القناة.

وهكذا بدأ شهر العسل الأول بين الحركة الشيوعية المصرية وبين النظام الناصري خلال الفترة بين عامي 1956 و 1958 التي أتيح فيها للشيوعيين مساحة من الحرية للنشاط، على الرغم من أنهم كانوا لا يزالون يتحفظون على بعض سياسات النظام، خاصة موقفه من الديمقراطية ومن حق التنظيم المستقل.

لكن هذا التناقض الثانوي ما لبث أن تحول إلى صراع بعد قيام الوحدة المصرية السورية في فبراير عام 1958 بسبب التباين بين موقف الحزب الشيوعي السوري، وبين مواقف بقية الأحزاب القومية السورية وفي مقدمتها «حزب البعث»، من شكل الوحدة وأسلوبها، إذ رفض الحزب الشيوعي السوري فكرة الوحدة الاندماجية مطالبًا

باتحاد فيدرالي يمهد لهذا الاندماج، كما رفض اشتراط «عبد الناصر» أن تحل الأحزاب السورية نفسها، لتندمج في تنظيم واحد، هو «الاتحاد القومي».

وحين قامت ثورة 14 يوليو 1958 في العراق نشب الصراع بين البعثيين العراقيين الذين طالبوا قيادتها بالعمل على ضم العراق إلى الوحدة المصرية السورية، بينما أصر الحزب الشيوعي العراقي على رفض فكرة الوحدة الاندماجية ونشبت مصادمات دموية بين الطرفين.

ومع أن الحزب الشيوعي المصري كان لا يزال يحتفظ بتأييده للوحدة السورية، فإن الصراع بين «عبد الناصر» والشيوعيين السوريين والعراقيين سرعان ما انعكس عليهم، وقرر «عبد الناصر» أن ينهي تحالفه معهم. وفي ليلة رأس السنة لعام 1959م قامت سلطات الأمن بحملة اعتقالات واسعة شملت الصف الأول من قيادات الحركة الشيوعية المصرية. وكان «عبد العظيم أنيس» من بين الذين شملتهم الموجة الأولى من الاعتقالات التي اتسعت وتعددت موجاتها خلال السنوات الخمس التالية.

وفيما بعد قدِّم عبد العظيم أنيس إلى المحاكمة في واحدة من القضايا التي أسفرت عنها هذه الحملة، وهي القضية رقم 8 عسكرية عليا لسنة 1958 التي كان المتهم الأول فيها هو د. فؤاد مرسي.

ويشير قرار الاتهام في هذه القضية إلى اتهام «عبد العظيم أنيس» بالاشتراك في إدارة جمعية ترمي إلى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات وتعمل على القضاء على طبقة اجتماعية وقلب نظم الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية. وشمل الاتهام تهمة أخرى هي الانضمام إلى هذه الجمعية، وثالثة هي الترويج لتغيير المبادئ والنظم الأساسية للهيئة الاجتماعية وهي الجرائم التي تعاقب عليها المواد 98 «أ» و«ب» و «هـ» من قانون العقوبات.

وفي شهادته أمام النيابة، ذكر البكباشي (المقدم) «حسن المصيلحي» – رئيس قسم مكافحة الشيوعية بإدارة المباحث العامة، التي تعرف الآن بـ «مباحث أمن الدولة» – أن «عبدالعظيم أنيس» قام بدور بارز في العمل على توحيد المنظمات الشيوعية، باعتباره المسئول في «الحزب الشيوعي المصري» – أي – «حزب الراية» – عن العلاقات

الخارجية وعن الاتصال بالأحزاب الشيوعية العربية، وأنه سافر إلى سوريا في 29 أكتوبر 1957 بحجة مهمة صحفية وعاد يوم 6 نوفمبر 1957، بعد أن اجتمع بزعماء «الحزب الشيوعي السوري» ومنهم «خالد بكداش»، وأنه نشر مقالاً في جريدة «المساء» عن مقابلته مع «بكداش»، كما أنه كان يجري مباحثات لتوحيد الحزبين الشيوعيين السوداني والمصري، ودلل البكباشى «المصيلحي» على ذلك بأنه تمكن من الحصول على صورة فوتوغرافية لخطاب ورد بالبريد العادي في ظرف يحمل اسم وعنوان «عبد العظيم أنيس» موجه إلى السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي المصري، من شخص وقع باسم «صديق» عن اللجنة المركزية للحزب الشيوعي السوداني يطلب فيه تأجيل اجتماع كان مقررًا عقده يوم 15 أكتوبر 1957، بين الجانبين إلى ما بعد شهر فبراير 1958 نظرًا لقرب معركة الانتخابات في السودان.

وتشمل هذه الصفحات من الأوراق القضائية للدكتور «عبد العظيم أنيس» أربع وثائق:

- الأولى: مذكرة معلومات مؤرخة في 24 يناير 1959 قدمها قسم مكافحة الشيوعية بفرع النشاط الداخلي بالإدارة العامة للمباحث العامة تتضمن المعلومات المسجلة لدى القسم عن النشاط التنظيمي للدكتور «عبد العظيم أنيس».
- الثانية: محضر تحقيق نيابة أمن الدولة العليا مع «عبد العظيم أنيس» بتاريخ 3 يناير 1959.
- الثالثة: نص الخطاب الموجه من السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلى السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي المصري بتاريخ 29 سبتمبر 1957.
- الرابعة: محضر الأقوال التي أدلى بها «عبد العظيم أنيس» أمام نيابة أمن الدولة العليا بناء على طلبه في 18 مايو 1959.

وما يلفت النظر في هذه الوثائق أن سلطات الأمن لم تجد لدى «عبد العظيم أنيس» عند تفتيش منزله ومكتبه في جريدة «المساء» أية أوراق يمكن أن تدلل بها على صحة الاتهامات التي وجهتها إليه، مع أن الوقائع المنسوبة إليه ومن بينها اسمه الحركي «سيد» كانت على وجه الإجمال صحيحة.

وعند مراجعة التسلسل الزمني لهذه الأوراق اكتشفت أن ما لديَّ منها ينقصه محضر تحقيق النيابة مع «عبد العظيم أنيس» بتاريخ 6 مايو 1959 الذي أشار إليه في أقواله في محضر 18 مايو 1959 وهي تكشف كذلك عن أن محضر 6 مايو كان مخصصًا لمواجهته بالوقائع المنسوبة إليه والتي استندت إلى تحريات المباحث العامة عنه، بعكس محضر التحقيق الأول معه، وقد أجري عقب القبض عليه مباشرة واقتصر على مناقشته حول موقفه السياسي من مسألة الوحدة، وهو نقص يمكن أن يعوضه ما ورد على لسان «عبد العظيم أنيس» في محضر 18 مايو 1959 الذي فتح بناء على طلب قدمه إلى إدارة سجن القلعة يطلب فيه المثول أمام النيابة لإبداء أقوال جديدة وهي أقوال تكشف عن أن هدفه منها أن يدلل على أن سفره إلى سوريا ولقاءاته مع قادة الحزب الشيوعي السوري، كان في سياق مهمة صحفية علنية ولم يكن عملاً تنظيميًا كما ادعت مذكرة معلومات المباحث العامة.

وتكشف الأوراق القضائية للدكتور «أنيس» عن حضور ذهنه وذكائه وشجاعته في الدفاع عن آرائه، كما يبدو فيها - على عكس آخرين ممن اتهموا في القضية - بعيدًا عن المبالغة في إبراز وجه التحالف الذي كان قائمًا آنذاك بين الشيوعيين و«عبد الناصر».

**(1) مذكرة إدارة المباحث العامة عن نشاط د. عبد العظيم أنيس:**

**سري جدًا**

**إدارة المباحث العامة**

**فرع النشاط الداخلي / قسم مكافحة الشيوعية**

**مذكرة**

**عبد العظيم أحمد محمد أنيس**

يعتنق المبادئ الشيوعية ويروج لها - معروف بنشاطه الشيوعي منذ عام 1946 حيث اشترك في تأسيس «جماعة البحث العلمي الحر» وجماعة «الخبز والحرية» اللتين كانتا تهدفان إلى ترويج مبادئ الشيوعية في محيط العناصر المثقفة من صغار الموظفين وطلبة الجامعات بإلقاء المحاضرات تحت ستار الأدب والعلم.

اشترك مع بعض القادة في تدبير إضراب الإسكندرية يوم 23 فبراير سنة 1948 وتواجدهم في محيط عمال «شركة الغزل الأهلية» نظرًا لكثرة عددهم حيث ألبسوا أتباعهم لبس عمال ليسهل عليهم الاندساس بين عمال الشركة المذكورة وتحريضهم على الإضراب.

ضبط يوم 1948/6/30 في القضية الشيوعية رقم 2722 جنايات محرم بك/1948 الخاصة بضبط أعضاء اللجنة العليا للحركة الشيوعية بالإسكندرية وأفرج عنه يوم 11/ 8/ 1948.

اعتقل عسكريًا في 1949/6/16 وأفرج عنه في 1950/2/6.

سافر في أواخر عام 1950 إلى إنجلترا في بعثة لاستكمال دراسته وذلك عندما كان معيدًا بكلية العلوم جامعة الإسكندرية - ووردت أخبار أنه يتصل هناك بالحزب الشيوعي البريطاني، وعاد يوم 1954/9/17.

فصل بقرار من «مجلس قيادة الثورة» لنشاطه الشيوعي في إبريل سنة 1954 - ثم غادر مصر إلى لبنان في 1954/11/11 حيث ألحق بوظيفة مدرس لمادة الإحصاء بـ«المركز الدولي لتعليم الإحصاء» ببيروت ووردت معلومات أنه كان يهاجم العهد الحاضر في أحاديثه بأن الأحكام التي صدرت على «الإخوان المسلمين» قاسية وأن الشعب غير راضٍ عنها - كما يشترك في تحرير مجلة «الحياة» اللبنانية ذات الاتجاه الشيوعي - الممنوعة من دخول البلاد - ثم سافر إلى إنجلترا في فبراير عام 1955 حيث عمل مدرسًا للرياضيات بجامعة لندن، وكان أيضًا هناك على اتصال بالهيئات الشيوعية بإنجلترا.

عاد للبلاد في 1956/11/15 وساهم في النشاط الشيوعي العملي الخاص بتكوين لجان المقاومة الشعبية.

عضو قيادي بمنظمة «الحزب الشيوعي المصري» واسمه التنظيمي «سيد» - وهو عضو اللجنة المركزية للمنظمة والمكتب السياسي والسكرتارية المركزية ومسئول مكتب الشئون الصحفية والاتصال الخارجي.

يعتبر من أخطر الشيوعيين وترد له نشرات من الهيئات الشيوعية الدولية.

مرفق طيه صورة خطاب موجه إليه من السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني بتاريخ «1957/9/29» بصفته مندوبًا عن السكرتارية المركزية لـ «الحزب الشيوعي المصري المتحد» - وموجه إلى السكرتارية المركزية، تطلب فيه «سكرتارية الحزب الشيوعي السوداني» تأجيل الاجتماع المشترك الذي كان مقررًا عقده في 15 أكتوبر 1957 إلى فبراير سنة 1958.

**(2) خطاب السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني:**

**الخرطوم 1957/9/29**

**من السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني إلى السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي المصري المتحد.**

**تحياتنا الرفاقية وبعد.**

تذكرون أيها الرفاق أنه كان قد تم الاتفاق بيننا وبينكم على أن ينعقد الاجتماع المشترك بيننا وبينكم في الخامس عشر من شهر أكتوبر 1957.

ولكن نظرًا لبدء المعركة الانتخابية عندنا، ونظرًا إلى خطورة الظروف التي تجري فيها، وضخامة الواجبات الملقاة على عاتقنا فيها، فقد رأينا أنه من الأوفق أن نؤجل عقد الاجتماع المشترك إلى ما بعد فبراير القادم - أي إلى ما بعد ظهور نتيجة الانتخابات.

إننا نعتقد أن عقد الاجتماع في ذلك الوقت سيكون أكثر فائدة، لأن العلاقات بين بلدينا ستكون أكثر وضوحًا بعد الانتخابات. أما الآن وفي هذه الفترة الانتقالية فهي غامضة، لا يمكن البت فيها الآن. لذا رأينا أن نطلب إليكم الموافقة على اقتراحنا بتأجيل الاجتماع. وتقبلوا فائق احترامنا.

عن السكرتارية المركزية للحزب الشيوعي السوداني

....... صديق

**(3) محضر التحقيق الأول مع د. عبد العظيم أنيس أمام نيابة أمن الدولة العليا في 3 يناير 1959:**

أعيد فتح المحضر في تاريخه السبت 3 يناير 1959 في الساعة العاشرة صباحًا بإدارة المباحث العامة بالقاهرة - بالهيئة السابقة. استحضرنا أحراز المتهم «عبد العظيم أنيس» فوجدناها عبارة عن مظروف به بعض الكتب والمطبوعات وبعض الأوراق الخطية.

استدعينا المتهم عبد العظيم أنيس وسألناه بالآتي قال:

اسمي الدكتور عبد العظيم أحمد محمد أنيس - سني 36، رئيس قسم الشئون الخارجية بجريدة «المساء» مولود بالقاهرة ومقيم بها / 7 شارع أبو العباس بمصر الجديدة شقة / 2

**المحقق: ما هي ظروف ضبطك؟**

**عبد العظيم أنيس:** في أول يناير كنت نايم في بيتي. والساعة الرابعة صباحًا ضرب الجرس في شقتي، ففتحت ودخل ضابط ومعاه مخبرين وفتش البيت، وأخذ شوية كتب واصطحبني معه إلى هنا.

**المحقق: وما هي المضبوطات التي أخذها الضابط من مسكنك؟**

**عبد العظيم أنيس:** بعض الكتب عن ذكرى الثورة الاشتراكية وغيرها من الكتيبات التي ترسلها السفارة السوفييتية إلى الصحفيين، وقصاصة جريدة عراقية، وهذه القصاصة تخص مكتبة جريدة «المساء» التي أعمل بها، وأعتقد أيضًا أنه أخذ بيانًا ومذكرة مكتوبة بالآلة الكاتبة موقع عليها أنا وكثير من الكتَّاب الصحفيين كنا ننوي رفعها للجهات المسئولة بخصوص الموقف العربي الحاضر.

**المحقق: وما مناسبة مذكرة تحرير الكتَّاب والفنانين التي ضبطت نسخة منها بمكتبك؟**

**عبد العظيم أنيس:** المناسبة أن كثيرًا من الكتاب والفنانين الذين وقعوا والذين كانوا ينوون التوقيع يرقبون الموقف الحاضر بكثير من القلق البالغ لتفتت الصف الوطني على المستوى العربي وتحول كثير من القوى الوطنية إلى اتهامات متبادلة لبعضها البعض، يخشى أن يستفيد منها الاستعمار في نهاية الأمر، وتكون وبالاً على كل القوى الوطنية والحكومات الوطنية ولا يستفيد منها إلا عدو الجميع وهو الاستعمار الأمريكي على وجه الخصوص، وهذه المعاني موجودة في المذكرة بشكل واضح.

**[ملحوظة من الناشر: الموقعون على المذكرة - كما ورد في محضر الاطلاع على مضبوطات د. أنيس هم - من العاملين تحت رئاسته في القسم الخارجي بجريدة «المساء» أو في أقسام أخرى في الجريدة. . وبينهم: فتحي خليل عبد الفتاح، فيليب جلاب، إسماعيل المهدوي، عايدة ثابت، أمير إسكندر، ليلى الجبالي، أنور عبد الملك، فاروق منيب، سعد التائه، محمود أمين العالم، حسن حاكم]**

**المحقق: وما هي مظاهر التفتت الذي لاحظتموه؟**

**عبد العظيم أنيس:** الشيء الذي يخشى منه هو الحملات الصحفية المتبادلة بين الصحف المصرية والصحف العراقية، وأنا كصحفي وكاتب سياسي أطلع على الصحف العراقية والسورية واللبنانية والمصرية طبعًا، فأجد أن الصحف المصرية - وخصوصًا «الأخبار» و «أخبار اليوم» ومجلة «روزاليوسف» و «صباح الخير» - تقوم بحملات

شديدة على قوى وطنية كثيرة في العراق باسم محاربة اليسار. وتلح في هذا أيضًا بعض الصحف السورية مثل جريدة «النصر» وبعض الصحف اللبنانية مثل مجلة «الصياد» وبعض الصحف في الكويت مثل مجلة «الفجر». وهي صحف كلها وطنية باستثناء صحيفة «أخبار اليوم». كذلك تتم حملات مماثلة في الصحف العراقية مما أدى إلى تحول الموقف إلى مهاترات لاتفيد لا الحكومة الوطنية في مصر، ولا الحكومة الوطنية في بغداد ولا الوطنيين بشكل عام. هذه الحملات المتبادلة اشتدت في المرحلة الأخيرة وهذه هي مناسبة المذكرة.

**المحقق: وما سبب هذه الحملات المتبادلة حسب اعتقادك؟**

**عبد العظيم أنيس:** أنا ما اعرفش السبب على وجه التحديد ولكن الذي أعرفه أن هذه الحملات ضارة وغير مفيدة.

**المحقق: وهل لمنظمات وأحزاب معينة دخل في هذه الحملات؟**

**عبد العظيم أنيس:** أنا اعتقادي الشخصي أن «حزب البعث العربي» لمصالح حزبية ضيقة المسئول أولاً عن كل هذه الانقسامات بين القوى الوطنية في العالم العربي. وهذا الاعتقاد يزكيه ما رأيت بنفسي في سوريا وفي الأردن وفي لبنان في الزيارات الماضية لهذه البلاد من تصرفات البعثيين وما أعلمه من اتصالات شخصية لي بقيادة البعثيين وخصوصًا الأستاذ «ميشيل عفلق» - سكرتير حزب البعث - والأستاذ «عبد الله الريماوي» وزير خارجية الأردن السابق وسكرتير الحزب بالأردن - وهذه تجربتي الشخصية معهم.

**المحقق: وما أهداف «حزب البعث» من هذه الحملة؟**

**عبد العظيم أنيس:** هذه أيضًا مسألة محل تكهن، ولكن تقديري الشخصي أن قيادة «حزب البعث» تسعى أكثر ما تسعى إلى المناصب والمغانم. وكل من لا يتفق معهم في هذا يكون محل هجوم. أما من ناحية ما يكتبون في منشوراتهم وكتيباتهم فتتعلق بالتحرر وما يسمى بالاشتراكية العربية وإن كنت لا أعرف على وجه التحديد المعنى الذي يقصدون من هذا «التحرر» ومن هذه «الاشتراكية العربية» فهم فيما بينهم مختلفون، فالبعض ينحو نحو الاشتراكية الماركسية والبعض الآخر يفسرها بأنها ملكية الدولة للمؤسسات والمصانع الكبيرة.

**المحقق: وما هي أهدافه بالنسبة للوحدة العربية؟**

**عبد العظيم أنيس:** هم يتحدثون عن وحدة الأمة العربية بمعنى تكوين دولة عربية واحدة تحت حكم واحد. وأنا رأيي الشخصي أن هذا هدف جميل ينبغي أن نسعى إليه وأن نحققه كهدف. ولكن هذا ليس مشكلة، إنما المشكلة هي أسلوب تحقيق هذه الوحدة ومراحلها. بمعنى أن أي حديث عن هدف مثل التحرر الوطني من الاستعمار شيء لطيف. ولكن هذا الحديث في ذاته لا يحل أي مشكلة. وبالنسبة للوحدة ينبغي أن يكون الهدف هو الوحدة الشاملة في حكم واحد، وسيكون بطبيعة الحال مركزه القاهرة، باعتبار أن القاهرة تمثل أقوى دولة عربية، ولكن ينبغي أن يسبق هذه المرحلة مرحلة انتقالية مؤقتة هي مرحلة الاتحاد الفيدرالي، كالذي تم بين «الجمهورية العربية» و «اليمن» والذي أرى شخصيًا أنه ينبغي أن يتم مع العراق.. وفي هذه المرحلة الانتقالية نستطيع (تغيير أو توحيد) كل الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وهذا بالضرورة يأخذ فترة من الزمن. هذه الفترة هي الفترة الانتقالية المؤقتة لمراعاة طبيعة الفوارق في الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية بين البلدان العربية المختلفة، تلك الفوارق التي أوجدها حكم الاستعمار منذ سبعين عامًا في الوطن العربي وبعد هذه المرحلة المؤقتة ننتقل إلى الوحدة الشاملة.

**المحقق: وما هي المبادئ التي ترى تطبيقها في الفترة الانتقالية في النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما بعدها؟**

**عبد العظيم أنيس:** بالنسبة للفترة الانتقالية: المبدأ الوحيد الذي أرى ضرورة التمسك به هو مراعاة طبيعة الفوارق، فمثلاً اليمن النظام فيها ملكي ونظام القاهرة والجمهورية العربية المتحدة نظام جمهوري، فأي إساءة إلى النظام الملكي في اليمن أو الدعوة إلى إلغائه في المرحلة الانتقالية خطر على الوحدة العربية على الرغم من عقيدتي الشخصية أنه من ناحية المبدأ فالنظام الملكي فاسد يجب أن ينتهي، وهكذا والمهم أن هذه المرحلة الانتقالية وما بعدها تتميز أساسًا بالوحدة في النضال ضد الاستعمار عمومًا والاستعمار الأمريكي خصوصًا. وهذا هو جوهر الوحدة.

ومثل آخر: إذا انضم بلد عربي آخر إلى الجمهورية العربية المتحدة، وكان النظام الاقتصادي فيه هو نظام اقتصادي حر ليس للدولة تدخل كبير في شئونه.. فلا ينبغي الإسراع بتأميم المؤسسات الكبيرة وملكية الدولة لها وإنما يتم هذا على درجات ومراحل

لكل منها توقيتها المناسب وهكذا. أما ما بعد الفترة الانتقالية، أي مرحلة الوحدة الشاملة، فستتميز أساسًا باستمرار النضال ضد الاستعمار ومن أجل السلام في العالم وفي اتجاه الانتقال السلمي إلى الاشتراكية على أن يتم هذا بمراحله المناسبة وفي توقيت مناسب.

**المحقق: وما هي أسس المجتمع الاشتراكي الذي ترى قيامه بعد فترة الانتقال؟**

**عبد العظيم أنيس:** سيتم في اتجاه زيادة ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. ولن يمنع هذا وجود قطاعات من الإنتاج في يد أفراد. وعقيدتي الشخصية أن هذا سيتم تدريجيًا وبالوسائل السلمية ثم الأساس الثاني هو زيادة إعادة توزيع الإنتاج لصالح الطبقات الفقيرة، ورأيي في هذه المسألة مثبت في ثلاثة مقالات بعنوان «البحث عن طريق الاشتراكية» ومنشورة في جريدة «المساء» في الأيام التالية فورًا لخطاب الرئيس عبد الناصر في المؤتمر التعاوني عام 1957 وفيما علمت من المسئولين أن هذه المقالات كانت محل تقدير كبير.

**المحقق: هل ترى الأخذ بنظام اشتراكي معين مطبق حاليًا في دولة أجنبية؟**

**عبد العظيم أنيس:** أولاً: من ناحية المبدأ أنا ضد تقليد الدول الأجنبية؛ لأن لكل بلد ظروفه، وأعتقد أن هذه الظروف يجب مراعاتها في تطبيق أي نظام اشتراكي، وأظن أن الصين مثل طيب على هذا عندما رفضوا تقليد ما تم في الاتحاد السوفييتي وراعوا تمام المراعاة طبيعة إقليمهم.

ثانيًا: من ناحية ظروفنا الحالية أنا ضد تطبيق الاشتراكية بالمعنى الذي تم في الاتحاد السوفييتي أو حتى في الصين.

والمسألة الأساسية حاليًا هي مسألة المحافظة على الاستقلال الوطني وتنمية الإنتاج ومراعاة مصالح الطبقات الفقيرة قدر الإمكان، أما تطبيق أو بناء مجتمع اشتراكي فيفترض مستوى معينًا من الإنتاج ليس محققًا في «الجمهورية العربية المتحدة». أما في المستقبل فأعتقد أن كل المجتمعات الإنسانية بما في ذلك «الجمهورية العربية المتحدة» ستتبنى الاشتراكية بمعنى الملكية العامة لوسائل الإنتاج الأساسية، ولن يمنع هذا وجود قطاعات من الإنتاج في يد أفراد يملكونها ملكية فردية، وبمعنى توزيع أكثر عدلاً للدخل القومي وأعتقد أن هذا سيتم بشكل سلمي وبالأساليب البرلمانية.

**المحقق: ألا توجد منظمات بمصر تسعى إلى تطبيق ذلك؟**

**عبد العظيم أنيس: لا أعلم بذلك.**

**المحقق: ألست منضمًا إلى إحدى المنظمات الشيوعية؟**

**عبد العظيم أنيس:** غير صحيح.

**المحقق: وُجد بمكتبك كراسات ثلاث تمجد الاتحاد السوفييتي والنظام الشيوعي.**

عبد العظيم أنيس: أولًا هذه الكراسات ليست لي ومكتوب عليها اسم شخص يدعى «جمال الشرقاوي» فيما أعتقد أنه صحفي، يأتي إليَّ كثير من القراء يعرضون عليَّ مقالاتهم أو مشروعات كتب لكتابة مقدماتها لهم. وفي العادة لا أرفض أو أقبل إلا بعد القراءة. وهذه الكراسات الثلاث مشروع كتيب عن الحياد الإيجابي أتى به أحد القراء لأكتب له مقدمة، وقد أعدَّه للنشر، وقد ركنت الكتيبات في درجي ولم أقرأها، ولكن في هذا الموضوع بالذات موضوع الحياد الإيجابي كتبت قريبًا جدًّا لحساب مصلحة الاستعلامات للتوزيع في «مؤتمر أكرا» كتيبًا عن «الحياد الإيجابي» أبديت فيه تقديري للدور الذي يلعبه الاتحاد السوفييتي إزاء الشعوب المستقلة حديثًا.

**المحقق: ألا توجد علاقة بينك وبين «جمال الشرقاوي» حديثًا؟**

**عبد العظيم أنيس:** أنا لا أعرفه وبابي في الجريدة مفتوح لجميع القراء بطبيعة عملي.

**المحقق: لماذا اختارك أنت بالذات لتقديم مثل هذا الكتاب؟**

**عبد العظيم أنيس:** يُسأل هو عن ذلك، ولكن المعروف عني في الجو الصحفي أني لا أرفض لأحد طلبًا إذا كان في إمكاني.

**المحقق: جاء بتحريات «المباحث العامة» أنك عضو بمنظمة «الحزب الشيوعي المصري» وأن اسمك الحركي بها هو «سيد».**

**عبد العظيم أنيس:** مش صحيح و«المباحث العامة» لم تقدم أي دليل على هذا والتفتيش الذي تم لم يثبت أي شيء. ولكن أنا لم أُخْفِ آرائي بالمرة وهي مكتوبة في الصحف وأذيعت في الإذاعة أكثر من مرة ويجب ألا تنسى «المباحث العامة» أنني كنت مرشح «الاتحاد القومي» في انتخابات سنة **1957** - الدائرة السادسة ومعنى اتهام «المباحث العامة» أن «الاتحاد القومي» يرشح الشيوعيين المنظمين.

**المحقق: وهل بينك وبين أحد رجال «المباحث العامة» ما يدعوه إلى الادعاء عليك؟**

**عبد العظيم أنيس:** ما اعرفش إنما أنا راجل باشتغل بالسياسة من زمان. وأنا المحرر السياسي الأول في جريدة «المساء».

**المحقق: أنت متهم بإدارة منظمة «الحزب الشيوعي المصري».**

**عبد العظيم أنيس:** مش صحيح.

**المحقق: هل سبق ضبطك واعتقالك؟**

**عبد العظيم أنيس:** نعم في عهد فاروق قُبض عليَّ سنة 1948 - ووُضعت في قضية الإسكندرية وهي قضية شيوعية بالإسكندرية وقد أفرج عني قاضي الإحالة ورفض إقامة الدعوى العمومية ضدي. وهذه هي المرة الوحيدة.

**المحقق: ألديك أقوال أخرى؟**

**عبد العظيم أنيس:** لا.

تمت أقواله وأمضى، إمضاء. وكيل النيابة / إمضاء.

ملحوظة: استكتبنا المتهم بعض عبارات مما ورد بإجاباته في التحقيق.

### (4) محضر التحقيق الثالث مع د. عبد العظيم أنيس في 18 مايو 1959:

**نيابة أمن الدولة العليا**

**محضر تحقيق**

- **فُتح المحضر في يوم الاثنين 1959/5/18 الساعة 11.05 صباحًا بسراي النيابة**
- **نحن أحمد علي موسى ....... وكيل النيابة**
- **وحمدي محمد خليفة........ سكرتير التحقيق**

بعد الاطلاع على كتاب إدارة المباحث العامة رقم 1959/5332 بشأن الطلب المقدم من الدكتور «عبد العظيم أنيس» المعتقل الشيوعي، برغبته في الإدلاء بوقائع تتعلق بالتحقيق، ومؤشر عليه من السيد رئيس النيابة لطلبه لليوم.

ومرفق بهذا الخطاب طلب من «عبد العظيم أنيس» المعتقل للسيد قائد «معتقل القلعة» أثبت به رغبته بإبلاغ السيد رئيس نيابة أمن الدولة لاستدعائه لإبداء أقوال نسي ذكرها بجلسة تحقيق يوم 6 مايو 1959، ومؤشر على هذا الطلب بإحالته إلى إدارة المباحث العامة من قائد المعتقل.

وبما أن القضية المتهم فيها هذا المعتقل قد أحيلت لمحكمة أمن الدولة العليا، فقد خصصنا هذا المحضر لسؤال المعتقل عما يريد إبـداءه، فاستدعيناه وسألناه بالآتي قال:اسمي عبد العظيم أحمد محمد أنيس سابق سؤاله.

**المحقق: ما الذي تريد إبداءه من أقوال؟**

**عبد العظيم أنيس:** أنا أريد ذكر وقائع كنت نسيتها عندما سئلت في **1959/5/6** والجانب الأول من هذه الوقائع وهو الخاص بسفري إلى سوريا والأردن قبل الوحدة، فكان سفري كمبعوث صحفي من جريدة «المساء» وبمعرفة وموافقة... **(الناشر: كلمات غير واضحة في الأصل والأرجح أنها تشير إلى أن السلطات المسئولة قد وافقت على السفر)** لسفري إلى الأردن احتجزت في مطار القاهرة الدولي لوجود اسمي في القائمة السوداء، كان معي السيد «فاروق القاضي» والسيد «ممدوح رضا» ممثلا جريدة «الشعب» و«روزاليوسف» ومن المطار اتصل السيد «فاروق القاضي» بالسيد «عبد القادر حاتم» بدوره بالاتصال باللواء عبد... **(الناشر: هكذا في الأصل والأرجح أنه اللواء عبد العظيم فهمي الذي كان مديرًا للمباحث العامة آنذاك وقد أصبح فيما بعد وزيرًا للداخلية)** تليفونيًا كما اتصلت أنا بالسيد «خالد محيي الدين» الذي قام بدوره بالاتصال باللواء «عبد العظيم فهمي» مدير المباحث العامة فاتصل بالمطار وسمح لي بالسفر – كذلك اتصل أيضًا أستاذ «عبد القادر حاتم» لتسهيل رحلتي. وبالنسبة لسفري لسوريا في المرة الثانية وخوفًا من أن يتكرر نفس الشيء اتصل السيد «خالد محيي الدين» بالسيد «سعيد حليم» – مدير مكتب وزير الداخلية السيد «زكريا محيي الدين» آنذاك – خوفًا من أن يتكرر نفس ما حدث في المطار في الرحلة الأولى، ثم ذهبت إلى الأستاذ «سعيد حليم» فأشر بنفسه بالسماح لي بالسفر على جواز سفري وإذا شاءت النيابة أطلب سماع كل من ذُكرت أسماؤهم في هاتين الواقعتين.

هذا بالنسبة لمسألة السفر، أما بالنسبة لما حدث في الأردن وفي سوريا فأحب أن أضيف وقائع جديدة وهي أنني عندما قابلت «خالد بكداش» كأحد الزعماء الوطنيين السوريين وأحد قادة الأحزاب المعترف بهم في سوريا والذي قابلته بعد تحديد مقابلة بمعرفة الملحق الصحفي هناك، فقد قابله أيضًا صحفيون مصريون كثيرون مثل «ممدوح رضا» و«فاروق القاضي» و«عبد الرحمن الخميسي» و«أحمد سعيد» مدير «وكالة أنباء الشرق الأوسط» بدمشق.

وأذكر أنه عند حضورنا نحن الصحفيين المصريين لاجتماعات اللجنة التحضيرية والمؤتمر الآسيوي الإفريقي وطلبنا زيارة مقرات الأحزاب الوطنية فقامت الحكومة

السورية ومندوبوها بمصاحبتنا في زيارة أربعة أحزاب وطنية هي «حزب البعث» و«الحزب الوطني» و «حزب الشعب» و «الحزب الشيوعي» وقد تمت زيارة مقر «الحزب الشيوعي» في «جريدة النور» حيث استقبل «خالد بكداش» كل اللجنة التحضيرية والصحفيين المصريين وتحدث إليهم عن الموقف السياسي في ذلك الوقت ورأي الحزب.

كما حضر هذا اللقاء كثيرون بينهم الأستاذ «أحمد سعيد» والسيد «خالد محيي الدين» وآخرون لا أذكر أسماءهم.

كما أضيف أنني دعيت أثناء وجودي في سوريا إلى حفل عشاء بمنزل الملحق العسكري المصري بدمشق وكان من ضمن المدعوين السيد «محمود رياض» - السفير - وبعض الوزراء السوريين والسيد «عبد الله الريماوي» من زعماء «حزب البعث» في الأردن والسيد «أكرم الحوراني» والسيد «خالد محيي الدين» والدكتور «عبد الرحمن شقير» وهو من قادة الشيوعيين في الأردن. وكان هذا شيئًا عاديًا وحول العشاء دارت مناقشات مفيدة عن القومية العربية وغيرها.

هذا كما أحب أن أضيف أن «فؤاد نصار» - سكرتير «الحزب الشيوعي الأردني» - حضر إلى القاهرة في ديسمبر سنة 1957 كعضو رسمي في الوفد الأردني للمؤتمر الآسيوي الإفريقي وكان يلتقي به الصحفيون المصريون دون حرج والزعماء الأردنيون الموجودون بالقاهرة مثل اللواء «على أبو نوار» واللواء «على الجياري» ولم يكن في هذا أي شيء شاذ.

وأخيرًا أعرف أن الكثير من هؤلاء الزعماء الشيوعيين اسْتُدعوا إلى القاهرة في أكثر من مناسبة من جانب المسئولين المصريين للتفاهم معهم حول شئون كثيرة. والذي أريد أن أستخلصه من هذا أن السلطات المصرية كانت لا تجد أي حرج في التعاون والاتصال بالقادة الشيوعيين في سوريا والأردن ولا تجد حرجًا في أن يتصل بهم الصحفيون المصريون - كما يتصلون بغيرهم من زعماء الأحزاب الوطنية ولديَّ تفاصيل كثيرة محددة يمكن أن أذكرها عن هذا الاتجاه؛ ولذلك فمحاولة «المباحث العامة» إضفاء ثوب غير قانوني على مقابلات صحفية عادية وفي هذا الجو السياسي الذي شرحته أعتبره عملاً لا أساس له من الصحة.

هذا كما ألاحظ أنه بالنسبة للخطاب المزعوم أنه أُرسل لي من السودان والذي نفيت نفيًا باتًّا وصوله إلَيَّ أريد أن أضيف قرينة تؤكد أن كلام «المباحث العامة» ليس

إلا محاولة لإلصاق الخطاب بي وتزويره عليَّ فمن الواضح أن الخطاب كُتب كله بالآلة الكاتبة وفي نفس الوقت ألاحظ أن العنوان المكتوب على الظرف بالحبر.

هذا كما أريد أن أبلغ النيابة أني علمت من الأستاذ «محمد الخفيف» الذي عاد من «معتقل الفيوم» أخيرًا بأن المسئولين بمعتقل الفيوم من ضباط وعساكر قد اعتدوا بالضرب والإهانة على عدد من المعتقلين لدى وصولهم إلى المعتقل ودون أدنى مبرر.. وقد تم الاعتداء بالضرب والشتائم على الدكتور «عبد الرازق حسن» - مدير الإدارة الفنية بالبنك الصناعي - والدكتور «فائق فريد» - عضو مجلس الأمة السابق - والاثنان من زملائي في الدراسة بإنجلترا؛ ولذا تألمت جدًّا عندما سمعت هذه الأخبار. وأرجو من النيابة أن تتولى التحقيق في هذا الموضوع.

**المحقق: هل لديك أقوال أخرى؟**

**عبد العظيم أنيس:** لا.

تمت أقواله وأمضى.

وأقفل المحضر على ذلك بعد إثبات ما تقدم ويُعرض

في 1959/6/8 يُرفق بالقضية، توقيع رئيس النيابة.

**2**

## محضر التحقيق مع «محمود أمين العالم»

في أقواله، أمام «علي نور الدين» - رئيس نيابة أمن الدولة العليا بتاريخ 3 يناير (كانون الثاني) 1959 - ذكر البكباشي (المقدم) حسن المصيلحي - مفتش قسم الشيوعية بإدارة المباحث العامة - أن محمود أمين العالم كان عضوًا باللجنة المركزية للحزب الشيوعي المصري الموحد - وهو حزب تأسس في إبريل 1955 من ثماني منظمات شيوعية كان معظمها انشقاقات عن منظمة «الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني» - ثم عضوًا باللجنة المركزية للحزب الشيوعي المتحد - الذي تشكل في أوائل عام 1957، من

منظمة الحزب الشيوعي الموحد، ومنظمة الحزب الشيوعي المصري، الذي أسسه فؤاد مرسي وإسماعيل صبري عبد الله عام 1950، ثم احتفظ بموقعه ذاك، عند إتمام الوحدة بين الحزب الأخير وبين «حزب العمال والفلاحين الشيوعي المصري» ليتشكل من هذه الوحدة - في 8 يناير (كانون الثاني) 1958 - الحزب الشيوعي المصري (الواحد).

وأضاف المقدم «المصيلحي» يقول: إن «محمود أمين العالم» يعتبر «من أهم الشيوعيين المثقفين الذين يركن إليهم في الأبحاث السياسية، وكان عضوًا باللجنة الدائمة في الحزب الشيوعي المصري (الواحد)، وهي لجنة كُوِّنت من ثلاثة أشخاص كان يعهد إليها إعداد أهم الأبحاث الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الخاصة بالدعاية، وكانت هذه اللجنة مكونة منه ومن «كمال عبد الحليم» واسمه الحركي خليل، وأبو سيف يوسف، واسمه الحركي عباس»..

وكان «علي نور الدين» قد حقق مع «محمود أمين العالم» في اليوم نفسه، وجرى التحقيق على النحو التالي:

ثم استدعينا المتهم محمود أمين العالم وسألناه بالآتي قال:

اسمي محمود أمين محمد العالم، سني 37، صحفي ومولود بالقاهرة ومقيم بالقاهرة شارع السلاملك بجاردن سيتي.

**المحقق: ما هي ظروف ضبطك؟**

**محمود أمين العالم:** أول امبارح بالليل كنت نايم في بيتي وحوالي 2 ونص صباحًا ضرب جرس مسكني فاستيقظت، والخادمة فتحت الباب ودخل بعض رجال البوليس وطلبوا تفتيش مسكني فسمحت لهم بذلك وقاموا بتفتيش البيت فوجدوا مجموعة من الكتب اختاروا جزءًا منها وأخذوها وطلب مني الضابط أن ألبس وأخرج معاهم. فخرجت وركبنا العربة وحضرنا إلى هنا.

**المحقق: ما هي الكتب التي أخذها رجال البوليس من مسكنك؟**

**محمود أمين العالم:** كتاب رأس المال لكارل ماركس وكتابان في النقد الأدبي لأديبين روسيين قبل الثورة، وبعض الكتب الصينية لماوتسي تونج وبعض الكتب اللبنانية المترجمة - وبعض الجرائد والمجلات التي ترد إليَّ بالبريد من بعض البلاد العربية وكتب أخرى لماركس ولينين في الاقتصاد السياسي.

**المحقق: ومن أين لك بهذه الكتب؟**

**محمود أمين العالم:** من الأسواق المصرية بطريقة مشروعة، أما المجلات والجرائد فإنها تأتيني من أصدقائي لأنني عضو في المكتب الدائم للأدباء العرب.

**المحقق: وما سبب اختيارك لهذه الكتب بالذات؟**

**محمود أمين العالم:** الواقع أن ثقافتي متعددة الجوانب كما سأوضح وهذه الكتب ليست هي كل مكتبتي بل هي جزء من مكتبة كبيرة فيها هذه الكتب وفيها كتب أخرى اقتصادية وسياسية ونقدية وأدبية من مدارس مختلفة فإذا كان من بين المضبوطات كتب لنقاد روس ففي المكتبة أيضًا كتب لنقاد آخرين ولهم وجهات نظر مختلفة ومن بلاد مختلفة كإنجلترا وأمريكا وفرنسا. وأنا كنت مدرسًا للفلسفة بجامعة القاهرة وكانت لي أبحاث متعددة في الدراسات الإنسانية المختلفة وخاصة في علم المناهج ثم اشتغلت بعد ذلك سكرتير تحرير «روزاليوسف» وكنت مسئولاً عن الملزمة السياسية فزاد اهتمامي بالقضايا السياسية عامة. ثم اشتغلت بعد ذلك سكرتيرًا لتحرير مجلة «الرسالة الجديدة» وهي المجلة الأدبية التي كانت تصدر عن دار الجمهورية وكان اهتمامي البارز هو النقد الأدبي والثقافة بوجه عام ولهذا ترون آفاق اهتمامي متعددة وأن هذه الكتب تشكل جانبًا من مكتبة متكاملة.

**المحقق: وما سبب خروجك من الجامعة؟**

**محمود أمين العالم:** الواقع أنني فصلت من الجامعة بقرار من مجلس قيادة الثورة أنا وأربعة وثلاثون من هيئة التدريس دون تحديد أي سبب.

**المحقق: أليست لك ميول سياسية معينة؟**

**محمود أمين العالم:** الواقع أنني لي ميول بالفعل فكرية عامة وسياسية ونقدية وفكرية تتضح في كتبي ومقالاتي والمحاضرات والندوات المتعددة التي أشارك فيها منذ سنة 1954، وخلال السنوات الست الماضية، وأستطيع أن أحدد هذه الميول أو الاتجاهات في أنني أؤمن بالقومية العربية وبوحدة الثقافة العربية وبحاجتنا إلى إعادة إحياء وتقييم تراثنا العربي القومي من جديد وتقييم - أيضًا - تراثنا الثقافي عامة والأدبي خاصة المعاصر، على نحو يتفق مع احتياجاتنا القومية والاجتماعية الجيدة بما يخدم تطورنا

الاجتماعي واتجاهنا إلى بناء صناعة ثقيلة وإقامة مجتمع متطور ويشيع في هذا المنهج العام الذي أتناول به هذه الموضوعات الاتجاه العلمي.

**المحقق: وما هي كيفية إقامة المجتمع المتطور حسب رأيك؟**

**محمود أمين العالم:** أعتقد أن هذا يتحقق في بلادنا بالذات باتخاذ ثلاثة أمور على غاية من الأهمية، أولاً: تحرير بلادنا العربية جميعًا من كل أثر من آثار الاستعمار.

ثانيًا: تحقيق الوحدة الشاملة في أرجاء الوطن العربي.

ثالثًا: بناء داخلي يقوم على التخطيط العلمي والصناعة يتيح رفع مستوى المعيشة للشعب العربي ويطور ثقافته وينمي كل طاقاته الإنتاجية والثقافية.

**المحقق: ألا ترى أن هذا العهد الحاضر يعمل على تنفيذ هذه الأمور الثلاثة بما يتفق والأمور الثلاثة التي تكفل بناء المجتمع المتطور حسب رأيك؟**

**محمود أمين العالم:** أعتقد أن العهد الحاضر يقوم بشكل عام على تحقيق هذه الأهداف وإن كنت أختلف جزئيًا في بعض الوسائل.

**المحقق: وما هي هذه الوسائل التي تختلف معه فيها؟**

**محمود أمين العالم:** أعتقد أن تحقيق هذه الأهداف بشكل كامل أو أكثر نموًا يحتاج أو يستلزم مزيدًا من الأوضاع الديمقراطية التي تكفل لنا تحقيق هذه الأهداف وعندما أذكر الديمقراطية في الواقع فأنا لا أطلق كلمة مجردة ولا أفكر مثلاً في بعض الأشكال الديمقراطية الغربية التي أسميها بالليبرالية التي تطلق العنان لكل الهيئات من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار بدون تحديد، مما يفضي إلى الفوضى بل إلى الإساءة إلى الديمقراطية نفسها، نحن في مصر محتاجون إلى نمط آخر من الديمقراطية يتاح فيه للقوى الوطنية وحدها لا القوى الرجعية ولا القوى المتخلفة. وفي اعتقادي أن هذه الديمقراطية التي يمكن أن أسميها «ديمقراطية مخططة» أو «موجهة» مثلاً صغيرًا - قضية مسألة الروتين أو التخلف أو الفساد الذي يتمثل في الرشوة أو تأخير الأعمال التي نشكو منها كثيرًا وجميعًا والتي أذكر أن الرئيس «جمال عبد الناصر» نفسه في إحدى خطبه الأخيرة أثار هذه المسألة المهمة ودعا إلى التخلص منها - في اعتقادي أن مشاركة الشعب بالرأي وبالنقد المنزه عن الذاتية أي النقد الموضوعي والتعبير عن آرائهم في هذه المشاكل كفيل بأن يحررنا من مثل هذه المشكلة التي نعاني منها وهكذا.

**المحقق: وما الأسس التي تقوم عليها الديمقراطية الموجهة التي ترى تطبيقها؟**

**محمود أمين العالم:** كما ذكرت لسيادتكم هو أن تتاح هذه الديمقراطية للوطنيين وحدهم في المجتمع.

**المحقق: وهل ترى أن نقتبس هذا النظام من دولة معينة خلاف الدول الغربية التي تطبق الديمقراطية المطلقة؟**

**محمود أمين العالم:** فيما أعرف أن هذا النظام مطبق بنجاح في إندونيسيا.

**المحقق: وهل لا تؤمن بنظم معينة من بعض الدول الشرقية؟**

**محمود أمين العالم:** في حدود احتياجات مجتمعاتنا العربية وفي ملابساتها الراهنة أعتقد أننا نختلف «ثم عاد وقال» أعتقد أن هذه الظروف توجب علينا نظمًا أخرى فنحن لا نزال في بلادنا في مرحلة تحقيق الوحدة القومية والتحرر الوطني والبناء الداخلي التي تشارك فيها كل الفئات الوطنية بما فيها الرأسماليون الوطنيون، وإن كنت من الناحية النظرية لا من حيث تطبيق هذه النظم على بلادنا مباشرة وإنما من حيث النجاح في تطبيقها هناك، فأنا أرحب بها وبما تنجزه من نتائج في تلك البلاد الشرقية من ثقافة واقتصاد وعلم.

**المحقق: هل معنى ذلك أنك ترى تطبيق نظم تلك الدول الشرقية بعد فترة البناء الحالية؟**

**محمود أمين العالم:** أنا لا أؤمن إطلاقًا بتطبيق أي نظام تطبيقًا آليًّا على بلادي، ولكل بلد خصائصه القومية من تراث وثقافة وأوضاع اجتماعية وإن كان من الممكن الاستفادة ببعض الخبرات في حدود احتياجاتنا القومية وطبيعة بلادنا.

**المحقق: وهل ترى الأخذ بنظم اقتصادية وسياسية واجتماعية من تلك الدول الشرقية؟**

**محمود أمين العالم:** كما ذكرت لسيادتكم لا نأخذ من أي نظام إلا بما يتفق مع طبيعة بلادنا وتراثنا القومي ونحن لا نأخذ أي نظام بطريقة آلية إنما نأخذ متمثلين خبرتنا المحلية.

**المحقق: وما هي تلك النظم التي ترى الأخذ بها من الدول الشرقية وتتمشى مع طبيعتنا؟**

**محمود أمين العالم:** في ظروفنا الحالية نحن محتاجون للبناء والتحرر والوحدة وأعتقد أننا سنسير بعد ذلك في طريق الاشتراكية في بلادنا مستلهمين أيضًا واقعنا واحتياجاتنا وتراثنا وظروفنا الخاصة.

**المحقق: وأي مبادئ اشتراكية ترى الأخذ بها؟**

**محمود أمين العالم:** الاشتراكية ليست مجرد نظام تحققه دولة. الاشتراكية مبدأ إنساني اكتشفه العقل البشري أيضًا في كل مجال خاص بحسب احتياجات هذا المجال.

وأنا أعتقد أن الاشتراكية مطبقة إلى حد كبير في الصين الشعبية والاتحاد السوفييتي ونستطيع أن نستفيد من بعض الميزات على أن نحرص في تطبيقها على بلادنا أن نتمثل كما ذكرت خصائصنا واحتياجاتنا وتراثنا.

**المحقق: معنى ذلك أنك ترى الأخذ بالنظم الأساسية والاقتصادية منها والاجتماعية والسياسية المعمول بها في روسيا والصين بعد فترة البناء.**

**محمود أمين العالم:** الواقع أنني حريص على نقطتين، النقطة الأولى: المرحلة الحالية التي تجتازها بلادنا وهي مرحلة الوحدة والتحرر والبناء الداخلي. والنقطة الثانية: هي استفادتنا بالخبرات في البلاد المختلفة على ضوء احتياجاتنا المحلية، أما حديثنا عما بعد مرحلة التحرر الكامل والوحدة الشاملة والتصنيع الثقيل فستتكشف احتياجاتها عندما تحين هذه المرحلة. وأنا حريص على الاكتفاء بإبداء رأيي في حدود احتياجاتنا في المرحلة الحالية التي تتمثل في التحرر والوحدة والبناء الداخلي.

**المحقق: ألست منضمًا إلى تنظيمات معينة تعمل على تطبيق مبادئ أساسية تخالف مبادئ الدولة الحالية؟**

**محمود أمين العالم:** في اعتقادي أن هذا السؤال يتضمن اتهامًا وأنا أعتقد أنه لا دليل على هذا. فإذا كان ثمة شبهات فأنا مستعد أن أناقشها وأن أفندها.

**المحقق: جاء بمحضر التحريات المقدم من المباحث العامة بأنك عضو في اللجنة المركزية لمنظمة الحزب الشيوعي المصري وأن لك اسمًا حركيًا بها هو «فريد».**

**محمود أمين العالم:** على المباحث العامة أن تقيم الدليل على هذا.

**المحقق: أليست لك علاقات بأعضاء منظمات سرية؟**

**محمود أمين العالم:** أنا لي علاقات كثيرة بمواطنين ولا أعرف إذا كانوا منضمين أو لا إلى منظمات.

**المحقق: أنت متهم بتنظيم وإدارة منظمة الحزب الشيوعي المصري.**

**محمود أمين العالم: أنا أطالب المباحث العامة بتقديم الدليل على هذا.**

**المحقق: هل بينك وبين أحد من رجال المباحث العامة ما يدعوه إلى الادعاء عليك؟**

**محمود أمين العالم: أنا لي منهج تقدمي واتجاه علمي في كتابتي ويبدو أن هذا هو السبب الذي يدفع المباحث العامة إلى هذا الاتهام.**

**المحقق: ألم يسبق اتهامك أو ضبطك في قضايا سياسية؟**

**محمود أمين العالم: لا أبدًا.**

**المحقق: ألديك أقوال أخرى؟**

**محمود أمين العالم: لا.**

تمت أقواله وأمضى

وكيل النيابة / إمضاء

ملحوظة: استكتبنا المتهم بعض عبارات عن إجاباته في التحقيق.

تمت الملحوظة

وكيل النيابة / إمضاء.

# لطيفة الزيات

## زهور .. لها رائحة(*)



**رأيت** صورة «لطيفة الزيات» لأول مرة في بداية الخمسينيات، على رأس صفحة المرأة في جريدة «المصري» التي كانت تحررها. اجتذبتني ابتسامتها الواثقة لقراءة الصفحة، التي كنت أطويها بلا اهتمام، شأن كل قارئ لا يجد ضرورة لتعلم طهو الطعام، ولا أمل في تعلمه أصول تفصيل الملابس، أو تربية الأطفال.

ولأن امرأة «لطيفة الزيات» كانت صفحة مختلفة عن غيرها مما تعودت الصفحات المخصصة للمرأة في صحف ذلك الزمان، وحتى في صحف هذه الأيام أن تخاطب به القرَّاء - فقد أصبحت أفتح الجريدة على صورتها وصفحتها، لأقرأ عن المرأة الأخرى التي كنا نحلم بها في ذلك الزمن، امرأة تشارك الرجل حياته ولا تلتحق بها، وتهتم مثله بالحياة خارج جدران البيت، بل وخارج حدود الوطن، وتعمل من أجل أن تكون أكثر سعادة، وأكثر تقدمًا، وأكثر عدلاً.

(*) العرب/ يومية عربية تصدر في لندن/ 4 أكتوبر (تشرين أول) 1996.

وقبل تلك السنوات بسنوات، وبعدها بسنوات، كانت «لطيفة الزيات» فتاة مشاغبة، ثم امرأة مشاغبة وكانت لا تزال طالبة بالجامعة، حين برز اسمها كخطيبة ثورية تحرض على الشغب، وتقود المظاهرات، وتهتف بالمسودة الأولى للشعارات التي رفعها شباب ما بعد الحرب العالمية الثانية، في زحفهم نحو ذلك الذي كان آنذاك مستقبلاً: من الوحدة العربية إلى الاستقلال الاقتصادي ومن رفض الأحلاف إلى رفض الإقطاع، ومن المطالبة بتحرير المرأة، إلى الدعوة للعدل الاجتماعي.

وجرت في النهر مياه كثيرة: قامت ثورة 23 يوليو 1952 وتبعتها ثورات وانقلابات غيرت في الخريطة السياسية للوطن العربي، حتى في البلاد التي اتبعت طريق التطور التقليدي، وتحولت «لطيفة الزيات» من صحفية شابة إلى أستاذة جامعية وقورة وتوقفت أنا عن قراءة صفحة المرأة التي لم تعد تحررها، حتى قبل أن تختفي جريدة «المصري» من الوجود نهائيًّا في واحدة من الضربات «الثورية» التي يولدها سوء الفهم وسوء الظن ونقص البصيرة. لكني لم أتوقف عن قراءة كل ما تكتبه «لطيفة الزيات» في غيرها من الصحف والمجلات، من مقالات كان أكثرها في النقد الأدبي الذي تخصصت فيه وأقلها في مسائل سياسية أو اجتماعية، ثم روايتها «الباب المفتوح» التي أثارت ضجة واسعة عندما صدرت في بداية الستينيات، إذ كانت أول رواية عربية تكتبها امرأة، لتطرح قضية المرأة، ليس باعتبارها قضية صراع ضد الرجل، كما كانت تطرح قبل ذلك، وكما أصبحت تطرح الآن، بل باعتبارها قضية نضال مشترك بينهما، من أجل التحرر الوطني والاجتماعي.

وفي الوقت الذي كانت ترى، هي وجيلها، أن الثورة التي قامت، قد حققت لهم أكثر مما كانوا يحلمون به كنا نحن قد أصبحنا شبابًا مشاغبًا لا يكتفي بما جرى ولا يقارن بينه وبين ما كان، لأنه - ببساطة - لم يتعرف بشكل كافٍ على بشاعة ذلك الذي كان، لذلك رفعنا راية التمرد، ولوحنا في وجه الثورة - التي كانت قد تحولت إلى سلطة - بشعارات الديمقراطية ونزاهة الحكم وحكم الشعب.. وكما يحدث في المأساة فقد اعتبرنا الجيل السابق متواطئًا مع السلطة فيما تفعله بالوطن وبنا فأصبحنا نتعامل معهم باعتبارهم مشاغبين متقاعدين وثوارًا مدجنين.

لكنني استثنيت «لطيفة الزيات» من هذا الحكم القاسي وغير الموضوعي إذ كانت قد تفرغت للعمل الثقافي والجامعي، وابتعدت عن مجال الإعلام والدعاية والتبشير

والتبرير التي كانت تستفز غضبنا وشغبنا، وقد بدت لي - آنذاك وبعد ذلك - كما لو كانت قد خلقت خصيصًا لكي تكون «معلمة من طراز خاص» فقد كانت ذات تأثير طاغٍ على كل من يحتك بها، وكانت تعلِّم، كما لو كانت تعيش، من دون اصطناع أو تكلف، وقد أتيح لي فيما بعد، أن ألمس عن قرب، مدى شغف تلامذتها الذين يتعلمون على يديها بشكل مباشر في الجامعة بها، ومدى تأثرهم بطريقتها الحرة في التفكير، وهو نمط من المعلمين، أخذ يختفي تدريجيًا من حياتنا، بعد أن قلت الرغبة في إفادة الآخرين من دون استفادة. . . أو أجر.

ولأن المياه التي جرت في أنهار جيلنا كثيرة، فقد جاء اليوم الذي وجدنا أنفسنا نقف في الخندق نفسه، مع ذلك الجيل الذي كنا نحسب أنه من المشاغبين المتقاعدين، وأصبحت أرى «لطيفة الزيات» أكثر من مرة في الأسبوع، بحكم عضويتي في «لجنة الدفاع عن الثقافة القومية» التي كانت ترأسها.

وكانت اللجنة قد تشكلت أثناء مؤتمر حاشد عقده المثقفون المصريون في أعقاب توقيع المعاهدة المصرية الإسرائيلية عام 1979، من أجل هدف واحد، هو الدعوة لرفض كل أشكال تطبيع العلاقات الثقافية مع إسرائيل، وبحكم تشكيلها من تيارات فكرية وسياسية وأجيال مختلفة، فإن اللجنة ما كادت تبدأ عملها، حتى عكس هذا الاختلاف نفسه في تيارين يرى أحدهما أن مهمتها هي الدعوة والتبشير بهدفها من خلال الاجتماعات والمحاضرات والبيانات والمؤتمرات حتى تحافظ على وجودها، الذي لم يكن قانونيًا، في وجه ضيق رسمي بكل نشاط يدعو إلى استمرار مقاطعة إسرائيل، خاصة أن المعركة لا تزال طويلة، ومن المهم أن نحافظ على قوانا، بينما يرى الآخر أن على اللجنة أن تخرج إلى الشارع لتوزع بياناتها، وأن تؤسس فروعًا لها في الأقاليم، وأن تقوم بنشاط جماهيري واسع لتحقيق هدفها، حتى لو أدى ذلك إلى الصدام.

ومع أن «لطيفة الزيات» كانت تتابع الخلاف صامتة في معظم الأحيان إلا أن تدخلاتها القليلة كشفت عن أنها تتعامل بحذر، وبشيء من التشكك فيمن يستعجلون الصدام، وبذلك ساد الاتجاه الأول، وحدث ذلك الذي يحدث في المأساة، فامتنع المتحمسون للاتجاه الثاني عن حضور اجتماعات اللجنة، لأنها لجنة مدجنة يقودها ثوار متقاعدون لكني لم أنضم إليهم، ليس فقط لأنني كنت أحب «لطيفة الزيات»، وأثق فيها

ولكن كذلك لأنني كنت أعرف مبررات حذرها، إذ كان شقيقها «محمد عبد السلام الزيات» نائبًا لرئيس الوزراء في بداية عهد «السادات»، لكنه ما لبث أن استقال من منصبه، بعد أن اكتشف مبكرًا، أن «السادات» ينوي أن يسير على خط «عبد الناصر» بممحاة وأخذ يناوئه علنًا. . وكان معروفًا - في دوائر ضيقة - أن «السادات» قد أقسم أن «يغلق» بيت الزيات.

وبعد أقل من عامين على تشكيل اللجنة، جاءت الأنباء بأن «إسرائيل» تصر على الاشتراك بجناح لها في معرض القاهرة الدولي للكتاب، الذي كان مقررًا افتتاحه في الأسبوع الثالث من يناير 1981، وعاد الممتنعون إلى حضور الاجتماعات، ليعود الخلاف حول أسلوب التعامل مع المسألة التي كانت أول مظهر عملي لتطبيع العلاقات الثقافية، ولم يكن هناك خلاف على أن تصدر اللجنة - بالاشتراك مع عدد من دور النشر ونقابات المهنيين - بيانًا يدعو رواد المعرض إلى مقاطعة الجناح الإسرائيلي، أو على أن يتوقى البيان في صياغته أي هجوم على الحكومة المصرية، حتى لا يستفزها من ناحية، ولأن العلاقات بين «السادات» و «بيجين» كانت أيامها في الحضيض. لكن الطريقة التي يوزع بها البيان، هي التي أثارت الخلاف، فقد رأى المشاغبون ضرورة أن يتم توزيع البيان في المعرض، بل وأمام الجناح الإسرائيلي نفسه، بينما رأى المتقاعدون أن مهمة اللجنة هي إصدار البيان فقط وليس توزيعه، وأن على الذين يريدون قراءته أن يأتوا إلى مقرها ليحصلوا على نسخة منه. وارتفعت الأصوات، واحتدت وكان الزحام شديدًا، لأن اجتماعات اللجنة كانت مفتوحة يحضرها من يشاء.

ثم ما لبثت المناقشة، أن انحصرت بيني كمتحدث باسم المشاغبين، وبين الدكتورة «لطيفة الزيات» التي فجعتني تمامًا، حين أوقفت المناقشة قائلة: إن ما نقترحه سبق للجنة أن رفضته، وإنها لن تعيد المناقشة في سياسة استقرت، ثم انتقلت إلى النقاط التالية من جدول الأعمال.

ومع أنني لم أنسحب مع المشاغبين حين احتجوا عليها بمغادرة الاجتماع إلا أنني استأذنت منها في الانصراف بعد قليل، بصورة دلَّت على أنني أشاطرهم هذا الاحتجاج، فتركت مكانها، وخرجت معي إلى شرفة ملحقة بالغرفة، تطل على الشارع، وكان ذهولي كاملاً حين قالت لي بأمومة فياضة:

- إنت مش عارف إن المكان اللي احنا بنجتمع فيه مفتوح من كل جهة؟

ثم سألتني:

- عاوزين تعملوا إيه بالضبط!

بعد قليل، انضم إلينا عدد آخر من أعضاء اللجنة، ووقفنا في الشرفة نخطط لعملية توزيع بيان اللجنة أمام الجناح الإسرائيلي، وهي العملية التي أوقفت - منذ ذلك الحين - اشتراك إسرائيل في معرض القاهرة للكتاب.

لحظتها فقط تنبهت إلى أن «لطيفة الزيات»، معلمة بالسليقة - حتى إنها تستطيع أن تعلم رجلاً في الأربعين مثلي، أصول الشغب، وبدت لي - وكانت قد اقتربت من الستين - نفس الفتاة المشاغبة التي رأيت صورتها على صفحات «المصري» في بداية الخمسينيات وكان الراديو يذيع أغنية «وبرضه الوردة لو دبلت... ريحتها راح تكون فيها»..

وحين سرت خلف نعش «لطيفة الزيات» هذا الأسبوع، كنت أتمتم: «وبرضه الوردة لو ماتت.. ريحتها راح تكون فيها»!

# عبد الفتاح الجمل

# مسئول شئون الهمزة(*)

1



**عرفت** «عبد الفتاح الجمل» منذ أكثر من ثلاثين عامًا، وكان أيامها يعمل سكرتيرًا لتحرير جريدة «المساء» القاهرية، ويشرف على تحرير ملحق أسبوعي للأدب والثقافة والفن، ولم أكن قد نشرت شيئًا مما أكتب في الصحف المصرية، إذ بدا لي ذلك أمرًا يتطلب قدرة على اقتحام الآخرين، كنت- وما زلت - أفتقدها، لكن صديقًا لي، كان قد نشر بعض مقالاته في الملحق طمأنني إلى أن «عبد الفتاح الجمل» رجل بسيط جدًّا، لا يحتاج إلى أي مجهود للتعرف عليه، وأنه يتعامل مع الموضوع لا مع الشخص، ويعنيه أن تكون الكتابة جيدة، بصرف النظر عما إذا كان كاتبها مشهورًا أو مغمورًا، صديقًا له أم عدوًّا، فغالبت ترددي وصحبت مقالي وصحبت معنا صديقي لكي يقدمنا إليه.

وما كدت أدخل إلى صالة تحرير «المساء» حتى أرعبني اتساعها

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية تصدر في مصر/ العدد 87.

وزحامها، وفي ركن قصي منها وجدته يجلس إلى مكتبه، وأمامه إحدى صفحات الملحق يقوم بتصميمها، وبعض تجارب الطبع يراجعها، وكان منهمكًا في ذلك تمامًا حين دخلنا عليه، فصافحنا ببساطة بدت لي يومها عدم اكتراث، وتركنا نتخذ لأنفسنا مقاعد لنجلس عليها، واستمع بذهن شارد إلى الكلمات التي قدمني له بها صديقي، ولم يعقب بشيء بل مد يده إليَّ فسلمته المقال، وألقى نظرة عابرة على عنوانه، ثم ألقى به في درج على يساره، كان مليئًا حتى حافته بالورق، بطريقة أيقنت معها أنه سينزلق منه إلى سلة المهملات التي تقبع تحته، عند أول فرصة، ثم عاد إلى ما كان مشغولا به، ليستغرق فيه، ودون أن يقول شيئًا أو يتبادل معنا كلامًا، وحين مرَّ عامل البوفيه - أشار له علينا، دون أن يتكلم، وعندما استأذناه في الانصراف لم يلح في بقائنا، وصافحنا بنفس الطريقة البسيطة. ومضينا وقد تحول شعوري بالندم لأنني أوقعت نفسي في هذا المأزق إلى غضب عارم على صديقي الذي ورطني في موقف محرج، بل ومهين.. وأدهشني أنه لم يجد فيما حدث شيئًا يدعو للغضب، بل أخذ يضحك وكأن شيئًا لم يحدث وهو يقول ببساطة: هذا هو عبد الفتاح..

وبعد أربعة أيام فقط، كان إحساسي خلالها بالإهانة قد تحول إلى مرارة، صدر العدد الجديد من ملحق «المساء» فإذا بي أجد مقالي يتصدر صفحته الثالثة، وأجد اسمي منشورًا بنفس الطريقة التي تنشر بها أسماء الكتاب الراسخين، ومع أنني ذهلت لتلك النتيجة التي بدت لي متناقضة تمامًا مع الانطباع الذي خرجت به من لقائي به، بل وكتبت مقالاً آخر لكي أقدمه له، إلا أنني قررت أن أتجنب لقاءه، فذهبت إلى« «المساء» في يوم إجازته، وألقيت بالمقال في الدرج نفسه الذي علمت أنه يخصصه لما يتلقاه من مقالات وقصص وأشعار، ويأخذ محتوياته معه عند انصرافه، ليعكف في بيته على قراءتها ويختار ما يستحق النشر، وصدر العدد التالي من الملحق لأجد المقال منشورًا بالاحتفاء نفسه، ومع ذلك فقد ظللت لشهور طويلة أتعمد أن أترك له المقال في الدرج، وأتجاهل الرسائل التي كان يرسلها لي مع صديقي بأن أمُرَّ في يوم غير يوم إجازته إلى أن كنت أهم يومًا بالانصراف بعد أن دسست المقال في الدرج، حين سمعت صوتًا يصيح بي من الطرف الآخر للصالة: ظبطتك يابن الـ (.........) يا (.........) ثم وصلة من الشتائم المنتقاة التي تعودنا نحن المصريين أن نعبر بها عن إعجابنا، كما نعبر بها عن نفورنا وعن حبنا كما نعبر عن كرهنا، وكان الصائح هو «عبد الفتاح الجمل»

الذي قطع الصالة عَدْوًا وهو يواصل شتائمه لي، لأجد نفسي بين أحضانه الدافئة، وليضع ذراعه في ذراعي ويقول لي إنه جاء في يوم إجازته خصيصًا لكي يقبض عليّ ويدعوني للغداء.

ولم يكن في حاجة لكي يشرح لي مبررات سلوكه في أول لقاء لنا، ولم أكن في حاجة إلى ذلك، فقد استنتجتُ- وتأكدت بعد ذلك - أنه مثلي رجل شديد الحياء يفتقد القدرة على اقتحام الآخرين، ولكنه لا يفتقد الإحساس العميق بهم، ولا يضنُّ عليهم بعواطفه الجارفة، إذا وجد فيهم شيئًا مما يبحث عنه في دنيا الناس، ولأنه كان رجلاً جميلاً، فقد كان صنع الجمال هو موهبته وعمله ومهنته وحياته كلها.. إذ لم أكن الوحيد الذي اكتشفه واستنقذه من خجله وحيرته، بل وتغلب على خجله هو نفسه لكي يقتحمه ويرفع من ثقته بنفسه، ويغرقه بطوفان من العواطف الدافئة غير المتصنعة، التي تعينه على مشاق الطريق، فقد سبقني كثيرون وصحبني كثيرون وتلاني كثيرون.

ولعلي لا أتصور الآن، كيف كنت سأكون، أو كيف كانوا سيكونون، أو كيف كانت الدنيا ستكون، لولا أن «عبد الفتاح الجمل» قد اكتشفنا في زحام الناس، وظل يصقل مواهبنا، ويعلمنا، ويقدمنا للناس، ويقف وراءنا مساندًا، دون أن يشترط علينا شرطًا من أي نوع، لا أن ننافقه ولا أن نتذيل له، ولا أن نتصاغر أمامه، ولا أن نعترف بجميله، وأتذكر الآن، وأنا أكبح دموعي، أنه كان يدهش كثيرًا حين أكتب عنه، أو أشير إلى دوره، فيتصل بي، يخفي خجله من المديح، كالعادة، بكلمات شكر تتخللها وصلة من شتائم الحب العميق التي كان عبقريًا في ابتكارها، شأن كل صعلوك مصري عظيم، يسكن تاريخ وطنه كل خلية من خلاياه، فإذا حاولت أن أعبر عن مشاعري تجاهه، وتقديري لما فعله من أجلي ومن أجل غيري، اكتفى بأن يقول: لم أفعل لكم إلا ما تستحقونه، فإذا قلت له: إنني لا أعترف فقط بجميلك عليَّ.. ولكني أحتفي بدورك العام، فأنت نمط من الناس يرعبني أنه يوشك على الانقراض، قال: البركة فيكم، ثم استأنف وصلة الشتائم لكي يحول بيني وبين الاستمرار؛ إذ كان رهيف الحس رقيقًا، ضعيفًا أمام العواطف الصادقة!

وأكتشف الآن فقط أنني أدين له بمعظم لحظات الصفاء النفسي التي عشتها منذ عرفته، فكلما صادفته سارحًا في طريق، وفي ذراعه شاب يقدمه لي لأعرف فيما بعد أنه قصاص موهوب أو شاعر متميز، وكلما لقيته أو حادثته- تضاحكنا ذلك النوع من الضحك

الجميل، الذي يطرد الهم والحزن وقلق السنوات وكوابيس الليالي، وبدت لي الحياة أكثر مدعاة للحب، والمستقبل أكثر مدعاة للثقة..

والغريب أنه لم يكن يضع شروطًا سياسية فيمن يكتشفهم ويقدمهم ويتحمس لهم، إذ كان يملك سعة أفق من نوع نادر المثال، وتحررًا داخليًا بلا حدود، فما يعنيه هو الفن وهو الصدق وهو الانتماء للوطن الذي كان يحبه حبًا بسيطًا بلا زخارف أو ادعاءات، وكنا نسرب في مقالاتنا وقصصنا وأشعارنا أفكارًا وصورًا وعبارات نتوهم أنه قد نشرها دون أن يدرك مغزاها، فكان يشتمنا لأننا نتوهم أننا أذكى منه فنعلم أنه قبلَ المخاطرة بالنشر شجاعة لا غفلة ومع أنه لم يكن «يعبع» كثيرًا بالحديث في السياسة، فقد كان شجاعًا ذلك النوع من الشجاعة الحقيقية الأصيلة التي تعز على كثيرين يظنهم الناس شجعانًا.

فقد خرجت من السجن عام 1967 لأجد نفسي مفصولاً يتهددني الجوع، إلى أن جاءني معاتبًا لأنني لم أتصل به بعد الإفراج عني، ولمَّا اعتذرت بأنني أصبحت مشبوهًا، يتحرج من الاتصال بالناس حتى لا يزورُّوا عنه أو يسيء إليهم، شتمنى وطلب إلي أن أكتب مقالاً أسبوعيًا، وأن أساعده في بعض الأعمال الأخرى، قال ذلك ببساطة وفعله بشجاعة عزت على عتاة اليساريين الذين كانوا يسيطرون آنذاك على مجلات ومنابر كثيرة، ولم أدهش حين عرفت بعد ذلك من صديق مشترك، أنه فعل ذلك عامدًا لكي يجنبني الاختيار بين الموت جوعًا، وبين استذلال نفسي بالسؤال، وهو ما كان يعلم أنني أفضل الموت عليه!

وكنت أشاهد إحدى حلقات المسلسل التليفزيوني «أرابيسك» معجبًا بشخصية البطل «حسن أرابيسك» سليل ذلك الجيل من فناني الوطن العظام، الذي يرفض أن يبتذل موهبته أو يتدنى بقيمة فنه، ويعيش ليحافظ على تقاليد المهنة العظيمة التي ورثها عن آبائه، ويسعى لاكتشاف مواهب جديدة في هذا الفن ويعكف على تدريبها وتعليمها، ويدفع بها إلى دائرة الضوء، ويكتشف المشابهة بينه وبين تلك الفتاة التي ضحت بشبابها، فلم تتزوج بعد وفاة والديها، وعكفت على تربية أخواتها البنات، إلى أن علمتهم ودربتهم على مواجهة الحياة، حين دق جرس الهاتف، ليقول لي صوت باك على الطرف الآخر:

- البقية في حياتك.. عبد الفتاح الجمل مات.

## 2

بعد أكثر من خمسة عشر عامًا على معرفتي بـ «عبد الفتاح الجمل» أتيحت لي الفرصة لكي أعمل تحت رئاسته مباشرة، عندما نقلت «دار الفتى العربي» - وهي دار نشر فلسطينية لكتب الأطفال والفتيان - مكتبها الرئيسي من بيروت إلى القاهرة، واختارت لإدارته فريقًا من الكتاب والفنانين المصريين، كان هو على رأسهم..

وفي الاجتماعات التي كنا نعقدها برئاسته، لكي نخطط لإصدارات الدار، كنا نشيل الدنيا ونحطها، ونستغرق طويلاً في مناقشات تدور حول قضايا عامة، تبدأ بالحديث عن الصهيونية والإمبريالية والعروبية، ولا تنتهي بالحديث في السيكولوجيا والبيداجوجيا، فإذا جاء دوره في الحديث، أيد - بعبارات سريعة- كل الذي قلناه، ثم توقف طويلا عند القضية التي تقلقه، فهو يلاحظ أن كتب الأطفال والناشئة بل وكتب الكبار، تزدحم بأخطاء في المعلومات وفي اللغة وفي تنسيق الصفحات، فضلاً عن الأخطاء المطبعية، وكان من رأيه أن كتاب الطفل، أحد المصادر الرئيسية في تكوين شخصيته، وأن تحوله إلى معرض للأخطاء من اختيار الموضوع إلى الغلاف الأخير، معناه أننا نربي أطفالنا على التعايش مع الخطأ، سواء كان هذا الخطأ مجرد همزة في غير مكانها أو كان صهيونية أو إمبريالية!

وهكذا رفع «عبد الفتاح الجمل» شعار العودة إلى «أصول الصنعة»، وأخذ يراجع بنفسه مخطوطات الكتب وتجارب الطبع النهائية، فإذا شك في صحة معلومة، أو في دقة عبارة، عاد إلى دوائر المعارف وقواميس اللغة ليدققها. وكنت إذا قدمت له نصًا كتبته أو راجعته، استغرق فيه، ثم أشار إلى فقرة أو سطر وطلب إليَّ أن أعيد قراءته، فلا أجد فيه - بعد القراءة الأولى - ما يستدعي المراجعة وأسأله عما لفت نظره، فلا يرد علي إلا بالعبارة التي تليق بأسطى من النوع الدِّقي، يحرص على أن يكتشف صبيانه بأنفسهم ما وقعوا فيه من أخطاء فيقول بهدوء: اقراه تاني ياحمار. فأظل أقرأه إلى أن أكتشف كلمة لا تدل على المعنى المقصود، أو عبارة لا توضح الفكرة بجلاء.

وبعد فترة ضبطنا الأسطى عبد الفتاح، متلبسين بخطأ شائع في كتابة الألف المهموزة ونبه إلى أننا نكتبها بشكل عشوائي، فأخذ يشرح لنا بصبر، الحالات التي يتحتم فيها وضع

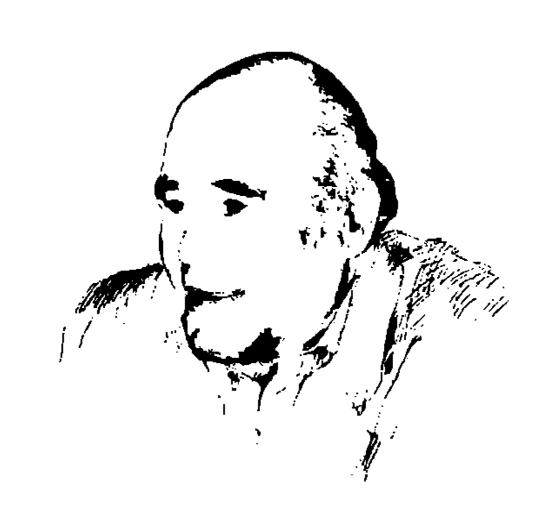
الهمزة فوق الألف، أو تحتها، والحالات التي يتحتم فيها عدم وضعها، وتأثير ذلك على طريقة القراءة الصحيحة للنصوص، ومع أننا فهمنا ما قال، فإن التغلب على ما تربينا عليه من عشوائية، كان عسيرًا، فأصدر أمرًا بأن نكتب الألف دون همزات، على أن يضعها هو بنفسه أثناء مراجعته للمخطوطات.. لكنني - بحكم التعود - عجزت عن تنفيذ الأمر. وضايقني ذلك بشدة، فكتبت لافتة تقول «عبد الفتاح الجمل مسئول شئون الهمزة» وعلقتها على الحائط خلف مكتبه الذي كان يواجه مكتبي!

وعندما علمت - بعد أيام - أنه غضب مما فعلته، زلزلني النبأ، فسعيت إليه أسترضيه، وأقسمت له وأنا أقبل رأسه، أن السخرية به لم تخطر لي على بال، فأدهشني حين قال إنه لم يغضب لذلك، بل لأن اللافتة تدل على أنني «ولد بايظ» وأدهشته حين قلت: ولكنني كتبتها لنفسي لأتذكرك وأنا أكتب فلا أخطئ في أصول الصنعة، فإذا بغضبه يذهب فجأة، فيقوم ليحتضنني، فكأنه أب عثر على ابنه الذي كان يظنه قد ضل الطريق، وهو يقول: الظاهر أنا بقيت حمار زيك!

في مأتمه حاولت أن أتشاغل عن دموعي، وعن عيون رفاقي. بالاستغراق في الاستماع إلى ما كان القارئ يتلوه من آيات القرآن الكريم.. وفجأة وجدت اهتمامي يتركز - من دون وعي - حول الحالات التي تنطق بها الألف المهموزة، وأخذت - عن طريق الفك والتركيب - أحاول اكتشاف قاعدة كتابتها، ولابد أنني أخطأت في شيء ما، فقد سمعت صوت الأسطى عبد الفتاح وهو يصيح في وجهي: اسمعها تاني ياحمار!

# مصطفى أمين

## شيطان الصحافة..
## وعفريت السلطة(*)



**اختفى** «مصطفى أمين» من الحياة الصحفية والسياسية العربية، بعد أن شغلها بوجوده الملحوظ، أكثر من نصف قرن، يحصل على الأخبار وينشرها، ويصدر الصحف والمجلات، ويخطط للحملات الصحفية والسياسية، ويشترك في تأليف الوزارات وفي صنع الأخبار قبل نشرها كما يشترك في صنع التلاميذ والمريدين!

والشيء المؤكد أنه كان شخصية غير عادية، ولولا ذلك لما اختلف الناس في شأنه، أثناء حياته وبعد مماته هذا الاختلاف الكبير، بين تلاميذ ومريدين، لم يجدوا في حياته خطأ أو خطيئة، وبين خصوم وأعداء لم يجدوا فيها فضلاً أو فضيلة.

ولا أحد يعرف، هل هو من حسن حظ «مصطفى أمين» أم من سوء حظه أنه اشتغل بالصحافة، وهي مهنة رأي وموقف معلن من الحياة والناس ومن

---

(*) العرب/ يومية عربية تصدر في لندن/ 25 إبريل (نيسان) 1997.

الساسة والسياسة. . وكما لا يستطيع الزمار أن يخفي ذقنه، فإن الصحفي لا يستطيع أن يقف طويلاً على الحياد مما يجري حوله، أو أن يخفي عن الناس حقيقة آرائه، لذلك لا يفلت من قدره الذي يقضي عادة بأن ينقسم الناس في شأنه - في حياته وبعد مماته - فيقاتل البعض في صفه إلى حد الموت، حبًا، ويقاتل البعض ضده، إلى حد الموت كرهًا. .

ولا أحد يعرف، هل هو من حسن حظ «مصطفى أمين» أم من سوئه، أنه عاش حتى بلغ الثالثة والثمانين من عمره، واحتفل باليوبيل الذهبي للصحيفة التي أسسها، بعد أن تحولت إلى دار صحفية ضخمة تصدر أكثر من عشر مطبوعات، وبعد أن انتشر تلاميذه المباشرون وغير المباشرين على الخريطة الصحفية العربية، لتكلل هامته بذلك الإكليل من الغار الذي لم يختلف الناس في شأنه، وهو أنه أحد رواد تحديث الصحافة العربية الذين يعود إليهم الفضل في الانتقال بها من مهنة تتوجه إلى النخبة، إلى مهنة تتوجه إلى الجماهير، ومن منبر يقتصر تأثيره على البكوات وخوجات المدارس وكبار الأفندية والعمد والأعيان، إلى منبر يصل إشعاعه إلى صغار الموظفين وتجار التجزئة وتلامذة المدارس والصنايعية وكل من يفك الخط.

أما الوجه الأول للمأساة، فهو أن «مصطفى أمين» قد عشق الصحافة منذ أن كان صبيًا عشقًا مجنونًا بلا حدود، وبلا عقل، ومع أن الفرص كانت متسعة أمامه ليحترف مهنًا أخرى أكثر احترامًا بمقاييس ذلك الزمان، وتَعد بمستقبل أكثر أمنًا وأوفر مالاً وأوسع سلطة، فإن شيطان الصحافة كان قد تلبسه، حتى أصبح أشبه بوسواس قهري لا يملك منه فرارًا، فلم يجد لنفسه، حين كان هاويًا، مستقبلاً سواها، ولم يحاول - بعد أن احترفها- أن يتركها لغيرها، ولم يستثمر أرباحه منها، إلا فيها. . فإذا ما تعلق الأمر بخبر ينفرد بنشره، فقد سيطرته على نفسه، ونسي كل شيء بما في ذلك موداته وصداقاته وذكرياته، ونشره مهما كانت العواقب.

أما الوجه الثاني للمأساة، فهو أن «مصطفى أمين» عاصر خلال هذه الأعوام الستين، التي اشتغل فيها بالصحافة ثلاثة عهود انقلابية لم تختلف - فحسب - في رؤاها وسياساتها، بل ونظر كل منها لما سبقه بغضب وقال فيه ما قاله وما لم يقله «الإمام مالك» في الخمر، ولأنه كان قد أدرك منذ البداية، أن الصحافة في بلد متخلف يتميز بضعف البنى السياسية، وعدم تبلور الرأي العام، ولم تترسخ فيه قيم ديمقراطية حقيقية - لا تستطيع أن تعيش

بعيدًا عن السلطة السياسية. . ولأنه اختار منذ البداية أيضًا، أن يكون صحفيًا يصدر صحفًا لا سجينًا سياسيًّا يحرم حتى من قراءتها قد عاش حياته يسير على سلك مشدود يحاول أن يوازن بين شيطان الصحافة الذي تلبسه، وعفريت السلطة الذي يترصده!

وحين بدأ احتراف الصحافة - في عام 1939 - كان قانون تطورها يقول إن الصحف التي عاشت ونجحت حتى أوشكت على بلوغ الخمسين أو تجاوزتها، مثل «الأهـرام» و«المقطم» وإلى حد ما صحف «دار الهلال» هي التي اتخذت موقفًا مستقلاً وربما محايدًا من المجادلات السياسية والحزبية العنيفة، حول مقدرات مصر والعرب منذ بدايات القرن، واستندت - فضلا عن ذلك - إلى سلطة ذات نفوذ ثابت لا يتعرض للاهتزاز؛ كانت في الغالب أجنبية. . فقد كانت الأهرام «حماية فرنسية» بينما كانت المقطم «حماية إنجليزية»!

وهكذا اختار «مصطفى أمين» الذي ولد في بيت «سعد زغلول» والذي كان - حتى ذلك الحين - وفديًا، أن يستند إلى سلطة «القصر الملكي». . وعلى عكس حزب الوفد الذي كان قد شاخ، وفقد جانبًا كبيرًا من مبررات وجوده، بعد أن أعطى كل ما لديه لحل القضية الوطنية بتوقيع معاهدة 1936، فقد كان الملك «فاروق» أيامها شابًّا محبوبًا يتمتع بجماهيرية كاسحة، وتنعقد عليه آمال كبيرة.

وكان «مصطفى أمين» قد تعرف عليه ضمن خطة وضعها رائد الملك «أحمد حسنين» وأمه «الملكة نازلي» لتعريفه بفريق من الشبان المصريين المتعلمين ممن هم في مثل عمره، أو أكبر قليلاً، لعل ذلك يساهم في التغلب على الآثار السلبية التي تركتها تربيته المنعزلة على شخصيته، ويساهم - من جانب آخر - في تخليق تيار يناصره في الحياة السياسية المصرية المحتدمة بالصراعات. . وهو دور لعبه «مصطفى أمين» باقتدار فقد استثمر مواهبه الصحفية اللامعة في تأكيد شعبية الملك، وفي دعم نفوذه السياسي، وإليه يعود الفضل في ابتكار الألقاب التي أطلقت عليه، وكان أولها - في الأربعينيات - «الوطني الأول» و«العامل الأول» و«الفلاح الأول». . وكان آخرها - في مارس 1952 وقبل شهور من قيام ثورة يوليو - «الفدائي الأول»!

ولم يكن هذا الاختيار - آنذاك - بالسوء الذي تم تصويره به بعد ذلك، إذ كان «الملك فاروق» قد أصبح - بالحق أو بالوهم - مرفأ آمال كثيرين من شبان تلك الأيام، بل إن قسمًا من «حزب الوفد» كان قد انشق على زعامته لينضم إلى ما كان يعرف آنذاك بـ «أحزاب

القصر» لكن المشكلة، أن هذا الموقف لم يتغير، حين تغير الملك، وحين أجهضت الآمال التي كانت معقودة عليه، وكان ذلك ممكنًا لو أن الديمقراطية كانت قد ترسخت بما يعطي «مصطفى أمين» الثقة بأنه يستطيع أن يكون صحفيًا مستقلاً من دون أن تعصف به الرياح، وأن يستجيب لشيطان الصحافة، من دون أن يلتهمه عفريت السلطة. . .

وجاء اليوم الذي خلا فيه القصر من شاغله، ليحل محله فيه، الثائرون عليه من الضباط الأحرار، وعلى عكس ما كان يتصور كثيرون، أصبح الرجل الذي كان يوصف بأنه «بوق العصر البائد» هو نفسه «بوق العهد الجديد»، ولم يتردد «مصطفى أمين» في أن يفتح النار على عفريت السلطة الذي أصبح بلا سلطة، فينشر ما لم يستطع نشره من أخباره، وكل ملابسه القذرة، ويعلن رأيه الحقيقي فيه الذي لم يقله في وجوده، بل قال عكسه، ربما لأنه لم يكن يستطيع وربما لأنه لم يكن يريد، أما المؤكد فهو أنه فعل ذلك لأنه أراد أن يحمي شيطان الصحافة من عفريت السلطة.

وهكذا وضع «مصطفى أمين» نفسه في خدمة زعامة «عبد الناصر» فانحاز إليه أثناء أزمة مارس 1954، ضد المطالبين بعودة الجيش إلى ثكناته، وبإطلاق الحريات العامة، وبحكم ديمقراطي يقوم على التعددية الحزبية، وبعد فترة الانتقال دعم بقوة الاتجاه لأن يكون نظام الحكم جمهوريًا رئاسيًا يقوم على حزب واحد. . وحاز ثقة «عبد الناصر» الذي كان يثق بمواهبه الصحفية، أكثر من ثقته بالصحف التي أصدرتها الثورة، ويكلفه بمهام سياسية وإعلامية لا يكلف بها كثيرين، ممن كانوا أقرب في اتجاهاتهم إليه. .

وللمرة الثانية اقتنع «مصطفى أمين» بأن الاجتماع بعفريت السلطة هو الذي يمكنه من ممارسة المهنة التي أحبها وعشقها. . فقد نجت الدار التي أسسها، والتي كانت توصم بأنها «بوق العهد البائد» من العواصف الثورية التي اقتلعت الصحف الثورية التي مهدت للثورة، مثل «المصري» و «الجمهور المصري» وهددت «روزاليوسف» بينما بقيت «أخبار اليوم» وتدعمت.

ثم بدأت نذر المأساة تتجمع خلال السنوات الخمس التي تلت تأميم الصحافة، إذ لم يذهب التأميم فحسب بالدار التي بناها بعرقه، والتي لم يحصل على شيء من أرباحها؛ لأنه كان يعيد استثمارها فيها، بل وفقد كذلك حقه في إدارتها ولم يعد شيطان الصحافة الذي لا يستطيع أن يقاومه، يجد لنفسه منفذًا للتعبير عن نفسه، فهو محاصر بعناصر

تكرهه، وتسعى لتقزيمه، وتتصرف فيما يعتبره عضوًا من أعضاء جسده على غير إرادته، ومن دون مراعاة حتى لكرامته..

أما وقد جثم عفريت السلطة على جسده الذي يتلبسه شيطان الصحافة، حتى كاد يخنقه، فقد تصور أنه يستطيع أن يتحرر بمحاولة إسقاطها، فاستخدم ترخيصًا سابقًا كان «عبد الناصر» قد أعطاه له، للاتصال برجال المخابرات الأمريكية، ولكن لتحقيق هدف مضاد وسعى لتحريضهم على إسقاطه، وحثهم على القضاء على عفريت السلطة التي تجثم على أنفاسه، بتلك العبارات التي لم يغفرها له عبد الناصر: لو أوقفتم فقط شحنات القمح الأمريكي، لتوقفت المخابز عن العمل ولسقط «عبد الناصر» بلا مجهود..

وكان الذي سقط هو «مصطفى أمين» الذي اقتيد إلى السجن في قضية التجسس الشهيرة، أما النظام فقد عاش خمس سنوات أخرى، خلا القصر في نهايتها من شاغله، الذي انتقل إلى رحاب الله ليحل محله «أنور السادات» وفي نهاية السنوات الأربع التالية، كان عود الانقلاب قد اشتد، فأفرج عن «مصطفى أمين» وأعيد إلى الدار التي أسسها، والتي لا يستطيع أن يتنفس خارج جدرانها لكي يطلق شيطان الصحافة الذي يتلبسه في جنباتها، في حماية عفريت السلطة، الذي لم يكن في حاجة إلى أن يطلب إليه فتح النار على نظام «عبد الناصر» الذي أيده أكثر مما فعل أي صحفي آخر من جيله، كما فتحها على «نظام فاروق» الذي أيده كما لم يفعل أي صحفي آخر من جيله فقد كان الأمر – هذه المرة – أمر ثأر مشترك..

ومع أن الصدام قد وقع بين الطرفين، بعد ذلك بسنوات قليلة فإنه لم يسفر عن اعتقال «مصطفى أمين» نفسه، بل فقط اعتقال شيطان الصحافة الذي يتلبسه، فمنع من الكتابة وحوصر نفوذه، ولا أحد يعرف ماذا كان يمكن أن يحدث بين الرجلين، لو لم يحدث ذلك الذي حدث، وانتهى بأن يغادر «السادات» القصر.. والدنيا كلها..

أما المؤكد فهو أن «مصطفى أمين» الذي كان قد أصبح على مشارف السبعين، كان قد تعلم الحكمة، التي تصل إلينا عادة متأخرة فأدرك أنه لا حل لثنائية شيطان الصحافة وعفريت السلطة إلا ذلك الذي فعله خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة من عمره: دفاع لا يلين عن الديمقراطية التي بدون ترسيخ قيمها لا انتصار ولا تقدم ولا صحافة.

وهو ما يغفر له – على الأقل في نظر التاريخ – ما تقدم وما تأخر من ذنبه.

# يوسف وهبي ويوسف السباعي

# أيديولوجية جمهور الترسو(*)



**بعد** الهنا بسنة، تذكرت محافظة الفيوم العيد المئوي لميلاد «يوسف وهبي» فقررت الاحتفال به هذه الأيام باعتباره أحد الأعلام الذين ولدوا فيها.. مع أن الرجل ولد في 14 يوليو من عام 1898 وعلى كل حال فإن الاحتفال الذي تأخر سنة عن موعده، أفضل من عدم الاحتفال على الإطلاق.

أما المهم، فهو أن المناسبة ذكرتني بتوضيح أراني مدينًا به للرجل.. ففي عام 1974، نشبت أزمة عنيفة، بين أسرة تحرير مجلة «الكاتب» وبين المرحوم يوسف السباعي. كان يرى أن من حقه – بصفته وزيرًا للثقافة – أن يراقب ما ينشر بالمجلة، بحكم أنها تصدر عن إحدى هيئات وزارته – وهي «الهيئة المصرية العامة للكتاب» – وكان من رأينا أن رئيس التحرير هو المسئول عما ينشر بالمجلة.. فإذا لم يكن الوزير راضيًا عنه، فمن حقه أن يغيره، أما أن يفرض الرقابة على المجلة، فهذا ما لا يمكن لنا أن نسلم به.

---

(*) الجمهورية/ يومية مصرية/ 17 يونيو (حزيران) 1999.

وركز الوزير على ما كنت أكتبه، للتدليل على أن ما ينشر بالمجلة يتجاوز كل الخطوط واقتنص سطورًا من مقال لي بعنوان «مستقبل الديمقراطية في مصر»، استشهد بها في بيان حاد اللهجة، اتهمني فيه بالتطاول على حرب أكتوبر، وإهدار تضحيات الرجال، وحرض عليّ الرئيس والجيش والمخابرات والبوليس.. مؤكدًا أن وطنيته لا تسمح له بأن يترك إحدى مجلات الوزارة بين يدي «الخونة» و«العملاء».

وأتاحت لنا جريدة «الجمهورية» الفرصة للرد على الوزير.. فكتب رئيس التحرير «أحمد عباس صالح»، وكتب الدكتور «محمد أنيس» وكتبت، وساندنا «كامل زهيري» بمقال عنيف بعنوان «عصا الوزير» ومارس «يوسف السباعي» ضغوطه في الكواليس، فصودر حقنا في الرد، بينما واصل هو الحملة. وكنت أكتب أيامها على صفحات «الجمهورية» زاوية بعنوان «هوامش» أوقعها باسم مستعار هو «المقريزي»، تروي كل يوم قصة قصيرة من التاريخ.. وكان كثيرون يجدون فيها إسقاطًا على الواقع السياسي مع أنني لم أكن - دائمًا - أتعمد ذلك.

ولم أجد مكانًا أرد فيه على حملة «يوسف السباعي» سوى هذه الزاوية، فبحثت عن شخصية تاريخية تحمل الاسم الذي كان معروفًا به وهو «يوسف بيه» وتتشابه معه في بعض الصفات التي تصلح لنقدها وشدّ المسخرة عليه وعليها.. وسرعان ما وجدت بغيتي في «يوسف وهبي» فكتبت عدة أعمدة بعناوين من نوع «عظمة يوسف بيه» و«خيبة يوسف بيه»، «ألاضيش يوسف بيه» و «أكاذيب يوسف بيه».. إلخ .. استقيتها مما كانت الصحف المعارضة له، تنشره عنه من مرويات، وتوجهه له من نقد.. لنفس العيوب التي كنت أراها في «يوسف السباعي» ومنها حبه للدعاية وتقريبه للمنافقين وانتحاله لأمجاد لم يحققها ولمواقف لم يقم بها.

وكان الجميع - بمن فيهم الوزير - يعرفون أن المقصود هو «يوسف السباعي» أما الوحيد الذي لم يكن يعرف فهو «يوسف وهبي» وقد أزعجه ما أكتب عنه، وكان يعاني من أمراض الشيخوخة فأرسل لي مع زميل صحفي رسالة تقول: يوسف بيه يسألك إنت بينك وبينه إيه؟.. وقررت أن أزور الرجل لأوضح له المسألة وأن أبحث عن «يوسف بيه» آخر لأكتب عنه. ولكنني لم أفعل، ففي الأسبوع نفسه سجنت مع عدد آخر من الكُتّاب والأدباء ووجهت لنا النيابة العامة أعجب تهمة في تاريخ القضاء وهي تهمة «مناهضة وزارة الثقافة».

ولم يكن بيني وبين «يوسف وهبي» بل وحتى «يوسف السباعي» نفسه، إلا كل ما هو خير، ولكنها القافية التي تحكم.. والحرية التي تُصادر والخلاف في الرأي الذي تعود بعضنا أن يستقبله بعصبية، فيصف المختلفين معه، بأنهم خونة أو مخربون فتكون تلك هي البداية التي تضيع معها القضية موضوع الخلاف في حوار عصبي يجري بين أنصاف حقائق تفتقد الإنصاف وتنتهي إلى أباطيل.

ليس معنى هذا أن ما قلته عن اليوسفين كان خطأ. ولكنه كان نصف الحقيقة. أما النصف الآخر فهو أنني كنت أدين لـ «يوسف السباعي»، بحبي للقصص والروايات، فقد كنت صبيًا حين قرأت له - مصادفة - روايته الشهيرة «السقا مات» ففتنني بقدرته على تصوير البيئة الشعبية.. وظللت أشد الرحال خلفه، فإذا كتب في صحيفة أو مجلة أصبحت من قرائها المداومين، وإذا نشر كتابًا في سلسلة كتب، جمعت كل أعدادها وبهذه الطريقة تعرفت على آخرين من الأدباء من جيله ومن الأجيال التي سبقته أو تلته أعجبت ببعضهم أكثر مما أعجبت به، لكنه ظل يحتل في قلبي المكانة التي يحتلها الحب الأول، الذي قد تَبْهَتُ ملامحه، لكن نشوته لا تغادر القلب!

وكنت أدين لـ «يوسف وهبي» بحبي للسينما، إذ كان بطل أول فيلم أراه فتسح دموعي في الظلام.. وما زلت أتذكرني جالسًا في مقاعد الترسو أتابع ذاهلاً أداءه الميلودرامي، وأحفظ كثيرًا من عباراته الزاعقة التي ذهبت مذهب الأمثال واحتلت مكانها بين المأثورات الشعبية.. مثل «ياللهول» و «شرف البنت زي عود الكبريت ما يولعش غير مرة واحدة» و «يامرات الكل يامزبلة» و«روحي وانتي طالقة.. بعدد شعر راسك - بعدد رمال الصحراء - بعدد القبور اللي انفتحت من عهد آدم لحد النهارده» وهي عبارات كنا نسمعها ونحن صغار فنبكي أو نصفق، ولما كبرنا أصبحنا كلما سمعناها نضحك ونصفر بل إن «يوسف وهبي» نفسه لم يكن يمانع من السخرية منها في أدواره الكوميدية وهي موهبته الأساسية.

ومع أن «يوسف السباعي» لم يكن عضوًا بتنظيم الضباط الأحرار الذي قام بالثورة، فقد ظل الحقيقة الثقافية الثابتة طوال عهد «عبد الناصر» لأنه كان ألمع الضباط الأدباء في العهد البائد، وكنت أظنه ناصريًا متحمسًا لوفرة ما قرأت له من مقالات دافع فيها عن كل سياسات العهد الذي أصبح الآن بائدًا هو الآخر، ولأنه كان الأديب الوحيد الذي أرخ لإنجازات الثورة بالروايات فكتب «رد قلبي» عن سقوط النظام البائد و «جفَّت الدموع» عن الوحدة

المصرية السورية و«أقوى من الزمن» عن السد العالي، وكان يُنظر إليه في الاتحاد السوفييتي ودول المنظومة الاشتراكية باعتباره أحد الوجوه البارزة في حركة التحرر الوطني المعادية للإمبريالية والمتحالفة مع المعسكر الاشتراكي لأنه الرجل الذي اختاره «عبد الناصر» لإدارة «منظمة التضامن بين شعوب آسيا وإفريقيا» التي كانت وعاء لهذا التحالف.

وربما لهذا السبب وقف كثيرون من اليساريين العرب في صف «يوسف السباعي» أثناء أزمة «الكاتب» وكانت مجلة قومية ذات نفس يساري وأتذكر أنني أمضيت وقتًا طويلا أشرح لأحدهم وجهة نظرنا. وكان مما قلته إن الوزير حصل على منصبه تقديرًا لدفاعه المجيد - أثناء مؤتمر للكتَّاب العرب - عن قرارات «لجنة النظام بالاتحاد الاشتراكي العربي» - التي صدرت في 4 فبراير 1973 - بفصل 120 كاتبًا وصحفيًّا من أعمالهم على رأسهم «توفيق الحكيم» و«نجيب محفوظ» وأنه يطبق سياسة تهدف إلى أن تنحاز الدولة لتيارات بعينها في الأدب والفن وتطهر أجهزة الثقافة من كل ما هو يساري سواء كان فكرًا أو شخصًا.. وعندما علق قائلاً:

- ولو يا أخي. ما بيصير تعاملوا الرفيق «يوسف السباعي» هيك معاملة.

اندفعت أضحك، وتذكرت دون مناسبة دموعي التي كانت تسح في الظلام وأنا أستمع مع جمهور الترسو إلى إحدى خطب «يوسف وهبي» العصماء.

وكان ذلك ما فعلته عندما وجه لي المحقق - في يناير 1975 - تهمة «مناهضة وزارة الثقافة»، وعندما وجه لزملائي تهمة كتابة قصائد وقصص مناهضة.. وما فعلته عندما أغلق «يوسف السباعي» - بعد أن انتقل من الوزارة إلى رئاسة مؤسسة «الأهرام» مجلة «الطليعة».. وهو ما رفضه كل من «أحمد بهاء الدين» و«إحسان عبد القدوس» إلى حدِّ التهديد بالاستقالة، مع أن أحدًا لم يمنحهما لقب «رفيق» وأدهشت ضحكاتي الصديق الذي حمل لي الخبر فقلت:

- إذا كان هذا ما فعله بنا «الرفيق يوسف» فماذا يمكن أن يفعله بنا ««الرفيق موسوليني»!

وآخر ما أضحكني من نوادر الرفيق «يوسف بيه» رواه لنا «ممدوح الليثي» منتج وكاتب سيناريو وحوار فيلم «الكرنك» المأخوذ عن رواية «نجيب محفوظ» الشهيرة.. فقد ذهب عام 1975 لمقابلته بمكتبه بوزارة الثقافة ليناقشه في المشاهد التي يطلب حذفها

من الفيلم. ولعله ظن مثل كثيرين أنه سيطلب حذف المشاهد التي تندد بما كان يقع من تعذيب في عهد «مراكز القوى» وفاء منه للعهد الذي كان أحد أركانه، فإذا بطلباته تتركز على حذف معظم المشاهد التي قام بأدائها في الفيلم الفنان «محمد صبحي» الذي شاء سوء حظه أن يقوم بدور النموذج الشيوعي بين أبطاله.. بما في ذلك مناقشاته وقيادته للمعتقلين في مقاومة إدارة السجن، وحتى جمل الحوار التي تظهره خفيف الظل، بل وطلب كذلك حذف مشهد تعذيبه الذي ينتهي بموته ولما سأله «ممدوح الليثي» ذاهلاً:

- أمال ح يموت إزاي يا أفندم؟

قال له «الرفيق يوسف» بحدة:

- عنه ما مات.. انت عاوز الناس تزعل ع الشيوعي لما يموت!

وكان «يوسف بيه وهبي» - كيوسف بيه السباعي - أستاذًا ماهرًا في العلاقات العامة وفي الدعاية.. لذلك أشاع عن نفسه - بعد الثورة - أنه أحد الذين مهدوا لها بمسرحياته التي ألفها وندد فيها بالإقطاع وشهَّر فيها بالباشوات ودافع فيها عن الشعب.. وهو ما كنت أصدقه وأبصم عليه بدموعي وأنا أتابع أفلامه وأصفق له بين جمهور الترسو.. إلى أن أتيح لي أن أعثر على نصوص لبعض من أهم مسرحياته وأكثرها جماهيرية.. مثل «أولاد الذوات» و«أولاد الفقراء» و«بنات الريف» و«يد الله» و«أولاد الشوارع».. وتوفرت على دراستها بحثًا عن هذه الثورة.. والأهم من ذلك بحثًا عن سر الجماهيرية الكاسحة التي حققتها مسرحياته في العشرينيات والثلاثينيات!

وسرعان ما عثرت على السر: فقد برز «يوسف وهبي» كمؤلف مسرحي، في أعقاب الحرب العالمية الأولى التي كانت مصر أثناءها معبرًا للجيوش المتحاربة، ومستقرًا للقوات الاحتياطية. وكما يحدث عادة أثناء الحروب وفي أعقابها، تعرضت أوضاعها الاجتماعية ومفاهيمها الخلقية لحالة من القلقلة العنيفة، وسادتها موجة من التحرر تطرفت أحيانًا لتصل إلى حدِّ التحلل.. وهو ما أزعج الفئات الاجتماعية الحريصة على التقاليد المستقرة..

وجاء «يوسف وهبي» ليعبر عن هذا الانزعاج، وليعابث الاتجاهات المحافظة في المجتمع، فالريف عنده، هو مستقر القيم الفاضلة من الشهامة إلى الصدق ومن الأمانة إلى شرف البنت الذي هو مثل عود الكبريت.. أما المدينة فهي موطن لكل شر، ومباءة

لكل فساد، ومفسدة لكل خلق . . والمرأة التي لا تفتح شبابيك بيتها هي التي تحافظ على شرفها، والجهل هو الذي يصون أخلاق المرأة، والشبان الذين يسافرون إلى أوروبا لكي يتعلموا، تفسد أخلاقهم، فالأوطان لا تتقدم إلا بأن ترتد إلى الوراء فتعود إلى حالتها البدائية لتنعم بالجهل والتخلف الذي يصون الأخلاق. ويحافظ على القيم!..

وهكذا وبفضل الدعاية والادعاء، وبتلك القدرة الباهرة، على تبني أيديولوجية جمهور الترسو.. دخل الرفيق «يوسف بيه السباعي».. والثائر «يوسف بيه وهبي» التاريخ، وما أكثر الذين يفعلون ذلك هذه الأيام..

غفر الله لهما.. ولهم.. ولنا!

# كرم مطاوع

## .... الموت في زمان غريب(*)



لا أعرف لماذا سكّنني «كرم مطاوع» وأنا في الحالة التي كنت فيها، وكان المفروض ألا يسكنني أحد سواي، فقد كنت في الطريق لإجراء عملية جراحية يخرج قلبي خلالها من الخدمة، لمدة ثلاث ساعات، إلى أن يتم إجراء توصيلات في الشرايين التي سدت الهموم أربعة منها، ومع أن احتمال أن يرفض القلب العودة إلى الخدمة، كاحتمال أن ترفض الشرايين التوصيلات الجديدة، كانا احتمالين قائمين، ولا معنى لتحقيق أحدهما أو كليهما، إلا أن يروح العبد لله في الباي باي، ويستريح قراء هذه الدنيا الفانية من قراءة مشاغباته ليبتلى بها سكان الدار الآخرة، فقد كان قلقي على حالة «كرم مطاوع» أكثر من قلقي على نفسي، ولعلي كنت قد توحدت معه، فأضفت القلق على نفسي، إلى قلقي عليه!

(*) العرب/ يومية عربية تصدر في لندن/ 10 يناير (كانون الثاني) 1997.

والحقيقة أنني لم أدهش لذلك التوحد، فقد كان «كرم مطاوع» أحد علامات جيلنا البارزة، لمع اسمه منذ أول عرض مسرحي أخرجه في النصف الأول من الستينيات، وهو مسرحية «يوسف إدريس» الشهيرة «الفرافير» التي أثار نصها الضجيج؛ لأنه توقف حائرًا أمام ثنائية «السيد» و «الفرفور» وجزم بفشل كل المحاولات التي بذلها الإنسان لإنهائها، وبإفلاس كل النظريات التي حاولت البشرية عن طريقها التوصل إلى مساواة حقيقية كاملة بين الأقوياء والضعفاء والأغنياء والفقراء والسادة والفرافير.. وهو كلام لم يكن من اليسير قوله في تلك السنوات التي كان عصر الأيديولوجية فيها في قمة وهجه وتألقه..

وهكذا جاءت «الفرافير» – نصًّا وعرضًا – لتصدم الذوق المسرحي الذي كان سائدًا آنذاك، ولتكون علامة فارقة في تطور المسرح العربي، الذي كان حتى ذلك الحين، لا يزال يتوزع بين «مسرح يوسف وهبي» و «مسرح نجيب الريحاني». ففضلا عن فكرتها الجريئة الصادمة في عصر كان يتسم باليقين الساذج، فقد انتقلت بالنص المسرحي من «التجسيد» إلى «التجريد» ومن واقعية «يوسف وهبي» الميلودرامية الفاقعة إلى ذهنية «توفيق الحكيم» التي لم تكن قد أخذت فرصتها كاملة.

وجاء إخراج «كرم مطاوع» لهذا النص الصادم، بمثابة انقلاب على الأسلوب الذي كان سائدًا من قبله، إذ انتقل بالعرض المسرحي هو الآخر، من «التجسيد» إلى «التجريد»، وأعاد تشكيل الفضاء المسرحي ليخلصه من الثرثرات التي لا تضيف للنص شيئًا، وأسند إلى الإضاءة أحد أدوار البطولة، بعد أن كانت مجرد حلية للزينة، ودمج بين الصالة وخشبة المسرح، فتدفق العرض المسرحي بإيقاع مليء بالحيوية، أتاح لـ «كرم مطاوع» أن يطرح شعاره الذي أثار مناقشات واسعة آنذاك، فأعلن أن المؤلف مسئول عن «النص المسرحي» فقط وأنه يستطيع أن يطبعه في كتاب ويتحمل المسئولية عنه، بصفته تلك، أمام الرأي العام وأن المخرج هو المسئول وحده – دون المؤلف عن العرض المسرحي، وله الحق – بحكم هذه المسئولية – في أن يتدخل في النص، ليحذف منه بعض المشاهد أو الأحداث أو الشخصيات، وله أن يطلب من المؤلف تعديل بعض أجزائه أو إضافة بديل لما حذف، باعتباره «مؤلف العرض المسرحي».

وبفضل هذا التجديد الذي أدخله «كرم مطاوع» استقر مفهوم الإخراج المسرحي عند المعنى الذي يبدو الآن بديهيًّا، لكنه لم يكن كذلك منذ ثلاثين عامًا، فلم يعد المخرج مجرد مترجم أو مجسد لنص على خشبة المسرح، بل أصبح شريكًا في تأليفه وصاحب رؤية

تضيف إليه وتفسره وتقدمه في عرض له خصوصيته، بحيث يمكن تقديم خمسة عروض لنفس النص، في وقت واحد يراها نفس المتفرج، فلا يشعر إلا بأنه يرى خمسة تفسيرات للنص أو خمس مسرحيات تختلف باختلاف المخرجين.

أما المهم، فهو أن «كرم مطاوع» كان ينتمي إلى الموجة التي اتخذت من المسرح - خلال النصف الثاني من الستينيات - أداة لنقد ثورة يوليو من داخلها، وكانت «الفرافير» على الرغم من تجريديتها وعالميتها، تسخر من شعارات تصفية الطبقات المستغلة، وإذابة الفوارق بين «السادة» و «الفرافير» التي انتهت بحلول سادة جدد محل القدماء وببقاء الفرافير كما هم.

وجاءت مسرحية «عبد الرحمن الشرقاوي» الشعرية «الفتى مهران» - التي أخرجها «كرم مطاوع» عام 1966 - لتحول صالة المسرح إلى ساحة للمعارضة، يؤيد فيها رواد المسرح كل ليلة، بالتصفيق الحاد المتصل، مونولوجات «الفتى مهران» الشعرية والتي تعارض من خلال رمز شفاف لا يحتاج إلى أي مجهود لفك شفرته- حل الأحزاب السياسية ومصادرة حق الاختلاف وحق المشاركة وترفض الزج بالجيش المصري في حرب اليمن بعيدًا عن ساحة القتال مع العدو الحقيقي، وتحذر من المنافقين والوصوليين، وتطالب السلطان بإقصاء العناصر التي تحيط به، وتعزله عن الشعب الذي يحبه ويؤيده.

كانت «الفرافير» و «الفتى مهران» ومسرحيات «كرم مطاوع» الأولى، ضمن موجة تمردت على الأشكال الفنية، حتى ما كان منها يعد آنذاك ثوريًا، وانتقدت الثورة من على يسارها وأخذت عليها أنها لم تعد ثورة كما ينبغي أن تكون، وتنبأت بالانهيار الذي كان قد أصبح وشيكًا، وهي موجة ضمت مسرحيات لـ «ألفريد فرج» و«سعد الدين وهبة» و «ميخائيل رومان» و «توفيق الحكيم» وروايات لـ «نجيب محفوظ» وأشعار لـ «صلاح عبد الصبور» و«أمل دنقل» و «عبد الرحمن الأبنودي».

وهي موجة ارتفع صوتها بعد هزيمة 1967 فواصلت البحث بين أنقاضها عن أسبابها، وطالبت بالصمود وبالمقاومة وبثورة حقيقية، حتى يمكن أن يتحقق النصر وكانت هذه الموجة شهادة للمبدعين بأنهم ملكوا بصيرة التنبؤ بالكارثة قبل وقوعها وملكوا الشجاعة ليعارضوا في ظروف غير مواتية كما كانت شهادة للنظام نفسه، بأنه كان أرحب صدرًا

وأكثر تقبلاً للنقد – بصرف النظر عن قدرته على الاستفادة منه – أكثر مما كان يظن خصومه.

وجاءت الخاتمة الطبيعية لتلك المرحلة من حياة «كرم مطاوع» عام 1974 حين قام ببطولة مسرحية «جواز على ورق طلاق» التي كتبها «ألفريد فرج» ليعلن بها الحقيقة، فالأسياد لا يمكن إلا أن يكونوا أسيادًا، وزواجهم من «الفرافير» هو – بحكم طبائع الأمور – وضع مؤقت، ومزيف ويخلو من الحب الحقيقي، إذ هو زواج على ورق طلاق.

بعد هذه المسرحية هاجر الاثنان «كرم» و«ألفريد» إذ لم تعد هناك حاجة رسمية إليهما في الظروف الجديدة، وخلال السنوات العشر التالية شاع الطلاق على خريطة الأمة، فلم يعد أحد يتحدث عن الحرية أو الوحدة أو الاشتراكية وأصبحت المطالبة بتحرير لواء الإسكندرونة السليب نكتة، والدعوة لاسترداد فلسطين السليبة إرهابًا وفشل الهجوم على الثورة، ليس لأنها لم تكن ثورة بما يكفي، بل لأنها كانت ثورة أصلاً.

وبدا هذا الجيل من المتمردين، الذين كانوا يدعون لثورة على الثورة، في ظل الأوضاع الجديدة، أشبه بفريق من الهاربين من مستشفى المجانين.. ولا بد أن الانسداد في شراييني بدأ خلال تلك السنوات، أما «كرم مطاوع» فإنه لم يستطع أن يبدع خارج نطاق المكان الذي يلهمه، أو بعيدًا عن الزمان الذي ألهمه، فاختفى في مكان ما من خريطة الأمة..

وحين عاد «كرم مطاوع» إلى مصر، بعد عشر سنوات من هجرته، كانت مياه ودموع كثيرة قد جرت في أنهار الأمة وكان كثير من الأشياء لا تزال تحمل نفس الأسماء وإن كانت لا تحمل نفس المدلولات، وكان القول بأن المخرج هو مؤلف العرض المسرحي قد أصبح من البديهيات ولكن بمعنى مختلف؛ إذ درج المخرجون على إلغاء مساحات واسعة من النص ليفسحوا مساحة للرقص والغناء، وأعطوا الممثلين الحق في إلغاء ما يشاءون من النص وإضافة ما يشاءون إليه.

باختصار كان الخروج على النص قد شاع في كل مسارح الأمة بما في ذلك المسرح السياسي!

وفي عام 1984 حل موعد الانتخابات العامة، ففكرت، وكنت مديرًا لتحرير جريدة «الأهالي» لسان حال حزب التجمع اليساري، أن أدعم موقف الحزب في الانتخابات

فنشرت تحقيقًا صحفيًا بعنوان «هؤلاء الفنانون أعضاء في التجمع» ونشرت أسماء كثيرين كان من بينهم «صلاح أبو سيف» و «يوسف شاهين» و «توفيق صالح» و «محسنة توفيق» فلم يعترض أحد سوى «كرم مطاوع» الذي أصر على تكذيب الخبر، رغم صحته، وأثار ضجيجًا أتعسني، ولابد أنه سدَّ جانبًا من شرايين قلبي خاصة حين قال لي صديق مشترك، إنه يفعل ذلك لأنه مرشح لمنصب إداري في مؤسسة المسرح، ويخشى أن يؤدي النشر إلى العدول عن ترشيحه!

ضاعت الأحلام العظيمة، وصغرت الآمال الكبيرة، ولم تعد هناك ثورة على الثورة، بل ولم تعد هناك ثورة أصلا، وأحاط بنا الأعداء من كل جانب، فانسدت شرايين القلب، وأصاب السرطان العظام..

ومع أنني كنتُ أضحك قبل دقائق من رفع قلبي من الخدمة، إلا أنني لم أجد فرصة لذلك حين عاد للخدمة؛ إذ كان أول ما وقع بصري عليه في الجريدة، هو خبر موت «كرم مطاوع».

مات «الفتى كرم» وحيدًا غريبًا في زمن ليس زمنه، بل وليس مؤهلاً لأن يعرف قيمته.. فوا خسارتاه!

# فريد شوقي

## هزيمة «سِتْ» الشرير



**بعد** مـا يزيد على نصـف قـرن من الفن، مثل خلالها مئات الأفلام والمسلسلات والمسرحيات، مات «فريد شـوقي»: شـرير الشاشة وملك الترسـو، وواحـد مـن أكثـر الممثلين جماهيرية فـي هذا القـرن، ذلك الذي كان عسـيرًا علينا - نحـن الذين تعرفنا إلى سـحر السـينما، ونحـن نجلس في مقاعـد الترسـو - أن نتصـور فيلمًـا لا يكون فيه شـرير، ونفضـل دائمًا أن يكون هذا الشرير هو «فريد شوقي»!

فمنذ أول فيلم سينمائي عربي، وحتى فترة قريبة جدًّا، وربما حتى اليوم، قامت الأفـلام العربية، على صراع نقلته في الغالب عن أفلام رعاة البقر الأمريكية، لكنها عَرَّبته باقتدار يدعو للإعجاب، وأضفت عليه ملامح محلية ليكون قـادرًا على اجتذاب جمهور الترسو.. فقد أدرك صنَّاع السينما منذ البداية، وبإلهام أقرب إلى الفطرة، أن جمهور الدرجة الثالثة،

هو الذي ينبغي أن يتوجهوا إليه بأفلامهم، وأن يعتمدوا على قروشه القليلة، في تمويل صناعتهم الوليدة؛ ليس فقط لأنه يمثل الجانب الأكبر من سوق الاستهلاك، ولكن كذلك لأنه الأكثر شقاء وتعاسة وحاجة إلى التسلية والترفيه..

وهكذا عاشت السينما العربية على صراع بين أربعة أنماط بشرية رئيسية، تختلف أسماؤها، وتختلف ملامح الممثلين الذين يقومون بأدائها، من دون أن تختلف أدوارها.. فهي ليست شخصيات من لحم ودم، تختلف عن غيرها، ويتميز كل منها عن الآخر، كما تتميز بصمات الأصابع كما هو الحال في دنيا الناس، ولكنها معان مجردة، تتصارع فيما بينها، لذلك لا تتغير الشخصيات منذ بداية الفيلم إلى نهايته، فالبنت دائمًا حلوة وطيبة، والشجيع دائمًا جريء وشريف وخيّر وابن ناس طيبين، والعبيط - والذي هو صديقه أو تابعه - يتطوع مثله لفعل الخير من دون أن ينتظر جزاء ولا شكورًا، أما الضلع الرابع فهو «فريد شوقي» أو الشرير الذي ولد كذلك، ويظل كذلك منذ أول مشهد في الفيلم، وحتى تظهر كلمة النهاية..

أما البنت الطيبة البريئة، فقد تكون ممثلة موهوبة، ذات ملامح رقيقة حالمة، لا تثير إلاّ العواطف البريئة، ولا تغري إلاّ بالحب العذري مثل «فاتن حمامة» - ولعلها مصادفة لا تخلو من دلالة أنها كانت زميلة لـ «فريد شوقي» في أولى دفعات معهد التمثيل، وأنهما اشتركا معًا في أول فيلم يظهر فيه وتمثله هي، بعد الأدوار التي أدتها في طفولتها - وقد تجمع إلى ذلك بعض الشقاوة مع القدرة على الغناء المرح مثل «ليلى مراد» و «شادية» و «صباح».

لكنها في كل الأحوال بنت طيبة إلى حدّ السذاجة، وبريئة إلى حدّ البلاهة، تفتقد الخبرة بالحياة وبالناس، كما ينبغي لفتاة ولدت وربيت في الحريم، ولم تتعلم ولم تخرج إلى سوق العمل، تنتمي لبلد متخلف وفقير ويعيش على الفطرة، معزولاً عما يجري حوله في العالم الواسع المليء بالحيتان، فهي منكسرة مثله، وضعيفة كما هو ضعيف، ويصعب أن تفرق بينها وبينه... وهي مرشحة بالطبيعة لكي تقع بين براثن الأشرار الفُجّار الذين تزدحم بهم الشوارع الكبيرة في المدينة الواسعة، والدول الكبرى في الدنيا التي لا حدود لها، ومؤهلة - بحكم الواقع - لكي تكون ضحية لأول شرير يصادفها في حياتها، كما وقعت «إيزيس» بين براثن «ست» الشرير في الأسطورة الفرعونية القديمة..

وحتى لو لم يكن هذا الشرير، هو «فريد شوقي» فإن جمهور الترسو الذي رآه يلعب هذا الدور، منذ فيلمه الثاني «ملائكة في جهنم» عام 1946 - كان يفضل أن يكون «ست» هو «فريد شوقي»، كما فضل دائمًا أن تكون «إيزيس» هي «فاتن حمامة»، ربما لأن التناقض بين حجمها الدقيق، وملامحها الرقيقة، وصوتها الخافت، وبين قامته الطويلة وملامحه الحادة وصوته الأجش، كان يعكس مدى الخلل في موازين القوى، بين الخير والشر، ويضفي على الصراع بينهما إثارة وتشويقًا، لصعوبة الحكم على نتيجته مع أنها معروفة سلفًا والأهم من هذا وذاك أنه يجعل لانتصار الخير- رغم ضعفه - على الشر- رغم قوته - حلاوة ذات مذاق مختلف، فالذين يجلسون في مقاعد الترسو، لا يختلفون عن «فاتن حمامة» في شيء، وهم مثلها تعساء وفقراء وضعفاء، يخضعون لهيمنة قوى شريرة، لا تقل قوة وشرًا عن «فريد شوقي»، وهم ينتظرون يومًا يسود فيه الخير، وينهزم فيه الشر، ويعتدل ميزان العدل..

وبسبب براءتها، وسذاجتها، تقع البنت الطيبة، بين براثن «فريد شوقي» الذي يتظاهر أمامها بالنقاء والطيبة، ويبدي تعاطفًا كاذبًا مع ما تعانيه من مشاكل، فتثق فيه، وسرعان ما تكتشف خديعته لها قبل، أو بعد، أن يغتال براءتها، فتهرب منه، أو يهرب هو منها..

في تلك اللحظة التاريخية الفاصلة التي يمصمص فيها رواد الترسو شفاههم أسفًا على البنت الطيبة التي هي مثلهم قليلة الحظ، وإلاّ ما لقيت - مثلهم - أذى لا تستحقه، بل تستحق عكسه، يظهر الشجيع الذي قد يكون شابًا رزينًا رصينًا من نوع «عماد حمدي» و«محسن سرحان»، وقد يكون أكثر وسامة وأخف حركة مثل «أنور وجدي» و «كمال الشناوي».. وعلى الرغم من أنه قد يكون ابن ذوات يحمل درجة البكوية من الدرجة الثانية، فإنه رجل طيب بالفطرة، ومن دون أسباب تبرر طيبته، فهو ليس شخصًا محددًا يجب أن يكون لسلوكه تبرير، ولكنه معنى أو فكرة أو رمز.. إنه «حورس» الذي سيعود يومًا ليكفكف دموع أمه «إيزيس» ويجمع أشلاء أبيه «أوزوريس».. ويظهر معه في اللحظة نفسها، «العبيط» الذي هو صديقه أو خادمه، ويلعب دوره عادة «إسماعيل ياسين» أو «شكوكو»، وقد يستبدل أحدهما بعبيطة مثل «زينات صدقي» أو «وداد حمدي»، تلعب دور صديقة البطلة أو خادمتها.. فيجد رواد الدرجة الثالثة أنفسهم يشتركون في الفيلم، وينتقلون من الترسو إلى الشاشة، ويتقمص كل منهم

شخصية «العبيط»، الخفيف الظل، المخلص الذي يساند الخير ويقف في صفه من دون أن ينتظر جزاء أو شكورًا..

المهم أن الشجيع يقع في غرام البنت من أول نظرة، فيحبها وتحبه وتحب ناقتها – أي خادمتها – بعيره، أي خادمه أو عبيطه، فيخف توتر رواد الترسو، بعد أن حصلت البنت الطيبة الغلبانة، أخيرًا، على حظها الذي تستحقه لطيبتها وإخلاصها، وهي «بُشْرَة خير»، تؤكد أن الزمن الذي يضن عليهم بالفرح وبالعدل، سينصفهم يومًا، لذلك تتصاعد ضحكاتهم على قفشات العبيط، وتعليقات العبيطة، ويطردون ما يملأ قلوبهم من كدر وأحزان وقلق، ويتابعون، بفرح حقيقي، مظاهر الحياة المرفهة التي وفرها الشجيع للبنت الغلبانة المنكسرة: ڤيلا واسعة ذات حديقه وافرة الخضرة، وسيارة فارهة، وملابس أنيقة، ومائدة عامرة بأطايب الطعام، ومطبخ فسيح يزدحم بالخدم والحشم، وفيه – فضلاً عن ذلك – ثلاجة 15 قدمًا..

لكن الحياة ما تكاد تصفو، حتى يعود الشرير «فريد شوقي» للظهور من جديد، عائدًا من السجن الذي أمضى فيه شهورًا أو سنوات عقابًا له على جريمة نصب، أو قادمًا من الكباريه الذي يديره، أو العصابة التي يقودها، بعد أن قرأ في الصحف نبأ عودة الوجيه «عماد حمدي» بصحبة زوجته الوجيهة «فاتن حمامة» من أوربا، بعد قضاء شهر العسل.. فيتذكر الغرام، أو بمعنى أدق، الشر القديم.. ويظهر فجأة أمام باب الڤيلا، ليهدد البنت الطيبة بأن يفضح المستور من تاريخها أمام حبيبها الذي لم يعرف عنه شيئًا.. وقد يكون هذا المستور، صورًا تجمعها به، حين كانت على علاقة به، أو وثيقة تدل على أنها كانت، أو أمها، تعمل راقصة في ملهى، ويبتزها مخيرًا إياها بين الفضح والدفع!..

وتقع البنت الطيبة في مأزق، وتغيض ابتسامتها الآسرة، ويعلو الهم ملامح وجهها الجميل، وتتلاشى ضحكات جمهور الترسو، ويتبدد تفاؤله بأن الزمن سينصفه يومًا.. ويعود القلق على مصير البنت ومصيره، ليناوشه من جديد، وهو يتابع محاولاتها المضنية، لإنقاذ سعادتها التي عاد «ست» الشرير ليقوضها، فهي تضطر للكذب على الولد الطيب، فتخرج من المنزل من دون علمه، لمقابلة الشرير في محاولة للتفاهم معه على استرداد خطاباتها وصورها، وتحتال على زوجها لكي تحصل منه على أموال تدفعها له، لكنه لا يشبع، ولا يكف عن المطالبة بالمزيد، فيتسرب الشك في إخلاصها

إلى قلب الزوج، ويظل يتصاعد إلى أن تلتبس عليه الأمور، فيطلقها ويطردها من منزله، وقد يحرمها رؤية ابنها. . لكن العبيط - على الشاشة وفي مقاعد الترسو - لا يفقد ثقته في براءة البنت الطيبة، فيعترض على موقف الولد الطيب، وربما يتشاجر معه أو يقاطعه، ولا يكتفي بهذا الموقف السلبي، بل ينشط بحماس، لفضح المؤامرة، ويشكل عصابة تتكون من الخدم وأبناء البلد الطيبين من أهل الحارة، ويشترك معها تلقائيًا جمهور الترسو الذي يظل - فضلاً عن ذلك - يتابع المجهود الضخم الذي تعجز عن القيام به «سكوتلانديارد» و«السي - آي - إيه»، إلى أن تنكشف الأسرار المطوية، وتنفضح خفايا المؤامرة الإمبريالية أمام الشجيع، فيخرج من حالة الاكتئاب التي حطت عليه، منذ أن اكتشف ما توهم خطأ، أنه خيانة حبيبته. . ويظهر في اللحظة المناسبة، ليشتبك في معركة فاصلة مع «فريدشوقي» يتبادلان خلالها الضرب بالكراسي واللكمات إلى أن تصل الشرطة لتقبض على «ست» الشرير أو تطلق عليه الرصاص، أو تطارده إلى أن تزل قدمه فيقع من شرفة، هذا إذا لم تعاجله آخر عشيقاته بطلقة رصاص عقابًا له على خيانته لها. .

تلك هي اللحظة التي يصفق فيها جمهور الترسو فرحًا، لأن الخير قد انتصر، ولأن الشر قد قُضِيَ عليه، ولأن الطيبين سيرثون الأرض كما تقول البشارة. .

ومع أن «فريد شوقي» قد نوّع في أدواره، وانتقل من دور الشرير الوحيد، إلى دور الشرير الأقل شرًّا الذي يصارع شريرًا أكثر جبروتًا مثل «محمود المليجي» أو إلى دور الشرير الذي تدفعه الظروف إلى الشر من دون أن يريده، بل وإلى دور الشجيع، تاركًا أدوار الشر لغيره، فقد كانت أدوار الشر التي أداها باقتدار، على الرغم من نمطيتها في رأي النقاد، هي التي منحته لقب ملك الترسو، وصنعت شعبيته الهائلة؛ لأن هزيمته في نهاية كل فيلم كانت تعطي لجمهور الدرجة الثالثة في السينما وفي الوطن وفي العالم الأمل في أن الطيبين هم الذين سيرثون الأرض كما تقول البشارة. .

## عبد السلام رضوان

## منفيون .. وحزانى

**وأنا** في طريقي إلى سـرادق العزاء في وفاة «عبد السلام رضوان» الذي مات فـي «الكويت» تنبهت لأول مـرة إلى أن الموت فـي الغربة يختلف عـن كل موت، ويضـفي علـى حزن الفـراق طعمًـا يجعلـه مختلفًـا عن كل حزن!.

لا تـزال ذاكـرتـي الطفلة، على الرغم من طوفان الـزمـان، تحتفظ بنظرة الحزن المركب التي كنت أراها في عيون أهالي قريتي، حين يدهمهم خبر وفـاة أحدهم في بلاد الغربة.. تنعقد الألسنة ويسرح الأسـى في الشوارع والأزقـة ويحتشد الرجال جميعًا في مدخل القرية، ينتظرون وصول الجثمان، كأنهم يعتذرون لصاحبه؛ لأنهم لم يكونوا إلى جواره لحظة أدركـه الـموت، لكي يسبلوا عينيه، وينوبوا عنه في تلاوة الشهادتين إذا ما أعجزه النطق، ولأنهم لم يقوموا نحوه، بما يتوجب على الأحياء أن

يقوموا به تجاه موتاهم.. أتذكر الآن وقفتي، وأنا طفل في السابعة، بين زحام الذين احتشدوا في مدخل القرية عند الفجر، ينتظرون وصول جثمان جدي الذي مات بأزمة قلبية أثناء قضائه لإجازة صيف في «رأس البر»، وجلستي الصامتة الدامعة إلى جوار جثمان أمي، ثم جثمان أبي، اللذين كان عليَّ أن أعود بهما في ظلام الليل من القاهرة التي ماتا فيها لكي يدفنا في القرية التي ولدا - وولدنا - فيها.

وأتذكر - أيضًا - مصائر الباشوات السبعة الذين تزعموا الثورة العرابية، ومات ثلاثة منهم في المنفى، لأكتشف أنني مازلت أحفظ النص الذي كتبه كبيرهم «أحمد عرابي باشا» - آمر لواء الجيش - في مذكراته، عن وفاة أولهم، فقد كتب «.. وفي هذا اليوم مات شهيد الوطنية والغربة عبد العال حلمي باشا ودفن في كولومبو.. ومن فضل الله عليه، أن الجو كان ربيعيًّا دافئًا.. وقد تجمعت أسراب من الطير فوق نعشه، تسير بسير الجنازة.. وحطت على قبره ونحن نستودعه أرض الله».

دلفت إلى سرادق العزاء ورأسي مسكون بأخبار الذين ماتوا في المنافي: عبد الله النديم الذي ظل مختفيًا في ريف مصر، تسع سنوات طوالاً، يؤلف الكتب ويتبادل رسائل مع «أحمد عرابي» في منفاه، وما يكاد الخديو «عباس حلمي» يعفو عنه، ويسمح له بإصدار جريدة حتى يعود إلى المشاغبة فينفى إلى يافا، ثم إلى إستانبول ليموت هناك، و«محمد فريد» الذي ساح بين المنافي لمدة سبع سنوات إلى أن مات في برلين عام **1919**، وعجزت أسرته عن تدبير نقل جثمانه، فتبرع بها تاجر من الزقازيق هو الحاج «خليل عفيفي» الذي سافر - على نفقته - إلى العاصمة الألمانية، ليعود به، بعد أن عزَّ عليه أن يدفن «محمد فريد» في أرض غير الأرض التي تشرد دفاعًا عن كرامتها وحريتها واستقلالها وسعادة شعبها..

سواء كان الموت في «رأس البر» أو كان في «برلين»، أو كان في «الكويت»، فهو موت في الغربة يستحق حزنًا مركبًا؛ إنه «الفلاح القراري» - أي المستقر في أرضه المزروع فيها - الذي يسكننا، فيجعلنا نرتعب من السفر، ونخاف شر السكك، ونحرص على أن نموت حيث ولدنا، وبين المشاهد التي تفتحت عليها عيوننا، ووسط الناس الذين تبادلنا معهم العواطف والمودات، وامتزجت ضحكاتنا بضحكاتهم، ودموعنا بدموعهم.

الآن وأنا أستمع إلى القارئ يتلو قول الله عز وجل ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ ﴾، [النساء: 78]. أفهم سر حزني المركب، ذلك أن «عبد السلام رضوان» لم يرحل فحسب، بل رحل كذلك في بلاد الغربة!

عرفت «عبد السلام رضوان» في منتصف السبعينيات ومع بداية موجة العداء الرسمي لمثقفي اليسار التي اتسم بها عهد الرئيس الراحل «أنور السادات»، والتي أسفرت عن صدور تعليمات سرية بتجميد الذين يعملون منهم في مجالات الصحافة والثقافة.. وفي جريدة «الجمهورية» - والتي كنت أعمل بها - وقد قيل لي: اقعد في بيتكم وسوف تصل إليك الماهية من غير علاوة ولا إنصاف.

ولأنني لم أتعود أن أكون مشردًا أهليًا أو رسميًا، فقد بحثت عن شيء أفعله، وقبلت أن أدير وكالة للخدمات الصحفية كان صديقي «سيد خميس» قد أسسها مع شريك له، واقترحت عليهما أن نضيف إلى أهدافها نشر سلسلة من الكتب بعنوان «دفاتر التاريخ العربي»، إذ كانت ظاهرة مسح الذاكرة الوطنية والقومية، - ولاتزال - تقلقني.. ورشح لي صديقي المستشار والمؤرخ «طارق البشري» كتابًا للمستعرب الأمريكي «ريتشارد ميتشل» عن الإخوان المسلمين الذين كانوا قد عادوا للظهور على الخريطة السياسية المصرية والعربية، بعد اختفاء استمر عشرين عامًا، ولأن الكتاب كان دراسة أكاديمية محايدة، تخلو من التحامل على الإخوان أو الانحياز لهم، فقد تحمست لنشره، وبحثت عن مترجم أمين ومثقف ينقله إلى العربية.. والغالب أن «سيد خميس» هو الذي رشح لي «عبد السلام رضوان»، وكان أيامها مثلي مشردًا رسميًا، يكره التشرد؛ إذ كان يعمل - منذ تخرجه في قسم الفلسفة بجامعة القاهرة عام **1969** - سكرتيرًا لتحرير مجلة «الفكر المعاصر» التي كانت تصدر آنذاك عن «الهيئة العامة للكتاب» ويرأس تحريرها المفكر المعروف الدكتور «فؤاد زكريا» إلى أن أدركتها جحافل اليمين التي استولت على أجهزة الثقافة في تلك المرحلة فأغلقتها بالضبة والمفتاح.

وككل فلاح قراري لا يستطيع أن يعيش بلا عمل أو أن يستيقظ من النوم من دون أن يذهب إلى الغيط ليزرع فسيلة، فقد أقرني على أن من واجبنا أن نقاوم أية محاولة لتهميشنا، أو لحرماننا من أن نؤدي واجبنا تجاه الوطن الذي أحببناه، وتحمس للمشروع الذي عرضته عليه، على الرغم من أنني حرصت على أن أوضح له بجلاء أننا نملك أحلامًا ولا نملك مالاً، وأننا سنغامر بالعمل ولا نستطيع أن نضمن النتيجة. في لقاءاتنا التالية بدا لي «عبد السلام» - والذي كان ينتمي إلى مرحلة مفصلية بين جيلنا والجيل التالي علينا - نموذجًا لأفضل ما في الجيلين، فقد كان من النوع الصامت المتأمل قليل

الكلام، عميق التفكير، جياش العواطف، والذي يعنيه أن يحبك لا أن يعلن هذا الحب، والذي يهتم بأن يقوم بما يعتقد أنه واجبه لا أن يملأ الدنيا دعاية لما لم يقم به..

كان - كما يقول صلاح عبد الصبور - عاطفًا لا عاطفيًّا.. مثقفًا لا ذرب اللسان!

وعلى عكس كثيرين من المثقفين فقد كان منزهًا عن داء الرغبة في تلويث كل الناس، يتعفف عن اغتياب الآخرين، ويتعامل مع نقائصهم البشرية بسماحة صدر، وطيبة قلب، ولأنه كان صفي النفس. لم تلوث قلبه موجدة، فقد كنت أشعر، كلما جلست إليه، أن الدنيا بخير، فتصفو نفسي وأغادره وقد غسل قلبي بالثلج. وكان إلى ذلك يأخذ الدنيا بالجدية التي تليق بأصحاب الرسالات، حتى لو لم يكن الأمر واضحًا لديه تمامًا، لكنه كان يهتدي إليه بقلبه وثقافته العميقة التي لم يحاول يومًا أن يستعرضها مفاخرا، أو أن يعتبرها ميزة تدعوه للتعالي على الآخرين. وفي فترة قياسية، ومن دون إلحاح أو مطاردة أو ملاوعة، أو مطالبة بمال، كان قد ترجم كتاب «ميتشل» عن الإخوان المسلمين، ترجمة دقيقة وأمينة، بصرف النظر عن قلة الأجر المادي أو المعنوي الذي ينتظره منه، كما ينبغي لإنسان يعنيه أن يجود عمله، وأن يتقنه؛ لأن هذا هو الواجب بصرف النظر عن أية تفاصيل أخرى.

وتأخر نشر الكتاب بسبب قلة ذات اليد، إلا أن «عبد السلام» لم يفقد حماسه، وجاءني ذات يوم بكتاب آخر للمستشرق السوفييتي «ليفين» عن تطور اتجاهات الفكر السياسي والاجتماعي في الشرق العربي في بداية القرن الماضي، واقترح أن يترجمه لذات السلسلة، ومع أن اختيار العنوان بدا لي ذكيًا، فقد صارحته بما يواجهنا من عقبات مالية، لكنه لم ينكص، واستثار حماسي للمواصلة، قائلا: إن علينا أن نقوم بما نعتقد أنه واجبنا بصرف النظر عن العقبات ومن دون حساب للنتائج.. وخلال شهور قليلة، كان قد ترجم الكتاب الثاني، بينما كنا قد اضطررنا للتنازل عن الكتاب الأول لناشر آخر بعد أن عجزنا عن تمويل إصداره، ثم وقعت أحداث 18 و 19 يناير 1977، واضطررت للهرب عدة شهور، ثم لقضاء شهور أخرى في السجن، خرجت بعدها لأجد المشروع أطلالاً.. واختفى «عبد السلام رضوان» لمدة عام أو عامين، ربما يكون قد سافر خلالها للعمل في إحدى الدول العربية، أو عاد إلى عمله مشردًا رسميًا في «هيئة الكتاب»، لكنني وجدته فجأة أمامي يعلن لي أنه أسس دارًا للنشر باسم «دار الفكر المعاصر»، وأنه

سيصدر سلسلة من الكتب، ومجلة غير دورية، وبدون ترخيص بالاسم نفسه، ويطلب مني مقالاً للمجلة وكتابًا للسلسلة، وحين ذكرته بأطلال المشروع الذي أقمته وشارك فيه، كرر عليَّ القول بأن علينا أن نقوم بواجبنا، لا أن ننشغل بالعقبات، وقال: لو حسبناها فلن نفعل شيئًا على الإطلاق.. وهذا مستحيل ولم أستطع أن أرد له طلبًا، ولم يستطع أحد غيري من الكتاب والمثقفين من جيلنا ومن أجيال أخرى سبقتنا ولحقتنا أن يرد له طلبًا. كتب الجميع بلا أجر، وبلا مناقشة، كنا جميعًا بين مشرد أهلي ومشرد رسمي، وبين سجين ومنفي، وكنا ندرك أن «عبد السلام» لم يقم بمشروعه لكي يتكسب من ورائه، ولكنه فقط يقوم بما يعتقد أنه واجبه وواجبنا، كان الظلام في تلك السنوات يزحف بقوة مخيفة على ثقافة الوطن، وكنا - وكان - حريصين على أن تضيء بين طياته المتكاثفة شمعة مهما كانت الريح عاتية..

ومع أن «دار الفكر المعاصر» أصدرت عددين من مجلتها، وأصدرت سلسلة من الكتيبات تضم مجموعات قصص ودواوين شعر ودراسات في الفكر والتاريخ وعلم الجمال، إلا أنها لم تستطع أن تصمد في السوق، وأفلست بعد قليل، ولم يأسف «عبد السلام رضوان» لأنه باع كل ما يملكه، وأنفقه عليها، كان فقط يشعر بالرضى لأنه قام بما يعتقد أنه واجبه، وكان كل ما يشغله هو أن يبحث عن وسيلة أخرى لكي يواصل أداء هذا الواجب.

وذات يوم من عام 1980، عهدت إليَّ لجنة «الدفاع عن الثقافة القومية» - وهي لجنة جبهوية مستقلة تشكلت لمقاومة التطبيع الثقافي مع إسرائيل الذي التزمت به مصر، بموجب المعاهدة التي وقعت بين البلدين - بإصدار نشرة باسمها اخترت لها اسم «المواجهة»، وبعد أن انتهيت من تجميع مادتها، بحثت عن جهة أصفها فيها على الآلة الكاتبة، لنصورها بعد ذلك بطريقة الماستر التي كان المثقفون اليساريون يلجئون إليها لمقاومة الحصار المفروض عليهم في تلك السنوات الكئيبة، وذهبت بأصول النشرة إلى مقر «دار الفكر المعاصر»، وكان مجرد غرفة فقيرة في بناية قديمة تطل على «ميدان عابدين»، فوجدت «عبد السلام رضوان» مشتبكًا في نقاش مع عدد من الدائنين من أصحاب المطابع وأصحاب محلات بيع الورق الذين جاءوا يطالبونه بما تراكم عليه من

ديون، بسبب شغفه الدائم بالقيام بما يظن أنه الواجب.. وحين حدثته في الموضوع تسلم الأصول من دون أي كلمة.. وبعد يومين اتصل بي ليقول لي: «الأمانة» جاهزة.

ووجدت الأمانة قد أنجزت بأمانة، على النحو الذي عهدته دائمًا في «عبد السلام رضوان»، كان واضحًا أنه أشرف بنفسه وبدقته المعهودة على مراجعة الصف والاطمئنان إلى خلوه من الأخطاء النحوية والمطبعية، وإلى تنفيذ كل ما طلبته من مواصفات، وتجاهل كلمات الشكر التي وجهتها له، وحين قلت له إننا كنا قد رصدنا في اللجنة مبلغًا متواضعًا لتكلفة صفها، وتمنيت عليه أن يقبله، نظر إليّ نظرة عتاب طويلة، غادرت بعدها المكتب وأنا أتعثر في خجلي، حتى كدت أصطدم بدائنيه على سلم البناية..

وعلى امتداد السنوات التالية كنت ألتقيه أحيانًا في مقهى، أو يتصل بي هاتفيًا لكي يسألني عن شيء، وكنت أسمع أحيانًا أنه سافر إلى هذا البلد أو ذاك، إلى أن استقر به التجوال منذ بداية التسعينيات في الكويت، حيث تنقل بين مجلة «العربي» وسلسلة «عالم المعرفة»، ومجلة «الثقافة العالمية» ومجلة «عالم الفكر» وكنت أتابع ما يترجمه بقلمه من كتب أو مقالات، وأتعرف إلى اختياراته الذكية فيما يترجمه أو يكتبه غيره، سعيدًا بأنه وجد أخيرًا مكانًا يستوعب طاقته الهائلة، ويشبع رغبته العارمة في أن يستيقظ كل صباح فيذهب- ككل فلاح قراري - إلى الغيط، لكي يروي شجرة أو يزرع فسيلة، فإذا زحف الظلام أضاء شمعة غير عابئ بالعواصف، ومن دون أن يكثر الكلام.. وقد ظللت طوال ذلك الزمن أدهش لأنه اختار أن يترجم، ولم يحاول أبدًا أن يؤلف كتابًا، على الرغم من تفوقه في الدراسة؛ إذ كان الأول على دفعته في قسم الفلسفة عام 1969، وعلى الرغم من أن تأليف الكتب أصبح - في زماننا - مثل شكة الدبوس، يستسهله المبتدئون من صغار الكتّاب وناشئة الصحفيين.. وربما كان السبب أنه كان شديد التواضع يكاد يخلو من أي غرور أو ادعاء، وربما لأنه بسبب ثقافته العميقة وقراءاته الموسعة، أدرك أن تأليف الكتب ليس لعبة، ولكنه دور، وربما لأنه تصور أن ما يترجمه أكثر فائدة للوطن وللناس مما قد يؤلفه.. ولعله كان يتوهم - مثلنا جميعًا - أنه لا يزال في العمر بقية، يتفرغ فيها لهذه المهمة.

وقبل أسابيع قليلة، دق جرس الهاتف، لأجد «عبد السلام» على الطرف الآخر، وكانت قد مضت سنوات لم أسمع فيها صوته أو أراه، وأنعشني صوته الهادئ، فصرخت أرحب به، وسألته عن أحواله فَزَاغ من السؤال، وبدا لي أنه غير راغب في إطالة الحديث، فلم ألح عليه.

قال: إنت واحشني وعاوز أشوفك.

قلت: وإنت كمان.

وسألني: ألاقي عندك نسخة من كتاب «الإخوان» الذي ترجمته؟

قلت: ليس عندي سوى نسختي ولكنها لا تعز عليك!

وانتهت المكالمة بعد أن اتفقنا على موعد لكي يمر عليّ لم يعارض فيه، ومع أنني انتظرته، ومعي الكتاب إلا أنه لم يأت، ولم أعرف إلا وأنا جالس في سرادق العزاء أنه كان يحدثني من أحد مستشفيات الكويت، وقال لي شقيقه «محمود رضوان» إنه اتصل به هاتفيًا بعد ذلك بأيام، ثم دخل في غيبوبة لم يعد منها..

ترى ما الذي دفع «عبد السلام رضوان» لكي يتصل بي يومها؟ وما الذي ذكره بذلك الكتاب الذي ترجمه منذ أكثر من ربع قرن؟.. ولماذا وافق على لقائي في الموعد الذي حددته له مع أنه كان طريح فراش المرض؟!

أسئلة كثيرة كانت تشغل ذهني، بينما كنت أتأمل الجالسين حولي، وكانوا خليطًا من مثقفي الستينيات والسبعينيات، جيل مجلات الماستر وثقافة المقاومة، قادة طلابيون، وصحفيون وأدباء وأساتذة جامعات، لا يخلو سجل أحدهم المهني من سنوات فصل وتجميد وتأشيرات تسكع بين عواصم العالم، حين ضاق صدر الوطن ببعض أبنائه، وحين كان الخيار هو أن تؤيد أو تهاجر.. أو تبقى وتعارض وتتحمل كل النتائج...

اكتهل الشباب، وشاخ الكهول، وقال واحد: لم نعد نلتقي إلا في المآتم.. ترى في مأتم من منا سوف نلتقي في المرة القادمة!

# إبراهيم منصور:

# منطقة حرة في زمان ليس كذلك



1

**ذات** يوم منذ أكثر من عشرين عامًا، وأثناء ندوة «نجيب محفوظ» التي كان يعقدها صباح كل جمعة بكازينو قصر النيل، سأله صحفي كان يجري معه حديثًا، عن الناقد الذي يتوقف أمام آرائه في أعماله الروائية، فقال الكاتب الكبير على الفور: «إبراهيم منصور».

وعبر ناقد من أغزر الذين كتبوا عن أعمال «نجيب محفوظ» عن دهشته، وربما عن غيظه، فقال معترضًا: لكن «إبراهيم منصور» لم يكتب شيئًا عن أعمالك يا أستاذ نجيب.

ورد الكاتب الكبير على الفور: لكن أنا «شفته» بينقد..

وتعالت ضحكاتنا، تميزت من بينها ضحكة «إبراهيم منصور» الجهورية، شماتة في الناقد المعترض، وإعجابًا بلفتة «نجيب محفوظ» الذكية.. صحيح

أن «إبراهيم منصور» لم يكتب حرفًا واحدًا في النقد الأدبي، لا عن «نجيب محفوظ» ولا عن غيره، إلا أننا جميعًا قد «شفناه» أو بمعنى أدق «سمعناه» يتحدث عن الأعمال الأدبية التي يقرؤها، ويحللها بطريقة تكشف عن ثقافته العميقة، وذوقه الأدبي الرفيع، كما كانت مناقشاته معنا، على المقاهي، وفي جلسات السمر بالمنازل، وحتى في زنازين السجون، تنطوي على آراء عميقة ونظرات نافذة في الأدب وفي السياسة أصبحت بعد ذلك مصدرًا لبعض ما نكتبه..

بعد قفشة «نجيب محفوظ» اقترحت عليه أن يطبع كارت يكتب فيه «إبراهيم منصور.. الرجل الذي شافه نجيب محفوظ ينقد»، وأطلقتُ عليه لقب «أعظم ناقد شفهي في مصر».

ولأن أمي كانت تقول «صاحبك من بختك»، فقد كنت أحد الذين أسعدهم الحظ بصداقة «إبراهيم منصور»، ولا أتذكر أين ولا متى رأيته لأول مرة، والأغلب أن ذلك قد حدث في بداية الستينيات في شقة صديقنا المشترك الروائي الراحل «غالب هلسا»، اجتذبتني شخصيته المنطلقة، إذ بدا لي للوهلة الأولى أشبه بمنطقة حرة، لا تحدها حدود ولا تغللها قيود، لا تعترف بقانون، فهو لا يكف عن الكلام ولا عن الضحك، ولا يتوقف عن التنقل بين المقاهي والمنازل، ولا يعرف مواعيد للنوم أو للطعام، ولا يخضع لأي نظام.

فيما بعد أدهشتني ثقافته الموسوعية، وأدهشني أكثر شغفه بالمعرفة، وبدا لي أنه - كما قال «طه حسين» عن نفسه في سيرته الذاتية «الأيام» - «طُلَعة»، مسكون بالرغبة في الاطلاع والمعرفة، يقرأ الكتب والصحف والأفلام والمسرحيات ومعارض الفنون التشكيلية والموسيقى، ويقرأ كذلك تجاعيد وجوه الناس وقهقهاتهم.. ويجد أنسًا في الاستماع إليهم، وفي الكلام فيهم.. وعنهم..

ومع أنه يستحق لقب كبير النمامين العرب؛ إذ هو لا يكف عن نقل الأخبار، على نحو كان يؤهله - لو واصل العمل بالصحافة- لأن يحقق سبقًا صحفيًا كل يوم، إلا أنني على طول معرفتي به، لم أسمعه في حياتي، ينقل عن إنسان - مهما كانت خصومته ضده - خبرًا يشينه، لذلك اعتبرته نموذجًا لمدرسة النميمة الحميدة، التي تنطلق من روح فنية، تتعاطف مع الإنسان ولا تحمل عليه إصرًا، ولا تكرهه، بل تسخر من تناقضات سلوكه، باعتبارها من ظواهر الطبيعة، ومن سيكلوجية الفرد ومن أسس الاجتماع، وفي المرات القليلة التي كان يشن فيها حملات على آخرين، كان يفعل ذلك لأسباب قد يتقبلها، أو يصمت عنها الآخرون، كاهتضام حق ضعيف أو التجبر على عاجز، تعكس سلامة فطرته الإنسانية- التي تؤمن بأنه لا عيب إلا العيب!

تعود «إبراهيم منصور» أن يختفي أحيانًا لأسابيع، وأحيانًا لشهور، وفي كل مرة يعود لنكتشف أنه كان يفعل شيئًا غريبًا وذات يوم طبَّ عليَّ بعد غياب، وفي يده خرائط مساحية لشوارع أحياء «الجمالية» و«الأزهر» و«الحسين»، وأخذ ينقب في ذاكرتي وفي مكتبتي عن الكتب التي تتناول خطط القاهرة في العصور الوسطى، وقال لي إنه بسبيله لتأليف كتاب عن «الازدواج الحضاري»، وصحبني معه إلى حواري المنطقة حيث كنا نمضي ساعات طويلة نتفقدها ونراجع الواقع على ما يحمله من خرائط وكتب، وأذهلني حجم العلاقات التي أقامها مع سكانها من القهوجية والعلافين وباعة المسابح والحرفيين والتجار، وانشغلت عنه، وبعد شهور سألته عما تم في مشروعه، فقال: فهمت الموضوع.. قلت: والكتاب؟

قال: ألفه إنت!

وقد عرف «إبراهيم منصور» بيننا بتعليقاته وتشنيعاته اللاذعة، وذات مرة ضبط صديقنا الروائي المتميز «جميل عطية» المعروف بقصر قامته، يتناقش في السياسة، ويفتي في مسائل البرجوازية الكبيرة والمتوسطة وما أشبه، فقال له:

- إنت برجوازية قصيرة ما لك إنت والبرجوازية الطويلة.

وعندما لاحظ أن «جميل» يتعنت مع ماسح الأحذية في المقهى، ويضطره إلى إعادة تلميع الحذاء عشر مرات، أشاع أنه يفعل ذلك؛ لأنه لم يعد يجد لذة حسية إلا في مسح حذائه.. ووقف المحامي اللامع «عادل أمين» يدافع عنه أمام محكمة تظلمنا أمامها، عام 1975، من قرار حبسنا احتياطيًّا على ذمة تنظيم وهمي اسمه «اليسار الجديد»، فدلل على بطلان التهمة بأنه شاب من أسرة كريمة، يعيش حياته بالطول والعرض، وأن التهمة الموجهة إليه لا تتناسب مع نمط حياته، وسأل رئيس المحكمة - وكان ثقيل السمع - عضو اليمين عن معنى العبارة.. فأجابه بصوت عال:

- يعنى هلاّس..

فضج الجميع بالضحك.. ورفض القاضي تظلمه، وأمر باستمرار حبسه، فظل طوال الطريق يضحك وهو يقول:

- اتحبسنا واتشتمنا..

مع تتالي الأيام، عرفت، أنه – على عكس ما يوحي به مظهره الكاجوال – ابن ذوات، ينتمي إلى أسرة كبيرة، فقد كان والده من كبار رجال القضاء، بينما يعمل إخوته في مناصب كبرى، أما هو فقد أمضى سنوات في كلية الحقوق غادرها بعدها إلى المعتقل، ومع أنه خرج منه بعد سنوات، إلا أنه لم يعد إلى الكلية أو غيرها منذ ذلك الحين وفضل أن «يصيع» بين دور الصحف ودور الكتب يعمل أحيانًا، ويتفرغ للقراءة والصياعة الحرة غالبًا، فبدا لي أقرب إلى «حسين شداد» – أحد أبطال «ثلاثية نجيب محفوظ» – ابن الذوات الصعلوك، والمثقف المشغول بأن يعيش الحياة لا أن يكتب عنها، وأن يقرأ ليستمتع بدلاً من أن يتعب نفسه، فيكتب ليستمتع الآخرون.

لكنه – على العكس منه – ظل مشغولاً دائمًا بالقضايا العامة، وظل جزءًا مهمًّا من مجتمع المثقفين المصريين؛ خاصة جيل الستينيات والأجيال التالية له، فكان القوة الدافعة وراء مشروعات ثقافية مهمة، يقف على رأسها مشروع «مجلة جاليري 68» التي صدرت في العام التالي للنكسة، لتقدم جيلاً كاملاً من المبدعين تلمع أسماؤهم اليوم، وعلى صفحاتها نشر قصته الوحيدة «اليوم 24 ساعة» ثم نسي – كالعادة – أن يكمل المشوار. وكان الدينامو الذي جمع معظم التوقيعات على البيان الذي دخل التاريخ باسم «بيان توفيق الحكيم» الذي صدر عام 1972 ووقع عليه أكثر من مائة من الكتاب والأدباء والفنانين والمثقفين، يساندون فيه الحركة الطلابية ويلحون على خوض الحرب لتحرير الأرض المحتلة، وفي اليوم الذي تبادلت فيه مصر التمثيل الدبلوماسي مع إسرائيل، كان ثائرًا جدًّا، لأن أحدًا لم يفكر في الخروج بمسيرة احتجاج، وجلس على المقهى يناقش الأمر مع آخرين، حاولوا إقناعه بأن الظروف غير مناسبة، وأن قوى الأمن مستنفرة، لكنه لم يقتنع وحتى بعد أن اقتادوه إلى المعتقل لكي يحولوا بينه وبين ما كانوا يعتبرونه جنونًا..

في السنوات الأخيرة، أصبحت شديد القلق على صحته، صحيح أن الله وهبه هيكلًا عظميًّا قويًّا، إلا أنه كان – ولا يزال – يفرط في استهلاك نفسه، ولذلك قلقت حين علمت منذ أسبوعين أنه يدعو المثقفين لتنظيم إضراب عن الطعام من أجل طرد السفير الإسرائيلي من مصر، ليس فقط لإدراكي بأن سقف مطلب الإضراب يبدو عاليًا، ولكن لأن قرار رجل في السبعين من عمره الإضراب عن الطعام أمر لا معنى له إلا أن يموت..

رجل واحد، هو الذي يستطيع أن يتخذ مثل هذا القرار، هو «إبراهيم منصور»؛ لأنه منطقة حرة، لا تملك إلا أن تشتاق إليها، وتحبها وتقبل كل ما تفعله.

## 2

لا أتذكر متى عرفت «إبراهيم منصور» لأول مرة ولا أرى أهمية لأن أتذكر؛ إذ كان محتمًا أن أعرفه لأنه ظل على امتداد أكثر من ثلاثين عامًا منتشرًا في الهواء الثقافي الذي تتنفسه القاهرة، على نحو لابد أن يتسلل معه إلى قلبي وعقلي وروحي ولابد أنني - كغيري- قد عرفته في مقهى أو ندوة أو معرض أو سينما أو مسرح أو شقة صديق مشترك.

على امتداد كل تلك السنين لم أره إلا ماشيًا أو واقفًا وفي المرات القليلة التي رأيته فيها جالسًا كان كل شيء فيه يتحرك؛ أصابعه وكفه وذراعاه وساقاه.. وعصاه.... وبالطبع لسانه.

كان «مَكْلَمة» شجية من النوع الذي يطربك ويسليك ويمتعك ويعلمك ويثقفك ويضحكك، سريع البديهة خفيف الظل يقتنص النكتة وهي سارحة في الهواء، وكأنه خُلِق لاستقطارها من الهم الكثير الذي عاشه جيلنا، فتتعالى قهقهاتنا وتنبسط معها تجاعيد القلب المقطب.

وكانت فكاهته عذبة وصافية وإنسانية فعلى كثرة من عرفت من الناس لم أقابل أحدًا مثل «إبراهيم منصور» ينظر إلى البشر كما خلقهم الله، ويراهم في ضعفهم وقوتهم، ويلتمس لهم الأعذار، ولا يرى عيبًا إلا العيب، وكنت الذي أطلقت عليه صفة «مؤسس مدرسة النميمة الثقافية الحميدة»،.... إذ كان يملك حساسية خاصة وشغفًا هائلاً بالتقاط تناقضات السلوك الإنساني بما في ذلك سلوكه هو نفسه ليتخذ منها مادة لتأمله ولفكاهته ولنميمته من دون أن يحمل قلبه موجدة على أحد أو يقول عنه في غيابه - شيئًا لا يقوله في حضوره.

وكنت آنس له كثيرًا ولا أمل من الاستماع أو الحديث إليه، والحوار معه، فقد كان لديه دائمًا شيء جديد يقوله، قرأه في كتاب أو صحيفة أو سمعه من آخرين أو استخلصه من تأملاته فيما يجري حوله، وكان قادرًا على أن يحرك فكر الذي يتحاور معه حتى لو قال كلامًا فارغًا... وكان واحدًا من قليلين عرفت معهم معنى أن يأتنس إنسان بآخر.. ولم أكن أعني حين أجلس معه بأن أبذل أي جهد في اختيار عباراتي أو إخفاء أفكاري، أو تزييف مشاعري فقد كان - في جلساته الضيقة- يخلق جوًا من الصفاء تختفي معه كل منغصات الحياة، فيقترب الحلم المستحيل ويعود الأمل الضائع ويخلو وجه الحياة من القبح والزيف وسناج النفوس والقلوب.

وكان يبالغ في تقدير ما يتوهم أنه قدرتى على تنظيم الأفكار ، ولعل ذلك ما جعله يتخذ مني كثيرًا، شاخصًا لإطلاق المسودات الأولى لأفكاره قبل أن يشرع في تنفيذها وكان يغيب طويلاً ثم يطب عليَّ فجأة، وبعد تبادل الأحضان والقبلات والشتائم والضحكات والتشنيعات وشرب القهوة ولعن سنسفيل الحكومة يبدأ في عرض الفكرة التي تشغله، فأستمع إليه صامتًا ولا أقاطعه إلا بسؤال أو همهمة ثم نبدأ في مسامرة طويلة حول الفكرة نتذاكر خلالها أشخاصًا وتواريخ ونوادر وأفكارًا ثم أقول له - بالتفصيل غير الممل - رأيي الذي يتراوح بين التحمس للفكرة أو تسخيفها، أو إدخال تعديلات عليها، وهو ما كان يأخذ ببعضه، أو يلقيه من النافذة قبل أن ينصرف، لأكتشف في كل مرة أنه كان يسعى لبلورة الفكرة بالحديث إليها معي، أكثر مما كان معنيًّا بالحصول على رأيي فيها.

وكان يملك موهبة خارقة في الألفة والإيلاف: سحبني ذات مرة من يدي إلى قلب القاهرة الفاطمية المملوكية، وما كدنا نصل إلى ميدان الأزهر، حتى أخرج من حقيبته خريطة مساحية للمدينة، ومضى يستكشف عبرها مواقع المساجد الأثرية والأضرحة، والوكائل والأسبلة، وأطلال القصور والعهود والأزمان، وإلى كل منها كنا ندخل ونتجول ونتحاور معًا ومع الآخرين. وكان مشغولاً أيامها في أعقاب عاصفة «كامب ديفيد»، بقضية الهوية أو ما أسماه «الازدواج الحضاري»، باحثًا عما تبقى في روح الجماعة المصرية المعاصرة من آثار ما توالى عليها من حضارات فرعونية ويونانية ورومانية وعربية وأوربية وفي المقاهي الصغيرة التي كنا نستريح إليها. أثناء ذلك كان يتأمل في وجوه الجالسين وبعد قليل يلضم مع أحدهم في حديث، ينقله إلى منضدتنا ويدير معه حوارًا بسيطًا وآسرًا كنت أظنه بعض نزواته الفنية، إلى أن اكتشفت أنه يتخذ ممن نلتقيهم من نماذج بشرية، حالات معملية لاختبار فروضه حول تأثيرات ظاهرة الازدواج الحضاري على الشخصية المصرية.

وحين عدت بعد أسبوعين شغلت خلاله عن مصاحبته في جولاته كان «إبراهيم أفندي بتاع المساحة» - كما سماه الناس في المنطقة - قد أصبح شخصية بارزة في معظم الحارات والأزقة، وكان قد ضم لكشكول أصدقائه، نجارين وحدادين وباعة مسابح وبخور وحشاشين ونحاسين.

وكنت شديد الإعجاب بعمق ثقافته وثراء موهبته، لذلك كنت أقرعه كثيرًا لأنه يضيع وقته في التصعلك وفي الحديث، ولأنه يقرأ كثيرًا جدًا، ويتكلم كثيرًا جدًا ويكتب قليلاً جدًّا وكان يشنع عليَّ كثيرًا قائلاً إنه يكفي أن أجد في يدي قلمًا حتى يظل - القلم - يكتب إلى أن ينفد ما به من حبر.

ثم أدركت أنه تنويعة على ذلك النمط من المثقفين الذين يجدون متعة في القراءة، ويكتبون بألسنتهم أكثر مما يكتبون بأقلامهم ويوزعون أفكارهم على كل من يعرفونهم ويستمتعون بأن يقرءوها بأقلام الآخرين، بما في ذلك بعض ما كتبته أنا نفسي.

في جنازته احتشدنا نحن الذين نسمى جيل الستينيات، وقد تجاوزنا الستينيات، تأملت أسيانَ آثار الزمن الوغد الذي هزمنا.. نحن الذين خضنا كما يقول «عبد الرحمن الشرقاوي» معركة المصير بلا دروع ضد اللصوص الدارعين.

تذكرت بلا مناسبة قول خالد بن الوليد: هآنذا أموت في فراشي، أنا الذي لا توجد مساحة في جسدي تخلو من ضربة سيف أو طعنة رمح.. وبلا مناسبة كذلك ارتفع صوت «أم كلثوم»، تغني من كلمات بيرم التونسي:

«آه ياللي أسست وهدِّيت

آه ياللي عمرت وعلِّيت

آه ياللي أَضحكتْ وأبكيت

دا الأنس كان إنت

والانسجام إنت

والزهر كان إنت

والابتسام إنت

ما تقول لي فين إنت؟»!

لوحت لجسده الثاوي داخل النعش بيدي وهمست: مع السلامة يا جميل.

## محمد جاد

# أحلام المقهورين ورؤى القديسين(*)

**عرفت** «محمد جاد الـرب علي» في بداية الستينيات.. حدث ذلك فـي شـقة العجـوزة، وكانـت تقع في الطابـق الأرضـي مـن إحـدى بنايات شـارع جانبي، من شوارع الحي الذي كان لا يـزال - آنذاك - من أكثر أحياء العاصـمة هدوءًا وسكينة، وكانت الشقة أقرب إلى مسـتوطنة لفريق من طلاب كليـة الفنـون الجميلة يقيم بعضـهم فيها ويسـتقبلون فيهـا أصـدقاءهم المقيمين والعابريـن، مـن الفنانيـن التشـكيليين والشـعراء وكتـاب القصـة وأعضـاء التنظيمات اليسارية السرية، فإذا تركها أحدهم تنازل عن عقـد الإيجار لغيره، حتـى أصـبحت أشـبه بفنـدق بـلا أجر يسـتطيع كل مـن عـرف أحد سـكانها أو زارهـا يومًا، أن يلجأ إليها إذا احتاج لمكان يقيم فيه عدة أيام، وكان معظمهم ينحت أيامها الصـخر بأظافره في زمن كان متخمًا بالأحلام وعمر كان مسكونًا بالأوهام، ليصـنع شـيئًا جميلاً للوطن الذي أحبه كل منهم بطريقته.

---

(*) القاهرة/ أسبوعية ثقافية مصرية/ 31 مايو (أيار) و14 يونيو (حزيران) 2005م.

ويبدو أن عقد إيجار الشقة كان قد انتهى إلى «محمد جاد» الذي كان - آنذاك - موظفًا صغيرًا يعمل بـوزارة التموين، وكان يعاني في جمع إيجارها من سكانها الدائمين والمؤقتين، الذين كانوا - بالمصادفة المحضة - يختفون في الأسبوع الأول من الشهر.

ولأن «محمد جاد» كان يكتب أيامها القصة القصيرة، فقد تحمس لمشروع إصدار مجموعة قصصية، متعددة المؤلف، تضم قصة واحدة لكل واحد من شباب الجيل، وكان مهتمًا اهتمامًا بالغًا بها، يعيد قراءة النصوص، ويراجع الرسوم التي رسمها لها فنانو شقة العجوزة، وفي أول لقاء لنا قرأ لي بعض قصصها، ولما عرف أنني أكتب القصة القصيرة، طلب إليّ أن أشارك فيها بقصة لي، وقد فعلت، لكن المشروع تعثر لسبب لا أدريه.

ومع أنه كان يبدو لي من النوع الخجول المنطوي على نفسه الذي يتأمل ما في داخله، أكثر مما يستمع إلى ما يجري حوله، إلا أنه كان إذا أنس إلى من يجلس إليه، انطلق يتحدث ويحكي.

وكان يشعر بضيق شديد من وظيفته الحكومية التافهة التي تفرض عليه أن يجلس أمام مكتبه الساعات لا يفعل فيها شيئًا مفيدًا أو له جدوى، وحين علم أن أبي يعمل مديرًا لمكتب وكيل وزارة التموين، طلب إليّ أن أخاطبه لكي يتوسط له، ولما سألته عما يطلبه، قال لي بسذاجة شديدة:

- عاوزه يتوسط لي عشان ما أروحش الشغل!

وأضحكتني البساطة التي عبر بها عن رغبته، أكثر مما أضحكني الطلب ذاته، وحاولت أن أقنعه بأنه غير عملي وغير منطقي، واقترحت أن نستبدل به طلب نقله إلى عمل قريب من مسكنه، أو بتوصية بأن يتعامل رؤساؤه معه بمرونة فيما يتعلق بمواعيد الحضور والانصراف، إلا أنه أصر على أنه لا يريد إلا شيئًا واحدًا، هو أن يُعفى نهائيًا من الذهاب إلى المكتب فيما عدا مواعيد صرفه لمرتبه.

وعلى عكس كثيرين ممن كانوا يترددون على شقة العجوزة، أو غيرهم من جيلنا من المثقفين، فلم يبد «محمد جاد» - آنذاك - أي اهتمام بالسياسة، أو رغبة في الخوض في شئونها، لكن نكتة أطلقها في ذلك الحين، شاعت بيننا، وكشفت عن أنه كان غارقًا لشوشته - ولكن على طريقته - في السياسة.

فقد حدث في عام 1965، أن كلف الرئيس «جمال عبد الناصر»، نائبه «زكريا محيي الدين»، برئاسة الوزارة، في محاولة لمواجهة آثار الأزمة الاقتصادية التي كانت قد بدأت ملامحها تظهر، في أعقاب انتهاء خطة التنمية الاقتصادية الأولى [1964/1959]، ولما كان «زكريا» سياسيًا من الطراز العملي الواقعي، أقرب إلى اليمين الوطني، فقد كانت لديه اعتراضات، على بعض ما كان يعتبره غير عملي وغير واقعي من السياسات الناصرية، وكان يرى أنه على النظام أن يراجع خطواته الثورية، على صعيد السياسة والاقتصاد، وأن يتجه لنوع من الانكماش المحسوب، ومن بينها أن توازن الحكومة بين ثمن بيع السلع المدعومة وتكلفة إنتاجها، فكان من أوائل القرارات التي اتخذتها حكومته أن رفعت سعر كيلو الأرز من 7 قروش إلى 9 قروش، وهو ما أثار عليه موجة من السخط الشعبي، كانت - فيما بعد - أحد أسباب رفض المصريين له، حين قرر عبد الناصر في يوم 9 يونية 1967 أن يتنحى له عن السلطة.

أما المهم فهو أن «محمد جاد» كان مع صديق له يستقلان الأتوبيس ذات يوم، بعد صدور قرار رفع سعر الأرز، حين سمع ربة منزل من الفئات الشعبية تشكو من الزحام الخانق، وتقول له: أُمال غلُو الرز ليه يا أخويا.. مادام الأتوبيس لسه زحمة؟

لحظتها زغد «محمد جاد» صديقه وجره من يده ليغادرا الأتوبيس، ولما سأله عن السبب.. همس في أذنه:

«النسوان بتتكلم في السياسة.. عاوزنا نروح في داهية عشان سمعناهم».

وفي تلك الأيام شغف «جاد» إلى حد الجنون بقصة «المجنونة» - إحدى قصص مجموعة «يوسف إدريس» الأولى «أرخص ليالي» - وبدأ يحولها لسيناريو سينمائي.. وهو ما أدهشني، ليس فقط لأن اهتمامه بالكتابة للسينما بدا مفاجئًا، ولكن كذلك لأن القصة كمعظم قصص «يوسف إدريس»؛ خاصة في تلك المرحلة تكاد تخلو من الأحداث والشخصيات على نحو يجعل تحويلها إلى سيناريو سينمائي أمرًا مستحيلاً، وهي تروي قصة جندي يعمل بمركز الشرطة بإحدى المدن الصغيرة، كلف بأن يصاحب فتاة مجنونة، ليودعها مستشفى الأمراض العقلية، فقبل المهمة بارتياح، وفي ظنه أنها لن تستغرق سوى ساعات يسلم فيها الفتاة - والتي بدت له هادئة وديعة - للمستشفى ليمضي بقية اليوم يتجول في شوارع العاصمة، ويتفرج على مصر أم الدنيا التي كان يشتاق لرؤيتها.

لكن الرحلة تتحول إلى كابوس؛ إذ ما كاد القطار يتحرك حتى انتابت الفتاة موجات متكررة من الهياج العصبي، فوقفت على مقاعد القطار، هاتفة:

«يعيش جلالة الملك ويسقط الريس إسماعيل أبو بطة».

وإذا به يتحول إلى فرجة لركاب القطار الذين احتشدوا حولهما، ولما ازدادت موجات هياجها، تركوا لهما نصف العربة، وتزاحموا في النصف الآخر، ومع وصول القطار إلى محطة القاهرة، هربت الفتاة منه، وخلعت ملابسها ووقفت عارية تردد هتافها بحياة الملك وسقوط الريس «أبو بطة» الذي يبدو أنه الخولي الذي كانت تعمل تحت رئاسته في «جمع القطن»، ومع أن هروبها أرعبه، واستفزه، حتى خلع حزامه الحديدي وانهال به عليها ضربًا حتى سالت منها الدماء، إلا أنها ما كادت تهدأ وتستكين، حتى شعر بتعاطف شديد معها، فساعدها على ارتداء ملابسها، واقتادها وهو يعتذر إليها ويمسح دموعه، واشترى لها طعامًا بكل ما معه من نقود، وفقد كل رغبة في أن يرى «أم الدنيا»!!

ولا أتذكر الآن من السيناريو الذي كتبه «محمد جاد» إلا أنه اتخذ من حوادث حريق القاهرة في 26 يناير 1952، خلفية لوقائعه، فأضاف إلى القصة بعدًا آخر مختلفًا، جعلني أراها هي نفسها، وأراها غيرها، وأفهم معنى نقل نوع من الفنون إلى نوع آخر، بطريقة تضيف إليه إبداعًا جديدًا.

وما أتذكره أن هذا السيناريو قد نشر على الصفحة الأخيرة من جريدة «المساء» في خلال الشهور التي سبقت أو تلت هزيمة 1967. ولعل أحدًا من الذين يعنيهم أمر السينما يبحث عنه، ويتحمس لتقديمه!

لابد أن شيئًا ما قد حدث لـ «محمد جاد الرب علي» في أعقاب ما جرى في 5 يونيو 1967، كما حدث لآخرين من جيلنا ومن أجيال أخرى سبقتنا، ممن طارت بهم أشواقهم – خلال سنوات المد القومي التحرري – إلى ذرى الجبال، ثم دفعتهم يد جلفة إلى جُبِّ الهزيمة والانكسار، وعلى عكس الأجيال التي تلتنا – والتي فارت غضبًا على ما جرى – فقد كان علينا أن نعاني آلامًا نفسية فوق ما يطيق البشر، ربما؛ لأننا لم نتبين الخيط الرفيع بين الحلم والوهم، وربما لأننا – على الرغم من أننا كنا خارج المؤسسة بل وضدها – لم نخاصمها بالقدر المطلوب وبالشجاعة المطلوبة.

وفيما بعد، تتبعت - بأسى فاجع - مسلسل الانهيارات النفسية الظاهرة التي تعرض لها في أعقاب النكسة «نجيب سرور» و «يوسف إدريس» و«صلاح جاهين» و«إسماعيل المهدوي»، فضلاً عن ظواهر أخرى لاختلالات نفسية، أقل بروزًا كالغضب السريع والعدوان غير المبرر، وفتور الشهوة للحياة، والضحك الذي لا ينم عن بهجة، وفترات الصمت الطويلة، التي ينسحب خلالها كل فرد فينا مما حوله، ويفتح شباكًا في صدره يتأمل ما يجري داخله، فلا يجد شيئًا، وهي مظاهر بدأت ألاحظها في نفسي وفي أصدقائي، بل وفي آخرين من المواطنين العاديين، كنت أظن أنهم أكثر واقعية، وأن حساسيتهم للشأن العام، أقل من حساسية أمثالنا ممن يتعاطون الشعر والأدب.

وحين كان الزمن يومًا من أيام مارس 1968، وبينما كنت أسير في ميدان لاظوغلي أكلم نفسي، وأصوغ مظلمة أشكو فيها مما انتهت إليه الأحوال، تلبسني شك أقرب إلى اليقين، بأنني مراقب، فدلفت - كما تقضي بذلك قواعد الأمان ووسائل اكتشاف المراقبة البوليسية - إلى أحد الشوارع الجانبية التي يقل فيها السابلة، ومنها إلى حارة سدّ، وحين استدرت فجأة لأباغت الذين يراقبونني ويتنصتون على مظلمتي وأكشفهم، ذهلت حين وجدت الحارة خالية، مع أننا كنا في الظهر الأحمر - هكذا كانت أمي تصفه ولا أعرف السبب - ومع أنني كنت طوال الوقت أسمع أصوات أقدام تسير خلفي، في إيقاع يتوافق مع إيقاع خطواتي.. وداخلني شك في عقلي.

وما كدت أعود للشارع العام حتى وجدت «محمد جاد» يظهر فجأة أمامي، وكانت قد مضت شهور طويلة لم أره خلالها.

وفي «قهوة المالية» التي تطل على «ميدان لاظوغلي»، جلسنا نتحدث حول مظاهرات الطلاب التي خرجت آنذاك تحتج على الأحكام المخففة التي صدرت بحق الذين اتهموا بالمسئولية عن الهزيمة العسكرية، وكانت مشاركتي فيها سبب إحساسي القوي بأنني مراقب.

ومع أننا كنا - في الظاهر - نتحاور حول أحداث لم يكن قد مضى عليها سوى عشرة أيام، ومع أنني كنت أشرد أحيانًا فأتكلم في موضوعات أخرى، إلا أنني اكتشفت - بعد فترة - أن «جاد» قد دفع الحديث في اتجاه لا صلة ظاهرة بينه وبين الهزيمة، أو حتى مظاهرات الطلاب احتجاجًا على الأحكام في قضية المسئولين عن النكسة.. وكانت تلك

أول مرة، أتنبه إلى أنه أصبح مسكونًا - أكثر منا جميعًا - بكتاب «فجر الضمير» الذي ألفه المؤرخ الأمريكي «جيمس هنري برستيد» عام 1934.

وكان الكتاب - الذي ترجمه إلى العربية د. «سليم حسن»، ونشر آنذاك في سلسلة الألف كتاب الأولى - أحد الكتب التي شغف جيلنا بقراءتها حتى أصبح أحد الشروط الأساسية ليكون الإنسان مثقفًا، ولعل السبب في ذلك أنه كان يبشر بفكرة تتناغم مع مرحلة المد القومي التحرري، التي تزحف خلال الخمسينيات والستينيات.

إذ ذهب «برستيد» - والذي كان أحد المتخصصين البارزين في دراسات تاريخ حضارات الشرق القديم، استنادًا إلى مجموعة من أوراق البردي، تعود إلى 2000 سنة قبل الميلاد- إلى أن مصر - وليست الصين أو الهند أو اليونان أو العبرانيين - هي أصل الحضارة الإنسانية ومهدها الأول، ففيها نشأ الضمير الإنساني وتكونت الأخلاق، وبدأ النضال في سبيل العدالة الاجتماعية، ونشأ - في عهد أخناتون - التوحيد وإلى أن التقدم الاجتماعي والخلقي الذي حققه المصريون قد سبق التقدم العبراني بثلاثة آلاف سنة، لينتقل بعد ذلك، وعن طريق العبرانيين.. إلى الغرب فيكون أساس حضارته الراهنة.

وكان «جاد» يتلو نصوصًا من متون الأهرام، المصدر الرئيسي الذي استند إليه «برستيد» في التوصل إلى نظرياته، ويحدثني عن «أخناتون» الذي تقمصه منذ ذلك الحين، ويستعيد من الذاكرة، «موال» الحكيم الفرعوني «إيبور»، وهو يتوجع؛ لأن الظلم والفساد والقهر والقحط قد انتشر في بلاد «رع»، وينتظر أن يأتي الراعي الصالح الذي لا يعرف قلبه الموجدة، لكي ينشر بين ربوعها الخير والعدل.

وبعد قليل، ذاب الكلام، وانشغل هو بشد أنفاس الشيشة، بينما كانت عيناي تمسحان أركان المقهى - والذي لم يكن مزدحمًا - بحثًا عن المخبر الذي كان يراقبني والذي عاد الشك يتلبسني بقوة بأنه لابد وقد لحق بي .... وكنت أعود إلى «جاد» بين الحين والآخر، فأقول له شيئًا أو أسمع منه شيئًا، وكانت عيناه تنظران إلى ما يجري في الميدان من حولنا، وكنت أفعل، وعلى الرغم من شرودنا الطويل، فإن أحدًا منا لم يفكر في أن يترك الآخر.

والآن فقط وأنا أتذكر ما جرى يومذاك، يغلب على ظني أن كلاً منا كان يحتمي بالآخر من إحساس مرير بالقهر والعجز والوحدة والحصار والملاحقة وربما الخوف من المجهول.

وحين عدت إليه من إحدى جولاتي المرهقة بين وجوه الجالسين على المقهى، بحثًا عن المخبر، وجدته يقول لي:

- باسألك بجد؟

فأدركت أنني كنت شاردًا في شيء ما، أو أنه كان يحدث نفسه بما سألني عنه، وتوهم أنني كنت أسمعه. وقلت:

- تسألني عن إيه؟

قال:

- تفتكر فيه بنت ترضى تصاحبني؟

وبدا لي السؤال غريبًا.. فقلت له ضاحكًا، وأنا أتامل جسمه المكتنز - أيامها - باللحم والشحم:

- وليه لأ؟.. ما أنت زي القَلْق أهو.. وعرض عرضين!

وضحك بصوت جهوري عال كأنه ينفث زهقه من كل شيء، ثم قال لي:

- لأ يعني .... عشان أنا أسود ولون هباب الفرن.

وكانت هذه أول مرّة ألاحظ أنه كذلك بالفعل؛ إذ كان لون بشرته أقرب إلى الزنوجة، وبدا لي سؤاله دليلاً، على أنه يسعى - مثلي - للانفصال عن عالم من التعاسة كان يحيط بنا في تلك الأيام.

ولم ألتق بـ «محمد جاد» إلا بعد ذلك بسنوات، إذ اقتادني المخبر الذي كان يلاحقني إلى المعتقل في الأسبوع نفسه.

ولم أدهش حين خرج إليّ بشعره المشعث وعينيه المنتفختين ذات يوم من بداية السبعينيات، من مكان ما من الربع الذي كان يسكنه «أحمد فؤاد نجم» والشيخ إمام عيسى في «حوش قدم» ليحتضنني، وكأننا لم نفترق إلا منذ ساعات.

وكان – كآخرين– قد التحق بـ «نجم» و «إمام» من دون دعوة، ووجد في عالمهما المسحور المزدحم بالمواهب الفطرية، ما كان يبحث عنه، وكان – طبقًا لما يرويه نجم في مذكراته– هو الذي اكتشف أن «محمود اللبَّان» – بائع اللبن الزبادي الذي انهار منزله فبنى لنفسه عشة من الصفيح أمام بيت «نجم» – فنان تشكيلي، فشجعه على أن يمارس موهبته، حتى أصبح أحد ألمع النحاتين التلقائيين.

والغالب أنه وجد في القاهرة المملوكية القديمة بحواريها الضيقة وأزقتها المتداخلة، والمزدحمة بنماذج بشرية تمتلك حكمة فطرية، ورثت دون أن تدري حضارة عريقة، وصفها المؤرخ «توينبي» بأنها لم تلد ولم تولد، مكانًا يختبئ فيه من الحاضر هاربًا إلى الماضي البعيد، أو إلى مستقبل سيأتي يومًا، يعود فيه الراعي الصالح – والذي لا يعرف قلبه الموجدة – إلى «بلاد رع» فينشر بين ربوعها العدل والأمن والسلام.

وفي كل الأماكن التي عملت فيها، كنت أجده فجأة أمامي، يحتضنني كأننا لم نفترق يومًا، ثم يواصل معي حديثًا يتصور أنه بدأه معي ثم انقطع وكنت لدهشتي، اكتشف بعد قليل، أنني تبادلت معه، أو مع غيره، حديثًا من النوع الذي كان يستأنفه معي من دون مقدمات.

وفي عام **1975**، أعلن الرئيس «السادات»، عن إنشاء منابر داخل «الاتحاد الاشتراكي»، هي التي تطورت فيما بعد إلى أحزاب، وفتح الباب أمام الراغبين في إنشاء منابر للتقدم بطلباتهم مع أسماء المؤسسين وبعد أسابيع فوجئت به يدخل عليَّ في مكتبي بجريدة «الجمهورية»، ويسحبني من يدي إلى «مقهى ريش»، ليقدم إلي نحو **30** ورقة مطبوعة على الرونيو، طالبًا إليَّ أن أوقع عليها، باعتباري أحد مؤسسي «منبر أخناتون» الذي ينوي أن يتقدم به.

وكانت الأوراق – فيما أتذكر الآن – تنطوي على مقتطفات مطولة من كتاب «برستيد»، وتستند إلى أن الحضارة المعاصرة لن تستعيد إنسانيتها إلا إذا قادتها مصر، التي أسست تلك الحضارة وأن الأوان قد آن لكي يظهر أخناتون جديد، هو «محمد جاد» نفسه، والذي قرر أن يطلق على نفسه لقب أخناتون الثالث.

وعلى سبيل الإغراء قال «جاد» إنه اختارني عضوًا في مجلس– «الماعت» – وهو أعلى قيادة في المنبر، ويضم – طبقا للمذهب الآتوتي – المسئولين عن إقامة الحق والعدل.. وعلى سبيل المزاح قلت له:

- أنا مستعد للانضمام إلى المنبر بشرط أن أكون رئيسه.

فقال لي بجدية شديدة:

- مش ممكن. أنا لازم أكون الرئيس لأني أخناتون الثالث.

فعدت أقول بنفس الجدية:

- خلاص.. يبقى أنا أخناتون الثاني..

فقال:

- مش ممكن.. أصل أنا حاجز اللقب ده للرئيس «أنور السادات».

فقلت له: واشمعنى «أنور السادات» يعني؟

فقال:

- ده من «باب الكوسة».. لحد ما يوافقوا ع المنبر وبعدين نعزله ونعينك مطرحه!

وسط موجات الضحك التي تلبستني، أدركت لحظتها أن «محمد جاد»، الذي اختار- بإرادته- أن ينفي نفسه عن تعاسة الزمن الذي نعيشه، هاربًا من أحزانه الثقيلة إلى الماضي البعيد، أو المستقبل البعيد ليبني لنفسه عالمًا خاصًا يجمع بين أحلام المقهورين، وأوهام العاجزين، ورؤى القديسين، لم يقطع كل صلة له بالزمن، ولكنه يعود إليه حين يريد فقط، وبالقدر الذي لا يزيد من تعاسة قلبه الرهيف الحساس!

وأخيرًا - ومنذ أسبوعين - آن لروحه الشفافة أن ترحل.. ولجسده المعذب أن يستريح.

# شخصيات من زمن نجيب محفوظ وزماننا

# نجيب محفوظ..

# خيبة الأمل الأخيرة



**ظل** «نجيب محفوظ» يسدل ستارًا من الكتمان على حياته الخاصة، ويتحفظ في الحديث عنها، حتى إن خبر زواجه عام 1954، لم يُعرف إلاّ بعد ذلك بسنوات، ولم تنشر الصحف صور زوجته وابنتيه، إلاّ بعد حصوله على جائزة نوبل، وقد رفض- على الرغم من إلحاح كثيرين - أن يكتب سيرته الذاتية، متعللاً بأن معظم تجاربه الخاصة قد تسللت بصورة أو بأخرى إلى أعماله الروائية، واستلهم جوانب من حياتها في رواياته، اختار لذلك شكلاً روائيًّا، فكتب واحدة من أهم أعماله، وهي رواية «المرايا»..

وربما لهذا السبب، أثار كتاب «رجاء النقاش» الأخير «نجيب محفوظ: صفحات من مذكراته وأضواء جديدة على حياته وأدبه»، ذلك الاهتمام الواسع، كما ينبغي لكتاب متفرد، لا يتضمن فحسب أوفى

معلومات نشرت حتى الآن عن سيرة نجيب محفوظ، ولكنه يقدم أيضًا أول سيرة ذاتية، يكتبها غير صاحبها، بطريقة قد تكون أفضل مما كان يمكن أن يكتبها بها هو نفسه؛ إذ هي لا تحتوي فقط ما كان يمكن أن يكتبه، بل تحتوي - كذلك - على كل ما يريد الآخرون معرفته عنه.. فهي ليست حديثًا صحفيًا عابرًا، ولكنها حوار على مستوى رفيع وعميق، يستند إلى معرفة «رجاء» الطويلة، والواسعة، بشخص «نجيب محفوظ» وبأدبه، وبالعصر الذي تكوّن وأثر فيه، وبآراء النقاد والدارسين فيه، وإلى قدرة نادرة على استثارة حماسه للبوح، وللتأمل في داخله، وفيما حوله.

وربما لهذا السبب كذلك أثار الكتاب تلك الضجة الواسعة، التي لم تقتصر على الانزعاج من الآراء السياسية التي أبداها «نجيب محفوظ»، في بعض ما عاصره من الوقائع السياسية، وبالذات ما يتعلق منها بثورة 23 يوليو 1952، و«جمال عبد الناصر» والسد العالي وتأميم القناة وهزيمة يونيو 1967، وحرب الاستنزاف، بل شملت - كذلك - انزعاج الحريصين عليه من تأثير نشر بعض الأسرار الخاصة التي رواها عن نفسه، على مكانته، ولم تسفر فقط عن الهجوم عليه، والسخرية من آرائه، بل وصلت إلى حد التشكيك في دقة ما نقل عنه، وتحريضه على تكذيبه أو على الأقل تأويله، وهو ما رفض «نجيب محفوظ» أن يفعله، مؤكدًا أن ما ورد في الكتاب، هو نص ما قاله..

لا مفر إذن من التعامل مع الكتاب - كما هو في الواقع - أي باعتباره وثيقة تاريخية، تكمن أهميتها في أنها تتيح لنا مزيدًا من الفهم، لواحد من أهم أعلام هذا القرن على صعيد الأدب والفن، وتضيء أمامنا السبيل لتذوق أعماله، ولفهمه في إطار عصره، وليس المهم هنا أن نتفق - أو نختلف - مع آرائه السياسية، فنؤيدها، أو نعارضها، ولكن المهم والمفيد أن نحاول استكشاف دلالة هذه الآراء على العلاقة المعقدة بين ثورة يوليو والمثقفين، ودلالتها على التطور في نظرة نجيب محفوظ نفسه إلى العصر الذي نشأ وتأثر به وأثر فيه..

والحقيقة أنني لم أجد مبررًا لذلك الإحساس المبالغ فيه بالضيق الذي شعر به كثيرون، ممن أزعجتهم آراء «نجيب محفوظ» في ثورة يوليو، فما قاله سبق لآخرين أن قالوه، وسبق لـ «نجيب محفوظ» نفسه أن قاله في رواياته، التي يكشف ما كتبه منها بعد الثلاثية - ومنها «اللص والكلاب» و «الطريق» و «الشحاذ» و «ميرامار» و«ثرثرة

فوق النيل» – عن موقف نقدي واضح من ثورة يوليو . . بل إن الرواية الأخيرة، التي نشرت قبل حرب يونيو 1967 بشهور قليلة، تنتهي بما يشبه النبوءة، وتشير إلى أن هناك كارثة في الطريق . .

ولم يكن هذا الموقف النقدي من الثورة يقتصر على «نجيب محفوظ»؛ إذ شمل كذلك الجيل الذي عاصر الثورة من الأدباء والفنانين، ففي المسرح كانت هناك أعمال «توفيق الحكيم» و «رشاد رشدي» و «ميخائيل رومان» و«سعد الدين وهبة» و «محمود دياب» و «عبد الرحمن الشرقاوي» و «ألفريد فرج»، وفي الشعر كانت هناك قصائد «صلاح عبدالصبور» و«أحمد عبد المعطي حجازي» و «أمل دنقل» و «الأبنودي» و «سيد حجاب» و «أحمد فؤاد نجم» ، وفي القصة والرواية كانت هناك – فضلاً عن أعمال «نجيب محفوظ»– أعمال أخرى لـ «يوسف إدريس» و«فتحي غانم» و«ثروت أباظة» و«يوسف الشاروني» و«إدوار الخراط» . .

وهي أعمال كانت تعكس– بدرجة أو بأخرى – إدراك الأدباء والفنانين بأن النخبة العسكرية التي قامت بالثورة تبدو مكتفية بذاتها، ومستغنية بنفسها عن أية مشاركة من المثقفين، بل وحتى من الشعب الذي ثارت – وحكمت– باسمه، والذي لاشك في أنه كان يؤيدها، وأنها تندفع إلى الأمام بجموح، ومن دون مبرر – أو على الأقل من دون تفسير – يبدو لهم معقولاً . . ومن دون أن تعنى بدعم خطوطها الخلفية، وخاصة ما يتعلق منها بالمشاركة الديمقراطية في الشئون العامة، وأن التخوم الفاصلة بين «تأمين الثورة» و«العدوان على حقوق الإنسان» قد تبددت، وأن الأمـور تسير على نحو لا يدعو للاطمئنان على خواتيمها . .

في كل هذه الأعمال، لم تكن الثورة نفسها هي موضوع الاعتراض، بل كانت سلطة الحكم وأدواته وسياساته، فالانتهازيون والفاسدون والمرتشون وتجار الشعارات، هم الذين يتصدرون السلطة والمجتمع، وأصحاب الآراء المخالفة – حتى لو لم تكن معادية – والمعتدون بذواتهم ممن يحملون رءوسًا فيها ضمير أنـا، منفيون أو معتقلون أو مفصولون من العمل، والجميع مهمشون، ولا أحد يعرف إلى أين تتوجه الثورة، ولا متى تستقر الأمور.

ولم يكن شيء من ذلك كله جديدًا كل الجدَّة، فتلك هي القاعدة العامة في العلاقة بين كل ثورة، والمثقفين الذين يدعون إليها ويبشرون بها ويمهدون لها عادة، ثم ما يلبث

حماسهم لها أن يفتر بعد أن تتحول من «حلم» إلى «واقع» لا يتطابق عادة مع هذا الحلم، حتى في الثورات التي لم تواجه ما واجهته ثورة يوليو من ظروف معقدة، فالثوار الذين غامروا بحياتهم من أجل إنقاذ الوطن من الطغيان والفساد والتبعية، سرعان ما يضطرون للتعامل مع هذا الواقع بقوانينه، فيتنازلون عن أحلامهم، أو عن بعضها، وقد يتحولون إلى طغاة فاسدين أو تابعين، بينما يظل المثقفون في مكانهم على شاطئ الحلم، يعارضون ما يجري، أو يقاومونه، أو يستأنفون الحلم بثورة جديدة على الثورة.. لذلك لم يكن غريبًا أن يختلف «مكسيم جوركي» مع «لينين» وأن تعتقل ثورة يوليو «إحسان عبد القدوس» و«يوسف إدريس» وأن تنفي«أحمد أبو الفتح».

وما فات على الذين صدمتهم آراء «نجيب محفوظ» في بعض إجراءات ثورة يوليو، أن هذه الآراء السلبية لا تعكس موقفه من تلك الإجراءات حين وقعت بالفعل، فمع أنه ظل طوال الوقت يأخذ على الثورة موقفها من الديمقراطية، إلاّ أنه يقول بوضوح إن تأميم قناة السويس قد هزّ وجدانه، وانفعل به انفعالاً شديدًا، وأشعل في نفسه مشاعر وطنية متدفقة، وأن موقف «عبد الناصر» الرافض للاستسلام أثناء العدوان الثلاثى عام 1956، قد زاد من حبه وتقديره له، حتى إنه نسي أيامها كل تحفظاته على غياب الديمقراطية، وكما أن فرحته بقيام الوحدة المصرية السورية كانت لا توصف، فقد كان من أشد المتحمسين للقرارات الاشتراكية، وللتدخل العسكري المصري لدعم الثورة اليمنية عام 1962. وكان يعتقد أن زرع إسرائيل في قلب الأمة العربية ظلم فادح، وينظر إليها باعتبارها شوكة في ظهورهم، إذا لم ينزعوها فسوف تظل المنطقة في قلق واضطراب، وكان واثقًا من أن الجيش المصري سوف يهزم إسرائيل، في تلك الأيام من 1967.

ومع أن هذا الحماس اللاهب كان ينتهي في كل مرّة إلى خيبة أمل جديدة، فقد كان «نجيب محفوظ» يسترد تفاؤله بعد قليل، وتنتعش آماله مع كل خطوة ثورية جديدة، بأن خطوات الثورة سوف تستقيم، لتمضي في طريقها لكي تحقق له ولجيله أحلامهم.. ومع أنه كان يدرك أن الفساد قد يتسلل إلى كثير من المؤسسات، فقد كان لديه اعتقاد أكيد، وثقة بالغة، بأن الجيش هو المؤسسة الوحيدة، التي لم - ولن - يتسلل إليها الفساد..

وبقدر هذه الثقة، وبحجم هذا اليقين، كانت صدمته المروعة، حين سمع «عبد الناصر» يعلن في بيان التنحي الشهير الذي ألقاه مساء يوم 9 يونيو 1967 - نبأ الهزيمة.

يقول «نجيب محفوظ» لرجاء النقاش: لم يحدث في حياتي كلها، قبل ذلك أو بعده، أن شعرت بانكسار في الروح، مثلما شعرت به في تلك اللحظة..

كانت هزيمة يونيو 1967، هي خيبة الأمل الأخيرة، التي قطعت كل ما بين «نجيب محفوظ» وثورة يوليو من وشائج عاطفية، وسياسية، فقد أدرك - كما قال - أنه كان يعيش في وهم كبير، وأن أحلام الثورة، التي عاش في ظلالها الوردية، قد تكشفت عن وهم كبير، وعن واقع مؤلم؛ لأن الثوار لم يكونوا على مستوى الثورة ومبادئها، وكان أكثر ما آلمه، أن الشعب تحمل الحكم العسكري وعانى سيئاته، وتحمل كل المصاعب في سبيل تكوين جيش قوي، يحفظ هيبة مصر في المنطقة، ورضي أن يسيء النظام الحاكم إليه في كل شيء، إلاّ الجيش، ثم فوجئ بتلك الهزيمة العسكرية الساحقة، وبتلك الخيبة القوية.

منذ تلك اللحظة ومن خلال منظار 5 يونيو 1967 - بدأ «نجيب محفوظ» يعيد تقييم كل ما تحمس له وأيده، ودافع عنه من قبل.. فكانت حصيلة ذلك مجموعة من الآراء، صدمت كثيرين، فتأميم القناة كان خسارة فادحة لمصر، لأنه أدخلها في صدام مباشر مع القوى الكبرى، وصفقة الأسلحة التشيكية، التي يقول «نجيب محفوظ» إنه أيدها عن جهل، قد أضرت بمصر لأنها أحدثت استقطابًا دوليًّا عقَّد الصراع العربي الإسرائيلي، ومساندة حركات التحرر في إفريقيا كانت تجاوزًا لقانون «على قد لحافك مدَّ رجليك..» والثورة نفسها- وأي ثورة - لم تكن ضرورة، ولو أن حكومة الوفد الأخيرة، التي أقيلت في أعقاب حريق القاهرة في يناير 1952، استمرت في الحكم لمدة خمس سنوات فقط لحققت كل ما حققته الثورة، ولتجنبت كل سلبياتها.

وقبل نهاية عام 1967، وفي اجتماع عقده وزير الثقافة آنذاك، «ثروت عكاشة»، لقيادات الوزارة للمناقشة في كيفية التغلب على النكسة، أعلن «نجيب محفوظ» أولى نتائج تحليله للتاريخ بمنهج 5 يونية فقال إن الطريق الوحيد للخروج من الأزمة هو العودة للديمقراطية والحوار وإطلاق حرية تعدد الأحزاب والآراء وتداول السلطة و «التفاوض مع إسرائيل».

وإذا كان من حق كثيرين أن يشعروا بخيبة أمل لما توصل إليه «نجيب محفوظ» من آراء، فمن الإنصاف له أن نقول إنه ليس الوحيد الذي أعاد تفسير تاريخ ثورة يوليو 1952، بمنهج 5 يونية 1967، ومن الشجاعة في الحق أن نلوم الذين خيبوا أمله، وأحبطوا آماله، وكسروا روحه، قبل أن نلومه، أو نلوم غيره!

في كل مكان، لتطيش رصاصاته، فتصيب أبرياء، وعلى الرغم من ذلك فقد أثار نجاحه في الإفلات من مطارديه، موجة غريبة من التعاطف الشعبي معه، ربما لأن المصريين عمومًا، يقدسون علاقة العيش والملح ويزدرون خيانة علاقات الصداقة والأخوة، وربما لأنهم كانوا - أيامها - يشعرون بأن قبضة السلطة الثورية، التي استقبلوها بالزغاريد وبالتأييد ومنحوها أدفأ مشاعرهم بلا تحفظ، قد اشتدت على أعناقهم، فإذا بالمعتقلات التي صفَّتها الثورة عند قيامها، تعود لتفتح أبوابها من جديد ليغيب وراء جدرانها كل من يحمل رأسًا تحمل رأيًا مخالفًا للرأي الرسمي، وكل من يفكر في أن يجتهد في شئون وطنه، وكل من يخرج من قمقم ذاته، لكي ينتمي للآخرين فيدافع عنهم ضد الظلم وضد القهر، وإذا بالفساد القليل الذي قامت الثورة للقضاء عليه، قد عاد بعد أن تضخم وتزايد، وطال الجميعَ بمن في ذلك الثوار..

وكان «نجيب محفوظ» من بين الذين شغفتهم أخبار السفاح «محمود أمين سليمان»، التي ظلت لأسابيع أهم ما يعنى به المصريون، وكان من دلائل ذلك، أنه كان حريصًا خلال تلك الأسابيع وبعدها، على أن يوجه نقاشاتنا- نحن الذين كنا نرتاد ندوته الأسبوعية كل يوم جمعة، بكازينو أوبرا- نحو الموضوع، ليستمع إلى انطباعاتنا عنه، لسبب لم نعرفه إلا عندما بدأت «الأهرام» تنشر «اللص والكلاب» بعد ذلك بشهور على صفحات «ملحق الجمعة»..

في تلك الأيام، كنت أبحث عن اسم حركي له دلالة، أطلقه على نفسي في المنظمة السرية التي كنت عضوًا بها، ومن فرط إعجابي به، وتقمصي له، اخترت اسم «مهران»، وبعد أسابيع طلب إليَّ أن أختار اسمًا آخر، بعد أن تبين أن هناك من سبق له اختيار الاسم نفسه، فغيرته إلى «سعيد»، ثم عرفت من بعد، أن الذي كان ينافسني على الاسم هو الصديق الراحل القاص والروائي «يحيى الطاهر عبد الله»..

في هذه الأيام(2002) ولسبب لا أدريه، لعله الاحتفالات باليوبيل الذهبي لثورة 23 يوليو 1952، نازعتني نفسي لقراءة سيرة «سعيد مهران»، لتقودني «اللص والكلاب» إلى كل ما كتبه «نجيب محفوظ» في مرحلة ما بعد ثورة يوليو، فأغرق فيها، وعلى الرغم من أنني كنت قد قرأتها قبل ذلك عشرات المرات، فقد بدت قراءتي لها في هذا الوقت بالذات ذات طعم مختلف..

وكان «نجيب محفوظ» قد انتهى من كتابة ثلاثيته الشهيرة «بين القصرين/ قصر الشوق/ السكرية»، التي اتخذت من تاريخ مصر خلال الحقبة ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية، خلفية لأحداثها، وكانت لديه مشروعات لكتابة سبع روايات أخرى تنتمي للعالم نفسه الذي استوحى منه رواياته الواقعية النقدية، التي بدأها عام 1945 بروايته «القاهرة الجديدة».. ولكن قيام الثورة في 23 يوليو من ذلك العام، وانهيار المجتمع القديم، قضى عليها بضربة واحدة؛ إذ بدا لـ «نجيب محفوظ» أن انتقاد الماضي، ومعارضة العهد البائد، هو - كالضرب في الميت - حرام، كما أنه مَسْخَرةٌ لا تليق..

وهكذا توقف عن الكتابة لمدة خمس سنوات، توهم خلالها أن الأوان قد آن، لكي يعتزل حرفة الأدب، إذ لم يعد لديه جديد يقوله، بعد أن حققت الثورة كل أحلام جيله: سقط النظام الملكي وأعلنت الجمهورية وصُفي الإقطاع ورحل جيش الاحتلال، وألغيت الألقاب، وتحرر المصريون من لبس الطربوش، وغنى المونولوجست «محمد الجندي» مونولوج «والله وحركة وفيها البركة.. يحيا اللي فيها اشتركا»..

وخلال تلك السنوات، كانت تناقضات المجتمع الثورى الجديد، تتجمع وتتراكم، ليكتشف «نجيب محفوظ» أنه ليس بقيام الثورات وحدها تتحقق الأحلام، ولكن كذلك بمدى قدرة الذين قاموا بها على أن يحتفظوا بنقائهم الثوري، فلا تدير السلطة رءوسهم، فيديرون عجلة التاريخ إلى الوراء، ويتحولون - من دون أن يشعروا- من ثوار أطهار إلى أشرار فُجّار، وإلى ملوك فاسدين، وإقطاعيين ظلمة!

أما وقد أدرك في العام 1958، أن الثوار الذين خاطروا بأنفسهم ليحرروا المصريين من الاستبداد والظلم، قد أفسدتهم الثقة المفرطة التي منحها الشعب لهم، والسلطة المطلقة التي لا يشاركهم فيها أو ينازعهم عليها أحد، فشكلوا مع حواشيهم وذيولهم والمنتفعين بسلطتهم والحالمين والمخدوعين الذين لم يفقدوا الأمل فيهم، ما يشبه طبقة جديدة، استأثرت لنفسها بمعظم ثمار الاستقلال، فقد عادت ثنائية العدل والحرية، لتضغط عليه، فكتب أولى رواياته بعد ثورة يوليو، وهي رواية «أولاد حارتنا»، التي لا يزال بعض محدودي الأفق يفهمونها ويحاسبونها من منظور ديني وباعتبارها سردًا لتاريخ الأنبياء، في حين أنها محاولة للبحث عن مهرب من اللعنة التي تطارد الإنسان طوال تاريخه: ينتدب فريق من أصحاب الضمائر المرهفة أنفسهم لتحرير بلادهم من الظلم والقهر،

ويستنهضون شعوبهم للمقاومة، فتلتف حولهم، وتسير خلفهم، وتقودهم إلى مقاعد السلطة، فإذا ما استقروا عليها، أصبحوا صورة طبق الأصل ممن ثاروا ضدهم، فظلموا وبغوا وسرقوا وأفسدوا، وهو ما يدفع فريقًا جديدًا من أصحاب الضمائر المرهفة، لأن ينتدبوا أنفسهم لتحرير الناس من ظلمهم.. فما يكادون يستقرون على سُدَّة الحكم، حتى تدركهم لعنة الطغيان والفساد، فينتدب فريق جديد من أصحاب الضمائر أنفسهم للتصدي لهم.. وهكذا..

تلك فكرة شغلت بعد ذلك «يوسف إدريس» فكتب في منتصف الستينيات مسرحيته الشهيرة «الفرافير» التي لا تبتعد عنها كثيرًا، ولم يتخل عنها «نجيب محفوظ» نفسه الذي أعاد - عام 1976 - صياغة «أولاد حارتنا» - بعد الهجوم الذي شنه عليها المتطرفون والمتزمتون - في صورة أخرى هي «ملحمة الحرافيش».

بعد «أولاد حارتنا» التي كانت أقرب إلى التجريد، تتالت روايات «نجيب محفوظ» التي تلتقط نماذجها من مجتمع ما بعد يوليو.. فكتب «اللص والكلاب» (1961) و«السمان والخريف» (1962) و«الطريق» (1964) و«الشحاذ» (1965) و«ثرثرة فوق النيل» و«ميرامار» (1966)..

في هذه الروايات الست التي نشرت كلها خلال النصف الأول من الستينيات، كان إحساس «نجيب محفوظ» طاغيًا، بأن الثوار قد غدروا بالثورة، وتنكروا للشعب الذي أيدهم بلا تحفظ ومنحهم ثقته بلا مراجعة ولا مراقبة، وأنهم تحولوا إلى قياصرة لا يقلون طغيانًا عن القياصرة الذين انقلبوا عليهم، وبأن هناك حالة من السخط تشيع بين الناس؛ خاصة بين المثقفين الذين مهدوا لانتصارها، ودعموها في سنواتها الأولى، ثم جازتهم بجزاء سنمار، فقادتهم إلى المعتقلات والسجون، وطاردتهم بالفصل والتجميد، ولم تقبل منهم إلا التأييد بلا تحفظ، ثم ركنتهم على الرف وقامت عنهم بكل العمل..

من مجتمع ما قبل يوليو التقط «نجيب محفوظ» نماذج إنسانية كثيرة، من بينها عناصر تدعو للإعجاب على الرغم من كل خلاف معها، مثل «فهمي عبد الجواد» في «بين القصرين» و«حسين كامل علي» في «بداية ونهاية» و «علي طه» و «مأمون رضوان» في «القاهرة الجديدة»، حيث يبدو الانتماء للوطن وللشعب حقيقيًا: وطنيون وديمقراطيون وشيوعيون وإخوان مسلمون، يحلمون - كل على طريقته - بوطن أكثر

حرية، وبمجتمع أكثر عدلاً، ويضحون في سبيل ذلك إلى درجة الاستشهاد أحيانًا والمخاطرة بالحرية وبالرزق في معظم الأحيان. .

وعلى العكس من ذلك، فيندر أن نجد بين النماذج التي التقطها «نجيب محفوظ» من مجتمع يوليو، في مرحلة ما قبل هزيمة يونية 1967 وما بعدها، نموذجًا يدعو للاحترام أو للثقة، فالذين يتصدرون المشهد الثوري في تلك السنوات، هم الانتهازيون والهَتِّيفَةُ والمنافقون والخونة، والذين تنكروا لمبادئهم: يُتَغبِغُون بالدفاع عن مبادئ لا يؤمنون بها، ويكررون بآلية ومن دون إخلاص حقيقي شعارات تتسلط بها أجهزة الإعلام على عقولهم، يدافعون علنًا عن الاشتراكية ويطالبون بالعدل الاجتماعي، ويحلمون سرًا بالامتيازات الطبقية، ينددون بالطبقات الرجعية التي قضت عليها الثورة، ويسعون في الخفاء للتقرب إليها أو مصاهرتها أو مشاركتها مشروعاتها التجارية. . أما المخلصون فقد صمتوا رضاء أو كرهًا، خدع فريق منهم نفسه بأن الثورة لا تزال تَعِدُ بمزيد من الأمل، على الرغم من سوء الأحوال، وأُجبر آخرون - بسيف المعز وذهبه- على أن يصمتوا أو يرضوا بالواقع، وفتحت المعتقلات أبوابها لمن أصر على أن يتحدى الصمت ويجهر بمعارضته. .

في «اللص والكلاب» تقود الخيانة «سعيد مهران» لص المنازل إلى السجن، خانته زوجته «نبوية سليمان» - التي طالما قالت له بكل سخاء: أحبك يا سيد الرجال، مع تابعه «عليش سدرة»، الذي كان يتمسح في ساقه كالكلب، وأبلغا عنه الشرطة ليقضي أربع سنوات خلف الأسوار، طلبت خلالها الخائنة الطلاق لتتزوج من الصديق الغادر، وما يكاد «سعيد مهران» يخرج من السجن، وقد قرر أن يؤدب الخونة، حتى يكتشف أن الخيانة قد انتقلت من المستوى الشخصي إلى المستوى العام، وأن أستاذه الصحفي الفوضوي «رءوف علوان» - والذي كانت حياته امتدادًا لأفكاره - قد انضم إلى مثلث الخيانة.

وحين كان «رءوف» طالبًا ريفيًا فقيرًا رث الثياب نقيَّ الضمير، يقيم في بيت الطلبة الذي كان عم «مهران» - والد «سعيد» - يعمل بوابًا له. استقبله ذات يوم ضاحكًا وهو يقول:

- هل امتدت يدك إلى السرقة حقًا يا سعيد؟. . براڤو. . كي يتخفف المغتصبون من بعض ذنبهم. . إنه عمل مشروع. . لا تشك في ذلك. . أليس عدلاً أن ما يؤخذ بالسرقة فبالسرقة يجب أن يسترد؟!

وكان هو الذي أغراه بأن يقرأ وبأن يتدرب على استخدام المسدس لكي يجاهد في سبيل الوطن، ويومًا قال له:

- سرقات فردية لا قيمة لها.. لابد من تنظيم.. في هذا الوطن لا يستغني الفتى عن المسدس والكتاب.. المسدس يتكفل بالماضي والكتاب للمستقبل فتدرب.. واقرأ..

وها هو يخرج من السجن ليجد الحال غير الحال.. قامت الثورة، وانتقل «رءوف علوان» من صفوف الثوار إلى صفوف القياصرة، ومن محرر صغير بمجلة «النذير» المنزوية في إحدى حواري «شارع محمد علي» والتي كانت صوتًا مدويًا للحرية، إلى كاتب كبير بصحيفة «الزهرة» التي تصدر عن مبنى شاهق، بأرقى ميادين العاصمة، يكتب عن «الموضة» ومكبرات الصوت والمشاكل بين الأزواج.. لذلك قال له وهو يستقبله بحماس مزيف:

- يا عم «سعيد» زال ما كان ينغص علينا صفو الحياة.. ونحن في هدنة ولكل جهاد ميدان..

لكن حياة «سعيد» كانت لا تزال مليئة بالمنغصات، على الرغم من قيام الثورة: خانته زوجته وخانه تابعه وأنكرته ابنته، وها هي ثورته تخونه وتتخلى عنه. ويقول له «رءوف علوان» بخشونة:

- ليس اليوم كالأمس، كنت لصًا وكنت صديقًا لي في ذات الوقت لأسباب أنت تعرفها، ولكن اليوم غير الأمس، إذا عدت إلى اللصوصية فلن تكون إلا لصًا فحسب..

ويتأمل «سعيد مهران» الڤيلا الفخمة على شاطئ النيل، حيث يعيش «رءوف علوان» - طبعة مابعد الثورة - ويقول لنفسه: كيف؟.. وبأي وسيلة؟.. وفي هذه المدة القصيرة؟.. حتى اللصوص لا يحلمون بذلك!

أما وقد اكتشف أن «نبوية/ عليش» هي ذاتها «رءوف علوان» فقد كان الذي لابد أن يكون، انتدب نفسه لإصلاح ميزان العدل المختل، وقرر أن يثور على الثورة التي غدر بها أصحابها، وأن يؤدب الذين خانوه وخانوها، وتتالت رصاصاته، وفشل البوليس في اقتناصه، بينما شن عليه «رءوف علوان» حملة صحفية شرسة، جاءت بنتيجة عكسية، فقد تعاطف معه الناس، وذات ليلة قالت له «نور»، فتاة الليل التي اختفى في مسكنها المطل على المقابر:

- يتحدث عنك ناس كأنك عنترة..

فقال: أكثرية شعبنا لا تخاف اللصوص ولا تكرههم.. ولكنهم بالفطرة يكرهون الكلاب..

ومع أنه تمنى لو أن الرصاصات التي أطلقها على الخونة، أيقظت النيام الذين هم أصل البلايا والذين خلقوا بصمتهم «نبوية» و«عليش» و «رءوف علوان»، إلا أن سوء الحظ ترصده، فطاشت الرصاصات التي وجهها إلى صدر «عليش سدرة» لتقتل «شعبان حسين»- العامل بمحل الخردوات بشارع «محمد علي» - وكان قد حل محل الخائن في سكنى الشقة بعد أن هرب منها مع شريكته الغادرة، وطاشت الرصاصات التي أطلقها على «رءوف علوان» فقتلت خادمه ونجا هو، وبحزن بالغ يقول لنفسه «الظاهر أن مسدسك لا يقتل إلا الأبرياء»، أما الذي أتعسه أكثر فهو أن عطف الملايين عليه عطف صامت كأماني الموت.. وفي خبال السُكر أطل على المقابر ليدافع أمام قضاتها الموتى عن نفسه فقال:

- إن من يقتلني إنما يقتل الملايين، أنا الحلم والأمل وفدية الجبناء، وأنا المثل والعزاء والدمع الذي يفضح صاحبه، والقول بأنني مجنون ينبغي أن يشمل كل العاطفين، فادرسوا أسباب هذه الظاهرة الجنونية واحكموا بما شئتم..

أما والحكومة - كما قال - تنحاز لبعض اللصوص دون البعض الآخر، فقد كان لابد أن تنتهي حياة «سعيد مهران» على النحو الذي انتهت به، حاصرته الكلاب بين القبور التي كان قد لجأ إليها ليختفي بين المتعاطفين معه والمؤيدين لثورته على الثورة، وحربه ضد الخيانة، وصاح صوت وقور في مكبر صوت:

- سلم وأعدك أنك ستعامل بإنسانية..

فقال:

- إنسانية «رءوف» و «نبوية» و «عليش» والكلاب.

وعاد الصوت يقول:

- اختر بين الموت وبين الوقوف أمام العدالة.

فصرخ بازدراء: العدالة يا كلاب!

وكان ذلك آخر ما قاله «سعيد مهران» المتمرد الرومانتيكي، الوحيد بين النماذج التي اختارها «نجيب محفوظ» من مجتمع يوليو.. وسط زحام من الراضين كرهًا، والصامتين قهرًا.. والهاربين من «جنة» الثورة، إلى «جحيم» الماضي، لسبب يبدو كاللغز المستعصي على الحل..

# عيسى الدبّاغ:

## كنّا طليعة ثورة..
## فأصبحنا حُطام ثورة



**كان** «عيسى الدباغ» - بطل «السمّان والخريف» - ثانية الروايات التي التقط «نجيب محفوظ» نماذجها من مجتمع ثورة يوليو - وفديًا ينتمي إلى جيل ما بين الثورتين، وعلى العكس من والده الذي عاش ومات موظفًا صغيرًا مغمورًا، فقد ألقى «عيسى» بنفسه وهو طالب في المدارس الثانوية، ثم في الجامعة، في تيار الحركة الوطنية الفوارة، بين منتصف الثلاثينيات وبداية الأربعينيات، ولم يكد ينهي دراسته، حتى وجد السبيل أمامه ممهدًا إلى الوظيفة، واحتل الموقع الذي يليق بأحد المناضلين من زعماء الطلبة الوفديين ممن عرفتهم غرف الحجز في أقسام الشرطة، وطالتهم عصيها في المظاهرات.

ثم جرى عليه، ما كان يجري على أمثاله من الموظفين الحزبيين، حين أقيلت حكومة الوفد في عام 1944 لتحل محلها حكومة شكّلها أعداؤه من أحزاب

الأقليات، فنقل إلى وظيفة صغيرة، وألغيت الترقيات الاستثنائية التي حصل عليها.. وما كاد الوفد يعود إلى الحكم - بعد خمس سنوات - حتى عُوض عما لقيه من اضطهاد، أو بمعنى أدق ما فاته من استثناء، وخلال أقل من ثلاث سنوات، انتدب عامًا للعمل في سفارة مصر بلندن وتتالت ترقياته الاستثنائية حتى وصل - وهو في الثلاثين من عمره - إلى الدرجة الثانية، وأصبح مديرًا لمكتب الوزير، الذي كتب مذكرة لرفعها إلى مجلس الوزراء، لترقيته إلى الدرجة الأولى قبل أن تلغي الحكومة الوفدية معاهدة 1936 بأسبوع واحد، لتؤجل الظروف السياسية البت فيها.

وعلى العكس من «عيسى» الذي حملته أمواج السياسة إلى ما يقرب من القمة، فقد ظل ابن عمه ومنافسه على التفوق في الدراسة «حسن الدباغ» في الدرجة الخامسة، على الرغم من تقاربهما في السن وفي تاريخ الحصول على المؤهل.

وفي حين انتقل «عيسى» مع أمه - بعد وفاة والده وزواج شقيقاته - للإقامة في شقة فاخرة أرستقراطية الأثاث بالدقي، تليق بأصدقائه من الباشاوات، فقد ظل «حسن» يقيم في «روض الفرج».

ولأنه كان شديد الثقة بنفسه على الرغم من فقره فإن «حسن» لم يعترف بأنه قد خسر المنافسة مع «عيسى»، ولم يفقد الأمل في أن تتزوج شقيقته من ابن عمها الذي صعد مدارج المجد بسرعة الصاروخ، بل ولم يتورع عن التقدم إلى المستشار «علي بك سليمان». ابن خال والده والغصن المورق في شجرة أسرة «الدباغ» الجرداء - ليخطب لنفسه، ابنته «سلوى» بعد يوم واحد من تقدم «عيسى» ليطلب يدها.

وكان الخلاف في الآراء السياسية أحد أبرز ظواهر العلاقة المعقدة بين ابني العم، إذ كان «عيسى» وفديًا، يثق بوطنية زعماء حزبه، ويرى أنهم جديرون بتحمل مسئولية تحرير الوطن وتقدمه، لولا ما يتعرضون له من مؤامرات القصر وأحزاب الأقليات المعادية للشعب، بينما كان «حسن» يرى أن إخلاص «عيسى» وأمثاله من الشبان الوفديين، يحملهم على الولاء لأناس لا يستحقون الولاء، وأن هؤلاء الشيوخ المخرفين الفاسدين، أعجز من أن يحققوا للوطن شيئًا، وأن البلد في حاجة إلى دم جديد طاهر يذهب بالإنجليز والملك والأحزاب.

ومع أن الوزارة الوفدية قد أقيلت في أعقاب حريق القاهرة في 26 يناير 1952، لينقل «عيسى الدباغ» - بعد أيام قليلة - من مركزه الخطير في مكتب الوزير، إلى إدارة المحفوظات، فإنه كان واثقًا- قياسًا على السوابق السياسية - أن ذلك كله أمر مؤقت، وأنه سيعود ليواصل الصعود إلى القمة.. فانتهز الفرصة ليعلن خطبته على «سلوى» ابنة «علي بك سليمان» - المقرب من القصر الملكي - ليضمن بذلك مستقبله ويجمع بين دعم «الوفد» ودعم «القصر».

وقبل أن يهل شهر أغسطس 1952، الذي كان محددًا لإتمام زفاف العروسين، وسفرهما إلى أوربا لقضاء شهر العسل، وقعت القارعة التي لم يكن يتوقعها أحد... استولى الضباط الأحرار على السلطة، وعزلوا الملك عن العرش، لتتضارب مشاعر «عيسى»، بين الفرح، لأن الثورة قد خلصت البلاد من الملك، عدو «الوفد» التقليدي، والخيبة؛ لأن هذا النصر الكبير قد تحقق من غير أن يكون للوفد فضل فيه، والقلق لأن الماضي تبلور في صورة فقاعة، أوشكت على أن تنفجر.. وقد تطيح به، ولأن وجهًا جديدًا للحياة يوشك أن يتخلق لا يعرف أين موقعه منه.

وبعد أسابيع بدأت مخاوفه تتحقق: تأجل زفافه حتى تستقر الأرض تحت قدميه وحتى يسترد حموه وعيه، وأعلنت حكومة الثورة أنها ستطهر الجهاز الحكومي من الفاسدين والمرتشين وشكلت لذلك الغرض لجانًا للتطهير في كل وزارة، وتدفقت على اللجنة المشكلة في وزارته - كالزبالة - شكاوى الأعداء والمنافسين والحاقدين الذين أحفظهم صعوده دونهم، فضلاً عن الذين يتطوعون للشر عند أي مناسبة.. وتضخم الملف بوقائع فساد تؤكد أن «المناضل» «عيسى الدباغ»، لم يتورع عن استغلال نفوذه، في تعيين العُمَد بالحزبية والهدايا، والتوصية بمجرمين ممن تربطهم صلات الرعاية أو القربى بالنواب الوفديين.

وهكذا - وبسبب لعنة قضت عليه بأن يعاين التاريخ في إحدى لحظات عنفه حين ينسى وهو يثب وثبة خطيرة، مخلوقاته التي يحملها فوق ظهره، فلا يبالي أيها يبقى وأيها يختل توازنه فيهوي، سقط «عيسى الدباغ» - والذي كان أقرب ما يكون إلى القمة - إلى القاع: صدر قرار بفصله من العمل، على أن يتقاضى مرتبه كاملاً لمدة عامين، يُحال بعدهما إلى المعاش ليتقاضى اثني عشر جنيهًا فقط!

ويأبى التاريخ إلا أن يستكمل لعنته، ففي الوقت الذي كانت فيه الشكاوى تتجمع أمام لجنة التطهير، كان العهد الثوري الجديد يختار ابن عمه «حسن الدباغ» لوظيفة مهمة، وينفتح الباب أمامه لمراكز أعلى وأخطر، باعتباره من أهل الدنيا الجديدة، وكان صديقه «إبراهيم خيرت» - المحامي وعضو الهيئة البرلمانية الوفدية - يمطر الصحف بمقالاته المؤيدة للثورة كأنه ضابط من رجالها، ويندد بكل الأحزاب بما فيها «الوفد»، وكأنه لم يكن من أقطابه في البرلمان، وكان صديق آخر له يجد ظهرًا يحميه في العهد الجديد، ليواصل طموحه إلى الترقي بأقوى مما كان.

ومع أنه عزَّى نفسه بأنه بصرف النظر عن قرار لجنة التطهير، ضحية سياسية، وبأنه يملك رصيدًا في البنك من نفحات العُمَد، وشقة فاخرة تزينها التحف التي تلقاها على سبيل «الهدية» ومؤهلاً جامعيًا يرشحه للعمل في إحدى الشركات، وخطيبة جميلة من أسرة ميسورة، تنتمي لأب يشغل موقعًا رفيعًا في القضاء حال دون فصله في التطهير على الرغم من علاقته المريبة بالقصر الملكي خلال العهد البائد.. إلا أن المطارق سرعان ما انهالت على رأسه، اطلع «علي بك سليمان» - والد خطيبته - بحكم صلته بالقضاء- على ملف التحقيق معه، واستدعاه ليقول له:

- ليست السياسة هي السبب هذه المرة، والقرائن خطيرة..

فصاح فيه بجنون:

- أيًا كانت خطورة القرائن، فإنني لم أكن يومًا انتهازيًا.. ولم يكن للملك السابق فضل عليّ.

وبذلك فسخت خطبته، وانقطع آخر أمل له في الهرب من لعنة التاريخ، الذي وثب في غفلة منه، فألقاه من فوق ظهره - بينما استثنى فاسدين آخرين، فشعر بأنه منفي في بلده وغريب بين أهله، وتكثف إحساسه بعبثية التاريخ التي قضت بأن يبدأ بالنضال من أجل الوطن، وينتهي بهدايا محرمة وفساد، ولم يستطع أن يعيش في دنيا من الناسين والمتجاهلين والشامتين بعد أن طُويت الأمجاد كأن شيئًا لم يكن ونشرت الأخطاء كالأعلام.

في سيرة «عيسى الدباغ» - خلال السنوات الخمس بين عامي 1952 و 1957 - والتي رواها «نجيب محفوظ» في روايته «السمان والخريف» - تتركز مأساة شرائح من جيل ما بين الثورتين، والذي ينتمي إليه ثوار يوليو أنفسهم، أعطوا الوطن الكثير، وضحوا

في سبيله بما يستطيعون، مهدوا بنضالهم التربة لانتصار ثورة يوليو، التي استقبلوها بحماس وأيدوا خطواتها الأولى بلا تحفظ، لكنها تعاملت معهم بمنطق المنافسة، وأصرت على أن تقتلعهم من الخريطة السياسية المصرية، وخيرتهم بين أمرين لا ثالث لهما: أن يقروها على أنها بداية تاريخ الوطن، وأن كل ما قبلها لم يكن شيئًا إلا فسادًا وخيانة، فيغتالون بذلك تاريخهم، أو أن يلتزموا الصمت التام وينسحبوا من العمل العام، ويضعوا على أفواههم أقفالاً من حديد.

فكان لابد وأن ينتقلوا مع الزمن إلى خانة أعداء الثورة التي أصرت على أن تعاديهم بلا مبرر، وأن تعزلهم بلا سبب، إلاّ حرصها على أن تحتكر السلطة والثورة، فلم تخسرهم فحسب، ولكنها كذلك خسرت نفسها حين انفردت بالسلطة، فأساءت استخدامها، وتخبطت كطائر السمّان المنهك في شباك الصيد المنصوبة في كل مكان حولها.

كان «عيسى الدباغ» وشباب حزبه وجيله، من شباب الوفديين والشيوعيين والإخوان المسلمين وأعضاء مصر الفتاة، وكل ألوان الطيف السياسة الجديدة التي شهدت سنوات الأربعينيات استبسالها من أجل الحرية والعدل والديمقراطية، ضحية لتلك الحالة من النرجسية الثورية التي أصابت ثوار يوليو، بعد أن أذهلتهم البساطة التي قوضوا بها النظام القديم، فقرروا شطبه من التاريخ، بكل متناقضاته، بطغاته وثواره، وفاسديه وأطهاره، وبمن حوسبوا - مثل «عيسى الدباغ» - على أخطاء طفيفة، ما لبثت عناصر من الثوار أنفسهم أن ارتكبت ما هو أفدح منها إثمًا.

لذلك اختار «عيسى» أن ينفي نفسه إلى الإسكندرية في الخريف، حتى لا يلتقي بأحد يمكن أن يذكره بمأساته وفضل «الإبراهيمية» حيث تسكن الجالية اليونانية، تأكيدًا لإحساسه بالغربة واليتم والنفي، يسترجع بأسى ذكريات نضاله، يتلقى أخبار المطارق التي أخذت تتهاوى على رءوس قادة «الوفد»، ويتابع أسراب السمان وهي تتهاوى إلى مصيرها المحتوم عقب رحلة شاقة مليئة بالبطولة الخيالية.. ويقول له صديقه «سمير عبد الباقي» - الوحيد الذي فصل معه في التطهير بينما وجد الآخرون وسيلة للتواءم مع العهد الجديد.

- كنا طليعة ثورة، فأصبحنا حطام ثورة،

ويتساءل «عيسى» في حزن ممض

– كيف يكون للحجر دور في المسرحية وللحشرة دور.. وللمحكوم عليه في الجبل دور.. وأنا لا دور لي!

كانت مشكلته، أنه يكره العهد الجديد بقلبه، ولكنه لا يستطيع أن يكرهه بعقله، ومع أنه تلقى نبأ نجاح الثورة في إجلاء الإنجليز عن مصر، بارتياح، فإنه لم يخل من فتور مشوب بالغيظ لا لشيء إلا لأنه لم يتحقق على يد حزبه.. ويقول له «سمير عبد الباقي»، الذي وجد راحته في التصوف، إن عليهما أن يبحثا عن عمل.. فيرد عليه:

– مع أي عمل سنتخذه سنظل بلا عمل.. لأننا بلا دور، وهذا سر إحساسنا بالنفي كالزائدة الدودية، وستزداد ضحكاتنا كلما رأينا التاريخ وهو يُصْنَعُ لنا دون أن نشارك فيه كالأغوات.

ويقوده إحساسه بالفراغ إلى أحضان «ريري» – فتاة الليل التي صادها، أو اصطادته من الطريق – وتقيم معه، في منزله أعلى من الخادمة وأدنى من السيدة – إلى أن يكتشف أنها حملت منه، فيطردها بقسوة، ويعود إلى القاهرة ليدفن أمه التي غادرت الدنيا، ويتعرف إلى بقية ملامح لعنة التاريخ، أصبح «حسن» ابن عمه– ركنًا خطيرًا من أركان العهد الثوري يعمل له ألف حساب، وتزوج من خطيبته السابقة «سلوى»، وعين نائبًا لمدير لشركة سينمائية أنشأتها الثورة، فقفز خلال شهور من موظف بالدرجة الخامسة إلى نائب مدير شركة، ببركة الانتماء للعهد الجديد. وتأكد أن الدنيا هي الدنيا وأن الثوار لا يختلفون عن غير الثوار، والاستثناء لا يزال قائمًا، وأن التاريخ هو المهزلة.

ويقوده الفراغ والملل وخشيته من نفاد رصيده من هدايا – أو رشاوي – العمد، المودع في الحساب رقم 33123 ببنك مصر، إلى الزواج من امرأة ثرية سبق لها الزواج من ثلاثة قبله، تركها بعضهم بسبب عقمها وتركت الآخرين بسبب طمعهم في ثروتها، لتمضي حياته في ظل الإحساس المر بأنه زائد على الحاجة.. إلى أن يفاجئه الراديو يومًا بقرار تأميم قناة السويس، فترتفع حرارة اهتمامه إلى الذروة، ويغرقه مد الحماس الذي اجتاح الجميع، وأقر عقله بأنه عمل كبير حقًّا، أما قلبه فقد أكله الحسد.

ويأتي عدوان عام 1956، ليزلزله، فيغضب غضبة جديرة بوطني قديم تعذب – على الرغم من تلوثه – من أجل مصر.. وأبعد عن فكره كل ما يتعلق بالثورة ومصيرها، وبما فعلت به وبحزبه وجيله، ليحتفظ بمشاعره الوطنية خالصة من كل شائبة.. وما يكاد يلتقي بزملائه، حتى تتسلل عبر تعليقاتهم مشاعر شماتة خفية، وكان «إبراهيم خيرت»،

أول من تنكر للحزب وأيد الثورة، هو نفسه أول من عبر عن شماتته، وتنبأ بسرور وحشي بأن العدوان سوف ينتهي بهزيمة الثورة وعودة الحال إلى ما كان عليه قبلها.

ويقول «عيسى الدباغ» معلقًا:

- أحيانا أقول لنفسي لأن نبقى بلا دور في بلد له دور، خير من أن يكون لنا دور في بلد لا دور له!

فيرد عليه إبراهيم خيرت باسمًا:

- إنك باعترافك منقسم الشخصية.. ونحن لا يهمنا رأي القسم المتكلم.. وحسبنا رأي القسم الصامت..

ويقول عيسى:

- أي مصيدة قد وقعنا فيها.. إما أن نخون الوطن.. أو نخون أنفسنا..

بعد يومين، ينقل إليه «إبراهيم خيرت» خبر قيام بعض رجال العهد القديم، بمقابلة المسئولين، ليقنعوهم بالتسليم لإنقاذ ما يمكن إنقاذه، فيشعر «عيسى» بتعاسة بالغة.. وبأن الحياة تساوت بالموت.. ولا ينقذه من تعاسته، إلا توالي الإنذارات العالمية التي أجبرت المعتدين على الانسحاب، فابتل صدره بمشاعر النصر، وما لبثت مشاعر الإحساس بالخيبة أن ناوشته؛ إذ لا معنى لهزيمة العدوان، إلا أن الثورة باقية، وقال له أحد أصدقائه وهما يلعبان «البوكر» الذي أدمنه:

- لقد خسرنا رغم «الكاريه» الذي كان في يدنا..

فقال بحزن:

- هذا هو حال الدنيا، هل نستحق ما حاق بنا؟.. فلنسلم بأن لنا أخطاءنا، ولكن من يخلو من الأخطاء؟.. وكيف نسينا هذا الشعب المارق.. كيف نسي الذين عاملوه معاملة الأم الرءوم لابنها الوحيد؟

وهكذا يظل «عيسى الدباغ» وجيله، أسرى الإحساس بالخيبة، لأنهم شاركوا في صنع الثورة، وحين انتصرت عادتهم بلا سبب، وأكرهتهم على خيار شرير، أن يؤيدوا بلا تحفظ، أو أن يصمتوا إلى الأبد.. إلى أن تقوده أقدامه وهمومه ذات ليلة من خريف 1957، إلى الجلوس على أريكة تحت تمثال «سعد زغلول»، وينشق الظلام عن شاب

يحمل وردة حمراء، يذكره بأنه كان واحدًا من الأحرار الذين حقق معهم، حين كان حزبه في السلطة، وأمر باعتقالهم، داعيا إياه إلى تبادل الرأي في كل ما يجري حولهما من أمور الوطن، لأن ذلك أفضل من الجلوس في الظلام تحت تمثال «سعد زغلول».

وأدرك عيسى، أن الشاب يدعوه لأن ينفض عنه ثوب الإحساس بأنه زائد على الحاجة، ليستأنف نضاله في سبيل وطنه وشعبه.. ومع أنه تردد قليلا، فإنه انتفض في نشوة حماس مفاجئة ومضى في طريق الشاب بخطى واسعة.

ليبدءا معًا ثورة على الثورة!

## عمر الحمزاوي

# ما أجمل كل زمان.. إلا هذا الزمان



**بدأت** حالة الاكتئاب التي أصابت «عمر الحمزاوي» - المحامي الكبير - ذات يوم كان مجتمعًا فيه بأحد موكليه المتنازعين على أرض تقع في أكبر ميادين وسط المدينة، وفي ختام الاجتماع قال له الرجل:

- أنا ممتن يا إكسلانس.. أنت محيط بتفاصيل الموضوع بدرجة مذهلة حقيقة باسمك الكبير.. وأملي في كسب القضية عظيم.

وضحك الرجل بسرور لا حد له، فشعر «عمر» بغيظ لا تفسير له، وقال:

- تصور أن تكسب القضية اليوم، وتملك الأرض، ثم تستولي عليها الحكومة غدًا.

فهز الرجل رأسه في استهانة.. وقال:

- المهم أن تكسب القضية.. ألسنا نعيش حياتنا ونحن نعلم أن الله سيأخذها.

أيامها - منتصف الستينيات - كان «عمر الحمزاوي» في الخامسة والأربعين من عمره.. وكان قد بدأ يعاني تغيرًا خفيًّا لا يعرف له سببًا، لذلك تأثر بكلام الرجل الذي تردده الملايين كل ساعة، من دون أن يحدث أي أثر لأي إنسان. فأصابه بدوار لم يُفِقْ منه، وفي خلال الشهرين التاليين أخذت حالته تتدهور يومًا بعد آخر، ماتت رغبته في العمل، فهو لا يريد أن يفكر أو أن يشعر أو أن يتحرك، لذلك بدأ يعتذر عن لقاء موكليه، ويحيل قضايا مكتبه إلى مساعديه ليطلبوا تأجيلها، وقال له الطبيب:

- أنت رجل ناجح.. ثري.. نسيت المشي أو كدت.. تأكل فاخر الطعام، وتشرب الخمور الجيدة.. وتجهد نفسك لحد الإرهاق.. ودماغك دائمًا مشغول بقضايا الناس وأملاكك، وأخذ القلق يساورك على مستقبل عملك ومصير أموالك، فليس بك مرض.. أو أن ما بك هو مرض برجوازي كما تقول صحف هذه الأيـام.. ولكني أرى في الأعماق مقدمات لأكثر من مرض.. فالعدو رابض على الحدود.. كإسرائيل.. وعند الإهمال سيدهمنا الخطر الحقيقي.

وينصحه الطبيب بأن يعتدل في الطعام، ويقلل من شرب الخمر،.. وأن يفهم حياته.. فيسأله عمر:

- ألم يخطر لك يومًا أن تتساءل عن معنى حياتك؟

فيضحك الطبيب عاليًا، ويقول:

- لا وقت عندي لذلك.. وما دمت أؤدي خدمة كل ساعة لإنسان هو في حاجة ماسة إليها.. فما يكون معنى السؤال؟

لكن السؤال كان يشغل «عمر الحمزاوي».. بطل «الشحاذ» - رابعة الروايات التي التقط «نجيب محفوظ» نماذجها من مجتمع ثورة يوليو - بشكل أكثر مما قدَّره الطبيب، فهو يشعر بأن روحه قد حبست في برطمان قذر، وكأنها جنين مجهض، وبأن قلبه قد اختنق بالبلادة، والرواسب الدسمة، وبأن أزهار الحياة قد ذبلت، وقوائم الوجود قد انهارت.. ولم يبق له إلا أن يتسول لحظة نشوة بين أحضان امرأة، لعله يجد فيها إجابة للسؤال الذي يشغله عن معنى وجوده الذي أصبح معلقًا على أن يجد له معنى.

على الصعيد الشخصي والنفسي، تبدو حالة «عمر الحمزاوي» أقرب ما تكون إلى درجة من درجات الاكتئاب، ربما يعود سببها إلى أن ظروف الحياة قادمة إلى طريق غير الذي كان يحلم به، فقد كان في مطلع شبابه يطمح في أن يكون شاعرًا وكان الشعر

هو غاية وجوده، بل إنه أصدر بالفعل ديوانًا جمع فيه قصائد ذلك العهد، الذي مضى، كما مضت كل نشوات الحياة، حين جاء اليوم الذي قرر فيه أن يهجر الشعر، أما السبب فلأن أحدًا لم يستمع لغنائه، فقرر أن يهجر الشعر الذي لا مستقبل له، وأن يدير ظهره لتلك الأوهام المحرقة، واختار أن يتفرغ للعمل في المحاماة، وأن يعطيها كل وقته واهتمامه.

في تلك السنوات - أربعينيات القرن الماضي - ارتبط الشعر بالحب، وكانت البداية نظرة خاطفة من عينيها الخضراوين، صعقته.. فهام بها، ودفعه العذاب إلى الشعر، ودفعه الشعر إلى الحب.. وسحت من عينيه دموع وتوثقت أسبابه بالسماء.. وترصدها إلى أن خرجت من الكنيسة وهي ترتدي الحداد على عمها فسعى للتعرف بها.. تلميذة مثالية للراهبات.. مهذبة بكل معنى الكلمة. وحين ثارت الزوبعة في بيته وبيتها نظر في عينيها بافتتان، وقال:

- الحب يهزأ بالمخاوف..

فقالت:

-ولكن أهلي..

قال: أنا أهلك.. أنا كل شيء.. وستقوم القيامة قبل أن يتخلى عنك حبي.

في الظاهر بدا وكأن «عمر الحمزاوي» قد اختار السير في الطريق الصحيح الذي انتهى به إلى القمة.. وأثبتت زوجته التي غيرت اسمها - بعد الزواج - من «كاميليا فؤاد» إلى «زينب» - أنها خلقت للتدبير والحكمة، فهي قوة دافعة للعمل لا تعرف التواني، ارتفع في عهدها من غمار العدم إلى التفوق والثروة، وتدرج من «الفورد» إلى «الباكار» حتى استقر أخيرًا في «الكاديلاك»، وأصبح واحدًا من ألمع المحامين.. لا يخلو مكتبه الفخم في قلب العاصمة من زحام المتقاضين، وتطل شرفة مسكنه الفاخر على النيل، شاهدين - مع العمارات الثلاث ورصيده من الأموال السائلة - على ما حققه من نجاح.

أما الحقيقة التي تنبه إليها والرجل يقول: ألسنا نعيش حياتنا ونحن نعلم أن الله سيأخذها.. فهي تصرخ في وجهه بأنه كان طوال تلك السنوات يقف فوق قمة من الرمال المتحركة سرعان ما انهارت به.. حتى لتوشك أن تبتلعه.. أمرضه الترف، وغرق في المواد الدهنية، ولم تعد «زينب» سوى تمثال لوحدة الأسرة والبنك، أما أيام الحب فقد مضت وانتهت.. وبعد الزهد في العمل، جاء الضجر منها والزهد فيها فهي القوة الكامنة

وراء العمل.. هي رمزه، هي المال والنجاح والثراء، وأخيرًا المرض، ولأنه يتقزز من كل هؤلاء فهو يتقزز من نفسه.. ويقول له صديقه «مصطفى المنياوي»:

- لا تنس الأيام الأليمة.. تذكر أنه لم يعد لها أهل في هذه الدنيا.. مقطوعة من شجرة.. ولا أهل لها سواك.

ولم يكن «المنياوي» فقط صديقه وزميل دراسته في كلية الحقوق، ولكنه كان مثله شغوفًا بالفن، ويوم قَبِلَ مسرح الطليعة واحدة من مسرحياته، طار فرحًا، لكن فرحته سرعان ما باخت، لم يشاهد أحد المسرحية، وشرع يومًا في كتابة مسرحية جديدة فتفتت الفن من بين يديه نشارة وترابًا.. فقرر أن يفعل ما فعله «عمر»، وأن يعيد النظر في حياته؛ إذ لا فائدة من تجاهل الجماهير، وقال:

- عهد الفن مضى وانقضى.. وفن عصرنا هو التسلية والتهريج... فهذا هو الفن الممكن في زمن العلم، ويجب أن نتخلى للعلم عن جميع الميادين عدا السيرك.. فالترفيه غاية طبيعية لمتعبي القرن العشرين.. فعلينا أن نبلغ سن الرشد وأن نولي المهرجين ما يستحقونه من احترام، قضى العلم على الفلسفة والفن، فإلى التسلية بلا تحفظ، إلى القصص الخفيفة والضحكات المجلجلة والصور الغريبة.

وهكذا هجر المسرح، وتفرغ للعمل بالصحافة، ينشر عبرها كتابات خفيفة لاذعة تنتمي، كما يصفها، إلى مدرسة اللب والفيشار، حققت له جماهيرية كاسحة، خاصة بعد أن جمع بينها وبين الكتابة للإذاعة والتليفزيون، فأصبح - بفضلها- منتشرًا كالوباء، يصيب ضعيفي المناعة العقلية.

لكنه على العكس من زميله - «عمر الحمزاوي» - كان يأخذ الأمر ببساطة، ومن دون تعقيد، وحين سأله «عمر» عما يدفعه للحرص على عمله وزوجته، قال :

- الواقع والعادة.. ولي جمهور أسعد به، وتجاوب الناس معك قيمة ثمينة ولو كان مصدره بيع اللب والفيشار..

إنه - باختصار - يسعى لكسب القضية حتى لو كانت قضية أخرى غير قضيته الأصلية التي خسرها، انطلاقًا من المنطق الذي يقول: ألسنا نعيش حياتنا ونحن نعلم أن الله سيأخذها!

وحين كان الزمن أواسط الثلاثينيات، كان «عثمان خليل» هو رأس المثلث الذي يقبع في قاعدته «عمر الحمزاوي» و «مصطفى المنياوي» حين كانوا طلبة في كلية الحقوق، وأبناء دفعة واحدة، ولعلهم جميعا كانوا من أبناء تلك الطبقة الوسطى الصغيرة

التي شغف «نجيب محفوظ» بتشريحها نفسيًا وسياسيًا، على نحو يعجز عن فعله عتاة علماء النفس والاجتماع.. والأرجح أن حال «مصطفى» و «عثمان» لم يكن يختلف كثيرًا عن حال «عمر» الذي كان ابنًا لموظف صغير يقطع القاهرة طولًا وعرضًا على قدميه من دون تذمر، وذلك ما فعلته سلسلة طويلة من آبائه وأجداده تهرأت أقدامهم من معاندة الأرض قبل أن يسقطوا من الإعياء..

وذات يوم من عام 1935، كان «مصطفى» مشغولا بالمسرح، وكان «عمر» يبحث عن شطرة شعر تتزاوج مع أخرى فتنجب نغمة ترقص لها أجنحة السماوات، حين قال «عثمان» هاتفا في حالة من التجلي: عثرت على الحل السحري لجميع المشاكل.. فاندفع ثلاثتهم برعشة حماسية إلى أعماق المدينة الفاضلة، واتفقوا على ألا قيمة ألبتة لأرواحهم واقترحوا جاذبية جديدة، غير جاذبية «نيوتن»، يدور حولها الأحياء والأموات في توازن خيالي، بدلا من أن يتطاير البعض ويتهاوى الآخرون، وبذلك يقلبون العالم، أو - بمعنى أدق - يعدلونه - ووجد الثلاثة أنفسهم في خلية لأحد التنظيمات الاشتراكية المتطرفة.. وحين قال «عمر الحمزاوي» متشكيًا:

- ما جدوى الشعر الذي لا يقرؤه أحد..؟

قال عثمان خليل:

- اقذف بشعرك في المعركة تظفر بآلاف المستمعين..

أما في ذلك اليوم، فقد كان الاجتماع في بدرون منزل «مصطفى المنياوي».. وبعد أن تدارسوا الخطة قال «عثمان خليل» بفخار:

- خليتنا قبضة من حديد لا يمكن أن تنكسر ونحن نعمل للإنسانية جمعاء لا للوطن وحده.. نحن نبشر بدولة الإنسان، ونخلق - بالثورة والعلم - عالم الغد المسحور..

ولما استقرت القرعة عليه، قال:

- أنا سعيد.. مصطفى عصبي.. وأنت عريس.. وغدا تلقي قنبلة على خنزير من المولعين بمص الدماء..

ومع أن الخطة كانت محكمة فقد أصابته رصاصة طائشة في ساقه، فقبض عليه، وسهر هو «ومصطفى» حتى الصباح والحزن يكاد يقتلهما.. وذاقا أياما تعيسة خشية أن يضعف فيعترف عليهما.. ولكنه كان فوق مستوى الإنسان..

وتجري في النهر مياه كثيرة، تقوم الثورة، ويهجر «عمر» الشعر، ويهجر «مصطفى» المسرح، ويتشعلق الاثنان في حبال الزمان، وتعترضهما دورة فلكية معاكسة، فينتقلان إلى المقاعد الوثيرة، ويغرق «عمر» في مستنقع من المواد الدهنية، ويقول له الطبيب الذي كان زميلاً لهما على عهد السياسة والأحزاب والمدينة الفاضلة:

- ما أجمل أيام زمان!

فيجيبه: ما أجمل كل زمان باستثناء الآن!

فيقول الرجل: ومع ذلك فقد تحقق حلم كبير.. أعني الدولة الاشتراكية..

فيوافقه بتسليم.. ويستجيب لنصيحته، ويسافر إلى الإسكندرية.. وذات مساء يترامى إليهم صوت جار لهم يتحدث عن تأميم العمارات فيصفر وجه زوجته، وتحدجه بنظرة استغاثة، فلا يكترث لشيء فتهتف به:

- كنت في شبابك مثلهم لا تتكلم إلا عن الاشتراكية وهي ما زالت في دمك.

لكنه لم يعد يهتم بشيء.. لم تعد المبادئ سوى ذكريات محنطة.. وحلم المدينة الفاضلة تحول إلى تراب.. وما يهمه الآن هو البحث عن نشوة غامضة كأنها النصر الدائم وسط الهزائم المتلاحقة..

وهكذا عرف «عمر الحمزاوي» الطريق إلى الملاهي الليلية بحثًا عن شيء غامض لا يعرفه هو نفسه، وكان دليله إلى ذلك هو صديق العمر والنضال والخيبة «مصطفى المنياوي»، كما يليق بمحرر فني كبير، وما يلبث أن يهجر بيته وأسرته، ويستأجر جارسونيرة يخصصها لراقصة يعاشرها زمنا ويتوهم أنه سيجد في أحضانها إجابة لسؤاله عن معنى وجوده، وبعد شهور يزحف الملل، وينتقل من واحدة إلى أخرى ليكتشف أن نشوة الحب لا تدوم، وأن نشوة الجنس أقصر من أن يكون لها أثر.. ويقول له مصطفى:

- لماذا تسأل عن معنى وجودك؟.. الحكاية أن العقيدة كانت تعطينا معنى متكاملاً، وأننا نحاول أن نملأ الفراغ تحقيقًا لقانون طبيعي.. وأمس اقترح عليَّ رئيس التحرير أن ألقي محاضرات عن التوعية الاشتراكية على موظفي وعمال الدار بصفتي اشتراكيًا عتيقًا فقبلت، ولكني أتساءل: مادامت الدولة تحتضن المبادئ التقدمية وتطبقها.. أليس من الحكمة أن نهتم بأعمالنا الخاصة؟

- كأن تبيع اللب والفيشار وتتساءل عن معنى الوجود؟..

ويقول مصطفى: أو أعشق لأبلغ نشوة اليقين؟

ويكمل عمر: أو تسقط مريضا بلا علّة!

حالة «عمر الحمزاوي» هي تنويعة أخرى على حالة «عيسى الدباغ» - بطل «السمان والخريف». . وإن كانت أكثر تعقيدًا، والمشترك فيما بينهما هو أن كلاً منهما كان ينتمي - على نحو ما - إلى ثورة يوليو. . كان «الدباغ» من أنصار ثورة **1919** التي قامت ثورة **1952** لتستكمل أهدافها، لكنها أبت أن تفعل ذلك قبل أن تدوس عليه وعلى جيله، خضوعًا لشعور غلاّب بالمنافسة، وكان «عمر الحمزاوي» وخليته، بعض تنويعات اليسار المصري التي ساهمت - مع غيرها - في تقويض النظام القديم، ومهدوا الأرض أمام انتصار ثورة يوليو، فما كادت الثورة تنتصر حتى تركت «عثمان خليل» يمضي بقية العقوبة المحكوم بها عليه، وأجبرت الآخرين بطريقة أو بأخرى على أن ينصرفوا لبيع اللب والفيشار والتساؤل عن معنى الوجود، ومع أنه كان مسئولا عن جانب مما حاق به، فقد كان طبيعيًا - في ظل هذا المناخ - أن يسقط «عمر الحمزاوي» مريضًا بلا علّة، بينما انصرف «مصطفى المنياوي» لتبرير وجوده الذي لا معنى له. .

ولم يكن المرض الذي أصاب «عمر الحمزاوي» سوى حالة متقدمة من المرض الذي أصاب «عيسى الدباغ» ودفعه لأن يهجر القاهرة إلى الإسكندرية هربًا من عيون الشامتين، ولم يكن منبت الصلة بموقف شلة العوامة في روايته التالية «ثرثرة فوق النيل» **(1966)**، حيث يبدو المثقف - خاصة المهتم بالشأن العام - مخيرًا - في ظل ثورة يوليو - بين السجن والاكتئاب والهروب في الجنس والمخدرات أو ترويج فنون اللب والفيشار. .

وذات عصر يفاجأ «عمر الحمزاوي» بصديقه الغائب «عثمان خليل» يدخل عليه، ليكتشف أنه نسي - في حمى بحثه عن معنى وجوده - تاريخ الإفراج عن السجين الذي افتداه بنفسه. ومع أنه لقيه بترحيب إلا أن الحوار بينهما سرعان ما قادهما إلى المناطق الملغومة، وقال «عمر الحمزاوي»:

- على أي حال قد قامت الثورة وهي تشق طريقها بعقلية اشتراكية لاشك فيها. .

وأمام نظرة «عمر الحمزاوي» التي حملت معاني لم تسره، أضاف:

- وهي إن لم تمس رءوس أموال أمثالي من الناس فقد فرضت ضريبة عادلة. .

ويقول له مصطفى:

- الدولة الآن اشتراكية مخلصة. . وفي هذا الكفاية.

فيرد «عثمان»:

– إذا كنت قد تغيّرت فلا يعني هذا أن الحقيقة يجب أن تتغير..

ويعود «مصطفى» ليكرر:

– الوطن تطور إلى الأمام.

ويؤكد عثمان:

– ربما.. ولكنكما تطورتما إلى الوراء..

ويحاول أن يذكره بما ضاع من عمره بين جدران السجون، فيقول له بحسم:

– الإنسان إما أن يكون الإنسانية جمعاء وإما أن يكون لا شيء..

ويقول «عمر» لنفسه: لماذا أتعب نفسي في مناقشة أمور لا تهمني.. ويغادرهما، ليقوم بسيارته بجولات بلا هدف بين المدن تستمر أيامًا.. يدخل دكان بقال ليسكر.. أو يجلس في مقهى لينام، أو يشيع جنازة ميت لا يعرفه، ثم يستأجر منزلًا ريفيًا يقيم فيه وحيدًا زاهدًا في الدنيا كمتصوف أو راهب، تزوره الأحلام والكوابيس، لا أحد معه في الظلام إلا النجوم في انتظار النشوة المستحيلة.

وذات ليلة بعد عام ونصف العام من اختفائه، يجد «عثمان خليل» إلى جواره يناديه ليقول له إن أسرته كانت تعرف مكانه منذ اختفائه، ومع أنه كان لا يزال غائبًا في ملكوت البحث عن لحظة النشوة، إلا أن الآخر يواصل الحديث ليقول له بأن المحظور قد وقع وبأن الشرطة تجد في أثره، أما المفاجأة فهو أنه قد تزوج من ابنته «بثينة» وتركها حاملا منه، ويصرخ فيه:

– اصح.. أسرتك في خطر.. إذا اتجه الشك إليك فسيتعرضون للبهدلة.. أنا لا أخاف على نفسي فقد نذرتها للهلاك.. ولكن يجب أن تعود إليهم..

وبعد لحظات تقتحم الشرطة المكان، وتلقي القبض على «عثمان خليل»، وتنطلق رصاصة طائشة فتصيب «عمر الحمزاوي» في كتفه إصابة طفيفة، ويفتح عينيه ليجد نفسه في سيارة الشرطة.. ويخامره شعور بأن قلبه ينبض وبأنه عائد إلى الدنيا، ويقفز إلى ذهنه فجأة بيت من الشعر لا يذكر متى قرأه، وأي شاعر غناه، يقول: إن تكن تريدني حقًا.. فلم هجرتني؟!

## صابر الرحيمي

## لم يبق إلاَّ حبل المشنقة



**على** العكس من «سعيد مهران» بطل «اللص والكلاب» - أولى الروايات التي التقط «نجيب محفوظ» نماذجها من مجتمع ثورة يوليو - ومن «عيسى الدباغ» - بطل روايته التالية «السمان والخريف»، فليس لمأساة «صابر سيد سيد الرحيمي» بطل «الطريق» ثالثة روايات يوليو المحفوظية، صلة مباشرة بمجتمع ما بعد الثورة، على نحو يدعو للتساؤل عن مبرر اهتمام «نجيب محفوظ» بأن يؤرخ لسيرته، خلال النصف الأول من الستينيات الذي كان مشغولاً خلاله بالتناقضات التي أفرزها زمن يوليو المتقلب كرياح الخماسين.

فهو - صابر- ليس فوضويًا يجمع بين الكفاح ضد الاستعمار وبين سرقة منازل الأثرياء، لعلهم يتخففون من بعض ذنوبهم، ويرفع راية العصيان في وجه الخيانة على المستويين الشخصي والعام، كما كان «سعيد

مهران»، وليس ثوريًّا قديمًا من المنتمين إلى «حزب الوفد» الذي قاد ثورة **1919**، أفسدته السلطة فارتشى وتلوث، ثم أدركته ثورة يوليو، فطردته من حلبة التاريخ، وأجبرته على أن ينفي نفسه بنفسه، ليتحول من طليعة ثورة إلى ضحية ثورة، كما كان «عيسى الدباغ»، لكنه كائن معلق في فضاء المكان والزمان، لا يعرف، ولا نعرف شيئًا مما يدور حوله من أحداث عامة، على صعيد الوطن والمعمورة، إذ لم يكن يكترث لشيء من ذلك، فلم يسبق له أن تصفح جريدة، أو استمع إلى إذاعة، والأخبار القليلة التي تناهت إليه عن أحوال الدنيا، وهي لا تخرج عن أسعار القطن والتفجيرات الذرية وغزو الفضاء والحروب، سمعها عفوًا وبالمصادفة، على ألسنة السكارى بملهى «الكنار» بالإسكندرية، حيث أمضى صدر شبابه، يعب من مسرات الحياة، بلا خوف أو ندم أو على ألسنة نزلاء «لوكاندة القاهرة» التي أمضى بها الشهر الأخير من عمره القصير العاصف، فلم يعن – في الحالتين – بأن يشاركهم التعليق عليها، ولم يناوشه فضول لكي يسأل عن مزيد من التفاصيل.

في حياة «صابر الرحيمي» فصل واحد سعيد، كما في حياة «سعيد مهران» و «عيسى الدباغ»، فقد كانت أمه «بسيمة عمران» سيدة ثرية مرهوبة الجانب، تدير سلسلة من بيوت الدعارة بالإسكندرية، ويأتمر بأمرها جيش من الأتباع، ويجري المال بين يديها كنهر بلا شطآن، ومع ذلك فقد حرصت على أن تبعد ابنها عن بيئة عملها المزدحمة بتجار المخدرات والبلطجية والبرمجية والقوادين والعاهرات، فأرسلته – في طفولته – إلى مدارس وطنية وأجنبية، لكي يتعلم، لكنه عبرها عبور المتفرج، ثم انقطع عنها من دون أن يحصل على شهادة، أو يتعلم شيئًا.

وما كاد يستقبل صباه. حتى استأجرت له مسكنًا جميلاً بشارع النبي دانيال ليقيم فيه وحده، بعيدًا عن المنازل العديدة التي كانت تمارس فيها نشاطها.. ولأنها كانت حريصة على أن يعيش مثل الأكابر، فقد أرسلت مالها يجري تحت قدميه بلا حساب، وتحملت عنه مسئولية تأمين مطالب حياته، ليتفرغ هو طوال الوقت لإمتاع شبابه اليافع، ولأنها كانت تخطط لكي تترك له ثروة لا يغرقها البحر، فقد قالت له:

– افعل ما تشاء، ولكن لا تسرف فلا عدو لنا إلا الفقر.. واعشق كل يوم امرأة، ولكن لا تجعل لإحداهن سلطانًا عليك.

فهام على وجهه في الليالي كالثور، شأن من يعيش في عصر ما قبل الأديان..

ولأن الدنيا قُلّب بلا قلب، والزمن بلا قانون إلا قانون التقلب، فقد كان لابد أن يأتي الوقت الذي تحدث فيه المأساة.. وكما أدركت ثورة يوليو «عيسى الدباغ» فأوقفت مذكرة ترقيته استثنائيًا إلى الدرجة الأولى، وحولته من مشروع وزير إلى موظف مفصول في التطهير، وقادت خيانة الزوجة والتابع «سعيد مهران» إلى السجن، فقد تصاعد الخلاف بين «بسيمة عمران» وأحد أتباعها، بسبب بنت لا تساوي ثلاثة ملاليم، فتذكر فجأة الواجب والقانون والأعراض وأبلغ عنها الشرطة، لتقاد إلى السجن، ثم إلى المحكمة، بسبب جريمة ظلت ترتكبها لسنوات من دون أن يحاسبها أحد، لينتهي هذا كله بالسجن ومصادرة الأموال والعقارات، وحتى عمارة رأس التين التي كتبتها أمه باسمه، ما لبث البحر أن أغرقها هي الأخرى، باعها «صابر» الذي تعود أن يعيش كالأكابر، وبدد ثمنها.

بعد خمس سنوات تخرج «بسيمة عمران» من السجن، وهي تدرك أن «بسيمة زمان» قد انتهت: تحالفت عليها أمراض الكبد والضغط والقلب، ولم يعد أمامها من سبيل لاستئناف نشاطها، فلا الصحة تسمح بذلك ولا البوليس، ولم يعد يعنيها في الدنيا إلا «صابر» وتقول له: الواقع أن الحكومة صادرتك ساعة صادرت أموالي. لم يعد لي الحق في امتلاكك أنت أيضًا.. أما السبب فلأنه لم يعد باستطاعتها - بلا مال - أن تجنبه مصيرها أو تحول بينه وبين أن يكون قوادًا أو برمجيًا أو بلطجيًا.. لذلك قررت أن تدله على مكان أبيه الذي كان يظن أنه مات قبل ولادته.

وذات يوم قبل ثلاثين عامًا من ذلك التاريخ، كانت «بسيمة عمران» بنتًا جميلة ضائعة تعيش في كنف بلطجي إلى أن التقى بها «سيد سيد الرحيمي».. وكان - أيامها - طالبًا بالجامعة، ومع ذلك فقد كانت الدنيا تهتز لدى محضره، فهو سيد ووجيه بكل معنى الكلمة، لا حد لثروته ولا نفوذه، فأحبها وتزوجها وحفظها سرًّا في قفص من ذهب.. وبعد معاشرة أعوام، هربت منه. وهي حبلى - إلى الإسكندرية مع رجل من أعماق الطين، تاجر بجسدها، وعندما تحسنت أحوالها صدقت نيتها على أن تستأثر بابنها، فلم تخطر الزوج المخدوع بأن له ابنًا، ولم يعلم الابن أن له أبًا.

وهكذا قضت شهوة عمياء بأن ينتزع «صابر سيد سيد الرحيمي» من أحضان أبيه ليولد في ماخور، وبسبب بنت لا تساوي ثلاثة مليمات أصبح عليه. وهو في الثلاثين -

أن يبحث عن الأب الضائع الذي لا يملك من وثائق بنوته له سوى وثيقة زواج أمه به، وصورة له معها، سلمتهما له قبل أن تسلم الروح في ذات الليلة التي غادرت فيها السجن، وهو لا يعرف عنه شيئا سوى اسمه، فقد يكون بالإسكندرية، وقد يكون بالقاهرة، أو في أسيوط، أو في دمنهور، وقد يكون متزوجًا أو أرملاً، وقد يكون حيًّا أو ميتًا، وحين سأل أمه عما إذا كان الأمر يستحق كل هذا التعب.. قالت له: ستجد في كنفه الاحترام والكرامة، وسيحررك من ذل الحاجة فتظفر آخر الأمر بالحرية والكرامة والسلام..

ومع أن ما تبقى من ثمن بيع بيت رأس التين، لم يكن يتجاوز مائتين من الجنيهات، أخذت تتناقص بسرعة، إلا أن «صابر»، قد رفض كل إغراءات أعوان أمه لمواصلة رسالتها، وقالت له أقرب صديقات أمه إليه، المعلمة «نبوية»: أعمالنا لا تشين إلا المغرورين.. طاوعني. ولما أصر على الرفض قالت: الله يرحم أمك.. أحبتك ودللتك فسدت في وجهك سبل الرزق، وتفشل كل محاولاته للعثور على أبيه في الإسكندرية، لم يجد اسمه بين سجلات الملاك، أو في قوائم نزلاء السجون، ودار على مشايخ الحارات من العطارين إلى كرموز، ومن رأس التين إلى محرم بك، فلم يتذكره أحد، سأل العارف بالله «سيدي الشيخ زندي» فقال له: ستنال مطلوبك.. وهو ينتظرك بفارغ الصبر، ومن جدّ وصبر وصل. فرد عليه: لم تقل شيئا يا مولانا. فقال الشيخ : بل قلت كل شيء..

وعلى العكس من «عيسى الدباغ» الذي ترك العاصمة إلى الإسكندرية ذات خريف هربًا ممن عرفوا مأساته، فقد ترك «صابر سيد سيد الرحيمي» الإسكندرية، ذات خريف كذلك، إلى العاصمة، ليبحث عن أبيه، أو عن «الحرية والكرامة والسلام»، ويقوده البحث عن فندق رخيص إلى «لوكاندة القاهرة» لصاحبها عم «خليل أبو النجا»: شيخ فان تجاوز الثمانين، يصلح وجهه ليكون رمزًا للموت كعلم القرصان، ولا يزال – مع ذلك – يستبسل في البقاء على قيد الحياة، وإلا ما تزوج من فتاة في عمر أحفاده، هي «كريمة» التي ما تكاد عينا «صابر» تقعان عليها، حتى يشده بريق عينيها المفعم بالنبض والاقتحام، فيخاطب ماضيه وأعماقه بألف لسان، وتتوثق علاقات خفية بينه وبين الفندق، وكأنما جاءه على ميعاد..

وحتى لا يتكرر ما حدث في الإسكندرية يقرر أن يبدأ بالإعلان في الصحف، فهو أرخص السبل وأسهلها وأجداها في مدينة لا يعرف فيها أحدًا.. وكان قد عزف عن اللجوء إلى هذه الوسيلة وهو في الإسكندرية، حتى لا يشمت به الأعداء.. وفي قسم الإعلانات في جريدة «أبو الهول» يتعرف إلى «إلهام» - كاتبة الآلة الكاتبة بالقسم - لتكون- مع «كريمة» - قطب الصراع الآخر الذي يتجاذبه خلال بحثه البائس عن أبيه، أو عن «الحرية والكرامة والسلام»!

ويتكشف البحث عن «سيد سيد الرحيمي» عن مهزلة، فما كاد الإعلان ينشر في صحيفة «أبو الهول» حتى تتالت الاتصالات بصاحبه على هاتف لوكاندة «عم خليل أبو النجا»: حلاق ببولاق ومدرس لغة عربية وسائق ترام.. كلهم يحملون اسم «سيد سيد الرحيمي»- كائنات تعيسة لا وجاهة فيها، ولا ثراء، ولا مكانة لها ولا ثروة، وبالتالي فلا حرية ولا كرامة ولا سلام..

ولأنه وحيد بلا أهل ولا صاحب، قادم من ماخور، ولا مؤهل له غير جماله المبذول للفجور، يبحث عن حلم وينتظر لساعات طويلة، تحقيق وهم.. فقد كان في حاجة إلى عزاء وجده في دفء الشهوة، وفي نظرة «كريمة» الدسمة الموحية، التي تثير عاصفة في دمه، وتنفجر همساتها كالشرر، وفي سواد مقلتيها رأى الليالى المعربدة بأنغامها الجنونية، وفي منتصف الليلة العاشرة، لوصوله إلى الفندق، تسللت من شقتها أعلى مبناه، لتنقر باب غرفته، وفتح الباب ليجدها بين أحضانه، ويتكرر الأمر في الليالي التالية.

وفي إشارات موحية، يتكشف له العالم الخاص لعم «خليل أبو النجا» الذي لا ينام إلا بالمنوم، والذي تزوج «كريمة» ووهبها كل ما يملك، على أن يظل حق الانتفاع به له طوال حياته، ولم يشترط عليها إلا شرطًا واحدًا، هو أن تخلص له، ليتمتع بصفو الأيام الباقية له من دون كدر، والمشكلة هو أنه من أسرة مُعَمَّرين يعيشون حتى المائة حتى قيل إن الموت نسيهم.

وعلى العكس من وصايا أمه، بألا يدع امرأة تسيطر عليه، فقد زحفت «كريمة» كالزمن الذي لا مهرب منه، لتسيطر عليه، بقدرتها على أن تنسيه بحثه العقيم عن الأب، وفي سود الليالي المضمخة بالنشوة والجنون، تخلقت الجريمة.. فقد أخذت نقوده

تتبخر بسرعة، و«كريمة» لا تستطيع أن تمده بما يبقيه إلى جوارها وبين أحضانها، فغريزة النقود هي الوحيدة التي حافظت على قوتها لدى «عم خليل أبو النجا»، وليست النقود هي التي تهمه، بل الطريقة التي تنفقها بها.. ولم يكن هناك سوى أحد طريقين: إما أن يظهر «سيد سيد الرحيمي» ومعه «الحرية والكرامة والسلام» أو يجبر عم «خليل أبو النجا» على مغادرة الدنيا، ليتمتع العاشقان بما جمعه من مال.

لكن إلهام كانت تشد «صابر» إلى طريق ثالث في لقاءاتهما اليومية بمطعم قريب من جريدة «أبو الهول» حيث تعمل، وكان شعور بالجذب والطمأنينة قد شدّه إليها منذ التقى بها، لكنه عجز عن تحديد مكمن الجاذبية في كيانها الرقيق الجاد، وبدا له سحرها شائعًا كضوء القمر، ينطوي على جانب مجهول، كمستقر الآمال.. انفصل أبوها- محام معروف في أسيوط - عن أمها وهي في المهد، وصممت الأم على أن تحتفظ بها. ولم يعن الأب بضمها إليه، ومع ذلك فقد تعلمت وعملت ولا تزال تواصل الدراسة وفسخت خطبتها يومًا لأن الخطيب طالبها بالاستقالة من وظيفتها.. وسألها «صابر» يوما: هل أنت سعيدة في العمل.. وهل تتركينه للبيت في حينه؟ فقالت: إني أعتبره عملا لا محطة..

ومنذ البداية حاولت «إلهام» أن تلفت نظره إلى أن «الحرية والكرامة والسلام» هي ما يستطيع أن يحققه لنفسه، وأنه يستطيع أن يكون «سيد سيد الرحيمي» كما كانت هي نفسها وأبوها، ولم تكف عن دفعه للبحث عن عمل أو القيام بمشروع تجاري تاركًا البحث عن أبيه للزمن لعله يعود وحده، أو يتحقق الهدف من عودته من دون حاجة إليها.. لكنه كان أسير ماضيه. فهو لا يستطيع أن يشتغل بتجارة، من دون رأسمال أو خبرة، أو أن يحصل على وظيفة، وهو بلا مؤهل ولا واسطة، وهو لا يصلح - كما قالت كريمة - إلا لشيء واحد هو الحب.

كانت «كريمة» هي ماضيه الغارق في الدعارة والفضيحة، تغلي في شرايينها - مثله - دواعي الفطرة والغريزة والعمى والقحة وهي سماء ملبدة بالغيوم تنذر بالرعد والبرق والمطر. وكانت «إلهام» هي مستقبله في محضرها ترتفع به مشاعره إلى آفاق من السعادة والأنس والصفاء، فهي سماء بلا غيوم يجري تحتها الأمان، وكثيرًا ما عشق أكثر من امرأة في وقت واحد بلا عذاب ولا قلق، ولكنه مع «إلهام» تعذبه «كريمة»

ومع «كريمة» تعذبه «إلهام». وقالت له «كريمة» في أول التحام: حين رأيتك قلت هذا هو رجلي. وفيما بعد اختارته لكي يرتكب جريمة قتل. أما «إلهام» فقالت له: عندما أنظر في وجهك لا أشك في أنني أرى رجلاً صالحًا.

وتحسم «كريمة» المعركة لصالحها، فيقتل «صابر» عم «خليل أبو النجا» بعمود حديدي كان في الأصل قدمًا لكرسي ولادة أثري، وتمضي أيام يشعر خلالها بشيء من الطمأنينة، ويقول لنفسه، إن حاجته إلى «كريمة» كالجوع الكافر الذي يقود إلى الجحيم، وهي ليست كـ «إلهام» تلهبه بصوت التغيير والتعذيب..

لكن الطمأنينية لا تستمر.. فقد طالته شكوك المحققين منذ أول يوم فدسوا عليه من عمل بمكر على الإيقاع بينه وبين «كريمة» التي كانت قد أوقفت كل صلة لها به خشية ظنونهم.. فيهمس في أذنه بأنها طليقة بلطجي هو ابن خالها الذي تخلى عنها - بالثمن - لصاحب الفندق، لكنه لم يقطع صلته بها.. ويقول له هامسًا: ربما يكون طليقها هو الذي قتله ليستأنفا حياتهما الزوجية، أو لعلهما استغلا حماقة عاشق للمرأة، قام عنهما بالمهمة..

وهكذا قاده طريق «كريمة» إلى زنزانة الإعدام متهمًا بقتلها بعد قتل زوجها، ويتخلى عنه العالم كله، إلا «إلهام» التي توكل عنه محاميًا من معارفها أذهله أن لديه معلومات عن «سيد سيد الرحيمي» عرفها من صحفي مخضرم يسكن إلى جواره، فإذا بالرجل حقيقة أشبه بالوهم، أو هو وهم أشبه بالحقيقة: ورث عن أبيه ملايين الجنيهات التي ربحها زمن تجارة المشروبات الروحية، وعاش حياته ولا هواية له إلا الحب، يتزوج ويرافق ولا يعتق ناضجة أو مراهقة.. أرملة أو متزوجة أو مطلقة، فقيرة أو غنية، حتى الخادمات وجامعات الأعقاب والمتسولات، أغوى مرة عذراء من أسرة كبيرة محافظة، ولكنه غادر القطر في اللحظة المناسبة، فتعلق فؤاده بالعالم الكبير ينتقل من بلد إلى بلد، ومن قارة إلى أخرى، معتمدًا على ملايينه جاريًا وراء النساء من كل شكل ولون.. وهو لا يزال محتفظًا بحيوية الشباب وأفكاره، وله في كل قارة أبناء..

وبذلك استعصى لغز سيد سيد الرحيمي على فهم ابنه «صابر» وبدا كخيط دخان يتخلل هواء الدنيا لا هواء مصر، ولا أحد يستطيع الإمساك به، ومع ذلك فإنه لم يفقد الأمل في أن يعثر عليه لكي ينقذه بنفوذه وثروته من مصيره المحتوم بعد أن أحيلت أوراقه إلى

فضيلة المفتي، إلا أن السؤال الذي طرح نفسه أيامها هو: ترى ما الذي دفع بـ «نجيب محفوظ» في تلك الأيـام من منتصف الستينيات لكي يلتقط هذا النموذج الباحث عن «الحرية والكرامة والسلام»، الحائر بين طريق الماضي وطريق المستقبل، في تلك الفترة- 1964 - والتي كانت ثورة يوليو خلالها، تمر بمفترق طريق بين الشرق والغرب، وبين الرأسمالية والاشتراكية، وبين الديمقراطية والعدل..

أما الذي يدعو لشيء من الأسى، فهو المصير التعس الذي انتهى إليه بحث «صابر الرحيمي» عن أبيه، لذلك قال لمحاميه بأسف: أصبح الرجل أعز منالا من البداية.. وقد ضاعت «الحرية والكرامة والسلام» و «إلهام» و «كريمة»، ولم يبق إلا حبل المشنقة.

وهي عبارة لا أدري لماذا تذكرني كلما قرأتها بهزيمة 1967.

# أنيس زكي
# وزير شئون الكيف



**على** عكس أبطال الروايات بما فيها روايات «نجيب محفوظ» نفسه، فإن «أنيس زكي» بطل روايته «ثرثرة فوق النيل» لا يسهم في تطوير الحدث، ولا ينفرد - أو يشترك - في تحريكه، ولا يستقل بخشبة المسرح إلا في الفصل الأخير من الرواية.. وهو يبدو أقرب ما يكون إلى كومبارس صامت.. إذا ما جاء أوان السهرة، واكتملت شلّة العوامة، أشعل الفحم، وتقدم بالمجمرة إلى شرفة العوامة حتى يؤجج هواء النيل النيران، وينتظر حتى تصفو، فيعود بها إلى مجلسه الثابت أمام الصينية النحاسية الكبيرة التي تستقر فوقها معدّات المزاج.. وبعد أن يطمئن إلى تغيير ماء الجوزة، وإلى ملاءمة منسوبه، يبدأ في تكريس المعسل، ويضع تعميرة الحشيش فوقه، ثم يرص عليهما النيران، ويبدأ في إدارتها بينهم حتى مطلع الفجر.

تلك هي المهمة التي اختار أن يؤديها وتمسك بها، ورفض بإصرار أن يتركها لغيره من شلة العوامة.. وهو يقوم بها في صمت وبدربة.. وبلا ملل..

على امتداد الساعات وتعاقب الليالي.. لا تكف شلّة العوامة عن شدِّ أنفاس الجوزة، والثرثرة خلال ذلك في كل شيء: ما جرى لكل منهم أثناء اليوم.. وما يجري في عوامات وعمارات شارع النيل – الذي ترسو العوامة على شاطئه – من أحداث يزودهم بأخبارها «عم عبده» بواب العوامة وحارسها (وهو يجمع بين الأذان للصلاة، وشراء الحشيش، وجلب فتيات الليل حين تشتد حاجة أحد أفراد شلة العوامة إلى إحداهن).. وقد تقودهم الثرثرة لأحاديث في الأدب والفن والعلم والحب وشيء من السياسة، فلا يسمع «أنيس» ما يقولون.. ولا يعلق عليه إلا نادرًا..

بين الرجال الستة الذين يترددون على العوامة كل ليلة، ليتحلقوا حول الجوزة، كان «أنيس زكي» أكثرهم شغفًا بها وإقبالاً عليها، إنه المسطول الدائم، كما وصفه «رجب القاضي» نجم السينما وأبرز أفراد الشلّة، ويقول له مدير عام المحفوظات بوزارة الصحة – التي يعمل تحت رئاسته موظفًا بأرشيفها – معنفًا:

– أنت مسطول.. تلك حقيقة معروفة للجميع حتى السعاة والفراشين.. افعل بنفسك ما تشاء.. ولكن من حقي أن أطالبك، بأن تمتنع عن «البلبعة» وقت العمل.. متى تفرق بين الحكومة والغرزة؟..

وهو لا يفيق من انسطاله إلا دقائق معدودات في الصباح، يصرخ خلالها طالبًا القهوة السادة، فيأتيه «عم عبده» بها وقد أذاب فيها فص الحشيش.. وذات يوم تسأله الصحفية «سمارة بهجت» عما يفعله خلال دقائق الإفاقة الصباحية، فيقول: أتساءل لماذا أحيا؟.. فتسأله: عال.. وبماذا تجيب عن نفسك؟.. فيقول: أنسطل عادة قبل أن أجد الفرصة!

وحين كان الزمن أواسط الأربعينيات، كان «أنيس زكي» طالبًا ريفيًا يدرس بكلية الطب، ويشارك في المظاهرات الثورية، حتى إنه كاد يهلك ذات مرَّة، هو وصديقه «مصطفى راشد» – المحامي المرموق وعضو شلّة العوامة – في واحدة من تلك المظاهرات.. في تلك الأيام المشتعلة بالحماس والمتخمة بالأحلام أحب ابنة عمه، وغنى «محمد العزبي» في ليلة العرس «شوف العجب حبيت فلاحة»، وأنجب منها طفلة جميلة، لكن وباء ما – لعله الكوليرا التي تفشت في مصر عام 1947 – ذهب بزوجته وابنته في يوم واحد.. ومنذ ذلك الحين تعثر في دراسته، طاف بكليات الطب والعلوم

والحقوق فمضى بعلومها دون شهادتها كأي رجل لا تهمه المظاهر.. وبوساطة أستاذ سابق له بكلية الطب التحق بوظيفة في أرشيف وزارة الصحة، ليزامل فريقًا من صغار البيروقراطيين أبناء الأقدمية المطلقة، الذين يحترفون البهلوانية في انتظار حلم لن يتحقق.. وتعثرت حياته، فهجر الدنيا كلها، ووجد عزاءه في الحشيش وفي التاريخ الذي لا يكف عن القراءة فيه..

وكما أن عينيه - كما قال له المدير العام - تنظران إلى الداخل وليس إلى الخارج كبقية عباد الله، فإن لسانه، الذي لا ينطق إلا في القليل النادر، إبان دوران الجوزة، لا يكف في فترات ذهوله الطويلة عن الحديث الصامت مع أبطال التاريخ ومخلوقاته الأسطورية، من الحوت الذي أنقذ سيدنا يونس، إلى كليوباترا، ومن هارون الرشيد إلى خوفو، ومن نيرون إلى قمبيز، ومن تحتمس الثالث إلى حتشبسوت، ومن العصر الطحلبي إلى عصر الذرة..

وفي ظروف غير معروفة، وغير مهمة، وغالبًا عن طريق صديق شبابه المحامي «مصطفى راشد»، تعرف «أنيس زكي» على شلّة العوامة قبل أكثر من عشر سنوات.. صادقت بينهم الجوزة، وتنقلوا معها ومن حولها بين شقق كثيرة، إلى أن قادهم تطفل الجيران إلى عوامة شارع النيل ليكونوا بمأمن من أعين المتطفلين، خاصة أن من بينهم نجومًا ممن يعرف الناس صورهم، وقال له «رجب القاضي»:

- فلتُقِمْ أنت في العوامة.. لن تتكلف مليمًا واحدًا من إيجارها.. وعليك أن تعد لنا كل شيء..

وكان الزمن ربيع عام 1964، حين انتقل «أنيس زكي» ليقيم في العوامة، محتفظًا بلقب «ولي النعم» الذي أطلقوه عليه، وبوظيفة «وزير شئون الكيف» التي أسندوها إليه.. مع التوسع في تطبيق المصطلح، فإن شلّة العوامة هي شلّة من المثقفين يعمل ثلاثة منهم في مجالات الثقافة بالفعل، أشهرهم هو نجم السينما «رجب القاضي»، وهو ممثل يؤدي أدوارًا جيدة في أفلام ليست كذلك، أما المهم فهو أنه مموّن العوامة بالنساء، فهو يتمتع - فضلاً عن شهرته وربما بسببها - بجاذبية آسرة، تجعلهن يتساقطن عليه كالفراش الذي يجذبه الضوء، وبعد فترة قصيرة يهجرهن ليرثهن آخرون من شلّة العوامة.. ويليه في الشهرة «علي السيد» الناقد الفني المعروف بمجلة «كل شيء»، وهو - كما قال المحامي «مصطفى راشد» - لا ينقد إلا مجاملة لصديق، أو هجومًا على عدو، أو لابتزاز

قدر من المال.. أما الثالث فهو «خالد عزوز» الذي يقف في الصف الأول من كتّاب القصة القصيرة، وهو يملك عمارة وڤيلا وسيارة وأسهمًا في مذهب الفن للفن.. وآخر ما كتبه هو قصة بعنوان «الزمار» عن زمّار انقلب مزماره إلى حيَّة تسعى؛ لذلك استحق منذ نشرها - كما قال «مصطفى راشد» - أن يدعى «خالد الحنش».

وفضلاً عن «أنيس زكي» الذي لا يكف عن قراءة التاريخ، والحوار مع أبطال مآسيه، من دون أن يكتب شيئًا اكتفاء بشد الأنفاس وبلبعة الفصوص، فهناك «أحمد نصر» مدير حسابات وزارة الشئون، وهو خبير في البيع والشراء، و «مصطفى راشد» المحامي الذي خسر - بعد قيام الثورة وتصفية الإقطاع - الدوائر الزراعية التي كان يتولى قضاياها، فأصبح يعيش - طبقًا لما قاله الناقد «علي السيد» - على الخطاة من أبناء الشعب، لا همَّ له، بعد قبض مقدم الأتعاب، إلا أن ينسطل، بحثًا عن المطلق.

في كل ليلة، ما تكاد شلَّة العوامة تكتمل، حول المجمرة، حتى تبدأ الثرثرة بلا ضابط ولا رابط، فمادامت الجوزة تدور - كما قال وليّ النعم- فلا شيء يهم، حتى تلك الأخبار التي وصفها «خالد عزوز» ذات ليلة بأنها مذهلة، إذ ما أكثر ما سمعوا من أخبار، ومع ذلك فإن الدنيا باقية كما كانت، ولا شيء يحدث على الإطلاق.. نحن إذن أمام شلّة من المثقفين ينتمون جميعًا لجيل الأربعينيات، أسهم بعضهم بشكل أو بآخر في هدم النظام القديم وفي تمهيد الأرض أمام الضباط الأحرار لكي يقلبوه ويحكموا فوق أنقاضه، وليس بينهم جميعًا وبين الحكم الثوري أي تناقض رئيسي- فهم جميعًا من أبناء الشعب الذين استفادوا من الثورة، بل إن أشهرهم وأكثرهم ثراء - وهو ممثل السينما «رجب القاضي»- هو ابن حلاّق فقير، كان لا يزال يمارس مهنته في مدينته الصغيرة، ثم إن الثورة لم تمس مصالحهم، وحتى «مصطفى راشد» - الذي خسر موكليه من أصحاب الدوائر الزراعية - سرعان ما وجد بدائل عنهم من أبناء الشعب..

ومع أنهم ينفون عن أنفسهم أحيانًا تهمة الهروب من الواقع، ويرفضون وصفهم بأنهم تنابلة، مؤكدين أنهم جميعًا أناس عاملون وأرباب أسر يعطون المجتمع ما يطلبه منهم وأكثر، ويواجهون هموم حياتهم اليومية بكل همَّة، فإنهم لا يجدون مبررًا لإدمانهم الحشيش على هذا النحو الذي جعل الجوزة هي محور حياتهم، ومبرر صداقتهم، ولا يستطيعون أن ينكروا أنهم يعيشون في خواء روحي مطبق، ويشعرون - مثل «عمر الحمزاوي» بطل رواية «الشحاذ» وعيسى الدباغ بطل «السمان والخريف»، ولكن لأسباب مختلفة - بأن حياتهم بلا معنى.. وبأنه لا دور لهم فيما يجري من حولهم..

قبل ذلك التاريخ بنحو عامين، وفي بداية الستينيات، كان «محمد حسنين هيكل» - الأيديولوجست المعتمد لثورة 23 يوليو 1952 - قد كتب على صفحات «الأهرام» سلسلة مهمة من المقالات بعنوان «نظرة على مشاكلنا الداخلية في ضوء ما يسمونه أزمة المثقفين» استعرض فيها مراحل العلاقة بين نظام يوليو وجماعة المثقفين، مشيرًا إلى أن الذين خططوا للثورة وقادوها كانوا من العسكريين الذين نشأوا بعيدًا عن تيارات المثقفين التي كانت تنشط في إطار الحياة المدنية، وأن الظروف دفعت قيادة الثورة، بسبب سوء الفهم المتبادل، إلى الصدام مع معظم فصائل المثقفين، حتى تلك التي شاركت في التمهيد لها، ثم اضطرت هذه القيادة إلى أن تعتمد في تنفيذ برامجها التنموية وفي إدارة شئون البلاد على «أهل الثقة»، خاصة من العسكريين، أكثر من اعتمادها على «أهل الخبرة» من المثقفين التكنوقراطيين وأصحاب الآراء المختلفة، وإن لم تكن - بالضرورة- معادية، داعيًا في ختام هذه المقالات، إلى ردم الفجوة بين الجانبين، وإلى الاندماج بين أهل الثقة وأهل الخبرة، ليشارك المثقفون بمختلف فصائلهم في مشروع بناء الوطن..

ومن المؤكد أن ولي النعم «أنيس زكي» لم يقرأ هذه المقالات، فهو لم يقرأ جريدة منذ دهر، ولا يعرف - مثل «صابر سيد سيد الرحيمي» بطل رواية «الطريق» - من الأحداث إلاّ ما تلوكه ألسنة المساطيل في هذيانها الأبدي، أما بقية الشلّة، فلعلهم قرءوا ولم يهتموا بالبحث عن الصلة بين ما كتبه «هيكل» وبين تحلقهم كل ليلة حول المجمرة يشدون أنفاس الحشيش ويهيمون في الملكوت، ويهربون من «الهم العام»، لأن أحدًا لا يستشيرهم، ولا يسمح لهم بأن يبدوا آراء في شئون الوطن، أو يترك لهم فرصة لكي يشاركوا في دفع مسيرة الثورة، التي لم يكونوا من أعدائها، أو من المتآمرين عليها.. أو الساعين إلى إجهاضها..

لكن تشخيص حالة الانسطال الثوري التي يعيشون أسرى لها لم يكن - مع ذلك - بعيدًا عن إدراكهم..

في أول زيارة لها للعوامة، برفقة «رجب القاضي» رمقت «سناء الرشيدي» - الطالبة بكلية الآداب - الجوزة بقلق وسألتهم: ألا تخافون البوليس؟ فأجابها الناقد «علي السيد»:

- لأننا نخاف البوليس والجيش والإنجليز والأمريكان والظاهر والباطن.. فقد انتهى بنا الأمر إلى ألا نخاف شيئًا..

وتعود لتلفت نظرهم إلى أن باب العوامة مفتوح على مصراعيه، فيلف «رجب» ذراعه حول خصرها، كما يفعل مع المعجبات بفنه وشخصه، ويقول لها: لا تقلقي يا نور العين، فالدولة منهمكة في البناء ولديها ما يشغلها عن إزعاجنا..

أما «سمارة بهجت»- الصحفية الشابة وزميلة «علي السيد» بمجلة «كل شيء» - فقد استثارت مروياته عن العوامة فضولها فاستأذنت في التعرف إلى الشلّة. وبظهورها بينهم أصبحت قطبًا مناقضًا لموقفهم من الحياة.. فهي شابة جادة ذات أفكار تقدمية يصفها البعض بأنها متطرفة ويشيعون أنها اعتقلت وهي طالبة.. وهي صحفية ممتازة ولامعة، وذات آمال أدبية تفكر في الكتابة للمسرح، وعضو نشط في الوحدة الأساسية للاتحاد الاشتراكي العربي بالمجلة.. تزخر مقالاتها بالنقد المرير للسلبية، بينما هم - كما اعترف «مصطفى راشد» باسمهم - السلبية نفسها.. وهي دائمًا في كامل وعيها، أما هم - كما أضاف «راشد»- فإنهم لا يدرون ماذا يبقى لهم إذا قضت الحكومة على المخدرات.. ويومًا سألتهم:

- ألا يهمكم حقًّا شيء مما يدور حولكم؟..

فقال لها «مصطفى راشد»، الذي كاد يموت يومًا هو و «ولي النعم» في مظاهرة ثورية:

- لعلك تقولين لنفسك.. إنهم عرب.. إنهم بشر.. ثم إنهم مثقفون.. فلا يمكن أن يكون هناك حدّ لهمومهم.. الحق أننا لا مصريون ولا عرب ولا بشر.. نحن لا ننتمي لشيء إلا لهذه العوامة.. مادامت الفناطيس بحالة جيدة، والحبال والسلاسل متينة.. والجوزة عامرة.. فلا هَمَّ لنا..

ويستدرك «علي السيد»:

- لسنا أنانيين بالدرجة التي صورها «مصطفى راشد».. ولكننا نرى أن السفينة تسير دون حاجة إلى رأينا.. أو معاونتنا.. وأن التفكير بعد ذلك لن يجدي شيئًا.. وربما جرَّ وراءه الكدر وضغط الدم.

وهكذا أصبحت «سمارة بهجت» أحد أفراد الشلّة تشاركهم الثرثرة لا شد الأنفاس، وتقودهم بمكر مفضوح إلى تعليقات في قضايا تبدو جادة كالحديث عن غارات الطائرات الأمريكية على فيتنام الشمالية والإشاعات التي لا تحصى وطوابير الجمعيات التعاونية والرشوة والعملة الصعبة والاشتراكية واكتظاظ الطرقات بالسيارات الخاصة.. لكن ذلك

كله كان يستقر في جوف الجوزة، ثم يتبخر دخانًا.. وتتابعت أسئلة «سمارة» الفضولية: ما هَمّ كل منكم؟.. ولماذا تتسلون؟.. وكيف كنتم في مطالع حياتكم؟.. حتى شكوا في أنها تجري عليهم تحقيقًا صحفيًا.. فاحتجت على ذلك بقوة، وقال لها «علي السيد»: إن جو العوامة لا يتقبل من الحديث إلا السخرية والعبث، ولكنك فتاة قوية، وعليك أن تتحديه..

ومع أنها تقرهم على أنهم يواجهون هموم حياتهم اليومية والخاصة بكل همة، إلا أنها تسألهم عن موقفهم من الحياة العامة.. فيقول «مصطفى راشد»: الآن تفاهمنا.. إنك تأسفين على وقتنا الضائع في السهرات وتعتقدين أنه هروب من أعبائنا الحقيقية.. وأنه لولا ذلك لقدمنا الحلول الناجعة لمشاكل الوطن والعالم والكون.. وحققنا الاشتراكية على أسس شعبية ديمقراطية لا زيف فيها ولا قهر.

وردًا على إقرارها لذلك، ينطلقون في ثرثرة عبثية، تنتهي بتشكيل حكومة من المساطيل تتولى حل مشاكل الوطن والأمة والعالم.. أما وزير شئون الكيف «أنيس زكي» فقد هرب من المناقشة إلى تأملات تاريخية عن محاكم التفتيش وعمل «عم عبده» .. بواب العوامة.. الموزع بين الإمامة والقوادة وجلب المزاج، وعمر الخيام الذي كان مدرسة فلسفية فتحول إلى فندق للملذات، وتمثال إبراهيم باشا الذي يشير بإصبعه إلى فندق الكونتننتال كأقوى دعاية للسياحة، ويقول لنفسه إنه لم يكن عجيبًا أن يعبد المصريون فرعون.. ولكن العجيب أن فرعون آمن حقًّا بأنه إله.

وتسأله «سمارة» عن الهم الذي يشغله فيقول لها: أن أرافقك..

وبعد أسابيع قليلة من ظهورها بين شلَّة العوامة، تتحقق شكوك الذين قالوا إنها تتردد عليهم لتجري تحقيقًا صحفيًا عنهم، إذ يختلس «أنيس زكي» - الذي شغف بـ «سمارة» وشعر بإعجاب بالغ بها لم يعبر عنه - من حقيبة يدها مفكرة صغيرة، يجد فيها مشروع مسرحية تفكر في كتابتها عن شلَّة العوامة، سجلت فيها انطباعاتها عن كل واحد منهم باسمه، فهم إباحيون منحلون بلا عقيدة ولا مبدأ، يطاردهم الإحساس بالتفاهة ويجري وراءهم عفريت مخيف اسمه المسئولية، يهربون في الأحلام والإدمان من الخواء، وتصدق نبوءة الذين قالوا إنها جاءت تبحث عن العشق فيتخلق مشروع قصة حب بينها وبين «رجب القاضي».. بين رجل عابث وفتاة جادة.. لا تزال تقاوم عاطفتها حتى تتأكد من أنها قد حولته إلى إنسان جاد، وكانت تلك هي فكرة مشروع مسرحيتها التي كتم «أنيس زكي» سرها عن الجميع..

في ليلة الاحتفال بعيد الهجرة، اجتمعوا كالعادة.. وقال «عم عبده» وهو يقدم لهم التعميرة إن التاجر نصحه بأن يشتري تموين شهر لأن المخبرين يراقبونه.. وقالت نجمة في السماء لـ «ولي النعم»: لا تصدقه فالمخبرون يراقبون المفيقين لا المساطيل. وعند منتصف الليل قرروا أن يحتفلوا بعيد الهجرة، بالهجرة من العوامة، وأن ينطلقوا بالسيارة إلى شارع الهرم، ورفض «أنيس زكي» - الذي لا يغادر العوامة إلا إلى الأرشيف- أن يصاحبهم، فحملوه عنوة، وفي طريق عودتهم، كان «رجب القاضي» يقود السيارة تحت وطأة السطل بسرعة الصاروخ، متجاهلاً صرخاتهم فيه بأن يقلل من سرعته إلى أن تحدث النكسة أو النكبة أو الكارثة فيصدم رجلاً فقيرًا مجهولاً فيقتله.. ومع ذلك فقد انطلق بالسيارة إلى أن أوقفوه على مبعدة من مكان الحادث، ليختاروا بين مواصلة الهروب وبين العودة لإسعاف الرجل.. ويصر «رجب» - حتى لا يقال إنه الذي انفرد بقرار الهرب- على أن يأخذ الأصوات، في ديمقراطية دامية، وعلى الرغم من معارضة «سمارة» غير القوية، فقد صدر قرارهم بالإجماع، بما في ذلك صوتها، بأن يهربوا وأن يتركوا ضحيتهم من دون أية محاولة لإنقاذه.

وهكذا انتهى أول خروج لجماعة المثقفين من غيبوبة المخدر وشرنقة الذات إلى مصرع رجل فقير مجهول لعله الشعب، وقد يكون الوطن، وتواطأ الجميع على الهرب من مسئوليتهم عما جرى له خشية الفضيحة، وكان شعور «سمارة بهجت» - الثورية الجادة المفيقة دائمًا لا المسطولة أبدًا - بالهزيمة غلابًا؛ لأنها صوتت في صف الهروب من المسئولية، وكان انزعاج «أنيس زكي» غلابًا حين اجتمعوا- كالعادة - في العوامة مساء اليوم التالي؛ لأن «سمارة» سلمت بالهزيمة، وعدلت عن مطالبتهم بتسليم أنفسهم للشرطة، فتقدم إلى مقدمة الخشبة، ليقوم بالدور الذي تخلت «سمارة» عن أدائه، وبذلك تخلى عن دور الكومبارس الصامت ليقوم بدور البطولة الذي تخلت «سمارة» عن القيام به، ليعلن أن العدالة ينبغي أن تتحقق، وأنه سيذهب إلى نقطة الشرطة بنفسه ليبلغ عما حدث، وحاول الجميع إثناءه عن موقفه إلى حدّ الاشتباك بالأيدي، لكنه أصر على موقفه..

وفيما بعد فسر موقفه الغريب لـ «سمارة» قائلاً لها إن الغيرة كانت من أسباب سلوكه، كما خطر له كذلك أن يقول ما يجب قوله وأن يقف موقفًا جادًّا ليمتحن أثره، فوقع الزلزال، وانهارت شلّة العوامة وتفرقت..

وكان «عم عبده» قد جاءه بفنجان القهوة.. وما كاد «أنيس» يحسو منه رشفة، حتى عدل عن موقفه، وانسحبت «سمارة» من أمامه وهي تشعر بقهر بالغ؛ لأنها رسبت في أول امتحان، وعجزت عن أن تقول ما يتوجب قوله تحت وطأة الحب، أما الحكيم الفرعوني «أيبور – ور» فقد ظهر فجأة في شرفة العوامة، لكي ينشد الفرعون:

إن ندماءك قد كذبوا عليك

هذه سنوات حرب وبلاء

ما هذا الذي حدث في مصر

لديك الحكمة والبصيرة والعدالة..

ولكنك تترك الفساد ينهش البلاد

فهل لك أن تأمر حتى يأتيك من يحدثك بالحقيقة؟!

ومع أن العدَّ التنازلي لهزيمة 1967 كان قد بدأ.. فإن الفرعون لم يطلب – آنذاك أو بعد ذاك – من أحد أن يحدثه بالحقيقة.. ولم يتطوع أحد لكي يقولها له، كما فعل «وزير شئون الكيف» مع شلَّة العوامة!

# سرحان البحيري

## بشارة زمن «طلبة مرزوق»



**من** بين النماذج التي التقطها «نجيب محفوظ» من مجتمع ثورة 23 يوليو، يتفرد «سرحان البحيري» - بطل روايته «ميرامار» - بأنه الوحيد، الذي يمثل الثورة سياسيًا، والذي انتهى - قبل شهور قليلة من هزيمة عام 1967 - إلى مصير قريب من المصير الذي انتهت إليه في يونية من ذلك العام، فيما يمكن اعتباره تأكيدًا للنبوءة التي أعلنها «نجيب محفوظ» في ختام روايته «ثرثرة فوق النيل» حين اجتمعت شلة المثقفين المسطولين - المعزولين عما يجري حولهم في معتقل العوامة - في سيارة أحدهم وخرجوا لأول مرة إلى دنيا الناس، ليصدموا مواطنًا مجهولاً، فقيرًا وشبه عارٍ، لا يعرف له أحد اسمًا ولا أهلاً.. لعله الوطن.. أو الشعب.

«سرحان البحيري».. شاب في الثلاثين من عمره، ولد بقرية «فرقاصة» بالبحيرة، وفي أثناء دراسته

بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية، كان مع زميله «رأفت أمين» عضوين نشطين في لجنة الطلبة الوفديين بالكلية خلال الشهور الأولى للثورة، ومن المعارضين لها، لكنه غير اتجاهه بعد ذلك، وانضم إلى «هيئة التحرير» ثم «الاتحاد القومي» ليستقر أخيرًا عضوًا بلجنة «الاتحاد الاشتراكي» بشركة الإسكندرية للغزل التي يعمل وكيلاً لحساباتها، وانتخب عضوًا بمجلس إدارتها ممثلاً للعمال، وذاع عنه في الشركة وخارجها أنه شاب ثوري متحمس.

ومع أن ثورة يوليو كانت قد حققت – في تلك الأيام – معظم إنجازاتها التي غيرت وجه الحياة في مصر وفي المنطقة، وكانت تلقى بالفعل حماسًا شعبيًا وتأييدًا كاسحًا، إلا أن وصف «سرحان البحيري» – أو غيره – بأنه «ثوري متحمس» كان ينصرف في المخيلة الشعبية آنذاك إلى نموذج للانتهازي القارح الذي لا يؤمن بالثورة، حتى لو كان من المنتفعين بها، ولكنه يبالغ في التظاهر بالحماس لها، لكي يتقرب من باشاوات العهد الجديد الذين ورثوا السلطة والنفوذ – وبالتالي الثروة – من باشاوات العهد البائد، وأخذوا يوزعون الامتيازات على حواشيهم وذيولهم، فكان طبيعيًا أن يزدحم شراع الثورة بالهتافين والأرزقية والمنافقين الذين احترفوا الأكل على كل الموائد.

وكان وراء هذا الانطباع إدراك صحيح بأن سلطة يوليو لم تكن تقبل أقل من الولاء الكامل غير المنقوص وغير المشوب بأي تحفظ أو نقد أو مطالبة، ولأنها كانت تفضل «الأُجراء» على «الشركاء»، و «الأتباع» الذين ينفذون الأوامر على «الأنصار» الذين يناقشونها، فقد رفعت شعار: من ليس معي.. مائة في المائة.. فهو ضدي مائة في المائة.

وبازدحام الساحة السياسية بهؤلاء، كف كثيرون من المخلصين بالفعل للثورة، والمؤيدين لإنجازاتها عن المشاركة في العمل العام، بل ودخلت سلطة يوليو في صدامات دموية مع القوى السياسية التي مهدت لانتصارها، وسعت – بقسوة وجلافة غير مبررتين – لاستئصال هذه القوى من الوجود على الخريطة السياسية، لمجرد أنها أصرت على أن تكون «حليفة» الثورة لا «ذيل» لها، ولأنها رفضت مطلب التخلي عن رؤاها الخاصة والذوبان الكامل في التنظيمات الوهمية التي أقامتها، من «هيئة التحرير» إلى «الاتحاد القومي» وأخيرًا «الاتحاد الاشتراكي»، التي ثبت فيما بعد، أن الكتلة الرئيسية من أعضائها لم تكن تنتمي إلا لنفسها.

في المقر العام للاتحاد الاشتراكي بالإسكندرية، وأثناء محاضرة عن السوق السوداء أعقبتها مناقشة بين كادرات الاتحاد حول التأثيرات الضارة لهذه السوق على التنمية الاشتراكية، يلتقي «سرحان البحيري» بزميله في الكلية المحاسب «رأفت أمين» الذي أصبح هو الآخر عضوًا في لجنة الاتحاد الاشتراكي بشركة المعادن المتحدة.. ويسأله «رأفت»: لم تكن وفديًا مخلصًا.. فهل أنت اشتراكي مخلص؟! فيرد عليه: طبعًا.. فيسأله: لم من فضلك؟ فيجيبه «سرحان»: للثورة أعمال لا يسع الأعمى إلا الإقرار بها.. فيعود «رأفت» ليسأله: والبصير؟!

ولأن «سرحان» كان بصيرًا فقد كان يهوى الحياة الرغدة ويحب النساء والخمر والطعام.. ولذلك سأل صديقه وزميله في الشركة نفسها المهندس «علي بكير»: خبرني بالله عن معنى الحياة بلا ڤيلا وسيارة وامرأة؟ ويبشره الآخر بأن المشروع قد تمت دراسته، بكل دقة.. ويضيف: أنا المهندس المختص وأنت المشرف على حسابات القسم، سواق اللوري مضمون وكذلك الخفير.. لم يبق إلا أن نجتمع للقسم على القرآن.

ومع أنه ضحك حين أدرك النكتة التي أفلتت منه بلا قصد، إلا أنه أضاف:

- ليكن.. إنه مال بلا صاحب.. تصور ما يعنيه لوري من الغزل في السوق السوداء.. عملية مأمونة ويمكن أن تتكرر أربع مرات في الشهر.. وها أنت تتحدث عن ڤيلا وسيارة.. وامرأة.. وقد انتخبت عضوًا في وحدة «الاتحاد الاشتراكي» وفي مجلس الإدارة فماذا أفدت؟.. الخطوات المشروعة سراب.. صدقني الأسعار ترتفع والمرتبات تنخفض والعمر يجري.. ما الخطأ؟ أنحن أرانب معمل؟!

وبسبب شغفه بالحياة اللذيذة، فقد كان «سرحان البحيري» يهوى التردد على بقالة «هاي لايف» ليشتري زجاجات الويسكي ويعود بها إلى مسكن صديقته «صفية بركات» راقصة ملهى الجنفواز التي يعيش معها في معيشة مشتركة منذ أكثر من عام.. وكان يقف يومًا أمام فترينة المحل، يراجع الأسعار، حين رأى عبر فرجة بين زجاجات «الهيج» و«الديوارس» وجه «زُهرة سلامة».. وهي تحاسب البقال اليوناني فتذكر موسم جني القطن في قريته.. وهتف: طوبى للأرض التي غذّت وجنتيك ونهديك!

بعد أيام من المتابعة، يعرف «سرحان البحيري» أن الفلاحة التي اجتذبته وبدأت تنشغل بمطارداته، تعمل خادمة في «بنسيون ميرامار».. ولأنه كان قد ملَّ الحياة مع

«صفية» فقد قرر أن ينتقل للإقامة بالبنسيون، ليكون قريبًا من الفتاة الريفية التي أشعلت شهوته، فتذرع لـ «صفية» بأن إقامته معها لفتت نظر أجهزة الرقابة الإدارية، وأن الحكمة تقضي بأن يقيم كل منهما في مسكن مستقل مع بقاء الود بينهما متصلاً كما كان..

وبانضمامه إلى «شلة البنسيون» وجد نفسه عضوًا في مجتمع صغير، يكاد يكون عينة عشوائية للقوى الاجتماعية والسياسية التي كانت تتحرك علنًا وخفية على مسرح مصر الستينيات، معبرة عما كانت تموج به مصر الثورة، من تناقضات حادة في تلك السنوات، في حين كان يبدو كل شيء في الظاهر وكأنه على ما يرام..

كانت هناك «ماريانا» صاحبة البنسيون: العجوز اليونانية التي فقدت زوجها الأول - وكان ضابطًا بجيش الاحتلال - أثناء ثورة 1919، فافتتحت البنسيون الذي ظل أكثر من أربعين سنة بنسيون السادة، وحققت من ورائه ثروة طائلة، وخاصة خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، إذ أصرت على البقاء في الإسكندرية عندما هاجر الكثيرون إلى القاهرة والأرياف خوفًا من غارات الألمان، وقد تحول ذلك كله إلى أسهم في شركات، جاءت ثورة 1952، لتكمل ما بدأته ثورة 1919؛ فتؤممها، ومع أن أهلها جميعًا قد عادوا إلى موطنهم الأصلي في اليونان، فقد أقنعت نفسها بأن الثورة لن تؤمم البنسيونات الصغيرة، وأصرت على البقاء في الإسكندرية التي ولدت بها، لتكون رمزًا للبقية الباقية من الأجانب المحليين، الذين لعبوا دورًا مؤثرًا في تاريخ مصر، إلى أن جاءت ثورة يوليو 1952 لينسحب ظلهم ووجودهم تدريجيًا، إلى أن كاد يختفي..

ولم يكن موقف «طلبة بك مرزوق» يختلف عن موقف «ماريانا»، فهو مثلها ينتمي إلى مجتمع ما قبل الثورة، وإلى طبقة كان الظن أيامها أنها هي الأخرى في سبيلها للاختفاء: قطب من أقطاب أحزاب الأقلية المتحالفة مع القصر الملكي، وواحد من كبار أعيان الريف، كان يملك وحده ألف فدان، أدركها قانونا الإصلاح الزراعي الأول والثاني فذهبا بمعظمها، ثم جاءت قرارات التأميم فأطاحت بما كان يملكه من أسهم، ثم وضع ما تبقى له تحت الحراسة لشبهة قيامه بتهريب أمواله إلى الخارج، ولكنه يشيع أنه وضع تحت الحراسة لنكتة عابرة قالها.. وما كاد يُشفى من جلطة القلب التي كادت تقضي عليه، حتى قرر أن يستقر في الإسكندرية وفي بنسيون عشيقته السابقة «ماريانا» ليتوقى كارثة ثورية أخرى قد تصيبه، إذا ما فلت لسانه بنكتة أو تشنيعة..!

ومع أن الصحفي القديم «عامر وجدي» كان مثلهما ينتمي إلى الجيل القديم الذي انتهى دوره، بل وكان يكبرهما بأكثر من عشر سنوات، إلا أن حياته اتخذت مسارًا مختلفًا، فقد ارتبط منذ شبابه المبكر بالحركة الوطنية المناهضة للاحتلال، فكان عضوًا بالحزب الوطني على عهد الزعيمين «مصطفى كامل» و «محمد فريد»، ثم واحدًا من أبرز صحفيي الوفد بعد ثورة 1919، وكان مقربًا من الزعيم «سعد زغلول»..

تلك هي سنوات الجهاد والبطولة والمجد، التي أصبح له خلالها في الرجاء جانب لا يرده الأصدقاء وفي الخوف جانب يتجنبه الأعداء، عاش دهرًا طويلا حافلاً بالأحداث والأفكار وعاصر «حزب الأمة» و «الحزب الوطني» بحماساته وحماقاته و«الوفد» بثورته ، ثم جاءت الخلافات الحزبية، لتدفعه إلى حياد بارد، فخرج من «الوفد» واستقل عن الأحزاب جميعها منذ حادث 4 فبراير 1942 . .

وعلى العكس من «ماريانا» و «طلبة مرزوق» فقد تحمس «عامر وجدي» لثورة يوليو ، والتي امتصت في رأيه، أفضل ما في التيارات السابقة عليها، لذلك واصل العمل في صحفها. . لكن الدنيا تغيرت، ونشأ جيل جديد من الصحفيين، تلقى علومه في السيرك واجتاحوا الصحافة ليلعبوا دور البهلوانات، فجاء رئيس تحرير ثوري قال له: زمن البلاغة ولّى.. فهل لديك عبارة تصلح لراكب طيارة؟.. وهكذا ترك العمل بلا كلمة وداع، ولا حفل تكريم ولا حتى مقال من عصر الطائرة، هاتفًا: أيها الأنذال.. أيها اللوطيون.. ألا كرامة لإنسان عندكم إن لم يكن لاعب كرة؟ وشدّ رحاله إلى مسقط رأسه بالإسكندرية، واختار بنسيون «ميرامار» - الذي كان يقيم به في سنوات المجد والتألق - ليعيش فيه، داعيًا الله أن يكون عمر المتبقي من مدخراته أكثر من عمره..

ويغلب الأنس بروح الجيل الواحد على الخلافات البالية بينه وبين «طلبة مرزوق» الذي تعامل معه باعتباره ضحية مثله للثورة، ووضع فأس المسئولية عما حاق بهما من مصائب في رقبة «سعد زغلول»، الذي دأب - كما قال - على إثارة الإحن بين الناس والتطاول على الملك وتملق الجماهير، فألقى في الأرض ببذرة خبيثة ظلت تنمو حتى اغتالت شعبية «الوفد».. واغتالت أموال خصومه..!

في الخط الفاصل بين الجيلين اللذين يسكنان بنسيون «ميرامار» يقف «حسني علام»، فمع أنه كان شابًا في الثلاثين من عمره، إلا أنه كان ينتمي لتلك الشرائح الاجتماعية التي لم تتضرر من الثورة أو تستفد منها، فهو يملك مائة فدان، أي الحد الأقصى الذي سمح

به قانون الإصلاح الزراعي الثاني، ومعنى ذلك أنه يسير على الخيط الرفيع الذي يفصل بين قوى الثورة والقوى المعادية لها، وينوشه القلق بأنه يقف في وجه المدفع، والخوف من أن يستيقظ ذات صباح فيجد نفسه قد تحول من رأسمالي وطني عضو في تحالف قوى الشعب العامل، إلى رأسمالي مستغل موضوع تحت الحراسة..

ولأن «حسني علام» لم يكمل دراسته، ولم يؤهل لأي عمل، فقد رفضت ابنة عمه خطبته، قائلة إنه غير مثقف ولا يملك سوى مائة فدان على كف عفريت، ثم اختارت - كما قال ساخرًا - زوجها على ضوء «الميثاق»، وهو ما طار له صوابه، فأعلن الثورة على طبقته التي قذفت به إلى الماء والقارب يميل إلى الغرق، فلم يكف - في مواجهة أقاربه - عن الإشادة بالثورة، ليس حبًا فيها، بل شماتة في سلالة الجواري الذين ينحدر من أصلابهم، ثم غادر مسقط رأسه طنطا، لكي يبتعد عنهم، ويبحث عن مشروع تجاري يستثمر فيه أمواله، مقررًا ألا يعود إليها إلا ليقبض نقودًا أو يبيع أرضًا، أما الحقيقة فهو أنه لم يكن له ولاء لشيء، لا لطبقة أو وطن أو واجب، ولا يعرف عن دينه إلا أن الله غفور رحيم..

وكان من دلائل ذلك أنه كره «سرحان البحيري» ممثل الثورة، منذ أول يوم، ولم تكن مغازلاته العابرة لـ «زهرة» - التي كانت تعيش قصة حب مع الفتى «البحيري»- من بين أسباب نفوره منه، على الرغم من محاولات الآخر التقرب منه، لعله يشاركه في مشروعه التجاري. كان السبب الوحيد هو إصرار «سرحان» المبالغ فيه وغير الصادق على الإشادة بالثورة بمناسبة، ومن دون مناسبة، حتى فاض الكيل فصاح به مرة: نحن مؤمنون بالثورة ولكن ما سبقها لم يكن فراغًا.. وأصر «سرحان» على أنه كان فراغًا وسأله متحديًا:

- خبِّرني.. لماذا تملك وحدك مائة فدان على حين أن كل ما تملكه أسرتي عشرة فقط؟

وفيما يشبه اللطمة أجابه «حسني علام» وهو يكظم غيظه: ولِمَ تملك عشرة أفدنة على حين لا يملك ملايين من الفلاحين قيراطًا واحدًا؟!

وكان «منصور باهي» - بعد «سرحان البحيري» و «حسني علام»- هو الضلع الثالث في معسكر شباب «بنسيون ميرامار»، وهو مذيع سعى شقيقه- أحد كبار ضباط الأمن - لنقله إلى إذاعة الإسكندرية المحلية، حتى ينجو به من ضربة بوليسية، كان يعلم - بحكم وظيفته - أن هناك تخطيطًا لتوجيهها إلى تنظيم شيوعي كان عضوًا به، وكان تعاطفه مع الثورة على الرغم من خلافه معها، هو الذي قرب بينه وبين «عامر

وجدي»، إذ لم يكن الشاب خالي الذهن عن دوره الممتد عبر حلقات الثورة الوطنية، وهو ما أسعد الصحفي العجوز، الذي يتعسه ما لقيه من جحود، فأفاض في الحديث عن ذكرياته وآرائه، ويسأله «منصور»: أليس غريبًا أن تحمل في كتاباتك على النقيضين.. أعني الإخوان والشيوعيين؟! فيقول له: كانت فترة حيرة.. ثم جاءت الثورة لتمتص خير ما فيهما معًا..

ويهمس «طلبة مرزوق» في أذن «عامر وجدي» مشيرًا إلى «سرحان البحيري» و «منصور باهي»: وقعنا في وكر جواسيس.. ثم يسأله: ما الذي يدعوهما للالتصاق بالثورة؟.. فيرد عليه: إنك تتكلم وكأنما لا يوجد بالوطن فلاحون ولا عمال ولا شبان.. فيقول «طلبة» بعناد: لقد سلبت البعض أموالهم.. وسلبت الجميع حريتهم..

ومع أن «سرحان البحيري» لم يكن يكف عن الإشادة بالثورة بمناسبة ومن دون مناسبة، على نحو دفع «طلبة مرزوق» للتوجس منه، باعتباره أكثر الجميع انتفاعًا بالثورة وبالتالي أخطرهم على أمنه، إلا أن الفتى لم يكن يبادله مشاعر النفور، صحيح أنه كان ينظر إليه باعتباره ممثلاً للطبقة التي كان عليه أن يرثها بطريقة ما، إلا أن مشاعره تجاهه كانت تتراوح بين الشماتة والرثاء، أما الذي استقر منها في وعيه بوضوح، فهو ذعره الغريب من فكرة مصادرة الثروات، وكأنه يؤمن بأن من يقتل مرة قد يعتاد القتل..

ولأن كل ما كان يشغله - ككل انتهازي قارح- هو البحث عن طريقة يقفز بها إلى طبقة أعلى، فإن «سرحان» لم يكف عن محاولة التقرب إلى معسكر أعداء الثورة بـ «البنسيون»، لعل «طلبة مرزوق» الذي كان واثقًا بأنه قد أخفى جانبًا من ثروته، أو «حسني علام» الذي كان يتنقل بين أذرع بنات الهوى، وبين مناقشات عابثة عن المشروع التجاري الذي يريد أن يستثمر فيه أمواله يشاركانه في مشروع استثماري يحقق له حلم الرفاهية ويجنبه مخاطرة اللجوء إلى عملية تهريب الغزل، لكن الاثنين توقّيَا بذكاء الوقوع في شباكه، وقال «طلبة»:

- نحن نعيش في غابة يتعارك وحوشها على أسلابنا.. وما تحت البدلة إلا مجنون بالترف!

وما لبث البنسيون أن تحول بالفعل إلى غابة، تتعارك وحوشها على ما ظنوه أضعف سكانها وأقلهم حيلة، وأهونهم شأنًا، وهي «زهرة سلامة» الفلاحة الشابة الجميلة، وقبل

ذلك اليتيمة والوحيدة، التي هربت من قريتها «الزيادية/ بحيرة» فارة من جدها العجوز الذي حاول أن يكرهها على الزواج من رجل في مثل سنه، فلم تجد أمامها إلا «ماريانا» - وكانت تتردد عليها أحيانًا مع أبيها الراحل، الذي كان يورد الجبن والدجاج والمسلى لـ «البنسيون» - فعينتها خادمة، وما لبثت أن أثبتت ذكاء فطريًا فأتقنت كل تفاصيل عملها، بما في ذلك شراء المزات والتفرقة بين أنواع الويسكي حسب أشكال الزجاجات، وخلعت عليها المدام من ملابسها القديمة ما جعلها فتنة للناظرين من سكان البنسيون، وإغراء للصائدين المتسكعين حول بقالة «هاي لايف» الذين يبحثون عن عنفوان البكارة..

وكان «طلبة مرزوق» هو أول من حاول إغواءها، حين طلب إليها أن تدلك له ظهره العاري ليتخلص من آلام الروماتيزم، فكانت فضيحة بجلاجل، واعترفت المدام بأنها التي أرسلتها إليه بناء على طلبه لتدلكه، ظنًّا منها أنها أولى بالنقود من أخرى غريبة، فذكرها «عامر وجدي» بأنها قد وضعتها في حمايتها على الرغم من ثقته في أنها لن تتورع عن التهام براءة الفتاة عند أول فرصة. وقال «طلبة بك»: قطة متوحشة.. الفلاح يعيش فلاحًا ويموت فلاحًا.. وقالت «زهرة»: يظن نفسه باشا وقد مضى عهد الباشاوات!

وما كاد «حسني علام» يراها حتى أفرد لها مكانة خاصة في مشروع العربدة الذي كان أكثر اهتمامًا به من المشروع التجاري، ثم دمج بينها وبين المشروعين، فعزم على أن يستقل بشقة خاصة بمجرد بدء نشاطه التجاري، ينقل إليها «زهرة» لتقيم معه، فتمارس مهنة ست البيت مع الإعفاء من رؤية المأذون ومتاعب الحمل والولادة والتربية، واثقًا - كما قال - بأن حقارة أصلها سوف تروضها على أن تتحمل غرامياته اللامتناهية من دون أن تشكو أو أن تتبرم.. وبعد أيام حاول أن يضمها إلى صدره فجفلت في صلابة، وصدته بنظرة باردة، فقال لها من دون صوت «في سراي آل علام بطنطا عشرات من أمثالك، ولعلك يا روث الجاموسة ترين أن ثقافتي دون الكفاية».

وذات ليلة رأى «سرحان البحيري» يقرص خدها بحنان أمام الحمام، من دون أن تعترضه أو تصده، فأدرك أن الفلاح سبقه إلى الفلاحة بأيام، لكن ذلك لم يمنعه ذات ليلة عاد فيها سكرانًا ومشتعلاً بالرغبة، من الهجوم عليها، ولما تدخل «سرحان» لتخليصها منه، تفجرت كراهيته له، واشتبكا في عراك دام، وصاحت المدام: هذا تخريب..

وما لبثت «زهرة» أن أصبحت مصدر صراعات بين سكان البنسيون، وبين آخرين ممن لا يقيمون فيه، فقد تبعت «صفية بركات» عشيقها الهاجر «سرحان البحيري» إلى

البنسيون، لتشتبك معه في عراك، تدخلت «زهرة» فيه فنالها من الطيب نصيب باعتبارها أس البلاء، وتقدم «محمود أبو العباس» بائع الصحف لخطبة «زهرة» التي رفضته، لأنها سمعته يقول ذات مرة إن الحذاء هو الوسيلة الوحيدة لتعامل الرجل مع المرأة، وكان «حسني علام» هو الذي لفت نظره إلى أن «سرحان البحيري» هو السبب الحقيقي للرفض، فترصد له بائع الصحف ونشبت بين الاثنين معركة حامية!

لكن «زهرة» لم تعدم من بين سكان البنسيون أنصارًا يقفون معها ضد المدام التي بدأت تضيق بما تسببه من مشاكل، اعتبرها «عامر وجدي» - الذي لم يتزوج- بمثابة حفيدة له، وظل يحذرها من عبث الشبان المحيطين بها، لكنها ردت عليه بأنها عند الضرورة تستطيع أن تكون رجلاً، ومع أنها أثبتت ذلك في أكثر من مناسبة، إلا أن إشفاقه عليها دفعه لتكرار النصح لها بأن تقبل خطبة بائع الصحف «محمود أبو العباس»، أو أن تعود إلى القرية، مشيرًا إلى أن علاقتها بـ «سرحان البحيري» بلا أفق.. وهو ما دفعها لأن تقول له: إنك تراني شيئًا حقيرًا لا يجوز له أن ينظر إلى فوق.. وفاجأت الجميع باتفاقها مع مدرسة تقطن بالبناية نفسها على إعطائها دروسًا في القراءة والكتابة، وكان وراء ذلك محاولة للاحتفاظ بـ «سرحان البحيري» الذي كان على الرغم من حبه لها، مترددًا في الزواج منها، يكثر من الحديث عن العقبات التي تخلقها الفوارق الاجتماعية بينهما..

وكان «منصور باهي» أكثر الجميع تعاطفًا مع «زهرة» وحماسًا لقرارها بأن تتعلم وتأييدا لرغبتها في أن تظل بالإسكندرية، حيث الحب والتعليم والنظافة والأمل..

وكانت الشلة مجتمعة لتستمع إلى حفلة أم كلثوم حين سألها «حسني علام»: هل تحبين الثورة يا «زهرة»؟.. فقالت المدام: أوه انظر إلى الصورة المعلقة في حجرتها.. وقال «منصور»: إنها الثورة نفسها!

وعلى العكس من الثورة نفسها، فإن «منصور» لم يكن يحب ممثلها «سرحان البحيري» أو يثق به أو يصدق تشدقه بالشعارات الثورية، أو إعلانه الكاذب بأنه يؤمن بالمساواة بين الطبقات.. وكان برفضه له يرفض جانبًا في شخصيته هو نفسه، يتمثل في ضعفه الذي دفعه للرضوخ لضغوط شقيقه، والتخلي عن رفاقه، بل والتورط في علاقة حب مع زوجة أحد السجناء منهم.

ويأتي الوقت الذي تكتشف فيه «زهرة» أن «سرحان» كان يخدعها، وأنه أنشأ من خلف ظهرها علاقة مع مدرستها تحولت إلى ما يشبه الخطبة، فالفتاة ذات مؤهل ووظيفة ودخل خاص من الدروس الخصوصية فضلاً عن أن لها قريبًا يعمل بالسعودية.. وانتهت المواجهة بينهما باشتباك بالأيدي والألسنة، تقوض الحب أثناءه وتحول إلى رماد!

في الليلة ذاتها، كان «سرحان» يجلس في كازينو البجعة، يعج كئوس الخمر، في صحة الحب الذي ضاع، ينتظر في قلق أن يصل صديقه المهندس «علي بكير»، ليحمل له بشرى نجاح عملية التهريب التي كان تنفيذها يجري آنذاك.. ولمحه «طلبة مرزوق» فدعاه إلى كأس من الكونياك، وحدثه عن رغبته في السفر إلى «الكويت» لزيارة ابنته التي تقيم مع زوجها هناك، وقال «سرحان»: هل أدلك على عزاء حقيقي؟.. وتساءل الآخر: ما هو؟.. فقال له: البعض يضيقون بالثورة، ولكن أي نظام يمكن أن يحل محلها؟.. فكر قليلاً أو كثيرًا فلن تجده خارجًا عن واحد من اثنين.. فإما الشيوعيون وإما الإخوان.. فأيهما تفضل على الثورة.. فقال «طلبة» بعجلة: لا هذا ولا ذاك!

ويمضي الوقت من دون أن تصل البشارة التي ينتظرها، وفي آخر الليل يتصل به «علي بكير» ليخطره بأن سائق اللوري أراد أن ينفرد بالغنيمة وحده، فوقع بين يدي الشرطة، وقبل أن تشرق الشمس سيعترف على شركائه..

في الصباح التالي، عثروا على جثة «سرحان البحيري» ملقاة في طريق مهجور وقد انتحر بقطع شرايين يده، ودخل «طلبة مرزوق» إلى غرفة «عامر وجدي» وقال له: أراد المرحوم أن يقنعني بالثورة بمنطق غريب، فأكد لي أنه لا بديل لها إلا واحد من اثنين الشيوعيين أو الإخـوان فظن أنه دفعني إلى ركن مسدود.. ولكن هناك بديل ثالث.. ولما سأله عنه قال: أمريكا.. وهتف «عامر» بغيظ: أمريكا تحكمنا؟!.. فقال «طلبة» بهدوء حالم: عن طريق يمينيين معقولين.. لم لا؟ فصاح فيه الآخر: اذهب إلى الكويت قبل أن تجن..

وكان تاريخ اليوم هو أول يناير 1967.

# صبري جاد
# وعبد الرحمن شعبان..
## الوطن الضائع



**في** الجـزء الأخير من «ثلاثية نجيب محفوظ»، وذات يوم من صيف 1937 تدور مناقشـة بين فريق من طلبة الجامعة فـي الثلاثينيـات، حول تحول جمعيـة الإخـوان المسـلمين إلى حزب سياسي، فيتسـاءل أحدهم: وما الإخوان المسـلمون؟ ويـرد آخر: جمعيـة دينية تهدف إلى إحياء الإسـلام علمًا وعملاً، ويضيف «عبد المنعم شوكت» - باعتباره أحد هؤلاء الإخوان المسلمين - موضحًا: لسـنا جمعية للتعليم والتهذيب فحسـب، ولكننا نحاول فهم الإسلام كما خلقه الله، دينًا ودنيا.. وشريعة ونظام حكم..

ويتساءل طالب ثالث مستنكرًا:

- أهـذا كـلام يـقـال فـي الـقـرن العشرين؟!..

فيجيب «عبد المنعم» بصوت قوي:

- ويقال في القرن العشرين بعد المائة..

ويسأله رابع:

- وهل ترجمون الناس إذا خالفوكم؟

فيرد عليه قائلاً:

- إن الشبان يتهددهم زيغ في العقيدة وانحلال في الخلق وليس الرجم بأشد ما يستحقونه، ولكننا لا نرجم، وإنما بالموعظة الحسنة والمثال الطيب.. نهدي ونرشد..

ويضيف وهو يشير إلى شقيقه الشيوعي «أحمد شوكت»:

- وآية ذلك أن بيتنا يضم واحدًا ممن يستحقون الرجم، وها هو يمرح أمامكم..

وارتفع صوت الطالب الأول يقول:

- احترنا ياهوه بين الديمقراطية والفاشستية والشيوعية.. هذا خازوق جديد..

بعد أقل من عشر سنوات على ذلك التاريخ، وفي الهزيع الأخير من إحدى ليالي خريف عام 1944، تقتحم الشرطة بيت «آل شوكت» لتقود الشقيقين إلى السجن.

وفي الزنزانة التي ضمت كثيرين غيرهما من شباب كل الأحـزاب، يهمس «الأخ عبد المنعم شوكت» في أذن شقيقه: أيزج بي إلى هذا المكان لا لسبب إلا أنني أعبد الله؟!..

فيهمس «الرفيق أحمد شوكت» في أذنه باسمًا:

- وما ذنبي أنا الذي لا أعبده؟!..

وفيما بعد يقول ثالث معلقًا:

- يجب أن تعبد الحكومة أولاً لكي تعيش مطمئنًا..

ولعل هذا هو السبب في أن حملة الاعتقالات لم تشمل ابن خالهما «رضوان ياسين عبدالجواد» الانتهازي الوصولي الذي لا مبدأ له، والذي يعبد القوة.. ويؤيد الحكومة.

ومع أن «صبري جاد» ليس من أبطال الثلاثية إذ هو من شخصيات «المرايا»، ومع أن «نجيب محفوظ» لا يشير - في ترجمته له - إلى أية صلة بينه وبين «رضوان عبد الجواد» إلا أنه يبدو تنويعة على نفس النمط الانتهازي الذي يزدحم به عالم «نجيب محفوظ» والذي يضم من انتهازيي الثلاثينيات والأربعينيات «محجوب عبد الدايم» بطل «القاهرة الجديدة» أو «القاهرة 30» كما عرضت على الشاشة، و «رضوان عبد الجواد» - أحد أبطال «السكرية»- ومن انتهازيي الخمسينيات والستينيات «رءوف علوان» - أحد أبطال «اللص والكلاب» - و«سرحان البحيري» أحد أبطال «ميرامار» والاختلاف بينه

وبينهم، هو اختلاف في الدرجة لا في النوع، وفي العمر لا في الاتجاه.. إذ المؤكد أنهم جميعًا كانوا قد شاخوا أو اكتهلوا، حين ظهر «صبري جاد» على خشبة المسرح في أواخر عام 1967 بعد شهور قليلة من النكسة، وكان آنذاك في الثانية والعشرين من عمره.

وكان «صبري جاد» قد طلب من صاحب «المرايا» أن يقدمه لصديقه، الكاتب المعروف ومحقق التراث «عباس فوزي» لكي يجري معه حوارًا لينشره في صحيفة كان - آنذاك - يعمل بها محررًا تحت التمرين، ويدور حول مؤلفاته عن التراث العربي القديم.. وبعد انتهاء الحوار استبقاه «عباس فوزي» واستأذنه في أن يجري معه حوارًا ليس للنشر، ولكن للعلم، ولا يدور حول التراث، بل حول هذا الجيل الشاب، الذي لا يعرف الكاتب الشيخ كيف يفكر، وإلى أين يسير.

في البداية لم يفهم «صبري جاد» مغزى سؤال «عباس فوزي» عن القيم التي يقدسها جيل شباب الهزيمة، مما اضطره لتعديل صياغة أسئلته لكي تتناول المحسوس بدلاً من المجرد.. فقال «صبري جاد» ردًّا على سؤال حول موقف الجيل من الدين: إن الإيمان- بصفة عامة - لا يلعب دورًا في حياة الشباب، ولكن الوضع قد يتغير بعد الهزيمة التي يرى بعض أفراد الجيل أن إهمال الدين كان سببًا رئيسيًّا في وقوعها.. أما التعليم فهم لا يقبلون عليه حبًّا في العلم، أو رغبة في التوصل إلى إضافات جديدة إليه تفيد الوطن والإنسانية، بل فقط لكي يحصلوا على وظيفة توفر لهم الحياة السعيدة، التي هي المسكن الصحي والمأكل اللذيذ والملبس الأنيق وغير ذلك من مسرات الحياة..

واعترف «صبري جاد» بأن جيلهم لا يقرأ كتب التراث بما فيها مؤلفات «عباس فوزي» إذ لا صلة لها بزمانهم، فضلاً عن أن لغتها معقدة، ومحصولها ضحل، وأنهم بشكل عام يفضلون السينما والإذاعة والتليفزيون على قراءة الكتب، ولا يعنيهم الاختيار بين الرأسمالية والاشتراكية، وليس لديهم بديل عنهما، فتلك كلها - في رأيهم - عناوين.. وما يعنيهم هو أن يتحقق لكل فرد حريته ونجاحه وسعادته، وأن ما يشدهم للحياة هو غريزة حب البقاء، وما يسعدهم هو لقمة سائغة، وفيلم جيد، وعلاقة جنسية بريئة، أي ليست استدراجًا لزواج.

وفي المقارنة بينه وبين أبيه قال «صبري جاد» إن أباه كان مضحكًا، لأنه كان يقدس «سعد زغلول» و «مصطفى النحاس»، وقد ثبت فيما بعد أنهما صنمان لا أكثر ولا أقل.. وأنه يعتقد أن العالم كله عدم وهباء، وأن الوسيلة الوحيدة لتحسين أحواله هي القضاء على جميع المسئولين فيه.. وسوف يؤدي ذلك إلى تحسين أحواله..

وحين عبر «عباس فوزي» - في نهاية الحوار - عن دهشته لأن الشاب جاء ليجري معه حوارًا عن التراث الذي لا يعرفه ولا يحترمه، وعن كتبه التي لم يقرأها، لمجرد أن يتقاضى عن ذلك أجرًا، لم يجد «صبري جاد» في ذلك ما يدعو للدهشة ولم ينزعج حين وصف الكاتب الكبير سلوكه بأنه انتهازية صريحة وقبيحة، وقال ببساطة:

- وما العيب؟.. أي وسيلة تنفع للوصول في هذا العالم المكتظ.. فهي مشروعة!..

والغالب أن «صبري جاد» هو أحد أبناء «محجوب عبد الدايم» أو «سرحان البحيري» أو «رءوف علوان» على الرغم من أننا لا نملك مستندًا يثبت هذه الصلة، ولابد أنه - وقد اقترب الآن من الخامسة والخمسين - قد أصبح صحفيًا شهيرًا، وقد يكون أحد رؤساء تحرير الصحف العربية، ولعله يكون قد تولى الوزارة، أو تفرغ لتأليف كتب في التراث الذي لا يؤمن به ولا يحترمه ولا يقرأ فيه، فالقراءة لم تعد شرطًا للكتابة في زماننا، ولابد أن له ابنًا ينتمي لجيل بداية الألفية الثالثة، الذي نتحدث كل يوم عن أنه لم يعد ينتمي لا للأمة ولا للوطن ولا حتى للأسرة، ولا يتحمس لشيء خارج ذاته.. وقد يكون قد انتمى لواحدة من تلك الجماعات الإرهابية التي ترفع السلاح لتدافع عن الإسلام الذي لا تفهمه، ولكي تحطم ما هو قائم من دون أن يكون لديها بديل عنه، اعتقادًا منها بأن ذلك سوف يحسن أحواله تلقائيًا.

وذات يوم، فكرت في أن أجري حوارًا مع شاب من جيل أواخر التسعينيات، كذلك الذي أجراه «عباس فوزي» مع «صبري جاد» فانقطع بعد أول سؤال عما يهتم به أو يعنيه أو يتحمس له... فقد أجابني بكل بساطة أنه لا يعنيه إلا ذلك الحجم الذي يشغله جسمه من الفراغ الكوني، ولا يشغله من أمور العالم إلا ما يتعلق به، فأتعسني ذلك تعاسة بالغة، وسألت نفسي: من المسئول عن تدهور الأمور إلى هذا الحد؟

فقد كان الانتماء إلى الذات - في ثلاثينيات القرن العشرين - وفي عصر «محجوب عبد الدايم» تيارًا من بين تيارات أخرى، بل لعله كان أقلها جاذبية للشباب، فلم يعد في زمن أبناء «صبري جاد» أحد الاختيارات المطروحة أمام جيل أوائل الألفية الثالثة وما قبله بل أصبح الاختيار الوحيد أمامهم، فكيف يكون الحال في عصر أحفاده.. وأحفاد أحفاده؟!

وكيف يحدث ذلك مع أن الأمة كانت ترزح في الثلاثينيات تحت نير احتلال أجنبي، يحكمها بالحديد والنار والمعتقلات والسياط، وينهب مواردها، ويسد أبواب الانتماء إلى الوطن والمشاركة في تقرير مصيره أمام شبابها، فأصبحت - بحمد الله - مستقلة من المحيط إلى الخليج.. يحكمها أبناؤها ويتصرفون في مواردها، ولهم كلمة في إدارة شئونها؟.. فكيف تراجع الانتماء في عصر الاستقلال، عما كان عليه في عصر الاحتلال، مع أن العكس كان هو المتوقع؟

هل يعود ذلك لأن مساحة الحرية التي كانت متاحة في عصر الاحتلال قد أصبحت أقل في عصر الاستقلال، ولأن الاستبداد الوطني قد ورث الاستبداد الأجنبي، بل وأصبح أشد وطأة بعد أن اكتسب مشروعية بحكم وطنيته، بحيث أصبح من الشئون الداخلية لكل بلد؟!

تلك أسئلة لا أعرف لها إجابة محددة، أما المؤكد فإن شخصية «صبري جاد» لم تكن لتدهش الأستاذ «عباس فوزي» لو أنه تذكر تعليقه على الهم الذي ركب صاحب «المرايا» في الأيام التالية لهزيمة يونية 1967، إذ قال له باسمًا:

- شاب شعرك ولم تتعلم الحكمة بعد..

ثم تساءل بسخرية:

- هل ثمة فارق حقًا بين أن يحكمك الإنجليز أو اليهود أو أبناء وطنك؟!

ويا له من سؤال - أو جواب - قاس!

وربما كان الأستاذ «عبد الرحمن شعبان» - أحد أجداد «صبري جاد» - أما المؤكد فهو أنه واحد من أعجب النماذج البشرية الذين التقطتهم عبقرية «نجيب محفوظ» من بين

زحام الحياة، واقتبس منهم ملامح أضافها إلى الشخصيات التي تزحم عالمه الروائي الخصيب، قبل أن يترجم لهم، ويقص السير الحقيقية لحياة كل منهم في روايته الشهيرة «المرايا».

وهو ابن وزير سابق، أرسله أبوه إلى فرنسا ليدرس الطب، فقضى عشر سنوات يتنقل بين باريس ولندن، وبين كليات الطب والعلوم والحقوق والآداب، ثم عاد – وهو في الثلاثين – إلى وطنه، من دون أن يحصل على شهادة، يحمل في رأسه دائرة معارف مضطربة، غير متكاملة، ومعرفة واسعة باللغات الأجنبية، أهلته – بعد أن مات الوالد واستهلكت ديون القمار كل تركته – لأن يعمل مترجمًا، وانتهى به التنقل بين جهات العمل إلى مشاطرة «نجيب محفوظ» غرفة مكتبه في الوزارة التي يعمل بها.

ولابد أن حالة اليأس التي أحبطت آماله في مستقبل مرموق، وحولته من ابن وزير ومشروع وزير، إلى موظف صغير، يعيش وسط نفر من الموظفين التعساء الجهلاء الخانعين المطيعين المتملقين المنافقين، كانت من بين الأسباب التي خلقت شخصيته على النحو الذي عرفه به «نجيب محفوظ»، فهو الإنسان الساخط من كل شيء، لا تقع عينه إلا على الخطأ، ولا يرى إلا نصف الكوب الفارغ، ولا يجد في ماضي وطنه ما يدعوه للفخر، أو في حاضره ما يدعوه للاحترام، ولا يجد في مستقبله ما يدعوه للثقة.

فالرموز التاريخية التي يضرب الناس الأمثال بعدلها أو دهائها أو بطولتها، هم مجموعة من الشحاذين والدجالين وفتوات الدرجة الثالثة، لا يدعو ما فعلوه للإعجاب أو الإشادة، أو ضرب الأمثال إلا لدى السذج والواهمين!

وليس في مشاهد الحاضر، مشهد جميل، يسر الناظر أو يبهج الخاطر.

فالشوارع معرض للقبح، تجمع بين الجمال والحمير وعربات الكارو والسيارات والحفاة في قافلة واحدة.

والدكاكين زنزانات سوقية عاطلة عن كل جمال.

والقذارة تحيط كل شيء مما يعطي الذباب ذريعة للمطالبة بحقوق المواطنة!

والزعماء ورجال السياسة، الذين يفتن بهم الناس ويهتفون بحياتهم، لا يصلح أفضلهم للعمل كموظف مبتدئ في أي سفارة أوربية.

والكتاب والأدباء والشعراء- على المستوى العالمي - أميون!

والمحك الذي يقيس عليه الأستاذ «عبد الرحمن شعبان»، حال الوطن والأمة، هو أوربا التي ضنت عليه بشهاداتها العلمية، لكنه لم يضن عليها بالإعجاب الذي يصل إلى حد الانسحاق أمامها، فهو يعتقد أنها روح الدنيا، وأن الأوربيين هم ملائكة الخلق، ومن عداهم حيوانات أو حشرات، وأن الاستعمار الأوربي هو أكبر نعمة أغدقها الله على الشعوب المستعمرة، وأنه من الأفضل للإنسانية أن ينتشر الأوربيون في الأرض، وأن يبيدوا من عداهم من بني آدم.

وحين قرئ عليه مقال نشرته إحدى الصحف، بمناسبة ذكرى المطرب الشهير «سلامة حجازي» يقول إن الموسيقار الإيطالي الشهير «فيردي» قد استمع إليه، وانبهر بعبقريته الموسيقية، إلى الحد الذي قال فيه: «لو أن «سلامة حجازي» قد ولد في إيطاليا لما كان لي فيها أو في غيرها شأن»، ثار الأستاذ «عبد الرحمن شعبان» ثورة عارمة، وقال:

- ما هذا الكلام الفارغ؟.. أتصدقون أي كلام يقوله هؤلاء «الأوباش» في الصحف؟، من هو سلامة حجازي؟ إن أي منادي سيارات فرنسي أعذب منه صوتًا.. لكن هكذا أنتم أيها الشرقيون.. لا تزالون غارقين في أوهام الكلمات حتى تموتوا. كوكب الشرق.. مطرب الملوك والأمراء.. سلطانة الطرب.. عاهل التمثيل في الشرق... لو لم أكن مصريًا لتمنيت أن أكون مصريًا. ولم لا تتمنى أن تكون حمارًا فيكون لك نفع على الأقل، نيلة تأخذكم أنتم وبلدكم.

والشيء المؤكد هو أن الأستاذ «عبد الرحمن شعبان» ليس مجرد حالة فردية، ولكنه نمط تكرر ظهوره على الخريطة السياسية والفكرية للوطن العربي، يبرز أحيانًا حتى يكاد يغطي على غيره، ويختفي أحيانًا حتى يكاد غيره يغطي عليه وقد يعبر عن آرائه بطريقة أقل صراحة ووقاحة من تعبير الأستاذ «شعبان» عنها... لكنه - في كل الأحوال - يؤمن إيمانًا جازمًا بأن مشكلة العرب أنهم «عرب» وليسوا أوربيين، وأنهم قد ورثوا تركة حضارية متخلفة لا تزال تغل أقدامهم وتحول دون تقدمهم، وأن أحوالهم ستظل تتدهور من سيئ إلى أسوأ ما لم ينفضوا عن أنفسهم آثار ماض لم يترك ما يستحق الحفاظ عليه، ويأخذوا بالمنهج الأوربي في الحياة.

وهو نمط أخذ يتخلق تدريجيًا منذ شرع العرب - في منتصف القرن الماضي - يخرجون من تحت أستار الليل العثماني الطويل، التي أسدلت عليهم لمدة خمسة قرون، فأرسلوا بأبنائهم إلى بلاد الفرنجة، لكي يتلقوا فيها العلم، وهناك بهرتهم - كما بهرت «عبد الرحمن شعبان» - مظاهر التقدم المادي والرخاء الاقتصادي والتنظيمات الاجتماعية.. ومع أن معظم هؤلاء المبعوثين حاولوا - بعد العودة - أن يفيدوا أوطانهم بما تعلموه، وأن يساهموا في إصلاح مجتمعاتهم ونقلها إلى «الحالة الأورباوية» وإلى هؤلاء يعود الفضل في كثير من مظاهر التحديث التي شهدتها المجتمعات العربية، إلا أن آخرين منهم هزتهم التجربة، وزلزلت وجدانهم، يئسوا من البداية أو بعد قليل منها فاستطالوا المسافة بين الواقع والحلم، وثبطت العقبات التي أثارها في وجوههم أعداء الإصلاح همتهم، فلم يحاولوا شيئًا.

ثم جاءت حقب الاحتلال الأوربي المباشر، لترسخ من وجود هذا النمط من العرب الإفرنج، وتوسع من نطاقه على الخريطة السياسية والفكرية للمجتمعات العربية، بحيث شمل فئات عديدة ممن ارتبطت مصالحهم، ثم رؤاهم بالوجود الأجنبي، ابتداء من عمال القواعد العسكرية الأجنبية وليس انتهاء بالكُتَّاب والمفكرين والساسة.

وكان طبيعيًا أن يتقلص نفوذ ووجود هؤلاء مع اشتداد ساعد الحركات الوطنية والقومية، المطالبة بالتحرر من النفوذ الأجنبي وأن تتعرض رؤيتهم الفكرية والسياسية لهجوم عنيف من مفكري وكتَّاب تلك الحركات، وهكذا ما كاد العرب يفوزون باستقلالهم حتى انعكست الآية وسادت حالة من المباهاة القومية، تتوقف عند المقارنة بين ازدهار الحضارة العربية وتخلف الأوربيين في القرون الوسطى. وتنتقي من أمجاد العرب في الماضي، ومن انتصاراتهم على أوربا ما يؤكد لها فكرة أخذت تشيع حتى سيطرت على الجميع خلاصتها أن الأوربيين لا شيء، وأننا نحن العرب أفضل منهم ألف مرة، فليس في تاريخ أوروبا أو في حضارتها ما يستحق التقدير أو الاحترام أو الاقتباس، وإن أفضل ما فيها هو ما أخذته عنا، فديمقراطيتها فوضى، وتحرر نسائها دعارة ورجالها لا يغيرون على أعراضهم وتقدمها الصناعي لم يؤد إلا لزيادة أعداد المرضى بعقولهم وهي حضارة يتهددها «الإيدز».

ولعل سيادة هذا المنطق كانت ضرورة لا محيص عنها للتغلب على حالة عدم الثقة بالنفس التي كانت سائدة في عهود الاحتلال والتبعية، ووسيلة مشروعة لشحذ همة

الجماهير العربية لمواجهة قوات الاحتلال، لكن استمراره بعد تحقيق الاستقلال دون تنقيته من المعلومات الخاطئة والرؤى المتعصبة التي تخطئ في تقدير النفس وتقدير الآخرين، كان خطأ بلا جدال.. لأسباب لعل أهمها أن المشروع القومي ، ما كاد يهزم في عام 1967 وما تلاه حتى كان هذا المنطق ذاته الأساس الذي استفاد منه وبنى فوقه الأصوليون جماهيريتهم.

وكما ترك تراجع المشروع القومي، على النطاق العربي، للأصوليين ميراثه من المباهاة القومية المبالغ فيها، وغير القائمة على أسس موضوعية، يبنون عليها، ويكسبون بها أرضًا، بل ويستخدمونها في التشهير بالتيار القومي نفسه، باعتباره تيارًا وافدًا من الخارج ومستوردًا من أوربا، فقد أعاد انهيار المشروع الاشتراكي الشاب إلى الأستاذ «عبد الرحمن شعبان» وأمثاله بعد أن شاع التبشير بأن النموذج الأوربي الغربي هو نهاية التاريخ.

وهكذا عدنا إلى تلك المعادلة الفكرية والسياسية المختلة، التي تقوم على منهج صوري يتوهم أنه لا علاقة بين الماء والبخار، أو بين التراب والنار، ويضع كل الأمور على طرفي نقيض، فالأصالة تعني عدم المعاصرة والمعاصرة تعني أن نقطع كل صلة لنا بماضينا، وأنه لا يأتي من الغرب شيء يسر القلب، حتى لو كان دواء لعلاج القلب، ولا مستقبل لنا إلا إذا شطبنا أسماءنا من خريطة العالم، وهرولنا لندخل في «الحظيرة الأوربية».

ذلك منهج مراهق في التفكير آن لنا أن نعدل عنه وأن نعيد تقييم كل ما أسفر عنه اقتناعنا به من أفكار وسياسات ومناهج تربية، ليس فقط لأنه جلب علينا من الكوارث ما ينبغي أن نتوقى المزيد منها، ولكن كذلك لأنه لم يعد يصلح لدخول القرن الحادي والعشرين: قرن ثورة الاتصالات والمعلومات وحوار الحضارات الذي يكتب على بابه: ممنوع دخول المراهقين.

# كتب (صلاح عيسى)

1 - الثورة العرابية: الطبعة الأولى (المؤسسة العربية للدراسات والنشر) بيروت، 1972. الطبعة الثانية (دار المستقبل العربي) القاهرة 1982.

2 - حكايات من مصر: الطبعة الأولى (دار الوطن العربي) بيروت 1974.

3 - الإخوان المسلمون، مشكلة الماضي ومأساة المستقبل: (دراسة نشرت كمقدمة للترجمة العربية لكتاب ريتشارد ميتشل «الإخوان المسلمون») - الطبعة الأولى (مكتبة مدبولي) القاهرة 1977 - الطبعة الثانية - نشرت كفصل من كتاب «الكارثة التي تهددنا» - مكتبة مدبولي 1987.

4 - البرجوازية المصرية وأسلوب المفاوضة: الطبعة الأولى (دار ابن خلدون) بيروت 1979 - الطبعة الثانية: مطبوعات الثقافية الوطنية - القاهرة 1980.

5 - مجموعة شهادات ووثائق لخدمة تاريخ زماننا «رواية»: الطبعة الأولى «دار ابن رشد» بيروت 1980 - الطبعة الثانية «الكاملة» (دار عيون) الدار البيضاء 1988 - الطبعة الثالثة: روايات الهلال.. القاهرة 2007.

6 - فلسطين: الأرض والمقاومة (بالاشتراك مع خيرية قاسمية وحسناء مكداشي) - الطبعة الأولى: (دار الفتى العربي) - بيروت 1981 - الطبعة الثانية: (دار الفتى العربي) - القاهرة 1981.

7 - محاكمة فؤاد سراج الدين باشا: (دراسة ووثيقة) - الجزء الأول/ الطبعة الأولى «مكتبة مدبولي» القاهرة 1983 - الطبعة الثانية: مقدمة المؤلف لنصوص المحاكمة وقد صدرت مستقلة تحت عنوان «البرجوازية المصرية ولعبة الطرد خارج الحلبة» دار التنوير - بيروت 1982.

8 - هوامش المقريزي (المجموعة الأولى) - الطبعة الأولى: دار القاهرة 1983.

9 - حكايات من دفتر الوطن رجال مرج دابق (قصة الفتح العثماني لمصر والشام) الطبعة الأولى: (دار الفتى العربي) بيروت 1983 - الطبعة الثانية : مكتبة الأسرة الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة 2005.

10 - مثقفون وعسكر (مراجعات وشهادات وتجارب عن حالة المثقفين في عهد عبد الناصر والسادات) - الطبعة الأولى: مكتبة مدبولي- القاهرة 1986 - الطبعة الثانية صدرت في جزءين عن مكتبة الأسرة / الهيئة المصرية العامة للكتاب/ القاهرة/ 2001 - 2002.

11 - الكارثة التي تهددنا: الطبعة الأولى - مكتبة مدبولي - القاهرة 1987 - الطبعة الثانية- دار عيون - الدار البيضاء 1988.

12 - تباريح جريح (خواطر وذكريات) مكتبة مدبولي- القاهرة 1988.

13 - أربعة وجوه لوعد باطل (قصة وعد بلفور) بالاشتراك مع جميل عطية إبراهيم - الطبعة الأولى: دار الفتى العربي - بيروت 1991.

14 - حكايات من دفتر الوطن: الطبعة الأولى - كتاب الأهالي - القاهرة 1992 - الطبعة الثانية: صدرت في جزءين عن مكتبة الأسرة 1999 و 2002.

15 - بيان مشترك ضد الزمن: قصص وروايات قصيرة: الطبعة الأولى: دار سينا للنشر - القاهرة 1992.

16 - دستور في صندوق القمامة: قصة مشروع دستور 1954 (دراسة ووثيقة) - الطبعة الأولى: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان - القاهرة 2001.

17 - حكايات من دفتر الوطن/ رجال ريا وسكينة: سيرة اجتماعية وسياسية الطبعة الأولى: دار الأحمدي للنشر - القاهرة 2002 - الطبعة الثانية: مكتبة الأسرة 2006.

18 - شاعر تكدير الأمن العام: الملفات القضائية للشاعر أحمد فؤاد نجم - الطبعة الأولى/ دار الشروق - القاهرة 2007 - الطبعة الثانية 2008.

19 - الصحفيون يفضلونها مهنة بلا أخلاق: دراسة في مواثيق الشرف الصحفية - الطبعة الأولى - مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف/ القاهرة 2008.

20 - حكايات من دفتر الوطن. البرنسيسة والأفندي: قصة غرام البرنسيسة فتحية ورياض أفندي غالي/ دار الشروق القاهرة 2009.

21 - شخصيات لها العجب: ذكريات وتراجم ودراسات ووثائق/ نهضة مصر - القاهرة 2010.

## ( تحت الطبع )

1- حكايات من دفتر الوطن / مأساة مدام فهمي / دار الشروق.

2- مذكرات فتوة/ تأليف المعلم يوسف أبو الحجاج/ تحقيق ودراسة/ دار نهضة مصر.

3- صور عارية وأفكار محتشمة / مشاغبات سياسية وثقافية وفكرية.

4- شخصيات عادية.. من زمان ليس كذلك.

5- حكايات من دفتر الوطن/ أفيون وبنادق (ظاهرة العنف الجنائي السياسي في مصر في الأربعينيات) - نشرت مسلسلة بمجلة «23 يوليو» لندن 1979).

6- هكذا تكلم شكري مصطفى.

7- حكايات من دفتر الوطن/ الموت في تشريفة الحليف الوطني: وقائع اغتيال شهدي عطية الشافعي.

8- حكايات من دفتر الوطن- خرافة فرج الله الحلو: - (وثائق التحقيق في قضية خطف وتعذيب وقتل وإتلاف جثة فرج الله الحلو سكرتير عام الحزب الشيوعي السوري اللبناني عام 1959، مع دراسة عن حملة عبد الناصر ضد الشيوعية).

9- حكايات من دفتر الوطن/ اغتيال مصطفى خميس (الصدام الأول بين البروليتاريا والعسكريتاريا).

10- الصحافة المصرية في معركة الديمقراطية (1950 - 1954).

11- مذكرات عرابي باشا وأوراقه (تحقيق وتوثيق - ثلاثة مجلدات).

12- عبد الرحمن الجبرتي: (الأنتجلنسيا المصرية في عصر القومية).

13- وثائق الحركة الشيوعية المصرية: (المجلد الأول).

14- محاكمة فؤاد سراج الدين (الجزء الثاني - بقية شهادات الشهود).

15- محاكمة فؤاد سراج الدين (الجزء الثالث - مرافعة النيابة والدفاع).

16- هوامش المقريزي: ( المجموعة الثانية).



# شخصيات لها العجب!

## ذكريات.. تراجم.. دراسات.. ووثائق

هذه فصول عن شخصيات عامة من النخب السياسية والثقافية، تنتمي في مجملها إلى النصف الثاني من القرن العشرين، عرف المؤلف بعضها عن قرب، وعرف الآخرين مما كتبوه أو كتب عنهم، تشكل في مجموعها صورة بانورامية لذلك الزمان، تجمع بين العظماء والصعاليك وبين المناضلين والشطار وبين صنّاع الأحلام وتجار الأوهام، وتقدم ما يشبه خريطة للزمن، تضم فسيفساء يختلط فيها الملوكيون بالجمهوريين، واليمينيون باليساريين، والوفديون بالناصريين، والإخوان المسلمون بالشيوعيين، والديمقراطيون بالإرهابيين، وتتوزع فصولها بين الذكريات والتراجم.. وبين الدراسات والوثائق لتقدم لك في النهاية شخصيات لها العجب من زمان له العجب.

## صلاح عيسى

صحفي وكاتب سياسي وباحث في التاريخ والفكر السياسي والاجتماعي .. ولد في مصر عام ١٩٣٩، ونشر مقالاته وأبحاثه في معظم الصحف والدوريات العربية، خلال نصف القرن الماضي، وشارك فى إصدار وأدار ورأس تحرير عدد من الصحف المصرية، منها «الثقافة الوطنية» و«الأهالى» و«الصحفيون» و«اليسار» و «القاهرة».. تعرض للاعتقال والفصل عدة مرات بسبب آرائه السياسية، أصدر أكثر من ٢١ كتابًا أبرزها «الثورة العرابية» و«مثقفون وعسكر» و«رجال ريا وسكينة» و«البرنسيسة والأفندي».






www.nahdetmisr.com